

هذا الجزء السادس من الفتاوى العالمية
* المعروفة بالفتاوى الهندية *
في مذهب الامام الاعظم *
أبي حنيفة النعمان *
عليه من الله تعالى
محائب الرحمة
ولرضوان
آمين



3696
SIA

صفحة

١٢٥	الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمية والتمرة وغلة العبيد وغلة البيستان وغلة الارض وظهور الدابة وغيرها
١٣٦	الباب الثامن في وصية الذمي والحربي
١٣٧	مسائل شتى
١٤١	الباب التاسع في الوصي وما يملكه
١٦٣	الباب العاشر في الشهادة على الوصية
١٦٤	كتاب الحاضر والسجلات
١٦٦	محضر في اثبات الدين المطلق
١٦٧	سجل هذه الدعوى
١٦٩	محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى
١٧٠	سجل هذه الدعوى
١٧١	محضر في دعوى دين على الميت
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى
١٧٢	سجل هذا الدفع
١٧٢	محضر في دعوى النكاح
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في دفع دعوى النكاح
١٧٣	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٧٤	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يدي رجل يدعى نكاحها وهي تقره بدلك
١٧٥	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركة الزوج
١٧٥	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع
١٧٥	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيد لا ببيها ولا جنبي
١٧٦	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيد
١٧٦	محضر في اثبات المنعة
١٧٦	محضر في اثبات الخلوة
١٧٦	محضر في اثبات المحرمة الغليظة

صفحة

١٧٧	سجل هذه الدعوى
١٧٧	محضر في شهادة للشهود بالمحرمات الغليظة بثلاث تطالعات بدون دعوى المرأة
١٧٧	سجل هذه الدعوى
١٧٧	محضر في اثبات المحرمات الغليظة على الغائب
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٨	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٨٠	محضر في فسخ العين المضافة
١٨٠	سجل في فسخ العين المضافة
١٨١	محضر في اثبات العنة للمفريق
١٨١	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨١	محضر في دعوى النسب
١٨١	صورة المحضرين اذا كان في يد المرأة صغيرة تدعى على زوجها أنه ابنه منه
١٨٢	صورة المحضرين اذا كان في يد الرجل صغيرة تدعى على المرأة أنه ابنها منه
١٨٢	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه
١٨٢	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل انه ابوه
١٨٢	محضر في دعوى ولاء العتاقة
١٨٢	محضر في دعوى الدفع
١٨٣	محضر في اثبات العصوبة
١٨٣	سجل هذه الدعوى
١٨٤	محضر في دعوى حرية الاصل
١٨٤	سجل هذه الدعوى
١٨٤	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعثاق من جهته
١٨٤	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٨٤	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعثاق من جهة غيره

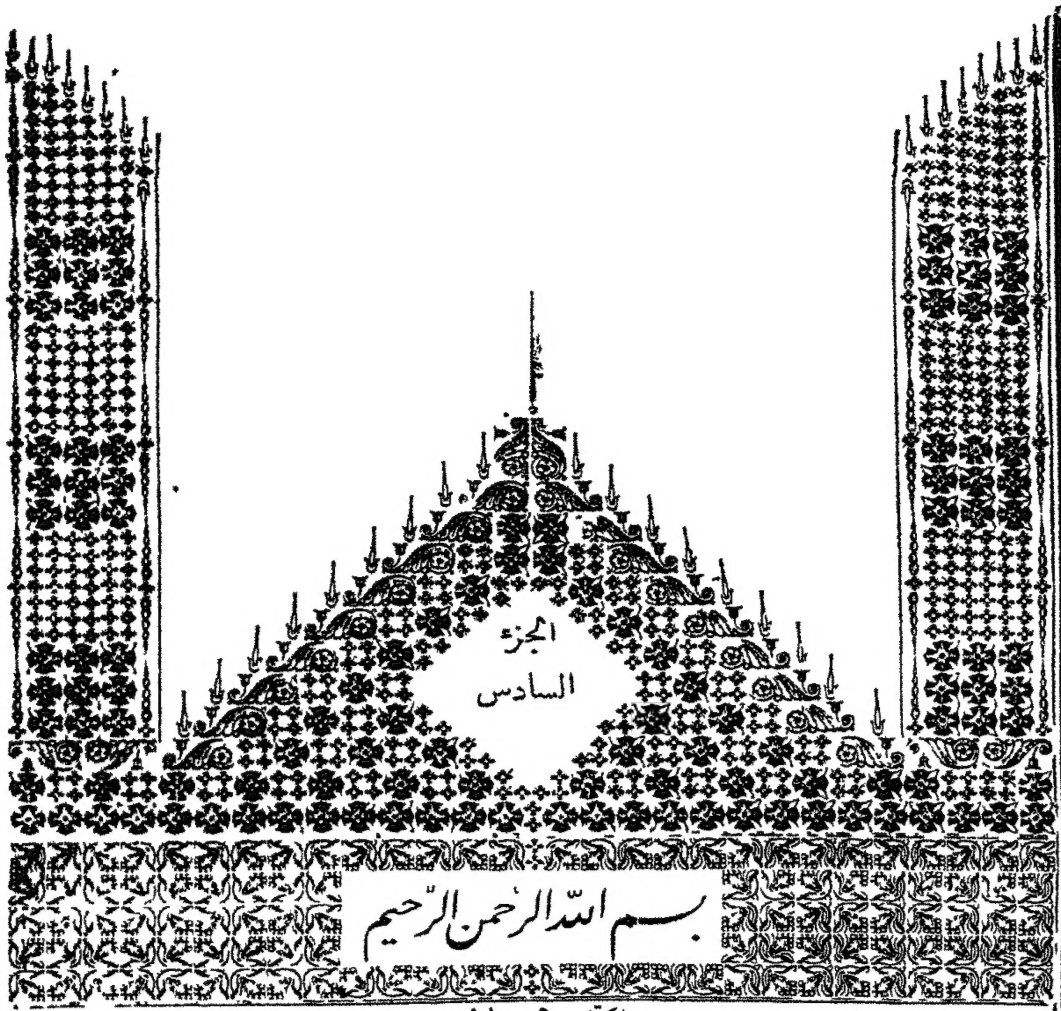
صفحة	صفحة
٢٣٤ خط الصلح والابراء	٢٢٦ ورد محضري دعوى ولاء العتاقة
٢٣٤ محضريه دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته	٢٢٦ ورد محضري دعوى الدفع
٢٣٤ محضريه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة	٢٢٦ ورد محضري دعوى الميراث
٢٣٥ محضريه دعوى الخطة	٢٢٧ محضريه دعوى نجسم الدين النسفي
٢٣٥ محضريه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها	٢٢٧ محضريه دعوى الدفع من الوارث
٢٣٦ محضريه دعوى الثمن	٢٢٧ لدعوى أرض من التركة
٢٣٦ محضريه دعوى الوكيل ودبعة موكله	٢٢٧ ورد محضريه دعوى ادعى فلان علي فلان الخ
٢٣٧ محضريه دعوى امرأة منزل في يد رجل شراء من والدها	٢٢٨ ورد محضريه دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٧ محضريه دعوى ثمن الدهن	٢٢٨ محضريه دعوى الميراث
٢٣٩ محضريه دعوى الوصية بالثلث	٢٢٨ ورد محضريه دعوى دويرة وسرايحة
٢٣٩ محضريه دعوى النكاح على امرأة	٢٢٩ محضريه دعوى بيع السكنى
٢٣٩ ورد سجل من مرفق اثبات ملكية سجل	٢٢٩ عرض عليه محضرا آخر ولم يذكر فيه اسم جده المدعى عليه
٢٤٠ محضريه اثبات الايضاء بثلث المال	٢٢٩ ورد محضريه دعوى الشفعة
٢٤١ سجل في اثبات الوقفية	٢٣٠ ورد محضريه الرجوع بثلث الاثان عنيد
٢٤٢ محضريه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليبيعهها	٢٣٠ ورد الاستحقاق
٢٤٣ محضريه دعوى ملكية جدار	٢٣١ محضريه دعوى على نجسم الدين النسفي
٢٤٣ محضريه دعوى الرجل بقية صداق	٢٣١ في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا السهم
٢٤٣ انته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف	٢٣١ محضريه دعوى الاجارة الطويلة
٢٤٤ محضريه دعوى استئجار الطاحونة فرد المحضر	٢٣١ محضريه دعوى مال الاجارة المفسوخة
٢٤٤ محضريه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد المحضر أيضا	٢٣٢ محضريه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر
٢٤٤ محضريه الاجارة المضافة الى زمان بعينه	٢٣٢ محضريه دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة
٢٤٤ محضريه استحقاق جارية اسمها دلير	٢٣٣ محضريه دفع دعوى مال الاجارة
٢٤٤ محضريه اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فرد المحضر	٢٣٣ المفسوخة بموت المؤجر من ورثته المستأجر
٢٤٤ محضريه دعوى ثمن عين مسماة فرد المحضر	٢٣٣ عرض صلح في الاجارة
٢٤٤ ورد محضريه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جراء	٢٣٣ محضريه تعريف المملوك
	٢٣٣ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه
	٢٣٤ محضريه دعوى اجارة العبد

صفحة

صفحة

٢٤٥	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان	٢٦٦	الفصل السادس في الاستيلاء
	انك اشتريت مني كذا حنطة الخ	٢٦٦	الفصل السابع في الكتابة
٢٤٩	ورد محضر ادعى فلان على فلان كذا اقفزة	٢٧٠	الفصل الثامن في المولاة
	حنطة الخ	٢٧٢	الفصل التاسع في الاشربة وفي السطر
٢٤٥	ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة		الثالث من هذا الفصل انهما ملكه
	الجنس والنوع والصفة		وحقه ضمير التثنية في قوله انهما ملكه
٢٥٥	ورد محضر في دعوى الناقصة والمكتوب		الخ وقع خطأ من الطبع وصوابه انها
	في المحضر الجمل		ملكه وحقه بافراد الضمير
٢٤٥	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان	٣٠٠	الفصل العاشر في السلم
	انه قطع من اشجار كرمه كذا الخ	٣٠١	الفصل الحادي عشر في الشفعة
٢٤٥	ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها	٣٠٣	الفصل الثاني عشر في الاجارات
٢٤٦	ورد محضر فيه دعوى النحاس المنكسر		والمزارعات
٢٤٧	ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة	٣١٥	الفصل الثالث عشر في الشركات
	زوجها بقية مهرها الذي كان لها	٣١٧	الفصل الرابع عشر في الوكالات
٢٤٧	ورد محضر فيه ذكر اقرار بمال فردة الامام	٣٢٤	الفصل الخامس عشر في الكفالات
	النسفي	٣٢٦	الفصل السادس عشر في الحوالة
٢٤٧	محضر فيه دعوى رجلين صداق جارية	٣٢٧	الفصل السابع عشر في المصالحات
	مشتركة بينهما	٣٣٥	الفصل الثامن عشر في القسمة
٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى صبي	٣٣٨	الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات
٢٤٨	محضر فيه دعوى رجل على رجل انه وكزه	٣٤٠	الفصل العشرون في الوصية
	خطأ	٣٤٧	الفصل الحادي والعشرون في العواري
٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى الضمان		والتقاط اللقطة
٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع	٣٤٨	الفصل الثاني والعشرون في الودائع
٢٤٨	سجل ورد من خوارزم في اثبات الحرية	٣٤٨	الفصل الثالث والعشرون في الافاري
٢٤٩	عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي		وهذا الفصل يشتمل على أنواع
	ولم يكتب حكمت	٣٦٠	الفصل الرابع والعشرون في البرآت
٢٤٩	عرض سجل في دعوى الوقفية	٣٦٢	الفصل الخامس والعشرون في الرهن
٢٤٩	عرض سجل في دعوى حرية الاصل	٣٦٣	الفصل السادس والعشرون في الاوفاف
٢٤٩	كتاب الشروط وفيه فصول الفصل الاول		وهذا الفصل يشتمل على أنواع
	في الحلي والشيآت	٣٧٥	الفصل السابع والعشرون في رسوم
٢٥٣	الفصل الثاني في النكاح		الحكام على سيدل الاختصار
٢٥٥	الفصل الثالث في الطلاق	٣٧٧	الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٢٦٢	الفصل الرابع في العتاق	٣٧٩	كتاب الحيل وفيه فصول
٢٦٥	الفصل الخامس في التدبير	٣٧٩	الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم

صفحة	جوارها	صفحة
٤١٩	كتاب المختني وفيه فصلان الفصل الاول	٣٧٩
٤١٩	في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله	٣٨٠
٤٢٢	الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة	٣٨١
٤٢٦	الفصل الثالث في مسائل الزكاة	٣٨٢
٤٢٦	الفصل الرابع في الصوم	٣٨٢
٤٢٦	الفصل الخامس في الحج	٣٨٢
٤٢٦	الفصل السادس في النكاح	٣٨٤
٤٢٦	الفصل السابع في الطلاق	٣٨٥
٤٢٦	الفصل الثامن في الخلع	٣٨٦
٤٢٩	الفصل التاسع في الايمان	٣٨٩
٤٣٠	الفصل العاشر في العتق والندبر والكتابة	٣٩١
٤٣١	الفصل الحادي عشر في الوقف	٣٩٢
٤٣٢	الفصل الثاني عشر في الشركة	٣٩٣
٤٣٢	الفصل الثالث عشر في البيع والشراء	٣٩٥
٤٣٢	مسائل الاشتراء	٣٩٦
٤٣٣	الفصل الرابع عشر في الهبة	٣٩٧
٤٣٣	الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة	٣٩٧
٤٣٣	الفصل السادس عشر في المداينات	٤٠٠
٤٣٥	الفصل السابع عشر في الاحارات	٤٠٤
٤٣٩	الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى	٤٠٤
٤٤١	الفصل التاسع عشر في الوكالة	٤٠٧
٤٤٢	الفصل العشرون في النفقة	٤٠٩
٤٤٤	الفصل الحادي والعشرون في الكفالة	٤٠٩
٤٤٥	الفصل الثاني والعشرون في الحوالة	٤١٠
٤٤٨	الفصل الثالث والعشرون في الصلح	٤١٣
٤٤٩	الفصل الرابع والعشرون في الرهن	٤١٤
٤٥٣	الفصل الخامس والعشرون في المزارعة	٤٢٥
	الفصل السادس والعشرون في الوصية	٤٢٦
	الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض	٤١٨
	الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض	٤١٨
	الفصل التاسع والعشرون في المتهفرقات	



(كتاب المجنابات)

وفيه سبعة عشر بابا

(الاب الاول في تعريف المجنابية وأنواعها واحكامها)

وهي في الشرع اسم لفعل محترم سواء كان في مال أو نفس لكن في عرف الفقهاء يراد باطلاق اسم المجنابية الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين * والاول يسمى قتلا وهو فعل من العبادت زول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرماً كذا في العناية * المجنابية على نوعين أحدهما يوجب القصاص وهو العمد والانتحر لا يوجبه وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاضيان * القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام اما العمد فما تعمد ضربه بسلاح او ما يجري مجرى السلاح في تعريق الاجزاء كحذف الخشب والمجرو ليطقة لقصب والنار كذا في الكافي * وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو الاولياء او يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية * ومن حكمه حرمان الميراث ووجوب المال به عند التراضي او عند تعذر ايجاب القصاص لاشبهه كذا في شرح المبسوط * وشبه العمد ان يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا ضربه بمجرع عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرة * وموجه على

قوله لكن في عرف الفقهاء الخ اي في هذا الكتاب والافجنابات الحج لم تتعلق بنفس الا دمي ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها المجنابية كما في الشرب بلا لية اه

قوله والمراد به الخ اي فلا يرد على المحصر القتل المأذون فيه شرعاً كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي اه

القول بالاثم والكفارة وكفارته تحريم رقية مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلظة على العاقلة كذا في الكافي * وهذا تغليظاً لما يظهر في اسنان الابل اذا وجبت الدية منها الا من شيء آخر ومن وجب شبه العمد ايضاً حرمان الميراث كذا في شرح البسوط * وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط * والخم على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاداه وادى او يظنه حرياً فاداه مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية * ووجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلماً ارضياً في وجوب الدية والكفارة ولا ما ثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل كذا في الجوهرة النيرة * في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا تعددت شيئاً من اسنان فأصبت شيئاً آخر منه سوى ما تعددت به فهو عمد محض وان أصبت غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسيره هذا رجل تعمد ان يضرب يد رجل فأخطأ وصاب عنق ذلك الرجل فأبان راسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو اراد يدها لرجل فأصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة * في البقالي اذا قصد راسه بالعمد فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له ان يقطع كف رجل في قد أصاب له قبله فأراد ان يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فأبانها فغصمها في ماله لانه عمده محض ولا قصاص فيه لانه كان له ان يقطع كفه ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قتل رجل رمى انساناً بسهم فأخطأ فأصاب لسهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولو لوى ثوباً فاضرب به رأس رجل فشججه موشحة فهو عمد ولو مات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط * واما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم يقاب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * وكمن سقط من سطح على انسان فقتله او سقط من يده لبنه او خشبة واصابت انساناً وقتلته او كان على دابة فوطئت دابته انساناً كذا في المحيط وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة * واما التل بسبب قتل حمار البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو ووطئت دابته انساناً فقتلته وهو سائغها او قتلته فقتل بسبب كذا في المضمرات * وموجه اذا تل به آدمي لدية على العاقلة ولا يتعاق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله اعلم

(الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل)

يقتل المحرم بالحر كذا في الكنز * ويقتل الذكراً بالانثى والانثى بالذكور كذا في الخلاصة * ويقتل المحرم بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل المسلم بالدمي ويقتل الدمى بالدمى كذا في الكافي * والدمى اذا قتل ذمياً ثم اسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم والدمى بحربي دخل دارنا بأمان كذا في النيين * ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مسلم قتل مرتداً أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلماً وهو ما اخلان دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصديان وعمداً صبي وخطاه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب

في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في العصى هكذا في المحيط * ويقتل الصحيح
وسليم الاطراف بالمريض وناقص الاطراف مسورة ومعنى كاشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل
المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضي خان * القاضي اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع
المهولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسننا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة ولو جن القاتل
بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضي خان * في العيون واذا قتل الرجل
وله ولي قبلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل لي نعمة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في
القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية * وفي الفتاوى الصغرى من يجب
ورقيق اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقا سقط
القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة * وفي المتن رجل قتل رجلا ثم عته وشهد عليه
الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن ان لا يقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط * ومن وجب عليه
القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية * ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجذرة وان علا والمجذرة وان
هلت من قبل الاباء والامهات كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يقتل الرجل بابنه والمجذرة من قبل الرجال
والنساء وان علا في هذا بمنزلة الاب وكذا الوالدة والمجذرة من قبل الاب والامهات قربت او بعدت كذا في
الكافي * ثم على الاباء والجداد الدية بقتل الابن عمه ابي والهم في ثلاث سنين وان كان الوالد قتل ولده
خطأ فالدية على عاقلة رعية الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عذرا وان كان الولد لو كا
لانسان فقتله ابوه عمدا فلا قصاص عليه لمزلاه هكذا في شرح المبسوط * ولو كان في ورثة المقتول ولد
القاتل او ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضي خان * اخوان لاب وام
قتل احدهما باهما عمرا والاشقاء بما روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا قصاص على واحد
منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى
قاضي خان * ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعبد
كذا في الهداية * ويقتل العبد بمزلاه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قتل عبدا الوقف لا يجب
القصاص كذا في الخلاصة * ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالا ب والاجنبي والعمد
والخاطي والصغير والكبير كذا في التارخانية تناقلا عن التهذيب * وكالا جنبي اذا شارك الزوج
في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اشترك الرجلان في قتل رجل احدهما
بعضا والاخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فيما
لزمه من نصف الدية يجعل كالمفرد به فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب
العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط * القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التبيد اذا قتل عمدا
كذا في الهداية * ولا يستوفي القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي * حتى ان من حرق رجلا
بالنار او غرقه بالماء فضر به بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحزرقته بالسيف
ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجبه عاثمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي *
ومن شجبه نفسه وشجبه رجل وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية
كذا في الكافي * ولو قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وان
حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقين كذا في الهداية * واذا قتل جماعة واحدا قتل
الجماعة بالواحد كذا في الكافي * من ضرب رجلا بجرقة فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود
فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بحديد وان اصابه بغير الحديد فعنده

قوله او غرقه بالماء لعلة على
قوله اما عند الامام فلا
قصاص في التغريق كافي
معتبرات المذهب وبأني
قريبا ايضا لا يختر المراد من
عبارة هذه اه

يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه انه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب
بضغبات الميزان كذا في الهداية * ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص
كذا في الكافي ولو ضرب رجلا يابرة وما يشبهها عمدات لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها
القود وقيل ان غرز يابرة في المقتل قتل والا فلا كذا في نزاهة المفتين * ولو عضه حتى مات ذكرك في
الاجناس ككل آلة تتعلق بها الذكاة في البهاشم يتعلق بها القصاص في الادحم وما لا فلا يعني
لا يجب بالعض ولو ضربه بالسوط وولى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة
* العصال الصغیر اذا ولى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبدى
* ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب
التسعين شيئا ظاهر الجواب في كل جراحة ان دمات ولم يبق لها أثر لا شيء فيها وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه أوجب حكومة العدل وعن محمد رحمه الله تعالى انه أوجب قيمة أجرة الطبيب ومن
الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين ولم يبق له أثر أصلا فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه
حكومة العدل للأسواط ودية للقتل وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها وبقي له أثر يجب
حكومة العدل لبقاء الأثر كذا الكافي * ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا معروفا خنقا
غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى قاضي خان * فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد
الامام تقبل توبته وان تاب بعدما وقع في يد الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ
الاسلام في شرح زيادات الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي
منه النجاة بالسباحة في الغالب فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا وأما اذا كان الماء عظيما
ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة أن كان غير مشدود ولا مثقل وهو يحسن السباحة فمات يكون
خطأ العمد أيضا وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا
قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط * ولو أخذ رجل رجلا فقمطه ثم
القاه في البحر فربسب في الماء ومات ثم طفي ميتا لا يقتل به وعليه الدية مغالطة وكذا لو غطه في البحر او في
الزمرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو ان رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو
لا يحسن السباحة فربسب لا يقتل به هذا في حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم
غرق ومات فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جديا السباحة فأخذ
يسبح ساعة طرح في البحر ليخلص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود ولا دية ولو انه حين طرح في
الماء ولا يدري ما او خرج ولم يزل لا شيء عليه حتى يعلم انه قد مات ولو انه ارتس مرتين او ثلاثا
وانغمس به حياة ولم يدرك حاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شي كذا في الظهيرية * قال محمد
رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا احس تنورا فالتقى فيها ناسا نارا القاه في نارا لا يستطيع الخروج منها
فاخرقته انما يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير الى ان الاجماع يكفي وان لم تكن فيه نارا قال الباقي في
في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط * لو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فكش اياما ولم يزل صاحب
فراش حتى مات قتل وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قط
رجلا ثم اغلى له ماء في قدر ضخمة حتى اذا صار كأنه نار القاه في الماء فسبح ساعة الا فمات قتل به
وان كان الماء حارا لا يغلى غليانا شديدا فالقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده اى صار به
نقطة او نجح به الماء قتل به والا فلا وان هو اخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسخ رما من ساعة
او من رما اياما مضين يخاف عليه من ذلك قتل به وان قتل حتى يحيى ويذهب ثم مات من ذلك

لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجل في ماء بارد في يوم الشتاء
فكروا بيس ساعة القساء فعليه الدية وكذلك لو جردته فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم ينزل كذلك
حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية * ولو أن رجلاً قط رجلًا أو صديقا
ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزانة المفتين * وإذا
ألقاه من سطح أو جبل أو القاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد وما على قولهما
أن كان موضعا ترجى منه النجاة غالبا فهو خطأ لعمدوان كان لا ترجى منه النجاة فهو وعد محض يجب
القصاص به عندهما كذا في المحيط * وإذا سقى رجلا سمات من ذلك فإن أوجره إجمارا على كرهه
وأناؤه ثم أكرهه على شربه حتى شرب وأناؤه من غير أكرهه عليه فإن أوجره وأناؤه وأكرهه على شربه
فلا قصاص عليه وعلى عاقلة الدية وإذا أناؤه فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية
سواء علم الشارب بكونه سمًا أو لم يعلم هكذا في الذخيرة * ويرث منه وكذا لو قال لا تترك هذا الطعام
فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة * ولو أن رجلاً أخذ رجلا فقيده وحبسه
في بيت حتى مات جوعا فقال محمد رحمه الله تعالى أوجهه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا شيء عليه وإن دفعته في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله
تعالى وأفتوى على أن الدية على عاقلة كذا في الظهيرية * رجل ادخل نائما أو صديقا أو مغميا عليه في
بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغمى عليه دون النائم كذا في الخلاصة * وفي جنابات المنتقى
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قط رجلا فطره قدم سبيع فقتله
السبيع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزرو ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى وأما أنا فأرى أن يحبس أبدا حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو أن رجلا
أدخل رجلا في بيت وأدخل معه سبيعا وأغلق عليهما الباب فأخذ الرجل السبيع فقتله لم يقتل به ولا شيء
عليه وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب لم يكن فيه شيء أدخل الحية والعقرب معه أو كانتا في البيت ولو
فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزانة المفتين * إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل
عنقه بالسيف فالتأتل هو الذي ضرب العنق ويقتص أن كان عمدا وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الذي
شق ثلث الدية وإن كان الشق نفذ في الجناح الأخر فثلث الدية هذا إذا كان مما يعيش بعد شق البطن
يوما أو بعض يوم فإن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالتأتل هو
الذي شق البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العلو يعزرو وكذا لو جرح رجل
جراحة مثخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالتأتل هو الذي جرح الجراحة المثخنة هذا
إذا كانت الجراحتان على التعاقب فإن كانتا معافا فالتأتلان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات
والأخر جرحه جراحة واحدة فكلهما فالتأتلان كذا في الخلاصة وفي المنتقى إذا قطع عنق الرجل وبقي
شيء قليل من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لأن هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على
تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة * في المنتقى يشرب الوليد عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يدا رجل عمدا ثم إن المقطوعة يده قتل
ابن القاطع عمدا ثم مات المقطوعة يده من القطع فعلى القصاص لولي المقطوعة يده وكذا هذه
المسئلة في موضع آخر من المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى وذ كرهها التماس والاستحسان فقال القياس
أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل بنس رجل
عمدا ثم إن أبا المقتول قطع يدا فالتأتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه دية على أبي

المقتول كذا في المحيط * رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عمدا كذا في فتاوى قاضي خطن * ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما أردت غيره فاصبته درى منه القتل كذا في المحيط * رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا أدري أنه مات منها أو لم يمت وقال ولي القتل بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وإن قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كل القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضي خطن * إذا قتل القاتل رجلا اجنبى فإن كان القتل عمدا يجب القصاص وإن كان خطأ تجب الدية على عاقلة فان قال وليه القتل بعد ما قتله الاجنبى كنت أفرقه بقتله ولا بدنة له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط * صفان من المسلمين والمشركون اتفقا فقتل مسلم مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير لصدور الشهيد * قالوا انما تجب الدية إذا كانوا مختلطين فإن كان في صف المشركون لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية * ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك إذا شهر على رجل سلاحا فقتله أو قتله غيره فدعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين * ومن شهر على عصا إلى مصر أو غيرها في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه وإن شهر عليه عصا غيرها في المصر فقتله المشهور عليه عمدا فقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا قصاص عليه هكذا في الكافي * وإن شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدية كذا في الهداية * ومن شهر على رجل سلاحا فضربه وانصرف ثم أن المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا إذا ضربه الا قول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي * ومن شهر على غيره سلاحا في المصر فضربه ثم قتله الا تخوف على القاتل القصاص معناه إذا ضربه فانصرف كذا في خزائن الفتبين * ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فاتبه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة أن كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية * وأما أنه لو صاح به يترك ما أخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولا يكن قتله كأن عليه الإصا كذا في العيني شرح الهداية * والله أعلم

(باب الثالث فيمن يستوفي القصاص) *

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحد من يوكّل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضي خطن * والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية * وإذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحزرقبه وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه بأي طريق يقتله كذا في المحيط * إذا قتل ولي المعتوه فلا يبعث أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعفو وكذلك أن قطعت يد المعتوه عمدا والوصى بمنزله الاب في جميع ذلك الا أنه لا يقتل ويتدرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الاب في الصحيح كذا في الهداية * وأجمعوا على أن القصاص إذا كان كله للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط * وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فالأكبر استيفاءه عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وقال لا يس له ذلك الا ان يكون الشريك اباه فاستوفه وعلى هذا الخلاف اذا كان
شريك الكبير معتوها ومجنونا وهو مخ له وكذلك للسلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلافا له ولو كان
الكل صغارا قبل الاستيفاء الى السلطان وقيل ينظر الى بلوغهم او بلوغ اقدمهم كذا في محيط السرخسي
* ومن قتل ولاولى له فالسلطان ان يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار *
واذا قتل العبد عمدا فلا قصاص لسيده والمدير والمديرة وأم الولد وولدها بمنزلة العبد كذا في محيط
السرخسي * رجل له عبدان قتل احدهما الاخر عمدا فلا مولى ان يستوفي القصاص من القاتل
كذا في المحيط * في الميسوط عبده شتر له بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص
قبل ان يدرك الصغير بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد بين رجلين او ثلاثة
فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفر به احدهم وان عفا احدهم يتقلب حق الباقيين ما لا الى القيمة كما يتقلب
في الحر الى الدية كذا في فتاوى قاضيخان * ومن قطع يده عبدا فاعتقه مولا فمات عنه فان كان
لا وارث له غير المولى فله المولى ان يقتل قاتله وان كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند ابي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * في نوادر هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
رجل قتل رجلا فجاء رجل وادعى انه عبده واقام الينة فشهدوا انه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم
فان كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخماء وان لم يكن له وارث فمولا قيمته
في الخماء والعمد كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن * اذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى
وترك وفاء فله القصاص عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاء وله وارث غير
المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة احرار وح القصاص للمولى في
قولهم جميعا كذا في الهداية * ومعتق البعض اذا قتل عاجزا كرفي المنتقى انه لا يجب القصاص كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك
اذا قتل ابنه عمدا وكذلك العبد المأذون اذا قتل عمدا وسليه دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغرماء
مع اكدافي محيط السرخسي * واذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجمع الراهن والمرتهن كذا
في الهداية * وان اجتمعوا كان استيفاء القصاص الى ازاره كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل عبدا لا جارة
يجب القصاص للمؤجر كذا في الجوهر والنيرة * العبد لم يبيع اذا قتل قبل القبض عمدا بخير المشتري بين
المضى والرد واذا اختار المضى فله ان يقتضه ولكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد ثلثين للبايع كذا في
المحيط في الفصل الثامن * وان نقض فللبائع هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله
تعالى هو كذلك ارجازا لبيع وان فسخ فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى
تجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين * ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فالقصاص له قبض
البائع الثمن او لم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل في قتله وان شاء ضمن المشتري قيمته كذا في
محيط السرخسي * وبعد التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان * والعبد الممهور في
يد الزوج والخالع عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبل القبض اذا قتل فهو بمنزلة المبيع اذا قتل قبل
القبض ارضى المستحق باتباع القاتل فقد تنافى ملكه وتم فيجب القصاص له وان طالب بالقيمة فالملك
قد انفسخ فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية * العبد المنعوب اذا قتل في يد الغاصب عمدا
فان شاء المالك لا يقتضه من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن
وليس للغاصب ان يقتله والموصى برقبة له رجل وبخده تته للآخر اذا قتل عمدا فلا قصاص فيه
اذا ان يجتمعوا ويكون المستوفي عن الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرخص صاحب المحرمة بالقصاص

* (الباب الرابع في الفصا ص قميلاً دون النفس) *

3

قوله سبل في القاموس
السبل محرّكة غشاوة العين
إه

دية عينه وان كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فان لم يختبر شيئاً حتى فقار رجل عين
الفاقي فقد بطل حق الاول في عينه فان اختار المقوّة عينه الاول الدية ثم فقار اجنبي عين الفاقي
ان صح اختياره يتقلّ حقه من العين الى الدية ولا يبطل حقه بغوات العين وان لم يصح اختياره بطل
حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير المجاني اياه أما اذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا
يصح الاختيار له أن يرجع الى القصاص اذا انجلى اليأس وفي كل موضع صح الاختيار ليس له أن
يرجع الى القصاص كذا في خزائن المفتين * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كانت عينه
اليمنى بيضاء وجنى على انسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب اليأس عن عين المجاني كان
للمجني عليه أن يقتص من عين المجاني كذا في المحيط * ضرب عين رجل فابيضت من ضربه ثم
ذهب اليأس وابصر لا شيء على الضارب لكس هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه
حكمومة عدل كذا في خزائن المفتين * اذا جنى على عين فيها يابض يبصر بها وعين المجاني أيضا
فيها يابض يبصر بها لا قصاص بينهما كذا في المحيط * وان ضرب العين ضربة فابيض بعض الناطق
أو أصابها قرح أو ريج سبل أو شيء مما يهيج بالعين فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص انما تجب
فيه حكمومة عدل كذا في خزائن المفتين * في الماروني عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة خرج رأس
ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فجاء رجل فقار عينه جعلت عليه الدية ولا أجعل عليه القصاص
مالم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط * فتأعين صبي حين ولد أو بعد أيام قتل
لم يبصر بها وقال لا أعلم أبصر بها أم لا قالت لولاه وعليه ارش حكمومة عدل فيما شأنه ان كان يعلم
أنه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه
القصاص كذا في الظهيرية * ولا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا من اليسرى اليمنى وان كانت
عين المقتص منه اكبر من عين المجاني أو أصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط * واذا قطع الاذن
كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها ففيه القصاص اذا كان يستطاع ويعرف هذا لفظ
الكرخي وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للاذن مفاصل فاذا قطع منها شيئا وعلم أن القطع من
المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل الى أهل البصر فان قالوا للاذن مفاصل وقد حصل
القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فان قالوا لا مفصل لها يقطع من اذن القاطع قد رما قطع كذا
في الظهيرية * وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الخاقفة والاذن المقطوعة كبيرة الخاقفة
كان المقطوعة اذنه بالخيار ان شاء ضمن نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت
خرقاء مشقوقة فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكمومة عدل كذا في الذخيرة *
وان جذب اذنه وانتزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الارش في ماله كذا في محيط لسرخسي * اذا
قطع كل المارن عمدا يجب القصاص واذا قطع بعضه لا يجب واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص
بالاتفاق لانه عظم كذا في الذخيرة * وقيل في أرنبه الانف حكمومة عدل وهو الصحيح كذا في خزائن
المفتين * ا- ا- كان انف القاطع اصغر كان المتطوع انفه بالخيار ان شاء قصع انفه وان شاء أخذ ارشه
كذا في المحيط * اذا كان قاطع الانف أخشم لا يجب الرجيع أو أخرج الانف أو كان بانفه نقصان
من شيء صابه خيرا لمقطوع انفه بين قطع انف القاطع وبين أن يضمه دية انفه كذا في الظهيرية *
الانف اذا قطع من أصله شيء فلا قصاص فيه لانه عظم ليس ينفصل واذا قطع انف الصبي من
أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجب الرجيع أم لا وفي الخطا الدية ومراعاة من هذا المارن وهو
مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا لان عظم انف الصغير وان كان كالعضروف ولا يمكن لا عبرة

بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزانة المفتين * ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شفة رجل السفلى أو العليا كان يستطاع أن يقتص منه فعليه
القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن
قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان عمدا سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار
للقنوي كذا في خزانة المفتين والظاهرية * وفي السن القصاص وإن كان سن من يقتص منه
أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الألفي السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة
وإنما يجب حكومة عدل كذا في المجوهرة النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن
الكاسر والمكسور صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن إن نكس أو ثلثا أو ربعا فكذلك كذا
في الوجيز للكردي * ولا تؤخذ اليمنى اليسرى ولا اليسرى اليمنى وتؤخذ الثانية بالثنية والنسب
بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الأعلى بالسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في المجوهرة النيرة * إن
كسر نصف سنة أو ثلثها أو ربعها كسر أمستويا يستطاع في مثلها القصاص اقتص بمبرد وإن كان كسر
مثلا ليس بمستوي بحيث لا يستطاع أن يقتص منه فعليه ارش كذا في الظهيرية * وإن قلع لا يقلع
منه لكن يؤخذ بالمبرد منه إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط ما سواه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو
كسر بعضها فأسودت الباقية وأجرت أو أخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص
وتجب الدية كذا في الخلاصة * فإن قال المجني عليه أنا استوفي القصاص من المكسور وأترك
ما أسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضخان * وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طائفة منها
انتظرها حولا فإذا تم الحول لم يتغير فعليه القصاص ويبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل
لنا كم ذهب منها فإن ذهب النصف يبرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط * وإذا كسر سن رجل
بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزانة المفتين * رجلان قاما في الملعب ليس كل
واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكر أحدهما الآخر فكسرسنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة
صارت واقعة العتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (دهده) فوكر
أحدهما صاحبه وكسرسنه لا شيء عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعهما كذا في
الظهيرية * إذا قلع الرجل ثنية رجل عمدا فاقصص له من ثنية القالع ثم نبذ ثنية المقتص منه لم يكن
للمقتص له أن يقلع تلك الثنية التي نبذت ثانيا كذا في المحيط * ولو نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنه
سن النازع قصاصا ثم نبذت سن الأول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الأول خمسمائة ولو نبذت
سنه معوجة كان فيها حكومة العدل ولو نبذت نصف السن كان عليه نصف ارشها كذا في فتاوى
قاضخان * وإن ضرب سن رجل فسمت ينتظر حتى يبرأ ثم وضع السن ولا ينتظر حولا إلا في رواية
المجترد والصحيح هو الأول لأن نبات سن البالغ نادره كذا في الظهيرية * وإذا نزع سن صبي يستأنى
هكذا في السراجية وينبغي له أن يأخذ من الجاني خميا فان نبذت مكانها كما كانت لا شيء عليه ولو لم
تنبذت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لا شيء على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وإذا ضرب سن إنسان وتحرك بسبب
ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظرها حولا سواء كان المجني عليه بالغاً أو صبياً ثم إذا رجب الاستثناء حولا
فإن لم تسقط فلا شيء على الضارب وإن سقطت السن في السنة من تلك الضربة فإن كان عمداً يجب
القصاص وإن كان خطأ تجب الدية كذا في المحيط * وإذا أجهل القاضي في التحرك ثم جاء المضروب قبل
تمام السنة وقد سقط فقال إنما سقطت من الضربة وقال الضارب إنما ضربك آخر فالقول للمضروب وإن

أعطى أعطى

قوله يستأنى أي ينتظر حولا
بدليل ما قبله وما بعده كما
لا يخفى اهـ

جاء بعد المحول فالقول للضارب كذا في الظهيرية * روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ انزع الرجل من رجل فتبت نصفها عليه نصف ارشها ولا قصاص في ذلك وان نبت بيضاء تامة ثم نزعها آخر انتظرها ستة فان نبت والاقتص منه ولا شيء على الاقل وان نبت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذ انزع من رجل وسن المجاني سوداء أو صفراء أو جراء أو خضراء تحير المجنى عليه ان شاء نزعها بتقصاتها وان شاء ضمنه ارش سنه جسمائه وان كان العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان لم يختار المجنى عليه شيئا حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى صحيحة فقد بطل حق المجنى عليه كذا في الذخيرة * ولو وقع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقطوعة فتبت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقلوعة ثنية ارشها كذا في المحيط * ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يده وقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قلع سنك ظلمنا في موضع لا يغشاك الناس فلك قتله من اراد ان يبرد سنك بالمبرد ظلمنا فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية * ومن قطع يد غيره من المفصل عمدا قطعت يده ولو كانت اكبر من يد المقطوع وهذا اذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في المجوهرة النيرة * وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفاصها ولا قصاص فيما اذا كان لقطع لا من المفصل كذا في خزنة المفتين * وفي الرجل في العمدة القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في اصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمدا يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط * لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليسرى والسبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الابهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل انه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة * ولا تقطع اليد الصحيحة بالمنقوعة الا باصابع كذا في محيط السرخسي * اذا قطع الرجل يدرجل ومعه ظفر مسود او جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصانا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لا نصف اذية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط * ومن قطع اصبع ما زائدة وفي يده مثالا لا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المجوهرة النيرة * ولو قطع الكف وفيه اصبع زائدة تؤمن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا تؤمن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي * ولو قطع رجل يدرجل من نصف ساع أو جله من نصف الساق عمدا لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط * اذا كانت يدا المقطوع صحيحة ويدها القاطع شلاء أو نافصة الا باصابع ما لا تطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا كذا في الكافي * وكان الصدر الشهيد يدره ان الائمة انما يثبت الخيار للقطوع يده في هذه الصورة اذا كانت اشلاء مما ينتفع به مع ذلك واما اذا كانت غير منتفع بها فهي ايسر مما يجعل للقصاص فلا يخير المجنى عليه حينئذ بل له دية يد صحيحة كما لو لم يكن له الا طع تلك اليد فضلا وبه يقتضى كذا في المحيط * ولو ذهبت المعيبة قبل احتياار المجنى عليه أو قطعت ظلمنا بطل حق المجنى عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود أو سرقة فانه يجب عليه ارش اليد المتطوعة كذا في الكافي * هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع اما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان

حاصلا لا يفعل احداً بان سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فاجواب فيه كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل احداً بان قطع اصبع من أصابعه ظلماً أو قطع القاطع اصبعاً من أصابعه أو قضى بها حقاً واجاب عليه فاجواب فيه كالجواب فيما لو فاقته سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويس رحمه الله تعالى في شرحه انها اذا قطعت بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلماً أو بأفة سماوية فلا خيار وشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصاً فهو محسوب عليه فكأنه منعهما فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في التمهيدية * واذا قطع يدرجل عمداً حتى وجب القصاص فقطعت يداً القاطع بأكلة أو ظلماً بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى الارش ولو قطعت يداً القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فحق المقطوع يده في الارش في ماله كذا في خزنة الميتين * اذا قطع له اصبعين وايس للقاطع الا اصبع واحدة فانه يقطعها ويأخذ أرش الاخرى كذا في المجوهرة النيرة * قطع يدرجل من المفصل فاقص منه وبرأ ثم قطع أحدهما ذراع صاحبه لم يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشلين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي * واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يمين آخر أو بدأ باليد ثم قطع الاصبع ثم حضرا جميعاً فانه يقطع اصبعه أولاً يا صبع الآخر ثم يخير صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يديه يده وان جاء صاحب اليد أولاً قطعت له اليد ثم اذا حضرا لا تخرقضى له بالارش كذا في المبسوط * ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل، وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل حضروا وطلبوا من القاضي حقهم فان القاضي يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتاً في الاعلى ثم خیر صاحب المفصل الاوسط فان شاء قطع من القاطع مفصله الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع فاذا قطع يخير صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ يديه اصبعه بكاملها من ماله وان حضرا أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان قطع المفصل الاعلى له ثم حضرا الآخران فانهما يخيران فان اختارا القطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً كذا في المحيط * ولو حضر صاحب الاصبع أولاً وظهر حقه ولم يحضر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى لثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالارش كذا في شرح الزيادات للعتابي لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يداً آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ الارش كذا في شرح المبسوط * واذا كان أحدهما حاضرا والآخر غائباً فانه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط * لو قطع اصبع يدرجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يداً القاطع من المفصل خيراً فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ الارش ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع رجل قطع يدرجل عمداً او يداً القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع قاطع اليد يدرجل صحيحة فالمقطوعة يده آخرها بخيار ان شاء قطع ما بقي من يداً القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء أخذ يديه فان قطع المقطوعة يده آخراً اصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يداً القاطع له وللاول واذا قطع يداً القاطع لهما يضمن القاطع المقطوعة يده أولاً

نصف ارض يده مؤجلا في سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويضمن للقطوعة يده
 آخر ثلاثة اثمان دية يده مؤجلا على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط * واذا قطع يد رجل ويده صحيحة
 وقطع المتطوعة يده اصبعان اصابع القاطع ثم قطع القاطع يد رجل آخر فقطع المتطوعة يده الثاني
 اصبعان اصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يد رجل ثالث فقطع المتطوع الثالث اصبعان اصابع
 القاطع ثم اجمعة عند القاضي فلا خيار لو احدث منهم في أخذ الدية ويقطع ما بقي من يده لهم ويكون
 عليه لاقطوع الاول ثلاثة اثمان دية يده وثلث خمسة اثمان في نصف دية يده وثلث ربعها وثلث
 اربعة اثمان دية يده كذا في محيط السرخسي * لو قطع رجل يد رجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت
 يده بهما وكذلك ان قطعهما من واحد ولو قطع رجل يمين رجلين قطعت يمينه بهما وغرم دية يد واحد
 بينهما عندنا سواء قطعهما معا وعلى التعاقب ولو عفا أحدهما عنه قبل القصاص اقتصر منه للباقي
 ولا شيء للعافي ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم يندظر الغائب ويقتصر لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب
 كان له أخذ الدية وان اجمعا ففرضي لهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم عفا أحدهما عن القصاص
 جازعوه ولم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وانما له نصف الدية فأما اذا لم يستوفيا الدية حتى عفا
 أحدهما بعد قضاء القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى للآخر أن يستوفي
 القصاص وهو القياس وعند محمد رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستوفي القصاص استحسانا ولو لم
 يكونا أخذ المال وأخذ به كفيلا ثم عفا أحدهما فالمسئلة على الخلاف أيضا ولو كانا أخذ ابدا لم
 كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وهذا
 استحسان كذا في شرح المبسوط * رجل قطع يد رجل عدا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضا عدا
 فقطع أحدهما يد القاطع من المرفق فانه يبطل إحدى اليدين من القاطع الاول ويجب لي القاطع
 الاول دية يدين المقطوعين يداهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الاول بالخيار ان شاء
 قطع لذراع من الذي قطع يده من المرفق وان شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون له
 ذلك في سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية الا أن يزيد ذلك على ثلثي الدية فعين
 تحب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط * اذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عدا فبرأ ولا يقتصر
 حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصبع يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل و عليه ارض الا غير وكذلك
 لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص في كل الاصبع
 يقطعها من اصلها مرة واحدة كذا في محيط السرخسي * واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات
 بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثاني
 يجب على القاطع القصاص في المفصل الاعلى لمورثه والارض للوارث في مفصله الثاني كذا في شرح
 الزيادات للعتابي * لو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ
 يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسرا وبرأ ثم قطع ما بقي من المفصل وبرأ
 لا قصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برء يجب القصاص في المفصل كذا في المحيط * لو قطع اصابع
 رجل عدا ثم قطع كفهم من المفصل قبل البرء تنقطع يد القاطع دون اصابعه كذا في محيط السرخسي *
 وان تخلل بينهما برء يجب القصاص في الاصابع وحكومة عدل في الكف كذا في المحيط * لو قطع
 من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو تخلل
 البرء يجب القصاص في الاعلى والارض في الباقي كذا في شرح الزيادات للعتابي * عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فيمن ضرب اصبع رجل عدا فسقط الكف ان كان القمع من المفصل والسقوط من المفصل

أقتص منه وان كان أحدهما لا من المفصل لا يقتص منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما انظر
الى السقوط لا الى اصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتص منه والا فلا وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى لا قصاص في ذلك وبه يقتضى كذا في الظهيرية * ولو قطع اصبع رجل عمدا فشلت الكف
فلا قصاص في الاصبع وفي اليدوية في قول اصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع
رجل فشلت الكف ففما شل من ذلك دية ولا قصاص في قوتهم جميعا كذا في الذخيرة * وان قطع اصبع
فشلت يمينه أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين
وقال يقتص من الاولى وفي الثانية ارشها كذا في الظهيرية * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله
تعالى ان من قطع اصبع انسان فسقط اصبع أخرى يجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب
القصاص في شيء من ذلك ولكن تجب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب
القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في
الاصبعين كذا في الذخيرة * اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فانسل السكين الى اصبع أخرى يجب
القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية بخلاف كذا في المحيط * وفي المنتقى عن
محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة وسقطت الوسطى من اصابة قطعت الوسطى والمفصل
من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فاني افطع الوسطى ولا اقتص من السبابة كذا
في الذخيرة * لو ان رجلا قطع يد رجل فاقصص له عات المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو
العاطع الاول قصاصا ولو مات المققص وهو المقطوع قصاصا من القطع فديته على عاتله المققص له عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين * من
قطع يده فقطعه اخذ بهما سواء كانا عمدين او خطاين او مختلفين تخلل برء أو لا الا في خطاين لم يتخلل برء
فتجب دية واحدة كذا في الكافي * وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمدا قبل ان تبرأ يده فان شاء
الامام قال اقطعوه ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل
ولا يقطع كذا في الهداية * وان جنى جنايتين على شخص واحد فان اتحد اجناسا بان كانا عمدا او
خطا ومات اعتبرتا واحدة وان تخلل البرء واختلغا بان كان احدهما عمدا والاخر خطا والجاني واحد
او اتنان ولكل واحد حكم نفسه كذا في خزنة المفتين * ولو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الاخر ما بقي
من اليد مات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول أو يده كذا في
محيط السرخسي * ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الانثيين انقصا من حالة العمد
كذا في الظهيرية * ودا قطع المحشفة كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في
المحيط * ولو قطع بعض الذر فلا قصاص ولو قطع كل الذر كذا في الاصل انه لا قصاص وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان فيه القصاص كذا في الظهيرية والمحيط ظاهر الرواية كذا في المصنعات *
قال في الاصل اذا قطع دكر مولود فان كان قديدا صلاحه بان قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من
المحشفة وفي الخطا اليه دلا واراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط * وان لم يتحرك فعليه
حكمومه العدل كما في آلة الخصي والعنيت كذا في شرح النجاشي الصغير لاصدر الشهيد خامس الدين *

والله اعلم

(الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى ولي الجناية أو تكذيبه)
ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسئل عنهما فارشاه عليه رجل واحد بدل حبسه ايضا ايما
فان جاء بشاهد آخر والاخلى سبيله الحمد في ذلك والخطا وشبهه العمد سراء كذا في شرح المبسوط * رجل

ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بيعة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه لقيم البيعة فان القاضي يأمره باعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولوقال المدعى شهودي غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان دعى العمد وادى أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي لا قبل إقامة البيعة ولا بعد. الا ان المدعى قبل إقامة البيعة يلزمه بعد إقامة البيعة يحبس به القاضي زجرانم اذا عدت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى قاضي خان * ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب وأقام المحاضر البيعة على التتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن يحبس التتل فاذا قدم الاخ الغائب كاف أن يعيد البيعة عندا في حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيد وان كان القتل خطأ أو كان دين لا ييهما على الا تحرم بعدا لا بجماع واجمعوا على ان القتل يحبس واجعوا على انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبيدين رجلين قتل عمدا واحدهما غائب فهو على هذا كذا في الكافي * اذا ضرب الورثة جميعا فادعوا دم ايهم على رجلين احدهما غائب والاخر حاضر وقاموا البيعة عليهم جميعا بالقتل عمدا قبل البيعة على المحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل محي الغائب ولا تقبل البيعة على الغائب فاذا حضر رانكر القتل يحتاج الورثة الى إعادة البيعة على الغائب كذا في الذخيرة * واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي ان يستل الشهود مات من ذلك ام لا لا في العمد ولا في الخطا ولكنهم ان شهدوا انه مات من ذلك لم يطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدوا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على ذلك فهذا عمدا الا ان القاضي ان سألهم ما تعد ذلك فهو اوثق وكذلك ان شهدا انه طعنه برمح او رماه بسهم او نصابة فهذا كله عمدا كذا في شرح المبسوط * وان قالا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقضى بالدية على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مغبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط * واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على التتل واختلفا في الوقت أو المكان فان الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده في شرح ديات الاصل انهما اذا اختلفا في المكان والمكانان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الاخر انه قتل في الجانب الاخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا في المحيط * وان اختلفا في موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطله كذا في المبسوط * وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والاخر شهد أنه قتله بالمحجر حتى اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الاخر انه قتله بالسكين أو شهد أحدهما أنه قتله بالمحجر وشهد الاخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله بالسيف وشهد الاخر أنه أقر أنه قتله عمدا بالسكين وقال المدعى أقر بما قال الا أنه ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهادة واقتصر من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصا وشهد الاخر أنه قتله ولا درى بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهد أنه قتله وقال لا ندري بماذا قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص هكذا في المحيط * ولو شهدا على رجلين أنهما قتل رجلا أحدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان أيهما صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر قطع أخرى من تلك اليد ولا يعير أن فاطم هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا في المبسوط *

واذا شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهدان أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فاني أقضي على القاتل بنصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يزل يركب ولوركي أحد شاهدي اليدوا أحد شاهدي الرجل لم يؤخذ لقاتل بشئ وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في المحامي * ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان لوازمه أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدا المجنونة خطأ والاخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فإنه يجب دية اليد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط * ولو شهد اهل رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا فلا عاقلة أن يضمنوا لولى أو للشهود ثم يرجعون على لولى وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا تخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطا كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطا وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاء حيا فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصاين جميعا وكذلك لو شهد اهل شهادة شاهدين على قتل الخصم ارضى القاضي بالدية على العاقلة وبأبى المسئلة بجأها لا ضمان على الفروع وان كان يرذولى الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكرا الاشهاد لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد اشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذنا كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الاباءة بالخيار إن شاءوا ضمنوا الاصول وإن شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل أنه شج عليه موضحة ومات من ذلك شهد شاهدان بالموضحة والبرء تقبل شهادتهما ويقضى بالفصاص في الموضحة وكذلك اذا شهدا أحدهما بالسراية والاخر بالبرء تقبل على الشجة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعى البرء بطات الشهادة التي شهدت بالسراية كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو كانت الشجة شيئا دون الموضحة لا تتحملها الا باءاتصال السراية بهانحو السمعاق وما أشبهه فادعى الولي أنه مات منها لولى الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهدا أحدهما كما ادعى المدعى وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال المجاني وكذلك لو كان الميت عبد الرجل فادعى مولاه أن الشاج شجعه موضحة عمدا ومات منها وان له عليه اقود وجاء بشاهدين فشهدا أحدهما كما ادعاه المدعى وشهد الاخر أنه برأ منها فالتقاضى يقضى بارش الشجة في مال المجاني كذا في المحيط * ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بيعة على رجل أنه قتل أباه وأقام الاخر بيعة عليه وعلى آخران هما قتل أباه عمدا فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البيعة كذا في خزائن العتقين * قال محمد رحمه الله تعالى في از يادات في رجل مات وترك ابنين فأقام احدا ابنين بيعة ان هذا الرجل قتل أباه عمدا وأقام الابن الاخر بيعة على رجل آخر أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البيعة في ثلاث سنين ولمدعى الخطا على عاقلة من أقام عليه البيعة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى احدا ابنين أن فلانا قتل أباه عمدا وأقام البيعة عليه وادعى الاخر أن فلانا بعينه أورد جلا

قوله وبأبى المسئلة بجأها
أى أن المشهود بقتله جاء
حيا اه

آخر قتل أباه خطأ وأقام البيعة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى لمدعى الخطأ وللوصى له
بثأى الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين و يقضى لمدعى العمد بثأى الدية في مال القاتل الذي يدعى
عليه العمد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى لعمد فلمدى الخطأ ثلث الدية على عاقلة
القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للوصى له وثلث النصف لمدعى العمد في مال القاتل وان كذبهما
الموصى له لا شيء له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمداً أو خطأ لا يطل حقه حتى لو صدق
أحدهما بعينه يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها
الافى وجه واحد وهو ان الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى لهما بثأى الدية وفي الموصى له كان
يقضى لهما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لأحدهما على العاقلة وللآخر في مال القاتل لو توى مال
أحدهما وخرج مال الآخر ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح
از يادات للعتابي * ومن قتل وله ابنان أقام الاكبر بيعة على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيعة
على الاجنبي أنه قتله فضى للاكبر على الاصغر بنصف الدية وللاصغر على الاجنبي بنصف الدية
وهذا عندنا بنى خيفة رحمة الله تعالى وعندهما ما يقضى بيعة الاكبر على الاصغر بالدية ان كان
خطأ وبالقصاص ان كان عمداً ولو أقام كل على اخيه قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف
الدية وارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي * ولو كان البنون ثلاثة فأقام عبد الله بيعة على زيد أنه
قتل الاب وأقام زيد بيعة على عمرو أنه قتله وأقام عمرو بيعة على عبد الله أنه قتله فلهما تقبل
البيعات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبي خيفة رحمة
الله تعالى يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بثأى الدية في ماله ان كان عمداً وعلى عاقلة
ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضى
لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً عندنا أيضاً ولو أقام
عبد الله البيعة على زيد وعمروا فلهما قتل أباهم عمداً أو خطأ وأقام زيد وعمرو البيعة على عبد الله أنه
قتل أباهم عمداً أو خطأ تهرب البيعتان عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي خيفة
رحمة الله تعالى يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في مالهما ان كان عمداً وعلى عاقلة
ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمداً في مال عبد الله وان كان خطأ
فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البيعة أنه قتل
أباهم وأقام زيد البيعة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم واحد منهما البيعة على عبد الله فله لعبد الله
ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه اما إن ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم
يدع على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما أو ادعى عليهم بأن قال هما قتلاه فان ادعى القتل
على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي خيفة رحمة الله تعالى يقضى على عمرو بثلاثة أرباع
الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان المقتل عمداً في مال عمرو وان كان خطأ فعلى
عاقلة عمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمداً ان كان خطأ
فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب لعبد الله
فيقسم بينهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو بالغدر ان كان
عمداً ويقضى بالدية على عاقلة عمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث
بينهما نصفين أيضاً وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحد منهما في قياس
قول أبي خيفة رحمة الله تعالى يقضى زيد على عمرو بربع الدية وعمرو على زيد بربع الدية ان كان

عمداً في ما لهما وان كان خطأ فعلى عاقلتهما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقضى ههنا شيء إلا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثاً وان
 ادعى القتل عليهما بأن قال انتم اقتلتما فعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله
 شيء من الدية ويقضى لكل واحد منهما على صاحبه بربع الدية واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه
 لزيد وعمرو واما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقد تبارت بينة كل واحد منهما على
 صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى شيء من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثاً كذا في
 المحيط * ولو ترك ابناً واحداً ادعى كل على صاحبه لغت بينة الاخ وقضى عليه ولو ترك ابنين واقام
 كل واحد على صاحبه وصدق الاخ احدهما لم يلتفت اليه كذا في الكافي * فان اقام الاخ البينة
 على الابنين انهما قتلاه بعد ان اقام كل واحد من الابنين البينة على صاحبه انه هو القاتل فعلى قول ابي
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البينة بينة الاخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عمداً
 وان كان خطأ فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن
 عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية
 وان ترك ثلاث بنين فاقام اثنا من منهم البينة على الثالث أنه قتل أباهم واقام الثالث بينة بذلك على
 الاجنبي فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بينة الابنين اولى ويقضى بالقصاص على الثالث
 للاخوين ان كان عمداً وبالدية على عاقلتهما ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين
 الابنين المذمومين نصفين واما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بينة الابنين على بينة الثالث
 ويقضى للابنين على الثالث بثلتي الدية ان كان عمداً وفي ما له وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث
 على الاجنبي بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فاقام الاكبر بينة
 على الاوسط أنه قتل الاب واقام الاوسط على الاصغر بينة أنه قتل الاب واقام الاصغر بينة على
 الاجنبي بذلك ففي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي اقام عليه
 البينة بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً واما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى
 للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي
 بشيء والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط * واذا اقر الرجلان كل
 واحد منهما انه قتل فلاناً وقال لولي قتلتما جميعاً فله أن يتتلهما وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد
 الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلتما جميعاً بطل ذلك كله كذا في الهداية * وفي نوادر شرع
 ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخرا فمات وليك عمداً فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال نافقتك عمداً
 فله أن يقتله ايضاً ولو ان الأول حين ما قال قال له أنت قتلت عمداً وحده وقتله ثم جاء آخر وقال بل انا
 قتلتك وحدي وصدقه لولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط * واذا اقر الرجل
 أنه قتل خطأ وادعى عليه العمد فله الدية في ما له استحساناً كذا في المبسوط * ولو اقر العاتل بالعمد
 وادعى ولي لقتيل لخطأ لا شيء لورثته المقتول كذا في فتاوى قاضي خان * فلو صدق الولي بعد ذلك
 العاتل وقال انك قتلتك عمداً فله الدية على القاتل كذا في المحيط * رجل ادعى على رجلين انهما قتلاه
 عمداً بحديدة فاقرا حدهما بقتله وحده عمداً وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمداً وحده لا تقبل
 الشهادة وله ان يقتل المقر وان كان امة قتل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا
 في شرح الزيادات للعتابي * لو اقر احد المذمومين على ما له قتله وحده عمداً واكر الآخر قتل ولا بينة
 للمدعى كان للمدعى ان يقتل المقر كذا في المحيط * لو ادعى على رجلين عمداً فاقرا حدهما بالخطأ والآخر

بالعمد فالدية عليهم كذا في خزنة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل ادعى على رجلين
أنهما قتلا وليه عمدا بجديدة وله عليهم القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربته أنا خطأ
بالدية فإنه يقضى لولي القتل عليهم بالدية في ما لم يمتد في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسان وإذا
ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فاقرا بالعمد لا يقضى بشيء وإذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقرا
بالخطأ كما ادعى تجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهم في هذه الصورة فاقرا أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ
فالجواب فيه والجواب فيما إذا اقرا بالخطأ سواء كذا في المحيط * ولو ادعى العمد عليهم ما فقال أحدهما
قتلناه عمدا ولا نخر القتل أصلا يقل المقر ولو كان المدعى يدعى الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء
كذا في شرح الزيارات للعتابي * لو قال رجل أنا قتل وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي
للمقر بالعمد قتلته وحدك عمدا فإن للولي أن يقتل المقر عمدا وإن ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة لا يجب
شيء كذا في المحيط * ولو قال أحدهما قطع يده أنا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال
الولي لابل أنت قطع يده ورجله له عمدا وإنكرا لا نخر الشركة كان للولي أن يقاتله وإن قال الولي بل أنت
قطع يده عمدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل إلا إذا زال الإبهام بأن قال تذكرت أن فلانا قطع رجله
عمدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي ببطان حقه حين أبهم ثم تذكروا لا يعود
حقه كذا في شرح الزيارات للعتابي * رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده اليمنى
عمدا وفلان قطع يده اليسرى عمدا ومات منهما فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى أنا فطعت يده
اليسرى عمدا ومات منها خاصة وإنكرا لا نخر كان له أن يقتل المقر وإن قال الولي قطع فلان يده اليسرى
عمدا ولا أدري من قطع يده اليمنى إلا أنها قطعت عمدا ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليه
اليسرى أنا فطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لا شيء على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده اليمنى
عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى فطعت يده اليسرى عمدا ولا أدري
من قطع اليمنى إلا أني أعلم أن اليمنى قطعت عمدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحسانا
والقياس أن لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه)

للأب أن يصالح فيمدون النفس واختلقت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيهان *
وإذا صلح القاتل وأولياء القتل على مال سقط القصاص ووجب المال قايلا كان وكثيرا وإن لم يذكروا
حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية * ولو كان القاتل خطأ فقال صاحبه تملك على الفدية ناراضا
عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فإن كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من
أنواع الدية فإنه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية * وإن كان القاتل حرا وعمدا فأمرا محر ومولى العبد رجلا
بأن يصالح عن دمه ما على ألف ففعل فالا ف على المحر وعلى المولى نصفان كذا في الهداية * ثم الصلح في
فصل الخطأ كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيهما على ذلك فإن وقع على النوع الذي
وقع القضاء به أو وقع التراضي عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وإن وقع على أقل مما وقع به لقضاء
فانه يجوز نسيئة كان أو يدا بيد أو اصطحا على خلاف جنس المقتضى به وقد صالحه على أكثر مما نسي
به فإنه يجوز لأنه إذا كان المقتضى به دراهم وقد اصطحا على دنائرا أكثر منه انما يجوز إذا كان يدا بيد
وإن كان المصالح عليه فرسا أو حمارا أو عبدا إن كان ديناه فانه لا يجوز وإن كان عينا لا يجوز وإن لم يقبض في
الجلس وإن كان صالحا على أقل من المقتضى به فإن كان المقتضى به أحدهما دنائرا ولا حرداهم فانه لا يجوز
نسيئة ويجوز يدا بيد وإن كان المقتضى به دراهم والمصالح عليه عرضا من العروض إن كان نسيئة لا يجوز

وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس او لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصابنا بعد القضاء والرضي
فاما اذا اصابنا قبل القضاء والرضي ان اصابنا على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه اكثر
من الدية فانه لا يجوز وان كان يدايدوان وقع الصلح على اقل من عشرة آلاف درهم او على اقل من
الف دينار او على اقل من مائة من الابل فانه يجوز نسيئة كان او يدايدوان وقع الصلح على جنس آخر
لم يفرض في الدية فان كان نسيئة لا يجوز وان كان عينا جازها كذا في المحيط * رجل قتل عمدا وله وليان
فصالح احدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين الف جاز الصلح في نصيبه بخمس وعشرين وللاخر نصف
الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الصلح على اكثر من الدية باطل ووجب لكل
واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية * ومن عفا من ورثة
المقتول عن القصاص رجل او امرأة او لم او جدة او من سواهم من النساء او كان المقتول امرأة فعفا
زوجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج * ان صالح احد الشركاء من نصيبه
على عوض او عفا سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من
المال واذا كلن القصاص بين رجلين فعفا احدهما فلا يخر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين
كذا في الكافي * ولو عفا أحد الوليين وعلم الاخر ان القتل حرام عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف
الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في ماله علم بالعفو ولم يعلم كذا في محيط السرخسي *
رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفا الولي عن القصاص في احدهما ليس له ان يقتله بالاخر كذا في
المجوهرة النيرة * اثنتان عفا الولي عن احدهما يقتل الاخر كذا في محيط السرخسي * اذا قتل
الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما ولي فعفا ولي احدهما يقتل من القاتل فلولي الاخر ان يقتله
كذا في السراج الوهاج * لو عفا الولي قبل موت المجرور جاز استعصمانا ويقتل قياسا ولو قطع الولي يد
القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلافهما كذا في محيط السرخسي *
رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالقتل فامر الولي رجلا بقتله ثم ان رجلا طاب من الولي ان
يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الاخر كذا في
الظهيرية * لو عفا الولي او الوصي عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمدا فاقام
أخوه المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضي لا يقضي بينة الاخ
ويتأني في ذلك وان اقام القاتل بينة ان له ابنا ورثه قد صالحه على الدية وقبضها منه واقام بينة ان
الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وانكر العفو والصلح كلف القاتل ان يعيد
البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول اخوان واقام
القاتل البينة على احدهما ان الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وانكر
الصلح لا يكاف القاتل باقامة البينة واذا لم يكاف القاتل اعاد البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا
شيء للغائب كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان للدم وایان احدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب
عفا عنه واقام البينة على ذلك فاني اقبله واجيز العفو عن الغائب واذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد
البينة عليه واذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد ان يستخلف المحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب
فيخلف فاذا قدم فخلف اقتصر منه كذا في المبسوط * ولو قال القاتل لي بينة حاضرة في المصر على
عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة ايام ولا يستوفي منه القصاص للحاضر هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه
وذكر الشيخ الامام شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى ان القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر
ما يرى قال وما ذكر في الكتاب ان القاضي يؤجله ثلاثة ايام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة

أيام شهودي غيب اوقال من الابتداء شهودي غيب فالقياس أن يستوفي منه القصاص ولا
يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفي منه القصاص الا ان يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها
هكذا في المحيط * اثنان شهدا أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه اما ان صدقه صاحبه
والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكتا جميعا فالعفو واقع في
الفصول كلها واما الدية فان تصادقوا فلا شاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت
نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي * وان كذب
القاتل الشاهد في شهادته وصدقه المشهود عليه في شهادته فالعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من
الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علما وثلاثة وان
لم يصدق القاتل والمشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكتا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذبا
الشاهد كذا في المحيط * ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا يخلو اما ان يشهدا معا
أو متعاقبا فان شهدا معا ان كذبهما القاتل بطل حقهما وكذلك ان صدقهما القاتل معا وان صدقهما
على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية واما اذا
شهدا متعاقبا فان كذبهما القاتل فلا شاهد آخر انصف الدية ولا شيء للأول وكذلك ان صدقهما معا فلا شيء
للاول والثاني نصف الدية وان صدقهما متعاقبا فعليه دية كاملة لهما وان صدق أحدهما ان صدق
الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق الثاني وكذب الاول فلا شيء لنصف الدية ولا شيء
للاول كذا في محيط السرخسي * ان كان الدم بين الثلاثة فشهداثنان منهم على الآخر أنه قد عفا فهذه
المسئلة على أربعة أوجه اما ان يصدقهما القاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العاني وانقلب
نصيب الشاهدين مالا وان كذباهما فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهود عليه مالا وان صدقهما
المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذلك للشاهدين وان
صدقهما القاتل وحده غرم القاتل الدية بينهما اثلاثا كذا في المحيط * ولو شهدا على بعضهم أنه عفا
من حصته من الدية في القتل الخطاف شهداتهما جائزة اذا لم يتبين الشاهدان نصيبهما من الدية كذا
في محيط السرخسي * قوم اجتمعوا على كذب عقوق قوموه بالانبال فاخطأ بطل فاصاب جارية صغيرة
فماتت وشهد قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلانا زماه فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم
طلب المصالح رب الصلح ان كان يعلم ان المصالح هو الجراح وان الصبية ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز
وان لم يكن في الباب سوى معرفة سهم فالصلح باطل وان كان يعلم ان صاحب السهم هو زماه فاستقبلها
ابوها واطمها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت او من الرمية فان كان صالح الاب باذن
سائر الورثة جازوا البديل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح بغير اذنهم فهو باطل كذا في التمهيدية *
العفو لا يخلو اما ان كان عن العمد أو عن الخطا وكل وجه لا يخلو اما ان كان عن المجنات او عن الشبهة وما
يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه أو عن القطع او عن الشبهة وحدها فان كانت المجناتية عمدا ثم قال
المقطوع لا يطع عفوئك عن المجناتية او عن القطع وما يحدث منه أو الشبهة وما يحدث منها يبرأ عن القطع
والسراية ولو قال عفوئك عن القطع او عن الشبهة لا يكون عفو عن السراية ولو مات يجب القصاص
قياسا والدية استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبرأ عن السراية فأما اذا كان خطأ
فعفا عن القطع أو الشبهة ثم سري ومات كان على هذا الخلاف وان عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن
المجناتية صح العفو عن الكل كما في العمد الا ان في العمد تعذر الدية من جميع المال وفي الخطا من
الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي * امرأة قطعت يد رجل فترجها الرجل على ذلك

فان كان القطع عمدا وقد تزوجها على القطع فان برأ من ذلك صحت التسمية وصار ارش يده مهرها لها
عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها او مات عنها سلم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول
بها سلم لها من ذلك القان وخسمائة وردت على الزوج اثنين وخسمائة وان مات من ذلك فالتسمية
باطلة عندهم جميعا ولها مهر مثلها فان طلقها قبل الدخول بها قلها المتعة ثم القياس ان يجب عليها
القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يجب القصاص وانما تجب الدية في
ماله وان تزوجها على الجناية او على القطع وما يحدث منه ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر مثلها
عندهم جميعا وسلم لها ذلك وان كان اكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان
لها مهر مثلها وسقط القصاص مجانا بغير شيء وان كانت الجناية خطأ وقد تزوجها على القطع ان برأ
من ذلك صار ارش يده مهر لها وان دخل بها او مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة
وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك القان وخسمائة وتؤدي العاقلة الفين وخسمائة
الى زوجها فاما مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها مهر
مثلها وعلى عاقلة هادية الزوج وعندهما تصح التسمية وتصير دية الزوج مهر لها وان تزوجها على
القطع وما يحدث منه او على الجناية خطأ ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر لها وسقط ذلك عن
عاقلة لها وان مات من ذلك فان الدية تصير مهر لها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر الى مهر مثلها والى الدية
فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك ان الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يحيى عويذ
او بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها اقل من الدية ان تزوجها في حال ما يحيى عويذ فاكل
يسلم لها وان حصل متبرء بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر
ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر
الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث
ماله فيقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج
هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خسة
آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها اقل من خمسة آلاف
ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة
خسة آلاف وان كان لا يخرج فيقدر ما يخرج من الثلث وقد ارمر مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون
الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط * رجل شبع رجلا موصختين ثم عفا المشجوع عن احدى الموصختين
وما يحدث منها ثم مات منها قال ان كان ذلك باقرا من الشاج فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه
وصية للقاتل راذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك
من الثلث وان كانت الشجعتان عمدا والمسئلة بحالها فلا شيء على الجاني لان العفو عن احدهما عفو عنهما
كذا في الظهيرية * رجل شبع رجلا موصخة عمدا فعفا عنه وما يحدث منها ثم شبعه أخرى عمدا فلم
يعف عنها فعلى الجاني الدية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منها جميعا ولا قصص عليه فيها ولم يجزله
العفو كذا في المحيط * رجل شبع رجلا موصخة عمدا وصالحه المشجوع من الموصخة وما يحدث منها
على مال مسمى وقبضه ثم شبعه رجل آخر موصخة عمدا ومات من الموصختين فعلى الآخر قصاص ولا شيء
على الاول وكذلك لو كان الصلح مع الاول بعد ما شبعه الآخر كذا في خزنة المفتين * رجل شبع
رجلا موصخة عمدا وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شبعه آخر خطأ ومات
منهما فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلة ويرجع الاول في مال المقتول بخسة آلاف درهم كذا

في المحيط * والله اعلم

(الباب السابع في اعتبار حالة القتل)

من رمى مسلما فارتد لم رمى اليه ثم وقع السهم فأتى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي * ولورمى اليه وهو مرتد فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا إذا رمى حربيا ثم أسلم كذا في الهداية * وإن رمى عبدا فاعتقه مولا ثم أصابه السهم فأتى منه فعلى الرامي قيمته للأولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * إذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود وحالة الرامي قبل الإصابتين ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين * وإذا رمى المجوسى صيدا ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وإن رماه وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله أكل كذا في الهداية * ولورمى المحرم صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وإن رمى حلال صيدا ثم أحرمت فلا شيء عليه كذا في الكافي * والله أعلم

(الباب الثامن في الديات)

الدية المال الذي هو بدل النفس والارش اسم للواجب بالمجناتية على ما دون النفس كذا في الكافي * ثم الدية تحب في قتل الخطأ وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل السبي والمجنون وهذه الديات كلها على العاقلة لا في قتل الأب ابنه عمدا فاتها في ماله في ثلاث سنين ولا تحب على العاقلة كذا في الجوهرة النيرة * وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير الأول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القاتل بقضى من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الأبل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الأبل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدى أى نوع شاء كذا في محيط السرخسى * وقالوا ومن البقرة مائة بقرة ومن الغنم الغاشاة ومن الحمل مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تحب الأبل كلها من سن واحد بل من أسنار مختلفة في الخطأ المحض تحب المائة أخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تحب المائة أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة كذا في المحيط * ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة في نفسها أو ما دونها نصف دية الرجل وإن كانت جناية ليس لها ارش مقدّر والواجب فيها كعومة عدل اختلاف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل ينصف كذا في محيط السرخسى إن كان القتل خطأ فإن كان الشريك الكبير أيا كان له أن يستوفى جميع الدية حصّة نفسه بحكم الملك حصّة الصغير بحكم الولاية وإن كان الشريك الكبير أخا أو عمّا ولا يكن وصيا للصغير يستوفى حصّة نفسه ولا يستوفى حصّة الصغير كذا في المحيط * إذا حلق شعر رأس إنسان ولم ينبت تحب فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء إلا أنه لا يخاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فإن أجل سنة ومات المجنى عليه في السنة والشعر لم ينبت لا شيء على المجنى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تحب حكمة عدل كذا في الذخيرة * وفي الحاجبين إذا حلقهما على وجهه ففسد الميت أو نتف فافسد الميت تحب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط * وفي ثنتين من الأهداب نصف الدية

وفي احدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط * واذا حلق لحية رجل ولم ينبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى العمد والمخطأ في حلق شعر الرأس واللحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم انه نصف وان لم يعلم ان الفأث كم هو يجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا نتف بعض لحية رجل فتسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على المجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة * وتكلموا في لحية الكوسج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي في رحمه الله تعالى ان كان النابت على ذقنه شعرات معدودة فليس في حلق ذلك شيء وان كان اكثر من ذلك وكان على الذقن والمخذ جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدب على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه أبيض لم يذكروا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شيء عليه وان كان عبدا فحكومة عدل وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط * والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الأئمة المحلواني عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحر أن يقوم أبيض اللحية لو كان عبدا وأسود اللحية فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط * وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيخان * وفي اجناس الناطفي اذا قطع صغيرة امرأته او امرأة غيره ينبغي ان لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة او حلق شعر رأس جارية وذلك يتقصها قال لاشئ عليه الا أنه يؤدب كذا في الظهيرية * واذا جبر رجلا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لاجل اللحية كذا في المحيط * ولو حلق الشارب فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وفي جنايات الحسن واذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط * وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان اصابع فلم ينبت عليه من الدية بقدر ما زعم الحاق انه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقتها وقال كان كوسج لم يكن في عارضه شعر وكذلك في المحاجيين والاشغار كان القول قوله مع يمينه الا ان يقيم المجني عليه البينة انه كان صحيحا كذا في محيط السرخسي * وفي الاذنين الساخستين في المخطأ الدية كاملة وفي احدهما نصف الدية واذا دبست الاذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط * واذا ضرب اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهاب سمعه ان يطالب غفلة فينادي فان اجاب علم ان سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية * وفي العينين اذا فقتنا خطأ كمال الدية وفي احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تنفقا ولكنهما انخسفتا وذهب بصرهما او مما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في احدهما كذا في الذخيرة * وفي عين الاغور نصف الدية كذا في الظهيرية * ولو قطع المجفون باهدابها ففيه دية واحدة كذا في الهداية * وفي قطع المجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وان كان المجاني على الاهداب واحدا وعلى المجفون واحدا كان على الذي جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على المجفون حكومة عدل كذا في المحيط * وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالا من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيخان * وفي لمن بقي اذ جنى عليه فصار لا يتنفس من انفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة

عدل كذا في الذخيرة * وفي شرح الطحاوي اذا قطع المارن ثم الانف فان كان قبل البرمجة دية واحدة وان كان بعد البرمجة الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط * وفي الاصل اذا كسر أنف انسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة * ضرب انف رجل فلم يجد شئ رائحة طيبة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى * وذكري جنائيات ابي سليمان اذا اقترضا ضرب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القدوري وبه يقتضي ثم طريق معرفة ذهاب الشم ان يختبر بالروائح الكريهة كذا في الظهيرية * وفي الشقطين كمال الدية وفي احدهما نصف الدية العاليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط * وفي اذن الصغير وانفه دية كاملة كذا في السراج الوهاج * ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوى في ذلك الاثني عشر والضواحل والنواجل والطواحن هكذا في المبسوط * وليس في نفس الادمي شئ من الاعضاء يزاد ارضه على دية النفس الا الاسنان كذا في خزنة المفتين * حتى لو كانت ثمانية وعشرين فعليه اربعة عشر الفا وان كانت ثلاثين فخمسة عشر الفا كذا في الظهيرية * وان كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر الف درهم وذلك دية وثلاثة اجناس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الاولى ستة آلاف درهم وستة مائة وستة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلاثة مائة وثلاثين وثلاثين وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا في هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط * ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الارش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش كلا كذا في المجوهرة النيرة * وان نبتت الاخرى سوداء بقي الارش على حاله كذا في المحيط * ولو قلع سن غيره فردت اصابها مكانها ونبت عليها اللحم فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي * لو ضرب سن انسان ففحرك فاجل فان اخضر او احمر تجب دية لسن خمسة مائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شئ وان اسودت تجب دية السن اذا فاتت منفعة المضغ وان لم تنفع الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم يكن واحدا منهم ما ففيه روايتان والصحيح انه لا يجب شئ كذا في فتاوى قاضيان * فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالتول قول المضروب مع يمينه الا ان يقيم الضارب البيعة على ما ادعى كذا في المبسوط * وفي سن المملوك اذا اصفر تجب حكومة العدل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفهانيات حكومة العدل حرًا كان أو مملوكا واذا ضرب سن رجل فاسودت السن بضربه ثم جاء اخر ونزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط * وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان وهما ان قدر على اداء اكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان عجز عن اداء اكثر من نصف الدية كذا في الكافي قالوا والاوّل اصح كذا في المحيط * والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى المجنى عليه ذهاب الكلام يستغفل عنه حتى يسمع كلامه ولا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط * ولو قطع لسان صبي ان استهل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وفي اللذين كمال الدية وفي احدهما نصفها كذا في المحيط * وفي اليدين اذا قطعتا خماً كمال الدية وفي احدهما نصف الدية ولا يعضل اليمين على الشمال وان كان ليمين اكثر بطشاً من الشمال كذا في الذخيرة * والاصل في الاطراف انه اذا قوت جنس المنفعة على الكمال أو زال بجماله مقصود في الادمي على الكمال يجب كمال الدية كذا في الهداية * وفي يدا الخنثى

قوله فعلى القاع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شئ عليه كما لو نبتت كذا في الدر المختار اه

ما في يد المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة كذا
 في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشر الدية والاصابع كلها
 سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفصلات ففي احداهما ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احدهما
 نصف دية الاصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في المجوهرة النيرة *
 وفي اليد الشلاء حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع أو مع كل
 الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها قائمة في الكف ان الكف يجعل تابعا للاصابع حتى
 يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث اصابع أنه يجب
 ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما اذا كان على الكف
 اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل الكف تبعا والعصم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل على
 يده رجل فثلث اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل
 الاعلى فثلث ما بقي من الاصبع او اليد كلها الا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان تبسب الدية في
 المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزند اذا كسر
 حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكومة عدل فيها
 بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعد دية اليد حكومة عدل اكثر من ذلك
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجمارع رجل قطع
 يميني رجلين فقطع احدهما ابهام القاطع وقطع اجنبي اخر الا اصابع البواقي ثم ان المقطوعة يده الذي
 لم يقطع اصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمع واعند القاضي جميعا القاضي يعقضي على القاطع
 اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص انجاسا ويغرم الاجنبي لقاطع
 اليدين اربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة ايديهما على قطع الكف ثم اخذ دية اليد هسمت يديهما
 انجاسا ثلاثة انجاسها للذي لم يقطع الا بهام ونجسها للذي قطع الا بهام وان بدا الاجنبي فقطع اصبعها
 من اصابع القاطع ثم قطع احدهما صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعها من اصابع قاطع اليدين ثم عاد
 الاجنبي فقطع اصبعها من اصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من اصابع القاطع قطع الكف
 وعليه الاصبعان فان التماضي يعقضي على القاطع بدية يد واحدة ربعها للذي قطع الكف وثلاثة
 ارباعها للذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحبها الفصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية
 المأخوذة تقسم بينهما اثمانا ثلثة اثمانها لقاطع الاصبع وللآخر خمسة اثمانها كذا في المحيط * وفي
 الاغلة حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لا شيء فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل
 وان نبت على عيب فحكومة دون الاول كذا في خزانة المفتين * وفي الرجلين كمال الدية في الخطا
 وفي احدهما نصف الدية كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذا لم يمش ولم يبق مد ولم يجر كهما
 اما اذا كان يجر كهما ففيهما دية كاملة كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العرجاء حكومة
 عدل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قطع الرجل خطأ من نصف الساق تحب الدية لاجل القدم
 وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان
 عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظمها من انسان يد او رجلا
 او غير ذلك وبرأ وعاد كهيئته فليس فيه عقل فان كان نقص او عظم ففيه من عقله بحسب ما نقص

قوله أو عظم العين المهملة ثم
 الثاء المثناة أي التجبر على غير
 استواء كما في التاموس اه

عشا كذا في المحيط * وفي الخلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي
 ثدي الرجل حكومة وفي حلقه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي احدى ثديي
 الرجل نصف ذلك كذا في المحيط * وفي ثدي المرأة الدية وكذا في حليتي ثدييهما وهدمهما وفي
 احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثديي المرأة اذا قطعتهما عمدا
 والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية * وفي ثديي الخنثى عنداني خنيفة رحمه الله
 تعالى ما في ثديي المرأة وعندهما نصف ما في ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة كذا في السراج
 الوهاج * وان ضرب على الظهر فقات منفعه الجماع او صار احب تقب دية النفس كذا في فتاوى
 قاضي خان * واذا لم يجد به ولم ينعه عن الجماع فان بقي للجراحة اثر فغيبه حكومة عدل كذا في
 المحيط * وان لم يكن فيه اثر لضرب فلا شيء وقال ابو الطيب كذا في خزانة المفتين * وصدر المرأة
 اذا كسروا قطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة * وفي الذكر كمال الدية وفي ذكر انثى حكومة
 عدل عندنا سواء كان يتحرك او لا يتحرك ويقدر انثى على الجماع او لا يقدر وهو المحكم في ذكر العنين
 واما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر انثى وذكور
 العنين كذا في الذخيرة * واذا قطع المحشفة يجب كمال الدية فان جاء وقطع ما بقي من الذكر فان كان
 قبل تخال البرء تجب دية واحدة ويجعل كانه قطع الذكر مرة واحدة وان تخال بينهما برء يجب كمال
 الدية في المحشفة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية * وفي الاثنين كمال الدية كذا في المحيط *
 واذا قطع الذكر والاثنين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ بقطع الذكر ففيه ديتان ولو بدأ بالاثنتين
 ثم بالذكر ففي الاثنين الدية كاملة وفي الذكر حكومة عدل وان قطعهم من جانب الفخذ معا فعليه
 ديتان كذا في الذخيرة * ولو قطع احدي اثنيهما فاقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقدر
 النجاشي به كذا في خزانة المفتين * وفي الاثنين اذا قطعتهما خطأ كمال الدية وفي احدهما نصف
 الدية كذا في المحيط * ولو طعن بطنه برمح فصارت حاله لا يستمسك الطعام ففيه الدية كذا
 في الخلاصة * ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه فعليه دية كاملة وكذلك
 لو ضرب به فسلس بوله ولا يستمسك لبول ففيه الدية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قطع فرج
 امرأة وصار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية كذا في الخلاصة * واذا قطع فرج امرأة وصار بحال
 لا يستطيع وقاعها ففيه الدية كذا في خزانة المفتين * واذا ضربت امرأة وصارت مستحاضة يتظر
 حولها فان برأت والا يقضى بالدية وفي مسألة سلس البول يجب ان ينظر حولها اذا اختلفت مسألة
 الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات * وان افضى امرأة فترتسك البول ففيها الدية
 وان كانت تستمسك فهي جائفة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيخان * رجل جامع
 صغيرة لا يجامع مثلها هاتان كانت اجنبية تجب الدية على العاقله وان كانت منكوحته فالدية
 على العاقبة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة * عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة
 ومثلها يجامع فمات من ذلك فلا شيء عليه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا جامع امراته فذهبت منها
 عين او افضاها او ماتت فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الافضاء وقتل من
 الجماع قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكاها هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه قال ايضا
 وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * عن العقيمي أبي نصر الدبوسي اذا دفع اجنبية
 فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها وتعزير وعن أبي حنيفة ان عليه احدى في ماله
 كذا في الظهيرية ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلعها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة

طلبه
 اذا جامع امرأته فمات
 لا يضمن

الغير وذمت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها ووجب لها مهران كذا في المحيط *
 * (فصل في الشجاج) * موضع الشجة الرأس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا
 في خزائن المفتين والليمان من الوجه عندنا هكذا في الهداية * (الشجاج عشرة) المحارصة وهي التي
 تحرس الجلد أي تخدشه ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين
 والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلاخمة وهي التي تأخذ في
 اللحم والسحماق وهي التي تصل الى السحماق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة
 وهي التي توضح العظم أي تبينه والمهشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر
 أي تحوله والامة وهي التي تصل الى أم الرأس وهو الذي في الدماغ كذا في الهداية * ثم الجائفة التي
 تخرق الجلدة وتصل الى الدماغ ولم يذكروا محمد رحمه الله تعالى لان الانسان لا يعيش منها كذا
 في محيط السرخسي * ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو الاصح
 كذا في التبيين * وبه اخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * وفي الموضحة القصاص ان كان عمدا كذا في
 التبيين * وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالهشمة والمنقلة كذا في
 المجوهرة النيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج انه لا يجب القصاص فتحكمها عمدا وحكم الخطا سواء فيجب
 فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر
 الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي الامة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي
 الجائفة ثلث الدية فان نفذت فمما جائفت ففهم ما ثلث الدية كذا في الهداية * وفي هذا كله اذا برأ
 ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه قال يجب مائة ما انفق الى ان يبرأ هكذا ذكر
 شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * شيخ رجلا منقلة فبرأت وبقى شيء من اثرها بعد البرء وان قل فعليه أرش
 المنقلة لان الارش اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه يقتضي كذا
 في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة اشجاج الست اذا كانت خصاصا حكومة العدل هكذا في المحيط *
 واختلّفوا في تفسير حكومة العدل فقال الظحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا بدون هذا
 الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين الفيتيين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر
 الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في السكافي * ولا تكون
 الامة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن
 رجلا في اذنه فخرج من الاخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من
 دماغه حتى نفذت من الفم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت
 الى الفرق ففيه ثلث الدية ولورمى الزج أو السهم في عينه وانفذها في قفاه ففي عينه نصف الدية وفي
 الباقى حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنها الى ان تصل الدماغ
 حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والجراحات
 التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوضحت العظم أو كسرت اذ بقي لها أثر وان لم يبق للجراحة
 أثر فعند أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما انفق
 عليه الى ان يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر
 أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي ادوصل اليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جائفة
 وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والفم والرأس جائفة وان كانت

قوله ولم يذكروا محمد الخ وكذا
 لم يذكروا المحارصة لانها
 لا يبق لها أثر في الغالب
 وما لا أثر لها لا حكم لها فكان
 عليهم أن لا يذكروها لكنهم
 تأسوا بما في غالب الكتب
 اه

المجراحة بين الاثنين والذي كرحى تصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص الشجرة يستوفي على مساحة الشجرة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شجبه موضحة فأنخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتص وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارش وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج ايضا ويفضل فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى قفاه فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص الى مثل موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى قفاه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص مقدار شجته الى حيث يبلغ وبدأ من أي المجانيين كذا في الذخيرة والمحيط * شجبه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرص بدية كاملة في ثلاث سنين وان تخلل البرص ب كمال لدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر جبه رأسه فلم ينبت دخل ارش الموضحة في الدية ولم يدخل ارش الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسه أما اذا نبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو شج رجلا في حاجبه موضحة خطأ وسقط فلم ينبت كان عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وان ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية قالوا عذ قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الشجرة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في الهداية * ومن شج رجلا موضحة عمدا فذهبت عيناه فلاقصاص في شيء منه عذابي حنيفة رحمه الله تعالى وتجب الدية فيهما وقالا في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعين كذا في الكافي * رجل اصابع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن يتنص مني ليس له ذلك وان كان الشاج ايضا اصابع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي * وفي واقعات الناطق موضحة الاصابع أنقص من موضحة غيره فـ كان الارش أنقص ايضا وفي الهاشمية يستويان وفي المنتقى شج رجلا اصابع موضحة خطأ فعليه للشجرة ارش دون الموضحة في مال وان شجبه هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط * والله اعلم

*(الباب التاسع في الامر بالمجاناة ومساائل الصبيان وما يناسبها) *

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلاقصاص فيه ولا تلزم الدية في اصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأمره أن يقطع يده أو يفتأ عينه ففعل فلا ضمان في الوجهين كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدك على ان تطينني هذا الثوب او هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط * ولو قال بعدي منك بفاس فقتله يجب القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا توافد ابني او اقطع يد ابني وهو صغير يجب عليه القصاص وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال استحسن في ذلك واغرمه الدية ولو قال اقتل عبدك او اقطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في واقعات الهاشمية * ولو قال اقتل اخي فقتله والا أمر ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحسن أن آخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجبه فشجبه فلا شيء عليه فان مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية * ولو قال لرجل اقتل

اي قتله فعلى القاتل الدية لابنه ولو قال اقطع يد ابي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات
 الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية * في
 المتقي رجل قال لا تخرجني على فرماه بجحر فجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى جانبا ولا يسمى قاتلا
 ثم مات من ذلك فلا شيء على المجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانبا
 فعليه الدية ولو قال ابن علي فقتله بالسيف لم اقص منه وجعلت الدية في ماله كذا في المحيط * ولو
 امر صبي صديقا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر
 كذا في فتاوى قاضي خندان * ولو كان المأمور عبد ابرجع مولى العبد بعد دفعه على الامر كذا في شرح
 الزيادات للعتابي * رجل امر صديقا بقتل رجل فقتله فكانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة
 على عاقلة الامر كذا في خزانة المفتين * وان كان المأمور عبدا محجورا صغيرا او كبيرا بخير مولاه بين
 الدفع والغداء وايما اختار رجوع بالاقل على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو امر
 بالغ بالغاب ذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضي خندان * رجل امر
 صديقا بقتل دابة انسان او بخرق ثوبه او بأك كل طعامه ففعل فضمنه على الصبي في ماله ويرجع بذلك
 على الامر ولو امر الصبي بالغاب ذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبدا
 مأذونا امر صديقا بقتل ثوب انسان او ارسل صديقا في حاجته فعطى الصبي قال ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى يضمن الامر ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر كذا في فتاوى قاضي خندان * عبد
 مأذون صغير او كبير امر عبدا محجورا او مأذونا صغيرا او كبيرا بقتل رجل فقتله وخير المولى بين الدفع
 والغداء رجوع بالامل في رقبة الامر كذا في المحيط * وان كان الامر عبدا محجورا والمأذون كذلك
 واختار مولى القاتل الدفع او الغداء لا يرجع على مولى الامر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو
 كان الامر صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق ايضا وان كان المأمور حرا صغيرا والامر عبدا محجورا تجب
 الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات
 للعتابي * مكاتب صغير او كبير امر عبدا محجورا او مأذونا صغيرا او كبيرا بقتل رجل وقتل ودفعه
 مولاه او ودها يرجع على المكاتب بقيمة العبد الا ان يكون قيمة العبد اكثر من عشرة آلاف درهم
 فيخذل يرجع بعشرة آلاف درهم الا عشرة فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل ان يتبع مولى المكاتب
 ويطالبه ببيعه وان اتفق بعد ما عجزا وقبل العجز فان شئ مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقل من قيمة
 عبده ومن قيمة المعتق وان شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط * وان كان الامر مكاتبا
 صغيرا او كبيرا والمأمور صبي حرا تجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة على المكاتب بالاقل من
 قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنسية المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي * فان عجز المكاتب
 ورد في الرق فان كان عجز قبل ان يقضى القاضي بقيمة للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان
 كان عجز بعدما قضى القاضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى بطل
 حقهم عنه في الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط *
 وان عجز بعد القضاء وادى شيئا من ذلك فاذا دى يسلم لعاقلة القاتل وما لم يؤد بطل عند ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من دينهم الا ان يقدم المولى كذا في شرح الزيادات
 للعتابي * فان اعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالخيار ان
 شاء ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالساقى على المعتق وان شاء ضمنوا العبد وما ذكر ان لهم ان
 يضمنوا المولى او العبد قولهما فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم

قوله الا ان يقدمهم أى
 يعطيهم الغداء والضمير
 للعاقلة ولو قال الا ان يقدمه
 أى العبد لكان أظهر

تضمن العبد للحال فالمولى ما اعتق عبدا مديونا فلهذا لا يضمن ولو لم يجهز ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بالقيمة أو بعدا لقضاء فالعاقلة يرجعون عليه بالقيمة حاله إلا أنهم يرجعون بحسب ادائهم وهم يؤدون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الذية ويرجعون في السنة الأولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بثلث آخر وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط * وإن كان الأمر والمأمور مكرهين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الآخر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل امر آخر أن يضرب عبده سوطا فضربه سوطا وشبهه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف المجناتية في النفس ويلزم المجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير * رجل له عبد أمر رجلا أن يضربه سوطا فضربه سوطين وضربه المولى سوطا ثم ضربه أجنبي سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضروبا سوطا وسدس قيمته مضروبا بأربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بأربعة أسواط ويبطل ما سوى ذلك فإن كان المأمور وضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بحالها فهو كذلك إلا أن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضا وعلى الأجنبي أرش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطا فضربه سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعتقه الضارب ثم ضربه سوطا آخر فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش الثاني مضروبا سوطا في ماله وعليه أيضا أن كان موثرا الشريك نصف قيمته مضروبا سوطين وعليه أرش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط في ماله ومع ذلك كله يستوفي منه المعتق نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فإن لم يكن له وارث لم يرث المعتق من ذلك وورثه أقرب الناس إليه من عصبة المعتق وإن كان المعتق معسرا فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله وعلى عاقلة أرش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا سوطين وما بقي فنصفه للمولى الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتق كذا في مختصر الجامع * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اضربه سوطا فإن زدت فهو حر فضربه ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله وعلى المعتق أن كان موثرا الشريك نصف قيمته مضروبا سوطين وعلى الضارب أرش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فيستوفى أولياء العبد ويأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وإن لم يكن له ورثة فللمخالف وإن كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي * إلا أرش السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا سوطين فإن بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي * وإن لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس إلى الضارب من العصبة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بحالها ثم ضربه الأمر سوطا ثم ضربه الأجنبي سوطا فمات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور أن كان المعتق موثرا أرش السوط الثالث مضروبا سوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط وعلى الأمر أرش السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط ويكون مأخذ من عاقلة الأجنبي ومن

الامر من المأمور للعبد وياً اخذ المأمور من الامر نصف قيمة العبد مضر واسوطين ويرجع الامر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصبة المولى الامر ان لم يكن للعبد عصبة كذا في محيط الامر خسي *

وان كان الامر معسراً فعلى المأمور نصف ارش السوط الثاني في ماله وارش السوط الثالث وسدس قيمته مضر باخمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الامر ما قد وصفنا اذا كان موسراً الا ان ذلك على عاقلة وعلى الاجنبي ما قد وصفنا وياً اخذ المأمور من ذلك نصف قيمة العبد مضر وياً سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبة المولين كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون اذا قال لرجلين اضربا مملوكي هذا مائة سوط فليس لاحدهما ان يضرب المائة كلها وان ضربه احدهما تسعة وتسعين وضربه الاخر سوطاً واحداً ففي القياس يضمن ضاربها الاكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا في التارخانية *

رجل اعطى صديداً سلاحاً لمسه فعطب الصبي بذلك تحب دية الصبي على عاقلة المعطى ولو لم يقل له امسكه الى اختار به يضمن ايضاً ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة * ولم يرد بقوله عطب الصبي ان الصبي قتل نفسه فان هناك لضمان على المعطى انما اراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به كذا في التارخانية * رجل قال لصي محجوراً بعد هذه الشجرة وانقض لي ثمنها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا لو امر به بجمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلغف المشايخ والشيخ انه يضمن سواء قال انقض لي الثمار أو قال انقض وليقل لي كذا في فتاوى قاضخان * وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانقض الثمار لئلا كان أنت ففعل وسقط فسات لم يضمن ولو قال حتى آكله والمثلة يحالها ضمن كذا في المحيط *

ولو امر به بالغير بكسر لمحطب أو بجل آخر ضمن ما يولد منه كذا في الخلاصة * رجل جل صديداً على دابة وقال له امسكه الى ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية سواء كان الصبي ممن يركبه مثله أو لا يركبه وان سير الصبي الدابة فأوطأ انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتيل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يصير على الدابة لصخر ولا يستمسك عليها فدم القاتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فسات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسوا كار الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضي خان * واذا حمل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً فقتله والدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلة ما يجيها ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المدسوط للسرخسي * ولو ان عبداً حمل صديداً على دابة فوقع الصبي منه او مات فدية الصبي تكون في عتق العبد يدفعه المولى بها أو يعدي وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسا راعها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عتق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضي خان * واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يضرب بها ويستمسك عليها ثم امره أن يسير عليها فأوطأ انساناً فذلل في عتق العبد يدفعه به مولاة أو يهديه ويرجع مولاة مالا فيل من قيمته ومن الارش على العاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فاسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقعة حيث أوقفها لم يصير جانيها حتى لو ضربت رجلاً يدها أو رجلاه أو كدمته لا شيء على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الا ان يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المدسوط *

وجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تبغ فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل
القائل ولو قال له قع فوق الصبي ومات يضمن القائل دية كذا في فتاوى قاضي خان * صبي
في يد أبيه فحذبه أئمان من يده والاب مسك حتى مات فدية الصبي على المجاذب ويرث منه الاب
ولو جذا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب كذا في الواقيات المحامية * صبي مات في الملة
أوسط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه
فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحداهما عليه التكفارة هكذا عن نصير وعن
أبي انقاسم في الولدين ذلم تعا هذا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احرق بالثار لا شيء عليهما
ان التوبة والاستغفار احياناً الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على
أحداهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية *
وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * الام اذا تركت الصبي عند الاب وفديت والصبي يقبل ثدي
غيره ما لم يأخذ الاب للصبي فثرا حتى مات جوعاً فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل
ثدي غيرهما وهي تعلم بذلك فاهم عليهم - فهي التي هي غيبته وعليها الكفارة حكمه من زير وينبغي
أن تكون المنفعة مختلفة كالمثله ، ولي كذا في المحيط * بنت ست سنين حيت وكانت جالسة على
جنب البار فخرجت اذ لم يمدن خروج الاب الى بعض الحجار فاحترقت لصبية هيات لادية على الام
ليكن اذا كان لها مال ينجني أن تعاقب ربة مؤمنة والا صدمت شهرين متتبعين وكون على تاسف
وندامة واستغفار لعن الله مفعولها وهذا استحباب والكلام في وجوب استكفارة مرة من كذا في
الظهيرية * وفي الأصل اذا غصب الزجل صبياً حراً وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات
بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه أن أصابته حتى وفي هذا أوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع
واما ان مات بامر يـمكن الاحتراز والتحفظ عنه بأن قتل أو صابه حراً وسقط عليه حائط أو نزلت
صاعقه من السماء فأصابته وقتلته أو نهشته - حية أو أكله سبع أو رذى من حائط أو جبل فان
الغاصب يضمن في قول علمائنا ثلاثة وأجمعوا على انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب
وفي العبد يضمن مات بامر يـمكن التحرز عنه أو بأمر لا يـمكن التحرز عنه كذا في المحيط * ولو غصب صبياً
وقربه الى المهالك فمات كانه عليه دية ان كان حراً كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قتل الصبي
المغصوب رجلاً لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط * واذا أودع صبي عبداً فقتله
فعلى عاقبته القيمة وان أودع طعاماً فأكله لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في وجهين وعلى هذا اذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه
لا يؤاخذ بما ضمن في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وسند
أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراص والاعارة والبيع والتسليم
في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وان استهلك
مالا من غير ايداع ضمن كذا في السكافي * الاب اذا ضرب الابن في ادب أو الوصى ضرب اليتيم فمات
يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ضربه المعلم ان كان بغير اذنهما فلا ضمان على أحد زوج
ضرب زوجته في ادب فمات ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤتب لكفارة دون الدية وعلى
الزوج الكفارة والدية جميعاً كذا في الواقيات المحامية * ولوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للآديب
فلاشك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم
قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال

أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن
كذا في فتاوى قاضي خان * المجلم والفصاء والبزاع والتحنان اذ يجم أو فسد أو بزغ وتحت باذن
صاحبه فسرى الى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية * البزاع والاصداد والمجلم اذ بزغ أو فسد
أو يجم وكان باذن المولى في اعيه بدأ وبأذن الولي في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم
وكذلك المختار في هذا فهو لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في المحيط * ذكر ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى لو أن ختنا ختن صبياً بأمر والده فحرت الحديد فقطعت الحشفة فأتى العشي فعلى
عاقلة المختار نصف الدية وإن عاش الصبي فملى عاقلة المختار كمال الدية كذا في محيط السرخسي *
وهذا الذي ذكرناه فيما اذا قطعت الحشفة ومات أبيه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر
هذه الرواية في مجموع انوار رذكري الأصل أنه لا يجب شيء لأن مات وهكذا ذكر في جنائيات الاعتاق
كذا في الذخيرة * والله اعلم

* (الباب العاشر في الجنين) *

إذا ضرب بطن المرأة حامل مسلمة أو كافرة فالقت جنيماً ميتاً حرّاً ذكراً كان أو أنثى فعلى عاقته
الغرة وهي عبد أو أمّة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثاً عن الولد ولو كان الضارب وارثاً
لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وإن ألفت ميتة من فغرتان كذا في خزنة المفتين * والمجنين
الذي قد استبدان بعض خقه كالظفر واشعر عنقه الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي *
وإن خرج الجنين بعد ضربة حيا ثم مات فعليه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط * إن ألفت
ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية بقتل الأم وغرة بالقتل وان ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين
بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الأم ودية في الجنين وإن ماتت ثم ألفت ميتاً فعليه دية في الأم
ولا شيء في الجنين كذا في الهـ آية * وإذا خرج رأس أو ولد وصاح فجه رجل وذبحه فعليه الغرة
لأنه جنين كذا في خزنة المفتين * رجل ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً أحدهم ميت ولا يخرج فمات
الحى بعد الانفصال من ذلك ضرب على الضارب في الميت من الغرة والحى الدية كاملة كذا في
الظهيرية * في المستقى جل ضرب بطن امرأة فأقت جنيناً حياً ثم مات ثم ألفت جنيناً ميتاً ثم ماتت
الأم بعد ذلك وللرجل النكاح بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي
ولدت عنده الضربة ولها اخوة من أبيها ومما على عاقلة الأب دية الولد الذي مع حياتهم ما ترث من
ذلك مائة السدس وما بقي فلاخوة هذا الولد من أبيه وإلى الأب كفاران كفارة في الولد الواقع حياً
وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتاً فإن فيه غرة على عاقلة الأب خمسمائة ويكون للأب من ذلك
السدس وما بقي فهو للولد الذي وقع حياً لأن الغرة تمام وجهت بالصبر وموت حياً ثم توارثت الأم من
ذلك لسدس أيضاً ويصير ما ورثته الأم من جميع ذلك لأخوتها كذا في المحيط * وإن كان في بطنها
جداً فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها ومما يتار في أيدي خرج قبل موتها
خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتاً لا يرث من دية أمه
ولها ميراثه منه وإن كان الذي خرج بعد موتها خرج حياً ثم مات فعليه دية وله ميراثه من دية أمه
ومما ورث أمه من أخيه وإن لم يكن لأخيه أب حى فله ميراثه من أخيه أيضاً كذا في المبسوط *
وإذا ضرب بطن أمّة وألفت جنيناً ميتاً والأم حية ينظران كان هذا الحمل حراً بأن كان الحمل من المولى
تجب الغرة ذكراً كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقاً ذكر في ظاهر رواية صاحبنا رحمه الله تعالى أنه
يقوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حياً ثم إذا طهر قيمته ينظران كان ذكراً يجب عليه نصف

عشر قيمته وان كان انثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع المجنون ولم يمكنه تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير انه حي ووقع التنازع في قيمة بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط * وما وجب في جنين الامة فهو في ماله الضارب يؤخذ منه حالا في ساسته رواء المحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرة فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي * وفي المنتقى رجل ضرب بطن امة واقت جنينا ميتا وماتت الامة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الامة في ثلاث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن امة فأعتق المولى ماني بطنها ثم اقت جنينا حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي * واذا باع الامة بعد الضرب ثم اقلته فالغرة للبائع واذا كان الاب عبد وقت المضرب ثم عتق ثم خرج المجنون فلا شيء للاب اذا اعتبر حال المجنون وقت الضرب هكذا في خزانة المفتين * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل اعتق ماني بطن امة ثم ضرب رجل بطنها فأقت جنينا ميتا وله اب حرة فعلى الضارب ماني جنين الحرة وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط * واذا عتق ابوا المجنين او امة قبل الضرب فهو احق من المولى كذا في خزانة المفتين * في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل لامة الحبيلى احذا الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرِب انسان بطنها فأقت جنينين ميتين غلام وجارية قال ابو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه ايضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط * والمرأة اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لتطرح الولد متعمدا او عالجتها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي * امرأة شربت دواء ولم تنعصم به اسقاط الولد ولا شيء عليها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى النسفي سئل عن محتلة وهي حامل احوالات لا سقط العدة باسقاط لولد قال ان اسقطت بمهلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بألف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها متعمدا او شربت دواء لتطرح الولد فأقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية فاقاضى يقضى للمستحق بالجارية ويقرها ويرجع المشتري على البائع بانقضى ثم يقال للمستحق ان امك ولدت ولدها وهو حر لانه ولد بالمعزور والمجنون المحرم مضمون بالغرة فاذا دفعها او فدى يقال للمشتري لما اخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل لولد ولو سلم لك لولد او قيمته الدية بأن كان حيا لزمك القيمة بتمامها للمستحق فاذا سلمت لك غرة وهي خمسمائة وجب ان تغرم بحساب ذلك الولد المحر قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا وخمسة آلاف ان كان انثى وخمسمائة سن دية الغلام نصف عشرها و سن دية الانثى عشرها فتغرم بحساب ذلك والمستحق اذا دفع او فدى يرجع بالاقلى ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم للمشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة لولد يحكم اغروا كذا في شرح الزيلعات للعتابي * واذا اشترى امة حاملا فلم يقبضها حتى اعتق ماني بطنها ثم ضرب انسان بطنها فأقت جنينا ميتا خيرا للمشتري ان شاء اخذ الامة بجميع الثمن واتبع الحسافي بارش المجنون ارش حرو طبيب لها الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة وزمها الولد بحصنه ولو كان للمجنون اب حر او وارث آحر مقدم على ولدها العتاقة فارش المجنون له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط * ضرب رجل بطن حامل يسكن فأصاب بد الولد في بطنها ففطعها ثم ولد له حيا فاحتمل الدية على عاقلة قتلته خصا كذا في الظهيرية رحمه الله تعالى

* (الباب الحادي عشر في جنابة الحائض والمجنح والكنيف) *

* (وغيرها مما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك) *

يجب أن يعلم بأن الحائض المائل أن يسهل صاحبه ما ثلث في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو تلف مال
انسان فإنه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم وان كان يسهل غير ما ثلث ثم مال بمرور الزمان
ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأتلفه هل يضمن صاحب الحائض ان سقط قبل التقدم اليه
بالنقض فإنه لا ضمان على صاحب الحائض في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وأما اذا سقط بعد
ما تقدم اليه بالنقض . ~~تقدم~~ من النقض بعد ذلك ولم يتنقض فالتيسر أن لا يضمن وفي الاستحسان
يضمن كذا في الذخيرة * ثم ما تلف به من النفوس تتحملها العاقلة وما تلف به من الاموال فضايمه عليه
كذا في التبيين * والتقدم الى صاحب الحائض في الحائض تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائض بعد
التقدم وعثر بنقضه فبأن فديته على صاحب الحائض وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب
الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائض والصحيح قول محمد رحمه الله
تعالى كذا في الذخيرة * ولو سقط الحائض على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائض ومات ثم عثر
رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائض ولو كان مكان الحائض جناح أخرجه الى الطريق
فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلين جميعا على
صاحب الجناح كذا في المحيط * والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا
في الكافي * وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائض ان حائطك مخوف أو يقول
ما ثل فأنقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط * ولو قيل له ان حائطك ما ثل ينبغي لك
أن تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا كذا في فتاوى قاضي خان * والشرط الطلب والاشهاد
ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقرر
بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكن اثبات الطلب عند المجرد كذا في الكافي * وان شهد بالطلب
رجلان أو رجل وامرأتان ثبت المطالبة وثبت أيضا مكاتب القاضي الى القاضي واذا أشهد على الحائض
المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعنى العبدان أو أسلم الكافران أو باع الصبيان ثم سقط الحائض
المائل فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائض وكذا لو سقط الحائض المائل قبل عتق العبدان
واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهدا بآزارتهما لهما من أهل الاداء كذا في فتاوى
قاضي خان * ولا يصح الاشهاد قبل أن يهيئ لانعدام التعدي كذا في خزنة المقتنين * ويشترط
لحصة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار
باجارة أو اعادة فلم ينقض الحائض حتى سقط على انسان لا ضمان على أحد كذا في الذخيرة * ويشترط
دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا
في التبيين * ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا
في الكافي * ولو جئ جنونا مطبقا بعد الاشهاد وأرتد والعباد بالله ولحق بدار الحرب وقضى بلحاظه
فأفاق المجنون أو عاد المرتد مسلما فردت عليه لدار ثم سقط الحائض بعد ذلك فأتلف شيئا كان هدرًا
وكذا لو باع الدار بعد ما شهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو غيره بخيار رقبة أو بخيار شرط
للمشتري ثم سقط الحائض وأتلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد مستقبلي بعد الرد ولو كان الخيار للبائع
فان نفى البيع ثم سقط الحائض وأتلف شيئا كان ضامنا كذا في الظهيرية * وإذا تقدم الى
المشتري الدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة ايام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو

استوجب البيع لم يبطل الاشهاد ولو كان اشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع
فتقدم اليه فيه فان تقضى البيع فالاشهاد صحيح وان اوجبه بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري
في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان أن تمضي مدة يتمكن فيها من
التنص بعد الاشهاد حتى اذا اشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من تنصه لا يضمن ما تلف به
كذا في التبيين * ويشترط أن يكون التقدم والطالب من صاحب الحق والحق في طريق العامة
للعامة فيكتفي بطالب واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوى أن يطالبه بتقضه سلم أو ذمى
وفي شرح الطحاوى لو كان ماثلان في الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الاساس مسلما
كان أو ذميا بعد أن كان حرا بالغاعلا أو كان صغيرا أذن له ولديه بالخصومة فيه أو كان عبدا أذن له
مولاه بالخصومة فيه كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة المحق لاصحاب السكة فيكتفي بطالب
واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل اشهد
عليه في حائط مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما شبه
ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط واتفق شيئا كان الضمان واجباً على صاحب الحائط كذا
في المحيط * ولو اجله رب الدار وأبراه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما تلف
بالحائط كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط * ولو
اشهد عليه في الطريق ثم استهل من التناضي فأجله فهو باطل كذا في خزنة المفتين * وكذلك لو لم
يؤخره القاضي ولكن أخره الذي اشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط * ولو
كان الحائط رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضعه المرتهن ولا الراهن وان تقدم فيد الى الراهن كان
ضامنا كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف
سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه به حتى يعدل بينة المدعى قال يؤخذ الذي بيديه الدار
بتقضه ويشهد عليه بميله وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تترك البينة فان تقضه الذي في يديه ثم زكيت البينة
ضمنه الذي تقضه له قيمة الحائط كذا في المحيط * ولو كانت الدار لصغيراً نهر على الاب أو الوصى
صح الاشهاد فان سقط الحائط واتفق شيئا كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضي
خان * ويصح على امة ايضاً كذا في الكافي * وان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل
انسانا كان دمه مدراً وكذلك لو مات الاب أو الوصى والغلام صغيراً ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان
دمه هدراً وان تقدم الى الصبي بعد البلوغ تقدم ما سبقه ثم سقط الحائط على انسان فديته على عاقله
الصبي كذا في المحيط * مسجد مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزنة المفتين * وفي
المنتقى اذا وقف دار على المساكين وأخرجها من يده ودفعها الى رجل تجعل غلتها في المساكين فاشهر
على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقله الواقف وان اشهد على الذي
الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط * عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط
واتلف انسانا كانت الدية على عاقله مولاه كان على العبد دين ام لم يكن وان اتلف له ثلثا مالا فضاء
المال يكون في عنق العبد يباع فيه وان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضاً كذا في فتاوى قاضي
خان * واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس ان لا ضمان على احد منهم ولو كان مستحسن
فضمن هذا الذي اشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط * حائط مائل
بين خمسة نفر اشهد على ائحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي اشهد عليه خمس الدية ويكون
على عاقلته وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر ائحدهم فيها بئراً وبني حائطاً بغير اذن صاحبيه فعضب به

انسان فعليه ثلثا الدية وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه نصف الدية في المستثنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وان كان الحفر والبناء باذن الباقين لا يكون جنابة كذا في السراج الوهاج * في المنتقى رجل مات وترك ابنا ودارا وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط مائل الى الطريق ولا وارث لليت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها ون وقع الحائط به - دالتقدم اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب اشهد عليه في حائطه مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وان سقط بعد التمكن من الهدم يضمن وهذا استحسان و يضمن لولى القتل الاقل من قيمته ومن الدية وان سقط الحائط بعد دعتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقضه وتلف ضمن وان عجز ورد في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو اشترى كنيفا ونحوه فباعه ارعق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومر الارش وان عجز ورد في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقض الكنيف يضمن المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في الكافي * لو أن رجلا أمة مولاة عتاقة لرجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فديته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على عاقلة الام وثلثه لو اشترى كنيفا ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لان اشراخ الكنيف نفسه جنابة وعند ذلك عاقلة مولى الام كذا في المحيط * اذا كان الرجل على حائطه مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير عمله انسانا بقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط بن غير أن سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان عيشي في لطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما أو قاعا أو نائما فهو ضامن لدية الساقط عليه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط ارنام فتقلب فسقط فهو ضامن لما اصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو ترذى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغيره ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه رفقها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لديته وان كانت البئر في الطريق كان لضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط * وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأثقلت لم يضمن لانه قد انقطع اثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعدي فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية * اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوقع ذلك الشيء فأصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا وما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فأصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان اصاب الطرف الاخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن مكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب اطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسيرا غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما اطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعدما تقدم اليه في الحائط ثم سقط

المجذع واصاب انسانا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحبه الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة أو بنقضها احداً كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن احد ولو كانت الجرة لزر الحائط يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فهدم يهدمه حتى ألغته اريح فهو ضامن كذا في المحيط * واذا أشهد على ارجل في حائط من دار في يد فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة ان تكون الدار له او قالوا لا ندري ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على ان الدار له فان اقر ذوا اليد ان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياساً وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل تقدم اليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء ضمه قيمة حائطه والنقض للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه لنقصان ولو اراد ان يحبره على البناء كما كان ايسر له ذلك ولو جاء انسان وسر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على احد كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول ايضاً يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضي خان * حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فئاتف بوقوع الاول أو الثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو هدر كذا في الكافي * ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط * واذا مال حائط لرجل به على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسقط مائى الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المائل الى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طويل وهي بعضه ولم يه الباقى فسقط الواهى وغير الواهى وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهى منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهى وان كان قصيراً كان ضامناً للكل كذا في الظهيرية * حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جائز للضمنين أن يهدم بغير اذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط * واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فأصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبده أو م كاتباً ولا شاهد على رب الحائط غيرهم لم تجز شهادته والذى يجزى نفسه أو الى أحد من لا تجوز شهادته له نفعا كذا في المبسوط * رجل تقدم اليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائطه آخر صحيح لا يخاف وقوعه فوقه الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فأتلف انساناً أو عثر بنقضه رجل كان هدر كذا في المحيط * لقيط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انساناً كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر إذا سلم ولم يوال احد فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضي خان * حائط اعلاه رجل واسفله لاخر فالمتقدم الى احدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية إذا سقط كله وار سقط اعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسى * واذا استأجر الرجل قوماً يهدمون له حائطاً فقتل اهدم من فعلهم رجلاً منهم ومن غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمى

او بابتغى بطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * قال في المنتقى رجل اخرج من عائط افريرا
ان كان كبير اضمن ما اصاب ذلك وان كان صغيرا يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم الى رجل
في عائط مائل له عليه جناح شارع قد اشرعه الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط
هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامنا لما اصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده
كان الضمان على البائع الذي اشرعه كذا في المبسوط * رجل له سفل ولا ترفع له وسفلا وعملوا بهما مخوفان
تقدم الى صاحبهما فلم يهدما حتى سقط السفل فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقلة
صاحب السفل وضمان من عثر بتقص السفل عليه ايضا ومن عثر بتقص العلو فلا ضمان فيه على
احد كذا في المحيط * سفل لرجل وعملوا لا ترفع له الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا
كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الجامع الصغير رجل اخرج الى
الطريق كنيفا او ميزابا او بنى دكانا او حرمنا فلكل واحد من عرض الناس ان يقلع ذلك ويهدمه
اذا فعل ذلك بغير اذن الامام اضر ذلك بالمسلمين او لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر
والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة * فان كانت هذه
الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل حديثة حتى كان للامام
حق الرفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العمة ببناء لنفسه وان بنى شيئا للعامة كالمسجد
وغیره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وان اخرج في الطريق
الحائط في سكة غير نافذة فلكل واحد من اهل السكة اذا كان له المرور تحت هذه الاشياء حق النزاع
ومن ليس له حق المرور تحت هذه الاشياء من اهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء
قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط * اذا
اراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان اراد احداث الظلة في سكة غير
نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من اهل السكة وهل يباح احداث الظلة على
طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى انه يباح ولا يأثم قبل ان يخاصمه أحد وبعد الخصامة
لا يباح الاحداث ولا الانتفاع ويأثم بترك الظلة كذا في القسول العمادية * وليس لاحد من اهل
الدرب الذي هو غير نافذ ان يشرع كنيفا ولا ميزابا الا باذن جميع اهل الدرب اضر ذلك بهم او لم يضر
هكذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجرا او بنى فيه او اخرج من حائطه
جذعا او صخرة شاخصة في الطريق او اشرع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة او وضع في الطريق جذعا
فهو ضامن اذا اصاب شيئا وتلفه الا ان التلف اذا كان آدميا فانه يجب الضمان على عاقلة وان جرح
آدميا ولم يتلفه ان بلغ ارشه ارش الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله
ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان اصاب مالا وتلفه فانه يجب في ماله
ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وانها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن
الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامة بأن كان
في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامة بأن كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك ثم ما ذكر من
الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم او في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل
شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكبي
لا يضمن حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وان فعل شيئا من جملة السكبي فالتقياس كذلك ايضا

وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً كذا في الذخيرة * وفي المنتقى عبد تاجر عليه دين اولاد بن عليه اشعر
 كنيهاً من داره فعطب به انسان فهو في رقبة العبد في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه
 فالضمان في رقبة العبد وان خفر العبد فيها بئراً او بني فيها بناء باذن المولى او بغير اذن المولى فعطب به
 انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو ضمان في التماس لكن ادع القياس ولا اضمنه وكذلك الراهن
 اذا بني في دار الرهن او خفر فيها بئراً او ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئاً كذا في المحيط *
 واذا استأجر رب الدار لعملة لاخراج المجنح أو الظلة فوقع فقتل انساناً قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان
 عليهم دون رب الدار فيلزمهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل
 فالضمان على رب الدار استحساناً وفي القياس هذا كالاقل كذا في الكافي والمبسوط * وهكذا
 في السراج الوهاج والمجوهرة النيرة * ولو سقط من أيديهم آجر أو حجارة أو خشب فأصاب انساناً
 فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج *
 ومن أشعر ميزاباً في الطريق وسقط فأصاب انساناً فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط
 فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعاً وقد علم ذلك وجب نصف
 الضمان وهذا النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهذا النصف استحساناً كذا
 في المحيط * وان أشرع جناحاً في الطريق ثم باع الدار فأصاب المجنح رجلاً فقتله أو وضع خشبة
 في الطريق ثم باع الخشبة وبرئ الى المشتري منها وتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على
 البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو
 ضامن له فان وطئ المرء على الخشبة ووقع فمات كان ضامناً له بعد أن لا يتعد الزلقة قال وهذا اذا
 كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها
 كذا في المبسوط * ولو أن رجلاً كنس طريقاً لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الا أن
 يكون جمع الكفاية في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كنس ضامناً
 كذا في الذخيرة * ولورث الماء في الطريق أو توضع فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما يضمن الراش اذا
 مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بأن كان ليلاً أو نهاراً فعتربه ومات وأما ادعاء الممارش والصب
 فلا يضمن وكذلك لو تعمد المرور على الحجر والخشب فعتربه لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا
 رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فأما اذا رش كل الطريق او أحدث الخشب في كله
 فخر عليه وعتربه ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي * وان مرت دابة فعطبت يضمن على
 كل حال كذا في فتاوى قاضي خان * واذا رش فناء حائوت باذن صاحب المحائوت فعتر انسان
 فما قياس أن يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان يجب الضمان على الأمر صاحب المحائوت كذا
 في المحيط * ولورث الماء في الطريق وجاء رجل بمحارين أحدهما يده وتبعه الا خوف تزلق التابع فأنكرت
 رجله ان كان صاحب المحارسات ثقالهما لا ضمان على احد وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط
 السرخسي * سئل محمد رحمه تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجمد فزلق انسان بذلك
 الجمد الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فزلق به انسان أو ألقاه في الطريق وهو
 جمد فذاب وزلق به انسان كذا في المحيط * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ فلكل
 واحد من اصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان

لا يضمن وإن بني فيه بناء أو حفرة فيه بثرافعطب به إنسان كان ضامنا ولكل من صاحب الداء الانتفاع
بقضاء داره من القاء الطين والمخبط وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى
قاضي خان * إذا كان الهلاك بالتلج المرمي بأن زلق به إنسان إردابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
كما في آخر جنابات العيون أن كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الراعي وإن كانت نافذة يضمن
الذي رمى بالتلج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب التماس ونحن نستحسن ونقول لا يجب
الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض
مشايخ زماننا قالوا إن فعلوا ذلك بأذن الإمام أو كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم بنقل التلج حتى
عرف الأذن بالقاء التلج وتركة دالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والافالجواب
كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن ياردة ذات تلج ربما يكثر
الطين في الطريق فالجواب كل واحد بقضاء داره أو قرب داره جرافعطب به إنسان قال أحب إلى أن يكون
بأذن الإمام وإن فعل ذلك بغير إذن الإمام فالقيا ر أن يجب الضمان كذا في الذخيرة * وإن تعطل
بجرف فوق على حجر آخر ومات فالضمان على واضع الحجر الأول وإن لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر
كذا في المبسوط * وإن عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوقع على آخر فمات كان الضمان على الذي
أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل
كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الأول من الضمان كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وضع
إنسان سيفاً في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دية ويضمن العاثر
قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فانكسروا مات الرجل ضمن صاحب السيف دية ولم يضمن
بالكسر شيئاً كذا في خزنة المفتين * ومن أوقف سبعا في الطريق ضمن ما ألتف إذا كان مربوطاً
فأصاب قبل حل الرباط وإذا أصاب بعد ما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض
الهوام على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشلى كلباً عقوراً على رجل كذا في محيط السرخسي * لو وضع
في الطريق جراً فاحترق به شيء كان ضامناً وإن حركته الريح فذهب به إلى موضع آخر ثم احترق به
شيء لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * من أصاب إنساناً من هذا إذا حركت عينها عن
موضعها فأما إذا ذهبت بشررها فأحرقت شيئاً فإن الضمان يجب عليه في ذلك أيضاً وكان الشيخ الإمام
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وإن ذهبت الريح
بعينها وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلواني لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في الذخيرة *
المخدا إذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حانوته فوضعها على القلاب وضربها بمطرقة فخرج
شررها إلى طريق العامة فأحرق رجلاً أو فقات عينه فديته على عاقلته ولو أحرق ثوب إنسان
فقيته في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ولم يكن الريح أخرجت شررها فأصاب ما أصاب فهو دكر كذا
في الخلاصة * ولو كان المخدا أو قد النار على طرف حانوته إلى جانب طريق على ما يحيط به العلم
بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامناً كذا في الذخيرة * ولو أن
رجلاً رمى ملكه أو غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقع شرارة منها على ثوب إنسان فاحترق ذكر
في النوادر أنه يكون ضامناً ولو طارت الريح بشرناره وألقته على ثوب إنسان لا يضمن كذا في فتاوى
قاضي خان * قال بعض العلماء إن مر بالنار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك إنسان
أو ألقته الريح لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع إن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت
بها الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين * ولو أن رجلاً قعد على الطريق

للبيع ونحوه فتعقل به انسان فلن كان قعوده باذن السلطان لا يضمن ولا فهو ضامن كذا في السراج
 الوهاج * رجل مر على نائم فعثر عليه برجله فدق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقع
 فعلى الواقع أرش رجل انسان لأنه تلف بصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو ما ناجيعا فعلى النائم دية
 الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزانة المفتين * وفي البقال اذا عثر ماش بنائم في الطريق
 فانكسر أصبعه وأصبع النائم فالتا فعلى عاقلة كل واحد منهما ما أصاب الاخر وان عطب أحدهما
 فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فأصاب رأسه رأس النائم وان شجا وانكسر أصبعه - ما
 ضمن النائم أصبع الواقع وشجته والواقع أصبع النائم دين شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم
 دية لو وقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية * ولو أن رجلا مرفى الطريق فسقط
 ميتا من غير جناية أحد فعطب به انسان لم يضمن لالميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة * رجل يمشى
 في الطريق فأدركه مرض فوقع مغنى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشى فوقع على انسان
 فقتله أو وقع على الارض حيا ثم مات فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلة - فان كان وقع على
 انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث منه وان كان وقع على الارض فمثر به عاثر فلا كفارة فيه
 ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * عبد نام أوقع
 في طريق ودام عليه حتى عتق فعثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة مولى وان
 انكسرت رجله وتعد البرح ثم أعتقه سيده ثم عثر به أحد يجب على سيده قيمته وكذا لو أوقع العبد
 دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي * ولو
 قط رجل عبد الرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قطه ورماه
 في الطريق ولو كان العبد مع القمط يقدر على الذهاب ثم أعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان
 كان أرش المجنات على مولاه ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قباط ثم أعتقه
 مولاه فلم يبرح عن مكان حتى عثر به انسان وجب أرش المجنات على مولاه كذا في المحيط * رجل مر
 في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فأتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع
 في الطريق ضمن أيضا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يمشى في الطريق وعليه شيء هو لا يسه مما
 يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فعثر به انسان فلا ضمان عليه
 في شيء من ذلك وان كان لبس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الحامل له ويضمن ما عطب به وكذلك
 الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها سقط عنها بعض أدواتها من سرج أو نجام أو ما أشبه
 ذلك على نسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعثر به
 انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع حرة في الطريق
 ورجل آخر وضع حرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
 لا يضمن صاحب الحرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك
 رجل أوقف دابته في الطريق وانحر كذلك فتغرت احدهما وأصابت الاخرى لا يضمن صاحب التي
 تغرت ولو عطب التي تغرت بالآخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل
 وضع حرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع حرة أخرى في الطريق أيضا
 فتدحرجت احدهما فأصاب الاخرى فانكسرتا فالضمان على صاحب الحرة العائمة التي لم تتدرج قيمة
 الحرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الحرة التي تدحرجت فلا يضمن شيئا ولو تدحرجتا
 لا ضمان على واحد منهما ولو مال احدهما فضربت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي

وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو الائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بجزئته كذا في المحيط * ولو أن رجلا اغترف من المحوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الائمة وصدمت الاولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا في خزائن المفتين * وقال بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة * وضع شيئا على الطريق فنغرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا المحائط المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنغرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب المحائط هو الواضع في الطريق اذا أصاب المحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئر الماء المطرا وعاقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيرا أو ركبا وفيه يابا أو طرحوا فيه بوارى أو ظالموه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل الحلة فعطب به انسان فان فعلوا ذلك باذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير اذن أهل الحلة فان أحد ثوبا بناء أو حفروا بئرا فعطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبا ليشربوا منه أو بسطوا حصيرا أو بوارى أو علقوا قناديل بغير اذن أهل الحلة فتمقل انسان بالحصير وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون قال الامام شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى أكثر مشايخنا أخذوا بقوله ما في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي * وذكر صدوق الاسلام ان الاظهر ما قالاه كذا في التبيين * وإذا قعد للعبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذلك رحمه الله تعالى أو تسبيحه أو قراءة القرآن فعثر به انسان فأتى هل يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية لهذا في الكتاب والمشايخ المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإلى مذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن وإلى مذهب أبو عبد الله المرحوم كذا في المحيط * وذكر شمس الائمة ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجاس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن ومعه كفا لا يضمن بالاجماع وذكر فخرا الاسلام والصدرا الشهيدان ان جلس للحديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين * لا خلاف في انه لزام شي في المسجد فأوطأ انسانا او نام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متعمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا (واعلم) ان هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا له فلا ضمان وان لم يكن مملوكا له فان كان نهرا خاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تمدا للمرور عليها وان لم يتمد للمرور عليها فهو ضامن وعلى قياس مسئلة الرش ينبغي انه اذا لم يجد طريقا ليرفقه او موضعا لغير النهر يضمن وان تمعد المشي عليه وان كان نهرا عاما لجماعة المسلمين ودفعل ذلك بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسرا او قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط

رجل حفر بئر في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه متمعدا لا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حفر الرجل بئر في طريق المسلمين في غير فئانه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع أجمعوا على أنه يجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء دار ان كان الفناء لغیره يكون ضامنا وان كان الفناء مملوكة أو كان له حق الحفر في اقديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان جماعة المسلمين أو مشتركا بأن كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئر في الطريق فجاء انسان وتردى فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل حفر بئر في المغارة في موضع ليس بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المغارة أو نصب خيمة فعثر بها رجل لا يضمن القاعد والناصب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل اخر في أسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه تأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء اخر ووسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما انصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني انه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لاقى الحفرين جميعا فالضمان عليهما انصفان فأما اذا وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لم يلاقى الاول وانما لاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقيا للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما انصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى انه كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما انصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط * وان حفر بئر في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء اخر وفرغها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الارض ضمن الاول وكذا لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تعمل رجل بحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في محيط السرخسي * ولو وضع رجل في البئر حجرا أو حديدا فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان الضمان على الحافر كذا في المبسوط * رجل حفر بئر على قارة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل اخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء من السماء ضمن صاحب البئر كذا في الذخيرة * واذا دفع رجل رجلا في بئر في ملكه أو في الطريق فالضمان على الدافع كذا في المبسوط * واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع لقي نفسه فيها عمدا فلا ضمان على وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وانما وقع في البئر من غير قصد وارادته وعليك الضمان كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكرن الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط * واذا حفر

يثر في قارة الطريق فوق فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتعلق حن ن
 في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو مشى في أسفلها فعطب بخثرة فيها فان كانت الصخرة مرضعها
 من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر اقلعها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب
 البئر الضمان مكذا ذكر في المنتقى كذا في الذخيرة * ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقر رجل
 انه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في
 المبسوط * رجل حفر بئرا في ملك غيره فوق فيها انسان فقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر
 أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية *
 ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي *
 رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان
 الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب
 الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغلة
 في دار انسان بغير اذنه فوق فيها حمار فمات فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي * واذا
 حفر بئرا في الطريق فوق فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشبجه رجلان فمات من ذلك ثم مات
 فالدية عليهم أثلاثا كذا في المبسوط * ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بما آخر فان ماتوا من
 وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني
 وان ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن اخرجوا احياء واخبروا عن حالهم ثم ماتوا
 فمات الأول لا يخلو عن سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني
 عليه قدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث
 عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر ونصف دمه
 ونصفه على الحافر وان مات من وقوع الثالث فالنصف على الحافر والنصف على الثاني
 وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثالث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني
 وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث
 عليه قدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت
 الثالث فليس له الاوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم
 فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية
 الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن
 الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط
 السرخسي * اذا استأجر الرجل أجيرا ليحفر له بئرا فحفره لا جبر وقع فيه انسان ومات فان حفر
 في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد صحب الضمان على الاجير اعلم المستأجر بذلك أولم
 يعلمه وكذلك اذا حفر في طريق غيره مشهورا علم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين
 فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الامر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيرا ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن
 الشاة لغير الامر فان الضمان على الاجير اعلم المستأجر أن الشاة لغيره ولم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم
 بفساد الامر وان حفر في الغناء فان كان الغناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو اعلم المستأجر بذلك
 فالضمان على الاجير وان لم يعلم الاجير أن الغناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على

المستأجر وان كان الفناء للمستأجر ان قال للاجير في حق المحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق المحفر في القديم وانما هو فناء عذاري ففي الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط *
 اذا استأجر الرجل اربعة رهط يحفرون له بئرا ووقعت عليهم من حفرة فقتلت واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلاثة السابقين ربع ديته وسقط الربع وكذلك لو كانوا اعدوا ناله وان كان الذي يحفر واحدا فانه تبارت عليه من حفرة قدمه مدركذا في المبسوط * ولو امر عبده أن يحفر بئرا في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير فناءه فالضمان في رقبة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد * لو احتفر الرجل نهر في ملكه فغط به انسان اودابة لم يضمن وان حفر نهر في غيره ملكه فهو بمنزلة البئر فيكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان *
 اذا حفر الرجل نهر في غيره ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغمرت أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقى أرضه فخرج الماء منها الى غيرها وأفسد متاعا أو زرعاً أو كرمًا لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشا في أرضه أو حصائمه أو أاجسته فخرجت النار الى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا اذا كانت الرمح ساكنة حين أوقد النار فأما اذا كان اليوم ريحا يعلم أن الرمح تذهب بالنار الى أرض جاره كان ضامنا استحسانا كمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لانسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهرًا أو بئرًا في داره فنزلت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤثر في المحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضي خان * قالوا هذا اذا انشق من الماء بحيث يحتمله ملكه في العرف والعادة فأما اذا كان بحيث لا يحتمله ملكه فانه يضمن كذا في المحيط * وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فأفسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى الى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان استقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزنة المفتين * وان كان في أرضه ثقب أو حجر فأرآه ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يـكون ضامنا كذا في خزنة المفتين * مملوك حفر بئرا في الطريق فسات فيها انسان ففداه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك اريغديه كذا في الظهيرية * واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الابدية فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط * وفي المتن في عبد حفر بئرا على قارعة الطريق فجاء انسان ووقع فيها فعفاه عنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يغديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع اليه نصفه كأنهما وقعاهما فعفاه عنه المولى أحد الواقعين كذا في المحيط * واذا حفر العبد بئرا في الطريق بغير إذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فسات فعلى المولى قيمة العبد للمولى المجنات فان وقع فيها آخر

اشتركا في تلك القيمة فان وقع فيها العبد فوات فوارثه شريكهم في تلك القيمة ايضا وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان دمه هدر واصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فوات فدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لورثته كذا في المبسوط ❀ ولو أعتقه المولى أولا ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بلا خلاف كذا في المحيط ❀ ولو كان أعتقه المولى بعدما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان علم بموت الرجل فيها فعليه بالدية فان وقع آخر فيها فوات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى نصف قيمة أخرى لولى القتل الا أن لا يشترك الاول في الدية كذا في المبسوط ❀ ولو حفر العبد بئرا في طريق بغير إذن المولى ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولا الى ولى القتل ثم وقع في البئر انسان فوات فان ولى القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداءه بالدية كذا في المحامى ❀ ولو غاوى الساقط في البئر لم يرجع الى المولى بشيء من العبد ولا خصومة في هذه المسئلة بين ولى الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذى في يديه العبد كذا في المحيط ❀ ولو وقع في البئر ولا انسان فوات فدفعه مولا ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فوات ولى القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا في المبسوط ❀ واذا حفر العبد ماذن المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانته فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في المحامى ❀ ولو وقع في البئر رجل فوات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم فدفعه المولى اليهما فيكون بينهما اثلاثا على مقدار حقهما وان اختارا فداء فاداه بخمسة عشر ألفا عشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان أعتقه قبل ان يعلم بهما فعليه قيمته بينهما اثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولى القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان فوات فعلى البائع قيمته وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه هدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط ❀ ولو أن مدبرا حفر بئرا في الطريق ثم أعتقه المولى أو مات المولى حتى عتق المدبر بموته ثم اوقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط ❀ مدبر حفر بئرا فوقع فيه مولا او من يرثه مولا هدر دمه ولو وقع فيها مكاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالاقول من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي ❀ واذا حفر المدبر أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان فوات فعلى المولى قيمته فان وقع فيها واحد بعد واحد فواتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك الى زيادة وانقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان او أعتقه او كاتبه او فعل شيئا من ذلك بعدما وقع فيها انسان فوات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط ❀ وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئرا في الطريق ثم قتل انسانا فقتضى عليه بغيرته ثم وقع في البئر انسان ومات قال يشترك ولى الساقط في البئر الذى أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولى الساقط في البئر فأخذ الذى أخذ قيمة المدبر من مولا لم يكن بينه وبين الذى أخذ القيمة خصومة ولا أقبل بينته وانما أقبل بينته على مولى المدبر فاذا زكيت البيضة على المولى يرجع على الذى أخذ القيمة بنصفها كذا في المحيط ❀ مدبر حفر بئرا فأتى فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولى الجنابة وترك الفاء وعليه الفان دين رجلين لكل

واحد ألف فوقع في البئر آخر فأتى فالألف الذي تركه ولي المجنابة الأولى يقسم بين الغرماء وبين ولي
المجنابة الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء ثم وقع في البئر آخر فان
وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي المجنابة الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع الألف منهم وان لم
يلاق ولي المجنابة الأخيرة صاحبه ولقي أحد الغريمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فان لقي هذا
الغريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسما نصفين فان التقى صاحب المجنابة اقتسما ما في أيديهما نصفين
فان اتفوا جميعا بعد ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحب المجنابة الربع وللغريمين ثلاثة أرباعه
كذا في محيط السرخسى * ولو دفع المولى خمسمائة إلى الأول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض وما بقي
ثم وقع فيها آخر خير ولي الثاني بين تضمن المولى النصف وتضمنه الربع والمولى الربع وان دفع بقضاء
يتبع المولى بالربع والمولى بالربع من غير خيار كذا في السكاكي * واذا استأجر الرجل عبدا محجورا
عليه وحرّاه ففران له بئر فوقعت عليهما فأتا فعلى المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة
المحرّران كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع بها المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالضمنان
وقد صار المحرّر جانيا على نفسه فيكون على عاقلة المحرّر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذونا له
في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة المحرّر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة المحرّر كذا
في المدسوط * ولو استأجر أجيرا حرّا أو عبدا محجورا عليه ومكاتباً يحفرون له بئرا فوقعت البئر عليهم وماتوا
فلا ضمان على المستأجر في المحرّر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لمولاه فاذا دفع القيمة إلى المولى دفعها
المولى إلى ورثة المحرّر والمكاتب فيضرب ورثة المحرّر في قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب
ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلم له وللمستأجر أن يرجع على عاقلة المحرّر بثلاث قيمة
العبد ويأخذ ألباء المكاتب من المحرّر ثلاث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركته المكاتب مقدار قيمته
فيمسكون بين ورثة المحرّر والمستأجر يضرب ورثة المحرّر بثلاث دية والمستأجر بثلاث قيمة العبد كذا
في المحاوي * وهكذا في التارخانية ناقلا عن التجريد * واذا استأجر أربعة رهط مديروا مكاتباً وعبدا
وحرّا يحفرون له بئرا في الطريق فوقعت عليهم من حفرهم فأتوا ولم يؤذن للمدير ولا للعبد في العمل فنقول
كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جنابة أصحابه عليه في ثلاثة أرباع
نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدير لمولاه ثم لورثة المحرّر ربع دية المحرّر في رقبة كل إنسان منهم وللمولى
المكاتب ربع قيمة المكاتب في رقبة كل إنسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة المحرّر بنصف دية
المحرّر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم
للمستأجر على عاقلة المحرّر ربع قيمة كل واحد منهما وله في رقبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد
كان للمكاتب في رقبة كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي اخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه
قصاصا من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة المحرّر ثم يأخذ ذلك ورثة المحرّر باعتبار
جنابة المكاتب على ربع المحرّر الا ان يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على
مولى المكاتب ولكن هذا إنما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنابة تبلغ بالغة ما بلغت ولكل
واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتباراه فان كان لعبدان
مأذونا لهما في العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهما في عنق صاحبه وربع قيمة كل
واحد منهما على عاقلة المحرّر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة المحرّر وثلاثة أرباع دية المحرّر في عنقهم
في عنق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة المحرّر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم
قلنا يؤخذ من مولى المدير قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك

يبتهم فيضرب فيه ورثة المحرير ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء أخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته اقل مما عليه من ذلك ثم يضرب في مولى المحرير ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة المحرير ربع دية المحرير ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط ﴿ والله أعلم ﴾

﴿الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والمجنابة عليها﴾

يجب أن يعلم بأن جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقفة كانت الدابة أو سائرة رطت بيدها أو برجلها أو تحت يدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائدها أو سائقها فلا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب الدابة راكبا على الدابة والدابة تسيران وطئت بيدها أو برجلها يضمن وعلى عاقلة الدية وتلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث وان كدمت أو نغمت برجلها أو بيدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بأن كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها وان دخلت بادخل صاحب الدابة ضمان في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يتودها او كان راكبا عليها ولم يكن معها هكذا في الذخيرة ﴿ وان كان باذن مالكه فهو كما لو كان في ملكه كذا في التبيين ﴾ وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين اوقفها صاحبها فلا ضمان ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فان سارت بأرسال صاحبها فلا ضمان ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير يمينا وشمالا هكذا في الذخيرة ﴿ فان عطفت يمينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الا ذلك فلا ضمان على المرسل وان كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها رادان لم ترتد ومضت في وجهها فلا ضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وان ارتدت ولم تغف ومضت في وجهها واصابت شيئا ضمن اذ كذا في محيط السرخسي ﴿ وان سارت لا بتسيير صاحبها بأن كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها في وجوه كلها كذا في الذخيرة ﴾ الرابك ضامن لما وطئت الدابة وما اصاب بيدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية ﴿ ولا يضمن ما نغمت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كان قائدها نظير الجواب فيما اذا كان راكبا عليها واما السائق فهل يضمن بالنفخة اختلج المشايخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ ابو الحسن القندوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشايخنا هكذا في الذخيرة ﴿ والصحيح ان السائق لا يضمن النفخة كذا في الكافي ﴾ وعلى الرابك الكفارة في الوطء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الرابك حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين ﴿ ولو كان راكبا وسائق قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقيل الضمان عليهما كذا في النهاية ﴿ في المتن اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وحلف الدابة سائقا وامامها قائد وطئت انسانا فالدابة عليهم ارباعا وعلى الرابك والرديف الكفارة كذا في المحيط ﴾ وان رأت او باتت في الطريق وهي تسير فوطب به انسان لم يضمن وكذا اذا وقعها لذلك كذا في السراج الوهاج ﴿ وكذلك لو وقعت للروث أو للبول أو لسال لعابها

فقطب انسان بذلك مكذافي المحيط ﴿ وان أوقفها لغير ذلك فعطب انسان بروتها أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج ﴾ وان اصاب يدها أو رجلها حصاة أو فؤاة أو نارت غبارا أو حجرا صغيرا ففقا عين انسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي ﴿ واذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت بحجر وضعه رجل أو يد كان قد بناه رجل أو بماء قد صبه رجل وقعت على انسان فأتى فالضمان على الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضوع قصدا فالضمان عليه كذا في المبسوط ﴿ وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفت برجلها انسانا فهو ضامن كذا في المحيط ﴿ ولو جعل الامام موضع الوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما أحدثت من الوقوف فيه كذا في التبيين ﴿ ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي ﴿ ولو أوقف دابته في سوق الدواب فبرحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط ﴿ ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب ببابه قال يضمن ما اصاب كذا في الحاوي ﴿ وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا وقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضي خان ﴿ واذا وقف الرجل دابة في أرض أودار مشتركة بينه وبين غيره ثم أنها اصاب شيئا بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة ﴿ رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشد ما فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضي خان ﴿ ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فأصاب شيئا ان اصاب بعد ما نحل الرباط وزال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان اصاب والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط ﴿ واذا جحت الدابة فضر بها أو كبحها بالبحام فضربت برجلها أو بذنبها لم يكن عليه شيء وكذا الوسقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي ﴿ لو أكرى سمارا فوقفه في الطريق على اهل مجلس فسلم عليهم ففخسه صاحبه أو ضربه أو ساقه فنفخ ضمنا وهو كالا مربا السوق كذا في خزائنة المفتين ﴿ ان كانت الدابة تسير وعامها رجل ففخسها رجل فألقت الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير إذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فأتى قدمه هدر وان اصاب رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما اصاب ان كان بغير إذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في النفخة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة ﴿ وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان ﴿ الا اذا كان الراكب واقفا في غير مكانه فأمر رجلا ففخسها فنفت رجلا فالضمان عليهما ان كان بغير إذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة ﴿ هذا اذا كانت النفخة في فور النخس فأما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط ﴿ ومن قاد دابة ففخسها رجل فانفلت من يد القائد فأصاب في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق ففخسها غيره كذا في الهداية ﴿ دابة لها سائق وقائد ففخسها رجل بغير إذن أحدهما فنفت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضي خان ﴿ واذا كان الناحس عبدا فجنابة الدابة

قوله بفعل الدواب لعله بفعل الدابة خلافا لما في طبع بولاق تأمل

في رقبة العبد وان كان صبيافه و كالرجل كذا في الحماوى * وان كان يسير على دابته فأمر عبدا حتى نخسها فنفتحت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقلة الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه او يقيده ثم يرجع مولى العبد على الاثر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد اقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فولى العبد المأمور لا يرجع على الاثر بحقه من الضمان والجواب في الامر بسوق الدابة وقودها نظير الجواب في الامر بنخسها وان كان الراكب عبدا فأمر عبدا آخر بأمر يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان عليهما في عنقهما نصفان يدقمان بذلك أو يقيدهما مولاهما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الاثر بشئ وان كان المأمور محجورا والاثر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده أو فداه بنصف الدية رجوع بقيمة عبده على الاثر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداه بنصف الدية لا يرجع على العبد الاثر في الحال بشئ واذا عتق رجوع عليه بقيته وان كان الاثر محجورا عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليهما في عنقهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداه لا يرجع على العبد الاثر في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط * واذا لم تر الدابة بشئ قد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشئ فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشئ كذا في الحماوى * وفي المنتقى رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينخس دابته فنخسها فقتلت رجلا وطرحته الاثر فدية الرجل الاجنبى على الناحس والراكب جميعا ودم الاثر بالنخس هدر ولو سارت عن موضعها ثم نفتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسر فنفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلتهما فدية الاجنبى على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووفت فنخسها هو أو غيره لتسير فنفتحت انسانا فلا شئ عليهما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها ربه في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربه وعلى الراكب نصفان واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى نخسها فنفتحت رجلا أو نفتحت الاثر فديته على الناحس وان كان لا أثر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى نخسها فقتلت رجلا فديته على الاثر والناخس نصفان كذا في المحيط * ولو نهرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في محيط السرخسى * رجل أرسل حمارة فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بأن كان خافه كان ضامنا وان لم يكن خافه الا أن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينا وشمالا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضى خان * وحكى عن الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل البخارى رحمه الله تعالى فيمن أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو تركها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السناير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط * ومن أرسل بهيمة وكان لها سائغا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الواج * رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم

قوله مغتلسا أي هائجا

ذهب وقتل الشاة لا يضمن وإن ذهب في فور الارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن إذا لم يكن سائقا يعني إذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا والمشايخ أخذوا بقوله وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مزق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مرتبه فلائهل البلد أن يقتلوه وإن أتلف يجب على صاحبه الضمان إن كان تقدم إليه قبل الاتلاف والأفلاشي عليه كالحماط المائل كذا في التبيين * ولو أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أدخل بغيره مغتلسا في دار رجل وفي الدار بغير صاحبها فوقع عليه المغتلم فقتله اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم إن أدخل صاحب المغتلم بغير إذن صاحب الدار فعليه الضمان وإن كان أدخله بأذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط * وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وإن كان عظيما لا يمكنه ضبط آخره وإن كان معه سائق فالضمان عليهما وإن كان له سائقان ضمنا وإن كان ثالث وسط القطار ضمنا وأثلاثا يريده إذا كان الأخير ميمى في جانب من القطار يسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فإن كان وسط القطار أخذ بزمام بغيره فأصاب مما خلفه فضمناه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وإن كان أحيانا وطها وأحيانا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصعان كذا في خزائن المفتين * وإن كان الذي في وسط القطار أخذ بزمام بغيره يقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فما أصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الأول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك إلى القائد الأول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لأنه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط * ولو كان رجل راكبا وسط القطار على بغير ولا يسوق منها شيئا لم يضمن مما تصيب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا إذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده وأما إذا كان نائما على بعيره أو قاعدا لا يفعل شيئا يكون به قائدا لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة امتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقل عن المبسوط * قال في المنتقى إذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب على بغير فوطئ بغير الراكب انسانا فالدية عليهم أثلاثا وكذلك إذا وطئ بغيره ما خلفه الراكب انسانا وإن وطئ بغيره أمام الراكب فهو على القائد والسائق نصقان ولا شيء على الراكب كذا في المحيط * ولو أن رجلا يقود قطارا فربط انسانا في قطاره بغيره والقائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فأتلفه كانت الدية على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة وإن كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بغيره فقاد صاحب القمار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابطة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو انفلتت الدابة فأصاب مالا أو آدميا ليلأوتها ولا ضمان على صاحبها كذا في الهداية * وفي النوازل صاحب الزرع إذا قال لصاحب الدابة إن دابتي في زرعى فأخرجها صاحبها فأفسدت الدابة في حال خروجها فإن لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالأخراج فصاحب الدابة ضامن وإن أمره بالإنراج فلا ضمان عليه

هكذا اختار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر يعقوب بن إسماعيل في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة * وجل وجد في زرعه في الليل تورين وظن أنهما لاهل قريته فان كانا لغير اهل القرية فأراد أن يدخلهما مربوطاً فدخل في المربط أحدهما وفترالا آخر فقبضه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فأراد تضييئه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت نيته عند الاخذ ان يمنع من صاحبه كان ضامناً وان كانت نيته أن يأخذه ليرده على صاحبه الا أنه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * فقيل للشيخ أرايت ان كان هذا تهارافاً قال ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه او يحبس في مربطه ليرده على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذراً له وان كان الثور لاهل قريته وأخرجه من زرعه ولم يرد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعبد ما أخرجه من زرعه ضمن كذا في الذخيرة * ومن وجد دابة انسان في زرعه فأخرجها من زرعه فجاء ذئب فأكلها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجها ولم يستأجرها فلا ضمان وان ساقها بعدما أخرجها فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السغدري رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجها الى موضع يأمن على زرعه منها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو ضامن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط * وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق أو اكسرت رجلها كان ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * الراعي اذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فطردها قد رما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك ليبيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية * اذا وجد في كرمه أو زرعه دابة رجل وقد أفسدت شيئاً فحبسها صاحب الكرم أو الزرع فهل ذك ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيمتها كذا في المحيط * اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فأخرجها صاحب الدار فهل ذك لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة * رجل يسوق حمار المحطب في طريق وقال (كوست كوست) وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتحرق ضمن لسايق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهيمأله التلخي اضيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أكنه التلخي فلم يتخ بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى الفضلي اذا وقع ارجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يؤكل لحمها فعلى المجاني قيمتها وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقرة كذا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * ومن فتح باب قفص فطار الطير أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى أن ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمة كذا في الذخيرة * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الحجاز ورجل الحمار وكذا في عين الفصيل والنحش وفي إحدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما يتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

* (الفصل الأول في جناية الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للفداء) * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا جنى العبد على آدمي جناية موجبة للمال فإن مولاه بالخيار أن شاء دفعه بها وإن شاء فداءه بالارث هذا مذهبنا إلا أن الموجب الأصلي الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالارث وأي ذلك اختار فإنه يكون حلالاً ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشيء حتى يبرأ المجنى عليه ونحطاً للعبد وعمده فيما دون النفس على السواء يوجب المال في المجنات كذا في المحيط * وإن لم يختتر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه كذا في الكافي * وإن لم يمت ولكن مولاه قتله فإنه يصير مختاراً للارث فإن لم يقتله مولاه ولا كان مختاراً بطلت المجنات وللمولى أن يقتص وإن كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة إلى ولياء المجنات ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً للارث كذا في شرح الطحاوي * وإن مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يبرأ موت العبد كذا في الكافي * وإذا جنى العبد جناية خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدي به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ماض على حاله ولا يكون لولياء المجنات أن ينقضوا الاختيار ويبيعوا حقهم في رقبة العبد وانما لهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضي عليه بل يبيعه حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أرادى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لولياء المجنات الخيار أن شاءوا فنقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شاءوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضي أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفضل العاشر * الفتن إذا جنى بعد الفداء يخير المولى بين الدفع والفداء كالمجنات الأولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً وجنى حناتين دفعة واحدة أو جنات قبل لمولاه ما أراد دفعه بالكل أو تفديته بأرث كل واحدة من المجنات ثم إذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرث جنايته ~~هـ~~ كذا في التبيين * فإذا قتل واحداً وفقاً عين آخر فإنهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك إذا شج ثلاثاً شجاً واحداً مختلفاً دفع اليهم وقسم بينهم بقدر حناتهم كذا في محيط السرخسي ❀ إذا جنى جناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد أو اختار الفداء في نصف العبد فهذه المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي المجنات واحداً بأن قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه إذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك إذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا باق في الروايات الثانی أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلاً خطئاً لكل واحد منهما ابن فاختار المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فإنه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنات فعصبه انسان أو جنى في يدا غاصب جنات فمات في يده فالقيمة بين أصحاب الجنات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي * ولو جنت الأمة جناية خطأ ثم ولدت ولداً فقطع الولد يدها فامولى بالخيار أن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل المجنات وإن شاء دفعها وولدها وإن شاء مسكهما وأعطى الارث سواء كان أرث المجنات أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط ❀ أمة قطعت يدا رجل ثم ولدت فقتلها الولد

تحير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداءه بالاقل من دية اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرخسي *
ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم قتلت جارية لأولى ذلك العبد خطأ قيل لأولى ادفعها أو فدها بقيمة العبد
واذا قتل العبد رجلا خطأ وقتلت الامة رجلا وهما الرجل واحد ثم أن العبد قتل الامة خطأ فالمولى
مخير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء المحر بدية المحر وأولياء جنائية الامة بقيمتها
فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فدها بدية المحر وبقيمة الامة لأولياء جنائتهما واذا قتلت
الامة قتيلا خطأ ثم ولدت بنتا ثم قتلت البنت رجلا خطأ ثم إن البنت قتلت الامة فاختار المولى دفعها
ضرب أولياء قتيلا الامة فيها بقيمة الامة وأولياء قتيلا البنت بالدية وان اختار المولى فداء البنت دفع
دية قتيلاها إلى أولياء بقيمة الامة إلى ولي قتيلا الامة كذا في المبسوط * ولو أن البنت قتلت عينا الامة ولم
تقتلها فهذا على أربعة أوجه اما ان يختار دفعهما أو فدها أو فداء الامة ودفع البنت أو فداء البنت
ودفع الامة فان اختار دفعهما دفع الامة إلى أولياء قتيلا الامة ودفع البنت إلى أولياء قتيلا الامة وإلى
أولياء قتيلا البنت فيضرب فيها أولياء قتيلا البنت بالدية وأولياء قتيلا الامة بنصف الامة وان اختار
فداءهما فانه يغدى لكل فريق بتمام الدية وسقطت جنائية البنت على الامة وان اختار دفع الامة
وفداء البنت دفع الامة إلى أولياء قتيلا الامة ويغدى لأولياء قتيلا البنت بالدية ولأولياء قتيلا الامة
بنصف قيمة الامة ولو اختار دفع البنت وفداء الامة دفع البنت إلى أولياء قتيلا البنت ويغدى لأولياء قتيلا
الامة كذا في المحاوي * ولو فقتل الامة عين البنت بعدما فقتل البنت عينها فاختار المولى دفعهما
فانه يدفع البنت فيضرب فيها أولياء قتيلاها بالدية وولي قتيلا الامة بنصف قيمة الامة يكون ذلك المقدار
من البنت مع الامة ويدفع الامة وما أصابها بأرث عينها من البنت فيكون ما دفع بها من البنت لولي قتيلا
الامة خاصة ثم يضرب ولي قتيلا الامة في الامة بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جنائية البنت بنصف قيمة
البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فدها فدها بديتين وأمسكهما جميعا
كذا في المبسوط * ولو قتل العبد المجاني عبدا الرجل آخر فان مولى العبد الذي أخذه مخيرا ان شاء
والفداء فان فادام بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجنائية الأولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وان
اختار مولى الثاني دفعه إلى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه مخيرا ان شاء
دفعه وان شاء فداءه كذا في المحاوي * ولو قتل العبد القاتل عبدا ودفع به فاعةته المولى أو باعه كان
مختارا لدية المحر كذا في المحيط * واذا جنى على الامة المجانية فأخذ المولى لذلك أرشا فانه يدفع الارش
معها وان كان جنى عليها قبل جنائيتها لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد
جنائيتها وأمسكها المولى وفداها فله أن يستعين بذلك الارش في الفداء وان لم يختار الفداء حتى استهلك
الارش أو وهبه للمجاني عليها لم يكن مختارا وله أن يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك في دفعه
معها وان كان المجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه أن يدفعهما جميعا أو يفديهما بالدية فان أعتق
العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للامة وعليه الدية وكذلك إن أعتق الامة فان أعتق العبد وهو
لا يعلم بالجنائية ثم اختار دفع الامة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقاعا عينا الامة فدفع بها
وأخذت الجارية فان العبد يصيرم كأنها يدفعه المولى أو يفديه بالدية كذا في المبسوط * واذا جنى
عليها أحد ولا يعلم أن الجنائية عليها قبل جنائيتها أو بعد جنائيتها فان تصادقا أن الجنائية عليها كانت قبل
جنائيتها كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقال لا نعلم أن الجنائية عليها كانت قبل جنائيتها
أو بعد جنائيتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكر في بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش
بين المولى والمجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال المجنى عليه أن الارش وجب بعد الجنائية وانه لى متى

اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنائيتها وانه لي متى اخترت الدفع ذكر ان القول قول المولى مع عيته ويكون الارش له الا أن يقيم المجني عليه بينة أنه وجب الارش بعد المجناتية **كذا في المحيط** * واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم قتل رجلا عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع أرش العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما أخذه من أرش العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرش العين خمسمائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي فقأ العين عبدا فدفع به كان ولي الاول أحق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي أخذه كذا في المبسوط * ولو اكتسب العبد المجاني أو ولدت المجناتية ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي * قال واذا جنى العبد جناتية ثم أصابه عيب مما وى فان المولى مخاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فعطب فيها أو استخذه ففلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جناتيته فاستفرق رقبته دين فهو ضمان لقيمته لاهل المجناتية ولا يضمن الارش كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عبد أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم أنه جنى جناتية خطأ ثم أعتقه مولاه فان علم فعليه الارش لاصحاب المجناتية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والمجناتية جميعا كان عليه قيمتان قيمة لاصحاب المجناتية وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لاصحاب المجناتية اذا كانت القيمة أقل من الارش فأما اذا كان الارش أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى حيث يدفع الى أولياء المجناتية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين كذا في المحيط * ولو قتل أجنبي هذا العبد خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للسالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء **كذا في الكافي** * العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالمجناتية بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب المجناتية كذا في الظهيرية * ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شيء حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء المجناتية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدينهم ان كان عالما كان مختارا للمجناتية ولزمه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضى في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالمجناتية ثم حضر صاحب المجناتية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي المجناتية كذا في الحاوي * قتل العبد المهرهون رجلا خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتهن أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لا أفدى كان للراهن أن يدفع بالمجناتية فان أعتقه صار مختارا للفداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد المجاني أو أعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالمجناتية فهو مختار وان لم يعلم بالمجناتية لم يكن مختارا وضمن الأقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسى * وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه كذا في الهداية * ولو جنت أمة جناتية فقال المولى كنت أعتقتها قبل المجناتية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصدق على أهل المجناتية وهو مختار للفداء ان قال هذا بعد العلم بالمجناتية وان قاله قبل العلم بالمجناتية فعليه القيمة كذا في المبسوط * ولو عرضه على البيع أو آجره أو رهنه لم يكن اختيار الفداء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصير مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالمجناتية بيعا بائنا ثم رد عليه بعيب بقضاء فهو مختار للدية ولو باعه واختار للمشتري فكذلك ايضا ولما اذا كان الخيار للبائع فنقض البيع وهو يعلم ولا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده أو ادا باعه بيعا بائنا وهو لا يعلم بالمجناتية

فلم يخص في الجنائية حتى رد عليه بعيب بقضاءه واختيار رقة أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة بيع العبد بعد جنائيه في يده ليست باختيار للفداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للمشتري ادفعه أو افده كذا في المحيط * ولو جنى جنائيتين فعلم باحداهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد لانه صار مستهلكا لحقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان المجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للفداء الا اذا اجلها أو كانت بكرًا كذا في خزانة المفتين * ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في المحاوي * وفي المنتقى لو ودب العبد المجاني مع العلم بالجنائية أو من غير العلم من المجنى عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة إن باعه من غير العلم كذا في المحيط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان تحوصم في الجنائية قبل العجز وقضى القاضى بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له ان يقضى أو يدفع كذا في الظهيرية * ولو قتل عبدان رجلا فاعتق المولى أحدهما لم يصير مختارا للدية كما بل نصفها كذا في محيط السرخسي * عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجنائية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجنائية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بضاة ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط * ولو أن عبدا في يدي رجل جنى جنائية فقتل ولي الجنائية هو عبدك فقال الرجل هو وديعة عندى لقلان أو عارية أو اجارة أو رهن فان اقام على ذلك بينة أخرى امر فيه حتى يقدم الغائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو الفداء فان فداه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار المدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله أن يأخذ عبده وان انكر الغائب ان يكون العبد له فما صنع الاول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط * ولو اقربه لغيره فهو على قسمين اما ان اقربا لجنائية أو لا ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يخلو اما ان كان الملك في العبد معروفا للمقر أو كان مجهولا فلو اقربا لجنائية ثم بالملك لغيره والملك في العبد معروفا للمقر له فان صدقه المقر له في الملك والجنائية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو افده وان كان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنائية كان المقر مختارا للفداء ولو اقرب بالملك أولا ثم بالجنائية فان صدقه فيهما فالحصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالحصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنائية هدرت الجنائية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر أم لغيره فلو اقربا لجنائية أولا ثم بالملك أو اقرب بالملك أولا ثم بالجنائية كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحبا البدان له ولم يسمع من العبد اقرار أنه عبد لصاحب البدان الا أنه يقرب بأنه عبد فجنى هذا العبد جنائية ثبت ذلك بالبينة أو باقرار صاحب البدان ثم أن صاحب البدان قرأ أنه رجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجنائية فان كانت الجنائية ثبتت بالبينة قيل للمقر له ادفعه أو افده وان كان ثبوت الجنائية باقرار الذي كان العبد في يده أخذ المقر له العبد وبطلت الجنائية ولم يكن على المقر من الجنائية شيء كذا في المحيط * ولو جنى العبد جنائية فقال المولى كنت بعتك من فلان قبل الجنائية وصدقه فلان قيل لفلان ادفعه أو افده وان كذبه فلان قيل للمولى ادفع أنت أو افده كذا في المبسوط * ولو أمر المولى المجنى عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى مختارا ان كان عالما بالجنائية كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة

إذا اعتقه المولى بآذن ولي المجناتية فهو واختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط * ولو قتل المولى عبده المجناتية عمدا أو خطأ وهو لا يعلم بالمجناتية فعليه قيمته حالة في ماله كذا في الحاوي * ولو ضربه ضربا أترفيه ونقصه وهو يعلم بالمجناتية فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الأقل من قيمته ومن أُرش المجناتية إلا أن يرضى ولي المجناتية أن يأخذ ناقصا ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عينه فابيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يخامم فانه يدفع أو يفدى ولو خوصم اليه في حالة البياض فضمنه القاضى الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتلت أمة رجلا عمدا له ريان فصالح المولى أحدهما على ولدها صار مختارا للفداء للآخر فيغديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الأمانة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يغديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي * وفي الأملاء عبد بين رجلين جنى جناتية فشهدا أحدهما على صاحبه أنه اعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فله نصف الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبدا أو اشتراه فجنى جناتية وزعم المولى بعد جناتية أن الذي باعه أياه كان اعتقه قبل البيع أو أن أنه كان اعتقه فانه مانع مختار للفداء بهذا القول كذا في المحيط * وإذا جنى العبد جناتية ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت المجراحة فمات فهو مختار وعليه الدية وإذا جرح العبد رجلا فخوصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم انتقضت المجراحة فمات المجرور ففي الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان إلى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان إلا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما إذا أعطى الارش بغير قضاء وبينما إذا أعطاه بقضاء القاضى قال إذا أعطاه بقضاء القاضى ثم مات المجرور بخير خيارا مستقبلا بخلاف ما إذا أعطاه بغير قضاء القاضى فإن ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط * ولو قال لعبد ما نقتل فلانا أو رميته أو شججته فانت حرق فعل شيئا من ذلك فهو مختار للفداء فإن كانت جناتية لعبد مما يتعلق به القصاص بأن قال إن ضربته بالسيف فانت حرق فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فرعم ابن السيد أنه حرق السيد فورثه هذا ابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزنة المفتين * جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالمجناتية صار مختارا للفداء وإن جاء الطالب قبل ما تنضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالما بالمجناتية فحضر الطالب قبل الوضع خير إن شاء ضمن المولى قيمتها حاملا وإن شاء أخذ حاملا ينجنيته فكانت له والولد حر فإن حضر بعد ما ولدت خير المولى إن شاء دفع وإن شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية * وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جناتية فدفعها بالمجناتية جاز كذا في المحيط * باع جارية فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فجنى لولد جناتية ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالمجناتية فعليه الدية لأصحاب المجناتية وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين * جارية بين رجلين ولدت فجنى ولدها فادعاه أحدهما وهو عالم بالمجناتية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وإن لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية * ولو قال المولى أحدكم رجلا خطأ ثم عين المجناتى للعتق صار مختارا للفداء ولو عين غيره بخير في دفع المجناتى أو الفداء كذا في الكافي * ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما لم يملكه الآخر من قيمته ومن الدية وبقي الثاني ملكا له فيقال له دفعه أو أفده بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختارا للفداء وكذلك لو كانت

جنایة احدهما قطع يد وجنایة الاخر قتل نفس لا يختلف المجواب كذا في خزنة العتقین * وثو قال
في صحته لعبدین له قيمة كل واحد منهما ألف أحد كما حرثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل
البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وللجنی علیه في مال المولى
قيمة المجانی اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل
واحد من العبدین قتل رجلاً خطأ والمسئلة بحالها سعى كل واحد من العبدین في نصف قيمته ولكل واحد
من الجنی علیه في مال المولى قيمة العبد الذي جنی علیه ولم يصير المولى مختاراً للفداء واذا قتل أحدهما قتيلاً
خطأ ثم قال المولى في صحته أحد كما حرث وهو عالم بالجنایة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما
نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته يصير المولى مختاراً للفداء في المجانی ثم اذا صار مختاراً للفداء
فقد ارا قيمة يعتبر من جميع المال واما الفضل على ذلك الى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنی كل
واحد من العبدین جنایة وباقي المسئلة بحالها سعى على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء
في المجنایتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدین ويكون ذلك من جميع المال
وما زاد على القيمة الى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال
يكون بين ولي الجنایة نصفين اذ ليس أحدهما أولى من الاخر هكذا في المحيط * رجل له عبدان سالم
وبزيع فقتل سالم رجلاً خطأ في صحة لمولى فقال أحد كما حرث ثم قتل بزيع رجلاً آخر في صحة المولى قبل
البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
ولزم المولى الفداء في قتل سالم الا أن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك الى
تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل بزيع فوجب قيمة بزيع ويعتبر من جميع المال ولو
أن المولى لم يمت ولكن المولى اوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان اوقع المولى العتق
على بزيع فإليه قيمة بزيع كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنی جنایة فأوصى المولى بعنقه
في مرضه وهو يعلم بالجنایة فأعتقه أو الوارث بعدموته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال
والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنایة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
الاخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا
في محيط السرخسی * واذا أوصى بالعتق قبل الجنایة ثم جنی بعدموت الموصى فأعتقه الوصي وهو
يعلم بالجنایة فهو ضامن للجنایة وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط *
أوصى بعتق عبده فجنى العبد جنایة ارشها درهم وقالت الورثة بعدموت الموصى لانغديه فلهم ذلك
واذا تركوا الفداء يدفع بالجنایة وتبطل الوصية الا أن يؤدى العبد من غير ما اكتسبه بأن يقول
لا نسان أدعني درهماً ففعل صح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد يطالب به اذا عتق كذا في خزنة
المفتین اذا وكل رجل رسالة أن يعتق عبده ثم ان العبد جنی جنایة ثم أعنته لو كبل وهو يعلم بالجنایة
فالمولى ضامن لقيمة العبد وان لم يكن عالماً بالجنایة كذا في المحيط * وكلاء بالكتابة ثم قتل العبد
رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسی *
واذا جنی العبد جنایة فاخبر ولي الجنایة مولى العبد فأعتقه فقال لم اصدقه فيما أخبرني به فهو مختار
للفداء وكذلك إن أخبره به رسول ولي الجنایة فاسقا كان أو عدلاً فأما إن أخبره بذلك فضولى فان
صدقه فيما أخبره به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضاً وان كذبه في ذلك ولم يصدقه ولم يكذبه حتى
عتق العبد فان كان المخبر عدلاً فكذلك المجواب وان كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يكون مختاراً للفداء ولكن عليه قيمته لا ستم الاكراهه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

هو مختار للفداء وذ أخبر به فاسقان في إحدى الرأيتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً
للفداء كذا في شرح المبسوط * ولو أخبره عبده بالمجنابة فأعتقه المولى وقال لم أصدقك فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقاً أو
عبداً أو كافراً كذا في محيى السرحة * ذكر أن سماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن
رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلاً وللمقتول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي
للعالم أن يخبر مولى العبد فكاتب محمدان أي الورثة حضرفه وخصم وإيهما اختار وجب عليه ذلك
في جميعه كذا في المحيط * وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وللمقتول وليان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء
قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في المجنابة الأولى فإنه يقال للمدفع إليه الأول ادفع
نصفك إلى الآخر أو ادفع نصف الدية فإن دفعه برئ من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم
يقال للمولى ادفعه أو فده بعشرة آلاف للآخر خمسة آلاف للمولى الأول الذي لم يأخذ
شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة
أرباع العبد للمولى المجنابة الأخيرة ورבעه للذي لم يكن قبض من ولي المجنابة الأولى ثم يضمن المولى الذي
كانت المجنابة الثانية في يده ربع قيمة المولى فيدفعه المولى إلى الأوسط ولا يكون المولى ضامناً له شيئاً
ما لم يستوف ربع القيمة من الأول ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأول منه الخيار إن شاء ضمن
المولى هذا الربع بآية أو دفعه إلى صاحبه بغير قضاء لقاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى
رجع به المولى على المدفع إليه أو قل فاذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء
القاضي فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمعوا واختاروا المدفع فأر المدفع إلى الأول يقال له ادفع نصف
العبد لي الآخر ويرد نصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر
بخمسة آلاف ويضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا لنصف بينهما ثلثاً للآخر
وثلثاً للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف للمولى المجنابة الأخيرة
ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء الأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقوله
المعراقيون من مشايخنا والحجج عندي أنه ليس له ذلك ههنا ولا في الفصل الأول ولو كان المدفع بقضاء
خاص كان مثل هذا أيضاً لأن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفع
إليه الأول وإذا قبض ذلك منه دفعه إلى الأوسط وعلى ما يقوله العراقيون الأوسط هو الذي يرجع
بسدس القيمة على المدفع إليه الأول وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وفقاً عين آخر فدفعه المولى إلى المقنوعة
عنه فقتل عنده قتيلاً آخر اجتمعوا فاختاروا دفعه فإن صاحب العين يدفع ثلثه إلى الآخر ويرد
الثلثين على المولى في دفعه للمولى إلى ولي لقيمة ابن يضرب فيه الأول بعشرة آلاف والآخر بثلثي الدية
فيكون هذا مقسوماً بينهما أخماساً ثلاثة أخماسه للأول وخمساً للآخر ثم يضمن المولى للأول ستة أجزاء
وثلثي جزء من ستة عشر جزءاً وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في المحاصل خمساً ثلثي قيمته بدل ما سلم للآخر
من مائة ثلث ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط * ولو قامت بينة على العبد
بقتل خطأ أو أقر المولى عليه بقتل أحد دفعه المولى إليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للأول ولو أقر بقتل
ثالث دفعه ثلثاً وضمن ثلثي قيمته للأول وسدس قيمته للثاني كذا في خزنة المفتين * إذا كان العبد
لرجل زعم رجل أن مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية * وإذا جنى
العبد جنابة وقرى إلى الجنابة أن العبد حرج على المسئلة على ثلاثة أوجه أما أن أقر ولي الجنابة أن العبد
حراً لاصل أو أقر أنه حراً أو أقر أن مولاه اعتقه فإن أقر أنه حراً لاصل فلا ضمان لولي الجنابة لا على العبد

ولا لي المولى وكذلك مجزأ - اذا أقر أنه حر فأما اذا أقر أنه اعتقه المولى - اقر أنه اعتقه قبل المجنانية
فالمجزأ فيه كالمجزأ فيما لا اقر أنه حر الاصل وان أقر أنه استتقه بعد المجنانية فقد أقر ببيعة العبد
ودعى على المولى الف - اعان ادعى انها استتقه وهو عالم بالمجنانية وان ادعى انه لم يكن عالما ادعى على المولى
ضمنان القيمة وانكر المولى ما ادعى عليه من ضمان البداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع عيئه وعلى
ولي المجنانية اقامة البينة مذ - اذا كان الاقرار من ولي المجنانية قبل لدفع فأما اذا كان الاقرار من ولي
المجنانية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو قر أنه حر ليك له على المولى سبيل ولا على العبد الا ان
العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقر أنه كان استتقه قبل المجزأ فانه يحكم بحريته ويكون
ولاؤه موقوفاً كذا في المحيط * ولا يجوز قرار العبد بالمجنانية ما دوننا محجوراً اليه ولا يتبع بذلك بعد
العتق كذا المحار * واذا اعتق لعبد ثم أقر أنه كان جاني في حال رق - جنانية عمداً وخطأ لم يلزمه شيء
الا لقود في النفس كذا في المبسوط * عبد قطع يدرحل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالمجنانية ثم نتقض
المخرج فبات منه والعبد قائم فبولورثة المجني عليه ولو كان المولى فداء بخمسة آلاف تمام دية اليد
ثم أعتق العبد ثم استغن المخرج فبات منه قال يدفع قيمه عبده وان كانت مائة ويأخذ خمسة آلاف
الفداء كذا في المحيط * عبد أعتق فقال رجل قتل أخاك خطأ وأنا عبد فقل ذلك الرجل قتله
وانت حر فالتول للعبد بالاجماع كذا لو قال لسه بعد عتقه أخذت مالك أو قطعت يدك وأنا عبدك
وقال السيد لا بن فقلت بعد العتق قال - ول للعبد بالاجماع كذا في الكافي * من أعتق جارية ثم قال
لها قطعت يدك وانت متي وقالت قطعتم انا حره فالتول قولها وكذلك كل ما اخذ منها الا لاجماع
والغله استحساناً وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن
الاشيثا بعينه يؤمر برده عليها كذا في النهاية * ولو اشترى عبداً وقبضه فقال جل قطعت يده قبل
شراؤه وقال المشتري قطعت به شراؤه فالتول للمشتري كذا في الكافي * وذ قطع لعبد يدرحل
عمداً فدفع اليه بقضاء ارب غير قضاء - ثم مات من اليد فالعبد صلح بالمجنانية وان لم يعتقه رده على
المولى وقيل للاولياء قة ومأوا فاعنه كذا في خزائن المفتين * واذا قتل العبد قلة لولاه وليان فعفا
أحدهما طاه يقر للمولى امان تدفع نصف لعبد الى اسأكت أو تغديه بنصف الدين ولا شيء للعاني
كذا في المحيط * عبد قتل رجلين مجزأ - وكل واحد منهما رايان فعفا حدواي كل واحد منهما
فالولى يدفع نصفه الى الآخرين ويوفيه عشرة آلاف درهم فارق قتل أحدهما عمداً والاخر خطأ فعفا
احدولي للعمدان وداه للمولى فاه بخمسة عشر الف عشرة آلاف لولى الخماء وخمسة آلاف لاحدولي
العمد الذي لم يدفع وار دفعه اليهم داه الملائنا لولى الخماء ثلثة للذي لم يدفع من ولي العمد عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق الأصول فيضرب هذان لكل ذابا لنصف وعند محمد ما يدفعه اربعا
بطريق المارة ثلاثة اربا لدولي الخطا وبعه لاحدولي العمد كذا في الكافي * ولو قتل العبد
رجلين خطأ فعفا لولى أحدهما مدع نصفه الى الآخرين ويوفيه بالدية ولو قطع أحدهما يده وقيمة الف ثم
دفعه لولى ليهم ضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لانه بقمع اليد استوفى خمسمائة وضرب
الاخر بعشرة آلاف كذا في خزائن المفتين * ولو قتل قلة لاوفقاً عين آخر فاما - يكون ذلك عمداً او
خطأ فان كان عمداً قيل للمولى ان شئت ادفع الى المفوء عيئه وان شئت فافده فاذا اختار فداء فدى
للقوة يده بخمسة آلاف درهم وان شئت ادفع لعبد لولى القتل واراحة والدفع جاء
اولياء قتل وقولوا اعدتم المعقرة عيئه لا يرجع على اولى بشيء ان كان المثل خطأ فان لمولى يخير
بين الدفع واغداء له ما فان اختار الف اعدى ابعيد بخمسة عشر ألفا شراء آلاف لولى القتل وخمسة

الاف للمفقوعة عينه وان اختار المدفع كان العبد يدينهما ثلاثا لانه لولى لقتيل وثله للمفقوعة عينه
 كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكا خطأ ولا ارث له غير مولاه يدفع نصف
 القتيل الى مولى المملوك المقتول او يفديه ونصفه الاخر للمولى فان كان قتل اخا مولاه او لا يدفع كذا الى
 مولى المملوك المقتول او يفديه فان قتل اخا مولاه او لا يدفع ثلثه ارباع لعبد مولى المملوك
 المقتول ورבעه للثبنت وان كان قتلها مملوكا ولا يثبت فهو بينهما نصفان كذا في خزنة المفتين * عبد بين
 رجلا قتل قريبا له ماعدا فعفا أحدهما عنه بطل الدم كله عند في حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
 يدفع العافي نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وذلك في بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى
 مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والاشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولا مملوك
 بنان معة أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى ههنا كفوله ثمة كذا في الكافي * وفي المنتقى عبد قتل رجلا مملوكا ثم اعتقه مولا ثم عفا أحد
 وافي الدم فان لعبد يسعى في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط * من قطع
 يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب
 فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية * قال في الجامع الكبير رجل شجع عبدا له
 موضحة ثم رهنه من رجل بألف درهم وقيمة العبد مشجوعا ألف درهم فمات في يد المرتهن من الجناية
 يموت بماله من الذين واذا وجدت الجناية من المولى بعد الرهن يصير مستردا لمرهون حتى لو ملك
 في يد المرتهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت الجناية من الاجنبي يترك الحال بين ما اذا
 وجد الجناية قبل ازهر وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه
 أيضا رجل شجع عبدا له موضحة فرض لعبد فغصبه رجل فمات في يد الغاصب من تلك الجناية كان
 لمولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد صحى في ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على
 الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة في ماله وضمن الجاني أرش
 الموضحة وما حدث منه من النقصان الى ان غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال الجاني فان اراد
 الغاصب بعد ما أدى الضمان الى المولى ان يضمن الجاني أو عاقلة الجاني لم يكن له ذلك ولو لم يغصب هذا
 العبد لم يكن للمولى باعه من رجل بعد الجناية على ان باع بالخيار ثلاثة ايام فمات في يد المشتري
 فهذا كما وصفت من امر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل ببيع فاسداهات في يد المشتري
 من تلك الجناية فان المولى يضمن الجاني أرش الموضحة وما نقصته الجراحة الى ان قبضه لمشتري ويكون
 ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولو لم يبعه المولى ولكن
 رهنه المولى يدين عليه مثل قيمة العبد فمات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل
 للمرتهن على الجاني ويرجع الرهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويبطل عن
 الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد اكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً في درهم فرهنه بدين
 ألف درهم فمات في يد المرتهن فالامر كما وصفتنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين انه لا ضمان
 للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف أرش الموضحة ونصف ما نقصته حنيفة الى
 ان رسته ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني ايضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد
 وينصف أرش الموضحة وينصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على لعاقلة وقال في الجامع الصغير
 رجل اذ أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذب عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولا فمات عنده
 فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد

أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني ارش يده وهو نصف
 قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضا وان
 لم يذكره في الكتاب أو جلت المسئلة على ان الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عمدا وباقى المسئلة
 بحاله فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجاني وان شاء
 المولى ضمن الغاصب من الابتداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على انقطاعه ولكن يجب على الجاني ارش
 اليد في ماله هكذا في المحيط * ومن غصب عبدا فجنى في يده ثم رده فجنى جنایة اخرى فان المولى يدفعه
 الى ولي الجنيتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب وهذا
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له
 وان جنى عند المولى - نابة ثم غصبه فجنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى
 الاول ولا يرجع به كذا في الهداية * واذا غصب عبدا فقتل عنده قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته
 ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجنایة ثم يرجع المولى بقيمة اخرى على الغاصب ولو لم يمت العبد ولكن
 ذهبت عينه فدفعه الى المولى اعور فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى - لجنيتين فانه يأخذ
 نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فادت عنده فيدفعها الى الاول فاذا سلم نصف القيمة للاول
 ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وغما يضرب بما بقي
 من حقه ويضرب الاخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه
 أيضا بما اصاب الاول من قيمة العبد اعور ولا يرجع عليه بقيمة ما اصاب الثاني ثم يرجع اولياء الاول
 فيما أخذ المولى من ذلك بتمام قيمة العبد الى ماني يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط *
 واذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد
 يرده على مولاه ثم يقال له اما ان تدفع العبد او تغدى فان دفع او غدى رجع على الغاصب بالاقل من قيمة
 العبد ومن الارش ان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فانه يدفع العبد مع الزيادة
 سواء حدثت الزيادة قبل الجنایة او بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت
 الزيادة بسبب احداثه العبد عند الغاصب وان اعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جنایة فان اعور
 بعد الجنایة واختار المولى الدفع فانه يدفعه اعور الى ولي الجنایة ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة
 صحيحا فان أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجنایة من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على
 الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان اعور قبل الجنایة واختار للمولى الدفع
 فانه يدفع العبد اعور ثم يرجع بقيمة العبد صحيحا على الغاصب فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجنایة
 أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط * واذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبدا مولاه
 خطأ وقيمته أكثر من قيمة القاتل واستهلك مالا مولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب مولاه عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما جنایة العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهو در عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للمغصوب منه ارفعه الى الغاصب اذا كان حيا والى
 ورثته أو اوقده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال ان كان المال هو الملتف هكذا
 في المحاوي * ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده
 الغاصب الى المولى فاختره فدفعه فانه يضرب فيه وأولياء قتيله بالدية وأولياء قتيله بقيمة ثم يرجع للمولى
 على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى اولياء قتيلها تمام

قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذوا ليهاء
قتيل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على
الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى دية قتيل العبد وأدى قيمة الجارية إلى ولي قتيل الجارية ثم يرجع
على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما إذا كان الغاصب معسرا أو كان
غائبا فاما إذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتها منه فتخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد
هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أبي حفص رحمه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان انما ذكر
المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف
فقتل كل واحد منهما عنده قتيلان ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية ثم
يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي قتيل الجارية ثم يرجع به المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى
في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداء بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداء بالدية لولي قتيل الغلام ولا يرجع بقيمته
على الغاصب وان اختار الدفع دفعه إلى ولي قتيل الغلام وإلى الغاصب على أحد عشر سهما عشرة لولي
قتيل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع لمولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ إلى
ولي قتيل الغلام فادفع ذلك إليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه
ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيل الجارية لا أضرب بقيمة الجارية
في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية آخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله إلى ولي قتيل الغلام فاذا دفعه إلى ولي قتيله رجع على الغاصب بقيمته
وبقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية إلى ولي قتيلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ إلى ولي قتيل
الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها إلى ولي قتيلها ثم يرجع بها
على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء إلى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة
الغلام فيدفع منها إلى ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على
الغاصب وان فداء فانما يغديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء
فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء إلى ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ
من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قتيل الجارية أنا أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليهما
فيضرب فيه ولي قتيل الجارية بقيمتها وولي قتيل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كمينان فان
قدر على الغاصب أو أسر أدى إلى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام إلى ولي قتيل
الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قتيل
الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه
يعطى من قيمة الجارية إلى اولياء قتيلا تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار المولى الفداء
فداء بعشرة آلاف وبقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان
القيمة التي أداها إلى اولياء جنائتها وقيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمة الجارية في الجارية صار كائن
الجارية كانت له لتقرر رضاها عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو افده بقيمة
الجارية وأي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشيء لسايننا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما

على صاحبه كذا في المبسوط * ولو غصب عبدا ثم امره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا ولي الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي القتل الآخر أو يغديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشيء ولو دفعه إليهما قبل العفو ثم عفا الأول عما سبق له رجوع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في المحاوي * وإذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الأمة فانه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع امتك الوديعة إلى الغاصب أو فدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الأمة مع قتله المحرقا اختار المولى الدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشيء من قيمة أمته في العبد وإنما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء المحرق يرجع بقيمة على الغاصب ولو غصب أمة فقتل عنده قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها أو ولدا فعلى الغاصب أن يردها للولد وقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم ارجع بها على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو فداه بقيمة الأمة كذا في المبسوط * العبد المرهون إذا جنى على الرهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنايته قالوا ذكر هذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهر جنايته ولم يذكر فيه خلافا إلا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهر قولا أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنايته على الرهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جنایة على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجنایة بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر كذا في المحيط *

﴿الفصل الثاني في جنایة المدبر وأم الولد جنایة ضمن المولى الأقل من قيمتهما ومن أُرش جنایتهم وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر اثنتان كذا في السراج الوهاج * مدبرين اثنين جنى كانت قيمته على الموايين على قدر ملكهما فيه وإن دبر أحدهما وجنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يملك المدبر نصيب شريكه بالضمنان كذا في محيط السرخسي * وجنایة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقبته حالة وكذا أم الولد كذا في لسراج الوهاج * وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الأ عشرة وتستوى جنایته على النفس ومادونها كذا في المبسوط * وإن اختلف ولي الجنایة مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجنایة كانت قيمته يوم جنى ألفي درهم وقال المولى كانت خمسمائة قال قول المولى مع ميمنه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولومات المدبر بعد جنایته بلا فصل لم يبطل عن المولى القيمة وكذا الوعى فعليه قيمته تامة كذا في المحاوي * وإن اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجنایة اثبات ما يدعيه باليمين كذا في المبسوط * ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فإن جنت ثم جنت شارك الثاني الأول وجدت قبل قضاء الأول أو بعده كذا في محيط السرخسي * وإن كثرت الجنایة من المدبر فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنایات سواء قربت المسدة فيما بينها أو بعدت فإن قتل المدبر رجلا خطأ وفقا عين آخر فعلى مولاه قيمته لأصحاب الجنایتين أثلاثا

فان اكتسب كسباً أو وهب له هبة لم يكن لاهل المجنابة من ذلك شيء كذا في المبسوط * اذا قتل
 المدير رحلين أجددهما عمداً ولا آخر خطأ فعلى المولى قيمة لاصحاب الخطا فان عفا عنه أحد ولي العمد
 فالقيمة بينهم أربعة افي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى فهي بينهم اثلاثا كذا في المحاوي * وتعتبر قيمة المدير لكل واحد من المجني عليهم
 يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم اتدبى بها فاقتل قتيلاً خطأ وقيمة يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت
 ألفاً وخمسمائة ثم قتل قتيلاً آخر فان ولى المجنابة الثانية يأخذ من المولى خمسمائة فضل ما بين القيمتين
 ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءاً فيجعل كل خمسمائة سهماً فيكون للأول عشرون
 سهماً وللثاني تسعة عشر سهماً يقتسمون الألف على ذلك كذا في السراج الوجاج * واذا قتل المدير
 رجلاً وقيمه ألف درهم ثم قتل رجلاً عين المدير فغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدير رجلاً آخر فان أرش
 العين للمولى لاحق لا ولياء المجنابة فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الأول خمسمائة منها
 للأول خاصة والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسمائة ولو كان الغاقى عبداً فرفع
 به كان للمولى ايضاً كذا في المبسوط * اذا قتل المدير قتيلاً خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته
 فصار يساوى ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم انتقصت قيمته فصار يساوى خمسمائة فقتل قتيلاً آخر فانه
 يقضى على المولى بألفي درهم فولى المجنابة الثانية يأخذ من ذلك الباقي ألف درهم فخمسمائة منها
 اجتمع فيه حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة
 بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة أسهم للثاني وعشرة للأول بقيت خمسمائة أخرى اجتمع فيها حق
 الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف إلا ما أخذ
 مرتين والاو بعشرة آلاف إلا ما أخذ مرة كذا في المحيط * واذا دفع المولى قيمته الى ولى المجنابة
 ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى
 ولكنه يتبع الاول فيأخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعها بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول
 بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط *
 وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدير بئر في الطريق العامة للمسلمين بغير إذن مولاه فوقع فيها انسان
 فوات ودفع المولى قيمة المدير الى ولى المجنابة بغير قضاء ثم وقع آخر هل لولى المجنابة الثانية اتباع المولى
 بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبداً قنا فدفع المولى العبد
 الى ولى القتل ثم وقع فيها اخرون فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض
 أو بغير قضاء قاض واجمعوا ان المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولى القتل الاول حتى وقع آخر او قتل آخر ثم
 دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض ان لولى القتل الثاني أن يتبع المولى فيأخذ منه نصف قيمة المدير
 ثم يرجع المولى بذلك على ولى القتل الاول كذا في المحيط * ووضع الحجر في الطريق أو سوقه الدابة
 أو صب الماء بمنزلة المحفر كذا في محيط السرخسي * مدير جنى جنابة خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء
 فكتب فجنى وتضى بالقيمة ولم تدفع فجنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمائة لولى الثانية وخير
 الثالث بأن يشارك الاول او يتبع المولى كذا في الكافي * ولو قتل المدير رجلاً خطأ وقيمه
 ألف درهم فدفعها المولى بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة مما أخذ
 الاول للأول خاصة والخمسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الا خمسمائة والاخر
 بعشرة آلاف فتكون تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهماً لانه يجعل كل خمسمائة منها

سهما كذا في الميسوط * قال في الاصل اذا قتل المدبر مولا خطا هدرت جنایة وعليه أن يسعى في قيمته ردًا للوصية واذا قتل المدبر مولا عمدا فعليه السعاية في قيمته وعليه التماس واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار إن شاءوا استسعوا في قيمته أولا ثم قتلوه وإن شاءوا قتلوه للحال وابطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته ردًا للوصية فتكون بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط * مدبر تاجر عليه دين قتل مولا خطا فعليه أن يسعى في قيمة رقبة لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا مؤذونا عليه دين جرح مولا ثم أعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وإن أعتقه وهو يبيح ويذهب فان كان ترك مالا فغرماء العبد بالخيار إن شاءوا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وإن شاءوا اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في الميسوط * ولو أعتقه المولى في مرضه ولا مال له سواه ثم قتل مولا خطا يسعى في قيمتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعى في قيمته والدية على عاقلة مولا وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر مولا عمدا وله وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمتين قيمة ردًا للوصية وقيمة بالجنایة كذا في الميسوط * مدبرة حبلى قتلت مولا خطا فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرح مولا ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسعى المدبرة في قيمته ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي * اذا كان المدبرين رجلاين مقتل أحدهما عليه ورجلا خطا بدئ بارجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لأن المولى القليل لاحق له فيما ضمن فان جازية المدبر على مولا خطا هدرت ذلك النصف من القيمة سلم لولي الاجنبي ويصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما نصفين وعلى المدبر أن يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمدا والمسئلة بحالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تأمة لولي الخطا ويسعى المدبر في قيمته بين المولىين ويقتل بالعمد فان بدأ أحد وبي العمد يسعى المدبر للذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله وليان فعفا أحدهما ثم يتن أحد مولىيه خطا فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون ذلك النصف لولي القتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من اصحاب العمد نصفين وفي مال القليل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تأمة الحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولىيه معا حاسا يسعى في قيمته لورثته ردًا للوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا لا مال له غيره فجنى المدبر جنایة فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن الجنایة ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط * وعندهما هو حر مديون فيكون على عاقلة وان خرج عن الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا فهذا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يفترقان في حق الجنایة على مولا فالمدبر لا يسعى في الجنایة خطا على مولا وهذا مكتوب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جنى على مولا والمكاتب يسعى في جنایته خطا على مولا فان مات قبل أن يسعى وترك مالا ولم يخرج من الثلث قضى في ماله بالاقل من قيمته ومن أُرش الجنایة ولو ترك ولد يسعى ولده في ذلك كله الدين والجنایة وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة ولم يسع في حصة الجنایة حتى مات وترك ولد لم يكن على ولده شيء ولو ادعى بعق عبده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار إن شاءوا

دفعوه بالمجنات وبطل العتق وان شأؤا فده متطوعين ثم يعتقونه خرج من الثالث أولا ويسعى في ثلثي قيمته ان لم يخرج في حصة الورثة وان أعتقوه عن الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكروه محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر ان علموا بالمجنات فقد اختاروا الفداء وان لم يعلموا ضمنوا الاقل من قيمته ومن المجنات كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولد او قيمة كل ثلثمائة فجنبت جنات تستغرقها ومات سديها ولم يدع مالا غيره - ما سعيها بقدر قيمتها الرب المجنات وللورثة في مائتين وسلم لهم مائة كذا في الكافي * واذا قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك مالا فعلى المولى قيمته لا ولياء القتل وعلى المدبر ان يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشارك أحد الغريقين الا نرقيا يأخذ فان مات المولى قبل ان يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر يسعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جناتيه فان كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل ايضا وان كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب المجنات ولا شئ لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لا ولياء المجنات وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما المولد فلا تسعى لأصحاب المجنات في شئ كذا في المبسوط * ولو استهلك لرجلين مالا فقضى لاحدهما شركه الا حرقه ولومات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غرامؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي * ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فأعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب المجنات كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مدبرا فجنى في يده غرم المولى الاقل من القيمة ومن الارش ويرجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي * واذا غصب مدبرا فأقرع عنده بقتل رجل عمدا وزعم ان ذلك كان عند المولى او عند الغاصب فهو سواء واذ قتل بذلك بعد اذ رد على الغاصب قيمته ولو عفا أحد الوليين فلا شئ للآخر ولو كان أقرع عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم انه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مدبرا فجنى عنده جنات ثم رده على المولى ثم غصبه ثانيا فجنى عنده جنات أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها الى الاول ويرجع على الغاصب ثانيا ويسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسان الدين * ومن غصب مدبرا فجنى عنده جنات ثم رده على المولى فجنى عنده جنات أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي المجناتين نصفين ويرجع المولى بعدما دى قيمه العبد اليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع الى وليي المجنات الاولي ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وان كان جنى عند المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي المجناتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع الى وليي المجنات الاولي ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي * واذا قتل المدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عمدا ثم رده على المولى فانه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالمجنات التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهما - ثم أرباعا في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اثلاثا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك الى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أو لار رجلا عمدا ثم رده الى المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعدما عفا أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من ولي

العمد فیدفعه الى صاحب العمدة الذي لم يعف الى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط * ان قتل عند الغاصب رجلاً وغرم المولى قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلاً آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى بنصف القيمة على الغاصب الثاني في دفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر عند الغاصب رجلاً خطأ وفسد متاعاً ثم قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لولي القاتل بسبب جنائته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبداً ومدبراً فاستهلك عنده مالا ثم رده على المولى فأتى عنده فلا شيء لأصحاب الدين لغوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمة لأصحاب الدين على عاقلة القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو أساء ذلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه رجل فحفر عنده بئراً في الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فأتى فعلى المولى قيمة المدبر ثم يرجع بها الى الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدبر الغاصب أو مملوكه أو من يرثه الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدبر أحد مواليه فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم رده فقتل رجلاً عمداً له وليان فعفا أحدهما فعليهما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم هو لولي الخطأ ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك ثم قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح المبسوط * مدبر الذمى في ذلك كله كمدبر المسلم وجنائته تكون على مولاه الا أنه قضى عليه بالسعاية لا سلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر المحرري المستأمن الا أنه اذا دبره في دار الاسلام ثم رجع في دار الحرب فسبى عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبى كذا في محيط السرخسي * واذا قتلت أم الولد مولاهاً عمداً فان لم يكن لها منه ولد فعليه القصاص ولا سعاية عليها الا لجل العتق وان كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قيمتها كذا في المحيط * واذا قتلت أم الولد مولاهاً عمداً وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدت حياً وجبت القيمة عليها بجميع الورثة وان ولدت ميتة كان عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها واقطعه ميتة ففيه غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم نصيبها من الغرة ميراث ابني مولاه ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في المبسوط * واذا قتلت أم الولد مولاهاً ورجلاً عمداً ولا ولد لها من مولاهاً فعلى احد ولي المولى واحد ولي الاجنبي معاً فعلى أم الولد نصف قيمتها للولين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وأن عفا متعاقباً سعت في ثلاثة ارباع قيمتها اتفاقاً ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعنده ما على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة ان ربع القيمة من النصف الواجب لاحد ولي المولى فارغ عن حق احد ولي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب فارغ عن حق أحد ولي المولى فيسلم لاحد ولي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلث اثمان القيمة وتخريجها على العول والمضاربة هو ان في نصف القيمة الواجبة للاول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير

بينهما اثلاثا ثلثاه لا حدولي المولى وثلثه لا حدولي الآخر وقد استحق هو حرمة الربع وهو سدس ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتل أم الولد مولاها ولها منه ولد فقتلت اجنبيا أيضا وله وليان فعفى أحدهما تسعى في قيمته ثلثاه لورثة المولى وثلثه للآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة أرباعها الورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبل عقول الآخر لورثة الاجنبي ان يشاركوه ولا يتبعونها لانها أدت جميع ما عليها وكذلك بغير قضاء عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعد عقول الآخر فالصحيح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو مافرقا بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي * واذا اجتمع مدبرو أم الولد وعبدوم كاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أثلث ربع النفس فيقال للمولى العبداء فعه أرافده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبرو أم الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط *

﴿الفصل الثالث في حناية المكاتب والاقرارها﴾

لمكاتب اذا جنى جنائية موجبة للمال فوجبه عليه دون سيده بلا خلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنائية خصا فعليه أن يسعى في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعى في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المكاتب وولى الجنائية في قيمة وقت الجنائية فاقول قول المكاتب هكذا في المحامى * وكذلك لو فقتت عين المكاتب فقال المكاتب جندت بعد ما فقتت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جناية المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي يوسف رحمه الله تعالى لا تسخره والدفع وانما يتحول الواجب الى المالك بأحدهما ان ثلاثة اقساء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما ربيع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاة فاذا جنى وعجز ورد في ارق فان كان قبل قضاء القاضى بالمال وقبل اصطلاحه ما الى المال فانه يضارب المولى بالدفع او بالفداء وان كان بعد قضاء القاضى أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي يوسف رحمه الله تعالى لا تسخره كذا في المحيط * واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناه عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في المحامى * واذا جنى المكاتب جنائيات ثم اعتقه سيده فولى المكاتب الاقل من قيمته ومن ارش الجنائية ديناه في ذمته فالقضى عليه بذلك فقضى بعضهم جازما فعل ولم يشركه الآخرون في ذلك ولو لم يقض له بالجنائية حتى عجز أو اعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختارا وان لم يكن عالما فقد صار مستهدا كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلا فلم يتض عليه حتى عجز عليه دين دفع بالجنائية ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فداءه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي * وان جنى المكاتب جنائية أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنائية على الثاني فان عليه لثاني مثل الاول كذا في الذخيرة * وكذلك في كل جنائية يجنيها بعد التضاء بما قبلها كذا في المبسوط * وان كان القاضي لم يتض عليه للاول حتى جنى جنائية أخرى فان عليه أن يسعى لها بالاقل من قيمته ومن ارش الجنائيتين وكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنائية الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة لقيمة بعد الجنائية ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحفر بئر في الطريق واحدث في الطريق شيئا فوقع في البئر انسان فمات

فقضى عليه القاضى بالقيمة للذى وقع فى المثل ولولى القتل وسعى بينهما ثم عطف على الحدث فى الطريق
انسان فأت فانه يشاركهم فى تلك القيمة وكذلك لو وقع فى البئر انسان آخر فأت ولو حفر بئرا أخرى
فى الطريق بعدما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فأت يقضى عليه القاضى بقيمة أخرى ولو وقع
فى البئر الأول فرس فعطف كان عليه قيمته دينار يسعى فيه بالغاما بلغ ولا يشارك كونه كذا فى المبسوط *
واذا قتل المكاتب قتيلًا خطأ وقيمته ألف درهم فلم يقض عليه بشئ حتى قتل قتيلًا آخر خطأ وقيمته يومئذ
ألفان ثم رفع الى القاضى فانه يقضى على المكاتب أن يسعى فى ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولى
القتيل الثانى والألف الموجود وقت المجنانية الأولى يكون بين ولى القتل الأول والثانى على قدر
حقهما وحق ولى القتل الثانى فى تسعة آلاف لانه وصل اليه ألف وحق الأول فى عشرة آلاف
فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة أسهم للأول وتسعة أسهم للثانى فما خرج من
السعاية يكون نصفه للثانى خاصة والنصف الآخر بين الأول والثانى على قدر حقهما على تسعة عشر
سهما كذا فى المحيط * قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ وقيمته ألف
يقضى عليه بألفين ألف للأول بقى الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الأول فى تسعة
آلاف وحق الثانى فى عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة
للاول وعشرة للثانى كذا فى محيط السرخسى * مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ فقضى
عليه بأحدى المجناتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقضى له نصف القيمة التى قضى له بها ثم يقضى
للاثنى بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى ايضا بنصف القيمة للذى لم يقض له بشئ بينه وبين الثالث
اثلاثا لثلاثة للاوسط ولثلاثة للثالث كذا فى المبسوط * واذا قتل المكاتب قتيلين خطأ فقضى عليه
بنصف القيمة لأحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد فى الرق فانه يخير المولى بين الدفع والغداء
فان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف الى ولى القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التى
قضى لولى القتل الأول والنصف الآخر يقسم بين ولى القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق
الثانى فى عشرة آلاف وحق الثالث فى خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثا لثلاثة النصف
لثانى وثلاثة الاخر لثالث وان اختار الغداء فدى للثانى بعشرة آلاف وللاثنى كذلك وطهر العبد عن
حق الثانى والثالث وبقى للأول نصف قيمة العبد دينارا على العبد فيقال للأولى اما أن تقضى دينه أو يباع
العبد عليه كذا فى المبسوط لم يقض للمولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد دينه لا النصف
بخلاف ما لو قضى للثانى بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه
بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا فى المحيط * واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله
وارثان فقضى عليه القاضى لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشئ ثم قتل آخر فجاء الآخر
فخاصم الى القاضى وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط
فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولا بنصف الدية كذا فى المبسوط * ولو جنى المكاتب ثم
مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه ولم يقض كذا فى محيط السرخسى * واذا جنى المكاتب جنابة
ثم مات فان مات عاجزا قبل القضاء عليه بالمجنانية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فان المجنانية
تبطل وتكون المائة التى تركها للمولى وان مات بعدما قضى عليه بالمجنانية فمات ترك تقضى من ذلك
المجنانية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضى عليه بالمجنانية أو بعده فانه لا تبطل المجنانية فتقضى منه
المجنانية أولا ثم الكتابة ثم ان فضل شئ يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى
المجنانية فأما اذا كان على المكاتب دين سوى المجنانية وقد ترك ما يفي بالدين والمجنانية وبطلت الكتابة

فان مات به قضاء القاضى عليه بالمجنانية فان ولى المجنانية يكون اسوة لساير الغرماء ولا يقدّم الديون على
المجنانية فيبدأ بالديون ثم بالكاتب ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضى
عليه بالمجنانية حتى مات فانه يقدّم الديون على المجنانية وهذا الذى ذكرنا كله اذا كان مات ترك المكاتب
فيه وفاء بالديون والمجنانية والمكاتب جميعاً فما اذا كان لا يبق بالمكاتب وانما يبق بالديون والمجنانية
لا غير هل تبطل المجنانية اذا كان القاضى قضى بها قبل موته فالمجنانية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون
والمجنانية جميعاً وان لم يكن قضى القاضى بالمجنانية فان المجنانية تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا
فى المحيط * ولو مات المكاتب وترك ولداً قد ولد فى مكاتبته من أمته وعليه دين وجناتية قد قضى بها
اولم يقض بها سعى الولد فى الدين والمجنانية والمكاتبته ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد
ورث فى الرق بعدما قضى عليه بالمجنانية بيع وكان ثمنه بين الغرماء واصحاب المجنانية بالمحصص وان عجز
قبل القضاء بالمجنانية بطلت المجنانية ثم يباع فى الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولا دين
على المكاتب وقد قضى عليه بالمجنانية اولم يقض فان على الأم والولد السعاية فى الاقل من قيمة
المكاتب ومن أرش المجنانية مع بدل الكاتب فان قضى عليها بها اولم يقض حتى قتل أحدهما قتيلاً
خطأً قضى عليه بقيته لولى القاتل سوى ما عليها لولى جناتية المكاتب فان عجزاً بعد ذلك بيع كل واحد
منهما فى جناتية خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولى جناتية المكاتب كذا فى المبسوط * مكاتبته
جنت ثم ولدت فجحزت ولم يقض دفعت وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فان وفى ثمنها بالمجنانية والا
بيع ولدها كذا فى محيط السرخسى * ولو ماتت المكاتبته وترك مائة درهم وابنتاً ولدت
فى مكاتبته او عليها دين وقد قاتل قتيلاً خطأً فقضى بها اولم يقض فانه يقضى على الابن أن يسعى
فى المكاتبته والمجنانية ثم تلك المائة بين اهل المجنانية والدين بالمحصص وان استدان لابن ديناً وجنى
جناتية فقضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجناتيتها فعليه أن يسعى فى ذلك كله فان عجز
بيع فى دينه وجناتية خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان فى دين أمه وجناتيتها بالمحصص وان كان عجز
قبل أن يقضى عليه بجناتية دفعه مولاه بها أو فداءه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه
وجناتيتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الأم وجناتيتها عليه سبيل ولو فداءه المولى فقد ظهر
بالغداء من المجنانية فيباع فى دينه فان فضل من ثمنه شيء كان فى دين أمه وجناتيتها كذا فى المبسوط *
مكاتب قتل ثلاثة خطأً فذهب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلث أو يفدى
كذا فى محيط السرخسى * واذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما سعى للآخر
فى نصف لقيمة كذا فى المبسوط * عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ثم
جنى سعى فى نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكاتب كذا فى محيط
السرخسى * واذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جناتية ثم
أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش المجنانية ويأخذ الذى لم يكاتب
من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذى لم يكاتب بالخيار ان شاء
اعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من
نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش المجنانية وكذلك لو كتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه
فى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوصم المكاتب فى المجنانية قبل أن يعتق وقضى عليه بنصف ارشها
ثم عجز عن المكاتبته فانه يباع بنصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذى كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك
بنصف المجنانية او افده بنصف ارشها كذا فى المحامى * واذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب

عبداً فجنى جنایة ثم أذى المكاتبه فعتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء دفعه وان شاء
 قد يراه بالدية فان كان هذا العبد المجاني ابن المكاتب وولد عنده من أمة له كان على المجاني أن يسعى
 في الأقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة ولا يس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق
 أو يستسعى ثم يضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة ولو كان هذا الابن جنى
 على أبيه ثم أذى الاب عتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على
 المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب كذا في المبسوط *
 ولو كاتب أمة مشتركة بغير إذن شريكه فولد فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على
 الام أو أمه عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
 في محيط السرخسي * واذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم ولدت ولداً ثم
 ازدادت خيراً أو نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختر الشريك تضمن المكاتب ضمنه نصف قيمتها
 يوم عتقت والذي لم يكاتب أن يستسعى الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت
 ولداً فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جنایة لا تبلغ النفس ثم أذا
 قعتقا والمولى ان موثران فللذي كاتب الولد ان يضمن الذي كاتب لام نصف قيمتها وان شاء استسعاها
 وان شاء أعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عبد بين
 رجلين فقاً لبعدين أحدهما كاتب المعقوفة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحاً آخر فأتى منهما سعي
 المكاتب في الأقل من نصف القيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة
 المقتول الا ان العبدان كان قد أذى وعتق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه
 بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين رجلين فجنى عليه أحدهما فقفاً
 عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنایة ثم جنى عليه العبد جنایة
 ثم ان الذي باع ربه اشتري ذلك الربع ثم كاتبه المجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جنایة أخرى
 ثم أذى فعتق ثم مات المولى من الجنایات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى
 الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع
 سدس الدية كذا في المبسوط * عبد لزيد وذرجنى على ذر فكاتبه ذر عالماً بالجنایة فجنى عليه
 أخرى ثم كاتبه زيد فجنى عليه جنایة أخرى فأتى من ذلك كله فقتل العبد نصفان وكل نصف أتلّف
 نصف النفس بثلاث جنایات حقيقة وجنایتين حكماً أما نصيب المجنى عليه فقد أتلّف نصف النفس
 بجنایة قبل كتابة وهي مدر و بجنایتين بعدهما وموجبهما واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع
 الدية على المكاتب وأما نصيب غير المجنى عليه فقد أتلّف نصف النفس أيضاً بجنایتين قبل الكتابة
 وحكمهما الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجنایته بعد الكتابة
 وهو مثله في رتبة المكاتب وان جنى على اجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجنایة ثم جنى عليه فكاتبه
 الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فأتى من ذلك كله فقتل العبد نصفان ولهما حكم جنایتين
 فصار مختاراً في الاولى برّبع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الأقل من ربع الدية ونصف
 قيمته والنصف الآخر جنى جنایتين قبل الكتابة وحكمهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الأقل
 من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثالثة الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم
 يعلمنا الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضاً الأقل من قيمته ومن نصف الدية
 كذا في الكافي * رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولداً فجنى لولد جنایة فانه يسعى في نصف

جناية به ويكون نصفها على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان
اعتق السيد الام بعد ما جنى الولد اعتق نصف لولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف المجناتية على
الولد وكذلك حكم المجناتية اذا اعتق المولى الولد الا أن ههنا لاسعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما
ولم يجنبا على الاجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لم كل واحد منهما من جناية الاقل من قيمته
ومن نصف المجناتية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو
مستهلك لذلك بالكتابة السابقة ونصفه على المجاني للمولى باعتبار أن المجنى عليه نصفه مملوك للمولى
غير مكاتب فيصير بعضه بالبعث تصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا
فولدها بمنزلة تها سعى في نصف المجناتية والمكاتبه وعلى السيد نصف المجناتية ويستوى ان كان قضي
عليها بالمجناتية أو لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضي عليه بجناية أمه فان الذي
قضى به عليه من جناية أمه دين في نفسه غير أن للمولى أن يدفعه بجناتية فيكون للمولى أن يدفعه
بجناتية وان شاء فداه فان فداه يبيع نصفه في الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين
كذافي شرح المبسوط * واذا أقر المكاتب بجناية عمدا او خطأ لزمه ولو قضي عليه بجناية خطأ ثم
عجزه دردمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على ان المكاتب لو أقر بجناية موحبة للمال لا يؤخذ
بها بعد العجز عنه صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤخذ بها ويباع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو
اعتق ضمن قضي بها ولا كذافي محيط السرخسي * ولولم يجز ذلك أدى فعتق صار ديناً عليه
كذافي المحاوي * لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويُلزمه المال
ماله يجز فان عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى لازم يباع فيه كذافي المبسوط * ولو أقرت مكاتبه على ولد هالم يلزمها اعتق
او عجز فان مات وترك وفاء قضي في ماله بالاقل ولو أقر الولد على أمه بجناية لم يثبت فان ماتت الام لزمه
الاقل من الدين والكتابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو
أقرت الام على ابنها بجناية ثم قتل الابن خطأ واخذت قيمته قضي بملاقرت في القيمة وكذلك لو
أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولادين عليه جازا قرارها بالدين في كسبه كذافي محيط
السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وموعد و قتل اخر خطأ
فعليه القيمة يضرب فيها اولياء القتل الاخر بالدية وأولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا
في المبسوط * جناية المكاتب على المولى وجناية المولى عليه خطأ بمنزلة جناية الاجنبي فأما قتل
العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عمداً اقتص منه
وجناية المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجناية المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهما
ما يلزم الاجنبي كذافي المحاوي * وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم المجناتية بمنزلة
المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذافي المبسوط * وجناية عبد
المكاتب مثل جناية عبد الحر لأنه اذا فدى والغداة ازيد من قيمته فاحشا او دفع قيمة العبد أكثر
من الارش فاحشا صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذافي محيط السرخسي *
وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبداً تاجر عليه دين اخر يبيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه
شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنى جناية وليس للمكاتب مال غيره
يخير المولى فان شاء دفعه هو وجميع الغراما بالمجناتية ولا حق للغراما فيه فاذا دفع الى ولي المجناتية برضاهم
لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء فادوه بالدية ثم يباع في دين الغراما فان كان عليه دين ايضا فانه يخير

مولاه فان شئ دفعه واتبعه دينه فبيع فيه ولا شئ لغرماء المكاتب وان شئ ففداه ثم بيع في دينه خاصة فان فضل شئ كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حرًا موصحة ثم دبره مولاه فشبهه العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شبهه أخرى ثم أدى فعتق ثم شبهه أخرى وشبهه أجنبي ومات والمولى عالم بالجنايات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الاخر أتلفه العبد بأربع جنابات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنايات فعلم الاولي الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أتلفها الاجنبي وأربعة أتلفها العبد والسهم الاول صار للمولى مختارانه بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد الدفع ممنوع بفعل سابق على الجناية فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل ثمن ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية المحترف وجبت الدية على عاقلة وان لم يدبر المسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف بثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجناية الاجنبي وتلف ثلاثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله اعلم

﴿ الباب الرابع عشر في الجناية على المماليك ﴾

واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف او أكثر قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وفي الامّة اذا زادت قيمتها الى الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب عبدا قيمته عشرون الفاً فهلك في يده تجب قيمته بالغّة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو تمل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا القيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة رجل حمل على عبد رجل مختوما ورجل اخر حمل عليه مختومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فأت من ذلك كله فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المماليك خطأ فيما دون انفس واركان المجاني حرًا فاذا بلغ النقص عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وأما الجناية على اطراف العبد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كل شئ من الحرقة الدية تجب في العبد القيمة وكل شئ من الحرّ فيه نصف الدية وفيه من العبد نصف القيمة اذا كانت قيمته عشرة الاف او أكثر ينقص عشرة او خمسة وعند ما يقوم محبسا ويقوم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين التقيمتين وهو رواية ابي يوسف رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * هذا اذا فات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين واليد فأما ما يقصده الزينة فهو الاذن والمحاجين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الاخر لا يقدّر ذلك ويلزمه لقصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغّة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية والكافي * وكل جناية ليس لها ارش مقدّر في حق الحر ففي العبد نقصان القيمة كذا في السراجية * قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن أشغار عيني المملوك اذا شقها انسان

فأخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في اشغار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي اذنيه ما ناقصه وهو قولي وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا احفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن احفظ عنه في شعر الرأس ان مولاه ان شاء دفعه واخذ قيمته وان شاء لم يدفعه واخذ من المجاني ما ناقصه وفي الاصل أن في شعر العبد ومحيطه حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تحرك ما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اذن العبد وانفه ومحيطه اذا لم تنبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلقات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة ومكنا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * ولو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن يتظر الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته ولا جعده وانما طريقه أن يتظر الى قيمته واصول شعره نابتة سود والى قيمته واصول شعره نابتة بيض كذا في الظهيرية * ومن فقأ عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالوا ان شاء امسك العبد واخذ ما ناقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته كذا في الهداية * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقأ عين عبد فقات العبد من غير الفقه فلا شيء على الفاق وان لم يمت ولكنه قتله انسان لزم الفاق النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فمأ رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفاق ما ناقصه وعلى القاطع نصف قيمته مقفوء العينين وروى ابو يوسف رحمه الله تعالى أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل سمرقند رجلان قطعوا يدي عبيدهما أحدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسألة أخرى أن من رمى الى عبد سهما فقتله آخر قبل ان يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرميا لم تقع به الرمية كذا في المحيط * عبد مقطوع اليد قطع انسان رجلاه من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يدا العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر لنقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فق العين كذا في التمرناشي * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل و قطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني ما ناقصه وما بقي فهو عايبهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجلاه من خلاف ثم مات منهما ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو اقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختصما ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالتول قول القاطع فان غرم ذلك أولم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلة

وأما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليهما فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلتفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة خسمائة منها أرش اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته إلا أن يز يد على أرش موضحة المحترق فانه لا يراد عليه ويتقص منه نصف درهم كذا في المضمرات * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع يد عبد رجل أو شج عبد رجل ثم أن المولى باعه ثم رد عليه بعيب بقضاء القاضي أو ووهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من المجنانية فان مولى العبد يرجع على المجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ وباعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع عمدا درأت القصاص استحسنانا كذا في المحيط * اذا قال لعبيدي أحدكم حر ثم شجافين العتق في أحدهما بعد الشج فأرشهما للمولى وبقيهما لموكلين في حق الشجة ولو قتلها رجل واحد في وقت واحد معاتب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الأول واذا قتلها على التعاقب يجب عليه القيمة للأول لمولاه والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معاتب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قبلهما على التعاقب فعلى القاتل الأول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري أيهما قتل أو لا فعلى كل واحد منهما قيمته وللمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل فقأ عيني عبد وقطع الآخر رجلاه أو يده فبرأ و كانت المجنانية منهما معا فعليهما قيمته أثلاثا وبأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما ويغرم من قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما ما أرش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم أن أحدى الجراحتين قبل الأخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الأول أرش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجروحاً بالجراحة الأولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الأخيرة تستغرق القيمة والأولى لا تستغرقها فعلى الأول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجروحاً بالجرح الأول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الأولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الأول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جنانية المحترق على المدبر كالمجنانية على القن حتى لو قتلته حر فعلى عاقلته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا انهما يفترقان في خصلة وهي أن المحترق اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فقأ عينه غرم ما نقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقأ عينه آخر ثم انتقض البرع فمات منهما والمدبر بين اثنين فعفا أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخمسون درهما على عاقلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ كذا في المبسوط * رجل شج عبد غيره موضحة فدبره سيده ثم شجبه الشاج موضحة أخرى ثم كاتبه فشجبه أخرى ثم أدى المكاتب فعتق فشجبه أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجة الأولى ويغرم

نقصانها أيضا الى ان حتى الثانية ويغرم بالشبهة الثانية نصف عشر قيمته مدبر امشجوجا ونقصانها الى ان كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبر امشجوجا بشجبتين ونقصانها الى ان عتق وثلاث قيمته مذمت وبانرا بعة ثلث الدية ولا يغرم بالشبهة التي بعد العتق ارشأا. لا نقصانا كذا في الكافي * واصله ان التدبر بعد المجنات لا يهدر السراية وتكون السراية بمسومة على المجاني والعتق والكتابة بعد المجنات تهدر السراية حتى لا يجب على المجاني ضمان لسراية كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

﴿الاسباب الخمسة عشر في القسامة﴾

هي الايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل منهم كذا في الكافي * وسببها وجود القتل في المحلة او ما في معناها من الدار او الموضع الذي يترتب من المصريح حيث يسمح الصوت منه كذا في النهاية * اذا وجد قتل في محلة قوم وادعى ولي القتل على جميع اهل المحلة انهم قتلوا وليه عمدا او خطأ وانكر اهل المحلة فانه يحلف خمسون رجلا منهم كل رجل بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا اكثر من خمسين رجلا وان كانوا اقل من خمسين فانه يكر اليمين الى بعضهم حتى يتم خمسين يمينا فان حلفوا وغرموا الدية وان نكلوا فانهم يحسبون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعي ان اهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الطاهر شاهدا المدعي بان كان بين المقتول وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة او لم يكن شاهدا المدعي بان لم يكن بين المقتول وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة ثم يجب الدية على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى لقتل على بعض اهل المحلة لا بأعيانهم فكذا الجواهر تجب القسامة والدية على اهل المحلة وكذا الجواهر اذا ادعى على بعض اهل المحلة بأعيانهم استحسانا وان ادعى القتل على واحد من غير اهل المحلة لم يكن على اهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للمدعي انك بينة على ما ادعت فان قال نعم اقامها وثبت ما ادعاه ببينة وان لم يكن له بينة يحلف المدعي عليه يمينا واحدة ولا يحلف خمسون يمينا ولا ولياء القتل ان يختار واصالحى اهل المحلة واهل البلدة والعشيرة الذين وجد القتل بين ظهرهم وتعيين صالحى العشيرة استحسان فان لم يوجد في المحلة من الصالحاء خمسون رجلا فادعى القتل ان يكر اليمين على الصالحاء حتى يتم خمسون يمينا هل ذلك ام يضم اليهم من فاسقى الشيرة ما يكمل به خمسون رجلا لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الاصول انه ليس لولي القتل ذلك ولكنه يحتار من بقى في المحلة حتى يكمل خمسون رجلا هكذا في المحيط * وله ان يختار الشبان والفسقة وله ان يختار المشايخ والصالحاء منهم كذا في الكافي * والخيار لولي القتل دون الامام كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ويدخل في القسامة الاعمى والمحدود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج * ولا يدخل في القسامة النساء والمماليك من المكاتبين وغيرهم ومعتق البعض في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط * والقتل من به اثر القتل والميت من لا يكون به اثر القتل كذا في الذخيرة * وان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية والاثر بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق او خرج الدم من عينه او اذنه كذا في خزائن المفتين * وان خرج الدم من الفم ان علام من الخوف كان قتيلا وان نزل من الرأس فلا كذا في المحيط * وان خرج من دبره او ذكراه فليس بقتل كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وجد بدن القتل او اكثر من نصف البدن او نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعل اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من نصف ومعه الرأس او وجد دمه او رأسه فلا شيء عليهم فيه كذا في المبسوط * ولو وجد فيهم جنين او سقط ليس به اثر اضرب فلا شيء على اهل المحلة وان كان به اثر اضرب وهو تام المحلة

قوله ولا يحلف خمسون
هكذا بالطبع ابوالقاسم
وله خمسين

وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص المخلق فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد العبد أو المكاتب أو المدير أو أم الولد أو الذي يسمى في بعض قيمته قتيلا في محلة فعليه القسامة وتحب القيمة على غواقل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وان وجدت البهية والدية مقتولة فلا شيء فيها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وهي على أهل الخطة دون المشتري ولوبقي منهم واحد هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بأن باعوا كلهم فهي على المشتري والملاك دون السكان عندهما كذا في السراج لوهاج * واذا وجد قتيلا في محلة خربة ليس فيها أحد وبقرها محلة عامرة فيها أناس كثير تحب القسامة والدية على أهل المحلة العامة كذا في محيط السرخسي * واذا التقي قوم بالسيوف فأجلوا عن قتل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعي أولياؤه على أولئك أو على رجل منهم بغيره فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك شيء حتى يقيموا البينة كذا في الكافي * وان وجد القتيلا في دار إنسان فالدية على عاقلته والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حضورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار كبر عليه الايمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الهداية * واذا وجد في دار أحد من المشتري فعليه القسامة والدية على عاقلته كما لو كان في المحلة أهل خطة وقد وجد قتيلا في دار أحد من القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطة براء من ذلك كذا في المحيط * وان ادعى ولي القتيلا على واحد من أهل المحلة بغيره فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهما بالاجماع كذا في السراج لوهاج * واذا وجد الرجل قتيلا في محلة وادعى ولي القتيلا على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله وشهد له بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهما ويبرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القتيلا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما إلا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعي عليه كذا في الذخيرة * ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان اختار لولي الشاهد من جملة من يستخلفهم يحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا سوى فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قتيلا في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بغيره فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو لا حوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيلا في محلة وادعى أهل المحلة ان فلانا قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت ا لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتيلا ذلك او لم يدع كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتيلا في محلة وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة انه قتله فلان رجل من غير محلتهم او جاء جريحا حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وان ادعى ارباء الدم القتل على رجل بغيره وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعي عليه البينة ان فلانا قتله لرجل اخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط * واذا جرح الرجل في قبيلة فقتل الى اهله فأت من تلك المجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخريج اذا وجد على ظهر إنسان يحمله الى بيته فمات بعد يوم اريومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان

يجب ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو حرق في محله أو قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محله أخرى من تلك المجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي حرق فيها كذا في محيط السرخسي * قال في المجامع محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل أحدها بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً والأخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلاً والأخرى بنو تميم وهم خمسون رجلاً فوجد في هذه المحلة قتيل أو في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل الثلاثاً على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من إحدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث لدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا لدية وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حليف لأحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في المجامع أيضاً محلة اختطها ثلاث قبائل وبنوا فيها مسجداً فاشترى رجل من غير القبائل ثلاث دوراً إحدى القبائل - التي لم يبق من أهل القبيلة الباقية أحد ثم وجد قتيل في المحلة أو في المسجد كانت الدية اثلاثاً ثلثها على عاقلة المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فإن كان المشتري اثلاثاً الدور رجلاً واحداً من إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وإن اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسألة بحالها فالدية نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة القبيلة الباقية وأن اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دوراً إحدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الأول ما دام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري للدور كله باع دوراً إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقالها معهم أورد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتيل فالدية على عاقلة المشتري وإن كان الرد عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذي ردّ عليهم النصف كذا في المحيط * إذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال إذا كان السوق للعامة وللسلطان وإن كان مملوكاً لقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وإن كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط السرخسي * وإن وجد قتيل في الشارع الأعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو وجد القتيل في المسجد المحرم من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بغيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط * ولو وجد قتيل في أرض أودار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على أربابها وإن كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي * ولو وجد القتيل في قرية أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية ما أصاب لمسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل الذمة فإن كانت لهم عواقل فملئهم وإلا ففي أموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها ذمى نازل عليهم لم يستحب الذمى كذا في محيط السرخسي * وإن وجد قتيل بين قريتين أو سكنتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكنين إلى القتيل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتيل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المنتقى إذا وجد قتيل بين قريتين أرضهما وطرقهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه إذا وجد قتيل في أرض قرية وهو إلى بيوت قرية أخرى أقرب فإن كانت لأرض التي وجد فيها القتيل مملوكة فهو على صاحب الملك وإن لم تكن مملوكة فهو على أقرب القريتين وفيه أيضاً مثل محمد رحمه الله تعالى عن قتيل بين قريتين أهو على أقربهما إلى المحيطان ولا رضى قال إن كانت الأرضون

ليست بملك لهم انما تنسب الى القرية كما تنسب العمارى فهو على اقرم ما يوتنا كذا في الذخيرة *
 واذا وجد قتيل بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي احدى القريتين ألف رجل وفي الاخرى
 أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في قتيل وجدين
 ثلاث دور دار التيمى وداران لهما دينين ومن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة
 دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتيل وليس في الشراء خيار
 فالدية على عاقله البائع وان كان في البيع خيارا أحدهما هو على عاقله ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيارا فالدية على عاقله المشتري وان كان فيه خيارا فالدية
 على عاقله الذى تصير الد راليه كذا في الكافى * ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيل لم يعقله العاقله
 حتى يشهد الشهود أنها للذى في يديه كذا في خزنة المفتين * واذا وجد في دار انسان قتيل وفيها
 خدمه وغلما نه وأحرار فان القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التارخانية ناقلا عن
 الاسبيجاني * وان وجد في ملك مشترك قتيل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم
 بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان لاحد لشريكين ثلث الداد وللاخر ثلثاها فالدية
 على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين أقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار
 مملوكة لاجد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثل وواحد منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتيل
 فديته على اجد عشر رجلا عشرة اجزاء منها على عاقله بنى بكرين واثل وجزء واحد على عاقله قيس وكذا
 دار بين بكرى وبين قيسين اثلاثا فوجد فيها قتيل فالدية على عواقلهم اثلاثا وهذا الذى ذكر قول
 محمد رحمه الله تعالى رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بخلاف
 هذا فانه قال في دار بين تيمى وهمدانيين وجد فيها قتيل فعلى التيمى نصف الدية وعلى الهمدانيين
 نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتيل يوجد بين قريتين هو منهما سواء في القرب
 فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد أهل القريتين وكذا قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى في دار بين تيمى وبين أربعة من همدان وجد فيها قتيل فالدية بينهما نصفان وعند محمد رحمه الله
 تعالى تجب لدية الخماسا كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى في رجلين في بيت ليس معهما أحد فوجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى أضمة الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمة له قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا
 وجد القتيل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعا اثلاثا وتقام الخمسين في الكسر على
 أى العواقل شاءولى القتل وليس له أن يختار جميع الخمسين على عاقله أحدهم كذا في المحيط *
 ولو وجد الرجل قتيلا في دار نهسه فعلى عاقلته دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شئ
 عليهم واختل المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن
 لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافى * وان وجد المكاتب قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع كذا
 في السراج الوهاج * ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث
 سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقى يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضى خان *
 ولو وجد قتيل في دار مكاتب فعليه أن يسبح في الاقل من قيمته ومن دية القتل في ثلاث سنين ولا
 تحمله العاقله كذا في الظهيرية * وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا
 شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 فاختلف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الاخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط *

واذا وجد المولى قتيلا في دارم كاتبه فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج
 الوهاج * واذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فأما اذا
 كان على العبد دين فإنه يضم المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى
 العبد جنسية ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية * وان وجد قتيلا في دار العبد المأذون
 في التجارة ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلة قياسا
 واستحسانا فان كان عليه دين فكذلك المجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 استحسانا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبده المأذون كنت القسامة والدية
 على عاقلة المولى كان العبد مديونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المرهون اذا
 وجد قتيلا في دار الزمان أو المرتب فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزنة المفتين * ولو
 وجد قتيلا في دار من لا تقبل شهادته له أو امرأة في دار زوجها فقيه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا
 في محيط السرخسي * واذا وجد القتيلا في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فان الايمان
 تكرر على المرأة حتى تحلف بخمسين يمينا ثم تفرض الدية على اقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وموقول محمد بن يوسف رحمه الله تعالى الاول كذا في شرح المبسوط * وأما
 اذا كانت عشيرتها حاضرة وتدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قتيلا في قرية
 لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكرر الايمان عليها وعلى عاقلتها
 الدية وعاقلتها اقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة
 في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * وأجمعوا ان القتيلا اذا وجد في دار صبي فإنه لا يكون
 على الصبي قسامة وانما تجب الدية ولقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه اذا وجد في دار مجنون أنه
 لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيلا في قرية
 او دار لا يتسام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة
 والدية على عاقلتهم كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيلا في دار ذمي فالقسامة عليه يكرر
 عليه خمسون يمينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاضلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية
 والاتب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيلا في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان
 فادعى كل واحد القتل على صاحبه فللابن ثلث الدية على عاقلتها وعاقلة عاقلته ولها السدس على
 عاقلة اخيه ولو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزنة المفتين * وفي مجموع
 النوازل لو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه وقد كان قبل موته وهو محروح قتل فلان فقد أبرأ عاقلة
 ابنه من الدية الا أنه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهله العطاة خمسة دراهم اقل
 من ذلك وفيه ايضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان
 مختلطا فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته
 له كذا في خزنة المفتين * واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما
 كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب قدمه هدر سواء كان
 يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان
 كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان اقرب القرى الى
 هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فأما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما

يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لا قوام معروفين تحب القسامة على اصحاب النهر والدية على عواقلهم كذا في الذخيرة * والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو القرات والمجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضي خان * وان وجد القتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يمدّها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجلة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة دون اهل المحلة وان اجتمع فيها لسائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط أن يكونوا مالكا. للدابة بخلاف الدار ان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين * وان مرت دابة بين قريتين عليها قتل فعلى اقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد القتل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكا لا أحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلاء فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المغارة وليس بقربها عمران كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا وجد قتل على الجسر او على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه ايضا اذا وجد القتل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على اقرب المحال كذا في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلا في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا حد فار وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى اقبيلة التي وجد فيها القتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى اقربهما وان استويا فعلى ما هو كذا في التبيين * وان نزلا مختلطين جملة في مكان واحد ان وجد القتل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى اهل المعسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان العسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان اهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فأجلوا عن قتل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتل من اهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الدية والقسامة على اهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وقول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس عشر في المعاقل)

المعاقل جمع معقاة وهي الدية كذا في الهداية * العاقلة الذين يعقلون العقل أي يؤدون الدية وتسمى الدية عقلا ومعقلا لانها تعقل الدماء من أن تسفك أي تمسك كذا في الكافي * عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا كذا في المحيط * وأهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت أسامهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان القتال من اهل الديوان فان غارباؤه ديوان يرتزق منه لانتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من

كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته انصاره فان كانت نصرته بالجمال والدروب يحمل عليهم وان كان من اهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط * والحاصل ان العبرة في هذا للتناصرو قيام البعض بأمر البعض فان كان اهل المحلة أو اهل السوق أو اهل القرية أو العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم امر قام وامعه في كفايته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من اهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من اهل الديوان فالمتناصرون من اهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة * وان كانوا لا يتناصرون بعضهم ببعض فعاقلته عشيرته من قبل ابيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولا يزاد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا ويضم الاقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الالاء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا أن يكون الزوج من قبل ابيه كذا في المحيط * ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط * وليس على النساء والذرية ممن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صديقا وامرأة لاشئ عليه من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والاماء والمجانين كذا في المحيط * وان قلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصر اليه أولى من الأبعد كذا في محيط السرخسي * وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصر ولم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الولى ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصر ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم ا جانب من ا قاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا ا جانب كذا في المحيط * ومتى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن أبي جعفر أن المجاني اذا كان ديوانياً ولا قربائه دواوين أيضاً فعقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن المجاني ديوانياً ولكن لا قربائه دواوين فعقله على أقرب أقربائه اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هو ديوانياً ولكن لبعض اقاربه ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على اقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع اقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القاتل يسكن المصر فعقله على أقربائه الساكنين في المصر من اهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر ان كان يتناصب بأهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصب بأهل المحلة فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصب بالمصر فهو على

اهل مصر كذا في المحيط * ومن لاديوان له من اهل البادية ونحوهم تعاقلوا على الانساب وان
تباعدت منازلهم واختلف الباديستان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في مصر وليس له
مسكن في مصر لا يعقل عنه اهل العطاء كما أن اهل البادية لا يعقل عن اهل مصر النازل فيهم كذا
في الكافي * ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فمن ابي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه
أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية *
وذكر في كتاب الولاء ان بيت المال لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقا لليراث بأن كان
حر امسلا ولم يكن بأن كان كافرا أو عبدا حتى قال لو أن حربا امستأما اشترى عبدا امسلا فأعتقه ثم
عاد المستأمن الى دار المحرب فأسروا وخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فيراثه لبيت المال لان معتقه
رقيق ولو جنى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح
كذا في النهاية * ذكر شمس الأئمة المحلوا في اختلاف المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للجم وهو قول
الفقيه أبي بكر البخاري وأبي جعفر الهندي وإن لان الجم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس
لهم ديوان وتحمل المجنانية على الغير عرف بخلاف اقياس في حق العرب فانهم لم يضيعوا نسابهم
ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم الجم وقال بعضهم للجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض
لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين بمرودروب الخشابين وكلاباذ بخاري فاذا قتل واحد خطأ
ووجبت الدية فأهل محلة القتال ورستقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة المحلوا في
وكثير من المشايخ قال رضى الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه
أبي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل
عن غيرهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر
ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر كذا
في الهداية * ولو أن اخوين لاهل مصر وديوان احدهما بالكوفة وديوان الاخر بالبصرة لم يعقل احدهما
عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل اهل كل مصر
عن اهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة كذا
في الكافي * واذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع الى القاضى حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى
بالدية على عاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى فان كانوا اهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل
اثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهر
او اقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء الا آخر اذا خرج ان ابطأ بعد المحول او يحل قبل السنة وكذلك
الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان عجل لهم عطية ثلاث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء
بالدية فالدية كلها في ذلك مجعلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت
الدية في الاعطية المستقبلية بعد القضاء وان خرج لكل ستة اشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة
اشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان عاقلة الرجل اصحاب رزق قضى عليهم بالدية
في ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم
ارزاق اشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصص فينظر ان كانت ارزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ
من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضى بيوم
او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم ارزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت
عليهم الدية في عطياتهم دون ارزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو ان الرزق

ما يفرض للناس في مال بيت المال مقدرا بالمحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم
والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر بحجده وعنايته في باب الدين لا بالمحاجة والكفاية كذا في محيط
السرخسي * ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى حوّل
ديوانه إلى البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المبسوط * ولو قضى بالدية
على عاقلة بالكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم حوّل اسمه عنهم فجعل في ديوان
أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحوّل إلى ديوان أهل البصرة إلا أنه يؤخذ من
عطاءه بالبصرة حصته كذا في المحيط * وإن كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا
خطأ فلم يقض عليه حتى تحوّل من الكوفة واستوطن البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة
ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي إذا لحق بالديوان بعد القتل قبل
القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وإن كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يتحوّل عنهم كذا
في الكافي * إذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضرة خطأ فعليه مائة من الأبل في البادية في عشرته
وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمروا بالدم بالخروج إليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا
في المحيط * ولو أن رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الإمام وقومه فجعلهم
أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع إلى القاضي قضى عليهم بالدنانير دور الأبل كذا
في الظهيرية * ولو كان قضى عليهم بمائة من الأبل ثم نقله الإمام وقومه إلى العطاء وجعل عطاءهم
الدنانير أخذوا بالأبل أو بقيمتها وإذا لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الأبل من عطياتهم قلت
القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط * ولو أن أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جناية وقضى بها
على عاقلة ثم لحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولوا معهم ودخلوا
فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أدوا قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن أقر بالقتل خطأ
ولم يرفعوا إلى القاضي إلا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق
القاتل وولي المجنات على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذبتهما
العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء إلا أن يكون له عطاء معهم في حينئذ يلزمه بقدر
حصته كذا في الكافي * وذكر في المعاقلة أن البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة
لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية * رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلانا خطأ فأقام ولي
القتيل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة وأقرار المدعى عليه
بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لأن البينة تثبت ما ليس بثابت بأقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة
كذا في فتاوى قاضي خان * وإن قال الولي بعد إقراره لا أعلم بينة فأقضى بها عليه في ماله
فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولي المجنات بينة فأراد أن يحوّل ذلك إلى العاقلة لم يكن له ذلك
ولو قال الولي لا تبجل بالقضاء في ماله لعلني أجدي بينة فأخبره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة
كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولاة يعقل عنه مولا وقبيلته كذا
في الكافي * وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما
فعاقلة الابن عاقلة أمه فإن جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الابن فإن القاضي
يحوّل ولأهله إلى موالى أبيه ثم يقضى بالمجنات التي قد جنتها على عاقلة أمه ولا يحولها عنهم وكذلك لو
حفر بئر قبل عتق أبيه ثم سقط فيها إنسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة
الأم إن كان المجنات بالغا وإن كان صغيرا فأبوه كذا في المبسوط * ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ

ثم تحوّل عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي * حربى أسلم ووالى
مسلم فى دار الاسلام ثم جنى جنابة عقلت عنه عاقلة الذى والاه ثم لا يكون له أن يتحوّل بولائه بعد
الجناية فان عقلوا عنه أو لم يقض بها حتى أسراؤه من دار الحرب فاشتراه رجل وأعتقه جزواؤه ابنه
ثم لا يرجع عاقلة الذى كان والاه على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئرا قبل أن يثوأسراؤه
ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذى والاه دون عاقلة ابائه كذا فى المبسوط *
ذمى أسلم ولم يوال احدا حتى قتل قتيلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بنى تميم ثم جنى جنابة أخرى
فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاته كذا فى الظهيرية * ولو حفر بئرا ثم والى رجلا
ثم وقع فى البئر رجل كانت ديتة فى ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لورى بسهم أو جرح خطأ
فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل فى بيت المال كذا فى محيط
السرخسي * ولو أن امرأة مسلمة مولاة ابنى تميم جنت جنابة أو حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى
ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع فى البئر رجل فبات قضى بتلك
الجناية على بنى تميم كذا فى المبسوط * ولو أن رجلا من اهل البادية حفر بئرا فى الطريق ثم أن
الامام نقل اهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فصاروا اصحاب عطيات ثم تردى فى تلك البئر انسان
كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا فى الظهيرية * ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام
عطاء ورده الى أنسابهم فتعاقلوا عليها زمانا طويلا ثم مات انسان فى البئر كانت الدية على عاقلة
فى اليوم الذى وجب المال فيه كذا فى المبسوط * وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة أمه فان عقلوا عنه
ثم ادّعاء الاب رجعت عاقلة الأم بما أدّت على عاقلة الاب فى ثلاث سنين من يوم يقضى القاضى لعاقلة
الأم على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاء وله ولد حرم يؤدّ كتابته حتى جنى ابنه وابنه من
امرأة حرة مولاة ابنى تميم والمكاتب لرجل من همدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدّت الكتابة فان عاقلة
الأم يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صيدا ليقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية
رجعت بها على عاقلة الآمران كان الامر ثبت بالبيعة وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه
فى ماله فى ثلاث سنين من يوم يقضى القاضى بها على الآمر أو على عاقلة كذا فى الكافى * وان
كانوا اجتمعوا فى أول الامر قضى القاضى بها لولى الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة
الآمر كلما أخذ لولى الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الآمر مثل ذلك
ولو أن ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فقضى القاضى بالدية على عاقلة الأم فأدّوا الثالث ثم ادّعاء الاب
فحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الأم بالثلث الذى أدّوا على عاقلة الاب ويبدأ بهم فى سنة مستقبله قبل
اهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الأم ويقضى بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب فى السنتين بعد
السنة الاولى ولا يستردّ من لولى الجناية ما أخذ من عاقلة الأم ثم فى السنة الاولى بعد القضاء ليس لولى
الجناية ان يستوفى منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا فى المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا
كافر عن مسلم والسكفاري تعاقلون فيما بينهم اذا دانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا فى المحيط *
قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغى ان لا يعقل
بعضهم عن بعض وهكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا فى الكافى * وان كانوا
لا يدينون التعاقل فيما بينهم فانه تجب الدية فى مال الجاني واذا دانوا التعاقل الا انه لا عاقلة للجاني
تجب الدية فى مال الجاني ولا تجب فى مال بيت المال كذا فى المحيط *
(فصل) * اذا لم تكن لقاتل الخطا عاقلة تجب الدية فى ماله وكذا العمد المحض اذا

أوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والمخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس
يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على المجاني وإن بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا
تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتحمل نصف العشر فصاعداً كذا في الكافي * وما وجب بالعمد
الذي تمكن فيه شبهة أو بالصلح من المجنات على مال أو بالقرار على نفسه بالعتل خطأ أو ما دون أرش
الموضحة أو ما يجب بجنابة العبد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال المجاني وفي العمد على المولى كذا في
محيط السرخسي * ولا تعقل عاقلة المولى شيئاً من جنابة العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط *
ولا تعقل العاقلة ما لم يزم باعتراف المجاني إلا أن يصدقوا هكذا في الهداية * وأما حكومة العدل إن كانت
دون أرش الموضحة أو مثل أرش الموضحة لا تتحملها العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك يقرن فلا رواية
فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الإسلام الصحيح أن لا تتحملها العاقلة وأما المفصل
فلا تتحملها العاقلة بلا خلاف كذا في المحيط * وكل دية وجبت بنفس القتل في المخطأ أو شبه عمد
أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجبت عليه في كل سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ
كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صرح من المجنات على مال فهو في مال المجاني حالا إلا أن يشترط
الاجل قال القدوري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة أو في مال المجاني فذلك الجزء في ثلاث سنين
في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلاً خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين
وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أبو المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كذا في الذخيرة *
وإذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين
في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية * والله أعلم

﴿الباب السابع عشر في المتفرقات﴾

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل فيجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة
فشهد الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد
وبالدية في المخطأ فإن لم يكن له وارث فلم يولاه قيمته في العمد والمخطأ كذا في المحيط * إذا جرح الرجل
عمداً ثم أشهد المجروح على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات المجروح من ذلك هل يصح هذا الشهاد قالوا
هذا على وجهين أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فإن
كانت معلومة فهذا الشهاد منه لا يصح فأما إذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي
والناس كان الشهاد صحيحاً فإن أقامت الورثة بعد ذلك بينة على أن فلاناً جرحه لم تقبل هذه البينة
كذا في الذخيرة * رجل جرح فقال قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البينة على رجل آخر أنه
قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال فلان جرحني ثم مات فأقام ابنه البينة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ
تقبل بينته كذا في الظهيرية * وإذا اصطدم انفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فإن كان
خطأً فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وإن كانا عبيدين فلا
شيء لأحد الموليين على صاحبه وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فإنه يجب على عاقلة المقتول الحر
قيمة العبد فبأخذها ورثة المقتول الحر ويبتل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وإن كان
عمداً فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وإن كانا عبيدين هدرت المجنات
وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر
في رقبته فإذا مات فقد هلك وأخلف بدلاً عن نصفه وهو نصف قيمة على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر
المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبتل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا

ماشين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر * ولوجاء راكب خلف سائر فصدده فعبط
الجاني لا ضمان على السائر ولو عذب السائر فضمنه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا
في فتاوى قاضي خان * فارسان اصطدما أحدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف
اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي *
ولو اصطدمت السفينتان إن كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في النفس وفي المال ضمن
الملاح كذا في خزانة المفتين * لو أن رجلين مذاحبلًا فانقطع المحبل فسقطا وماتا قال إن سقط كل
واحد منهما على القفاء مدر دم كل واحد منهما وإن سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد
منهما دية صاحبه وإن سقط أحدهما على القفاء والآخر على الوجه فإنه يهدرم الذي سقط على
القفاء ويجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وإن جاء أجنبي وقطع المحبل حتى سقطا وماتا
يجب على عاقلة الأجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة * ابن سماعة عن محمد بن جرير
تعالى حرمه سيف وعبد معه عصفافا اتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فاتا ولا يدرى
أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة المحر ولا على مولى العبد شيء وإن كان السيف بيده العبد
والعصا بيد المحر فعلى عاقلة المحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة المحر على مولى العبد وإن كان بيد كل واحد
منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجبه موشحة ثم مات ولا يدرى من الذي بدأ بالضرب فعلى
عاقلة المحر قيمة العبد صحى المولاه ثم يقال للمولاه ادفع من ذلك قيمة الشجعة إلى مولى المحر وهذا استحسان
كذا في المحيط * أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فانفلتت يده إن كان أخذه للمصافحة فلا
أرش عليه من اليد وإن كان غمزها فتأذى فجذبها فأصابه ذلك ضمن أرش اليد كذا في الظهيرية *
ولو أن رجلاً أخذ بيد رجل فجذب الآخر يده فسقط المجاذب فمات نظرت إن كان أخذها ليصافحه
فلا شيء عليه وإن أخذها ليصصرها فآذاه فجذبها ضمن الممسك لصاديقته وإن انكسرت يده الممسك
لم يضمن المجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو أن رجلاً أمسك رجلاً حتى قتله رجل قتل الذي ولي
القتل وجلس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية * ومن أمسك رجلاً حتى جاء آخر
وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الأخذ عدنا لا على الممسك كذا في المحيط * رجل جلس
على ثوب إنسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق ثوبه من جلوسه فإنه يضمن نصف الثوب
كذا في خزانة المفتين * رجل دخل على رجل فآذن له في المجلس على وسادة فجلس عليها فإذا
بجنبها قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن المجلس الدهن وما تحرق من الوسادة
وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فآذن بالمجلس عليها فلا ضمان على المجلس وإن آذن
له بالمجلس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الآذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
قال بعض مشايخنا: لا ضمان على المجلس في الوسادة كما في الملاء قال هو أقرب إلى القياس وبه نأخذ
كذا في الذخيرة * وفي اجارات القدوري إذا دعا الرجل قوماً إلى منزله فشوا على بساطه أو جلسوا
على وسادته فتحرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنية وثوباً لا يبسط مثله ضمنوا ولو قلبوا آنية بأيديهم فانكسرت لم
يضمنوا ولو كان متقلداً سيفاً فحرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي متفرقات الفقيه
أبي جعفر فمن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فإذا تحت الوسادة صبي صغير
لصاحب الدار فمات بعوده فان الضيف يضمن ديتيه ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار
لا يضمن وكذلك إذا كان تحت الوسادة آنية من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا
في الذخيرة * فصدغ غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية *

ثوباً ففرب على رأس رجل فلو ففحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص هذا يجب القصاص في سببه دون مستببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مستببه أن يشبه بالتحديد لا يشبه القصاص ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومستببه أن يشبهه موصفة بحديد يجب فيها القصاص وأن مات من ذلك فكذا يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا مستببه أن يخرج به بخشب عظيم قيمت لا يجب القصاص كذا في خزنة المفتين * حبي عاقل أشلى كلباً على غنم آخر فنقرت رذمت ولا يدري أين ذهبت لم يقم كذا في القنية * رجلان مذاشجرة فوقت عليهما فافتا فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف رية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضي خان * دخلت دابته زرع غيره تقسده فلو دخل ليخرجه لا يفسده أيضاً لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجهما فلهما لا يضمن رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاماً لا تسان في حاجة له بغير إذن سيده ثم ان الغلام رأى صبياً يلعب فانتهى اليهم وارتقى فوق بيت فوقع منه فالضمان على المرسل لأنه باستعمال العبد صار غاصباً كذا في خزنة المفتين * ولو ضرب انثى رجل فانتفخت احدهما او كلاهما ففيه حكم كومة عدل كذا في القنية * وفي الجامع الاصغر غضب مريضاً وشذفيه دوابه فأخرجها مالك المر بيط صار ضامناً وفي العيون قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بخله بقطع يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئاً وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * والله سبحانه أعلم

* (كتاب الوصايا) *

وفيه عشرة أبواب

* (الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها
ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعاً عنها) *

الا يصاص في الشرع تمليك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق تبرع سواء كان عيناً أو منفعة كذا في التبيين * اماركنها فقله أو صيت بكذا الفلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية القبول صريحاً ودلالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا فترثها وورثته كذا في الوحي للكردي * قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فذلك باطل وله القبول به بموت كذا في السراجية * القبول بالفعل كتقبض وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كتقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي أهلاً للتمليك والموصي له أهلاً للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلاً للتمليك وحكمها ان يملكه الموصي له ملكاً جديداً كما يملك بالهبة كذا في الكفاية * ويستحب أن يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية * والافضل لمن له مال قابل أن لا يوصي اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزنة المفتين * والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له

في الموصى به قبضه أو لم يقبضه وإن رد الموصى له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم
صح الوصية لأجنبي من غير إجازة الورثة كذا في التبيين * لا تجوز بما زاد على الثلث إلا أن
يحييه الورثة بعد موته وهم كبار ولا يعتبر بإجازتهم في حال حياته كذا في الهداية * ولو أوصى
بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال كذا في خزنة المفتين *
ولا تجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يميزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جني صح في حصة الأجنبي
ويتوقف في حصة الوارث على إجازة الورثة أن أجازوا وأجازوا لم يميزوا وبطل ولا تعتبر إجازتهم في حياة
الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث
وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لأخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للأخ ولو أوصى
لأخيه وله ابن ثم مات الأب قبل موت الموصى بطلت الوصية للأخ كذا في التبيين * وكلما أجاز
بإجازة الوارث فإنه يملكه المميز من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع الشروع بحصة
الأجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المميز مريضاً وهو بالغ أن يرأى من ذلك
المرض صحت إجازته وإن مات في ذلك المرض فإن إجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى إن الموصى له لو كان
وارثاً لا يجوز إلا أن يميزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يميزه ولو اعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط *
ولو أجاز البعض رد الباقي يجوز على المميز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي
كل موضع يحتاج إلى الإجازة انما يجوز إذا كان المميز من أهل الإجازة فحسبوا إذا أجازوه وهو بالغ عاقل
صحيح كذا في خزنة المفتين * وإذا أوصى لمكاتب وراثته أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط *
ولا تجوز للقاتل عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية * سواء أوصى له قبل
المجراحة أو بعدها فإن أجازت الورثة الوصية لقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
كذا في المبسوط * ولو كان القاتل صديقاً أو محبباً جازت له الوصية وإن لم تجز لورثته لو أوصى لقاتله
وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى
لمكاتب قاتله أو لمديراً قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز إلا بإجازة الورثة كذا في فتاوى قاضي خان *
إذا ضربت المرأة الرجل بحديدة أو بغير حديدة فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما
لها مقدار صدق من ثلثها من المسمى وما زاد على ذلك فهو معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترى عشرة
في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد المجنانية وأعتق عبده فالوصية باطلة إلا أن العتق بعد
ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرضا بإيجاب السعاية عليه في قيمته والعفو عن العاتل في دم لأمم جائر ولو
كان خطأ فمعا عنه كان هذا منه وصية لعائلته فيجوز من الثلث وإذا أوصى لعبده بثلث ماله صحت
الوصية فإن قتله العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدير إذا قتل مولا عمداً
أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته رد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى لرجل بوصية فقامت
البينة عليه أنه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فإنه يرأى من حصة الذين كذبوا من
الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويبطل وصيته من الدية
في حصتهم من الثلث وإذا أوصى الرجل لرجل بوصية وأقام كل واحد من ورثته البينة على أحد الموصى
لهم أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي أقام عليه البينة ولا
وصية له في حصة الذي أقام عليه البينة بالقتل وتجاوز الوصية في حصة الآخر بحساب وإذا أوصى
الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبد فشبه الموصى إماماً بالثلث على الموصى
له بالعبد أنه قاتل فشهادتهم باطلة وكذلك لو شهد على وارث أو على أجنبي أنه قتله خطأ وإذا اعتق

الرجل في مرضه ميبيا صغيرا لآمال له غيره ثم قتل الصبي مولا عمدا فعليه ان يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك ثلث وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيرا فقتل مولا عطا سفي في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذافي المسوط * ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا الوصى لمكاتب نفسه او لمدير نفسه جاز الكل استحسانا وتجوز الوصية لولد قاتله وان علوا وكذلك لولد قاتله وان سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومديرهم كذافي فتاوى قاضي خان * واذا اوصى امولك رجل ان ينفق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار بيع او عتق وان صالح مولا عن ذلك واجاز العبد جاز ان عتق العبد ثم اجاز فاجازته باطلة ولو اوصى لفرس فلا ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية كذا في الطهيرية * وتجوز ان يوصى المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح الوصية لمحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع * ولو اوصى مسلم لمحربي والمحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج المحربي الموصى له الى دار الاسلام بأمان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له محربي في دار المحربي واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضا فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه كذا في المحيط * واذا اوصى للمحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية تجوز من الثلث من غير اجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج الى اجازة الورثة وكذا لو وهب له او صدق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التتارخانية * ولا تجوز وصية المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضي خان * وما اوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية الا ان يرثه القرماء كذا في الهداية * ولا تصح الوصية الا لمن يصح تبرعه فلا تصح من المحنون والمكاتب والمأذون وكذا الوصى للمحنون ثم مات بعد الافاقة لعدم الاهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء كذا في الهداية * وصية المكاتب ثلاثة اقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق بأن قال اذا سقت فنلت مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما اذا قال اوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما باثثة كذا في التبيين * ولا تجوز وصية الصبي عندنا اذا لم يكن مرأقا وكذا اذا كان مرأقا كذا في فتاوى قاضي خان * وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة او محجورا كذا في البدائع * سواء مات قبل الادراك او بعد الادراك كذا في الكافي * وكذا لو قال ان ادركت فثنائي لفلان وصية لا تصح لعدم الاهلية فلا يمكن تحيزا ولا تعليقا واما العبد والمكاتب اذا اضافاها الى ما بعد عتقه ما تصح كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية الهازل والمكره والمخاطي كذا في البدائع * وصية المحر العاقل رجلا كان او امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قيا سا وتجوز استحسانا ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اوصى الصبي او المكاتب ثم بلغ او عتق واجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للحمل وبالمحمل ان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بأمة الا جملها صحت الوصية والاستثناء كذا في الكافي * واذا اوصى الرجل لمسا في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولد امة فلا وصية له وان ولدت حيا ثم مات فالوصية

جائزة من الثلث ويكون ميراثا بين ورثته وان ولدت اثنين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحى
منهما وان ولدتهما حين ثم مات أحدهما فان الوصية لهما نصفان وحصصة الذي مات منهما ميراث
لورثته كما في الميراث واذا أوصى فقال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بألف درهم وان كان
في بطنها غلام فلها وصية ألفي درهم فولدت جارية لستة أشهر الا يوما ولدت غلاما بعد ذلك بيومين
أو ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك
غلاما فلها ألفان وان كان جارية فلها ألف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لا قل من ستة أشهر من
يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت غلامين وجاريتين لا قل من
سنة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأوا كذا في المحيط * ويصح للوصى الرجوع
عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالاول بان يقول رجعت أو نكحوه والثاني بان
يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فادفعه
الموصى كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمه الا بها فهو رجوع اذا
فعله وكذا كل تصرف أوجب زوال ملك الموصى فهو رجوع اذا ثبت هذا فقول اذا أوصى بثوب
ثم قطعه وخاطه أو بقطن فغزله أو بغزل ففسجه أو بحدديد فأتخذه ناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق
فلته بمن أو بدارقني فيها أو بقطن فحشابه أو ببطانة فبطن بها قباء أو بظهرة فظهر بها ثوبا بطلت
الوصية كذا في الكافي * والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول وللفعل
جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي
وجه لا يحتمله بهما جميعا اما الاول فهو الوصية بالعين لرجل فسخها من جهة القول ان يقول فسخت
الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل ان يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوج من الوصية والذي
لا يمكن الفسخ بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو بربعه لورجع
عنه يجوز ولو أخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون
القول هو التدبير المقيد للرجوع بالفعل يصح بان يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزانة المفتين * واذا
أوصى بتبرقة ثم صاغ منه قلما أو خاتما وما شبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى ظاهر فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح
كذا في المحيط * ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة
الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا رجوعا كذا
ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على أن الجحد كان عند
غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن الجحد كان
عند حضرة الموصى له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول
محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية
أوصيت بها لفلان فهي حرام أو ربما لم يكن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي * ولو
أوصى لرجل بشيء فقيل له انك تبرأ فأخر الوصية فقال اخترها لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال
تركها كان رجوعا كذا في خزانة المفتين * ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فهو
رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارفي فهو رجوع عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة
بالتخييار ان شأوا اجازوا وان شأوا ردوا ولو كان فلان الاخر ميتا حين أوصى فالوصية الاولى على حالها
ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا

في اليكافي * ولو اوصي بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو اوجره او كانت تجارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان اوصي بمجديدة ثم اتخذها سيفا او درعا كان رجوعا ولو اوصي بعبد لفلان ثم كاتبه او دبره او اخرجهم من ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو طاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين * ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد اوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو اوصي بشيء لفلان ثم قال اثلث الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت بنصفه لفلان فقال فقد اوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا بنصفه عن الاول ويكون اثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو اوصي بشيء لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان فقد اوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو اوصي للانسيان تجارية ثم استولدها يكون رجوعا وكذا لو اوصي بحنطة فطحنها او اوصي بدقيق فخبزه يكون رجوعا ولو قيل لرجل اوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل اوصيت له بأمتي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو اوصي بدار فحبصها او هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو اوصي بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم او الشجرة كان رجوعا كذا في قاضي خان * وان اوصي بما في تخيله من الكعري فصار يسير قبل موت الموصي او اوصي بالسر فصار رطبا قبل موته او اوصي بعنب فصار زيبيا او بسنبل فصار برأ او بفضة فصار خاتما او بيضة فصار ثوبا فخرقا قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو اوصي بفسر فصار بعضه رطبا بطلت الوصية فيما صار رطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا لبعض الكل ولو اوصي برطب فصار ثوبا قبل موته او يحمل فصار كيشا لا تبطل الوصية استحسانا كذا في اليكافي * ولو اوصي بالف درهم من مال رجل او بعبد او بثوبه فجاز ذلك الرجل قبل موته او بعد موته فله ان يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه وهب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط * والله اعلم

﴿السبب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز﴾

رجل قال لغيره انت وكيتي بعد موتي يكون وصيا ولو قال انت وصي في حياتي يكون وكيتا كذا في الظهيرية * ولو قال لرجل لك اجر مائة درهم على ان تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم فالالف الاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية ثلث دارى لفلان فاني اجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان الف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكروصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال عبدى هذا لفلان ودارى هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكروصية ولا قال بعد موتي كان هبة قياسا واستحسانا فان قبضها في حال حياته صح وان لم يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد احمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرح وصايا الاصل القياس ان يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط * رجل قال لا تخرفني مرضه بالغارسية (تيماردان فرزندان مرايسيس من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري

٣ اهتم بأمري وأمر أولادي
من بعد وفاتي اوقال لا ترك
أولادي ضائعين

مجره ولو قال المريض لرجل ٣ (غم كاره من وأن فرزندان من بعد از وفان من بخور) اوقال (فرزندان
مراضيع ممان) قال يصير وصيا كذا في الظهيرية * قال لآخيه استأجر فلانا حتى ينفذ وصيتي
صار الأخ وصيا اذا قبل كذا في خزنة المقتين * واذا قال اوصيت ان يوجب لفلان ثلث داري بعد
موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان اوقال سدي لفلان اوقال
ربعي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقياس ان يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة
وتأويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد رحمه الله تعالى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * مريض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزنة
المقتين * رجل قال في مرضه اوفي صحتي ان حدث لي حدث فله لفلان كذا فهذا وصية والمحدث عندنا
الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف
درهم من مالي اوقال من نصف مالي اوقال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذك الوصية فيكون
وصية كذا في المحيط * ولو اوصى رجل ان ما وجدته مكتوبا من وصية والدي ولم اكن نفسيذتها
فنفذوه واقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة صح تصديقهم وان
كذبوه كان ذلك من اثلث كذا في الظهيرية * ولو ان مريضا قال اخرجوا الغانم مالي او اخرجوا ألف
درهم ولم يزد على هذا ومات قال الققية أبو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قيل
لمريض اوص بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الققية أبو بكر ان كان هذا على اثر لسؤل صرف
ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة نه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا
وعن محمد بن مقاتل رجل اوصى بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف
درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال يا غارسية ٢ (صد درهم ازم من بخشش كنيد) قال
الشيخ الامام أبو بكر بن محمد الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا
ولو قال (صد درهم ازم من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا للفقير اذ به القربة وقال
القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من
لسان سافلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال ان مت في سفرى هذا فله لفلان على
الف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بأن يحمل بعد موته الى
موضع كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباطا من ثلث ماله فبات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم
وصيته بارباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو جعله الوصى ضمن ما انفق في الحمل اذا جعله الوصى بغير
اذن الورثة وان حمل باذن الورثة لا يضمن وما يلقي في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال ابو
نصر لا بأس به وهو كاز بادة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبره للترتين فهي باطلة ولو
اوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه ابو جعفر يجوز ذلك من
الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا
يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصى وان كان قليلا
لا يضمن وعن الشيخ الامام ابي بكر البلخي رحمه الله تعالى رجل اوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس
ثلاثة ايام قالوا الوصية باطلة وعن ابي القاسم في حمل الطعام الى اهل المصيبة والا كل عندهم قال حمل
الطعام في الابتداء غير مكروه لا شغل اهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم
الثالث لا يستحب لان في ليوم الثالث تجتمع النعائات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية
كذا في فتاوى قاضي خان * في واقعات الناطقي اذا اوصى بأن يكفن بألف دينار او بعشرة آلاف

٢ اعطوا غني مائة درهم

درهم فانه يكفن يكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقتير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن
 امثل وكفن المثل أن يتطرا الى ثيابه حال حياته لمخرج الجمعة والعيدين او الوليمة كذا في التتارخانية *
 امرأة اوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال امرها ونهيا في باب الكفن باطل كذا
 في محيط السرخسي * اوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة الا ان يوصى أن يجعل داره مقبرة
 للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى
 بأن يصلى عليه فلان قد ذكر في العيون ان الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر
 ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا اوصى بثلث ماله في اكفان موتى المسلمين أو في حفر مقابر
 المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو اوصى بثلثه في اكفان فقراء المسلمين أو في حفر مقابرهم
 فهوذا جائز ولو اوصى بأن يتخذ داره مقبرة فسات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو اوصى
 الرجل بأن يجعل داره خاناً ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما اذا اوصى بأن يتخذ سقاية
 ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية * اذا اوصى أن يدفن في مسج كان اشتراه ويغل
 ويقيد رجله فهذا وصية بما ليس بمشروع فبطالت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس
 واذا اوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا ان يكون في موضع يحتاج الى
 التطيين لخوف سبع أو نحوه مثل ابي القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت
 أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال الخمسة لها لا تجوز ويتطرا الى
 القبر الذي أمر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين لا للزينة عمرت بقدر ذلك والباقي تصدق
 به على الفقراء وان كان أمر بعمارة فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا اوصى أن يدفع
 الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل اذا كان القارئ معيناً ينبغي أن
 تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معيناً وهكذا قال أبو نصر وسئل
 أبو القاسم عن اوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان
 كانت الوصية بالحفر لدفن ابناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعاً فالوصية باطلة وفي الوقعات
 عن محمد رحمه الله تعالى اذا اوصى بأن يحفره ثمة قبراً لتحسن ذلك في محله ويكون على الكبير
 والصغير وبعض مشايخنا اختاروا للفتوى أنه اذا لم يعين المقبرة لا يجوز واذا اوصى أن يدفن كتبه لم يجز ان
 تدفن الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيه فساد فينبغي أن يدفن كذا في المحيط *
 ولو اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا
 وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من رفق المسجد على قناديله وسراجيه وان يشتري الزيت والنقطة
 للقناديل في رمضان ولو اوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جازو يكون كسبه لوارث الموصى ولو
 اوصى بأن يغزو عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رجلاً ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه
 وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئاً الى أهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزو عنه
 من منزل الموصى وهي كالوصية بالهجرة فان كان الذي يغزو عنه غنياً جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه
 وكذلك لابس الموصى ويجوز للمسلم أن يوصى بفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف
 بناء ابيعة فان ذلك معصية ومن اعان على بنائها يكون آثماً ولو اوصى بأن ينفق ثمنه على المسجد جاز
 ويصرف على عمارة وسراجيه ولو اوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى
 يقول يسرج فيه ولو اوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا أن يقول وتصدقوا بثمانه أو يقول
 يبعوه نسمة ويحط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبعوا جاريتي ممن يتخذها أم ولداً ويدبرها رجل قال

عند موته لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لي ان اوصي به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى
يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي ان اوصي به جاز وهو الى الورثة أى شئ أعطوه جاز
قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصى بعبده رجل وعلى العبد
دين فأت الموصي قتيال غرم العبد لا أجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل
اوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثله حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى
قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بقرسى يغزى به عنى في سبيل الله صحت
الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغنى والفقير فاذا رجع الغازى رد الفرس على الورثة فيدفعونه أبدا
يغزى عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسى وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التملك يملك رجلا
واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالى في غزوا وقال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على
تملك الفقراء وأحب الى أن يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله
تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزى
عليه فان استغنى عنه يواجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف ثمنه حتى اذا
احتاجوا الى ظهر اشترى بثمنه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسى * واذا اوصى بمصاحف
توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
الوصية باطلة كذا في المحيط * واذا اوصى ان يجعل أرضه هذه مقبرة للساكنين او اوصى ان يجعل
خانا للآخرة فهي باطلة عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى ولو اوصى ان يجعل أرضه مسجدا يجوز بلا خلاف
واذا اوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله
تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى ويصرف الى الفقراء ولو
اوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى اغزو قيل له
والحج قال سبيل الله اغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاجا منقطعا جازوا حب الى ان يجعله
في الغزو والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرّف الى القنطرة او بناء
ابى الليث رحمه الله تعالى ان كل ما ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد
وسراجه دون ترينته ولا يجوز انصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضى وسجن السلطان
كذا في المحيط * وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرّف الى القنطرة او بناء
المسجد او طلبه العلم كذا في التتارخانية * ولو اوصى بثلاث ماله للرباط ونيه مقيمون ان كان هناك
دلالة يعرف بها انه اراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرّف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي
رحمه الله تعالى اذا اوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى
اذا قال اوصيت بمائة درهم لمسجد كذا او لقنطرة كذا نهي محمد رحمه الله تعالى انه جائز وهو لم يمتها
واصلاحها وبه أخذ ابن مقار وقال المحسن بن زياد اذا لم يسم مرقمة ولا اصلا فالوصية باطلة وقد روى
ذلك عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالى
للكعبة جاز ويعطى مساكين مكة ولو قال لثغور فلان فالقياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا
في المحيط * والله اعلم

﴿الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه﴾

ارابنته او بما زاد او نقص فيجيزه الورثة ولا يجيزونه او يجيزه بعضهم﴾

ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان اجازت الورثة فنصف المال للذى اوصى له بالنصف

والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولولم يحجز الورثة نص من الثلث فيكون بينهما على سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزانة المفتين * هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لأن من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا إلى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فنجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلث المال أربعة عشرو جميع المال أحد وعشرون فنجعل المال كله أحدا وعشرين سبعة من ذلك للموصى لهما أربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لأن الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهما فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث إلا في ثلاث وصايا في الوصية بالعق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسلة وتفسير الوصية بالعق هو أنه إذا أوصى بعق هذين العبدین وقية أحدهما ألف وقية الآخر ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فإن أجازت الورثة فأنهما يعتقان معا وإن لم يحجزا فأنهما يعتقان من الثلث وثلث ماله ألف فألف بينهما على قدر وصيتهما اثنا عشر ألفا الذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة إذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر مائة فأوصى بأن يساع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بالألف وللآخر بخمسمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فإن خرج ذلك من الثلث جاز وإن لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباةهما بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بخمسمائة وكذلك في الدراهم المرسلة كما إذا أوصى له بألف درهم وللآخر ألفين وثلث ماله ألف درهم فإن الثلث يكون بينهما اثنا عشر ألفا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة مجاوز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ولا كذلك فيما إذا أوصى له بنصف ماله ولا آخر ثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وإن أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما اثنا عشر ألفا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان مائة وفلان مائة وخمسون والثلث ثلثمائة فلكل واحد مائة والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر ثلث ماله أن لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازا فإن المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا إذا أجازت الورثة ولولم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهما نصفين لأن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع

وصيته فيقسم أربعاً كذا في شرح الطحاوي * ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا تخرب ثلث ماله ولم
تجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون
ولفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدراً أثلاثاً ولا شيء للآخر كذا في محيط
السر حسي * واجمعوا على أن الوصايا إذا كانت لا يزيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصي لرجل
بثلث ماله ولا تخرب ربع ماله ولم تجز الورثة ذلك كله أن كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته
بالغاً ما بلغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن أوصى لا تخرب حظ من ماله أو بشيء
من ماله أو بنصيب من ماله أو ببعض من ماله فالبيان إلى الموصي ما دام حياً وإذا مات فالبيان إلى
الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم
وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالمجزء وما أصل الرواية
في خلافه فذكر في المبسوط إذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهام الورثة إلا أن يكون أقل
من السدس فيثبت على السدس فعلى رواية الأصل جوز أبو حنيفة رحمه الله تعالى النقصان
عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية النجاشي الصغير جوز الزيادة على السدس ولم يجوز
النقصان عن السدس وقال يعطى للموصي له أخس سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فيثبت له الثلث
كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لأن بيت المال
يغزله الابن فصاركاً له ابنتان فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السر حسي * ولو أوصى له بالثلث
الابن أو الأقل أو الأيسر أو بزماء ألف أو بعامة هذه الألف أو بجل هذه الألف أو معظم هذه
الألف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو إلى الورثة يعطون له منه
ما شاؤا لأنه ليس فيه أكثر من أن المستثنى مجهول وأن جهالة توجب جهالة المستثنى منه ولكن
الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * وأراد بهذا التحيير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا
من الزيادة على النصف لا التحيير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السر حسي * ومن أوصى
لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصي بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو
أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بنتاً بنصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو
بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن وبنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى
بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لأن مثل الشيء غيره لا عينه فيتقرر نصيب ابن ثم يزداد عليه
مثله فيعطى الموصي له وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة لورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه
يجوز من غير إجازة نحو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصي له نصف المال إن أجاز
الابن وإن لم يجز لابن فله الموصي له الثلث وإن كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما ولا يحتاج إلى
الإجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصي له نصف المال إن أجازت الابنة وإن
لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسألة بجهالة الموصي له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان
فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال إن أجازت الورثة ولو أوصى
له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي * وقال محمد رحمه الله تعالى
رجل هلك وترك أمّاً وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصي له
خمس أسهم وللأم سهمان وللأبن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح الفريضة أولاً والوصية فتقول
لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة للام السدس سهم والباقي للأبن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت
لو كانت يزداد على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل الفريضة سهمان

ونصف فصار ثمانية ونصف فوق الكسر فوجب التضيق فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لأخيه لأن وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون متقدمة على الميراث بقي ثمة اثني عشر تعطى الأم السدس وذلك سهمان يبق ثمة عشرة فظهر أن ما أعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخرج (قال) ولو ترك امرأة وابنا وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان واجازت الورثة الوصية فالعريضة من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأخت سهم وللأب سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح العريضة أو لا لولا الوصية فتقول لولا الوصية كانت العريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللأب سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على العريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لأن الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج إلى اجازة الورثة وكذلك إذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لأن مثل الشيء غيره فهذا أو مال أو وصى بنصيب ابن لو كان سواء وإذا هلك الرجل وترك بنتاً وأخاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فأجازا وصيته فلمللموصى له ثلثا المال والثلث بين الأخ والبنت نصفان هذا إذا أجازا وإن لم يجيزا فلمللموصى له ثلث المال والثلثان بين الأخ والبنت نصفان ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بجاهل فالموصى له خمس المال أن أجازا (قال) إذا هلك رجل وترك أخاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فلمللموصى له جميع المال ولا شيء للأخت والأخت ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال أن أجازا والنصف الآخر يقسم بين الأخ والأخت أثلاثاً وإن لم يجيزا فلمللموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الأخ والأخت أثلاثاً ولو ترك بنتاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فلمللموصى له ثلث المال أجازت أو لم تجيزا ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازت أو لم تجيزا (قال) وإن هلك الرجل وترك ابناً وأباً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا فلمللموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأخت خمسة وان لم يجيزا فلمللموصى له الثلث والباقي بين الأب والابن أسداساً فيحتاج إلى حساب له ثلث وثانیه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والابن أسداساً وإن أجازا أحدهما دون الآخر ذكر في الكتاب أنه ينظر إلى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالعريضة عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة العريضة من تسعة للموصى له ثلاثة فتضرب إحدى العريضتين في الأخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس ما بقى أحد عشر وللأب خمسة أسداس ما بقى خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروباً في تسعة فيكون تسعة وللأب أيضاً خمسة مضروباً في تسعة فيكون تسعة وأربعين فصارت ما بين المحالتين في حق الموصى له اثني عشر سهمان من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإن أجازا أحدهما تعمل اجازته في حقه لا في حق صاحبه فإن كان المجيز هو الأب حوّل من نصيبه سهمان إلى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وإن كان المجيز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة إلى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعون (قال) وإذا هلك الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما ونصيب ابن ثالث لو كان فأجازا الوصيتين فاصحاب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والحساب من تسعة فلمللموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والكل ابن سهمان وللموصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما وإن لم يجيزا يقسم الثلث بين

الموصى لهما نصفان ولو أجازا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم توجد الإجازة والموصى له بالنصيب ثلث ما بقي لصحة الإجازة في حقه واحتجنا إلى حساب إذا رفعنا السدس يتقسم الباقي منه أثلاثا وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثا لكل واحد خمسة وإن أجاز أحد الابنين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يحجز الابن الآخر الوصيتين أصلا فنقول لو لم يحجز كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنين سهم فاذا أجازا أحدهما صحت الإجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللجيز خمسة وللذي لم يحجز ستة كذا في المحيط * وإذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث لآخر فالقريضة من أحد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد على ذلك سهما لأنه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته ثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحدا وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلاثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحت في الآية بداءة بقي ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر بقي تسعة فله موصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها إلى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم وربع ما بقي من الثلث لآخر فالقريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويؤاخذ على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية بربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما بقي ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فتكون الجملة تسعة وستين وهو المال وثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحد يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثني عشر للموصى له بربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك إلى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا آخر بخمس ما بقي من الثلث فالقريضة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر فأما تخريجه على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحد الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تضرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلاثان ثمانية وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلاث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمس ما بقي ذلك ثلاثة يبقى اثني عشر تضعه إلى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى

بمثل نصيب أحدهم الاثنتان ما بقي من الثلث بعد النصيب فالغريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهمها مثل ما زدت أولا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجمله سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليها سهمها كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعته من تسعة عشر بقي تسعة عشر فاسترح بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما وامرأة وعمة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالغريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة أن تصح الغريضة الاولى بدون الوصية فتقول أصل الغريضة من ستة للابنتين اثنان أربعة وللأم السدس سهم وللأخت الثلث ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسرية اعتبار نصيب المرأة الا أن في معرفة نصيب حكم المرأة لا حاجة في ذلك فتجعل أصل الغريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب إحدى البنيتين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تطرح سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة واربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب أن تأخذ للنصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين بقي ستة عشر وهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين تبقى ستة للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضمها الى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللأخت الثلث ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب إحدى الابنتين الاثنتان ما بقي من الثلث من النصيب فالغريضة من ستين وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة لنا الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا ان الغريضة من ستة ثم تزيد للموصى له بالنصيب مثل نصيب إحدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الأصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل واذا رفعته من الثلث بقي ستة تسترح بالاستثناء مثل ثلث ما بقي وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلث المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان أربعة عشر ولكل واحدة منهما عشرين مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللأخت الثلث الا أنه ليس للبنتين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستين وأربعة وعشرين وخارجت المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما بقي من الثلث فالغريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب أن تصح

الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه اوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما
 فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللأختين وهو
 ثلاثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون
 سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا وثمانين ثم تطرح ما زدت وهو
 ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال
 مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة
 ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب إذا رفعت ذلك
 من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية وعشرين يبقى ستة
 وثلاثون تضعها إلى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون جملة مائة واثنتين وتسعين للمرأة ثمن ذلك
 وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الوثمة معلوم كما بينا ولو كان
 لرجل خمسة بنين فأوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لا تخرف أجازوا فالفريضة
 من اثني عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلاث ما بقي من الثلث واحد وتخرج المسئلة على
 طريق الكتاب أن تقول أن المال لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم
 فإذا أوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح إلا بإجازة الورثة فإذا أجازوا
 فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم يبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلاث
 ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن
 تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحد يبقى اثنان فهو النصيب
 فإذا رفعت إلى الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي
 واحد فعرفنا أن وصيته بتكملة الربع واحد فإذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة
 للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضعهما إلى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة
 بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاد ضم للابن الموصى له هذين السهمين إلى السهم الذي
 أخذه بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل
 بمثل نصيب ابنه إلا نصيب ابن آخر أو لأم مثل نصيب ابن آخر أو لأخت مثل نصيب
 ابن آخر لو كان وترك ابنا للموصى له ثلث المال وللأخت الثلث لأنك تجعل المال سهمان لأن الابن
 واحد وتريد عليه سهمان لأجل الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجتنا إلى معرفة
 نصيب ابن آخر وإذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فبان أن نصيب ابن
 آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر في ثلث المال ثلاثة أسهم للموصى له
 سهمان وللأخت سهمان والابن سهمان ولو أوصى بمثل نصيبه إلا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة بحالها
 فللموصى له خمسة المال أن أجازت الورثة واد فله الثلث وببانه أنك تجعل المال سهمان لأن الابن واحد
 وتريد عليه لأجل الوصية سهمان ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث وصار
 نصيب الموصى له ثلاثة نصيبه لأنه مثله ثم تطرح من نصيب الابن سهمان بقي المال خمسة ثم تسترد من
 نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتنعمه إلى ما في يد الابن فيبقى في يده سهمان وهو خـ المال وللأخت ثلاثة
 أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصيب أحدهم أو لأم مثل نصيب أحدهم
 فقاموصى له خمسة وللبنين ثلاثة أسهم لأن البنين ثلاثة وتريد عليها ثلاثة لانه أوصى بمثل نصيبهم

فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم فصار المال خمسة أسهم وللوصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استثن من نصيب الموصى له سهم فصار للورثة ثلاثة أسهم وللوصى له خمسة وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الان نصيب ابن ثالث أو لا مثل نصيب ابن ثالث فللموصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانك تأخذ نصيب الابنين سهمين وتريد عليه سهمًا للوصية فصار المال ثلاثة أسهم سهم للموصى له وسهمان للابنين ثم اقسم نصيب الابنين ثلاثة اتبيين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة واضرب نصيب الموصى له وهو واحد أضافي ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فبقى المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث فصار للابنين ستة وللوصى له سهم ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الامثل نصيب ابنه تحت الوصية وبطل الاستثناء وإذا تحت الوصية فللموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح الاستثناء وان أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصف ماله وترك ابنا واحدا فما وللوصى له ربع المال لان المال سهم اذا لابن واحد فزد عليه سهمًا لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعط للموصى له ثلاثة لانه لما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وان ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الان نصيب أحد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الان نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة عشر والثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية لاولي سهمين لابنين ثم تريد عليه سهمًا للموصى له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلاثة فطرح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتريد عليه واحد للوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وان قال الان نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فللأول أربعة من أحد وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ مأخذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابنين ثم تريد واحدًا للوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فطرحنا من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ثمانية ثم زد واحدًا فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وان قال الان نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة وطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال الى ثلاثة عشر النصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصار ستة وعشرين فزد واحدًا فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على

هذا الانصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وان ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب
ابنه الانصيب ابن آخر الا ثلث ما يبقى من الثلث أو ربع ما يبقى من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه
بعد الوصية الاولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يضح الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان
الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث أو ربع ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما
ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث
ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى أو لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية المحاصلة صحا وكذا لو قال
بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن قال سدس مالي
لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل
السدس فيه كذا في الهداية * ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثها ذلك وبقي ثلثه
وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات انسان لم يكن له
الا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك
ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا اذا
كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكيل
والموزون بمنزلة الدور المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي *
ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فان خرجت الألف من ثلث العين دفع الى الموصى له
وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الألف كذا في الهداية *
ومن أوصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم او لا يعلم او لزيد وبكران كان حيا وهو ميت أوله
ولم يكن في هذا البيت وليس فيه احد اوله ولعقبه اوله ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصى له
ولعقبه اوله او لم يفتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد كله في هذه الصور لان المعدوم
او الميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت الميراث لزيد وصار كما لو أوصى لزيد وجدار وكذا العقب لان العقب
من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكر
ان مات وهو حي او فقير فمات وهو ميت او غني أوله ولبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولولد بكر
فحدث له او كان فمات فحدث غيره اوله ولولد فلان ان افتقر او لم يفتقر او حتى مات الموصى له
ولو ارثه او لابن زيد وله ابن واحد ففي هذه الصورة نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر
وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي * ولو أوصى بثلث ماله لزيد ولعمرو
او قال بين زيد وعمرو ثم مات الموصى ثم مات احداهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصى له الميت
وكذلك ان مات احداهما بعد موت الموصى قبل القبول ثم قبل الحي يملك كان الموصى به ولو مات
احدهما قبل موت الموصى رجع نصيبه الى الموصى كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلث مالي لفلان
ولن افتقر من ولد عبد الله فمات الموصى وولد عبد الله كلهم اغنياء فله لان جميع الثلث ولو افتقر بعض
ولده ثم مات الموصى فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولد عبد
الله لم يزلوا فقرا منذ ولدوا حتى مات الموصى فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون
له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولو مات أولاد عبد الله الذين كانوا يعم الوصية ثم ولد له
أولادوا استغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصى قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا
كان ثلث مالي لفلان وولد عبد الله فمات ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصى فالثلث بين فلان
وبين ولد عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان وولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصى

كان أغلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة ماتت عن زوج وأوصت
بنصف مالها لاجنبي جازول للزوج الثلث وللوصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي
بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقى تركتها لثلاث المال فللزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر
وليس له مستحق لميراث فننصف فيه باقي الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصي له نصف المال وبقي
سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لو مات الرجل عن امرأته وأوصى بماله
كاه لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة اسداسه للموصي له لان الثلث صار مستحقا بالوصية
بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال
كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا أوصى بثلث المال لبيت فلان وليس لأغلان ابن يوم
الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيته هذا اذا كان أوصى
لبيت فلان وليس لأغلان بنون يوم الوصية واما اذا كان لأغلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحد
وزيد وبكر ولم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيته الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات هؤلاء
الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقيوا احياء الى ان مات الموصي كان لهم ثلث المال
وان سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية واذا سماهم وأشار اليهم
فالموصي له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد
وعمر وعمر ومئة مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وعمر وان كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومئة ومائة
لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية
كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد ان لم يكن الموصي به عينا او نوعا
معينا واما اذا أوصى بعين او بنوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب
غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستقادها ثم
مات فالصحيح ان الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم
يضعها الى مالي ولا غنم له قبل لا يصح وقبل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا
يخرج كل نوع من انواع المال كالبحر والبعير ونحوهما كذا في التبيين * ومن أوصى اليه بأن
يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه واراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة
والغاصب مقرب به أجرته كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لك بشاة من مالي فانه لا يتعلق
الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت
ثم اذا صحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت اذا مات الموصي بعد
ذلك رترك ما لان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤا دفعوا الشاة اليه وان شاؤا دفعوا قيمة الشاة
ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الا خمس او الوسط او لا - الى أو قيمة أي شاة يؤدي روى
الحسن بن زياد عن اصحابنا رحمهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤا أعطوا شاة وسطا وان شاؤا أعطوا
قيمة شاة وسط كذا في المحيط * رجل قال برذوني الاشقر وصية لأغلان فهذا على ما يملك لا على
ما يستفيد وكذا في قوله عبدی الاعمى أو السندی أو الحشی لأغلان ولو قال عبیدی لأغلان أو براذنبي
لأغلان ولم يضاف الى شيء ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه
البقرة لأغلان قال ابو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للساكنين جاز لهم أن
يتصدقوا بقيمتها وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ومن أوصى
بثلث ماله لأمهات اولاده وهن ثلاث وللغفراء والمساكين فلهن ثلاثة من خمسة أسهم وسهم للغفراء

وسمهم للساكنين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في الكافي *
ولو أوصى بثلاثة لفلان وللأوصى كين فنصفه لفلان ونصفه للساكنين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما
الله تعالى كذا في الهداية * ولو أوصى بثلاثة للساكنين له صرفة إلى مسكين واحد عند عدهما وعنده
لا يصرف إلا إلى مسكينين ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا تخرا شركتك وأدخلتك معه فالثلاث لهما
وإن أوصى بمائة لرجل ولا تخرب مائة ثم قال لا تخرا شركتك معهما فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل
بأربعمائة ولا تخرب مائتين ثم قال لا تخرا شركتك معهما له نصف ماله كل ومن حضر الموت فقال
لورثته لفلان على دين فصدقوه فيما قال ثم مات فانه يصدق إلى الثلث أي إذا ادعى الدين أكثر من
الثلث وكذبه الورثة وهذا المستحسن فإن أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا والثلثان
للورثة كذا في الكافي * وإذا عزل يقال لأصحاب الوصايا صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما
شئتم فإذا اقر كل فريق بشيء ظهران في التركة دية شأنا على النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث
ما أقروا والورثة بثلاثي ما أقروا وينفذ امر كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليمين على العلم
أن ادعى المقر له زيادة على ذلك كذا في الهداية * إذا أوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف
الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى هذا إذا أوصى للقاتل وللأجنبي وهذا بخلاف ما إذا اقر بعين أو دين
لوارثه وللأجنبي حيث لا يصح للأجنبي أيضا كذا في التبيين * قال الإمام الترمذ في رجعهما الله تعالى هذا
ما ذكره حكم البطلان في الأقرار فيما إذا تصادقا فاما إذا أنكر الأجنبي شركة الوارث أو الوارث أنكر
شركة الأجنبي فالأقرار باطل أيضا وقال محمد بن جرير رحمه الله تعالى يصح في حصص الأجنبي كذا في النهاية *
ولو أوصى له بدابة أو ثوب فان للورثة أن يعطوه أي إية أو ثوب شأؤ كذا في المحيط * من
كان له ثلاثة أثواب جيد ووسط وديء فأوصى بكل واحد لرجل فضا عثوب ولا يدى أيها هو
والورثة يحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جودهم أن يقول الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي
هو حقه قد ملكه فكان المستحق مجعولا وجهاته تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل إلا
أن يسلم الورثة ثوبين الباقين فإن سلموا زال المانع وهو الجود فيكون لصاحب المجيد ثلثا الثوب
الأجود ولصاحب الوسط ثلث المجيد وثلث الأدون وأما صاحب الأدون ثلثا الثوب الأدون كذا
في خزائن المفتين * إذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم
فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند
محمد رحمه الله تعالى نصف للموصى له والواقع في نصيب الآخر فله الموصى له مثل ذرع البيت وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت وإذا أوصى
رجل لرجل بألف درهم بعينه من مال غيره فأجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه إليه جازوله
الامتناع من أن يسلم بعد الإجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازتها
الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين * إذا اقر لوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان
وشهدت أشهود أن أباه أوصى بالثلث لا تخرب فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي قرأه الوارث قال
ولو قرأ وارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لأبل
لفلان فهو للأول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال ولو اقر قرارا متصلا فقال أوصى بالثلث لفلان
وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال وإذا اقر به أوصى به لفلان ودفعه إليه ثم قال لأبل لفلان
فهو ضام له حتى يدفع منه إلى الثاني ولا يصدق على الأول ولو كان دفعه إلى الأول بقضاء قاض لم يضمن
للثاني ولو اقر لرجل بوصية ألف بعينه وهو ثلث ثم اقر لا تخرب بعد ذلك بالثلث ثم رفع إلى القاضي فانه

بأنه لا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد رأتان ان الميت اوصى اقلان بالثلث قد فعد ذلك اليه ثم شهدا انه انما كان اوصى به لا آخر وقالوا خطأنا فانهما لا يصدقان على الاول وهما ضامنان للثلث يدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شيئا اجزت شهادتهما للآخر وبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان الفأ ثم اقرا حدهم اباها اوصى بالثلث الى فلان ووجد الاخران ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وكذلك لو كانا اثنين والمال الفان والمثلية بحالهما فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا ولو كان المال الفاعيننا واغاديننا على احدهما فأقر الذي ليس عليه دين ان اباها اوصى لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف ثلثها وكان للآخر ثلثها قال ولو ترك اثنين وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم غاب احدهما فأقام رجل البيعة على المحاضر بوصية بالثلث اخذ من نصف ما في يده لانه اثبت بالبيعة ان سهمهما في التركة على السواء فأخذ باقيا من ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له تثبت في حق المحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة المحاذية من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارش بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث اما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكر القدوري انه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث كذا في محيط السرخسي * ومن اوصى لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له وان لم يخرجان من الثلث تنفذ وصيته او لامر الاثم ثم من الولد وندما تنفذ منهما على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدر وري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك ميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي * رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى بها لرجل ثم مات فباعها الوراث بغير محضر من الموصى له فولدت في يده اشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للشترى ثلثا التجارية وثلثا الولد للموصى له ثلث التجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت ازدادت في بدنها فصارت قيمتها ستمائة فثماها سألان للشترى وثلثها للورثة ولو ان التجارية نقصت حتى صارت تساوي مائة اخذ الموصى له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها بأربعة واربعين واربعة تساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي * والله اعلم

﴿الباب الرابع في اجازة الولد من وصية ابيه في مرض

موته واققراره بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به﴾

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وارصى بالفين منها لرجل فأجازها لابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له الف بلا اجارة وثلث الالفين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو اوصى الابن مع الاجازة

لوصية أبيه بثلاث ماله لا تنفذ الا لعين بين الموصي له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما انجاسا ثلاثة أنجاسه للموصى له الاول ونجساه للآخر فان كان وصية الابن عتق في المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو اقربدين على نفسه أو لى أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتساق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فالعتق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو كان بالاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والاقرار بالدين والوصية وكذلك وأجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه بدين بدى بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للمقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة يفي بدينه وان كان لا يفي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصى له من جهة الميت أنه أجاز وصية أبيه فصدقهما جميعاً ما كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئاً سواء صدقهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولوان الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقربدين على نفسه كان الدين أولى وبعد ذلك يتظران فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدى بدين الاب ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط لسرخسي * رجل له عبد لآمال له غيره أعتقه في مرض موته وترك وارثاً واحداً ولهذا وارث عبد قيمته مثل قيمة عبده مورثه لآمال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه واعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألف درهم لآمال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهما وأوصى لرجل آخر بألف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احداهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الالف بين الموصي لهما نصفان بوصية لميت الاول رجل له ألف درهم وأوصى به لرجل فمات فورثه رجل ولهذا وارث ألف درهم أيضاً فأوصى الوارث بها وبما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه وصية جدّه جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصى له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلثا الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث مابقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر مابقي من حصتهما بالاجازة كذا في المحيط *

﴿فصل في اعتبار حالة الوصية﴾ إذا أقر مريض لامرأة بدين أو أوصى لها بوصية أو وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لا قرار عندنا وبطلت الوصية والهبة وإذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الرقيق أو وهب له وسلمه أو أقر له بدين فاسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذلك لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي * مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضغفه فأشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الإشارة جاز والا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر انه وقع اليأس من كلامه فصار كالاحرس كذا في خزانة المفتين والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك صار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذ مات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي * أوصى بوصية ثم جن ان اطبق عليه المجنون فهو مفوض الى رأى

القاضي ان أجاز جازت والابطال وان مست الحاجة الى التوقيت فالعتوى على ان المجنون المطبق في حق التصرفات يقدر بسنة كذا في خزنة المقتين * ومن كان محبوسا في السجن ليقتل قصاصا او رجما لا يكون حكمه حكم المريض واذا اخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا نازل فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الموج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو اعيد الى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموج صار حكمه حكم المريض الذي برأ من مرضه ينفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي * والمجنزوم وصاحب المحي الربيعي وحى الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية * أصابه فالج فذهب اسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشئ أو كتب بشئ وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المقتين * والمرأة اذا أخذها الطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث ماله وان سلمت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي * والله اعلم

﴿الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت﴾

واذا وصى بعتق عبده لم يعتق الا ان يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعلًا كسائر الوصايا لان ذلك مربيا لاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي * ومن اعتق في مرضه أو باع وحابي أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتداء المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان حابي ثم اعتق وضاق الثلث عنهما فالمحاباة أولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان اعتق ثم حابي فهما سواء وقال العتق أولى في المسئلتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا حابي ثم اعتق ثم حابي قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المحاباة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو اعتق ثم حابي ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية * صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بنحسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محاباة كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وصى بعتق عبده بعد موته أو قال اعتقه أو قال هو حر بعد موتي بيوم أو وصى لانسان بألف درهم تحاصفي الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتي مبهما أو اعتقه في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط * ولو قال هو حر بعد موتي بيوم أو شهر فخصت المدة فعلى رواية ابن سعادة عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يعتق الا باعتاق الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي * ولو اعتق امة في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت الرجل أو بعد مات لم يدخل ولدها في الوصية ولود برعباله وقال لا تخران حدث بي حدث من مرضي هذا فأنت حر ثم مات من مرضه تحاصفي لثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى ان كل واحد منهما في مرض موته فيتحصان في الثلث ولو وصى لعبده بدرهم مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز قال ولو وصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعي في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو وصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق به عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو وصى لعبده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنانير ينظر الى ثلثي العبد

فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه ان زيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لا اختلاف الجنس وعليه ان يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر امواله وللورثة ان يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما فصار كله مديرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مديما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه ان يسعى في الفضل كذا في البدائع * ولو أوصى بعبد له رجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدير فهذا رجوع كذا في المبسوط * ولو قال في مرضه لعبد له ولد برة قيمتهما سواء أحد كما حرث مات قبل البيان كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للبدبر سهمان وللعبد سهم ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي * اذا قال اعتقوا كل قديم المحبة لى يعتق كل من كانت محبته حولا وهو المختار كذا في خزانة المفتين * رجل أوصى ان يشتري عبدا بانه فيعتق عنه ثم مات قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيشتري بقيمته فيعتق فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من اجنبي بعد موت الموصي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يشتري بقيمته ويعتق عنه رجل قال أوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو أوصى أن يشتري عبدا فلان قال يشتري بقيمته لا بما زاد فان أبي مولا له أن يبيعه يرد ثمنه الى الورثة فان قال اشتروا عبدا فلان فاعتقوه وأبي مولا له ان يبيعه حبس ثمنه حتى يموت العبد او يعتق كذا في محيط السرخسي * قال ولو أوصى بعبد له رجل ثم أوصى ان يباع من آخر بثمن مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء او يدع لان الوصية بائنا باء بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللاخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان ابي الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبدا لا غير وقيمته الف وقد أوصى ان يباع من فلان بألف ثم أوصى به فهو على ثلاثة اوجه اما ان يوصى بالعين او بالمال او بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك او قبله لا تخلف تجز لورثة او اجازت ولم يجز صاحب البيع فلموصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الاخر بخمسة اسداس الالف فيكون للورثة قليل هذا قولهما وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من الاخر بقيمته فيكون للورثة وان اجازوا ورضي بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكل وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الاخر فيكون ثمنه بين الورثة الوحة الثانية اوصى ان يباع العبد من رجل بألف واوصى بجميع ماله لا تخلف هذه المسئلة كالاولى في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جملة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث اوصى ان يباع من فلان بألف واوصى بثلث

ماله لا آخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءا من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلاث ماله والثلث ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان اوصى بأن يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق عنه بما بقي ولو اوصى بأن يشتري بكل ماله عبد فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده ايضا وقال لا يشتري بالثلث ولو اوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبد ويعتق وان اوصى بأن يحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبايع وان لم يملك شي حج بها فان بقي شيء منها رد على الورثة ولو اوصى بأن يحج عنه من ثلثه ففعل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن اوصى بعنقه عبده فمات الموصى فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداء الورثة كان الغداء من مالهم وامضوا الوصية ومن اوصى بثلاث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا ومالا ووارثا فقال الموصى له اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه فالقول للوارث ولا شيء للموصى له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم له بينة ان العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبدًا فقال رجل لي على ابيك الف درهم دين وقال العبد اعتقني ابوك في صحته فقال الابن صدقتما سعي العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا والف درهم فقال رجل لي على الميت الف درهم دين وقال رجل هذا الف الذي تركه ابوك كان دية لي عند ابيك وقال الابن صدقتما فعنده الالف بينهما نصفان وقال ابو دية احق كذا في الكافي * ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدًا قيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية * واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله الف درهم سوى ذلك فان ابنه يعتق ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعى في جميع قيمته ويقاص بهاميرائه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا له آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحابة تقدم لانه بداهتها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وعندهما العتق متقدم الا ان الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الا آخر مجانا ويسعى الابن في قيمته ويطالب البائع بزيادة على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهما على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن الفاشتراه بألف واعتق عبدا آخر يساوي الف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان يسعى في جميع قيمته ويقاص بهاميرائه ويسعى في جميع قيمته ويقاص بهاميرائه (قال) واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث جعلت لها ميراث والمهر واجز النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرجان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها

ولو اعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا والاوّل سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها الكون سببه معاينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعذر ابي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج من مهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو أوصى بعق رقبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت أمة معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعقق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذلك موقوفا الى الوصي ان احب أعماها فيجوز كقوله ضع مالي حيث احببت ولو أوصى بأن يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبد لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو أوصى بأن يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان للميت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وعتقه جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بأن يعتق عبده وأبي العبدان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات عن ابن وثلاثة عبيد قيمتهم سواء فادعى أحدهم أنه اعتقه في مرضه فاستخلف الابن فنكل قضي بعتقه بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاوّل ادعى عند حكم حكماء والمسئلة بحالها عتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكماء أيضا ولو ادعى الاوّل عند حكم حكماء قضي عليه بعتقه بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكل عنه عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاض أو الى حكم رضيا به فنكل له أيضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره ان الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بعق عبده وأوصى ان يباع عبدا آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث ووارثين وأوصى بأحدهما الرجل أجبر على أن يجتمعا على واحد فان اعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحدا عتق أيهما عينا وان اعتق واحد بعينه ثم عينا لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فاختار كل وارث واحدا معا أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو اعتق أحدهما أو أحدا العبدين عن الميت ثم اتخرفا لا تخوع عن الميت والاوّل عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتق هذا عن الميت معا أجبر على ان يجتمعا على أحدهما فاذا اجتمعا عتق عن الميت والاخر عن عتقه ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يعتقا ولم يكنهما عينا أحدهما يعتق عن الميت ثم رجعا وعينا لا تخرف لئلا يكون لهما ذلك والاوّل هو الذي يعتق عن الميت فان اعتق أحدهما الاوّل الذي عناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو اعتقه وصي الميت بعد ما عناه واذا أوصى بعق عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقربته من الوارث ولا من الوصي وإيهما اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق

الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقاً عن الميت كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى بعبد أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيمة فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط * ولو زوج ابنته من عبده برضاها وأوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له أن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردّها وإن كان قريب العصبة عتق عليهم إذا ردّها الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لأنهم ملكت شيئاً من رقبته ولو أوصى بعتق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصصهم إذا اعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية بغوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية ويباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن ردّه المشتري بعيب بقضاء عادلاً إلى ما كان وإن ردّه بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جنابة فدفعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى أن يباع نسمة صحت الوصية ثم تباع كالأوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث أن لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمناً فإنه يباع منه بقيمة لا ينقص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط * وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لأن الأقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعاً سعوا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحداً منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لأخر بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بحالهما ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا تحزن كذلك ثم قال اعتقكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنك عتق واحد بعد واحد ثم قال لأحدهم اعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة وأوصى لا تحز بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المبسوط * ولو أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير ولو أوصى بعتق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالعتق عن الموصي وكذلك لو كان وصياً نصيبه القاضي وبماله لو كان القاضي فعل ذلك وأمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي وأمينه يشتري نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بأن يشتري عبد فلان فيعتق عنه فإنه يشتري من ثمنه وإن امتنع صاحبه من البيع بالثلث أوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فإن مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لغوات محلها فيرجع إلى الوارث ذلك أن كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فاعتقها من الثلث عنه فاشتري بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو محققه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لتلك المائة فإن خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك برئ الوصي من

الضمان كذا في المبسوط * ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبد يعتق عنه فباعه الوصي واشتري بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجدا لا أول عيبا فرد على الوصي ضمن الثمن فإذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الأول جاز العتق عن الميت وإن باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا إذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد إلى قديم ملك الميت لأن الرد بالتراضي شراء جديد في حق غير المتعاقدين فصار كأنه اشتري هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي * ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه وماله ثلثمائة فاشتري الوصي بمائة نسمة فأعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا ليشتري بها نسمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصى وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه فاشتراها الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو جنت جنابة قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في الفداء ويعتق عن الميت ولو أوصى يعتق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة أو الأمانة قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة وإن كانت النسمة والأمانة ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق من الميت ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال أنت حرة إن دخلت الدار أو قال بعد موثي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن الميت إن دخلت الدار ومات القائل ولو قال لها الوارث أنت حرة على ألف درهم إن قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو أوصى أن يعتق نسمة عن شئ واجب عليه من ظاهر أو غيره فأنها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو أوصى يعتق نسمة فاشتريته له أو يعتق أمة له تخرج من الثلث فجنى عليه جنابة فالأرش للورثة ولو زوجه لم يجز ولو أوصى إلى رجل ببيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضر الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضر من الثمن من مال الميت وهو قولهما كذا في المبسوط *

﴿فصل الوصايا إذا اجتمعت فالثلث لا يخلو أما أن يسع كل الوصايا أولا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا بالله تعالى بأن كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج الغرض والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والندور وصدقة الفطر والاضحية وحج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعتاق النسمة وذبح البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وخالد وكذلك لو كان الثلث لا يسع الكل لكن الورثة أجازت فأما إذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلو أما أن كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخلو أما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بمقدمه الوصي كذا في البدائع * وإذا أوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وإن أخر الحج في الوصية لفظا وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بالحج الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل كذا في خزانة المفتين * وقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على

الاضحية وان كانت الاضحية أيضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البداءة بها أولى وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المذووبه والمذووبه مقدم على الاضحية والاضحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتناق متجزأ أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق معلق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق المتجزأ والمعلق بالموت لا يحتمل الغشخ فكان أقوى فيقدم أوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه وأوصى بوصايا أخر لا قوام بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فأصاب الأعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدئ بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدئ بالذي بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالمحصى كذا في خزانة الميتين * وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناق واجبا في كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا المتغفل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد ووجع التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان أوصى أقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبداً منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات وزيد فان الثلث يقسم على أربعة أسهم سهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع * ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلث ماله سنة بمائة أحجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النعمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي * فاما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالأقوى ولا يبدأ بمبدأ به آيت حتى قيل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدما على غيره من الوصايا فاما اذا استوت في القوة فانهم يتحصصون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بمبدأ الميت وان كانت كلها نوافل وليس شيء منها عينا بأن أوصى أن يحج عنه تطوعا وأوصى بأن يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعا وأوصى بأن يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بمبدأ الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق النسمة لا بعينها صحت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يعطى مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلاة فبات وعليه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة الطعام لكل صلاة منون من المحنطة فما أصاب الأقرباء اعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء والطعام أدى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * من أوصى بحجة الاسلام أحجوا عنه رجلا من بلده يحج راكبا فان لم تبلغ وصيته النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فبات في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي والله أعلم

﴿الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والمجيران ولبنى﴾

﴿فلان واليتامى والموالي والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم﴾

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق
مثنى فصاعدا والثاني أنه يعتبر بالاقرب فالأقرب ويملكون الأب بعد محجوبه بابا بالأقرب كما في الميراث
والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصي حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون
ممن يرث من الموصي ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي * ويستوى فيه
الكافر والمسلم والذَكَرُ والأنثى والمحرم والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب
ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد
والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط إسلام الأب الأقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم
لا يشترط لكن يشترط أدراكه الإسلام ويكون معروفا بعد الإسلام حتى أن علوي الوصي لذوى
قربته من شرط الإسلام بصرف الوصية لى أولاد على رضى الله عنه لا إلى أولاد أبي طاب ومن لم
يشترط بصرفها إلى أولاد أبي طاب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب
بالاجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعتابي * وعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي * رآدا
لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها المجد وولد الولد كذا في الزيادات أنهم لا يدخلان
ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم لا يدخلان وهو كذا
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته بأن مات وترك
ابن وعمين وخالين فالوصية للعمين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون
الوصية بين العمين والخالين أرباعا ولو كان له عم واحد وخالان فللعم نصف الثلث وللخالين النصف
الأخرو وعندهما يقسم الثلث بينهم أثلاثا وإن كان له عم واحد وخالان فللعم نصف الثلث وللخالين النصف
فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصي عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر إلى ذى
الرحم الذى ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عمًا وعمة وخالة فالوصية للعم وعمة وعمة وعمة
بالسوية لاستواء قربتهما كذا في الهداية * إذا أوصى لذى قرابته أولدى رحمه يستحق الواحد
الكل حتى لو ترك عمًا وخالًا فالثلث كله للعم عنه كذا في محيط السرخسي * والوصية للقربة
إذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم أنها باطلة وقال محمد
ابن سلمة أنها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه
وأياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علويًا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى على
رضى الله عنه من قبل الأب وإن كان عباسيًا يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضى الله عنه من
قبل الأب سواء كان بنفسه ذكرًا وأنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الأباء ولا يدخل من كانت نسبته
إليه من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنفسه أو حسيبه فهو على قربته الذين ينسبون إلى أقصى أب له
في الإسلام حتى لو كان آباؤه على غير دينه دخلوا في الوصية لأن النسب عبارة عن ينسب إلى الأب دون
الأم وكذلك المحسب فان الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد إليه لا إلى أمه وحسيبه أهل
بيت أبيه دون أمه فثبت أن المحسب والنسب يختصان بالأب دون الأم وكذلك إذا أوصى لمجنس فلان
فهم بنوا الأب وكذلك للعممة عبارة عن المجنس وكذلك الوصية لآل فلان هي بمنزلة الوصية لاهل
بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الأم في هذه الوصية كذا في البدائع ولو أوصت المرأة لمجنسها
ولا لاهل بيتها لا يدخل ولدها لأن ولدها ينسب إلى أبيه لا إلى أمه إلا إذا كان زوجها من عشيرتها
كذا في الزيادات شرح العتابي * وإذا أوصى بثلث ماله لاهل أو لاهل فلان فالوصية للزوجة

خاصة دون من سواها قياسا إلا أنا استحسنا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقته ويضعه
بيته ولا يدخل تحت الوصية مما يليكه ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم
اللفظ كذا في التتارخانية * ولو أوصى لأخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية
أثلاثا لأنهم لا يرثون مع الابن فإن كانت له بنت جازت الوصية للأخ لاب والأخ لأم وتبطل الوصية للأخ
لاب وأُم لا يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كله للأخ لاب لأنه لا يرثه وتبطل
الوصية للأخ لأم وأُم والأخ لأم لأنهما يرثانه وإذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف مالها
لاجني كالأجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث
المال أو لا بلا منازعه يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ
الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتله بنصف المال
ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف مالها لأن الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل
نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص وصية أخرى كان
جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية وإذا مات الرجل وترك امرأة وليس له
وارث غيرها وأوصى لاجني بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث المال بلا منازعة
وللرابعة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يسكون بينها وبين الأجنبي نصفين
ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها لزوجها وليس لها وارث سواه وأوصت بجميع مالها لاجني
أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو لا ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلث المال
للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للاجني مقدمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين
الزوج والاجني أثلاثا ثلث ذلك يكون للاجني وثلثاه للزوج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
أوصيت بثلث مالي لقرايتي ولغيرهم (قال) هو كله للقراية ولا يرث منه إلى الورثة شيء كأنه قال لقرايتي
ولبني آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى لأخوانه بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخانه
وينسبون إليه ولو أوصى بثلث ماله لثلاثة فحشمه كل من كان يعوله وتجري نفقته فلا يدخل في ذلك
ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدبره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزنة
المفتين * ولو أوصى لقومه أو لعترته لم يجز إلا أن يقول لفقراهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى أقدمائه
فهو من يحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي * قال وإذا أوصى بثلث ماله لبني فلان
فهذا على وجهين إما أن كان فلان أباقبيلة يعني أبا جماعة كثيرة كقيم لبني نعيم وأسد لبني اسد
أو كان فلان أبأخصا ليس بأبي جماعة كثيرة وأعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين
ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فضر لقريش شعب وكانه قبيلة وقريش عمارة
وقصى بطن وهاشم أبوجه الذي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فيما إذا أوصى لبني كانه وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أولاده مضر
ويدخل أولاد كانه إلى الفصيلة وأولاده إذا كانوا يحصون وإذا أوصى لبني قريش وقريش عمارة فانه
لا يدخل تحت الوصية أولاده مضر وكانه ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصي وهاشم وأولاده
والعباس وأولاده وإذا أوصى لبني قصي وهو بطن أقبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاده مضر وكانه
وأولاد قريش ويدخل من دونهم وإذا أوصى لبني هاشم الذي هو فخذ فانه لا يدخل تحت الوصية من
فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد الفصيلة وإذا أوصى لبني فصيلة قريش فانه يدخل تحت الوصية
أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا إلى المسئلة

التي مر ذكرها وهو ما اذا اوصى بثلاث ماله لبني فلان وفلان ابو القبيصة وله اولاد ذكرور وانا فان
ثلاث ماله يكون بين الذكور والاناث من اولاده بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كنّا انا
كلهم لم يذكر هذا في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهم وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون
وأما اذا كان فلان أباً خاصاً وله اولاد واولاده ذكور كلهم فان ثلاث ماله لهم وان كان اولاده انا كلهم
لا شيء لهم وأما اذا كان اولاد فلان ذكوراً وانا انا اختلعا وفيه قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى
الوصية للذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لفلان اولاد لصلبه وكان له اولاد واولاده هل يدخلون تحت
الوصية ان كان له اولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا اوصى لبني فلان فأما اذا اوصى
لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثالث بينهم عندهم
جميعاً ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث (قال) فان كانت له امرأة حامل
دخل ما في بطنها في الوصية ايضاً ولا يدخل اولاد الا ولدت تحت هذه الوصية وهذا اذا كان أباً خاصاً
فأما اذا كان هو أبو فخذ فأولاد الا ولدت تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولد
الا ولد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو اوصى لاولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف واذا
اوصى لاولاد فلان ولابن لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد
البنات ففيه روايتان كذا في المحيط * ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
كذا في الهداية * ولو اوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل اولاد البنات
ففيه روايتان بعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بني البنات اما بنات البنات فلا يدخلن تحت
الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * واذا اوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات
خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولو لم يكن له الابنات بنات لا يدخلن
في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية
واحدة فان سمي شيئاً يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن
فأوصيت لبناته دخلت تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بلا خلاف بين المشايخ اذا اوصى
لآباء فلان وفلان ولهم آباء وأمّهات دخلوا في الوصية ولو لم يكن لهم آباء وأمّهات وانما لهم اجداد وجدات
فانهم لا يدخلون في الوصية واذا اوصى لأكبر ولد فلان ولفلان ابنان احدهما ابن عشرين سنين
والآخر ابن اثني عشرة سنة فهذه من جملة لا كابر واذا اوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذ أو بطن
أو قبيلة فهذا على وجهين اما أن يكون بنو فلان يحصون او لا يحصون فان كانوا يحصون تحت الوصية
سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا أغنياء
وفقراء وأغنياء أو هم لا يعرفون ولا يحصون قال اصحابنا رحمهم الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط *
ولو قال اوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثالث لهم ولو قال لابني فلان فاذا
له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لابني فلان زيد وعمرو فاذا له ابن واحد فله ثلث الكل
ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والمخير الى ورثته فان
اوصى معهم لا خرفه الربع ولو قال اوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلاث مالى فاذا
للاول بنون ثلاثة كان الاخير شريكاً بالربع كذا في محيط السرخسي * روى عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى في رجل اوصى بثلاث ماله لرجل مسمى وأخبر الموصى أن ثلث ماله ألف وقال هو هذا
فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي
سميت باطلة لا ينقص الوصية خطأ في ماله انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعاً في الوصية وهذا قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت بغني كلها وهي مائة شاة فاذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال أوصيت له بغني وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن أدع القياس في هذا وأجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال قد أوصيت لفلان بريقتي وهو ثلاثة فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع * رجل أوصى بثلاث ماله للشيعة ولحي آل محمد صلى الله عليه وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي رجل أوصى بثلاث ماله بحيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لاهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من ثلث ماله لجاروري مكة قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى أهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وهذا لا حصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانوا لا يحصون الاب كتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو ففوض الى رأي القاضي وعليه الفتوى والاسر ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى ليتامى بني فلان و يتامى بني فلان ممن يحصون فانه تصح الوصية ويصرف الى كلهم كالأوصى ليتامى هذه السكة أو ليتامى هذه الدار ويستوى فيه الغني والفقير وان كان لا يحصى يتساماهم فالوصية جائزة وتصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو أوصى بثلاث ماله لارامل بني فلان وهم يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هنا على كل حال فان كنّ يحصون يصرف اليهن وان كنّ لا يحصون تصرف الى من قدر عليهن منه وتوفي ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثنتان اذا أوصى بحيرانه أو بحيران فلان وحيرانه لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك اذا أوصى لاهل مسجد كذا ولاهل سجن كذا كذا في التتارخانية * ولو أوصى لزوج بناته يتناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة عن طلاق أما الباش فلا ولا يتامى على الغني والفقير ان كانوا يحصون والافعل الفقراء وكذا العميان والزمنى والغارمون وابناء السبيل وأهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العميان والارامل التي بلغت وحرمعت ولازوج لها والشاب والغني من خمسة عشر الى ثلاثين أو أربعين الا أن يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين الا أن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلام ما دون خمسة عشر الى ان يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا لورثة كذا في خزائن المقتنين * ومن أوصى بحيرانه فهم الملاصقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم ولذمي والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والاماء والمدبرون واتهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لرجل من حيرانه بمائة درهم ثم أوصى بحيرانه بماله يتظر فيما أوصى له ذوا فيما يصيبه مع الحيران فيدخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى لعبدان بني فلان أو زمني بني فلان ان كانوا هم لا يحصون فالوصية لفقرائهم واغنيائهم وذكورهم واناثم وان كانوا

قوله فان كن يحصون
هكذا في الطبع الاول
وكذا ما بعده

لا يحصون فالوصية للفقراء منهم ولو أوصى لشبان بنى فلان أو لثيهم أو لباكرهم صح
 في الأحصاء والألا ولو أوصى لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطلة إلا أن يبين ذلك في حياته
 ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مدبروه وأمهات أولاده ولو قال
 لعبدى إن لم اضربك فأنت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصى رجلاً من العرب
 فأوصى لمواليه بثلاث ماله صحت الوصية ويدخل فيه الأسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى المولاة
 ومعتق المعتق وإن لم يكن له موال ولا أولاد الموالى فالثالث لموالى مواليه كذا في الكافي * فان بقي
 من مواليه الذين اعتقهم أو من أولادهم إثنان فصاعداً وله مولى مواليه فالثالث للثنتين فصاعداً وإن
 أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من أولاد مواليه إلا واحد كان له نصف الثلث
 والنصف الآخر يرثه على الورثة كذا في المحيط * ولو أوصى لموالى بنى فلان بفخذ يحصون دخل فيها
 المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وأم الولد كذا في الكافي *
 وفي فتاوى الفضلى إذا أوصى لمواليه ولهذا الموصى أمة معتقة اعتقها الموصى فولدت ولداً دخل ولدها
 تحت الوصية إذا لم يكن الأب معتق غير الموصى فان كان أبوه ولد معتقة الموصى عربياً لا يدخل لولده في
 الوصية بخلاف وإن كان أبوه ولد رجلاً من الموالى من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى
 لموالى الأم عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله لمواليه وليس له
 موال اعتقهم ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وانما له مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء له من الوصية
 ولو لم يكن لليت الأموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم مولى أعتقهم الموصى
 أو أولاد مواليه فان في القياس أن يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء مولى المولاة كذا
 في التارخانية * وفي نوادر شرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لأمهات أولاده
 وله أمهات أولاد اعتقن في حياته ومهات أولاد اعتقن بموته فالوصية لا تكون إلا في التي اعتقن بموته
 وإن لم يكن له إلا أمهات أولاده اعتقن في حياته فالوصية لهم ولو أوصى لأمهات أولاده بألف لمواليته
 بألف وله أمهات أولاد اعتقن في حياته ومواليات سواء من اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط *
 ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذى رحم محرم من امرته وكذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من
 زوجة أبيه وزوجة كل ذى رحم محرم منه لأن كل أصهار وانما يدخل تحت الوصية من كان صهراً
 للموصى يوم موته بأن كانت المرأة منكوحه له عند الموت أو معتدة عنه بطلاق رجعي لأن المعتبر حالة
 الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في بدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وإن
 كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاحتائه فالوصية لكل زوج ذات رحم
 محرم منه كزواج البنات والاختوات والعمات والمخالات وكذا كل ذى رحم محرم من أزواج هؤلاء
 كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لأن الكل يسمى ختناً كذا في الكافي * قال مشايخنا رحمه الله
 تعالى وعذابنا على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم المختن ينطلق إلى زوج البنت
 وزوج كل ذات رحم محرم منه ولا ينطلق على ذى رحم محرم من أزواج هؤلاء والمعبرة للعرف كذا
 في المحيط * ولا يكون الاختان من قبل نساء الموصى يريد به أن امرأة الموصى إذا كانت لها بنت من
 زوج آخر ولها زوج تروح ابنتها لا يكون ختناً للموصى كذا في التارخانية * وكذا أوصى بثائه
 لفقراء بنى فلان وهم لا يحصون دخل مواليتهم وموالى مواليتهم وموالى المولاة وحافاؤهم وعديدهم يقسمه
 بين من يقدر عليه منهم بأسوية والمخيف من والى قوماً ويقول لهم أنا أسلم ويخاف على ذلك ويخلفون
 له على المولاة والعديد من يغيرهم منهم بغير حلف وإن أعطى الكل واحداً منهم جاز عند أبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه اثنين فصاعدا وان كان فلان أباً خاصاً وليس بأبي
قبيلة ولا فخذ فالثلث لبيته اصلبه ولم يدخل المولى والخليف في الوصية كذا في محيط السرخسي *
سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر أن نصير بن يحيى كان
يقول الوصية لولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمريّة فهل يدخلون في
هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتم له بهما يدخل في هذه
الوصية ومن لا ينسب إليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية وإذا أوصى للعلوية فقد حكى عن
الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبي عن الفقر أو الحاجة ولو أوصى
لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز ولو أوصى لفقراءهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة
العلم لا تجوز ولو أوصى لفقراءهم تجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى كان
القاضي الإمام يقول على هذا القياس إذا أوصى لطلبة علم كورة كذا اطلبة علم كذا تجوز ولو أعطى
الوصى واحداً من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه
الله تعالى لا يجوز إلا إذا صرف إلى اثنين منهم فصاعداً وإذا أوصى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر
أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب
إذا أوصى لأهل العلم ببلدة كذا فإنه يدخل فيه أهل الفقه أهل الحديث ولا يدخل من يتكلم
بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذه المسئلة نصافي الكتب وعن أبي إقاسم أن كتب
الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق إلى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس
هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون وإذا أوصى ثلث ماله لفقراء طلبة العلم من أصحاب
الحديث الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تقيد شيئاً
لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم لتعلم الفقه إذا لم يكونوا من جملة
أصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يقتضون شفعوى المذهب لا محالة وإنما يقتضون من يقرأ
الأحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن
كان شفعوى المذهب إلا أنه لا يقرأ الأحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يقرأ أوله اسم أصحاب
الحديث كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تميم قال كل الثلث
يكون لفلان ولا شيء لبني تميم لأنه صار ككأنه قال لفلان وللموالي إذا كانوا لا يحصون والوصية لهم
باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان
وا عشرة من المسلمين فجزء من أحد عشر جزءاً يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضي خان *

والله أعلم

﴿الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والامرة وغلة﴾

﴿العبيد وغلة البستان وغلة الارض وظهور الدابة وغيرها﴾

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة
في قول علماء ثنائهم لله تعالى وإذا جازت الوصية بالخدمة فنقول إذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة
ولامال له غيره فهذا على وجهين أما أن تكون السنة بعينها بأن قال أوصيت بخدمة هذا العبد مثلاً
سنة سبعين وأربع مائة أو كانت بغير عينها بأن لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين أما
أن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فإن أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها أن
مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطالت الوصية وإن مات الموصي بعد ما مضى من السنة التي

عنها بعضها بأن مضت من ذلك ستة أشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر إلى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم العبد إلى الموصي له حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى تقضى السنة عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينها وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج وقد أجازوا يسلم العبد إلى الموصي له يستخدمه سنة كاملة ثم يرده على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يخدم الموصي له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة اما ان عين السنة أو لم عين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * ولو أوصى لرجل بخدمة عبده ولا تحرقه بقبته وهو يخرج من الثلث فارقته لصاحب الرقبة والمخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية * وان كانت الوصية مطلقة يثبت الى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل الى الموصي له بالرقبة ان كان هناك الموصي له بالرقبة وان لم يكن ينتقل الى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار والعبد فأراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الاصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الراعي ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثه امانتها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤجرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجاه الى اهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو اقتسموا الدار مهايأة من حيث الزمان يجوز أيضا ان المحق لهم الا أن الاول اولى لانه اعدل كذا في الكافي * رجل أوصى بأن يعار بيته من فلان كان باطلا وكذا الوأوصى بأن يسقى عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال اوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف به دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان * في المنتقى برراية المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغلة عبده هذا الغلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو بسكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمة عبده أو بسكنى داره لعبد رجل جازو يستخدم الموصي له العبد ولا يخدم مولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاه فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان بيع أو اعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يخدم عبده فلانا حتى استغنى فان كان فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وان كان كبيرا فقير اخدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤجر الدار والعبد كذا في محيط السرخسي * وان أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي * واذا أوصى لرجل بثمره بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدا أو لم يقل فان لم

يقول فهو على وجهين أيضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الايد فأما اذا قال أوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتقى اذا أوصى بغلة بستانه أبدا فحدث في البستان شجر من اصول النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة وأغل الذي لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة (قال) وللورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة لثالث وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بعلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم ان يقاسموا الدار فان اخاف اذا قسمت ان لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث فاذا أغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل لقسمه وبعدها واذا أوصى الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غير ما فانه يؤجره فيعطى صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالنصف أو للثالث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى ان يؤجر أرضه من سنين مسماة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه ينتظر الى اجرها فان كان مسمى مثل اجر مثله اوجب تنفيذ هذه الوصية وان كان المسمى أقل من اجر مثله ان كانت المحاباة بحيث تخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا تخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ تؤجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤجر الارض منه كذا في المحيط * ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا أو بأولادها أو ببلبنها ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال أبدا أو لم يقل كذا في الهداية * واذا أوصى لرجل لرجل بغلة بستانه ثم ن الموصي له بالغلة اشترى لبستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوه اليه على ان يسلم الغلة ويبرئهم منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز اذا اوصى بغلة داره او بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره او بخدمة عبده أو بظهوره لبنة للمساكين فانه لا يجوز لو وصية الا ان يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط * رجل أوصى ان يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين بشيء قيل بطلت الوصية وقيل يوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلاث ما لم يتصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو اوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه القوائم والاوراق والمحطب والثمره كذا في محيط لسنخسى * رجل اوصى بثياب جسده لرجل جاز ويكون للموصي له من المجسبات والقمص والاردية والسراويلات والا كسبة دون القلانس والمخفاف والمجوارب لان ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضى خان * اوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب

ا كس عشرة ايتام

ان شأوا باعوه وأعطوه ثمنه وان شأوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى الى رجل فقال له بالفارسية
(ده يتيم راجاه كن) فأعطى الوصى كل يتيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه
الكرباس وأجرة الخياط يجوز كذا في خزانة المفتين * وفي العميون اذا أوصى لرجل أن يزرع في كل
سنة عشرة أجربة من أرضه فالبذر والمخرج والسقي على الموصى له فان أوصى له ان يزرع له في كل سنة
عشرة أجربة فالبذر والسقي والمخرج من مال الميت ولو أوصى لرجل بثمرة نخلة بلغت أوزع استحصده ولم
يحصده فالمخرج على الموصى له وتفسير ذلك لو أوصى بثمرة نخلة أوزع قد أدرك فالمخرج على الموصى له
ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالمخرج على الموصى كذا في التتارخانية * ولو أوصى
بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك التومر من التمر ولو أوصى بالمخطة في الجوالق
لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت
يدخل هو ودون الزق كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالسيف فله السيف بحفنه وجماله ولو
أوصى له بسرج فله السرج وتوابعه من اللبد والرفادة والثغر والركبان واللب في ظاهر الرواية ولو أوصى
له بمحفف وله غلاف فله المحفف ودون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري * ولو أوصى له بقبة فله عيذان القبة ولو أوصى بقبة تركية
وهي ما يقال لها بالهجرة (خركام) فله القبة مع الكسوة وهي اللبود ولو أوصى له بمحجلة فله الكسوة
دون العيذان كذا في البدع * ولو أوصى بدن خل فالبدن والمحل جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار
وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي *
لو أوصى لا يخرج بران فهو على اليهود والكهنة والمخيط ولا يدخل فيه السنجحات والعلاق هذا اذا
كان بغير عينه فما اذا كان بعينه دخل فيه وذكر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات
فأنتق عبده وقال كسوته له قال له خفاء وقلنسوته وقيصره وازاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه
ومنطقته وان قال متاعه يدخل فيه سبحة ومنطقته وفي نوادر شرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا
أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يدخل غنمى هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى
ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمى هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت
الموصى ولدا قال يتبعها ولدها لو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لآضمن عليه وكذلك لو أوصى
له بنخلة بأصلها وليقل من نخلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أى نخلة شأوا دون
ثمرتها التي أثمرت بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا أوصى ان تعق جاريته هذه
بعد موته وماتت فقبل ان تعق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعق
الولد وكذا لو أوصى أن تكاتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعق على مال
فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى ان يتصدق بجاريته هذه على
المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية
ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بالف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصى يبعث هي ولا يباع ولدها
ولو أوصى بان تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا
فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبد وقتلها فدفع
بها وقطع يدها فدفع يدها أو وطئها واطى بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المذفوع ولا الارش
ولا العقر بعد ذلك يتظران كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها
يبعث من الموصى له بنصف الثلث ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو وطئت وهي ثيب

لم يتقصها الوطاء لا يحيط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينها او يدها با آفة سماوية بيعت بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو اوصى بأن تباع جازيته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثلثها على المساكين فأبى فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتل الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكاتب جازيته هذه ويتصدق ببذل الكتاب أو تباع نفسها ويتصدق بثلثها فردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جازيته هذه نسمة ويتصدق بثلثها على المساكين فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا في المحيط * وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا يخرج خدمته سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة ستة أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب الستين حتى يمضي ثلث سنين ولو عين فقال فلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الاولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بهذه الامة لفلان وبحملها لا آخر أو بهذه الدار لفلان وببنائها لا آخر أو بهذه الخاتم لفلان وبفضه لا آخر أو بهذه القوصرة لفلان وبالثرثرة التي فيها لا آخر فان وصل فلكل واحد ما أوصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقسم صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في التبع كذا في الكافي * ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لفلان آخر أو أوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وثمرتها لا آخر أو بهذه الشاة لفلان وبصوفها لا آخر فلكل واحد منهما ما مسمى له بخلاف سواء كان موصولا أو مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بأن أوصى بخدمة العبد لفلان ثم بالعبد لا آخر أو أوصى بسكنى هذه الدار لفلان ثم بالدار لا آخر أو بالثرثرة لفلان ثم بالشجرة لا آخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما مسمى له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصى له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لفلان ثم أوصى بخدمته لا آخر ثم أوصى له بالعبد بعدما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لفلان ثم أوصى بفضه لا آخر ثم أوصى له بالخاتم بعدما أوصى له بالفض أو أوصى بجازيته لفلان ثم أوصى بولدها لا آخر ثم أوصى له بالجارية بعدما أوصى له بولدها فالاصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد له ذكرو نصفه لا آخر ولهذا نصف خدمته وللا آخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الفض وان كان أوصى للثاني بنصف العبد ينقسم العبد بينهما أثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعة أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لا آخر ثم أوصى برقية العبد ايضا لصاحب الخدمة فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا لو أوصى لرجل بأمة تخرج من الثلث وأوصى لا آخر بما في بطنها وأوصى بها أيضا للذي أوصى له بما في البطن فالامة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدار لرجل وأوصى ببنت فيها بعينه لا آخر كان البيت بينهما بالتخصص وكذلك أوصى بألف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لا آخر كان تسعمائة لصاحب الالف والمائة بينهما نصفان وهذا مما لا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببنت بعينه لرجل وببنائه لا آخر كان البناء بينهما بالتخصص كذا في البدائع * اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جنائية فالفداء على صاحب الخدمة فاذا فداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجنائية وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة اذا نى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك انفداء فان أبي أن يرد الفداء على ورثته يبيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي

صاحب الخدمة في أول الأمر أن يقدي لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فأيهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشتري بها عبدًا يخدم صاحب الخدمة وإن كان القاتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فإن اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشتري بها عبدًا فيخدمه مكانه ولو فقراً رجل عينيه أو قطع يديه دفع العبد وأخذت قيمته صحياً يشتري بها عبدًا مكانه ولو قطعت يده أو فقئت عينه أو شج موضعاً فادى القاطع أرش ذلك فإن كانت المجنانية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبداً آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الأول أو يباع العبد فيضم ثمنه إلى ذلك الارش ويشتري بهما عبدان يكون قائماً مقام الأول ولا يمكن هذا إذا اتفقا عليه فإن اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولكن يشتري بالارش عبداً يخدمه معه فإن لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى يصطلحا عليه فإن اصطلحا على أن يقسماه نصفين أجزت ذلك بينهما ما فإن كانت المجنانية لا تنقص الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدت من ولد فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فإن كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل وبرقبة لا تحروها يخرج من الثلث فنفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابته لرجل وبظهورها ومنفعتيها لا تحركان مثل العبد سواء لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمتها ثلثمائة وبخدمة الثاني لا تحرك قيمته خمسمائة وقيمة الثالث ألف جاز لكل واحد ثلثمائة أرباع وصية يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة يومين لأن الوصايا جاوزت الثلث لأن ثلث المال ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلاثة أرباع الوصايا كذا في محيط السرْحسي * وإذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب إلا بقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالسبب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة تبطل ضرباً واستحقاقاً ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإدامات صاحب الخدمة رجوع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل عبدهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدمه ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للأخماس الثلث في العبد الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهم ما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده لرجل وبغلة لآخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرًا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرًا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قيل له ما فدياه فإن فدياه كما على طاهما وإن أيسر الفداء ففداه الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولا آخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فإن ثلث العبد بينهما نصفان في قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحبت غلته وينفق عليه كل شهر درهمين لأنه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حسب له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا آخر بعبد ولا آخر بثوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أو لا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لم تكن الورثة أجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه الا أن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل وبسكنائها لا آخر وبرقبته لا آخر وهي الثلث فهدمها لرجل بعد موت الموصى غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم تبني مساكن كما كانت فتؤاجر فية أخذ غلته صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان اذا أوصى بغلته لرجل وبرقبته لا آخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا مثلهما فتغرس واذا أوصى لرجل بثلاث ماله ولا آخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألف درهم سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث الثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث الثلث المال ولو لم تستحق ولو كنتم انهدمت قبل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها ويدين لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهم أبي أن يدين لم يجبر على ذلك ولم يمنع الآخر أن يدين نصيبه في ذلك ويؤاخره ويسكنه كذا في البدائع * واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ولا آخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بالبانها أو بسمنها أو بأولادها أبدا لم يجز الا ما على ظهرها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا آخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فاذا اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة فان جلت عاما ثم أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانه على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم ينفق صاحب الغلة وانه في صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط * ولو أوصى بقطنه لرجل وبجبهه لا آخر أو أوصى بلحمة شاة معينة لرجل وبجلدها لا آخر أو أوصى بمنطقة في سنبلة لرجل وبالبطن لا آخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما أن يدوسا وان يسلبا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل ولا آخر بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السهم لأحدهما وبكسبه لا آخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أوصى لرجل بشاة ولا آخر برجلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا انزلت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وان أوصى مع ذلك ببسطة لا آخر وبالاها ب لا آخر قال تذييع الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا آخر الرجل ولا آخر الاها ب والباقى لصاحب الشاة كذا في محيط

السرخسي * ولو أوصى بزبد هذه الزبيدة لآخر كان أخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبغصه لا يخرج زلت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من القص يقال لصاحب الحلقة ضمن قيمة القص له ويكون القص لك وان كان القص أكثر قيمة يقال لصاحب القص ضمن قيمة الحلقة له وهي كالدجاجة اذا ابتلعت لؤاؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبالأشجار لابن والاعراس والأشجار لا تخرق قطعت الأشجار ونحرت الأرض وطلب منه صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى بعبده لرجل وبخدمته لا تخرق نفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا ويجز العبد عن الخدمة لزمانة وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل وأوصى بغلته أبداله أيضا ثم مات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثلثمائة فلا موصى له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبدا ولو أوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلثا الغلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما ما عاش هكذا أوجب الموصى ورجعا لا تحصل الغلة في بعض السنين فلهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى ويستوى ان أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه درهما أو عشرة دراهم كذا في المبسوط * هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ما تم ان الورثة صالحوا أحد الموصى فلهما على شيء أعطوه اياه فيبرأ من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط * ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض لرجل ألف درهم سنة واستأجر الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي * قال محمدا رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله واجازت الورثة فان المال يقسم على ستة اسهم للموصى له بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة اسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أرباعا ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما اذا أكثر المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم انه لا يعيش أكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب اصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل ان ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا انه يوم مات انتقص حقه لمزاجية الآخر فاذا رأت المزاجية يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلثي المال فحينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث فما فضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا اجازت الورثة الوصية فأما اذا لم تجز فالثلث يقسم بينهم انصفين عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ارباعا فيدفع نصف لثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصى له بالثلث ولو كان

أوصى لاثنتين بأن ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلاث ماله فعند اجازة
الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال
نصفين عند هوار باعائدهما وان مات أحد الموصي لهما بالنفقة لا يرث على الموصي له بالثلاث شيء بل
ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد
منهما خمسة كان ذلك يبيانا لما اوجب به اطلاق ايجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال
أوصيت لفلان بثلاث مالى وأوصيت لفلان بأن ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم ما عاش وأوصيت بأن
ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى على تسعة أسهم للموصي له بالثلاث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال على سبعة أسهم سبع للموصي له يدفع الثلث اليه ويوقف على
كل واحد من الموصي لهما بالنفقة ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث
أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل ضربا واستحقاقا فكأنهم جميعا أصحاب
الثلث فينقسم الثلث بينهم اثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكمل
وصيته ما رث الباقي على الموصي له بالثلاث وان مات أحدهما وقضى عما وقف عليها شيء فنصف ما بقي
لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هار ربع ذلك لصاحب
الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وان ينفق
على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاش الكل واحد منهما خمسة ولم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم
المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة
والنصف على صاحبي العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما
بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهذا بجميع المال وله ما بجميع المال
فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق
عليهما كل شهر عشرة وان مات أحد الذين جمعهم الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي
من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث
للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعهم في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع
المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما
في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هار يضرب هذا في الثلث بجميع وهما
يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة
ما عاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أجازت الورثة يقسم المال اثلاثا عندهما
على اختلاف التخييرين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهما اثلاثا أيضا على اختلاف التخييرين فان
مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربع دراهم من ثلث
ماله ما عاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله عاش فان أجازت
الورثة وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الأربعة قبل
استكمال وصيته رث ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه
فان مات الآخر بعد ذلك رث ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على
صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التخييرين قال محمد رحمه الله تعالى
في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بشيء لفلان يوقف وينفق منه عليه في كل شهر أربع دراهم ما عاش

وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر ما عاش عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما مالا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف المثلث والصاحب العشرة نصف المثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخر ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعملون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف المثلث والآخرين نصف الثلث بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط * ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غله البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفين ثم يباع سدس غله البستان لكل واحد منهما فيوقف ثم على يد الوصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر ان ماتا جميعا وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطلان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس على المفرد والسدس الآخر على المحورعين في النفقة ولو وصى بغلة بستانه لرجل وينصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلثة أرباع غلته كل سنة وللآخر ربعها ولقسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواء فثلثه بينهما أو لا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما أو لا تعالى أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمتها ألف ولا تخرب له عبداه وقيمتهم خمسمائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولا تخرب قيمته أو هي يخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة ببيع بار وطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فاعل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من ثلث الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين يموت وما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو قال أوصيت بهذه الالف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا ولمائة بينهما نصفان وتسعمائة للآخر ولو قال قد أوصيت لفلان الالبائة لاحدهما فالمائة له والبقية التسعمائة للآخر ولو أوصى لرجل بثلاث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال اضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الا درهمين ضربت له بالثلث الا درهمين ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالالف يعطى منها فلان مائة وفلان مائتين فاني أعطيهما ما سمي لهما وأد الباقي على الورثة وأداسي لاحدهما حملت الباقي للآخر فاذا قلت ثلث مالي لفلان وفلان مائة وثلث ماله سبعة ودرهما والثلث كله لم سميت له المائة ولو قال أوصيت بثلاث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون وفلان مائة وماله ثلثة مائة فالثلاث بين اللذين سمي لهما قدر الثلثا ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثمائة فللآخر المائتان والخمسون لباقية الذي لم يسم له قدره ولو قال ثلث لفلان وفلان لفلان مائة وثلث لفلان خمسون والثلث ثلثة مائة لكل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمر وعبد الله نصفان وثلث كله لزيد وعمر وبنو زيد وبنو زيد وعبد الله نصفان أوصى به فلان لفلان لفلان مائة فهو كذا قال لفلان مائة وللآخر تسعمائة ما ملك

قوله ولا شيء للآخر فيه أنه لم يذكر اول الاثنين فليحذف العبارة بمراعاة اصلها وهذه عبارة قد تقدمت بعينها منقولة عن محيط السرخسي في اوائل الباب الثالث في اوصية بثلث مال فهي

ورثة له

بعضها فالباقي على عشرة ولو أوصى لثالث بألف أخرى ثلث ماله ألف كان نصيب الألف للثالث
ونصفها للأولین على عشرة ولو قال هــ الألف لفلان ولان منها ثمة لفلان ولان ما بقي كان للأول
مائة فان هلك الألف المائة فهو للأول وليس للثاني إلا ما بقي بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل
بألف وثلاثة ألف فليس للأوسط شيء والألف بين الآخرین على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الألف
وسهم لصاحب المائة ولو قال أـ صیت ثلث مالي لفلان ولان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم
القسمه خمسمائة كان للوصي له بالمائة ثمانية كـ لـه ولان آخر ما بقي ولو أوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله
والثالث ألف ولم ينتقص فنصف الثلث للآخر ونصفه للأولین على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة
للآخر ولو قال أوصیت لفلان بـ من ثلث مالي لفلان بـ ما بقي وأوصیت لفلان بألف والمسئلة بـ ما لها
فليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الأول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل
ألف في كيس بعينه فقال لرجل أوصی لك بـ ما بقي من هذه ماله الألف كلها وهي وصية مؤخره عن
سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لآخر يكره للأول شيء ولو قال أوصیت بهذه الألف لفلان
وفلان لفلان سـ بمائة ولفلان سـ بمائة قسمت الألف بينهما على ثلاثة عشر وان قال أوصیت بهذه
الألف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت كلها لهذا الأخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت
بينهما كذا في محبة السرخصي * ولو قال أوصیت لفلان وفلان بهذه الألف لفلان منها ألف لفلان
آخر من الألف التي أوصیت بها لفلان ألف أو قال أوصیت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك ألف
وفلان من تلك الألف وكالثلث ألفا كانت ألف كلها لثاني في الفصاين رجل أوصى بـ ما
بوصايا فحضر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطي حصته قال دفع اليه وأمسك حصته من بقي فـ ما سـ
فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ فيه أحذه ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا
في المحيط * أوصى بأن يدفع إلى فلان ألف درهم يشتري بها الأسارى فان مات فلان قبله برفع إلى
المحاكم أيولى الأمر إلى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزانة المفتين * مريض قال آخر حوامن
مالي عشر بن ألفا أعطوا فلانا كذا وولانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم
مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى تنفذ وصية كل واحد منهم على
تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويبتل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزأ وقوله وما بقي للفقراء كانه
سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من
ثلث مالي لفلان كذا لـ أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بـ ما لها فان هـ ما شيء للفقراء ويعطى لأصحاب
الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزأ من وصيته ويبتل سـ ما من رجل أوصى بأن تباع
داره ويشتري بـ منها عشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى فبيعت داره ولم يبق غنمها
ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك
ولغيره من أوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه أوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقان اجعلوا من
ذلك من مالي كذا فجعلوا من غيره لم يضرهم الا ان يكون في ذلك مال دليل بان يكون سائر أمواله
خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك المال بوصايا رجل أوصى بوصايا فباع ورثته ان
أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المتن أنه لا تصح اجازتهم
وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والوصي له محتاج مل يعطى
له من نصيب الفقراء اختاروا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رحمهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم
الثعفي والنخعي بن مطيع رحمهم الله تعالى لا يعطى والأول أصح كذا في فتاوى قاضي خان *

وفي النازل اذا وصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة فسات معتقه بعد موته ان كان بين
الكل وصية شيئاً مقدراً وجعل الباقي للفقراء بمائة المعتق تصرف الى الفقراء فأما ما بين اكل وصية
شيئاً مقدراً وبين الفقراء شيئاً مقدراً فمائة المعتق تصرف الى ورثة الموصى وعلى هذا اذا وصى بوصايا
ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا ومات بعض الموصى لهم قبل الموصى
فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط * والله اعلم

(الباب الثامن في وصية الذمي والحرى)

وصية الذمي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي
اربعة أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين
أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر
تخليصاً كما منهم فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث
ما هو قربة عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تخليصاً كما منهم فلا يشترط
فيه التقرب من الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا وقربة
عندهم وانها صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما
باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو ان ذمياً وصى بان يشتري بثلاث ماله رقاباً ويصدق عنه باعيانهم
أو بغير أعيانهم أو وصى بان يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين أو ان يسرج به في بيت المقدس
أو يبنى فيه أو يغزى به الترك أو الديلم والموصى من النصاري فالوصية صحيحة ولو وصى بثلاث ماله
للسائحات أو للغنيمات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تخليصاً كما لهم وان كانت لقوم غير
معينين كانت باطلة ولو وصى بثلاث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان
ذلك لقوم باعيانهم صحت الوصية وتعتبر تخليصاً كما لهم وكانوا بالخيار ان شاؤوا وجوابه وينو المسجد وان شاؤوا
وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو وصى بثلاث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو وصى بان
يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك
عليك كما منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على
الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وصى
به في الغري أما اذا وصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط * المحررى المستأمن اذا
أوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فأوصى بأكثر من
الثالث وقف ما زاد على الثالث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع المال كما
في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كرفي الأصل ولو وصى المحررى
في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صار وادمة ثم اختصها الى القاضي في تلك الوصية فان كانت
قائمة بعينها أبرتها وان كانت قد استهلك قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع * المحررى
المستأمن لو وصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي
* ولو اعتق المحررى المستأمن عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار
الثالث ولو وصى ذمي بأكثر من الثالث أو ببعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو وصى بخلاف ملته صح
كالارث ولو وصى محررى غير مستأمن لا يصح كذا في المسكافى * ولو وصى ذمي لمحررى مستأمن
جاز كذا في محيط السرخسي * ولو ارثه مسلم الى اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم وصى ببعض
هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياهم ويبطل

ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتدنا فذة للحال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتدة فإنه يصح من وصايا ما يصح من القوم الذين انتقلت اليهم قال في الكتاب الا في خصلة وهي ما اذا اوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن اوصت ببناء البيعة او الكنيسة او ما شبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لا أحفظ فيه عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى شيئا وقد اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط * وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعي الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رجعهم الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي * اذا صنع يهودي أو نصراني بيععة أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية

(مسائل شتى)

رجل حلف ان لا يوصي وصية فهو في مرضه الذي مات فيه او اشترى ابنه في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائشا ولو هو بشيئا لو ارثه في مرضه واوصى له بشيئا وامر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان اجاز بقيمة المورثة ما فعل وقالوا اجزا ما مربية الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة اجزا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض اوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصايا باقية ان لم يقل ان مات من مرضي هذا او قال ان لم أبرأ من مرضي فقد اوصيت بك كذا او قال بالفارسية ٢ (اكرمازين بيماري مرك آيد) او قال ٣ (اكرازين بيماري بميرم) فحينئذ اذا ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اوصى وقال ان مات من مرضي هذا فاعلماني احرار وبعطي فلان من مالي كذا وكذا ويصح عني ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدتهم على الوصية الاولى اولغ غيرهم اشهدوا اني على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولما كانت تحسن فنحيز ذلك منه ويتخصصون في الثالث وهذا القياس والاستحسان اذا قال اوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مات من مرضي هذا فاعلماني احرار ثم برأ ثم مرض ثانيا كذا في المحيط * اوصى بوصايا وكتب بها صكها ثم مرض بعد ذلك فاوصى بوصايا ايضا وكتب صكها ان لم يذ كر في الصك الثاني انه رجوع عن الوصية الاولى يعمل بهما جميعا كذا في خزانة المفتين * رجل اوصى بوصية ثم اخذه الوسواس فصار محتوها فبكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام اضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشارته واصحابنا لم يجوزوا وقال الناطقي رحمه الله تعالى ذكر في الكيسانيات رجل اصابه فالج فذهب لسانه ونحز عن الكلام لمرض فأشار او كتب فطال ذلك وتقادم العهد فان حكمه يكون حكم الاخرس وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر الف و قال هذا الف لفلان فاذا مات انا فادفعه اليه فبات يدفعه للمأمر الى فلان كما امره فلو لم يقل هو لفلان ولكنه قال ادفعه اليه فبات الاخر فان المأمور لا يدفعه اني فلان وعن ابي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي او قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخي او قال الى ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفع الالف الى غرماء الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الحساب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل اوصى

٢ ان انا في موت من هذا المرض
٣ ان مات من هذا المرض

بوصايا وأنفذوا وصاياهم بالدراهم الزئوف والرديئة اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية اقوم باعيانهم فرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز
 وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى رجل
 اوصى بوصايا والتقود مختلفة فانه ينفذ وصاياهم بما هو الغالب في البياعات مريض اوصى بألف مكسرة
 ودراهمه صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يساع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته
 مريض قالوا له لم لا توصي فقال اوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيتصدق بألف على المساكين ولم يزد
 حتى مات فاذا نلت ماله ألقان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق الا بالالف ولو
 قال المريض اوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن
 الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فاذا لث أكثر
 قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغنا ما بلغ وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث
 فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بألف درهم وهو عشر
 مالي لم يكن له الا ألف درهم كان الا ألف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال اوصيت بجميع مالي هذا الكيس
 لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألفا درهم كان له مالي الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد
 في الكيس دفاتير أو غيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع مالي هذا
 الكيس لم يكن له الا ألف درهم ولو قال اوصيت لفلان بمالي هذا الكيس بألف درهم وهو نصف مالي
 هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الا ألف وان كان في الكيس ألف درهم كان له
 وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دفاتير أو جواهر لا شيء له
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى ينبغي
 أن يعطى للوصي له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال اوصيت
 بجميع مالي هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه اكرار او وجد حنطة وشعر فالكمل له ان خرج من الثلث
 كذا في خزائن المفتين * لو قال اوصيت له بألف درهم من هذا الكيس واوصيت له بألف درهم
 من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو عليه ما جبا كذا في المحيط * رجل اوصى بأن يتصدق عنه
 بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه
 أبو الليث رحمه الله تعالى معناه انه اوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال
 فقل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز ذلك وان اوصى
 بالدراهم فاعطى حنطة لم يجوز قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز به تأخذ ولو اوصى
 بأن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشتر
 عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله
 تعالى لو اوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى
 قبل أن يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلها وعنه أيضا لو اوصى بألف درهم بعينه يتصدق عنه فهلك
 الا لف بطلت الوصية رجل اوصى بأن يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحجاج هل يجوز أن يتصدق على
 غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى في رجل اوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل
 اوصى بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي أن يجعل المال
 صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب ثوبا حراما وأوصى

لا قاري تذكرة من مالي

بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برده عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة ومورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأة قالت في وصيتها (خويشان مرايا دكار هست از مال من) قال تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالكلام يعطى من مالها قدر ما شاء ادنى ما ينطلق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وصى بافضل عبيده للساكين او بخير عبيده وان يساع ويجعل ثمنه في المساكين يتقرر الى افضلهم وخيرهم قيمة ولو قال اوصيت بخير عبيدي او لا فضل عبيدي بثلاث مالي فثلث ماله لا فضلهم في الدين كذا في المحيط * رجل اوصى بثلاث ماله للساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه ولو اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وفي النوازل لو اوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو اوصى بان يعطى كل فقير درهمًا فاعطى الوصى فقيرًا نصف درهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول ارجوان لا يضمن كذا في الخلاصة * اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصى عشرة فتوايغدى ويعشى غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة فغدى عشرة فما تواعشى عشرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصى لا يضمن استحسانا ويغدى عشرة سواهم ويعشهم وبه بقي كذا في خزنة المفتين * رجل اوصى بان يتصدق بثلاثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز حنطة في حياة الوصى قال ابو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصى ما فرق في حياة الموصى قال ويفرقها بعد وفاته بما امر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بما امر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضي خان * اوصى في مرضه وقال اني كنت جامع أهلي في شهر رمضان فاسالوا الفقهاء ماذا يجب علي في المحكم فافعلوه ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصايا ما اعتقت عنه رقبة وأطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله واني الورثة الاجازة اطعم عنه ستين مسكينًا لكل واحد مدان من حنطة ومدان مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزنة المفتين * اذا اوصى بان يشتري حنطة وخبزًا ويتصدق على المساكين فعلي من يجب اجر الحاكمين الذين يحملون الحنطة والخبز قالوا اذا لم يكن الميت وصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصى ان يستعين بمن يحمل بغير اجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت اوصى ان يحصل ذلك الى المساجد فلا جرة في مال الميت اوصى الى رجل فامره ان يتصدق بثلاث ماله فلو وضع في نفسه لم يجز ولو دفع الى ابنه الكبير او الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجز عامل السلطان اذا اوصى بان يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم انه من مال غيره لا يحمل اخذه وان علم انه محتلط بماله جاز اخذه وان لم يعلم جاز ايضا حتى يقين انه مال غيره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان محتلطًا لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا وجه الا رد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز اخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى عنه مماؤه وفي الجما مع اذا اوصى بثلاث ماله للساكين يتصدق منه كل سنة بثمانيسة دراهم او قال اوصيت

قوله الا اذا كانت الوصية اكثر
يتأمل في هذا الاستثناء وكان
الظاهر حذفه والاقتصار على
ما بعده كما يستفاد من عبارة
المحيط البرهاني اه

قوله قال البقال الى قوله كذا
في المحيط العبارة هكذا في جميع
سخن الهندية والذي رأيته في
سخن من المحيط مانصه قال
البقال ويدخل في الوصية
بالعين الدراهم والدنانير ولا
يدخل التبراه بالحرف وهي
عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف
ما في سخن الهندية كما لا يخفى
على المتأمل اه

بان يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصى يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على
السنة اوصى عندهم انه يعفى عن قاتله والقتل عمدا كان باطلا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ومن اوصى بسدس ماله ثم بسدس ماله في ذلك المجلس
او في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين او لم يشهد فليس للوصى له الا سدس المال بالاجماع
الا اذا كانت الوصية اكثر واواحدى الوصيتين اكثر من الاخرى فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر
فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوى * سئل عن رجل اوصى بثلث ماله
للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصى ضامن للفقراء
في قولهم جميعا كذا في التتارخانية * واذا كان رجل اوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر
بثلث ماله العين والدين مائة اقتسم الثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خمسون ضم الى العين
وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة اسهم ولو اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لآخر
ولم يخرج من الدين شئ اقتسم الثلث العين نصفين فان تعين من الدين خمسون درهما ضم ذلك الى العين
فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما الثلثان في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلثان للآخر وما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
الثلث بينهم على خمسة ايضا واذا كان لرجل مائة درهم وعين ومائة درهم على اجنبي دين
فالوصى لرجل بثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية * وذكر في فتاوى الفضلي ان من
اوصى بدين له على رجل ان يصرف الى وجوه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدينونه
بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه يرجع عن وصيته بذلك ان قدر قال البقال رحمه الله
تعالى دخل الخنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط *
في فتاوى اهل سمرقند اذ اوصى بمساع بدنه يدخل تحت الوصية القلائد والخنط والحاف والدثار
والفراس وفي السيران اسم المتاع في العادة يقع على ما يابسه الناس وييسطه فعلى هذا
يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والغفرش والقمص والبسط والستر وهل يدخل فيها الاواني
فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى انه يدخل
واذا اوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل ابو يوسف رحمه الله تعالى اهو على سلاح الفرس ام على
سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقال في فتاواه وادنى ما يكون من السلاح
سيف وترس ورمح وقوس ولو اوصى له بذهب او فضة ولموصى سيف محلى بذهب او فضة
كانت الحلية له وبدها ذابت نظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف
ويعطى للوصى له وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت
قيمة السيف اكثر تخير الورثة ان شاءوا اعطوا الوصى له قيمة الحلية مصوغا من خلاف جنسها وصار
السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية اكثر تخير الوصى له ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف
وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو اوصى لرجل بقز ولموصى جبة أو قبا
حشوه من قز لا شئ له ولو اوصى لرجل بثوب قز ولموصى جبة بطنانها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان
للوصى له الثوب القز والا تخير الورثة ولو اوصى له بجبة حرير وله جبة ظهارتها حرير وبطنانها حرير
دخلت تحت الوصية وان كانت الظاهرة حريرا والبطنة غير حرير فكذلك الجواب وان كانت البطنة
حريرا فلا شئ له ولو اوصى بحلى يدخل تحت الوصية كما ينطق عليه اسم الحلى سواء كان مفضضا بزمرد
أو باقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للوصى له ولو اوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج

من ذهب فان كان الذهب سدى الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة قبياء الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو للموصى له ولو أوصى بحلى دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان مركبا في شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن مركبا فلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس بحلى وعلى قولهما يدخل لانه حلى كذا في المحبط * والله أعلم

(الباب التاسع في الوصى وما يملكه) *

قوله والثالثة سرقة صريحه
أن ذلك مروى عن أبي يوسف
والذي ريته في نسخ الخاتمة
التي بيدي بعد قوله والثانية
خيانة وعن غيره والثالثة
سرقة اه فهو صريح في أن
الثالثة مروية عن غير أبي
يوسف والله أعلم اه

لا ينبغي أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عمر بن الخطاب لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية الا أحمق أو لص كذا في فتاوى قاضي خان * الاوصياء ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه من يعينه وفاسق أو كافرا أو عبدا فيجب عزله وإقامة غيره مقامه كذا في خزنة المفتين * رجل أوصى الى رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان ظني بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى فمات الموصى كان له الخيار ان شاء قبل وان شاء رد كذا في فتاوى قاضي خان * وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز لما يخرج من الوصية قبل أن يقول قبلت كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل بوى الى رجل فقبله في حياة الموصى فالوصاية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحبط * أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزنة المفتين * ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصى أو بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضرة القاضي أو بغيره ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال لا أقبل لا يصح قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشهدوا أنني أخرجه عن الوصية ذكر الحسين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصى رد الوصية حال غيبة الموصى فردّه باطل عندنا ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصى من تركة الموصى جازيعة ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضي خان * أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت بعد موت الموصى اشترى لثيابا فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خادما للآخر غير انه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن لثياب فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزنة المفتين * قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند المحاكم وقد قالوا ان الوصى

إذا التزم ثم حضر عند المحاكم وأخرج نفسه نظراً لما حكم في حاله فإن كان مأموماً قادراً على التصرف لم يخرج منه وإن عرف بحجزة وكثرة اشتغاله يخرج منه كذا في السراج الوهاج * قال إذا أوصى الرجل إلى عبده أو إلى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه أما أن تكون الورثة كباراً كلهم أو كانوا كباراً وصغاراً وكانوا صغاراً كلهم فإن كانوا كباراً كلهم أو كانوا صغاراً أو كباراً فالوصية باطلة كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الأصل وأراد بقوله أنها باطلة ستبطل حتى لو تصرف قبل الإبطال في التركة بغيرها أو ما شبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وإن كانت الورثة صغاراً كلهم فإن أوصى إلى عبد غيره فالوصية باطلة وإن أوصى إلى عبد نفسه فالوصية جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنها باطلة على التفسير الذي قلنا وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهما مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أوصى إلى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغاراً أو كباراً فإن أدي وعق مضي الأمر وإن عجز صار رحمه الله حكم العبد ولو أوصى إلى المستنسي جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضاً كذا في السراج الوهاج * ولو أوصى إلى فارق مخوف عليه في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرجها القاضي من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضي أن يخرجها عن الوصية ويجعل غيره وصياً إذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصياً ولو أن القاضي أنفذ الوصية فقهى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الأوصياء قبل أن يخرجها القاضي كان جميع ما صنع جائزاً وإن لم يخرجها حتى تآب وأصلح تركه القاضي وصياً على حاله كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يعلم القاضي أن له وصياً فنصب وصياً آخر بحضر الوصي فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل إخراجاً له من الوصية كذا في الخلاصة * ولو لم يعلم القاضي بأن للميت وصياً فالوصي غائب فأوصى إلى رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى مسلم إلى حربي مستمناً أو يرمي مستمناً فهي باطلة معناه ستبطل لأنه لو أوصى المسلم إلى الذمي فإن للقاضي أن يبطلها ويخرجها من الوصاية والذمي إذا أوصى إلى المحربي فإنه لا يجوز لأن الذمي من المحربي بمنزلة المسلم من الذمي والمسلم لو أوصى إلى ذمي كانت الوصية باطلة وإذا كان المحربي ممن يخاف منه على المال فإن القاضي يخرجها من الوصاية وينصب مكانه عدلاً كافياً وإذا أوصى الذمي إلى الذمي كان جائزاً ولا يخرجها القاضي من الوصاية فإن دخل المحربي داراً لا سلام بأمان فأوصى إلى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط * ولو أوصى مسلم إلى حربي ثم أسلم المحربي كان وصياً على حاله وكذا الوأر وصى إلى مرتد أسلم ولو أوصى إلى عاقل فجن الموصى إليه جنوناً مطبقاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصياً للميت فإن لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصي كان وصياً على حاله ولو أوصى إلى صبي أو معتوه أو مجنون جنوناً مطبقاً لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا أوصى الرجل إلى المرأة أو إلى الأعمى فهو جائز وكذا إذا أوصى إلى محدود في قنف فإذا أوصى إلى صبي فالقاضي يخرجها عن الوصاية ويجعل مكانه وصياً آخره كذا ذكر المحصاف وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرجها القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمي وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى عتق

العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمي فالعبد والذمي نقيضان وصيبن ولا يخرجهما القاضى عن الوصاية
فإنما في حق الوصى فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم
رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى
وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى الى رجل فقيل ان مت أنت فالوصى بعدك فلان
فحين الاول جنونا مطبقا فالقاضى يجعل مكابه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه
الموصى وصيا وكذا ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فيمن أوصى الى ابن صغير له قال
يجعل القاضى له وصيا ويجوز أمره فإذا بلغ ابنه جعل وصيا وأخرج الارل ان شاء ولا يكون خارجا
الا بانحراج القاضى كذا في المحيط * ومن أوصى الى من يجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى
غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يحجب به حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضى عجزه أصلا
استبدل به غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فيه فليس للقاضى أن يخرج له وكذا إذا شكت
الورثة أو بعضهم الوصى الى القاضى فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يسدوله منه خيانة فان علم منه
خيانة عزله كذا في الكافي * القاضى إذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل
القاضى معه غيره ولا يخرج له وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج له وهو الظاهر وعليه الفتوى
كذا في فتاوى قاضى خان * وفي فتاوى الفضلى وصى على وقف أو في تركه ميت بجز عن
القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام المحاكم قضا آخر ثم قال الوصى بعد أيام صرت قادرا على القيام بما
فوض الى من يعيده المحاكم الى ما كان (قال) هو وصى على حاله لا يحتاج الى إعادة المحاكم كذا
في المحيط * رجل أوصى الى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفر احدا الوصيين
بالتصرف ولا ينفذ تصرف احدهما الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما ينفر ديها (منها)
تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين
إذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ودية الودائع والغصب ولا ينفر احدهما بقبض وديعة
الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة وينفر احدا الوصيين بالنقصومة في حقوق الميت
على الناس وعندهم ينفر بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال او يوزن وباجارة اليتيم بعمل يتعلم
وينفر ايضا ببيع ما يختص عليه التوى والتلف ولا يذكر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه
بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفر به احدا الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفر دوان عين الفقير ينفر بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا
الخلافا إذا أوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفر احدهما بآبائه وعند
أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفر دوان عين المسكين ينفر عند الكل هذا إذا أوصى اليهما بآبائه
في كلام فان أوصى الى احدهما ولا ثم أوصى الى الآخر قال شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينفر كل واحد منهما ما بالتصرف وقال بعضهم لا ينفر احدا
الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الاثمة
المرتضى رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان * ولو أوصى الى رجلين وقال كل واحد منهما
وصى تام فلكل واحد منهما ما أن يتصرف وحده كذا في حاشية المفتين * رجل جعل رجلا وصيا
في شئ بعينه ونحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في قصه ما على
من الدين وقال لا يخرج جلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو قال أوصيت الى فلان بتقاضى ديني ولم
أوص الى غيره ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا

في الانواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كانه أوصى اليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما أيكون وصيا فيما أوصى اليه كذا في فتاوى قاضي خان * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر او جعل أحدهما وصيا في ماله المحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أن رجلا أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يتصرف المحي في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى أن يضم اليه رجلا آخره كان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد المحي منهما بالتصرف كما في حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) أحدهما هذه والثانية اذا أوصى الى رجلين فمات الرجل قبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يتفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد والثالثة اذا أوصى الى رجلين ففسق أحدهما ما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له ان يتصرف كذا في فتاوى قاضي خان * مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن ان يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعون رقيقه ولا يتفقون على الرقيق من مال الميت ليكن ان كان معهم طعام لمولاه او كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير ان يدفعوه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك اموالا وورثة فأقام رجل شاهدين ان الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بيعة هذا الرجل لانه أقام البيعة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصما عن الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا المحاضر ان يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب لافي الاشياء التي يتفرد بها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق المحاضر وادعى انه أوصى اليهما لا يكف إعادة البيعة وكانا وصيين جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصيا ما لم يعد البيعة وان حضر الغائب وجحد ان يكون وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول رجلا آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لأحدهما ان يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الا آخر رجل مات وأوصى الى رجلين فجاء رجل وادعى دينه على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا الى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له اولا ثم امرهما القاضي بقضاء الدين ف قضيا دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذا قضى دين الميت بشهود جازوا لضممان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر القاضي كان ضامنا لغرماء الميت وان قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والعريم الاخرى شارك الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جزويين كون صاحبه ان يتصرف لا أحدهما او تصرف باذن صاحبه

في حياتهما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان *
 الوصي اذا حضره الموت فله ان يوصي الى غيره مع ان الموصى لم يقوض اليه الا بصانصا كذا في الذخيرة *
 رجل أوصى فأت وفي يده ودائع للناس فقبض عن أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه
 أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو يدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن
 على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاعت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض أحد الورثة
 يضمن حصته أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا
 ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودية فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاعت في
 يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وارثا ضمن الوارث وايس هذا كالتخذ المال
 من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب
 الا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمن ثقة فالتقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة
 وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع وصيانا استأجر أحدهما جالين لجل الجنائزة الى المقبرة والاخر
 حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع
 المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالمنطقة على الفقراء قبل رفع الجنائزة
 ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت المنطقة في التركة حاز دفعه
 وايس للاخر الامتناع عنه وان لم تكن المنطقة في التركة فاشترى أحد الوصيين منطقة وتصدق بها
 كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه أبو بكر آخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 وذكر الناطقي اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى التيم جاز وان لم يكن
 ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بأمر الاخر ولو لم يمتا أوصى
 الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فردده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن
 وايس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين أن يودع ما صار في يده من تركه الميت
 ولو أن الميت أوصى بشراء عبدا وبالاعتاق فأخذ الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لأحدهما
 أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلكم مالي حيث شئتما أولن شئتما ثم مات أحد
 الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للساكنين
 وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقي منهما اقسم
 أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين داري
 الصغيرين لهما عليه جولة يخاف عليه السقوط وكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار
 وأبي الاخر قال الشيخ الإمام أبو بكر يبعث القاضي أمينا حتى يظريه ان علم أن في تركه ضررا عليهما
 أجبر الا أن يبنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهما
 ولا أحد الوصيين عبدا فبقيته أكثر مما سمى الميت الموصى فأراد الوصى الاخر أن يشتري هذا العبد
 بمسمى الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى قووض الامر الى كل واحد منهما جاز شراء هذا الوصى
 من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جيعا لميت
 فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضي خان * أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله
 جاز أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الموضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه
 لان الاعطاء لا يتحقق الا بأخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو أن
 رجلا أوصى الى رجل فقال له اعمل بعلم فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم

فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والقوى على هذا ولو أوصى إلى رجل وقال له اعمل برأى فلان أو قال لا تعمل إلا برأى فلان ففي الأول الوصي هو الخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزانة المفتين * قال أبو نصران قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصي خاصة وإن قال لا تعمل إلا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل أوصى إلى وارثه جاز فان مات الوصي بعدموت مورثه وأوصى إلى رجل آخر أن قال هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو وصي قال للثاني أوصيت إليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا ولو قل هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في الترتين عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركة الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضي خان * الرجل إذا أوصى إلى رجل ثم أن رجلا آخر أوصى إلى الموصي ثم مات الموصي الثاني صار الموصي الأول وصيا ثم إذا مات الموصي الأول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * خاطب جماعة فقال لهم اعملوا كذا بعد موتي إن قبلوا يصيروا كلهم أوصياء وان سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل بعضهم فإن كانوا قبال اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو أوصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية وإن كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره إلى المحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه كذا في خزانة المفتين * وإذا اختلف الوصيان في المال عندهن يكون فإن كان المال قابلا للقسمة فانهما يقسمانه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وإن لم يكن المال قابلا للقسمة بينهما وإن أحبا استودعاه رجلا وإن أحبا أن يكون المال كله عند أحدهما جاز وإن كانا وصيين لليتامى فقام أحدهما لم يجز في قول أبي خنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا إلا أن الحاضر قاسم بأذنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأن في القسمة معنى البيع ولو باع أحد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند أبي خنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر بأذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيف ما كان فكذا القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبيها وزوجها بوصايا من عتق وصدقة وغير ذلك وتركت ضيعة وثمنا با وحليبا وخلقت ابنتين رضي عن فقيل الزوج أنا أنفذ وصيتهما من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحلي أن أنفذ الزوجه هذه الوصايا بأذن الوصي الآخر وهو الأب فما كان من صلات ووصايا يحتاج فيها إلى شراء شيء وقد فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك ديني في التركة وإن فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما احتج إليه من الصدقة من غير شراء فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فإن أحب لزوجه أن يبقى هذه الأعيان لأولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار ما لا يتم بيع الوصيان مقدار الوصية من رجل ويشتري الأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال إلى البائع ويقبضه الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط * وصى باع عقارا يقضى بثمنه دين الميت وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزانة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب يقاسم مال الصغير أي شيء كان منقولا أو عقارا بغبن يسير ولا يملكه بغبن فاحش والأصل في جنس هذه المسائل أن من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط * ويجوز للوصي أن يقاسم الموصي له فيما سوى العقار

ويمك للصغار وان كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي للورثة وفي التركة وصية لانسان
والوصي له غائب لا تجوز قسمة الوصي على الوصي له الغائب ويكون للوصي له أن يشارك الورثة
ولو كانت الورثة كلهم صغاراً فقاسم الوصي الوصي له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جازحتي
لوهلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي له بشيء كذا في فتاوى قاضي خان *
واذا نصب القاضي وصياً لليتيم في كل شيء فقاسم عليه في العقار والعروض جاز هذا اذا جعله القاضي
وصياً في كل شيء فأما اذا جعله وصياً في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمة وإذا قاسم الوصي الوصي
له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفعت الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة
في يد الوصي لم يكن على الوصي الضمان ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور
فقسمة الوصي مع الوصي له على الوارث الكبير باطلة في العقار وفي المنقول جميعاً فان هلك نصيب الوارث
الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي له فيما أخذوا منه ثلثي ما أخذ
ان كان ما أخذه قائماً في يده وان هلك ما أخذه الوصي له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء
ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الوصي له وان كانت الورثة كباراً وهم غيب فقاسم الوصي مع الوصي له
على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسمة في العقار باطلة وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى
في هذه الصورة خلافاً فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى تجوز وأما في المنقول فتجوز قسمة مع الوصي له على الورثة فأما قسمة الوصي مع
الورثة على الوصي له والورثة كبار حضوراً والوصي له غائب فانها باطلة وللعقار والمنقول في ذلك على
السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه المسئلة اختلافاً فقال على قول أبي
حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز فار هلك
حصة الوصي له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة كان للوصي له أن يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان
هلكت حصة الورثة في يدهم وهلكت حصة الوصي له في يد الوصي أيضاً فاهلك في يد الوصي من حصة
الوصي له فالوصي لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصة الوصي له فهو بالخيار ان شاء ضمن الوصي
ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن أوصى بثلاث ألقه درهم فدفعهما للورثة الى القاضي
فقسم والوصي له غائب صحت قسمة حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا
في الكافي * وصي عنده ألعان ليتين فادركا فدفعا الى أحدهما ألفاً وصاحب الآخر حاضر وجد
القابض القبض منه يغرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائباً تجوز قسمة عليه فلا يضمن يدفع
نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقرأ له كان للآخر أن يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصي
ورجع بها الوصي وصي لليتين قال لهما بعدما كبرا قد دفعت اليكما ألفاً فصدق أحدهما وكذب الآخر
يرجع المنكر على أخيه بمائتين وخمسين درهما وان انكر الم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت
الى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدق أحدهما وكذب الآخر خرج المالك على الوصي
بمائتين وخمسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنتين صغيرتين فلما أنكر
طلب اميراهما فقال الوصي جميع تركته أبييكم ألفاً وقد أنفتت على كل واحد منكما خمسمائة
فصدق أحدهما وكذب الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في
ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مريم عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط النخعي * وصي الام يقر سم لولده الصغيره فقلاته
التي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب أما اذا كان له أحد منهما لا يقره سم وهو لا يملك

قسمة عقاراته على كل خال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على
السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعلم ولو كان الوصي قسم بين
الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه (الاول) أن تكون الورثة صغارا كلهم ليس
فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمة أصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال اولاده الصغار وليس فيهم
كبار فانه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغير رائد - من أن يبيع الوصي حصة أحد
الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشترى حصة
الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل
ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفرزا (الثاني) أن تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم
حضور وبعضهم غيب فقاسم الحضور وأفرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراده ان كانت التركة عروضاً
وأما في العقار فليس تجوز قسمة عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب
فانه لا تجوز قسمة (الرابع) اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم
وعزل نصيب الصغار فجلة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار باز (الخامس) اذا عزل نصيب كل واحد
من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فأما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك
حصة الصغار فجلة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان
بعض الورثة صغارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصي الصغار وأراد منه القسمة حكى عن الشيخ الامام
الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصي يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب
الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من
الاجنبي المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصي الاب اذا باع شيئاً
من تركة الاب فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا وصية والثاني أن يكون
على الميت دين أو وصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من التركة من
المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا ما يبيع ما سوى العقار فلان ما سوى العقار
يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أيسر ويبيع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس
الأنعة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضي خان * وجواب
المتأخرين انه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار أو يكون
للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شراؤه بضعف القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي *
أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون يبيع العقار خيراً للقيم
بأن كان خراجها وموئناً يربو على غلاتها أو كان العقار خافوا أو دار يريد أن ينقض ويتداخى الى الخراب
فان وقعت الحاجة للصغير الى أدائها فانه كان في التركة مع العقار عروض يبيع ما سوى العقار
فان كانت الحاجة لا تندفع بما سوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو يغيب يسير ولا يجوز بيع
الوصي يغيب فاحش لا يتغيب اناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئاً للقيم لا يجوز شراؤه بغيب
فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة
الا بأمرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ما سوى العقار ويجوز اجارة
الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب ويبيع العروض يكون من الحفظ أما العقار فمحموظ بنفسه اذا
أن يكون العقار يهلك لولم يبيع فعندئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم
غائب والباقى حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل

فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عنده خلافاً لما كذا في الكافي * ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصى يملك البيع بقدر ما ينفع الوصية عند الكل واذا ملك يبيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصى بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى المجدد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى وصى المجدد بمنزلة وصى المجدد ووصى وصى القاضى يكون بمنزلة وصى القاضى اذا كان عاماً وأما وصى الام ووصى الاخ اذا ماتت الام وترك ابناً صغيراً وأوصت الى رجل أو مات الرجل وترك ابناً صغيراً وأوصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز له هذا الوصى ان يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضي خان * وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والمخالي عن الدين على السواء وما كان مورثاً للصغير من جهة الام ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرقاً فله ان يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرفته في وصى الام فهو والجواب في وصى الاخ والعم وان كانت الورثة كباراً كلهم فان كانوا حضوراً وكانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغاراً وكباراً والبكار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام يبيع المنقول من تركة الام حصة الصغار والبكار جميعاً ولا يبيع العقار من تركتها حصة البكار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب وان كان البكار حضوراً والتركة خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصة البكار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلاً وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعاً وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعاً ويبيع العقار بقدر الدين اجماعاً وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * الاصل ان ولاية الوصى تقدر بقدر ولاية الموصى وان ولاية المحفظ تتبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولداً فادعياه معا وثبت نسبهما فعتقت الامة وماتت وترك مالاً وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بويه دون وصيها لان وصى الام كالام ولا يس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية المحفظ أيضاً لانها تتبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية المحفظ لوصى الام فيملك بيع العروض لانه من المحفظ كذا في الكافي * ولكن انما ثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية المحفظ ثبت له

ولاية كل تصرف هو من باب المحفظ نحو بيع المتناول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدين والا تخرج تصرفه كذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الا تخرج تصرفا لميراث كله للصغير ولاية التصرف في التركة للاب الثاني لا لوصى الوالد الميت ولا لوصى الام قال ولا يضم القاضى الى الوالد الباقي وصيا بالتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصى الام حفظ ما تركته الام وكل ما كان من باب المحفظ لان وصى الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذلك المن قام مقامها وكان لوصى الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب المحفظ وان مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصى الاب الذى مات أولا ومن وصى الام فان كان للاب الذى مات أولا أب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة بحاله فوصى الاب الذى مات آخرأولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذى مات آخرأب هو جد هذا الغلام كان وصيه أولى من ابيه وان مات وصى الاب الذى مات آخرأوصى الى غيره وباقي المسئلة بحاله فوصيه أولى من سجنائه وان مات وصى الاب الذى مات آخرأوصى الى أحد وكان الاب الذى مات آخرأوصى الى أحد وقد ترك الاب الذى مات أولا أبأجد هذا الغلام ووصيا فان أبأب الذى مات أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما اب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذى مات أولا من الذى مات آخرأولاية التصرف في المال للوصيين بحاله لانه لم يعرف الذى مات أولا من الذى مات آخرأيجعل كان ما تامعا ولو ماتا معا كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذى مات أولا من الذى مات آخرأولاية التصرف في المال لوصى الذى مات آخرأوان مات هذا الوصى ولم يوص الى أحد ومات الاب الذى عرف موته آخرأوصى الى أحد وباقي المسئلة بحاله فولاية التصرف في المال للذين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا وأبأوصى الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أى تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق الذى يعقل البيع والشراء فتصرف الاب تصرفا وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك أبأفان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت اذا باع تركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضى كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصى وأبى الميت فقال لوصى الميت ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما الوالىة وهو جد أولاده الصغار فله ان يبيع التركة على الأولاد والصغار ولولده الصغار ولولده وليس له ان يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده الصغار ولولده الصغار قال شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام المحظوظ مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبأكان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصى الجدة ثم وصى القاضى قال شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى يقول الخصاص يقتضى صغير ورث مالا وله اب مسرف مبذرم مستحق للعجرفة الى قول من يجوز أن لا تثبت الولاية في المال للاب ذكرك شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا لليتيم الذى لا اب له كان وصى القاضي عنزلة وصى الاب اذا جعله القاضي وصيا عما في الأنواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا

في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا اوصى الى رجل في نوع كان وصيا في انواع كلها كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه المجود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه المجود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والاخر بالف ومائة والاول املى ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه المجود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دارا ورجل ان يستأجرها كل شهر بثمانية والاخر بعشرة والذي يستأجرها بثمانية املى ينبغي ان يؤاجر منه وعلى هذا امتولى الاوقاف وجميع امناء الاوقاف كذا في الذخيرة * وصي باع ضيعة لليتيم من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة ايام فان اوفى الثمن ولا ينقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان بيع الوصي من هذا حاله يكون استهلاكا لانه ان ادى الثمن قبل ان يقضى بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب تاظرا حرم وصا للصغار وتسام النظر فيما قلنا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه يا كتر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري يا كتر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى املى قوله ما فقول الواحد يكفي في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخرون يريدون في الاجر كذا في فتاوى قاضي خان * وصي باع تركته الميت لانفاذ الوصية فجدد المشتري البيع فرفعه الى القاضي وحلفه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ المحاكم لان الوصي لو عزم على تركه المحصومة بعد ما جدد المشتري البيع صار ذلك منهما بمنزلة الاقالة فيلزم المبيع الوصي كما لو تقايلا حقيقة واذا فسخ القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك الى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنفان من العقارات والوصي يبيع صنف الوصية فلما وارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وسئل ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبار افاد الوصي بيع جميع الضيعة وابي الورثة الامقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر فالوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يفتي به اذا وكتابه كان يفتي عند دخول الضرر بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة * قال وللوصي ان يتجر بنفسه بمال اليتيم كذا في المبسوط * ولا يجوز للوصي ان يتجر بنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل ورجع يضمن رأس المال ويتصدق بالرجح في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان يشارك به غيره وان يبضعه كذا في المحيط * وصي اجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضى به دين الميت لا يجوز مديون مات واوصى فغاب الوصي فعهد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وانفذ وصاياهم فالبيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي هذا اذا كانت التركة

مستغرقة بالدين فان لم تسكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته الا أن يكون المبيع بيتا معينا من الدار وارث كبير ياع شيئا من تركة الميت أو من عقاره وقد بقي عليه دين ووصايا فأراد الوصي أن يرد بيعه ان كان في يد الوصي شي غير ذلك يستطيع أن يبيعه وينفذ منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد البيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فاوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان نفذ الوصايا قبل أن يختصموا جارا لبيع وان لم ينفذ حتى اختصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياهم ثم الميراث كذا في خزنة المقتين * مديون أو وصي بوصايا تخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصايله وقضاء ديونه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين يأتي على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله أن يبيعه لا يسعه الا ذلك ان علم ان الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يبيع واهل الوصايا شركاء الوارث الوصي اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان اقترض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في الاب لاختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحجج ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو رهن الوصي والاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني امل من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير الثمن قضا صايدينه ويصير هوضا من مال الصغير كذا في المحيط * واذا رهن مال اليتيم بدين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلاك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصي قيمته لمحق المرتهن لا لمحق اليتيم وان استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لمحقه ما حتى ان في الفصل الاول اذا ادى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للمغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى اقال مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجر الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجر عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم أجيرا باكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجر مثل عمله اذا عمل والفضل يرد على الصغير * الوصي اذا أجر منزلا للصغير بدون أجر المثل يلزم المستأجر المثل ام يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على اصول أصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل قيل له انفى بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ اخر يجب أجر المثل بكامله ولو كان سمي فيه الاجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا

للإتيام فينبغي النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي أن يثأر نفسه من الإتيام بخلاف الأب فإنه لو أجز نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكرنا في دورى وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي إذا أجز نفسه أو أجز شيئاً من متاعه في عمل من أعمال الإتيام لم يجوز وقال الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى لو أجز الوصي أو الأب لنفسه من الإتيام جاز بالافتقار والفتوى على ما ذكره القدرى كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * وليس للوصي أن يهب مال الإتيام بعوض أو بغير عوض وكذلك الأب ولو وهب انسان للصغير فعوض الأب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للأب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال الإتيام كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يتيم باع غلاماً للإتيام ألف درهم وقيمته ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وإن أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجوز حتى يجيزه الغلام ولو أن وصي يتيم باع عبداً للإتيام واشترط الخيار ثلاثاً ثم مات الإتيام في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعلل فقال لأن العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبداً للإتيام بشرط الخيار للوصي فادرك الإتيام في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضى به قبل أن ينهيه الإتيام عن الوصاية أو بعد ما نهيه فهو كالوكيل في جميع ذلك وإن اشترى الوصي عبداً للإتيام بألف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام وكبر الإتيام في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فالإتيام بالخيار إن شاء رضى به وإن شاء ألزمه الوصي فإن لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضى بالعيب أو قبل ذلك فالإتيام على خياره وإن لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعده مضيه أو مات الإتيام في وقت الخيار قبل رضى الوصي المشتري أو بعده فالشراء لازم للإتيام كذا في المحيط * وصي باع شيئاً من مال الإتيام فادرك فأبرأ المشتري عن الثمن قال بعضهم إذا كان مصلحاً غير مفسد وقال أنت بريء مما أبرأك وصي من مالي جاز برئ المشتري وإن قال أنت بريء مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا نأخذ به بل يبرأ المشتري بإبراء الصبي بعدما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا باع الوصي مال الإتيام من نفسه أو باع مال نفسه من الإتيام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة ظاهرة للإتيام يجوز وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة للإتيام لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمه الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بثمانين ويبيع من الصبي من نفسه ما يساوي ثمانين بألف درهم قال أن يبيع من مال نفسه ما يساوي ألفاً بثمانين ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوي ثمانين بألف درهم ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتب في بقوله بعث أو اشترت كما في الأب ويحتاج إلى الشطرين لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر الناطقي في واقعاته أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الأب وصي الإتيام إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا لو أذن الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا إذا أذن لعبدين إتيامين بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط

* الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبده في التجارة صح الأذن وسكوتهم ما عند البيع والشراء يكون إذا
 فإن مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير والأب أو الوصي حتى لا يبطل
 الأذن ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فمات الأب أو بلغ الصغير بنزل الوكيل
 القاضي إذا أذن للصغير أو المعتوه أو لعبدهما في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد المعتوه ولو رأى القاضي
 عبد المعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا نأمنه القاضي إذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبده
 في التجارة فأبى الأب أو الوصي فأبوا وهما يكون باطلاً فإن جرح الأب أو الوصي بعد إذن القاضي لم يصح
 جرحهما وكذا الوصيات هذا القاضي لا ينحصر إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر حتى يحجر عليه فينحصر لأن
 ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن هذا المصبي بلغ من الوصي
 شيئاً واشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه
 أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجاهل ورواية الزبادات وفي بعض رواية المأذون
 أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة *
 الوصي إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقاً
 كما لو دفعها إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وإن كان من الوصي جاز وعامة المشايخ
 رحمهم الله تعالى على أنه لو كان أجر المثل أو ضمان النقصان خيراً لليتيم مما يصيبه من الخراج لم يجوز
 وإن كان ما يصيبه من الخراج خيراً له جازت المزارعة كذا في المحيط * وللوصي أن يؤدى صدقة
 فطر اليتيم بمال اليتيم وأن يصحى عنه إذا كان اليتيم موسراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله
 تعالى والوصي لا يملك إبراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجباً بعقده فإن
 كان واجباً بعقده صح الحط والتأجيل والإبراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ويكون ضامناً
 ولو صالح الوصي واحداً من دين الميت إن كان للميت يئنة على ذلك أو كان الخصم مقرباً بالدين أو كان القاضي
 علم بذلك المحق لا يجوز صلح الوصي وإن لم يكن على المحق يئنة جاز صلح الوصي وإن كان الصلح عن دين على
 الميت أو على اليتيم فإن كان للدعي يئنة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وإن لم
 يكن للدعي يئنة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه اتلاف لماله وهو نظير
 ما لو طمع السلطان المجائر أو المتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهذبه ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير
 رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي أن يعطى فإن كان أعطى كان ضامناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
 تعالى إن خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضو من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم
 فدفع إليه شيئاً من مال اليتيم لا يضمن وإن خاف على نفسه الفيدأ والحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال
 الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسعه أن يدفع مال اليتيم فإن دفع كان ضامناً وهذا إذا كان
 الوصي هو الذي يدفع المال إليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي
 والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى مربي اليتيم على جائره وهو يخاف أنه
 لو لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مربى مال
 المضاربة قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما هذا
 قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أنه كان يجيز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى وبه يفتى وصي اتفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة
 لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى على

وجه الرشوة كان ضامناً قالوا بئذ المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات ووصى الى امرأته وترك ورثة صغيراً فنزل سلطان حائر داره فقيل له ان لم تعطه شيئاً استولى على الدار والعقار فأعطت شيئاً من العقار قالوا تجوز ما نعتها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصي اذا طوّل بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض ~~كان~~ ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تخصيص التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصى انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدراً ما يقرأ في صلاته وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصى يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسننا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسعي في ماله وصى اشترى لنفسه شيئاً من تركة الميت ان لم يكن لليت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي واقعات الشافعي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما انفق له لا يبرأ عن الضمان الا ان يبلغ اليتيم في دفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئاً ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا أو انا اشتري هذا فيصير قصاصاً ويبرأ من الضمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا وصى بأن يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجماع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلكت التركة لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم اصاب صغير من الورثة عبداً فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لبطال القسمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك اموالاً وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الودائع من منزل الميت ليردها على اصحابها او قبض مال الميت ليقضي به دين الميت فهلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا أمر الوصي مودع الميت بأن يهب الوديعة أو يقرض أو يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره ان يدفع مضاربة الى فلان أو ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية * اذا انفق الوصي التركة على الصغار حتى فئدت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً واثبته بالبينة عند اتقاضى وقضى القاضى بذلك هل لهذا العريم أن يضمن الرضى لا ذكر هذه المسئلة في الكتاب وينبغي ان تكون على التفصيل ان انفق عليهم بأمر القاضى

فلا ضمان عليه وان اتفق بغير أمر القاضى فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضى وقضى الوصى ذلك ثم تحقق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر بئر فى حال حياته ثم وقعت فيها دابة حتى صارت دينا على الميت او كان باع الميت سلعة فى حال حياته فوجد المشتري بها عيبا بعد وفاة الميت فردّها على الوصى صارت منه ديناً على الميت هل يضمن الوصى للثانى شيئاً فهذا على وجهين اما ان دفع الوصى الى الاول ما دفع بأمر القاضى او دفع بغير امره فان كان دفع بأمر القاضى فلا ضمان عليه ولا على القاضى ولكن الثانى يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هال كافى يده يضمن القبايض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصى للثانى وان ظهر انه صار دفعاً ببعض حقه الى الاول بغير امره لانه كان مكرهاً على الدفع الى الاول من جهة القاضى هذا اذا دفع الوصى الى الاول دينه بأمر القاضى أما اذا دفعه بغير أمر القاضى كان للثانى أن يضمن الوصى حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضى فاذا ضمن الوصى للثانى حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصى بما ضمن على الاول فان كان فى زعم الوصى ان الثانى مبطل فى الدعوى وفيما اقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم انه محق رجع بذلك على الاول هذا الذى ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضى بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضى بالبينة ولم يكن اقرار الميت بين يدي الوصى ان لفلان عليه كذا درهم او ثبت الدين بمعاينة الوصى بأن عاين ان الميت حال حياته استهلك مال انسان او استخرج منه مالا هل يسع الوصى ان يقضى ذلك الدين اذا انكرت الورثة لارواية لهذا واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم له ان يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغى للوصى ان لا يقضى كذا فى المحيط * رجل اودع رجلاً مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصياً وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته بما يكون من ماله قال ابو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان اكلوا بأمر المريض من كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان احتاج الى تعاهدتهم فى مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحساناً رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاع عنده او مات بعض الرقيق فى يد الوصى قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع به الوصى على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصى لم يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء امرؤ بهيدته وكذلك لو قال الغرماء له بيع رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا بيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غروه الا أن يكون الثمن اكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصى لا ابيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجوع به الوصى على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصى باع الرقيق للورثة البكار فهم فى جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم فى الاستحسان ولو باع القاضى رقيق الميت للغرماء فضاع الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجوع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضى رجل أوصى بعبد ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصى فاعتقه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للفداء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبداً لا يتام جنى جناية كان لوصيههم أن يختار لهم امساك العبد ويدفع أرش الجناية من مالهم الا أن يكون بين أرش الجناية وبين قيمة العبد شئ متعاقب فان قال الوصى عند القاضى قد اخترت امساك العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهوداً فليس له أن يرجع

الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرش المجنانية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعدما اختاره فالمجنانية دين على الايتام حتى يؤدوها ~~كذا~~ في محيط المرتضى * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير جل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فردّه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصي على البائع فيأخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرد لم اعتبر به عاجدا في حق الغريم صار كان الوصي باعه من رجل وتوى الثمن عليه ومناك لا يضمن فكذلك هنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق انه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمتين به فهو بالدفع الى أحدهما ما يصير متلفا على الآخر حقه اما هنا فالوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمه الله تعالى فهذا هو المحل للوصي اذا أراد ان يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غيره بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلو أن الوصي حين اراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم بين الغريم الآخر لا يراد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بين غريم آخر ردّه على البائع وسقط الثمن عن البائع فان اقام الغريم الآخر بعد ذلك بيّنة على دينه خيرا للقاضي بين ان يمضى الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرد ويرد العبد حتى يساع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت ديناً ولا بينة لهم الا أن الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا شهد شاهد عدول بين يدي الوصي أن لفلان على الميت ~~كذا~~ كذا ديناً ولم يشهدوا به عند القاضي هل يسع الوصي قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة لا رواية لهذا واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى أيضا في هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يسعه القضاء كذا في المحيط * واذا أقرب الميت بالدين بين يدي الوصي وأراد الوصي أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه على خمسة اقوال منهم من قال ينبغي له أن يجيء الى القاضي ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالمدينة لا يكون للغريم الثاني ان يخصمني ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيختمونه ومنهم من قال ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيجئ فبأخذ سرا وجهه والوصي يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاصموا انتم أو اقيموا غيري لكي يخصم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصي لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغي للوصي أن يقول للميت حين أقرب بالدين بين يديه احضر شاهدين اشهدهما على قولك أو اشهد شاهدا واحدا سوى حتى لو جاء الغريم بعد قال شاهدا له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع شاهدا الا آخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وان ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا انك قضيت

ديشام من الحركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وانكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استخلاف الوصي بالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظرا للوصي وانما يخلف بالله ما لم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة * رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حجة الالف الذي كان لي عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كان الالف المقبوض قائما شاركوه فيه لان الاخذ حادث في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وان كان المقبوض هال كالاشي لغرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايحاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعده هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه للميت دين والميت أوصى بوصايا فغير يد الوصي أن يخرج من عهدة ما عليه قالوا يتخذ وصايا الميت أو يقضي ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بما عليه ~~لكن~~ ينبغي أن يتوى القصاص حين يقضى فيقول اقضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضي خان * الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض ديني المتي يتظر ان كان موروثا للصغير أو وجب بعقد الوصي عقد لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي عقد ترجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويبرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعى على الميت ديننا اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا أن يدعى عينا أنهاله فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرجه عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقم اخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلامة رحمه الله تعالى أن الوصي اذا ادعى ديني على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصارا لاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وليت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل أنه يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث واذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الالف الذي لفلان الميت على من الالف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ~~ولكن~~ قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء أجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض الى انقباض ميت أوصى الى امرأته وترك مالا وللازوجة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسح ما كان أصح للبيع وتسعة وفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغار

ولم يوص الى أحد فنصب القاضي رجلاً وصياً في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودية وادعت المرأة مهرها قالوا أما الدين والوديعة فلا يقضى الا بعد موتها ما بالينة وأما المهر ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديده قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضي الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطال ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل ملك وترك مالا ووارثاً واحداً فقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفاً وغاب الوارث فحضر له غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول مواعظاً فحضر الثاني وارث الميت كان خصمه له فاذا قضى القاضي على الوارث وقد توى ما أخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي له ما ولم يكن الاول غريماً وكان موسى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام الرجل البينة أن له على الميت ديناً فامضى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريماً والثاني موسى له بالثلث لم يكن الغريم خصمه له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين باقى على جميع تركته فاحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصماً للغريم وقيل يكون خصماً ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدعى آخر على الميت ديناً وعجز عن اقامة البينة وأراد تحليف الورثة وأصحاب الديون لا يمين على الغرماء أصلاً وكذلك لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصياً وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة سمع عليه بينة المدعى لكن لا يستحلف قبل أن يظهر للميت مال على ما اختاره الفقيهان أبو حمزة وأبو الليث رحمه الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصماً عن الميت لخصم المدعى وكذلك لو كان الوصى حاضراً وأقر للمدعى بالدين فالقاضي ينصب خصماً عن الميت هكذا ذكر الفضلي ٢ في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصى الميت ان قبضت كل دين لغفلار الميت على الناس فحضر غريم لغفلان الميت وقال للوصى دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لغفلان عليك شيء فالقول قول الوصى مع يمينه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لغفلان بالسكوفة أو اضاف الى مصر أو سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارثاً يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغار أو يشتري ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعاً وكذا الوصى دين الميت من مال نفسه بغير أمر الوارث وأشهد على ذلك لا يكون متطوعاً وكذا اذا اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصى اذا أدى خراج البقيع أو عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعاً ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *

٢ قوله هكذا ذكر الفضلي في فتاواه ذكر تعليقه في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعى أن يخاصم الوصى فيما أقر به فلو لم ينصب القاضي وصيه للمدعى لا يصل المدعى الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصاص ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعى البينة على هذا الابن المقرر لبنت الدين في جميع التركة تسمع بينته وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فقام البينة عليهم أثبت الدين في حق غيرهم تقبل بينته فكذا هو ما يجب أن تسمع البينة على الوصى بهدماً أقر يدعى المدعى بالاولى اه نقله البحر اوى

أحد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ماله حتى كان له الرجوع في التركة قبل أن يرجع بها ثم ورثوا عن ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا في الذخيرة * وللاوارث أن يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي أن يرجعا بنقصان العيب ولو أن اجنبيا اشترى للميت كفنًا فعلم بالعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطقي أن الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي أيضا والصحيح أن الاجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى المحاكم فيكفنه بأمر المحاكم كفننا وسطا فان لم يجد المحاكم كفنه كفننا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا الوترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضي خان * اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصى للميت وهو يعلم أن الامر لورثه الى القاضي حتى ينصب وصيا وانه ياخذ المال ويقسده أفق القاضي الدبوسي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضي خان وهذا استحسان وبه يقتضي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك صنف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على اقامة البدنة لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت صادقا فبيع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات فزعم غرماؤه وورثته ان فلانا مات ولم يوص الى أحد والمحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم المحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرأة أوصت بثلاث ماله وأوصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيته وبقى البعض في يد الورثة هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثمن جازله أن يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئا وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي ان الوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يصدقون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأة ابنته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الوصي لليتيم أنفقت مالك عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط * واذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشرين سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الوصي ترك أبوك رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهم ما ثم انهم ماتوا أو بقوا وتلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذب ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخانية *

إذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم أبق فحجاء به رجل فاعطيت له جعله أربعين درهما والابن ينكر الا باق
كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله
تعالى القول قول الابن الا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك
لو قال الوصي لم يترك أبوك رقيقا لكن أنا اشتريت لك رقيقا من مالك واديت ثمنهم من مالك وأنفقت عليهم
من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب
الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانة
وفي نوادرهم عن محمد رحمه الله تعالى إذا ادعى ان والده الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق
عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فان كان مثل ذلك الميت يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان
لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون له مثل تلك الغلمان لم اصدقه وان ادعى الوصي انه اعطى اليتيم
في شهر مائة درهم وانها فريضة وانه ضيعها ما عطاها مائة اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يصح من
ذلك بشي فاحش يعني يقول اعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبيد في يد رجل يدعيه انه قال الوصي لليتيم
اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك وقبضته ودفعت الثمن اليه وانفقت عليه
من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب على فأخذه مني وكذبه اليتيم والذي في يديه
العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان ولا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى
لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد اما مدع او شاهد والمحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد
أما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عيینه كذا في المحيط * وان قال الوصي فرض
القاضي لا خيك الزمن هذا نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر من مائة وعشرين فكذبه
الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * ونو كان
الوصي قال له أبوك مات وترك هذه الارض لك وهي ارض خراج فاديت نراجها الى السلطان منذ عشر
سنتين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك
إذا اتفقا ان اباه مات منذ عشرين واثنتان في ارض فيها ماء لا يتطاع معه الزراعة فقال الوارث
لم يزل كذلك ولم يجب نراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للحال وقد اديت نراجها عشرين
فهو على الاختلاف الذي في الجعل واجمعوا على ان الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لا ماء
فيها وباقي المسئلة بحالها ان القول قول الوصي مع عيینه وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم اذك استهلك
على هذا الرجل في صغرك كذا وكذا فقضيته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي
ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبيدك هذا قد ابق الى الشام فاستأجرت رجلا فحجاء به من الشام
بمائة درهم واعطيت الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله
انما اديت ذلك من مالي لا رجوع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا ببينة كذا
في المحيط * ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل
وفي يدي مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدقه القاضي قيل هذا على الخلاف ايضا وقيل لا يصدق
بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان للميت على رجل
مال فاقروصيه ان الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكلا
في قبضه قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا اقروصى الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على
دنان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على الف درهم
وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديننا وجب بآدانة الوصي او بآدانة الميت ففي كل واحد من

الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصى باستيفاء جميع ما عليه او قبل اقرار الوصى باستيفاء ما عليه والوصى في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره انه استوفى الجميع او فصل وقد يدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بادانة الميت واقرار الوصى أولا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم اقرار الغريم بعد ذلك ان الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصى منه ألف درهم وذكر ان الغريم برئ عن الالف حتى لم يكن للوصى ان يتبعه بشئ فالقول قول الوصى مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسعمائة للورثة بسبب الجود فان قامت لليت بينة على ان الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة او غريم لليت البينة كان الغريم بريئا عن الالف حتى لم يكن للوصى ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصى تسعمائة للورثة فاذا اقر الغريم أولا ان الدين ألف درهم ثم اقر الوصى انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالمجواب فيه كالمجواب فيما اذا ثبت الالف بالبينة يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصى بالاستيفاء ويضمن الوصى تسعمائة للورثة وهذا الذي ذكرنا ان قال الوصى وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما لليت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذكر ان الوصى يصدق في هذا البيان حتى كان للوصى ان يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا اقر الوصى أولا بالاستيفاء وان اقر الغريم أولا بالدين ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره فالمجواب فيه كالمجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لا اقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصى وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصى ان يتبعه بشئ ولا يضمن الوصى للورثة الا قدر ما اقر الوصى أولا بالاستيفاء فاما اذا اقر الغريم أولا بالالف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون بريئا عن جميع الالف ويضمن الوصى للورثة تسعمائة منها قال ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهدانه قد استوفى جميع ثمنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصى وهو مائة موصولا باقراره او قال موصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصى انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصى فيما قبض والمجواب فيما اذا كان مالكا واقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالمجواب في مسألة الوصى ولو اقرانه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فاراد الوصى ان يتبعه بخمسين درهما فله ذلك واذا اقر الوصى انه استوفى جميع ما للفلان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه مائتا درهم حتى قبضت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصى الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصى موصولا وهو مائة ثم قامت البينة ان الدين على الغريم مائتان فان الوصى يكون ضامنا للمائتين قال واذا اقر الوصى انه استوفى ما للفلان الميت عند فلان من ودعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة واقر المطلوب انه كان للميت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان اقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم اقر المطلوب انه كان الف الف او اقر المطلوب انه كان للميت عنده ألف درهم ثم اقر الوصى باستيفاء ما عنده وقر الوصى وهو مائة اما ان يكون موصولا باقراره او مفصولا فان اقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال

المطلوب كان الف درهم وقد قبضتها فان الوصى لا يضمن اكثر مما اقرب قبضه ويكون المطلوب بريئاً عن الجميع كفاي الدين فان قامت البيينة انه كان عند المطلوب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصلاً فاما اذا قاله موصولاً ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا اقر الوصى او لا باستيفاء الدين فاما اذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده ألف درهم للميت ثم اقر الوصى انه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولاً او مفصلاً فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيينة ان المال عند المطلوب كان ألف درهم الا أنه لا يتبع المطلوب بشئ قال واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لفلان عليك شئ فالقول قول الوصى ولا تثبت البراءة للغرماء بهذا الاقرار الذي وجد من الوصى وكذلك الجواب في الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة واذا اقر الوصى انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة في حياته ودفعت الخمسمائة الباقية الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت السكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى يضمن الوصى ألف درهم ولو كان يستخلف الورثة على دعواه ولو اقر الوصى انه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيينة ان للميت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصى ويبرأ جميع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو اقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغرماء بهذا الاقرار ولو أن وصياً اقره قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة أثواب وادعى الوارث انه كان اكثر من ذلك واقاموا البيينة انه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصى الا قدر ما اقرب قبضه وان قال وهي مائة مفصلاً عن اقراره كذا في المحيط * اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة *

والله أعلم

(الباب العاشر في الشهادة على الوصية) *

ولو شهد الوصيان انه اوصى ابي فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لاقياسا كذا في محيط السرخسي * واذا كان لا بدعى فان شهادتهما لا تقبل قياساً واستحساناً ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يجهده وان كانت الورثة لا يدعون كون النالت وصياً معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياساً واستحساناً فالاصل واذا كذبهما المشهود عليه ادخلت معهما رجلاً آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال ما ذكر انه يدخل معهما ثالثاً قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول السكل وهو الظاهر فانه لم يحث فيه خلافاً واذا شهد ابنا ان اياهما اوصى الى فلان وفلان يدعى فالقياس ان لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل وما اذا كان فلان يجهده ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياساً واستحساناً وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يجهده لا تقبل قياساً واستحساناً واذا شهد رجلاً ان الميت دين ان الميت اوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعى القياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصى يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير الشاهد من غرماء الميت يدعون ذلك

فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهما دين الميت ان الميت أوصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فأما اذا كان الوصى لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابن الوصى أن فلانا أوصى الى أينا والوصى يدعي والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي ان ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلبهما من غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فاما اذا كان الوصى يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتغاضين أو غير المتغاضين في هذا جائزة واذا شهد ابن أحد الوصيين ان فلانا أوصى الى ابينا وفلان معا ان كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الاجنبي وان كان الاب لا يدعي ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجع عن ذلك وأوصى الى هذا الا آخر اجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابن الوصى أن الموصى عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان اجزت شهادتهما قال ولو شهد أنه أوصى الى أبيهما ثم عزله عن الوصاية وأوصى الى هذا اجزت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك ابن الميت أو غيرهما الميت لهما عليه دين أو له عليهما وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وصيا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا وما لو قال أوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين انه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الاخر انه أوصى يوم الجمعة تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * واذا شهد الوصيان لو ارث صغير بشئ من مال الميت أو غيره فشهدتهما باطلة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجزوا * كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية * ولو كان الموصى له معلوما الا أن الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصى كذا في المحيط * واذا شهد الرجلان رجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الاخر ان للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بجاريته وشهدا المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعده جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بثالث ماله وشهدا المشهود لهما أنه أوصى للشاهدين بثالث ماله فالشهادة باطلة وكذلك اذا شهدا الا ولان ان الميت أوصى لهذين الرجلين بعبد وشهدا المشهود لهما أنه أوصى للاولين بثالث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في خزانة المفتين * واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم وشهدا آخران أنه أوصى لهذين بدراهم لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان أنه أوصى له بدنانير وآخرون بدراهم أو اثنان بعبد والاخران بدراهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * واذا شهد الرجل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين ايديهم وفيها اعتاق واقاربدين ووصايا فان الاشهاد لا يصح كذا في المحيط * والله أعلم

قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله البحر اوى اه

(كتاب المحاضر والسجلات) *

الاصل في المحاضر والسجلات ان يبين الغنى المذكور والمبيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجمال كذا في الخلاصة

ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمرا النسي رحمه الله تعالى ان الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان محاسن المحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فكتب المدعى هذا المدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحضر هذا الى احمد هذا لا بد وان يكتب وقضيت لمحضر هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشار الى المتداعيين لا يفتي بالصحة وقالوا أيضا اذا كتب في ملك الاجارة آجر فلان ابن فلان أرضه بعدما جرت المبايعة الصحيحة بينهما جاتي الاشجار والزراحين التي في هذه الارض لا يفتي بصحة الملك بعدما جرت المبايعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزراحين التي في هذه الارض وينبغي ان يكتب آجر الارض من المستأجر هذا بعد ما باع هذا الا آجر الاشجار والزراحين من المستأجر هذا وقالوا أيضا اذا كتب في المحضر حضر المدعى شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر وينبغي ان يذكر القضاة الشهادة لان القاضي عسى يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا أيضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فادعى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الايجاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به المحوادث المحكمة والنوازل الشرعية لا يفتي بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه لئلا يظن ظان انهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندى ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعى لشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العبادية * وكان الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام على البردوي يقول ينبغي للمدعى ان يقول في دعواه (ابن مدعى بحق من است) ولا يكتب بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق من في) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتب بقوله (ابن مدعى ملك من است وحق من) وينبغي ان يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بالآخر كلمة النفي وكذلك في قول الشاهد لا يكتب بقوله (ابن مدعى او است وحق وى) وبعض من يخشا ان يكتبوا يقول المدعى (ملك من است وحق من) ويقول المدعى عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعى است وحق وى) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكفي بالاتفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط * ولو قالنا لشهد ان هذه العين له أو قال بالفارسية ٢ (ابن آن مدعى راست) لا يكتب في ذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصریح بالملك لقطع الاحتمال وذكر في الباب الخامس

قوله (ابن مدعى حق من است) معناه هذا المدعى حق ومثله معنى العبارات الآتية والتفاوت الذي فيها انما هو بسبب ذكر اداة الربط وحذفها المعبر عنها بكامة (است) وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق الا في العبارات الفارسية ٢ هذا المدعى

٣ ان هذا الغلام لفلان
٤ ملك فلان
٥ هذا المدعى ملك هذا
المدعى
٦ في يده هذا المدعى عليه
بغير حق
٧ واجب على هذا المدعى
عليه ان يقصر يده عنه

من قضاوى رشيد الدين قالوا اننا نشهد ٣ (كهاين غلام آن فلان است) فهذا بمنزلة ما لو قالوا
٤ (ملك فلان است) وللقاضى أن يقضى بالملك لان هذا فارسية قوله وهذا لانه للملك وان استفسر
القاضى ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم ٥ (اين مدعى ملك اين مدعىست) ولم يقولوا
٦ (دردست اين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى
من القاضى القضاء بالملك فانه قبل هذه البيعة فان طلب التسليم لا يقضى بهما لم يقولوا (دردست
اين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط أن يقول الشاهد ٧ (واجب است برين مدعى عليه
كده دست كونه كند) اختلف المشايخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والا حوط أن يذكر الشاهد
ذلك كذا في الفصول لعمادية *

* (محضر في اثبات الدين المطلق) يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل
القاضى فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى نافع القضاء والامضاء
بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا في بعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه
معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن
فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذكرانه يسمى فلان بن فلان وأحضر
مع نفسه رجلا وذكرانه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه ان هذا
الذى حضر على هذا الذى أحضره معه كذا كذا دينار انيسابورية حرام جيدة مناصفة موزونة بوزن
مناقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذى أحضره معه في حال جواز اقراره
طائعا وراغبا يجتمع هذه الدلائل المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذى حضر دينارا
لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صدقه هذا الذى حضر فيه خطا با فواجب على هذا الذى أحضره
معه أداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذى حضر وطالبه بالجواب وسئل مسئلته في بعد ذلك ينتظر ان
كان اقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البيعة وان أنكر ما ادعاه
المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البيعة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفراد كراهم شهوده وسألتنى الاسماع
اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء الشهود وأنسابهم وحالهم ومسكنهم ومصلاهم
وينبغي للقاضى أن يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس
القاضى على الشهود ذلك بين يدي القاضى ولفظة الشهادة في هذه الصورة ٣ (كواهي ميدهم كه
اين مدعى عليه) ويشير اليه ٤ (بحال روانى اقرار خویش بهمه وجوه مقرر آمد بطوع و رغبت
و چنین گفت كه بر منست اين مدعى را) ويشير اليه (بيست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة
موزونة بوزن مناقيل مكة ٥ (جنسانكه اندرين محضر ياد كرده شد) ويشير الى المحضر فامر لازم
وحق واجب ٦ (بسببى درست واقرارى درست واين مدعى) ويشير اليه (راست كوى داشت و برادرين
اقرار و باروى) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود ذلك بين يدي القاضى ثم القاضى يقول للشهود
وهل سمعتم لفظة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك من أولها الى آخرها فان قالوا سمعنا
ونشهد كذلك يقول القاضى لكل واحد منهما ٧ (يكوى كه هم چنین كواهي ميدهم كه خواجه
امام صاحب بر خواند از اول تا آخر من اين مدعى را برين مدعى عليه) وأشار القاضى بأمر كل واحد
منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من أولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا أتوا بذلك يكتب في المحضر بعد
كتابة أسامي الشهود وأنسابهم ومسكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا واعقب
دعوى المدعى ونجواب بالانكار من المدعى عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني

٣ أشهد أن هذا المدعى
عليه في حال جواز اقراره بكل
الوجوه أقر بالصلوح والرغبة
وقال على هذا المدعى عشرون
دينارا ذهباً أقر بخارية نافقة
٤ كما هو مذكور في هذا
محضر
٥ بسبب صحيح واقرار صحيح
دعوى مدعى صدقه
٦ في قراره مواجهة
٧ قل أشهد كما قرأ الشيخ
من أوله الى آخره لهذا المدعى
سوى مدعى عليه

من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات *

* (سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) * يقول القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لمل القضاء والاحكام بخاري ونواحيه انا فذا القضاء بين أهلها أدام الله تعالى توفيقه من قبل المخاقان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضري في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضر معه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا وأن كان القاضي يعرف المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما وقفا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وعشرون في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى الذي حضر عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا وصدقه هذا الذي حضر بهذا الاقرار وطالبه بأداء جميع ذلك اليه وسئل مسئلة عن ذلك فسئل فاجاب وقال بالفارسية ٨ (مرابن مدعى هيچ چیز دانی نیست) أحضر هذا المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فاجبت اليه واستشهد الشهود وهم فلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلا مسجده هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلا مسجده كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلا مسجده كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي بعدما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم ٢ (كواهي مبداهم) يكتب لفظة الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظة الشهادة يكتب فأتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة المحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتزكية المداين يكتب ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فبعد ذلك ينظر ان عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنين منهم الى العدالة وهم الاول والثاني وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن من المشهود عليه في الشهود فان كان المشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة المحكم قبل ولم يطعن المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن أحوالهم من المزكين بالناحية فلم اشتغل بالتعرف عن حالهم من المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملا بقول من يجوز المحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء المشهود ما شهدوا به على مشهودا به فأعلنت المشهود عليه هذا وأخبرته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ليورد دفعها هذه الدعوى ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألني هذا المدعى المشهود له المحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فأجبت الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واسنعتهم عن الزيف والزل والوقوع

٨ ليس على شيء لهذا المدعى

٢ أشهد

في الخطأ والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقراره هذا المدعى عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق هذا المدعى عليه اياه بهذا الاقرار خطا با على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود المعروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عند التهم بتركية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسلمين فيه بحضور من المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مستبرا الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكورة بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما أبرمه وقضاء نفذته مستحكما شرائط الصحة والنفاد وألزم المحكوم عليه هذا ايفاء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ردفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فلهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعاوى فان الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظة الشهادة عقبا ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى المحكم على ما بين فيه عندي ومعنى المحكم المذكور فيه حكمي وقضائي نفذته بحجة لاحت عندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغايبة هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهد واجله أنه حضر مجلس القضاء بكورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عمل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكرا أنه يسمى فلانا واحضر مع نفسه رجلا ذكرا أنه يسمى فلانا ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر لفظة الشهادة أيضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتها في المحضر المجاد في خريطة المحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب ويثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على الائمة الذين عليهم المدار في الفتوى بالناحية وأفتوا بها وجواز القضاء بها وأعلم الشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعه ان كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخص وظهر عنده بحجزه عن ذلك فالتمس المشهود له المحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكتابة ذكره في ذلك والشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزبغ والزلل والوقوع في الخطأ والخلل وحكم القاضي هذا للشهود له هذا بعد المسئلة على الشهود عليه هذا بثبوت اقراره هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطا با على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بحضور من هذين المتخصصين في وجههما في مجلس قضائي بين الناس في كورة كذا حكما أبرمه وقضاء نفذه وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم

هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوما من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الآن المستعمل فيما بين الناس الأول وقد يكتب هذا السجل بطريق الإيجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والأحكام الى آخره ثبت عندى من الوجه الذى ثبتت به المحوادث الشرعية والتنازل المحكمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر أو جب المحكم الاصفاء الى ذلك بيينة عادلة قامت عندى أو شهادة فلان وفلان وقد ثبت عندى عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا أقران لفلان عليه كذا كذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح ثبوتنا وجب المحكم به فحكمت بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا المشهود له هذا بمحض من حق وجههما حكما أبرمته وقضاء نفذته بعد استجماع شرائط صحة المحكم وجوازه بذلك عندى في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارى وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئلة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا * (محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى) * يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والأحكام بخارى أدام الله تعالى توفيقه أويكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارى يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذى أحضره معه كان ادعى على هذا الذى حضر أو لا أن له على هذا الذى حضر عشر بن دينار أويذكر نوعها وصفتها وعددها وهكذا أقر هذا الذى حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه دينا على نفسه لهذا الذى أحضره معه لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه هذا الذى أحضره معه في ذلك خطابا وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البيينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا لذي حضر على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذى حضر هذه على هذا الذى حضر أنه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذى أحضره معه قبض من هذا الذى حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا ببقاء هذا الذى حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذى أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقرارا صحيحا صدقه هذا الذى حضر فيه خطابا فواجب على هذا الذى أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذى حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلة هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البيينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وجرى المحكم منى لهذا الذى أحضره معه على هذا الذى حضر ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلة فسأله القاضي عن ذلك فقال بانفسارسية ٢ (من مبطل نيم اندر بن دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل منى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه رهم فلان وفلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد بالواحد منهم بعد الاخر شهادة صحيحة متفقة الالفظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي ميدهم كه مقرأ من فلان) وأشار الى المدعى عليه

٢ لست مبطلا في هذه
الدعوى

٣ أشهد أن فلانا هذا أقر

٤ في حال جواز اقراره
 بالطوع والرغبة وقال اني
 قبضت من فلان هذا
 ٥ عشرين دينارا ذهبيا
 المذكورة في هذا المحضر
 ٦ قبضا صحيحا بايصال
 فلان هذا
 ٧ هذه الدنانير اقرارا صحيحا
 ومدعى الدفع هذا
 ٨ صدق هذا المدعى عليه
 ٩ في هذا الاقرار الذي
 اتى به مواجهة
 ١٠ لست مطلقا في دعوى
 هذه

الدفع هذا ٤ (بحال روائي اقرار خویش بطوع ورغبة وجنين گفت که قبض کرده ام ازین فلان)
 وأشار الى مدعى الدفع هذا ٥ (این بیست دینار زر که مذکور شده است درین محضر) وأشار الى
 المحضر هذا ٦ (قبض درست برسانیدن این فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا ٧ (این زرهارا)
 اقرارى درست و این مدعى دفع) وأشار اليه ٨ (راست گوی داشت مرا این مدعى عليه را) وأشار
 اليه ٩ (اندرین اقرار که آورده روبرو) وان شهدوا على معاينة القبض يكتب مكان الاقرار
 بالقبض معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنانير
 الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضا صحيحا بايافاته ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى
 الدفع بطريق البراءة عن جميع الدعاوى والنصوصات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى ان
 هذا الذى أحضره معه قبل دعواه هذه أبرأ هذا الذى حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله
 من دعوى المال وغيره أبرأ صحيحا وأقرانه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لاني قليل المال ولا في كثيره
 بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وانه قبل منه هذا البراءة وصدقه في هذا الاقرار خطا با
 وان هذا الذى أحضره معه في دعواه قبله بعد ما كان أقربا لبراءة عن جميع الدعاوى مبطل
 غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاجاب ١٠
 (من مبطل نه ام درین دعوى جویش) فاحضر المدعى نغراذ كراهم شهوده الى آخر ما ذكرنا في دفع
 الدعوى بطريق القبض غير ان في كل موضع ذكر القبض يذكر البراءة هنا *

(سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) يقول القاضي فلان حضروا حضروا بعيد الدعوى المكتوبة
 في المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم
 هذه وأثبتها في المحضر الجدل في خريطة المحكم الى قوله وثبت عندي ما شهدوا به على ما شهدوا به
 فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بثبوت ذلك عندي وممكنه من ايراد الدفع
 ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا مخلص ولا أتى بحجة يسقط بها ذلك وثبت عندي بحجته عن
 ايراد الدفع وسألني مدعى الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا المحكم له بما ثبت له
 عندي وكتابة السجل والشهادة عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع هذا بمسئله على المدعى
 عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء
 الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي بخاري حكما أبرمته وقضاء نفقته مستحقة اشرافا وصحته ونفاذه
 بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما ما جلة مشير اليهما وكلفت المحكم عليه هذا بترك التعرض
 للمحكم له هذا باء هذا المال المذكور في هذا السجل وترك المحكم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع
 على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكم له واشهدت
 على حكمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى
 الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضره على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه أنه
 كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرها صحيحا وان اقراره هذا لم يصح وانه مبطل في
 دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين
 بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا
 وقبض منه بدل الصلح بتسامه ووجوه الدفع كثيرة فاجاءك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال
 وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب
 كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب ان هذا الذى أحضره معه غصب من دنائير هذا الذى حضر

عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واستهلكها وصار مثلها ديناً له في ذمته وان كان السبب يباع يكتب ديناً لازماً وحققوا وجباة من متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب ديناً لازماً وحققوا وجباة شيء آجره منه وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب ديناً لازماً وحققوا وجباة بسبب كفالة كقول له يها عن فلان وان هذا الذي حضر أجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي أحضره معه هكذا أقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب ديناً لازماً وحققوا وجباة بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاهما في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي أحضره معه كذا بوجوب هذا المال ديناً على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اوردته وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك ديناً على نفسه لهذا الذي حضر ديناً لازماً وحققوا وجباة وتصديق هذا الذي أحضره في اقراره بذلك خطاباً بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان أو صك حوالة اوردته وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والاقرار والتصديق على ما ينطق به الصك من أوله الى آخره كذا في المحيط *

* (محضر في دعوى دين على الميت) * حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والده هذا الذي أحضره معه كذا وكذا ديناً واروا يصفها ويبالغ في ذلك ديناً لازماً وحققوا وجباة بسبب صحبهم وده كذا كان أقر فلان والده هذا الذي أحضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعاً وبهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر اقراراً صحيحاً صادقه هذا الذي حضره خطاباً في تاريخ كذا ثم ان فلاناً والده هذا الذي أحضره معه توفي قبل ادائه هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابناً صليبه وهو الذي أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذي أحضره معه من جنس هذا المال المذكور وقام بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه ادائه هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل وبتم المحضر مع لفظ الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة *

* (سجل هذه الدعوى) * يقول القاضي فلان حضروا حضرة معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام أول كونهم عدولاً أو ثبوت عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت اقراره هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضره في خطاباً بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل أدائه شيئاً من المال المذكور فيه اليه وتخلفه من التركة في يده ما فيه وفماثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكماً أبرمته وقضيت بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستجماً لشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي

بين الناس في كورة بخاري بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكم عليهم هذا
 أداء هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفى التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل *
 * (محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى) حضروا حضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره
 معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي حضره معه ادعى على
 هذا الذي حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بتسامها ادعى هذا الذي حضر على هذا
 الذي حضره معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي
 حضره قبض من أبيه المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه
 قبضا صحيحا وهذا أقروا هذا الذي حضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طائعا
 من أبيه المتوفى هذا قبضا صحيحا وأقر أنه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من
 الأسباب اقرارا صحيحا جازا صدقه المتوفى هذا فيه خطايا وان هذا الذي حضره معه في دعواه الموصوفة
 قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على ما رصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا
 بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى وبأسباب أنور قد مر ذكرها قبل هذا في كتب على نحو
 ما كتبنا قبل هذا *

* (سجل هذا الدفع) * يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى
 الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة
 وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه بشهادة هؤلاء
 الشهود المسلمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا
 كذا في المحيط *

* (محضر في دعوى النكاح) * إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد أحد ادعى رجل نكاحها ويزعم
 هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تذكر نكاحها ووقعت الحاجة إلى اثبات النكاح وكناية المحضر
 يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة قبضت فلان فادعى هذا الذي
 حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضره من كوحته
 وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه
 كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الاحرار
 البالغين العقلاء المسلمين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها
 تزوجها في مجلس التزويج هذا بمحضر أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على
 الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا
 على كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم
 هذا النكاح الموصوف فيه وتمتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فوجب على هذه المرأة التي
 أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح والالتزام به في ذلك وطاها بذلك وسال مسئلتها
 فستات وان لم يكن الزوج دخل بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي
 أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معها امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان
 كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبينها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها
 والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالية عن
 نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بمحضر الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا

ويتم المحضرون كان العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر
وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الأب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين
هذا الذي حضر وبين والد الصغيرة وأنه يخاصمها بعد ما بلغت يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان العلاني
في حال صغرها بولاية الأبوة لما رآه كفو لها على صداق كذا وهذا الصداق صدق مثلها وان كان
عقد النكاح جرى بين والدي المتداعيين حال صغرها ما وتخاصمها بعد بلوغها يكتب ادعى أن هذه
المرأة التي أحضرها معه امرأته وحلاله ومن كسوته زوجها أبوها فلان العلاني في حال صغرها
بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضيين تزويجا
صحيا وان أباه هذا الذي حضر وهو فلان ابن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه هذا الذي حضر
حال صغرا بنه هذا الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه
كلاهما بحضرة اولئك الشهود والمحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيا ويتم المحضر
* (سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضرة معها
ويذكر أسماء الشهود ونقطة الشهادة الى موضع المحكم ثم يكتب في موضع المحكم وحكمت له هذا
الذي حضر - ثلثه على هذه المرأة التي أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوبة
وحلالا لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه
بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخاري حكما أبرمته وقضاء نفذته
مستجما ما شرايط صحته ونفاذه والزمت المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح ويتم
السجل كذا في الذخيرة *

* (محضر في دفع دعوى النكاح) * حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا رادعت هذه التي حضرت على
هذا الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها أن هذا الذي أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت
وبعيد الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي أحضرته قبلها النكاح هذا ساقة
من قبل أن هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح
المذكور فيه من هذا الذي أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب
للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما ما عن صاحبه من جميع الدعاوى
والخصومات وان هذا الذي أحضرته معها خلعهما من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق
واحدة على اشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيا خاليا عن الشروط المفسدة
والمعاني المبطله وان هذا الذي أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي
حضرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالعة الموصوفة بطل غير محقق فواجب على هذا الذي
أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسالته المسئلة فسل كذا في الظهيرية *

* (سجل هذه الدعوى على نسق متقدم) * ويكتب عند المحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود
المسمين ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدها وكل ما يجب للنساء على الأزواج
قبل الخلع وبعده من هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة وان هذا الذي أحضرته معها خلعهما من نفسه
بالبدل المذكور فيه بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين
في حال جواز تصرفاتهم في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي
أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة بسبب مخالعة
المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين - حكما أبرمته وقضاء نفذته مستجما ما شرايط الصحة ونجوز يتم

السجل كذا في الذخيرة *

* محضر في دعوى النكاح على امرأة في يدي رجل يدعى نكاحها وهي تقر له بذلك * يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسكن فلانة ورجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وان هذا الرجل الذي أحضره معه بمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والالتزام له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما بالجواب وسأل مسئلتهم ما فستلما فاجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا لرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا فقرأوا ذكر أنهم شهدوه فستل القاضى الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني فالقاضي يقضى بالمرأة للادعى فان أقام صاحب اليد بيينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضى بيينة صاحب اليد ويندفع به بيينة المدعى والمخارج مع ذي اليد اذا أقام البيينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضى بيينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فلمو كان القاضي قضى للمخارج بيينة ثم أقام صاحب اليد البيينة هل يقضى بيينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره معه فلانا يعني المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بيئته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعته وهذا الرجل بمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة بطاعته والالتزام له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه اياها عن طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل أيضا دعواه قبلها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي أحضره البيينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما ما وأحضر شهودا على ما ادعى وقال أنا أولى بنكاح هذه بحكم أن لي يدا وبينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه لنكاح قبلها وترك المطالبة اياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى المخارج على صاحب اليد أنه طلقها تطليقة بائنة أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا المخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان اياها منه برضاها بحضر من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجها منه انفسه في ذلك المجلس قبل ولا صحيجا واليوم هي امرأته وحلله بهذا السبب وان هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعدما كان الامر كما وصف مبطل غير محقق

ويتم المحضر (وجه آخر لرفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلان أن يطلق امرأته هذه مطلقاً باتناً أو رجعيّاً فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وناقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة *

(محضر في اثبات الصداق ديناً في تركة الزوج) حضرت وأحضرت معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناً رادينا لازماً وحققاً واجباً وصداقاً ثابتاً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهو كذا كان أقربيه فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه أقراراً صحيحاً وصدقته هذه التي حضرت فيه خطاً باسقاطها ثم اتفق قبل ادائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل ادائه شيئاً اليها وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركة هذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابناً لصلبه وهو الذي أحضرته معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فيه في يده هذا الذي أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في التظهيرية *

(سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع) يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت

(محضر في اثبات مهر المثل) إذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهر حتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بأن دخل بها أو خلأها خملوة صحيحة ثم طلقها وأنكر مهر المثل ولا يخلو ما أن كانت الابنة وصكت أباها حتى يدعى الأب ذلك لها فيكتب في المحضر حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر لينته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة بهذا الذي حضر امرأة هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أوها هذا الذي حضر برضاها بنكاح صحيح من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وأن مهر مثلها كذا ديناً رادياً لا نكاحاً الكبري أو الصغرى المسماة فلانة أختها لآبائها وأمهاتها ولا يها كان مهرها هذا المقدار وموكلة بهذا الذي حضر هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة أنما ذكرنا هذه الأشياء لأن المهر يختلف باختلاف هذه الأشياء ويذكر أيضاً أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لأن المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه ادعاء مثل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فمثل الى آخره وان لم تكن لها أخت يتطرق الى امرأة من نساء عشيرة الأب ممن هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضاً ما ذكرنا وان لم توجد من قوم آبيها امرأة بهذه الأوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الأجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكر هو أيضاً في مسألة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الأجانب فكان المذكور في أول باب المهور قو لهما وان كانت هذه المرأة موكلة اجنبياً بذلك يكتب حضروا حضرة فادعى هذا الذي

حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلته فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ان موكلته هذه كانت امرأ هذا الذي أحضره بنسكاح صحيح زوجها أبوها فلان ابن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهورا الى آخره كذا في المحيط *

* (محضر في اثبات مهر المثل) * ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها انه كان زوجها ولها فلان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نسكاح صحيحا ولم يسم لها مهر فوجب الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختها لا يهاها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت تساويها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلا ومهرهما واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها اداء مثل هذه الدنانير الى هذه التي حضرت ان كان حرهما على نفسه والا فباية عارف بجحيله ٣ (دست يمان) لها من هذا المقدار والله تعالى أعلم

٣ معبرها دست يمان وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر

* (محضر في اثبات المتعة) * يكتب حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنسكاح صحيح ولم يسم لها مهورا عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أثواب وسط درع ونجار ومحففة فوجب عليه الخروج عن ذلك ويتم المحضر كذا في المحيط *

* (محضر في اثبات الخلوة) * ادعت انه تزوجها بتزويج فلان وكيلاها او وليها ياها منه برضاها على مهر كذا بشهادة عدول حضروا وانه خلها خلوة صحيحة لانهما ولا مانع شرعا ولا طبععا وانه طلقها بعد ذلك تطليقة بائنة وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه اداء مثل هذه الدنانير اليها والخروج عنها اليها وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية *

* (محضر في اثبات المحرمة الغليظة) * يجب ان يعلم بأن دعوى المحرمة بالطلاق على انواع احدها دعوى المحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته انها كانت امرأة هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته بنسكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهما او كذا دينار اذينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا النكاح وان هذا الذي أحضرته معها حرهما على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وانها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وان هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه المحرمة الغليظة بينهما مسكها حراما ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتخليتها سبيلها واداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وادار نفقة العدة نفقة مثلها الى أن تنقضي عدتها وطالبته بذلك وسالت مسئلته عن ذلك

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب عند المحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه المحرمة الغليظة على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه المحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا له بعقد النكاح بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المتخصصين في وجههما وكلفت المحكم عليه وهو هذا الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء ما لها عليه من الصداق المذكور فيه وادار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (الوجه الثاني) أن تدعى المحرمة باقراره أنه طلقها ثلاثا وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته انها كانت امرأة ومنكوحته ومدخولته بنسكاح صحيح وان هذا الذي أحضرته أقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته أنه حرم هذه التي حضرت

بثلاث تطليقات وأنه يجب كسرها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وإداء صداقها المذكور إليها *

(سجل هذه الدعوى) * على نحو سجل الاول الآن ههنا يذكر الاقرار في المحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بثبوت اقرار هذا الذي احضرته معها بهذه المحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) ان تدعى المحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلقه بثلاث تطليقاتها حال قيام التكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحدث في عينه ونزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وان هذا الذي احضرته مع علمه بهذه المحرمة الغليظة بينهما يحسب كسرها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضرون ان كانت تدعى المحرمة بتطليقة أو بتطليقتين يبين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة المحرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر *

(محضر في شهادة الشهود بالمحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة) * قوم شهدوا عند القاضي ع. على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه المحرمة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأقوا بالشهادة على وجهها وسا قوها على سننها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكروا أسماءهم وانسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضرهم معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل وأشاروا الى الرجل الذي احضره طلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضرها بثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويحسب كسرها حراما فستلاني هذا الرجل وهذه فانكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بالفرقة بينهما

(سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هؤلاء القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وانتهى في المحضر المخلف في ديوان المحكم قبلي وتعرفت عن احوال الشهود بمن اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندى بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلنت المشهود عليه بذلك وامكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عندى بحجزه عن ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرة منهما في وجوهها ما الى آخره وأمرت كل واحد منهما بمفارقة صاحبه الى أن تنقضى عدتها عن هذا الزوج وتزوج بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضى عدتها ثم يتزوجها الاول برضاها ان شاء *

(محضر في اثبات المحرمة الغليظة على الغائب) * امرأة له زوج دخل بها ثم حرّمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرة من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضى القاضي بالمحرمة وارادت هذه المرأة اثبات هذه المحرمة بين يدي القاضي ليقضى بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهها ان أحدهما أن تدعى على رجل حاضر انه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم اودينار وتصفها كذا ببقية صداقي وانك ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلى ألف درهم وانى اجزت هذا الضمان معلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلانا حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه الدنانير المذكورة دينيالي عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه

المحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بأدائها الى والمدعى عليه يقر بالضمنان كما ادعت وينكر العلم بوقوع هذه المحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر ان يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بينا من اوله الى آخره *

* (سجل هذه الدعوى) * على نحو ما بينا الى قوله فأحضرت المدعية تفراذ كرت انهم شهودها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتهم الى ذلك فشهدوا وبعد الاستمهاد عقب الدعوى والانكار من المدعى عليه بوقوع هذه المحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ٢ (كواهي مدهم كما بين زن حاضر أمده) وأشاروا الى المدعية هذه ٣ (زن فلان بن فلان بودوا بن فلان ويرابرخويشتن حرام كرده است بسه طلاق وامروزا بن زن حاضر أمده حرام است برفلان بسه طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى ان يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرتها ياها على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل * الوجه الثاني أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة أنك قد ضمنت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطليقات وأنا اجرت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطليقات بتاريخ كذا وأنا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك لضمان والخروج عن عهدة مال ذلك من نفقة عدتي بالاداء الى فيقر المدعى عليه بضمنان نفقة العدة وينكر المحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها فلا حرمها على نفسه بثلاث تطليقات وانها في عهدة زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها انه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطليقات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت تفراذ كرت انهم شهودها الى آخره *

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لايجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في وجوهها ويتم السجل

* (محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة) * صغير تحتة صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الانفاق عليها لانه فقير لا يملك شيئا فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها نيا بة عنها الى القاضي حتى يستخاف القاضي في هذه الحادثة لقاضي الشفعوى الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الانفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والتحية للقاضي الشفعوى قدر رفع الى نيا بة الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أنها امرأة الصغير فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان بن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بمحض من الشهود

٢ اشهدان هذه المرأة المحاضرة
٣ كانت زوجة فلان ابن
فلان وفلان هذا حرمها على
نفسه بثلاث تطليقات وهذه
المرأة المحاضرة في هذا اليوم
حرام على فلان بثلاث
تطليقات

تزوجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئاً من الدنيا فإنه ليس بمكتسب ولا محترف وقد ظهر بحجزة عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهر ود مع دليلين قد شهدا وعندي بجميع ذلك والتمس مني أبو هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملقسه وكاتبته ليتفضل بالأصغاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما وبفصلها بينهما على ما يؤدي اجتهاده إليه ويقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالباً منه التوفيق لأصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي إلى القاضي الشفعوي ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه يخاصم أبو الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب إليه أبا الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي المحتفي ويقم البينة على أن ابنه الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الانفاق على امرأته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي قد ورد إلى كتاب من فلان بن فلان المتولي لجل القضاء والأحكام في كورة بخاري ونواحيه أدام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملاً على ما وقع إليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الفلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني يخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لأن فلانا هذا أبا هذه الصغيرة المذكورة رفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله بنكاح صحيح زوجها بواها هذا منه تزويجاً صحيحاً، أن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغير هذا قبولاً صحيحاً في مجلس التزويج هذا وإن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وأن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الانفاق ثبت بحجزة عندي القاضي هذا وقد سال أبو الصغيرة فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب إلى ويأذن لي في الاستماع إلى هذه الخصومة والفصل بينهما على ما يؤدي اجتهادي إليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامثلت امره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلساً لذلك وقد حضر في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضر معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر هذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الانفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى النفقة وأقام شهوداً عدولاً على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الانفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فقامت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب الحجزة عن النفقة أخذاً بقول من يقول من علماء السلف يجوز التفريق بين الزوجين بسبب الحجزة عن النفقة وفرقت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما معلوماً وبعد ما كان بحجزة هذا الصغير عن الانفاق معلوماً تفريقاً صحيحاً وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وأن طلب من القاضي الأصل أمضاء هذا السجل فالتقاضي الأصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان إلى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا لذكرك من أوله إلى آخره بتأريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمناً تقويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل بها وما يؤدي اجتهاد المكتوب إليه ويقع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب إليه فلانا نائباً عني في العمل بما يقع عليه رأيه فأضيت حكمي نائباً هذا واجتزته وأمرت بكتابة هذا الأمضاء في تاريخ كذا وإن كان الزوجان بالعين وكان الزوج عاجزاً عن الانفاق

فالمطريق فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة ان زوجها عاجز عن الانفاق فان اقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طالب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طالب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة *

* (محضر في فسخ اليمين المضافة) * رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ هذه اليمين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اياها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي المحنفي ويلتمس منه الكتاب الى القاضي الشفعوى فالقاضي المحنفي يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة اطل الله تعالى بقاء الشيخ القاضي الامام الى آخره فانه رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزيجني بعد هذه اليمين ووقع على الطلاق فصرت محرومة عليه بهذا السبب وانه يمسكها حراما ولا يقصر يده عنها والتمست عني مكاتبة في ذلك فاجبتها الى ذلك وكنت هذا الكتاب اليه ليه لي تفضل بالا صغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي اليه اجتهاده ويقع عليه رأيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب اليه على زوجها على نحو ما ذكرنا عند القاضي الكاتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا النكاح الا أنه يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها تعلا لا بعد اذ اعتقد اليمين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه اليمين وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه اليمين من علماء السلف *

* (سجل في فسخ اليمين المضافة) * فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيها من قبل السلطان فلان مستقلا على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب اليمين المضافة الى النكاح وقد أمرني بالا صغاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامتثلت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة بنت فلان وأحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها ان هذا الذي أحضرته معها يطالبني بالطاعة في أحد أحكام النكاح زاعما اني زوجته وقد كان حلف قبل أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب وانزوج اقربا للنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألتني المحكم بما وقع عليه رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأملت ووقع رأيي على بطلان اليمين المضافة الى النكاح عملا مني بقول من لا يرى صحة اليمين المضافة الى النكاح فحكمت ببطلان هذه اليمين وبجمل هذه المرأة على هذا الزوج بهذا النكاح وأمرتها بطاعة هذا الزوج في أحد أحكام النكاح بحضرة هذين المختصين في وجههما حكما أبرمته وقضاء نفذته في مجلس حكمتي هذين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والسكران وكان ذلك بعدما اطلق الى القاضي فلان بن فلان المحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي المحلواني رحمه الله تعالى صحبت كثيرا من القضاة ليجارها رأيتهم اجابوا الى شيء من المحاولات المجتهد فيها في الكتابة اني القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تثبت وبراهينهم فيها واضحة والشان يتجاسرون الى هذه اليمين ثم يحتاجون

الى الزوج ويضطرون الى ذلك قبل ان يحبسهم القاضي الى ذلك ربما يقعون في الفتنة هـ كذا في الظهيرية *

* (محضر في اثبات العنة للتفريق) * المرأة اذا خاضعت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يخلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا خلف الزوج استحسانا ان خلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقربا لعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي الامام فلان بن فلان اتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة بخاري نافذا لاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين أهلها يومئذ مهل فلان بن فلان - بين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدته عنيدا لا يصل اليها وتثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما أوجب الشرع في حق العنتين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اياه سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيار اكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وأمر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك وذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها النساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين العرقه وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان خلف فلا خيار لها وان نكل فلها الخيار *

* (محضر في دفع هذه الدعوى) * ادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبة اياه بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل أنها مبطلة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما أنها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه باسائها رضى صحيحا أو يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها *

* (محضر في دعوى النسب) * امرأة في يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولده على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعى على امرأة أن هذا الصبي ابنه منها ولده على فراشه حال قيام النكاح بينهما أو ادعى رجل في يده صبي انه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأة في يدها صبي انه ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر فهذه الدعوى كلها صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى الابوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل اني أبوهذا الرجل أو يدعى اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فهذه الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعى البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي ببينته على المدعى عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل اني ام هذا الرجل فقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينتها وقضى بكونها أمًا للمدعى عليه *

* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها انه ابنها منه) * حضرت واجضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها ان هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولده منه في فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت

ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شأته لم يذ كر ذلك في الدعوى *

* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة انه ابنها منه) * حضروا حضروا دعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها ان هذا الصبي الذي في يده وأشار إليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبه ذلك ان شاء ذكر وان على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وان شاء لم يذ كر *

* (صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابنه) * حضروا حضروا دعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضره معه ولدته امه فلانة بنت فلان من هذا الذي أحضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما *

* (صورة المحضر في دعوى رجل على رجل انه ابوه) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي حضر ابوه وانه ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا ان يدعى المال بان كان المدعى زنا فيدعى الاخوة على غيره أو العمومة ويدعى النفقة لنفسه * وله وجه آخر ان يدعى الوصية لاختوة المدعى عليه من جهة الميت وفي صورته حضروا حضروا دعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان فلانا ميت قد كان اوصى الى هذا الذي أحضره معه نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وحلف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان اوصى لاختوة فلان بن فلان بكذا وكذا وادعاه فلان بن فلان ثلاث اخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وانه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا وبطلان المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر ان تدعى امرأة وقوع الصلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخي فلان وهذا أخو فلان وانه كلفه كذا في الذخيرة *

* (محضر في دعوى ولاء العتاقة) * رجل مات فجباء رجل وادعى أن الميت معتق والدي فلان كان اعتقه والدي في حياته وصحته وميراثه لي لما أنى ابن معتقه لا وارث له غيري فافتي بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بقضاء هذه الدعوى وبعضهم بغيرها والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد واقام العبد بينة انه أعتقه فلان يقضى للمدعى الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الإصل *

* (محضر في دعوى الدفع) * صورته ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وادعى دذوليد واقام المدعى بينة على دعواه فتوجه المحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان الذي ادعى اتقى الملك من جهته أقربل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طائعا ان هذه العين ملك أخي فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك لمقرله فدعواك على باطله به نال السبب فاتفقت أجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استعفى بعد ذلك ان المدعى عليه لدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو في أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك اتفقت الاجوبة أيضا ان القاضي لا يكلفه ذلك لانه قديم مرة بدم ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشي *

(محضر في اثبات العصبية) * حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى أبا بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنت له تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفي كان ابن أحمد وأحمد والد هذا المتوفي مع عمر والد هذا الذي حضر كلنا أخوين لأب أبوهما عبد الله ابن عمر توفي وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الدنانير النيسابورية اثني عشر ديناراً ووصار ذلك بموته ميراثاً عنه فهو لأعلى فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللبنت النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك إليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فاجاب بالفارسية ٣ (مرار ميراث خواركي ابن مدعي علم نیست) وأحضر المدعي هذا نفراً ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم فاجبته إليه وهم فلان وفلان وفلان فشهد هؤلاء *

٢ لا علم لي بوارثة هذا المدعي

(سجل هذه الدعوى) * يقول القاضي فلان بن فلان إلى قوله فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعي هذا وانكار المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني أوجب المحكم سماعها من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ٣ (كواهي ميدهم كه أين سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر مجرد وازرى ميراث خوارماندزن وی ساره بنت فلان بن فلان ودختر وی سعادة وابن عم مدعي أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وپسر عم وی ازروی پدر بداند كه این احمد) وأشار إلى المدعي هذا (پسر عمر بود وآن سعد متوفی پسر احمد بود وعمر پدر این مدعی با احمد پدر این متوفی برادران پدری بودند پدر ایشان عبد الله بن عمر بجزایشان هر سه میراث خواریدیکرخی دانیم) فاقابا الشهادة هذه كذلك على وجهها ويستوفى السجل إلى قوله فسألني هذا المدعي أحمد بن عمر ابن عبد الله المحكم له بما ثبت له من ذلك عندي وكاتبه ذلك كذلك والشهادة عليه حجة له في ذلك فاجبته إلى ذلك واستخبرت الله تعالى إلى قوله وحكمت لهذا المدعي أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعي عليه أبي بكر بن محمد بن عمر في وجهه بحضور من هذين المتخاصمين جميعاً في مجلس حكمي بكورة بخاري بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وبتخليفه من الورثة هذا المدعي ابن عم له لأب وامرأته تسمى سارة بنت فلان وبنتا تسمى سعادة بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين حكماً أبرمته وقضاء نفذته إلى آخره وان كان المدعي ابن ابن عم الميت فصورة المحضر في ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد ابن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره ابن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر المتوفي ابن محمد ومحمد والد المتوفي هذا وأحمد جد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفي سوى هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره من تركة المتوفي كذا كذا ديناراً نيسابورية وصات هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثاً لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه ادعاء جميع ذلك إليه ومطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالفارسية ٢ (مرار ميراث خواركي ابن مدعي علم نیست) وأحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده إلى آخره

٣ اشهدان سعدا هذا ابن احمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف وورثة امرأته سارة بنت فلان ابن فلان وبنته سعادة وابن العم المدعي أحمد بن عمر ابن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لأب بسبب أن أحمد هذا وأشار إلى المدعي ابن لعممر وسعد المتوفي ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعي كان أخا لأب مع أحمد والد هذا المتوفي وأبوهما عبد الله بن عمر ولا نعلم له وارثاً غير هذه الثلاثة

٤ لا علم لي بوارثة هذا المدعي

(سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم) * فان كان المدعي ابن ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فيه حضر محمد بن محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى

الحسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان عمر بن عبد الله بن عمر ابن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر لما ان هذا الذي حضر ابن محمود ومحمود بن طاهر وطاهر والد والد هذا المحاضر كان ابن أجد وعمر المتوفي هذا كان ابن محمد ومحمد والد هذا المتوفي وأجد والد والد والد هذا الذي حضر كانا اخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يد هذا الذي حضره كذا كذا ديناراً بمسبورية وصارت هذه الدنيا نير عوته ميراثه وهذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره * (سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضاً) * فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر أو لا أنه من ذوى الارحام كان دفعه الدعوى العسوية لمكان التناقض * (محضر في دعوى حرية الاصل) * حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب حليته بتمامها وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان هذا الذي حضره الاصل والعلق لما أن هذا الذي حضره فلان بن فلان الفلاني وهو كان حراً الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضاً وهذا الذي حضر ولد حراً على فراش أبويه المحرين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رق قط وان هذا الذي حضره معه يسترقه وبسته عبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي حضره معه قصر يده عن هذا الذي حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلة وسئل فأجاب وقال (ان حضر أمده ملك من است ورقيق من است ومرار آزادي وي علم نیست) وأحضر هذا الذي حضره نفرأذ كراهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فاجبته اليه واستشهدت الشهود فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قورث عليهم وهذا مضمون تلك النسخة الى آخره

هذا الذي حضر ملكي
وليس لي علم بزوال ريقته

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامها ويكتب أسامي الشهود والفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره يكون هذا الذي حضره الاصل حراً والذين لم يرد عليه ولا على والديه رق وامرته بقصر يده والكف عن مطالبة اياه بالطاعة في أحكام ارق

* (محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتراف من جهته) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن هذا الذي حضره كان مملوكاً لهذا الذي حضره ومرقوقه وأنه أعتق هذا الذي حضره في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائفة الوجه الله تعالى وطالب امرضاته عتقا صحيحاً جائزاً فاذ بغير بدل وان هذا الذي حضره اموم حراً بهذا السبب وان هذا الذي حضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة اياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضره وترك التعرض له وسأل مسئلة

* (سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم) * ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره يكون هذا الذي حضره الاصل حراً والذين لم يرد عليه ولا على والديه رق وامرته بقصر يده الكف عن مطالبة اياه وبطلان دعوى هذا الذي حضره الرق عليه بشهادة الشهود المسلمين ويختتم السجل

* (محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتراف من جهة غيره) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان هذا الذي حضره كان مملوكاً ومرقوقاً فلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه وان

فلانا أعتقه من خالص ماله ومالكه بحجنا بغير بدل لوجه الله تعالى واستغفار مرضاته وطالبنا الثواب وجناته وهرنا من أليم عقوباته وصار هذا الذي حضرنا بالاعتناق المذكور فيه وأنه اليوم حري هذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بحريته ظلما وتعديا فواجب عليه قصر يده إلى آخره

* (سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم) * ويكتب بعد الاستقارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي حضر حرا مالا كالنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور المدعى وهو اعتناق فلان بن فلان أياه من خالص حقه ومالكه وبطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصر يده هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر إلى آخره

* (محضر في اثبات الرق) * حضروا حضرم مع نفسه رجلا ذكرا أنه يسمى فلانا هنديا شابا ويدا كز حليته ثم يذكرك فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضره مرقوقه للملكه بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانقياد له في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر *

* (سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم) * ويكتب بعد الاستقارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضره مرقوقه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وبكون هذا الذي أحضره مطلقا لا امتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانقياد لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من بحج المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فأما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

* (محضر في دفع هذه الدعوى) * فتقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الأصل لنفسه ومصوره كتابته حضروا حضرا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوكه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الأصل والعلق لما أن أياه فلان بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حريين من الأصل وهذا المحاضر ولد على فراش هذين الاثنين المحرين لم يجر عليه ولا على أبويه هذين رق وان هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة هذا المحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والمحال على ما وصفت فيه مطلق غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر

* (سجل هذا المحضر) * يكتب عند قوله وحكمت لهذا الذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا المحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا المحاضر حر الأصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من إليه رسم التعديل بالنسبة على ما شهدوا به بمحض من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجاس قضائي وحكمي يضاري وقضيت بجهة ذلك كله وقضيت يدا المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعت عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بائعه أن كان قد اشتراه من غيره ونقد له الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البيدة ثم يثبت المملوك حريته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه

الاعتناق من جهة مدعى الرق وصورة كتابته حضروا حضرة فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه انه حرلما أنه كان مملوكا ومروقا لهذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها استاقا صحيحا جازنا فذا وصار هذا المحاضر حرا بسبب هذا الاعتناق وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا المحاضر بالطاعة والالتقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر * (سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الاول) * الا انه هنا يكتب وكون هذا الذي حضر حرا مالا كما لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتناق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بآثار الارار بهذا السبب وكونه يوم الاعتناق الموصوف فيه مملوكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه الرق الاعتناق من جهة غير مدعى الرق وصورة كتابته حضروا حضرة فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله ان هذا المحاضر كان عبدا ومملوكا لفلان بن فلان الفلاني وانه أعتقه من خالص ماله ومالكه مجانا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب المرصاته وهربا من ألم عقابه وشديد عذابه في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه كلها واليوم هذا المحاضر حرا بسبب هذا الاعتناق المذكور الموصوف فيه الى آخره

* (سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) * الا أن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا المحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتناق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا المحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتناق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط

* (محضر في اثبات التدبير والاستيلاد) * واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاد ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للمحال فالطريق في اثباته أن يدعيه المولى من رجل فيدعى عليه المدير أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وانه دبره وأعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لمرصاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا من ماله ومالكه وانه اليوم مديره او يقول انه استولدها لو كان المدعى جارية ادعت انها أم ولد لفلان يسمى فلانا ولدته على فراشه ومالكه وانها اليوم أم ولده وان هذا الذي أحضرته يسترقها ويستعبدها بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وطالبته بالجواب كذا في الظهيرية *

* (محضر في دعوى التدبير) * رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثة وانكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدير الى اثبات ذلك بالبينة وكتب المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا رغبة تدبيرا مطلقا وان فلانا والده هذا الذي أحضره مات وعق المديرو هذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر الى آخره

* (سجل هذا المحضر) * اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر المحكم وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع مائدت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا ومروقا من خالص ماله ومالكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وان هذا الذي حضر حرا اليوم لاسبيل للآخرة عليه يسب الرق بل بسبيل الولاة بشهادة هؤلاء الشهود المسمين بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء نفذته كذا في الذخيرة *

(سجل في اثبات العتق على الغائب) * يقول القاضي فلان - حضر قبلي في مجلس قضائي بكورة بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا المحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينارا وبين نوعها وصفتها دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح فوجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته عنه فستل فأنكر أن يكون عليه شيء ثم ادعى الذي حضر فاحضر المدعى رجلين ذكر أنهما شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهدان أنهما وليا فلان بن فلان أعتقهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهما فإشهادا بعد الدعوى والجواب بالنكار عقيب الاستشهاد الواحد بعد الآخر شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت عليهما وهما مضمون تلك النسخة فلما ساقا الشهادة على وجهها ذكر المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان الذي زعم المدعى والشاهدان أنه أعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما فلان فعرضت ذلك على المدعى هذا فقال إنهما حران وإن مولاهما قد أعتقهما حال كونهما مملوكين له اعتقا صحيحا وإن له على ذلك بيينة فكلفته إقامة البيينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفر آخر أنهم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبتت عندي بشهادتهم هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعى هذا المحكم بحرية هذين الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة وبالقضاء له بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فاجبته إلى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له اعتقا صحيحا وبكونهما أهلا للشهادة وقضيت للمدعى هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته وقضاه نفذته ويتم السجل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضروا نكر الاعتناق لا يلتفت إلى إنكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البيينة على المولى لأن المشهد له ادعى حرية المشاهدين على المشهد وعليه وقد صح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من اثبات حقه على المشهد وعليه إلا بهذا والمشهد عليه أنكر ذلك وصح منه الانكار لأنه لا يتمكن من دفع المشهد عن نفسه إلا بالانكار للحرية والأصل أن من ادعى حقا على المحاضر لا يوصل إلى الإثبات إلا باثبات سببه على الغائب ينتصب المحاضر خصما عن الغائب فصار إقامة البيينة على المشهد وعليه كإقامتها على المولى الغائب كذا في المحيط *

(محضر في اثبات حد القذف) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قذفه قذفا يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتما يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتما يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجره عنه مثله ومثله بذلك وسأل مسئلته

(محضر) * في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى إن حلفت أنني سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعت فأنأعطيك مثل تلك الدراهم فخلف المدعى على دعواه وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف البقي في خطا ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع إليه من الدراهم كيف المحكم فيه وكان الشيخ لا مام نجح الدين النسي في رحمه الله تعالى كتب في الجواب أن المدعى عليه أن أعطى النصف والترم النصف صلح عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إطفاء الباقي وإيس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاه

خطابا لباقي بناء على بين المدعى ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما اعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل

✽ (محضر فيه دعوى سرقة) ✽ رجل خباز ادعى على رجل أجلسه على دكانه ليبيع له الخبز من الناس ويأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال وقال أنك سرقت من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت أنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم إلا أنني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي أحضره معه إحضار هذه الدراهم مجاس القضاء ليقدر المدعى من إقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب أنه يريد إثبات أقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى إلا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك إليهم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل أذهول ليس بخضم عنهم وإن كان الخباز ادعى عليه أنك قلت أنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشترى أيضا لا تصح الدعوى لأنه إذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن تأما كانت الدراهم التي هي بمثابة النقصان ملك المشتري فلا يكون الخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاسترواشني *

✽ (محضر في دعوى شركة العنان) ✽ صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرف في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضريبة أو خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجاس الشركة وخطاهاما حتى صار للمالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وإن كان بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الشركة في المال المبين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخطا كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وإن هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر مع حصته من الربح إلى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

✽ (محضر في دفع هذه الدعوى) ✽ ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قاسمه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك إليه ويتم المحضر ✽ (محضر في إثبات الوقفية) ✽ حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر بحكم الأذن الصادر له من جهة لقاضي فلان بآثار الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه

صك صدقة أو رده مع نفسه وينسخ الصك إلى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصك من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيقة المحدودة في هذا الصك الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسيد فيه كما نطق به هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيقة المحدودة فيه ملكا لهذا المصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولى وهو المذکور باسمه ونسبه في الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضيقة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعى فيها شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل هذا إذا أتى المدعى بصك الوقف وإن لم يكن في يده المدعى صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه إن جميع الضيقة التي هي عشر ديرات الأرض المتصلة ببعضها بعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرية كذا من بخارى بمحلة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها ليق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع ليق الطريق واليه المدخل حدودها كلها وحقوقها ومرافقها وقف مؤيد بحسب معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بأفضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها يبدأ بما فيه عمارتها ومرمتها وأصلها ثم يصرف العاقل من غلتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة بخارى في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيقة المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده قد سلم الواقف هذا جميعها إلى ابنه فلان أو إلى فلان الأجنبي بعد ما جعله قima فيها متوليا لأمرها وقبل فلان منه هذه القرامة وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدوده ووقفه فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيقة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا المحاضر ليراعى فيها شرائط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل فأجاب بالفارسية ٢ (مرار ووقيت ابن محدوده علم نیست ویا بن مدعی حاضر آمده سپردنی فی) وأحضر المدعى نقرأ إلى آخره

٢ لا علم لي بوقفية هذا
المحدود ولا أسلمه لهذا المدعى
المحاضر

(سجل هذه الدعوى) * وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعى بتمامها وشهادة شهود المدعى مع الاشارات في مواضعها بتمامها إلى قوله وحكمت بجمع ما ثبت عندي من كون هذه الضيقة المحدودة فيه وقفاً صحيحاً من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه أياها إلى فلان بعد ما جعله متولياً بمسئلة المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعى عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس إلى آخره وإن كان الواقف قد رجع عما وهب بعد ما سلم إلى المتوفى فصوره المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر المأذون به من جهة أنصبي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره وهو الواقف أنه وقف جميع الضيقة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته على الشرائط المذكورة فيه وإن هذا الواقف سلم جميع الضيقة المحدودة المذكورة وفيه تها إليه إلى فلان المتولى ونه قد بدد هذا

٣ هذا المحدود ملكي وهو في يدي ولا أسلمه لاحد

المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فإزالها عن يدي المتولي وأعادها إلى سائر أملاكه فوجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى المتولي فلان ليراعى شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فاجاب بالفارسية ٣ (ابن محدوده ملك من است ودر دست من ویکسی سپردنی فی) *

* (سجل هذا المحضر) * إلى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذکور فيه الواقف مذاق وجهه بمسئلة هذا المدعي بجهة الوقفية المذکورة فيه ولزومها وأبطل رجوعه عنها وقهرت يده عنها عما لا بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها إلى متوليها فلان بعد ما ثبت عندى هذا الايقاف والتصدق المذکور فيه ويتم السجل كذا في المحيط *

* (محضر في اثبات ملكية محدود) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني الثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني الثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضرو في يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها إلى الذي حضره هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فاجاب بالفارسية ٤ (ابن زيمينها وخانه که دعوی میکنند این مدعی ملک من است وحق من است باین مدعی سپردنی نیست) أحضر المدعي هذا نقرأ ذكر أنهم شهدوه على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فأجبتهم اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب انسابهم وحلاهم إلى آخر ما ذكرنا فشهدوا عقيب دعوى المدعي ونجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون ذلك النسخة ٥ (كواهی میبدهم که این زمینها باین شراکت جایگاه و حدود وی که درین محضر یاد کرده شده است) وأشار إلى المحضر (بحدودهای وی بجهله وحقهای وی ملک این حاضر آمد وحق وی است) وأشار إلى المدعي هذا ٦ (وبدست این حاضر آورده بنا حق است وواجب است بروی تسلیم کردن باین مدعی) ويتم المحضر *

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا وبعيد الدعوى من اولها إلى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا أحد حدودها كذا أو الدار التي في موضع كذا أحد حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضرو في يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فوجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار إلى محضر الدعوى وتسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسأل المدعي عليه وهو لذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية ٧ (ابن زيمينها که دعوی میکنند این مدعی یا این خانه ملک من است و باین مدعی سپردنی نیست) أحضر المدعي نقرأ ذكر أنهم شهدوه وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يند قبل هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يده هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين

٤ هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعي

٥ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذکورة في هذا المحضر وأشار إلى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه ٦ وأشار إلى المدعي وهي في يده هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له

٧ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعي أو هذه الدار ملكي ولا تسلم إلى هذا المدعي

وقضيت بملكتها له عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالنسبة الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي وأنفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالنسبة فافتوا بـ هـ. هذه الدعوى وجواز لشهادة وكان هـ هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخاري حكما أبرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط صحته ونفاذه بمحض من هذين المتخصصين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هـذا بقصريده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة المحكوم بها بقصريده عنها وسلمها الى هذا الذي حضراتنا لا امر الشرع ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا

(محضر في دفع هذه الدعوى) ان كان المدعي عليه يدعي الشراء من هذا المدعي يكتب حضر وأحضر فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه ان هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي أحضره ولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعي هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هـ هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هـ هذا الذي حضره لان هـ هذا الذي أحضره باع حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هـ هذا الذي حضره حال كون هـ هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي أحضره معه وفي يده بكذا دينا رابعا صحيحا وان هـ هذا الذي حضره اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقباضا صحيحا وان كان هذا الذي حضره ادعى اقرار هـ هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراى في الكتابة عقيب قوله وتقباضا صحيحا وهكذا أقر هـ هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بغير بيان هـ هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هـ هذا الذي حضره في هذه الضيقة المحدودة فيه أو في هـ هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتهما في الوجوه كلها وبغير بيان التقابض بينهما فيه اقرارا صحيحا شرعيا صدقه هـ هذا الذي حضره في هـ خطابا وان هـ هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هـ هذا الذي حضره ما كان الامر كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعد ما صدر منه هـ هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هـ هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هـ هذا الذي حضره وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هـ هذا الذي حضره ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بأن ادعى أن هـ هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هـ هذا الذي حضره ادعى انه اشتراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هـ هذا المحضر ادعى هـ هذا الذي حضره على هـ هذا الذي أحضره معه ان دعوى هـ هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هـ هذا الذي حضره ساقطة عنه لان هـ هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها الى آخره من هـ هذا الذي حضره يكتب استكرى بكذا وكذا وان هـ هذا الذي حضره أن يكرهها منه أو أن يبيعهها منه وكان استشرؤه واستكرائه هذه الدار المحدودة من هـ هذا الذي حضره اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضره وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر *

(سجل هذه الدعوى) أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما بينا قبل هـ هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين في وجههما في مجلس قضائي

يخاري بين الناس ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه ان دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطه عنه لما أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشراه صحيحا قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

* (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومراققتها التي هي لها من حقوقها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحقها وفي يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة ابنا عليه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثا سواه وصارت هذه الدار لميراثين موضعها وحدودها ميراثا له عن أبيه المذكور اسمه ونسبه واليوم هذه الدار الميثة حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصريده عن هذه الدار الميثة حدودها وتسليمها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل فاجاب بالانكار فأحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ٨ (كواهي ميدهم كه اين خانه كه جا يكاه وحدود دوى ياد كرده شده است در محضر اين دعوى) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بحدوها وحقوقها ومراققتها) وكذا زحاهى وى است ملك فلان بن فلان بدر اين مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحق وى بود و در قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وفات يافت و از وى ويرا يك پسر مانده من مدعى) وأشار الى المدعى هذا (وبجزازى وارى ديكر نمانده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از اين متوفى مر پسر ويرا اين) وأشار الى المدعى هذا (وامروز اين خانه محدود درين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بحدوها وحقوقها ملك اين مدعى است وحق وى است و در دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر والله تعالى أعلم

سجل هذه الدعوى يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويهيد الدعوى بينهما من اولها الى آخرها مع اسامى الشهود والفاظ الشهادة ويبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة ازلظهور عدالتهم بتعديل المزككين أو بظاهر عدالة الاسلام اذ لم يطعن المشهود عليه في شهادتهم وجب على ما يكتب في السجلات الى موضع المحكم ثم يكتب وحكمته لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان بن فلان والى هذا المدعى وكنه في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصير ورثته املكها لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا الرناعن والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكما أبرته وقضاء نفذته ويتم السجل

* (محضر في دفع هذه الدعوى) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه ان هذا الذي أحضره كان يدعى أولا على هذا الذى حضره ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا الرناعن أبيه ويبيد دعواه بتسامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذى أحضره معه

٨ أشهد ان هذه الدار التي ذكر مكانها وحدودها في محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه هي وحدودها وحقوقها ومراققتها التي هي من حقوقها ملك فلان بن فلان أبي هذا المدعى وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وقد خلف ولدا وهو هذا المدعى وأشار الى المدعى ولم يكن لهذا المتوفى ورث غير هذا وهذه الدار صارت ميراثا لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار المحدودة في هذا اليوم في هذا المحضر وشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه وهي في يده هذا المدعى عليه بغير حق

ان دعواه هذه ساقطة على لسان والى هذا الذى حضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحته من هذا الذى حضره كذا يباعا صحيحا وهذا الذى حضره اشتراها منه بهذا النش كور شراء صحيحا وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذى حضره بهذا السبب وحقه وان هذا الذى حضره في دعواه قبله بعدما كان الامر على ما وصف به بطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل

(سجل هذه الدعوى) * يكتب عند المحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى الدفع على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهه في مجلس قضائي بكونه بخارى وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك اتعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

(محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) * حضروا حضروا في يد هذا الذى حضره معه فرس وسط الجملة يقال لثله لونا بلقي مشقوق المنخرس على كتفه اليسرى كى صورته هكذا عرفه ماثل الى اليمين تام الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من اطول يقال لثله سوفال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره ان هذا البرزون وأشار الى البرزون المدعى ملك هذا الذى حضره وفي يد هذا الذى حضره معه بغير حق وهذا الذى حضره في علم من ذلك كله فواجب عليه قصيدة عن هذا البرزون المدعى به المشار اليه وتسايم الى هذا الذى حضره وسأل مسئلة عن ذلك فستل فأجاب فقال ٣ (ابن اسب ملاك من است وحق من است ومرايين مدعى سبردنى نيدست) حضر هذا المدعى نفراذ كراهم - م شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره

(سجل هذه الدعوى) * يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد ٣ (كواهى میدههم كهان اسب) وأشار الى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر آمده است) وأشار الى المدعى ٥ (دحق وى است واندر دست ابن حاضر آورده) وأشار الى المدعى عليه ٦ (بناحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا باع اليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكونه هذا البرزون المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يد هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من هذين المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

(محضر في دفع دنوى البرزون) * وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلاثة منها فاذا علمها الكاتب بنى ما يقع له من وجوه آخر عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضروا في يد هذا المحضر برزون شبيهه كذا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا المحاضر ملكية هذا البرزون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا المحاضر ألا يكتب دعواه بتسامها ثم يكتب فادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا المحاضر ساقطة لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرزون الموصوف الموشى فيه وأشار الى البرزون المدعى به من هذا المحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وان هذا الذى حضره أى أن يبيعه منه وكان استشراء هذا الذى حضره هذا البرزون المدعى به من هذا الذى حضره اقرارا من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا

٢ هذا الفرس ملكى وحقى
ولا اسلمه الى هذا المدعى

٣ اشهدان هذا الفرس
٤ ملك هذا الذى حضر
٥ وحقه وهو فى يده هذا
الذى حضره
٦ بغير حق

البرذون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي أحضره هذا الاستشراء فلهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراء يكتب فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضره لان هذا الذي أحضره قد كان استكراؤه اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) الدفع بالتسليم يكتب ادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا المحاضر بساقطة عنه لان هذا البرذون المدعى به وأشار اليه نتاج هذا المحاضر نتج عنده هذا المحاضر من رمكة كانت تلك الرمكة يوم هذا النتاج المذكور فيه ملك هذا المحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرذون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك هذا المحاضر من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا البرذون المدعى به والا مر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل عن ذلك

*(سجل هذا الدفع) يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت المدعى الدفع هذا المحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر من استشراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا المحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل هذا المحاضر وابعاء هذا الذي حضر البيع من هذا المحضر وببطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا المحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخذ صعب هذين وبحضرة البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع انى ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر من استكراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع الى ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر ان هذا البرذون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا المحاضر نتج عنده من رمكة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا النتاج المذكور وفيه وايه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به قبل هذا الذي حضره بساقطة عنه حكمت بذلك كاه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به أو يكتب وحكمت المدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرته وقضاء تفادته مستحجما شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحضر من هذين المتخاصمين وبمحضر من هذا البرذون المدعى به وأمرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخره *

*(محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد) يكتب حضروا حضرا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معاد الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا المحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضره اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا دينار اشتراها صححا وأنه باعها منه ببيعها صححا وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وفيها قبضا صححا

مدفع هذا المحاضر ذلك الخاليه وان هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذ كور فيه ملكا لهذا المحضر معه وفي هذه قصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا المحاضر به هذا السبب وهذا الذي أحضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا المحاضر ظلمًا وتعديا فواجب عليه تسليمها الى هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فان كان بالبيع صك فادعى بمضمونه على البائع والدارق في نداء البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضروا حضرة فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذكر شراء أورده وهذه نسخته ويكتب الصك في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصك ادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذ كور فيه وايضا الثمن وقبضه وضمنان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المورخ فيه وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر يوم الشراء المذ كور فيه وصارت الدار المبين حدودها في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر ملكا لهذا الذي حضر بهذا الشراء المبين فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار الى هذا المحاضر فواجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقابض بينهما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذ كور فيه وايضا الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمنان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصك وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر وقت الشراء المبين فيه وصارت ملكا لهذا المحاضر بالسبب المبين فيه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المبين حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل عن ذلك فاجاب

* (محضر في اثبات سجل أورده رجل من بلدة اخرى للرجوع بثمن البرذون المستحق) * صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذونا بثمن معلوم وتقابضا وكانت هذه المبايعه بخاري فذهب المشتري بالبرذون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون بالبيضة في محاسن قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرذون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا وأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرذون بالثمن فجعل بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى ثبات السجل الذي أورده على البائع بالبيضة في محاسن قضاء بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل أورده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهمًا أو بكذا دينارا وأنه كان باعه منه به وأنهما كانا قد تقابضا ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون ببيعه من يده هذا المحاضر في محاسن الحكم بكونه سمرقند عند قاضي فلان ببيضة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على هذا المستحق عليه بهذا البرذون وأخرج هذا القاضي هذا البرذون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به

السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه المورخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلا ابن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكورة سمرقند فاذا قضاؤه بين أهلها من قبل المخاطان فلان وان لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك رسال مسئلة فستل فقال ٢ (مرازين سجيل علم نیست و مرابكسی چیزدانی نیست)

٤ لا علم لي بهذا السجل ولا على شيء لاحد

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على الرسم وتعاد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مرازين سجيل علم نیست و مرابكسی چیزدانی نیست) ثم يكتب أحضر المدعى نفرأذ كراهم شهوده فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا بحق دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها ٣ (كواهي ميدهم كه اين سجيل) وأشاروا الى السجل الذي أورده المدعى هذا (سجل قاضي سمرقند است اين كه نام و نسب وى درين سجيل است ومضمون وى حكم وقضاي قاضي سمرقند است حكمه كرد مراين مستحق را باين اسب كه صفت وى درين سجيل مذکور است برين مستحق عليه وآن روز كه اين قاضي حكمه كرد باين مضمون كه اين سجيل است ومارا برين سجيل كواه كردايد وى قاضي بود بشهر سمرقند فاذا قضاها معان أهل وى) فأتوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سندها فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المجاد في ديوان الحكم قبل ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالنسبة فذهب اثنين منهم الى العدالة وجوزوا الشهادة وهم افلان وفلان وثبتت عندي بشهادة هذين المعدلين ما شهدا به على ما شهدا به فأعلمت الشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكتمه من ايراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بثبوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سجيل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويؤيد الشهاد عليه ناوذا القضاء بكورة سمرقند وأما صيت حكمه الموصوف فيه رحكمت بحسبته بمحض من المتخاصمين في وجههما وأطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بما فسخت العقد الذي كان جرى بينهم وكان هذا السجل الذي أورده هذا المحاضر وجواب نسخته فيه محضرا وقت حكمي هذا اشار اليه واشهدت على ذلك حضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند ببينة عادلة أقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخاري وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فوجد الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعني المشتري الاول وأحضر معه فلانا يعني البائع الاول فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من المحاضر برذونا شتبه كذا بهينه بكذا درهمين أو دينارين وان هذا المحاضر كان اشتري هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجري التقابض بينهما ثم ان هذا المحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق حضر مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه فلان

٣ أشهد ان هذا السجل هو سجيل قاضي سمرقند هذا الذي ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضي سمرقند فقد حكم لهذا المستحق على المستحق عليه بهذا القرض الذي ذكرت صفته في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضيا في مدينة سمرقند ناوذا القضاء بين أهلها

هذا البرذون المدعى به
في ملكي

بمعنى المشتري الا اتروا دعي هذا المستحق عليه بحضورته وبحضرة هذا البرذون المذكور شئته ان هذا البرذون وأشار إليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فانه كذا المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (ابن برذون مدعى به بملك من است) فأقام المدعى هذا بيضة عادلة على وفق دعواه بحضور هذا المدعى عليه وبحضرة هذا البرذون المذكور شئته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور رآه واسمه في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بأشراطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذكور بحضورتهما وبحضرة البرذون المدعى به بملكه البرذون المدعى به وأخذ هذا البرذون من هذا المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا المحكم وهو هذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند ونواحيها فافدا القضاء والاضام بين أهلها من قبل فلا ثم ان فلانا المحكوم عليه بمعنى المشتري الا اخرج على بائعه هذا المحاضر بالثمن الذي نقده وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذكور واسترده منه بكامله بعد جريان المحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا المحاضر بسكول هذا المحاضر عن اليين بالله ثلاث مرات وبعد ما فسخ العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله ضمنه ون السجل الذي أورده هذا الذي حضر مجلس الدعوى وان لهذا المحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور وفيه الذي كان أداءه اليه وقت جريان هذه المبيعة المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمثل فقال (مرالين سجيل علم نیست وباين مدعی چه یزدانی نیست) وأورد المحاضر نقرا ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع اليهم

* (سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولا) * غير أن في هذا السجل يذكر كذا قاضي سمرقند برجوع المشتري الا اتروا على هذا المحاضر

* (نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الاختصار) * يكتب قاضي بخاري على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخاري ونواحيها الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث المحكمة والنوازل الشرعية ان المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا كذا وهو الثمن المذكور في باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور وفيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بحكمي عليه بالنكول عن اليين بالله ثلاث مرات وبعد ما فسخ العقد الذي كان جرى بينهما ما في هذا البرذون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى من هذا البرذون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع اليه هذا وأشهدت على ذلك حضور مجلسي

* (السجل الثاني على هذا النسق أيضا) * غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الا اتروا على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا المحاضر كذا في المحط

* (محضر في اثبات القود) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أر هذا الذي أحضره معه قتل أباه فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديد ضربه وجرحه جرحا فهدلث من ذلك اضرب ساعتئذ ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهدلث ساعتئذ وكتب فلم يرل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهدلث ولم يكتب فهدلث من ذلك اضرب فذلك يكفي أيضا ثم يكتب ونخلف هذا المقتول ابنا الصلبة هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق تقياء

القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمسك من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فأجاب وكذا إذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك إذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك إذا ضربه بالنبل والمحاصل أنه لا بد لجوب القصاص من القتل بالمحديد سواء كان المحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يبيض أو ليس له حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قتل بسنجة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما إن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وإن لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الأصل المحقق المحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي المحقق بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل إن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك إن ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لا يرث يجرى في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وإن ترك المقتول عدداً من الورثة فيحق اثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالغين وإن كان بعضهم صغيراً أو بعضهم كباراً في ثبوت حق الاستيفاء للكبير بخلاف معروف وإن كان القاضى عن برى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب اسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاداً يذكروا الصغار والكبار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر

* (محضر في إيجاب الدية) * يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان رحي بسهم ذي نصل من الحديد إلى صيد قد رآه فأصاب ذلك السهم أباه فبحرجه ومات من ذلك ساعتاً أو لم يقل فمات من ذلك أو لم يقل فمات ساعتاً ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقته وهي عشرة آلاف درهم فضة ألف ديناراً حراً خالصاً جديماً موزوناً بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الأبل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقته أداء هذه الدية إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فأجاب

* (محضر في اثبات حد القذف) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قذفه قذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجره من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك

* (محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناسخة) * وصورة المناسخة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الحكاية في هذا أن يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المين ويذكر صفته وموضعه وحدوده بتمامه بحدوده وحقوقه كان ملكاً وحة الفلان ابن فلان الفلاني والده هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابناً صلبه وهو هذا الذي حضر وابنتين له أصليه أحدهما تسمى فلانة والأخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة النعمن والباقي بين الأولاد لذلك كمثل حظ الانثيين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهماً للمرأة منها أربعة وللابن منها أربعة عشر ولكل ابنة

منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلقت من الورثة ابناً وابنتين لها وهم هذا الذي حضر واختاه هاتان المسميتان فيهما لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثاً عنها لورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهماً واحد لكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الغريضة الأولى وسهم واحد من الغريضة الثانية وخلقت من الورثة بنتاً لها تسمى فلانة بنت فلان وأختاً لاب وأماً هذا الذي حضر واخته لاب وأماً فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورة فيهما بموتها ميراثاً عنها لورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت لنصف والباقى للأخ والأخت لاب وأماً بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين بالعصوبة أصل الغريضة من سهمين وقسمتهما ستة أسهم للابنة منها ثلاثة أسهم وللأخ لاب وأماً سهماً واحد للأخت لاب وأماً سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية أسهم وقسمه ثمانية على ستة أسهم لا تستقيم فضر بنان نصف الغريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الغريضة الأولى وذلك اثنتان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسلمين فيه لثلاث عشرة ولا تحياها هذا الذي حضر ثمانية ولا ختم هذه أربعة فصارت لهذا الذي حضر من التركات الثلاث ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهماً من الركة الأولى وستة أسهم من التركة الثانية وثمانية أسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي حضره معه وهذا الذي حضره معه يمنع عن هذا الذي حضره من هذه التركات الثلاث وذلك ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي حضره معه تعميده من حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها إلى هذا الذي ضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة ويتم المحضر *

« (سخة انرى لهذه الدعوى) * في رجل مات وترك امرأة وثلاث بنين وبنتاً وهذه المرأة أم هذه الأولاد فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الأولاد وصارت حصتها ميراثاً لهذه الأولاد فقبل قسمة الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأماً واخته لاب وأماً وصار نصيبه ميراثاً لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق وأخوه مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه أن يأخذهما إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق توفي وخلف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الغلاني وثلاث بنين هذا الذي حضره هذا الذي حضره معه وآخر يسمى عيسى وينتسب إليه تسمى عائشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يده هذا الذي حضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثاً لورثته هؤلاء المسلمين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقى بين الأولاد لذلك كمثل حظ الأنثيين أصل الغريضة من ثمانية فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الأولاد فصار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت هؤلاء الأولاد لذلك كمثل حظ الأنثيين فقبل قسمة التركتين توفي عيسى أخوه هذا الذي حضره وخلف من الورثة أخوين لاب وأماً هذين واخته لاب وأماً هذه فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثاً لأخويه ولا ختم هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها ما اثنتين

وثمانين سهماً للمرأة من تركة الميت الأولى خمسة وثلاثون سهماً لكل ابن سبعون سهماً ولا بنته خمسة
 وثلاثون سهماً ثم إن المسمومة سعادة أم هؤلاء الأولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميت الأولى فصار نصيبها
 وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أولاد هؤلاء لكل ابن عشرة وللبنات خمسة
 ثم مات عيسى قبل قسمة هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهماً
 من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أخويه وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر
 فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركة الميت سبعون سهماً من مائتين وثمانين سهماً
 ومن تركة الميت الثاني عشرة أسهم من خمسة وثلاثين سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركة
 الميت الثالث اثنان وثلاثون سهماً من مائتين وثمانين سهماً فجعل ما أصاب هذا المحاضر
 من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثنا عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وهذا الذي أحضره
 معه يمنع عن هذا الذي حضره هذا المبالغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا
 الصامت المذكور وذلك مائة واثنا عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وطالبه بذلك وسأل
 مستثته عن ذلك فستل

﴿محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه﴾ قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة
 فيما إذا كان الوارث واحداً وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عدداً صورته حضراً أو حضراً فدعى هذا
 الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا يحدودها
 وحقوقها وبناتها وأرضها وسفلها وأعلوها وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها
 كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة ابنه
 هذا المدعى وورثة أخرى له سواه من البنين ثلاث وفلان ومن البنات ثلاث وفلانة لا وارث له سواه
 فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى على كذا أسهمها
 حصه هذا الذي حضر كذا أسهمها من كذا أسهمها واليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه
 يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا أسهمها من كذا كذا أسهمها إلى آخره إن كان هذا الذي حضر
 يدعى جميع الدار لنفسه بسبب قسمة جرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفى سوى هذه الدار من العمار
 والعروض والأراضي والقود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركة الميت بالتراضي فوقع هذه
 الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلاف من أترك هذه الدار المحدودة وترك مع هذه
 الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء
 الورثة بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض هذا الذي حضر جميع هذه
 الدار يحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنسابهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي
 حضر بالسبب الذي ذكرناه في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع ذلك منه

﴿سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم﴾ ويكتب في آخره فقال فلان المدعى هذا المذكور اسمه
 ونسبه في هذا السجل من انفاذاً قضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فأنفذت القضاء بوفاء
 فلان وأنه ترك من الورثة فلاناً وفلاناً وان الدار المحدودة كانت ملكاً لوالده هذا المدعى وكانت في يده
 وتحت تصرفه إلى أن توفي وتركها ميراثاً لورثته هؤلاء المسمين إلى آخره وإن لهذا الذي حضر كذا
 أسهمها من كذا أسهمها من جلة هذه الدار المحدودة وإن هذا الذي أحضره معه يمنع حصه هذا الذي حضر
 من الدار المحدودة فيه بغير حق وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصه هذا الذي حضر المذكور فيه
 من الدار المحدودة فيه أبيه وذلك كله في مجلس قضائي وإن كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه

بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أنفذت القضاء بوفاة فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من التركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما تركه هذا المتوفى فلان وأن هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر إلى آخره

(محضر في اثبات الوصاية) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أنه أن أخاه هذا الذي حضر فلان ابن فلان توفى وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة. فلانة لا وارث له غيرهم وأنه أوصى إلى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وأخيه الميت هذا على هذا الذي أحضره معه كذا درهمين سبعة نقد بلد كذا حالاً وإن له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب القضية فقد بدأ يقول المدعى أن له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ يقول المدعى عليه لأنه وإن أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب القضية وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخره حتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولأن الجواب إنما يستحق بعد دعوى الخصم وإنما يعرف كون المدعى خصماً بإثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وإن له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخاه هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة بأسمه ونسبه ووجهه توفى وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارثاً غيرهم وأن هذا المتوفى شهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد وقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى في الشهادة إلى القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لأخيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فأقر المدعى عليه هذا أن فلان بن فلان أخى هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهمين سبعة نقد بلد كذا حالاً فقال مدعى الوصاية هذا الذي حضر القاضي أنفذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة فلان وعدد ورثته ووصايته إليه والزام المدعى عليه هذا ما أقربه عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها إليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان بن فلان أخى المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان إلى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصى إلى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت إليه عدالته وأمانته وأنه وضع لذلك وأنه أن يقوم بجميع تركته أخيه فلان وفلان مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أقربه عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها إلى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ماسمى ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخاري وكثير من أهل هذه الصنعة يبدأون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أنه أن فلانا أوصى إليه وجعله وصياً بعد وفاته في تسوية أموره وأولاده الصغار فلان وفلان وفي أحرار التركة بعد وفاته وصرف ذلك إلى سبيل الخير وأبواب البر أيضاً صحيحاً وأن هذا الذي حضر قبل منه هذا الأيضا قبولاً صحيحاً وأن

هذا الأيماء كان آخر وصية أوصى بها إليه وتوفي هذا الموصى ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع
 عنها واليوم هذا الذي حضر وصى في تسوية أمور أولاد هذا المتوفى الصغار وفي أحوال الثلث من تركته
 وصرفها إلى ما أوصى هذا الموصى على الوجه الذي ادعى هذا المدعى وأن من مال هذا الموصى على هذا
 الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك إليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم
 من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك وسئل فأجاب

* (محضر في اثبات دعوى بلوغ بتيم) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه
 أن هذا الذي أحضره معه كان وصى أبيه بتسوية أمور بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته
 وأنه لم يخلف وارثا غيره وأنه باسغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالسنن أو يقول طعن في ثمانين
 عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من ماله كذا وكذا من تركته أبيه فواجب عليه تسليم جميع
 ذلك إليه *

* (محضر في اثبات الأعدام والأفلاس على قول من يرى ذلك) * ادعى هذا الذي حضر على هذا
 الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المعالية عليه بكذا درهمين وألزمه الخروج عنه إليه فادعى
 عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة
 الفقر والشهادة يقولون لا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار
 الخصاف واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدم لا نعلم له مالا سوى
 كسوته التي عليه ونسب إليه وقد اخترنا أمره في السرا والعلانية

(سجل هذا المحضر) يكتب في موضع الثبوت وثبت عندى أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيئا سوى
 ثياب بدنه التي عليه وستتوسط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمته بحججه ما ثبت عندى
 من كونه معدما فقيرا لا يملك شيئا إلى آخره

* (محضر في اثبات هلال رمضان) * يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل إلى شهر
 رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا دينارًا لازما وحقا واجبا
 بسبب كذا وكان مؤجلا إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان
 فإن هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال وينكر المحلول وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان
 فيقيم المدعى البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار أن شأوا شهدوا أن هذا اليوم
 من شهر رمضان من غير تفسير وأن شأوا فسروا فقالوا ٢ (ككواهي ميدهم كهدى شبانكا بهيست
 ونهم ازماه شعبان بود وقت نماز شام ماه ديدم وامروز غرة ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على
 ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة *

* (محضر في اثبات كون المدعى عليها مخذرة لدفع المطالبة المدعى إياها بالحضور مجلس المحكم) *
 يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة
 البينة وأحضره معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل
 موكلته فلانة بنت فلان أحضرها بحجوب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها مخذرة لا تخرج
 من منزلها في حوائجها ولا تتخالط أربابا وأنه مبطل في دعواه أحضرها بمجلس المحكم فواجب عليه
 الكف عن هذه الدعوى

* (محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب المحكمي) * صورته رجل له على رجل مال وشهوده
 على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فياتمس المدعى من قاضي بلده أن يسمع دعواه

٢ تشهد أن ليلة أمس كانت
 التاسعة والعشرين من شهر
 شعبان وقد رأينا الهلال وقت
 صلاة المغرب واليوم غرة شهر
 رمضان هذا العام

وشهادة شهوده لكتب له الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك ان هذا
يقول من يرى ذلك لمحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس المحكم في كورة كذا
قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلانا من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضر فادعى هذا
الذي حضر أن له على غائب يسمى فلانا يد كراسمه ونسبه وحليته ويبالغ في تعريفة بأقصى ما يمكن
كذا دينار اديننا لازما وحقا واجبا على نفسه بسبب صحيح وبسبب السبب وهكذا أقر هذا الغائب
المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز قراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بهنذه الدنا تير
المدعى كورة فيه لهذا الذي حضر ديننا لازما على نفسه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه فيه
هذا الذي حضر خطا باوان هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفره مقيم ببلدة كذا
جاء دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية
وقد تعذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتمس من القاضي
هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على وفقها والكتاب المحكمي
الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابه الى ذلك
وأحضر المدعى نقراد كراهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود وأسابيهم وحلاهم
ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فاذا شهدوا بما ادعاه المدعى من أولها الى آخرها وأشاروا في موضع الإشارة
وعرفهم القاضي بالعدالة أولم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب المحكمي
على هذا المثال وصورة الكتاب المحكمي في هـ ذابسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطال الله بقاء
القاضي الامام يذكركم القابله دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والمجد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين
من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم امرت بكتابته مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضاياي بها
ونواحيها نافذة واحكامي فيها بين أهاليها جارية من قبل فلان والمجد لله على نعمائه التي لا تحصى والآله
التي لا تستقصى اما بعد فقه حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل
ذكر انه يسمى فلانا الفلاني من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي
حضر على غائب ذكر انه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من أولها الى قوله والتمس مني
سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على دعواه والكتاب المحكمي اليه
أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجبته الى ذلك فأحضر المدعى هذا نفرا
ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه
ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هـ هذه المورة لا جواب لكون الخصم غائبا ثم يكتب
من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة ألفاظ شهادتهم يكتبون
بالشهادة كذا على وجهها وساقوها على سننها فسمعتها وأثبتتها في المحضر المجاد في ديوان المحكم
قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم الترقية والتعديل بالنسبة رهم فلان وفلان فبعد
ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعا الى العدالة والرضى وقبول القول وان نسب بعضهم
الى العدالة يكتب فنسب فلان وفلان الى العدالة والرضى وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم
قبولها ثم سألتني المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كله مكاتبة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل
اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معلما ذلك اياه واياهم من هذا ذلك
اليه واليهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه أو اليهم محتوما بختي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت

عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وقدم في باب مورده ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق
الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب عن المحاق الاستثناء وهو كلمة ان شاء الله تعالى لان ذلك
يأتي على جميع ما تقدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبطل الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على
من يشهد عليه ويعلمه بمضمونه ويشهده أنه كافي إلى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب ان يكتب
على ثلاثة أنصاف قرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج إليه موصولة بعضها ببعض ويعنون
الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والآخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب
إلى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نأفذا لامضاء والقضاء بها بين اهلها
ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نأفذا
القضاء والامضاء بين اهلها ويعلم على أوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من
الايمن المحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب المحكمي
في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينة ارا ويكتب أسماء الشهود
الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر
الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى
وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كاه مكتوب على ثلاثة أنصاف قرطاس من الكاغذ موصول
بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل
مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن المحكم لله تعالى معنون بعنوان من داخل وخارجا وموقع
بتوقيحي كذا محتوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون
هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم أيضا إذا ختمته وكتب التوقيع
على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية وكذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على
نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب
وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود
يشهدون بما فيها عند الحاجة إلى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه)

(كتاب حكيم في نقل كتاب حكيم) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن
فلان أما الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكما هذه نسخة وينسخ الكتاب من اوله إلى آخره
وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب زعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة
كذا محتوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار إلى في معنى نقل
شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا
الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكورة كذا وطالب مني نقل هذا الكتاب إلى مجلسه أدام الله تعالى
بقائه لقاضي فلان فسأله اليه على ذلك فاحضر شاهدين ومما ولان وفلان شهدا بعد الاستشهاد
على اثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محتوم بختمه موقع بتوقيعه
كتبه اليك وأشار إلى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان
على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدانهم من جهة من اليه رسم التزكية بالتأحية
فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر مع العلم الاوصال ظاهرا
وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبته إلى
في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألني هذا الذي عرض على هذا الكتاب نقل ذلك إليه فاجبته

وأمرت بكتابي هذا ونظم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتجج الى نقل كتابا
انقرت عليه على نحو ما ذكرنا

* (محضر في ثبوت ملك محمد و بكتاب حكمي) * يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكونه
كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار
التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق
فوجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة عنه فاستل فاجاب بالفارسية
٣ (ابن خاتمه كذا ابن مدعي دعوى ميكند ملك من است واندر دست من بحق است) وكلفت المدعي
هذا اقامة الحجج على دعواه فعرض على هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة ونسخ الكتاب الحكمي
من اوله الى آخره ثم يكتب فعرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكونه كذا اليك
وأشار الى الكتاب والى كتبه بثبوت ملكه هذه الدار بحدودها وحقوقها الى موقع بتوقيعه
و محتوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكونه كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه ثم ودأ قاطب منه
البينة وأحضر نفراد كذا منهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم وأجبتهم اليه فشهد
شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا الى الكتاب المحضر في مجلس حكمي كتاب قاضي بلدة كذا
كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض
هذا الكتاب وأشاروا الى المدعي هذا محتوم بخاتمه موقع بتوقيعه وأشهدنا على مضمون هذا الكتاب
وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية
فنسب اثنين منهم الى جواز الشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته
بمحضر من الخصم من فوجدته معنون الداخل والخارج بموقع الصدر والاخره علم الاوصال ظاهرا
وباطنا وقد أثبت أسامي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندى كون هذا
الكتاب كتاب القاضي فلان بكونه كذا كتبه الى وهو يومئذ قاض بكونه كذا بثبوت ملك هذه
الدار المحدودة فلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه
وصح عندى مورده وثبت عندى جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك
ومكنته من ابراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص فظهر عندى بحجزه عن ذلك
ثم ان هذا الذي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندى له من ذلك فأجبتهم
الى ذلك وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكه هذه الدار المحدودة
الى آخره

هذه الدار التي يدعيها هذا المدعي
ملكى وحقي وهي في يدي بغير

* (محضر في اقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة) * حضر مجلس
القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم
أحضره فادعى هذا المحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حليته كذا وذكر أيضا أنه دفع اليه
تسعين دينار اجرا مناصفة بخارية جيدة راتجة موزونة بوزن سنجيات سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد
فيها ليتجره في ذلك ما بدا له من أنواع التجارات حضر وأسفرا على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من
ربح فهو بينهما اثلاثا ثلثا لرب المال هذا الذي حضر وثله للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه
وما كان من وضعية أو خسار فهو على رب المال هذا وار المدعي عليه الغائب هذا قبض من هذا
الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضا صحيحا في مجلس القضاة هذا يدفعه اليه
ذلك مضاربة وأقر قبض ذلك على هذه الشروط المذكورة في هذه الذي حضر اقرارا صحيحا

صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطابا ودفع هذا الذي حضر أيضا إليه عشرين دينارا من الذهب الأحمر
مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجيات سمرقند بضاعة صحيحة ليورد له عوض ذلك ما بداه
من (المؤي خاتمه) التي تكون لا ثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والقرتاش وأنه قبل منه هذه الدنانير
لموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولها صحيحة وقبضها قبيضا صحيحا وأقر بقبض ذلك
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه إقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا وأنه اليوم غائب عن
كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة أو زجند جاهد الدعوى به هاتين فانت بحقيقة هذين وإن له شهودا على
دعوى به ههنا إلى آخره كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة *

* (محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته) * صورته حضروا حضر مع نفسه فلانا وفلانا
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع إلى مورثهم
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وربح أربابا وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس
المال إلى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا هذا المال وصار ذلك ديناً في تركته إلى آخره
فقبل أن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وبتركه يصير غللاً في
الدعوى وإن كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح كذا في فصول

الاشتروشنى

قوله فانت بحقيقة هذين
هكذا يطبع بولاق

﴿ كتاب حكى لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين ﴾ * ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه
يسمى فراحه سالارين فلان بن فلان الغلاني وأنه يعرف (يا كدش بجه) وذكر أن حليته كذا وكذا
هذا المحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله تعالى وإدائه الأمانة
والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب
الأحمر المجيد البخارية الضرب الرائج الموزون بوزن سنجيات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة
مائتي ديناراً حراً بخارية الضرب إلى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب
المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد منهما بذلك كله حضرا وسفرا بتجارات الجلابين وبشترىان وبشترى
كل واحد منهما ملين ذلك ما بداهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة
فيما بينهم ويديعانه ويديع كل واحد منهما ذلك بالنقد والنسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما
بما ينفع من ذلك أية سلعة تدولهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين في تجاراتهم المعهودة
فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد منهما بماله هذه الشركة كله إلى أي بلد يريد ولكل واحد منهما
ولهما من بلاد الإسلام للكفر على أن مارزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان
وما يكون من وضعية أو خسران يكون عليهما نصفان أيضا وحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في
محاسن الشركة هذه وخلطاه وجعلاه بعد الخلط في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاه صحيحا وأقره بمحصل
مال هذه الشركة المذكورة في يده إقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا شفاها في محاسن الشركة
هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أن له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حراً مناصفة بخارية
الضرب جيدة رانجة موزونة بوزن سنجيات سمرقند دينارا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها
هذا الذي حضر إياه من مال نفسه أقراضا صحيحا وأنه قبضها من هذا الذي حضر قبيضا صحيحا وجعلها
رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته
في الوجه كلها طائعا بغير بيان عقد هذه الشركة المذكورة كورة فيه وتحصيل جميع رأس ماله هذه الشركة
لأن كورة في يده وباقرض هذا الذي حضر إياه مائة دينار على الوجه المذكور وإن فراحه سالارين المسمى

فيه اليوم غائب عن كورة بخسارى ونواحيها مقيم ببلدة كذا جا حد دعوى هذا الذى حضر قبله بذلك كله الى آخره.

(محضر فى اثبات الكتاب المحكمى) حضر مجلس القضاء فى كورة بخسارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذى وهو يومئذ وكيل عن أخويه لاب وأم أحدهما يكنى بابي بكر والآخر يسمى احمد وعين والدتهم السماعة (كوه رستى) بنت عمرو بن أحمد البرزاسى الترمذى الثابت الوكالة عنهم فى جميع الدعاوى والخصومات واقامة الديات والاستماع اليها فى الوجود كما هو فى طلب حقوقهم قبل الناس اجمعين وفى قبضها لهم الا فى تعديل من يشهد عليهم والافرار عليهم وفى يديه كتاب حكمى مكتوب فى عنوانه الظاهر باسم الله الملك الحق المبين الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من الموفق ابن منصور بن أحمد قاضى ترمذ فى نقل اقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المسكاى بمضغون الاذكار المصنعة بعضها ببعض فى آخر كتابى هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو محتموم بنقشى ونقش خاتمى الموفق ابن منصور بن أحمد المسكاى واحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يكنى بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذى المسكاى وأنه يعرف بأولياء المكاهين وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه لنفسه بطريق لاصالة ولو كاليه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذى على هذا الذى حضره معه مائتى دينار وأربعين دينار امكية بوزن مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان هذا الذى حضره معه أقرله فى حال صحة اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور فيه مكتوب اقراره له بذلك فى ثلاثة من الاذكار فى أحدهما مائة وخمسون دينارا وفى الآخر سبعون دينارا وفى الثالث عشرون دينارا دينارا على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب صحيح اقرارا صحيحا كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر مضافا بجميع ذلك فى حال حياته طائعا وكل ذلك محكوم به مسجل فى محاسن القضاء بكونه ترمذ قبل قاضيه الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضيا بها نافذة القضاء بين أهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفى قبل قبضه شيئا من هذا المال المذكور فيه من هذا الذى حضره معه ونخلف من الورثة زوجة له وهى (كوه رستى) هذا المذكور فيه وثلاثة بنين اصله أحدهم هذا الذى حضر والابن من منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه دينارا على هذا الذى حضره معه وبجوته صار هذا المال المذكور فيه ميراثا له على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي لبنه الثلاثة بينهم بالسوية أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهما المرأة ثلاثة أسهم منها وكل ابن سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتا على هذا الذى حضره معه باقراره له هذا المذكور فى حال حياته فى مجلس القضاء بكونه ترمذ عند قاضيه هذا المذكور فيه محكوم به ومسجل فى محاسن القضاء بكونه ترمذ عند قاضيه من قاضى ترمذ هذا المذكور فيه وأشار الى الكتاب المحكمى بما ثبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل على كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه فى ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من أوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه وأشار اليه وكان قاضى ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه قاضى ترمذ ونواحيها واليوم هو على قضائه بها وهذا الذى حضره معه فى علم من ذلك كله فواجب على هذا الذى حضره معه اذ هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بما لاصالة ولو كاليه بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاستل

٣ لا أعلمنى بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شئ من هذا المدعى بهذا السبب الذى يدعى (اشهد ان هذا الكتاب المحكمى) وأشار الى هذا الكتاب (ه) وكتاب قاضى ترمذ الموفق ابن منصور بن أحمد (هذا الذى اسمه ونسبه مرقوم على ظهر هذا الكتاب وموفق ابن منصور هذا المذكور اسمه على عنوان هذا الكتاب) وأشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار اليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ ونواحيها ولم يزل من ذلك اليوم عالما وقاضيا ترمذ ونواحيها وهذا فى قضاء ترمذ ونواحيها وهذا الكتاب) وأشار اليه (بخطه ونقشه على الخاتم الموفق ابن منصور ابن أحمد ومضغون هذا الكتاب) وأشار اليه (هو أنه أقر هذا المدعى عليه) وأشار اليه (فى حال جواز اقراره ما وعاقا فلان على وفى عنى لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذكور اسمه ونسبه فى هذا المحضر وفى هذا الكتاب) وأشار الى المحضر ولا كتاب (مائتان وأربعون دينارا مكية بلغة نفاقه بوزن مكة حقا واجبا ودينارا بسبب صحيح اقرار

فاجاب ٣ (مرالذين وام والذين نامه معلوم نيت ومرايين مدعى چیزی دادني نيت باين سبب كه دعوى ميكنند) فاحضر المدعى هذا تفراد كراهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ ٤ (كواهي ميدهم كه اين نامه حكمنى) وأشار الى هذا الكتاب (ازان قاضى ترمذاست) الموفق ابن منصور بن أحمد (ابن كه نام ونسب وى بر عنوان ظاهر اين نامه مكتوب است وابن موفق ابن منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب (آنروز كه نشستن فرمود اين نامه را) وأشار اليه (قاضى بود بشهر ترمذ ونواحى آن وازان روز باز بر عمل قضاء ترمذ است ونواحى آن وآن نامه) وأشار اليه (بمهر وى است ونقش بر مهر وى الموفق ابن منصور بن أحمد است ومضمون اين نامه) وأشار اليه (ابن است كه اين مدعى عليه اقرار کرده است وأشار اليه (بحال جواز اقرار خویش بطوع كه بر من است ودر كردن من است مراين محمد بن عبد الله ابن أبى بكر كه نام ونسب وى اندرين محضرواندرين نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (دو بست وچهل دينار مكي بلخى سره بوزن مكيه حق واجب وواحى لازم بسببى درست واقارارى درست وابن مقوله كه اندرين محضروا نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (تصديق كرده بود مر مقرراندرين اقرار وى بار وى پس ابن محمد بن عبد الله بن أبى بكر كه نام ونسب وى اندرين محضر ونامه مذکور است) وأشار اليهما (بمرديش از قبض كردن وى چیزی از اين زرها كه مبلغ وصفت وجنس ووزن وى اندرين محضروا نامه مذکور است) وأشار اليهما (واز وى ميراث خوار مانده است يكي زن اين كوه رستى كه نام ونسب وى اندرين محضروا نامه مذکور است وسه سر صلبى مانديكى از ایشان اين مدعى) وأشار اليه (ودوديكه موكلان اين مدعى كه نام ونسب هر دو درين نامه ومحضروا مذکور است) ولا نعلم له وارثا سواهم (وهمكين اين زرها كه اندرين محضروا نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (بمرك وى ميراث شده است مراين وارثان او را كه نام ونسب ایشان اندرين محضروا نامه مذکور است بدین مسمى كه اندرين محضرواندرين نامه ياد كرده شده است) وأشار أحدهما (واجب است بدین مدعى عليه تا اينحال چنانكه اندرين محضروا نامه مذکور است) وأشار اليهما ثم يكتب قاضى بخارى فى آخر هذا المحضر جرحى المحكم منى بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان

(كتاب آخر حكمه) حضر مجاز القضاة فى كورة بخارى الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغنى بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزوينى والشيخ الحجاج محمود بن أحمد الصغار القزوينى وهو يومئذ وكيل المسماة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزوينية الشابت الوكالة عنها فى الدعاوى والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها فى الوجوه كلها الا فى الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهتها فى توكيل من احب من ذمت يده بمثل ما وكتبه به واحضرا معهما السالار احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغنى هذا الذى حضر لنفسه بالاصالة وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذى حضر لوكته هذه بحكم الوكالة على هذا الذى احضراه معهما ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحجاج القزوينى توفى وخلف من الورثة بنتاه اصبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب وام ومرا الشيخ الامام عبد الغنى هذا وأختاه لآب وام وهى موكله محمود هذا الذى حضر لا وارث له سواهم وخلف من التركة فى يدي هذا الذى احضراه معهما عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها أربعة دنانير نيسابورية الضرب جيدة رائحة جراء مناصفة بوزن مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بونه ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسهين فيه على فراش الله تعالى للبنت النصف والباقي

٤ صحيح وهذا المقوله المذكور فى هذا المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (كان صدق القزوينى هذا الاقرار واجهة ثم ان محمد بن عبد الله بن أبى بكر هذا الذى اسمه ونسبه مذکور فى هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (ما قبل ان يقبض شيئا من هذه الدنانير التى مبلغه اوصفتها وجنسها مذکور فى هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (وخاف ورثة أحدهم زوجه هذه كوه رستى التى اسمها ونسبها مذکور فى هذا المحضر والكتاب وثلاثة صبية لصلبه أحدهم هذا المدعى وأشار اليه (وانت ان آخران موكلان لهذا المدعى (الذان اسم كل منهما ونسبه مذکور فى هذا الكتاب والمحضر) ولا نعلم له وارثا سواهم (وجميع هذه الدنانير المذكورة فى المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (صار ميراثا بوجوبه لورثته هؤلاء المذكور اسمهم ونسبهم فى هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعى عليه الى هذا الآن كما هو مذکور فى هذا المحضر والكتاب

للأخ والأخت لآب وأم وأصل الفريضة من اثنين وقسمتهما من ستة أسهم للبنت منها ثلاثة أسهم وللأخ
منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين الذين حضرا اقاما البينة العادلة في مجلس القضاء
بكورة قزوين قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفته والده الشيخ الامام أبي عبد الله
عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها نافذا لآذن والقضاء والائابة فيها بكورة رى قبل
القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادى خليفة والده الصدر الامام أبي محمد الحسين بن
محمد بن أحمد الاسترابادى قاضي كورة رى ونواحيها نافذا لآذن والقضاء والائابة فيها والامضاء آدم
الله توفيقه بجميع ما كتب في الكتاب الحكمي الذي أوردته من قاضي كورة قزوين من موت عمرو بن
ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني هذا وتخليفه من الورثة بنته له لصلبه وأخا واخته لآب وأم هؤلاء
المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما
هذان الكتابان اللذان اوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهما وامر كل واحد منهما بكتاب حكمي
وكانت اقامة البينة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذا وفي مجلس
قضاء كورة رى عند قاضيهما هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته
عن موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيهما هذا وبكورة رى قبل قاضيهما هذا بجميع ما جرى لهذين
اللذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين النائبين
المذكورين فيه كان نائبا في الحكم والقضاء بكورته يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال مكون المنوب عنه المذكور
فيه قاضيا في كورته هذه نافذا لآذن والقضاء والائابة والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم
والقضاء والامضاء في كورته كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم
وهذا الذي أحضره معه في علم من هذين الكتابين المشار اليهما فواجب عليه تسليم حصة الشيخ
الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان من ستة أسهم وتسليم نصيب
موكلته محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم من ذلك ليقبضه لها
بتوكيلها وطالبها بذلك وسألا مسئلة عن ذلك وسئل فأجاب وقال ع (مرار وفات ابننا مبردة واز
وراثت ابن مدعيان وازين نامهاى حكمي علم نيت وباين مدعيان هيچ دادني نيت باين سبب كه
دعوى ميكنند اين مقدار كه دعوى ميكنند) احضر هذان اللذان حضرا انفرادا كما انهم شهدوهما وهم
فلان وفلان ويكتب أسامي الشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان
المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسماعيل بن أبي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ
الصابر محمد بن محمود الصانع السنجري ساكن سكة على روى بناحية مسجد فلان ثم يكتب الاصل
الاخر الشيخ أبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الشافي الفرع
عنه الفرعان اللذان يشهدان على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسائي ثم يكتب
الكاتب تحت اسامي الفرع للشافي أسماءهم وأنسابهم والاصل اشالي الشيخ أحمد بن محمد بن محمد
الحجاج الاسكافي المعروف بأحمد خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه تم دبنته وكان قاضي
بخاري كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بقبول هذين
الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء المروج على شهادة هذين الاصلين المسلمين بتريخ كذا واما فقط
الشهادة على الشهادة التي قرئت عليهم فهذه ع (كواهي ميدهم كه كواهي دديش من محمد بن
ابراهيم بن فلان الشرواني وابي الحسن أحمد بن الحسين القزويني وحين كفتة هريكي از ايشان كه

٤ لا علم لي بوفاته هذا المذكور ولا
بوراثة هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين
الكتابين وليس علي هذا التقدير
الذي يدونه بهذا السبب الذي
يدعونه

٥ اشهد انه قد شهد قبل محمد بن
ابراهيم بن فلان الشرواني وابي الحسن
أحمد بن الحسين القزويني وقال كل
منهما اني اشهد ان هذين الكتابين
(واشار الى الكتابين) أحدهما
كتاب نائب قاضي مدينة قزوين هذا
الذي اوردته ونسبه وسمي المنوب عنه

ونسبه ولقبه مذکور في هذا المحضر
(واشار اليه) وهذا الكتاب الثاني
(واشار الى الكتاب الاخر) كتاب
نائب قاضي الري الذي اسمه ونسبه
واسم المذهب عنه ونسبه ولقبه مذکور
في هذا المحضر (واشار الى المحضر
هذا) وهذين المحتمين (واشار الى
المحتمين) وهذين الكتابين (واشار
الى الكتابين) أحدهما ختم نائب
قاضي قزوین هذا الذي اسمه ونسبه
مذکور في هذا المحضر (واشار الى
الختم والمحضر) وهذا الثاني ختم نائب
قاضي مدينة ري هذا الذي اسمه
ونسبه مذکور في هذا المحضر (واشار
الى الختم والمحضر) ومضمون هذين
الكتابين (واشار الى الكتابين) هو
ما ذكر في هذا المحضر (واشار الى
المحضر) وكان كل منهما يوم امري بكتابة
هذين الكتابين (واشار الى الكتابين)
ناثباتي هاتين المدينتين في عمل القضاء
عن المنوب عنه المذکور اسمه ونسبه
في هذا المحضر (واشار الى المحضر)
وهذا المنوب عنه أيضا كان قاضيا
في مدينته (نافذا الاذن والقضاء
والاناية والامضاء) وهذا اليوم كل
منهما نائب في مدينته أيضا في عمل
القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم
الذي امر بكتابة هذا الكتاب
(واشار الى المحضر) في هذا اليوم
أشهدني على شهادته بهذا كاد وافرني
بان أشهد على شهادته بهذا كاد وانا
الآن أشهد على شهادته بهذا كله
من أوله الى آخره وكل من الشاهدين
الاصلين أشهدني على شهادته بهذا
كله وهما غائبان الآن عن مدينة
بخاري ونواحيها غيبة سفر وهما عدلان

كواهي میده که این هردو نامه (واشار الى الكتابين) یکی ازین دو نامه (واشار الى احد الكتابين) بعینه
(نامه نائب قاضی شهر قزوین است اینکه نام ونسب وی ونام ونسب منوب عنه وی ولقب وی اندرین
محضر مذکور است) و اشار اليه (واين نامه دیگر) و اشار الى الكتاب الاخر (نامه نائب قاضی ری است که
نام ونسب وی ونام ونسب منوب عنه وی ولقب وی درین محضر مذکور است) و اشار الى المحضر هذا
(واين هردو مهر) و اشار الى المحتمين (وهردو نامه) و اشار الى الكتابين (اين یکی مهر نائب قاضی
قزوین است اینکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و اشار الى الختم والمحضر (واين یکی دیگر
مهر نائب قاضی شهر ری است اینکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و اشار الى الختم والمحضر
(ومضمون اين هردو نامه) و اشار الى الكتابين (اين است که اندرین محضر یاد کرده شده است) و اشار
الى المحضر (وآنروز که هر یکی از ایشان بنوشتن فرمودند اين هردو نامه را) و اشار الى السلاتين
(نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء اين منوب عنه خود که نام ونسب وی درین محضر
مذکور است) و اشار الى المحضر (واين منوب عنه وی نیز قاضی بودند اندرین شهر خویش) نافذ
الاذن والقضاء والاناية والامضاء (وامروز هر یکی از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر
عمل قضاء از همین منوب عنه خود از آنروز که بنوشتن فرمودند اين نامه را) و اشار الى المحضر (ناامروز مرا
کواه گردانید بر کواهي خود بدین همه و بفرمود مرا تا کواهي دهم بر کواهي وی برین همه ومن
اکنون کواهي میده هم بر کواهي وی برین همه از اول تا آخر و هردو کواه اصل مرا بر کواهي خود برین
همه کواه گردانیدند و امروز از شهر بخاري ونواحي وی غائب اند غيبة سفر و عدل اند) والله تعالى
اعلم بالصواب

* (كتاب حکمی علی قضاء الکاتب بشی قد حکم به و سجله) * یکتب بعد الدعاء والصدور والحدود المحضری فیوم
کذا رجل ذکر أنه یسعی فلانا یسمیه وینسبه و یحلیه وأحضره معه ربلا ذکر أنه یسعی فلانا یسمیه وینسبه
و یحلیه و یذکر دعوی الحاضر وحکمه علی هذا المحضر وینسخ السجل من اوله الى آخره بتاریخه ثم یکتب
ان هذا المدعی حضر فی بعد ذلك وادعی ان المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا وانه
جاحد ملکة المدعی به والمحکم وسألنی مکاتبتہ أدام الله تعالى عزه بذلك والاشهاد علیه ویتم الکتاب
* (نسخة أخرى لهذا الکتاب) * أن ینسخ السجل فی آخر الکتاب فی کتب نسخة أطال الله بقاء
القاضي الامام فلان فی ان کتابی هذا سجد عملته لفلان فی ورود استحقاق کذا علیه لفلان
واخرجه من یدہ وتسليمه الى المستحق المذکور فیه و ذکر هذا المحکوم علیه انه اشترى ذلك من فلان
المقيم بتلك الناحية وسألنی اعلام القاضي فلان أدام الله عزه والکتاب الیه
* (نسخة أخرى) * یکتب بعد الدعاء والصدور طویت کتابی هذا علی سجد لولیه لفلان
حکمت فیه لفلان علی فلان بکذا بشهادة شهود عدول شهدوا عندی فی مجلس قضائی علی
ما یطوق به السجل المطوی علیه الکتاب بعد ما ثبت فیه قضائی ومضى به حکمی فسئلت
مکاتبتہ أدام الله عزه بذلك والاشهاد علیه فاجبت الى المسئول والله تعالى أعلم بالصواب کذا
فی الذخيرة *

* (محضر فی دعوی الشفعة) * حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر
معه اشترى دارا فی کورة کذا فی محلة کذا فی سکه کذا احد حدوده هذه الدار لریقی دار المدعی هذا
والثانی والثالث والرابع کذا اشترى اربع حدوده وحقها وجميع مرافقها الداخلة فیها وجميع مرافقها
الخارجة عنها بکذا درهما وزن سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت فی یدہ وان هذا الذي حضر شفيع

هذه الدار بما جوار جوار ملازقة يد ارمي ملكه بجوار هذه الدار المشتراة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وان هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وانه طلب شفعتها كما علم بشراؤها طلب موثبة من غير لبث وتقر يط ثم اتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فانه كان أقرب اليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعتها فيها واشهد على ذلك شهودا وانه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور وفيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشراء هذا الذي أحضره معه طلب موثبة من غير لبث وتقصير ومن اتى به المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بحضرته فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مستثله فستل فبعد ذلك الحال لا يخلو ما بان يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر بالثمن المذكور ويترك كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حدها ويترك كون الدار التي حدها المدعى هذا ما كالمال المدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه احضر المدعى هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فاجابه القاضي الى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي ميدهم كه خانه كه بفلان موضع است حدهاى وى كذا وكذا اجناس كه ابن مدعى ياد كرده است در جوار اين خانه كه خريده شده است ملك ابن مدعى بوديش از ان كه ابن مدعى عليه مراين خانه را كه موضع وحدود وى درين محضر ياد كرده شده است بخريد است وبره ملك وى مانند تامل وزو امر وزاين خانه ملك ابن مدعى است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى الشفعة طلب موثبة وطلب اشهاد فلاحاجة للمدعى الى اقامة البيعة على ذلك وان كان منكر لذلك يكتب ٤ (وهي كواهان نيز كواهي دادند كه ابن مدعى راجون خبر دادند بخريدن اين مدعى عليه مراين خانه را كه ابن مدعى دعوى شفعة وى ميكنند همان ساعت شفعة ابن خانه طلب كردني تاخير ودرنك و بنزدك اين مشتري آه كه اين مشتري نيز ميكرت بود بوى از اين خانه كه خريده شده است بنى تاخير وكواه كرد اني سدا مارا و بوى اين خريده بطلب كردن خویش شفعة ابن خانه كه حدود وى درين محضر ياد كرده شده است و امر و بر همان طلب است و وى بر حق تر است باين خانه كه خريده وى اندرين محضر ياد كرده شده است از خريده) وان كان المدعى عليه انكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطلبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسال القاضي فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر المدعى نفراذ كراهم شهوده وهم فلان وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا بالانكار ٥ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريد از فلان بن فلان خانه را كه موضع وحدود وى درين محضر ياد كرده شده است بچندن ز بها و اين مدعى عليه مراين خانه را قبض كرد و امر و روزه دست و بست و اين مدعى سزاوار تر است باين خانه بحكم شفعة جوار خانه كه ملك ابن مدعى است دره ما يكي اين خانه كه خريده شده است چنان كه درين محضر ياد كرده شده است) وان كان المدعى عليه من الابداء أنكر ان طلبين وأقر بما سوى ذلك يكتب في المحضر احضر المدعى نفراذ كراهم شهوده فشهد كل واحد منهم ٦ (كواهي ميدهم كه ابن مدعى

٣ اشهد ان الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا كما ذكره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة ووضعها وحدودها في هذا المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى ٤ وهذا الشاهدان شهدا بانه عندما أخبر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه هذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفعتها فوراً من غير تأخير وجاء عند هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في مواجهة المشتري على طلبه الشفعة هذه الدار المذكورة وحدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طابعه وهو حق بهذه الدار المذكورة بيعها في هذا المحضر من المشتري ٥ اشهدان فلان بن فلان المدعى عليه (هذا الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي وضعها وحدودها في هذا المحضر بهذا القدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق بهذه الدار بسبب شفعة الجوار لداره المملوكة له في جوار هذه الدار المبيعة كما هو مذكور في هذا المحضر ٦ اشهدان هذا المدعى حين أخبر بشراء هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة في هذا المحضر طلب الشفعة لهذه الدار موثبة من غير امهال ولا تأخير وذهب عند هذا المشتري المدعى عليه من غير تأخير

رايون خبردادند بخريدن اين مدعى عليه اين خانه را كه درين محضر ياد كرده شده است شفعه طلب كرد مر اين خانه را طالب موافقه بي هيچ دريك و تاخير و بنزد يك خرنده اين مدعى عليه رفت كه وي نزد يك تيرودوى بي هيچ دريك و تاخير) الى آخره وان كان المدعى يدعى الشفعة بسبب الشركة في المشتري يكتب في المحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه ان هذا المحضر معه اشترى من ضبعة كذا نصفها وذلك سهم من سهمين مشاعا غير مقسوم وان هذا الذى حضر شفعه شفعة شركة اذ النصف الاخر من هذه الضبعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه

(سجل هذا المحضر) يقول القاضى فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعى عليه هذه الدار المحصورة ودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحصورة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعى هذا سافعا لهذه الدار المشتراة بالمجوار جوار ملازقة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعى هذا حين اخبر بالشراء المذكور فيه الدار المحصورة المذكورة الطلين طالب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت لادعى هذا بالشفعة في الدار المحصورة المذكور شرأؤها فيه بالثمن المذكور فيه وأمرت المدعى هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وأمرت المدعى عليه بتسليم الدار المحصورة فيه الى المدعى هذا وكن ذلك كله منى في مجلس قضائى على ملائ من الناس في وجهه المتخاصمين هذين الى آخره

(محضر في دعوى المزارعة) يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانما تتوجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فأما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا تتوجه الخصومة لان رب الارض أن يمتنع عن المضى على المزارعة في هذه الصورة ثم ذكر كان البذر من قبل المزارع وأراد ان يثبت المزارعة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه ان هذا الذى حضر أخذ من هذا الذى حضره معه جميع الاراضى التى هى له بقريه كذا من رستاق كذا وبين حدودها مزارعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون لشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على أن يزرعها ببذره ويقره واعاونه ما بذاله من غلة الشتاء والصيف ويسقيا ويتعهدا على ان ما اخرج الله تعالى من شئ من ذلك فهو بينهما نصفان وان هذا الذى حضره معه دفع هذه الاراضى له مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط العدة ثم ان هذا الذى حضره يمتنع عن تسليم هذه الاراضى اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضى اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسئلة وسأل فأجاب وان كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صلح وأورده وهذه نسخة *(بسم الله الرحمن الرحيم)* وينسخ نصك من قوله في آخره ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والاخذ مزارعة بالتصديق المذكور في نصك على ما تضمن به الصلح من قوله في آخره بتاريخ كذا وان الواجب على هذا المحضر معه ان لا يرضى بغير هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلة وب كانت مزارعة بعد الزراعة فان كانت معه فتمت في لارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستجمعة شرئها بحسب ما كتب في مزارعها حنطة مثلا ببذره ويقره واعاونه وادعى فائمة باسمه ويؤيد برهانين وقصين على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور في نصك من قوله مدعى حضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ به يرحق وواجب

عليه قهر يدعي من قبله للمهر من له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بمسئله ان كان الزرع قد أدرك واستحصداً المنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على قهره ان كان الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وأنه زرعها خبطة بسنيرة وهو قد أدرك الخارج واستحصداً منه مشترك بينهما بالشرط المذكور وفيه نصفان وان هذا الذي أحضره يمنع عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلة فسل

(سجل هذه الدعوى) ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع المحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع المحكم وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المصدقين جميع ما شهدوا به من اخذ هذا الذي حضره الاراضى المحدودة المذكورة فيه من هذا الذي أحضره مزارعة صحبة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضى الى هذا الذي حضر مزارعة صحبة بالشرائط المذكورة وبالانصيب المذكور وفيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هذا حكماً أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضى الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصداً الزرع يكتب في موضع المحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا جميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المصدقين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضى المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره معه يمتنع عن العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصداً الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره معه يمتنع عن تسليم حصة هذا الذي حضره *

(محضر في اثبات الاجارة) رجل أجر أرضه من انسان مدة معلومة باجر معلوم ليؤجر فيها ما يدا له من المحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المؤجر أحدث يده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صل كسبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر حضره وأحضر فادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صل اجارة هذه نسخته ويحول صل الاجارة الى المحضر من أوله الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صل الاجارة ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صل الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى المبين موضعها وحدودها في هذا الصل المحول الى هذا المحضر واستجارها المدة المضروبة بالاجرة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضى المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصل المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذي أحضره معه أحدث يده على هذه الاراضى المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير قسح جرى بينهما غير حق فواجب عليه قهر يده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر لئلا يمتنع بها من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسل فاجاب *

(سجل هذه الدعوى) صدره على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استئجار فلان هذا الذي حضره الاراضى المبين حدودها في هذا الصل المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور

في الصك المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضي المبيعة
حدودها قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من احدهذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت
جميع ذلك من استئجار فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضي فحكمت بجميع ما كتبت
عند قوله ثبت عندي وان لم يكن بعقد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه آجر من هذا الذي حضر جميع الاراضي التي هي ملك هذا
الذي أحضره معه بقرية كذا من رستاق كذا وبس حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن
تاريخ كذا الى كذا وكذا وكذا البزرع فيها ما بداله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وان هذا
الذي حضر استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة
صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة الطويلة المرسومة بخاري اذا وقع التسليم والتسلم ثم أحدث الاجر
يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب
المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في ايام الاجارة بمحض من التواجر
وطالب المستأجر الا تجرد بقرينة مال الاجارة والا تجرى كرا لا اجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف
يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من
تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من
الاجارة والاستئجار بالشرايط المذكورة فيه وتحميل الاجرة وتبجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه
وضمان المدرك كما ينطبق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا
المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا
الاجر الذي أحضره مع نفسه فسحنا صحيا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي
ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسح المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الا اجر ايفاء
بقية مال الاجارة المعسوخة لي هذا الذي حضر ويتم المحضر *

*(سجل هذا المحضر) * الصدر على الرسم الى قوله وثبت عندي وعند ذلك يكتب وثبت عندي استئجار
فلان جميع هذه الاراضي المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور
بالشرايط المذكورة في هذا الصك وتحميل الاجرة وتبجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وان المستأجر هذا
الذي حضر فسخ هذا العقد في ايام الفسخ بمحض من هذا الا اجر هذا الذي أحضره معه ووجب على الاجر
هذا ايفاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندي
عند قوله ثبت عندي وان كانت الاجارة قد انفسخت بموت الاجر يكتب المحضر على ورثة الاجر على
المثال الذي يكتب على الاجر لو كان حيا ويزيد فيه وان هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الاجر
هذا ذهب بمضي المدة الماضية الى وقت موت الاجر هذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر
كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة ديناً في تركته هذا الا اجر المتوفي ويتم المحضر على نحو
ما تقدم

*(سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) * الا أنه يزيد ذكر وفاة الاجر هذا وانتقاض الاجارة بوفاته
ووجب رد الباقي من الاجرة المجحولة على المستأجر وذلك كذا على وارث الاجر هذا الذي حضر وان كان
المستأجر قد مات والا تجرى الا أنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب
المحضر على المثال الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف
من الورثة ابنا له هذا الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضي ما مضى من المدة من

وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستأجر المتوفى هذا الوارثه هذا الذي حضره هذا الاخر في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر

* (محضر في اثبات الرجوع في الهبة) * يكتب في المحضر حضروا حضرا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحاضر ومثل هذا المحضر كذا هبة صحيحة وان هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وان الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يزد في يديه ولم يتغير من حاله وان هذا الذي أحضره لم يعوض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة *
 * (سجل هذا المحضر) * يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة

فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فحكمت بحقه رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا الي قديم ملك الواهب هذا وأمرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل *

* (محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة) * ادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا المحاضر ألا أنى وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا المحاضر في دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر

* (محضر في اثبات الرهن) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا ثوبا بين صفته بكذا دينارا رهنا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه ارتهن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ارتهنا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يده هذا الذي أحضره معه وان هذا المحاضر قد أحضر هذا لمال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك *

* (محضر في اثبات الاستصناع) * صورة الاستصناع أن يدفع الزجل الى رجل حديد أو نحاسا ليصوغ له انا أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمتنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمتنع عن التسليم وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديدته والا ناء للصانع ولا أجر له وان شاء أخذ الا ناء وأعطى الصانع أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مناه أمره أن يصوغ له منه انا كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجروا به قد صاغ هذا الا ناء على موافقة شرطه واهبه يمتنع عن تسليم الا ناء اليه فواجب عليه تسليم الا ناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل طاجب يا فقاريسه فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمنه حديد امثل حديدته يكتب ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا من النحاس صفته كذا ليصوغ له انا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المبين قدرهما وصعته ما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل كذا في المحيط *

(كتاب حكمي في دعوى العقار) * اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي أن يكتب بذلك كتابا فلهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجّة وسجل له وكتب له قضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا ان العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بيّنة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البيّنة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه ألا أنه اذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بامر المدعي عليه ان يبعث مع المدعي أمينا له ليسلم الدار الى المدعي فان أبي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكم له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور المدعي ويحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أمينا ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المهدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخرجه عن يد المدعي عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعي وأنه على وجهين أيضا أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه أيضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له أيضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعي عليه والقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضى بالعقار للمدعي بحضور المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته *

(كتاب حكمي في العبد الا ببق على قول من يرى ذلك) صورة ذلك اذا كان للرجل البضاري عبد آبق الى سمرقند فأخذته رجل سمرقندي فأخبره المولى وليس للمولى شهود سمرقنديا ثم شاهد به بخصاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الى ذلك ويكتب له كتابا الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الديون غير أنه يكتب شهد عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد آبق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان الى سمرقند ويعلم ما يجافي الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالا جماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدتهما عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفا لما شهد به الشهود عند

القاضي الكتاب رد الكتاب اذ ظهر ان هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقا قبل
 الكتاب ولا يقع العبد على المدعى من غير ان يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد
 وبأخذ كفيلا من المدعى بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتما من رصاص حتى لا يتعرض له أحد
 في الطريق أنه سرقه ويكتب كتابا الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في
 الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود ان هذا الكتاب كتاب قاضي
 سمرقند وخاتمه أمر المدعى أن يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد انه ملك
 هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 ذكر في بعض الروايات ان قاضي بخاري لا يقضى للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا
 آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد
 معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي
 سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين يقضى
 للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيلا للمدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضى
 بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيلا للمدعى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه
 الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصورته ما ذكرنا في العبد غير ان المدعى اذا لم يكن ثقة مأمونا
 فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجي عبر رجل ثقة مأمون في دينه وعقله
 يبعث بهامعه لار الاحتياط في باب الخروج واجب

* (رسم القضاة والمحكام في تقليد الاوقاف) * يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها
 نافذ القضاة بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان
 في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية امور والاوقاف
 المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي لما عرفوا من صلاحه وأمانته
 وكفايته وهدايته في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قياما فيها ليقوم بحفظها وحياطتها
 وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه صارفها ومراعاة شرط الواقف فيها وأوصيته
 في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجنب عن المكروا والغدروا والخيانة في اسرار العلانية وأطلقت له
 (الده يازده) مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له معونة في هذا لا مرقلدته في ذلك كله فتقدمني
 بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكركرة له في ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعدالة
 ثم يوقعه القاضي على الصدر وتوقعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني
 وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي

* (كتاب يكتب القاضي الى بعض المحكام في النواحي لاختيار اقيم للاوقاف) * أيد الله تعالى
 فلانا قدر رفع الى ان الارفاق المنسوبة الى مسجد قريبتكم حالية عن قيمتها مدها ويجمع غلاتها
 ويصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك ليحفظها عفا وأمانة وهداية
 وكفاية في الامور وصح وديانة ويكتب الجواب عن ظهر كتابي هذا مضمرا وحالا دفع عليه وأقام من
 اختاره للقوامه بعون الله تعالى

* (جواب المكتوب اليه) قد وصل الى كتاب شيخ القاضي الامام يديم الله تعالى أيامه وقرأته
 وفهمت مضمونه وامثلت ما مرني به من اختيار لقيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريبتنا فوقع
 اختياري واختيار المشايخ من قريتي للقيام في تسوية امور والاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على

فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانيته وعفافه وكفايته في الأمور وكونه مقيماً في هذه القرية فليفضل بتقليده والاطلاق له (الله يازده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الأوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثاب من الله تعالى

* (تقليد الوصاية) * يقول القاضي فلان قدر رفع إلى أن فلان توفي وترك ابناً صغيراً ولم يجعل أحداً وصياً في تسوية أمور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أمور له عم فلان وأنه من أهل الصلاح والأمانة والديانة والكفاية والهداية في الأمور فتفحصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فأخبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والأمانة مشهوراً بالكفاية والهداية فجعلته قيمياً في أسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعهدها وصيانتها عن الإضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها إلى وجوه مصارفها وإلى ما لا بد له من المطعوم والموسر والمشروب من غير تقدير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة وأطلقت له (الله يازده) مما يحصل في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الأمر ونهيتهم عن بيع شيء من محدوده من غير استطلاع ذي رأي قلديته في ذلك كله بشرط الوفاية وأمرت بكتابة هذا الذريعة في ذلك وأشهدت عليه من حضر من الثقة وكان ذلك في تاريخ كذا *

* (كتاب إلى بعض المحكام بالنسبة لقسم التركة واختيار القيم للورث الصغير) * كتابي أطال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه المحاكم فلان إلى آخره قدر رفع إلى أن فلان من قرية كذا توفي ثمة وخلف من الورثة ابناً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك أموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع أموال هذا المتوفى وتلفها ولا بد من إفراز حصة الصغير وانتزاعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك لينسخ جميع التركة من المحدودات والمقولات والمحبة وإناب وتنفص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعى في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قيمياً ذا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهداية ويبحث نسخة التركة مع المختار للقوامه لي لا قلده القوامه في حق الصغير وأمضى القسمة وأسلم حصة الصغير إليه وهو موفق في اتمام ذلك إن شاء الله تعالى كذا في الذخيرة *

* (كتاب في نصب المحكام في القرى) * يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته وسداده وديانته وهدايته وكفايته في الأمور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الأحكام وعلمه دقائق الحلال والمحرام نصيبته في ناحية كذا متوسطاً للفصل المخصوصات بين المخصوص بتراضيههم على سبيل المصالحمة بعد أن يتأمل في تلك الحادثة كمالاً شافياً ولا يحصى شريف الشرف ولا يظلم ضعيفاً الضعيف ولم أمر له أن يسمع بينة في حادثة من المحوادث وأن يقضى لأحد على أحد في صورة من الصور وإذا تعذر عليه فصل المخصوصات بالتراضي يبعث المخصوص إلى مجلس المحكم وأمرته بانكاح الأياحي المخلبات عن النكاح والعدة من أكفأهن برضاهن أن لم يكن لهن ولي بجهراً مثلهن على سبيل الاحتياط وأمرته باختياره القوام في الأوقاف وأموال البتامي من الصالحاء والثقات باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأمره وينتهي عن زواجه فهذا عهدى إليه ومن قرأ هذا الكتاب أقرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض أحد فيما قوض إليه وليصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *

* (كتاب في الترويح) * يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه أبيه الله تعالى بالتعرف عن حالة

المسمات فلانة بنت فلان قد تخطبنا فلان فان وجدت حرة بالغة عاقلة خالية عن الذكاح والعدّة وكان هذا الخياط كفؤا لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها بحضور من الشهود وعلى صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدت حرة قد بلغت مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخياط فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلها واقبض ما هو مرسوم تجهيله من المسمى ثم اسلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عليها *

*(كتاب القاضي الى بعض المحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين) * رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضره مجلس الحكم ويلجأ الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما بتراضيهما ويفصلهما فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لفصل بينهما يا محكم ان شاء الله تعالى *

*(كتاب القاضي الى المحاكم بالناحية لوقوف الضيعة) * وصورة ذلك رجل ادعى ضيعة في يد رجل واقام بيينة على صحة الدعوى والقاضي في مسألة الشهود بعد فالتمس المدعى من القاضي أن يكتب اليه حاكم القرية التي الضياع المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضياع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب * (وصورته) * يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قدا دعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعها في أرض قرية كذا حدودها كذا وانها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق واقام البيينة على ذلك ولم يظهر لي أحوال الشهود فالتمس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب اليه ليحل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا المدعى عليه فلا يتقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انقاد لذلك والا علمتني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى

*(ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب) * يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسمات فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ان يعلها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بخاري ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وانها مضطرة في ذلك وأن الذكاح بينهما قائم في الحال واحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا كرا سماءهما وانسابهما فأتخبر في هذان أن الحال كما رفعت الى من أوله الى آخره والتمت مني تعيين نفقةها وبديل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبتها الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعمها ومأدومها ومأدومها وكذا كذا درهما كل ستة أشهر لبوسها الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وانها راضية بذلك وأمرت بكتب هذا الذكوة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضرني من الثقة *

*(ذكر فرض نفقة المرأة) * امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتمت من القاضي تقدير لنفقة يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني اني أن زوجها لا ينفق عليها والتمت مني تقدير نفقتها فأجبتها الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعمها ومأدومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما وانزمتها ادرار

فذلك عليها لتتولى الانشاق على نصيبها وقد رصيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذي كراوي كتب فصرح
القاضي فلان على فلان بن فلان بتقتر وجهه قلاية بنت فلان لاطعامها وادامها السكل شهر من هذا
التاريخ كذا درهما الى آخره ويكتب القاضي توقيع على صدر المذكور ويكتب في آخره يقول فلان
كتب هذا الذي كرمي بأمرى وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط *

(كتاب المستورة الى المزكى في التعرف عن أحوال الشهود) ويكتب القاضي بعد التسمية
في قطعة بيضاء أيده الله غقيه في الوقوف على أحوال نفر شهد وأعندى يوم كذا العلان بن فلان على
فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول أنبت لك أساميهم آخر مستور في التعرف عن أحوالهم
والتعاني ما صح عندي من أحوالهم من العدالة لا قف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى
ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان - حليته كذا محلته كذا ومجهره كذا ومصلحه مسجد كذا *

(جواب المزكى) أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جائر الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي
وجه الله تعالى لا يكفي بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز أن يكون عدلا ولا يكون
مقبول الشهادة لان العدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه وجار أن يكون
الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بأن يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمزتبة الثانية
مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالفسقه ولكن لغفلة أو نحوها وبعض القضاة
يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ المحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من
لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كذا في الظهيرية *

(محاضر ومجالات ردت مخار فيها) ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصي صغير من جهة
أبيه ديننا لذلك الصغير على رجل فرد لمحضر بعلة انه لم يذ كر في المحضران الدين له - هذا الصغير بأي سبب
ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وليت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين
لصغير بانقسم وقسمه الدين بأصله والشهود في شهادتهم لم يذهدوا على موت الاب ولا على الايضاء الى
المدعى ولا بد من ذلك *

(ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن المحكمي) صورته محضر وأحضر فادعى هذا المحاضر
على هذا المحضر معه بالاذن المحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان
الصغير بسبب انها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها الابن الصغير المسمى
في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بمثل معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار
للحدود ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فواجب عليه تسليمها
الى هذا المحاضر ليقبضها لهذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعلة انه لم يكن فيه أن الاذن
المحكمي لهذا المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة
قاضي آخر لا بد من اثبات الاذن المحكمي عند هذا القاضي ليسمع خصومته ولانه لم يذ كر في المحضران
المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن المحكمي ولعل أنه كان مأذونا
بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند
زفر وجه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك
القبض عند زفر وجه الله تعالى وعيه لفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه
من كونه رصيا فان لا بصاء يثبت ولا يثبت البعض ولانه لم يذ كر في المحضران الثمن مثل المعقود عليه وقت
العقد ولا بد من هذا العقد من كور الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط *

* (محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها) رجل مات وترك ابنا وامراة وابنا صغيرا فحضرت المرأة مجلس القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فأدعى الابن أنها صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا وأنه قبل الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن المحكمي وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فردد المحضر بعلمه أنه ليس في المحضر بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح إلا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم قد ارما يصيبها بالميراث من ذلك فقد يدل الصلح أوزاندا عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح إلا كان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جنس بدل الصلح من التقدم عند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول يجوز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من تقدم آخر فأدركاه وهم وبألوهم لا يمكن إبطال الصلح كذا في فصول الاستروشنى * وهكذا في المحيط *

* (محضر في دعوى تجهيل الوديعه) * حضروا أحضر فأدعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أني دفعت إلى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوبا عليها توكلت على الله بضاعة إبراهيم الحاجي وفيها خمسة أعداد من اللعل لبدخشا في وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله مني قبضا صحيحا وتوفي قبل رد ذلك إلى مجيها لهما من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديني في تركته وشهد الشهود بذلك * فردد المحضر بعلمه أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الأشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الأعيان يوم التجهيل لأن سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل فيراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قات) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الأصل رجل أودع رجلا عبدا ووجده المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الأيداع وعلى قيمته يوم المحذور قضى على المودع بقيمة يوم المحذور ولو قالوا لا أعلم قيمته يوم المحذور ولكن علمنا قيمته يوم الأيداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمة يوم القبض بحكم الأيداع وهذا لأن سبب الضمان على المودع في فصل المحذور إذا علم قيمة الوديعه يوم المحذور وإذا لم يعلم قيمته يوم المحذور وعلم قيمته يوم الأيداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الأيداع وهذا لأن الضمان غايب على المودع بالمحذور والقبض السابق فانه لو وجد الوديعه وقال لا وديعه لك عندي وكان الأمر كذلك بأن لم يكن قبضها لا يجب الضمان وإذا كان قبضها ولم يجد لا يجب الضمان أيضا ما قلنا والمحذور آخرها ما وجودا فيحال الضمان عليه ما أمكن وإذا شهد الشهود بقيمة يوم المحذور فقد أمكن أحالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه المحذور وأوجبنا قيمته يوم المحذور وإذا لم يشهدوا بقيمة يوم المحذور وشهدوا بقيمة يوم الأيداع تعذر أحالة الضمان على المحذور وإنما على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا نعلم قيمته أصلا لا يوم المحذور ولا يوم الأيداع فأما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم المحذور كما في الغاصب فانه إذا هلك المنصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل إذا لم يشهد الشهود

بقية البضاعة يوم التعجيل وشهدوا بقيمتها يوم الابضاع أن يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا
لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الابضاع وهو الصحيح
(سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة) * فرد
السجل بعله أن الأمر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل حضر
مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والمحكم
والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر المحكم والقضاء لقطع هذا
الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لأن على رواية النوادر المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى
القاضي بشئ خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجله ويصير مجعلاً
عليه

سجل ورد من قاضي كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكمي كذا
فأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذا كذب وخطأ لأن مضمون السجل أشياء التسمية
وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وإنما حكم
القاضي بعض مضمون السجل فيذهب عني أن يكتب وفي مضمونه حكمي أو يكتب والمحكم المذكور فيه
حكمي أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

* (ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة) صورته حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر
على هذا المحضر أن هذا المحاضر مع هذا المحضر معاً اشتراك شركة عنان على أن يكون رأس مال كل واحد
منهما كذا كذا عدلياً من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا جلة وعلى الانفراد ما بدلهما ولكل واحد
منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجعله في يده هذا المحضر معاً
وان هذا المحضر معاً اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم
باعها بكذا من الدنانير الملكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه أداء حصته من الدنانير الملكية وذلك
كذا في قائمة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلة (فرد هذا المحضر) بعله أن الدعوى وقعت
في الدنانير الملكية لأن الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير الملكية نقلياً
والدعوى في النقليات واليدنة عليها حال غيبته لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر
بهذه العلة لأن الاحضار في المنقول إنما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لأن
البعث يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز لفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رجحما الله تعالى في المشهور من قولهما لأن العدلي الذي في زماننا بمنزلة الفلوس والفلوس
لا يصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يتظران كان دافع العدليات قال لشريكه
يوم دفع العدليات اليه اشتر بها وبيع مرة بعد مرة فإذا اشترى الشريك بالعدليات الكرايس وبيع
الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئاً بعد ذلك وباعه كذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة
والمشترى في كل مرة مشترك بينهما ما واثن في كل مرة مع الربح كذلك لأن هذه التصرفات ان لم تنفذ على
الدافع بحكم الشركة لأن الشركة لم تصح نفذت بحكم الولاية والامروان كان الدافع قال لشريكه اشتر بهذه
العدليات وبيع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشترى بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها
ووجب على الشريك دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى
بعد ذلك شيئاً بصير مشترياً لنفسه فإذا اثن من المكي صار غاصباً لخصه الدافع من المكي فيصير ضامناً
له ذلك القدر

* (محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال) * صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن أباهذا المحضر معه أوصى لهذا المحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا المحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولا صحيحا وصار بثلاث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا المحاضر بحكم هذه الوصية وفي يد هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا المحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها ~~كان~~ أن فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحا ثبات العقل أن تصح وصيته فانه لو كان محجورا عليه على قول من يرى التحجرا لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب المحجر أن السفيه المبذر ماله إذا وصى بوصايا بالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعتد بذلك سرفا من الموصى ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رجهم الله تعالى علة أخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصى في المحضر وهذا وهم لأن الحرية صارت مستفادة من قوله أوصى له بثلاث ماله

* (محضر فيه دعوى الكفالة) * صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه كفل لى بنفس فلان على أنه متى لم يسلمه إلى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذى لى عليه وذلك ألف درهم مثلا وفى قد أجزت كفالة ثم انه لم يسلم نفسه فلان إلى في ذلك اليوم الذى عينه لتسليم النفس فيه وصار كفلا بالمال الذى لى عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلة (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر الألف التى ادعى الكفالة بها انها ما ذاولا بد من بيان ذلك لان من الأموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية وأشبهه ذلك فلا بد من بيان الألف انها ما ذاحتى يتظرانه هل تسح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هى مسموعة أولا وعله أخرى انه لم يكن في المحضر انه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رجهم الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وبعض مشايخنا رجهم الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ايس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة بشرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسى ولم يقبل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعلى المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام المكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا انها ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

* (محضر في دعوى المهر بحكم الضمان) * صورته امرأة ادعت على رجل أنها كانت منكوحه فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا لرجل ضمن لى جميع المهر ضامنا صحيحا وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم اتى بمهر محرم على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذى ضمن المهر لى عنه حالا فواجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وضامنه بذلك وسألته مسئلة (فرد المحضر) بسبب انها لم تبين سبب المحرمه نها بأى سبب حرمت عليه وأسباب المحرمه نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل انها زعمت المحرمه بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتى والقاضى بخلاف ما زعمت ولان المحرمه الغايظة قد تكون لمعنى من جهتها وانما توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج

والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون بمعنى من جهة الزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم تبين أن المحرمة كانت بمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك

* (محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة) * صورته امرأة ادعت على رجل انك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أخرجيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب ان الزوج جعل امرى بيدي على انه متى غاب عني شهرا فانا اطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفيلا لي بدينار من صداقي فواجب عليك اداء الدينار الي وأقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضروا وقالوا بقبول بينتها وبالقضاء على الكفيل بالدينار قالوا ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانها ادعت على الكفيل أمر الا يتوصل اليه الا بآبائات أمر آخر على الزوج وهو جعل الامر بيدها وتطليقتها نفسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل مهم في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب ثبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رجهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

* (محضر في دعوى ملكية ارض على رجل في يده بعض تلك الارض) * وصورته رجل ادعى على رجل ارضا في يده أنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه ودعواه وقضى القاضي للمدعى بالارض كما هو الرسم ثم ظهر أن الارض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر قيل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى ظهر بطلان القضاء لان المدعى باقراره أكذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فاما اذا اراد المدعى عليه أن يقيم بينة على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنفي كون المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك ببينة المدعى فلا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

* (محضر في دعوى نصيب شائع من الارض) * بأن ادعى كذا سهمان من كذا سهمان من الارض ولم يذكر المدعى والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده وما لم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم افتوا بالحكمة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشئ شائعا اثباتها على جميع ذلك الشئ فالقول الاول يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى أن غصب نصف العين شائعا يتصور ألا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصبا نصف العين مشاعا ألا يرى أن الرجلين اذا استأجرا دارا واشترياها وشغلاها بامعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما ماثبتا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا

كذا في فصول الاستروشي

* (محضر فيه دعوى شراء الحدود من والد صاحب اليد) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حدوده كذا وموضعه كذا وكان ملكا لوالده فلان وحقاه وانه باعه منى في حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا أقرنى في حياته ببيع هذا الحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود وشهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خللا

من وجهين أحدهما أن الشهود وشهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعى والمذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باعس فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضا ولان الشهود في شهادتهم كانوا يومهم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا لاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادة فهم على البيع كما شهدوا على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلو جهن أحدهما أن مطلق كلام العاقل وتصرفه يحتمل على وجه الصحة قضية الأصل وذلك ههنا في أن يحجل دعوى المدعى الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه لاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحتمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني فانه هذه الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وانه صحيح

* (ورد محضر في دعوى الجارية) * حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى ان هذه الجارية مملوكة والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا بهذه العبارة ٢ (روى مردى بين مدولين جارية حاضر وآورد رابين حاضر آرمه بفروخت بهاء معبوم وبوى تسليم كرد) فرد المحضر بعين واحد هما أن الشهود وشهدوا بان الملك للمدعى بطريق الانتقال من ياتعه فلا بد من ثبوت انبثاب شئ يثبت الانتقال الى المدعى ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة به هذه الشهادة تكون لبشع مجعولا وثبات الملك للجهول لا يتحقق واذ لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة به هذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعى بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معبوما قبل شهوده ويقضى بالجارية لادعى والعله الثانية ان الشهود وشهدوا ان رجلا باعها من هذا المدعى وفي شهود وان المشتري اشتراها ويحوز ان ذلك رجل باعها لار المدعى لم يشتراها ويحجز بالبيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيفة لان ذكر البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع الا ترى ان من ادعى على غيره اني بعت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالنكاح كانت دعواه بالبيع صحيحة وان ذيدع انه اشترى وكذلك اذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية منى كانت دعواه صحيحة وان لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

* (ورد محضر في دعوى الجارية أيضا) * حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى انها جارية اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليها والجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا انه اشتراها من فلان فاختلقت أجوبة المفتين فأفتى بعضهم بحصة المدعى في حق الفضل بالملك لافي حق وجوب

٢ حاضر حسن وموسى وشهود
الجارية المدعى به
الحاضر بنفسه وموسى وشهود

الطاعة لان الطاعة بتسلية نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد تقدا الثمن والمدعى في دعواه لم يذ كر
تقدا الثمن واقضى بعضهم بعدم صحة المدعى أصلا وهو الصحيح لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا
ولا دلالة ويدون ذلك لا يقضى بالملك للمستري وهي مسئلة كتاب الشهادات *

(ورد محض في دعوى ولاه العتاقة) رجل مات فبها رجل وادعى انما الميت عتيق والذي فلان
كان أعتقه والذي في حياته وميراثه الى لافي ابن معتقه لا وارث له غيري فأقضى بعض مشايخنا
بصا هذه الدعوى واقضى بعضهم بالصفة والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه
وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى
الاصل في باب دعوى العتق اذا أقام عبديته أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقره وأقام آخر بيعة
ن هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البيعة أنه عبده لان شهود المعتق شهدوا باعتق باطل لانهم
لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والملك لا يثبت لفلان من غير شهادة والمعتق باطل فهو معنى
قولنا انهم شهدوا باعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان
يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده
يقضى للذي شهدوا أنه عبده لان صحة الاعتق تعتمد على الملك دون البعد والشهود لم يشهدوا به بالملك ولو
شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخر أنه عبده قضى ببيعة العتق لان
اثبات العبد الملك لمعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام بيعة أنه عبده قضى ببيعة
العتق لان البيعتين استوتوا في اثبات الملك وفي احدهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا فهذه المسئلة
دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير

(ورد محض في دعوى الدفع) صورته ادعى عينا في يدي رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر
كذا من سنة كذا وجحد المدعى عليه دعواه فأقام المدعى بيعة على ما ادعى وتوجه المحكم للمدعى
على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فأدعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعت تالي الملك
من جهته أقر قبل تاريخ شرائك سنة طائعا ان هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه
أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعوك على باطل له بهذا السبب
فاتفقت أجوبة المقتنين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتى بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طاب من مدعى
الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فاتفقت
الاجوبة أيضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ
شرائك أو قال قبل شرائك

(ورد محض في دعوى الميراث) صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كاهم أولاد فلان
نادى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل حضره معهم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب
في الحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقها ٢ (ورد دستوي بود تاريخ روزمرك
اوى مردوه - يرث ما نذر زندان خویش را) فردت فحضر بعثت احداهما ان المكتوب فيه والدة هذين
المدعين وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (مردو ميراث ما نذر زندان
خویش را) وليس فيه (چه چیز میراث ما نذر زندان را) وينبغي أن يكتب (وميراث ما نذر من محدود
فرزند را) أو يكتب (میراث ما نذر) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالاصح أو بالكفاية اما بدون
ذكره بالاصح ولا بالكفاية لا يجرى ميراث فيم تقع فيه الدعوى وحكى عن الشيخ الامام فحسم
الدين محمد الراسخي أنه قال كنت كنت في ميراث وباعت في شرائط محتمة غير أني تركت الهاء

٢ وكان في يده اخيه يوم موته
٣ مات وترك ميراثا لاولاده
٤ أي شيء ترك ميراثا لاولاده
٥ وترك هذا المحدود ميراثا
٦ وتركه ميراثا

عند قوله وتركه ميراثا وكنت وترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حمزة السعدي بحضته
وقال لي الحق بما قلناه وجعله وتركه ميراثا حتى أنقضى بالهبة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي
رحمه الله تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا انهما ملكه وحقه وأن مورث هذا
المدعى عليه فلان أحدث يده عليها بغير حق الى أن مات وفي يده وارثه هذا أيضا بغير حق فواجب عليه
قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثنا فلانا كان اشترى هذا
المحدود من مورث هذا المدعى بيعا تاما وجري التقابض من الجسامين وكان في يده بحق الى أن توفي ثم
صار ميراثا عنه لي بحق فقال المدعى في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض أقرب اليه
الذي جرى بيننا بيع وفاء فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع الدفع
على هذا الوجه قال نجم الدين رحمه الله تعالى وقد كان قاضي القضاة عماد الدين على بن عبد الوهاب
والشيخ الامام علاء الدين عمر بن عثمان المعروف بعلاء يدرا جابيا بالهبة وأنا أجبت بعدم الهبة لانه ادعى
أولا انه كان في يده بغير حق فاذا أقرب يديع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع
على قول من يقول بأن لبيع الوفاء حكم الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقروا للمدعى عليه ببعض ما أنكره
في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان هذا البيع حكم الرهن كان المبيع
على ملك المدعى الا ان للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملكا للمحدود لنفسه وكونه في يده
المدعى عليه بغير حق فاذا أقرب بعد ذلك يبيع الوفاء فقد ادعى ملكا للمحدود لنفسه وأقر ان يده المدعى
عليه بحق فهو معنى قولنا اقرله ببعض ما أنكره أولا وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم
يكن الوفاء مشروطا في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطا في البيع
كان البيع فاسدا فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط
* (محضر عرض على نجم الدين النسفي) * وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه
بغلاتها وبين ذلك فادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كر
مقدار البدل ولم يذ كر قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وان ذكر القبض فهو دفع وان لم
يذكر مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى قبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة
على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوما ولم يكن معلوما الآن الشهود منهم دوا
بني قبضه كان الصلح صحيحا وكان دعواه دفعا صحيحا وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات بني
تلكها المدعى عليه ببطلان خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة وبقائه من غير قبض لا يصح الصلح
في حق الغلة سواء كان البدل معلوما أو لم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فصول
الاستروتنى *

* (محضر فيه دعوى المدفع من الرارث لدعوى أرض من التركة) * وصورته رجل ادعى أرضا من تركة
ميت على ورث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه أنك مبطل في هذه الدعوى لاني قد قتلت مرة
٢ (توازيه ميراث يافته باميكويد) فلت لي مرة (س) من يدر مال يسار كرفته من كفته كرام مال
كرفته ام كدام مال ميراث يافته ام تو كفتي فلان زمين اين از تو قرار است بملك من دعوى تو باطل
است هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا لدعواه وكان فيه جواب بنجم الدين
النسفي ان في قوله ٣ (ميراث يافته) يكون دفعا لانه اقرار بالملك له وفي قوله ٤ (كرفته)
لا يكون دفعا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر
ورد محضر نحو كان فيه ادعى فلان على فلان ان الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا وهو في يد ام

٢ وجدت ميراثا من والدك
أو يقول قلت لي مرة قبضت
مالا كثيرا بعد والدك فقلت
أي مال قبضت أي مال
وجدت ميراثا فقلت الارض
الفلاينة فهذا قرار منك
بملكى ودعواك باطله
٣ وجدت ميراثا قبضت

هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالصحة وأفتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لا تسمع دعواه أيضا لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح بسبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح بسبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشتريته من أمي فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه تصح دعواه *

(ورد محض في دعوى الارث مع دعوى العتق) صورته رجل ادعى على رجل عبد أنه كان ملكا ابن عمي فلان مات وهو في ملكه وأنا وارثه لا وارث له غيري وصار هذا العبد ميراثا لي من جهته وهو يمنع عن طاعتي فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر ولا سبيل له علي وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعى ثانيا أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض وتعدرا لتوفيق لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر المجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى دارا في يدي رجل انها داره اشتراها من أبيه في حياته وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يترك بينته أولم يكن له بينة فحلف المدعى عليه ثم أقام المدعى بينة انها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثا له لا يعملون له وارثا غيره فالقاضي يقضي بالدار للمدعى لانه لا تناقض بين دعوى الشراء من الاب في حياته وصحته وأولا وبين دعوى الارث منه ما إذا لانه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت أولا لكن عجزت عن اثبات شراي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهرا فصارت ميراثا لي بموته في الظاهر وبمجهله لو ادعى الارث من الاب أولا ثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لان بين دعوى الارث أولا وبين دعوى الشراء ثانيا تناقضا اذ لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولا فلما عجزت عن اثبات الارث اشتريت منه بوضعه ان المشتري من جهة الاب لا يصير ميراثا بأن يتسمع الشراء بعده في حياته أو بعد وفاته بأن يجده عيا في رده فلا تتحقق المناقضة لا محالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهته فتتحقق المناقضة *

(محض فيه دعوى الميراث) * صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة العم وأقام الشهود على النسب بنو كرا الاسامي اني اجد ثمارا من كرم هذا النسب والميراث أقام بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل يندفع بهذا دعوى المدعى وبينته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لكان التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه لانها لو قبلت اما أن تقبل على اثبات اسم الجرد ولا وجه اليه لانه ليس بخصم في ذلك واما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعى ولا وجه اليه أيضا لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعى عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكانا آخر لا تقبل بينة المدعى عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي *

(ورد محض في دعوى دويرة وسرايجه) * والشهود شهودا بلقطة (خانه) وردا محض بعلة ان المشهود به لم يدخل تحت دعوى المدعى لان الدعوى وقعت في السرايجه والشهود شهودا (بخانه) والسرايجه

غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما إذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فاما إذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سرايحه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية *

(محضر فيه دعوى بيع السكنى) * عرض على شيخ الاسلام السعدي محضر وكان فيه بياحه بمحدوده ولحقوقه فرد به بعله أن السكنى تقلى والنقلى لاحدله *

(عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعى عليه) * صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلان فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر فأجاب بالهبة لان المدعى عليه حاضر وفي المحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وكذلك في ذكر المحدود لا بد من ذكر جده صاحب المحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجدة وكان القاضي الامام ركن الاسلام علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجدة وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى *

(ورد محضر فيه دعوى الشفعة) * وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فرد بعله أنه لم يذكر في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الا الشهادة على قورقمكنه من الاشهاد وانه أشهد على هذا المحدود والمحدود أقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الا الشهادة على من هو أقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بأن مدة طلب الا الشهادة مقدرة بالتمكن من الا الشهادة عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة اما البائع أو المشتري أو المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض لدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطفي رحمه الله تعالى في اجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الا بعد من هذه الاشياء وترك الا قرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تبين أطرافه مكان واحد حكما وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الا قرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحد هذه الاشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الا تحربطت شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الا قرب وذهب الى الا بعد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطفي في اجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الا قرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الا بعد مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان للا قرب طريقان فترك الطريق الا قرب وذهب في الطريق الا بعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطفي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الا قرب يشترط أهلية الطلب أن يكون الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بحضرته وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طاب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى

في باب شفعة أهل البغي وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار
على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع يشترط الطلب عند حضرته
بالاتفاق كذا في المحيط

* (ورد محضر في الرجوع بثمن الاتان عند ورود الاستحقاق) * صورته حضر مجلس القضاء بخاري
رجل يسمى حيدر المجري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان المجري فأدعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره أن هذا الذي حضره باع مني اتانا تامة الجنة بكذا درهم ما في شهر كذا من سنة كذا
وأنني اشتريتها منه وجرى التقاض بيننا ثم أتى بعث هذه الاتان من أحمد بن فلان بثمن معلوم وأنه
اشترها مني بذلك الثمن وجرى التقاض بيننا ثم إن أحمد باع هذه الاتان من الدهقان علي بن محمد
ثم إن زيدا استحق تلك الاتان من يدا الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي الشيخ
الامام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها
من جهة القاضي الامام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعزل القضاء والاحكام بكورة سمرقند وبأكثر
كورة المملكة بمأوراء النهر بالبيضة العادلة التي قامت عنده وجرى المحكم له منه عليه بها وأخرجها
من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى المحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب المحكم بخاري
من جهة القاضي الامام صدر الدين أحمد بن محمد المتولي بعزل القضاء بكورة بخاري ونواحيها هذا
المستحق عليه وهو الدهقان علي بالرجوع على بائعه بالثمن الذي أدى اليه وهو أحمد بن فلان واسترد
الثمن بكامله ثم جرى المحكم من القاضي سديد الدين هذا لأحمد بن فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع
وبالثمن الذي أدى الى واسترد مني الثمن بكامله ولى حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالثمن الذي
أدبته اليه وسئل المدعي عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا فأنكر وقال ٢ (مرابن مدعي هيج دادني
نيست) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستفتى عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى خلال
من وجوه أحدها أن المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وأنه شرط لانه اذا
لم يكن مأذونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضيا والثاني انه لم يذكر تاريخ
تقليد القاضي معين الدين له نظرا أن القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقليد القاضي معين
الدين له نظرا انه هل صار قاضيا بتقليده ولانه لم يذكر أنه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف
صريحاً وانما ذكرنا أكثر كورة المملكة بمأوراء النهر وبمأوراء النهر كورة كبيرة فهذا لا يصير نسف مذكورا
ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبيضة العادلة ولم يذكر أن تلك البيضة قامت بحضرة المدعي
عليه وما لم تكن البيضة والمحكم بحضرة الخصم لا يصح المحكم ولانه ذكر أن القاضي معين الدين حكم
بالبيضة العادلة التي قامت بهاعنده ولم يذكر أن البيضة قامت على اقرار المشتري أنها ملك المستحق
وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والمحكم
مختلف ثم قال وجرى المحكم من القاضي الامام سديد الدين نائب المحكم بخاري لهذا المستحق عليه
بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذكر أن ذلك البيع كان نائبا عن القاضي سديد الدين والقاضي سديد
الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا يوجب خلافاً لأن المحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند
المحكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أول
يحكم ولم يذكر أيضاً أن القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره
على ما ذكرنا ولأن المدعي يدعي ثمن ٢ (ودرد دعوى فميكوبدكه مثل ابن سيمه رائج است در شهر
واكرآن سيمه انب ابد در شهر يايب ابد لكن رائج نبا سدايدكه قيمت دعوى كندوبكوبدكه بروي

ليس على شيء هذا المدعي

٣ ولم يقل في دعواه ان هذه
الدراهم رائج في البلد وان لم
توجد تلك الدراهم في البلد
أو وجدت ولم تكن رائج
فحينئذ ان يدعي بالقيمة ويقول
واجب عليه أن يعطيني قيمة
تلك الدراهم التي عليه اليوم
فما دعوى الثمن لا تصح

واجب است كه قيمت آن سيم كه امروز دادنى است بمن دهد فاما دعوى ثمن درست نيابد) وحكى
 أن القاضي الامام اللامشى رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان
 قاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضى القضاء سمرقند وبعث
 وراء النهر وقاضى سمرقند ليس قاضى بخارى فكان هذا كذبا محضاً والكاذب كيف
 يكون قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضى سمرقند
 قاضى اكثر كورا من ملكة بخارا وراء النهر وللاكثر حكم الكل في احكام الشرع فيجاز ان يقال قاضى
 ما وراء النهر *

*(محضر عرض على نجم الدين النسي في بيع سهم واحد شائع بمحدوده هذا السهم) قال كان
 مشايخنا رحمه الله تعالى سمرقند يقولون بأنه يوجب الفساد لانه يومهم الافراز والمقرز يكون
 له المحدود واما المشاع فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوى رحمه
 الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بمحدوده هذا النصف قال وسمعت السيد
 الامام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والدى في هذه المسئلة شيئا ولا رواية عن
 أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوى فاستحسنه وأخذ به وهذا لان في
 ذكر المحدود ليس ما يدل على الافراز الا ترى ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر محدوده كذلك
 يكون *

*(محضر في دعوى الاجارة الطويلة) وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس
 من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقايبض في التاريخ المذكور فيه فقبل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ
 لانه يشير الى أن التقايبض الذى هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقايبض
 الذى هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقايبض في اليوم الذى وقع فيه العقد
 أو كتب وتقايبض في اليوم الذى قد باشرا انعقد فيه ليثبت التقايبض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب
 وتقايبض بعد ما باشرا العقد في اليوم الذى باشرا العقد فيه *

*(محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة) صورته ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره
 معه ان والده هذا الذى أحضره معه فلان أجره في محدودا كذا بكذا الاجارة طويلة مرسومة ثم مات
 وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة ديناً الى في تركته فرد المحضر بعله انه لم يكر في المحضر
 ذكر قبض مال الاجارة ولم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيئاً منه ديناً في تركته بموته ولانه
 لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى يتطراىق شيء من مال
 الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتب في
 بقوله تقايبض اقبضاً صحيحاً فان المستأجر لو أحضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم
 المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقايبضاً مستقيماً على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض
 أحد البدين وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعده
 مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقايبض اقبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي
 أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط ووزارة المستأجر
 بنفسه ليست من قضايا العقد فشرط في ذلك العقد ما لا يتضمنه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله
 وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى يمان غرض المستأجر لا الى الشرط الا أن هذا القول عندي في
 غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لمحااجة المستأجر الى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه

من قضايا عقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقدين فيه منفعة بالاجماع أو كان لاحدهما فيه مضرة عند أي يوسف رحمه الله تعالى أما اذا لم يكن لاحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعماً ما وشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا منفعة لاحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذكر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذكر في الجماع الصغيران الاجارة فاسدة وذكر في موضع آخر انها جائزة استحساناً كذا في الذخيرة *

* (محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضرته معي أجره في عشر ديرات أرض حدودها كذا في ضيعة كذا وسلمها الى ثم انه أحدث يده على هذه الاراضي فيخرج حق فواجب عليه قصر يده عن هذه الاراضي وترك التعرض وتسليمها الى فرد المحضر بعله انه لم يذكر فيه أنه أجر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا الامر لا بد من ذكره لان الاجارة من غير المالك لا تصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه أنه أجر هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتراة واجارة الاراضي المشتركة قبل القبض لا تصح اما على المخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولانه لم يذكر في المحضر ان هذه الاراضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من أن تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكفي بقوله استجارا صحتها الجواز أن لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر فيظن ان كون الارض بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر يكفي لصحة العقد *

* (محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة) * حضروا حضروا هذا الذي حضر وكيل عن اخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن اخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة المحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الاصلاة وللأخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالاذن المحكمي ان هذا الذي أحضره معه أجر من أينما فلان جميع الارض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة طويلة مرسومة وان أبانا توفي قبل انفساخ الاجارة هذه وقبل قبضه شيئا من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بموته وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هؤلاء المسمين ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب بعضه بمضى ما مضى من المدة والبعض ببراءة أينما عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا دينارا واحدا ليقبض المدعى حصة نفسه بطريق الاصلاة وحصة اخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة اخته الصغيرة فلانة بالاذن المحكمي فرد المحضر بعله ان المذكور فيه ان مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب بعضه ببراءة أينما المؤجر هذا عنه في حياته ودعوى البراءة على هذا الوجه فاسدة لان البراءة انما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنفسخ بعد وعلة اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه أن يدفع مال الاجارة الى هذا المدعى ليقبض حصة نفسه بطريق الاصلاة وحصة اخته الكبيرة بالوكالة وأو كذا بالخصوص لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا تصح مطالبته بحصة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بحجة لان دعوى البراءة ان لم يصح

فذلك انزلهم عليهم ولا يوجب ذلك خللا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لم يلزم لهم *
 * (محضر في دفع دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر) * وكانت الدعوى
 بشرائطها من غير خلل فيها فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك قد قبض مني في حال
 حياته كذا مناس المحنطة عوضا عن مال الاجارة التي تدعيه فرد المحضر بعلة ان دفع المحنطة
 عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر
 اذا الاجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانقضاء فكيف
 يتصور قبض المستأجر المحنطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة وعلة اخرى انه لم يذكر انه دفع
 المحنطة عوضا وانما ذكر ان قبض المحنطة عوضا وبقيته المحنطة عوضا لا تصير المحنطة عوضا
 ما لم يوجد المدفع من صاحب المحنطة بوجه العوض *

* (عرض صل في الاجارة) * وكان المكتوب فيه اجر فلان من فلان ارضا حدودها كذا وهي صالحة
 للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقبل الصل باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان
 زراعة شئ بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا حد للمعاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط
 يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يبطل الصل لان قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله
 ليزرع فيها كذا سواء وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد
 كيف وقد ذكرنا من قبل ان المستأجر اذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجماع الصغير
 فاذا كان ترك ذكر ما يزرع يفسد العقد فبذلك كره كيف يفسد العقد *

* (محضر في تعريف المملوك) * سئل شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله
 روزبه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا يقع
 بها الاعلام ويجب أن يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان وكان المكتوب في المحضر المليون فلان
 أفتره بذلك طائعا قال لا بد من بيان ان روزبه بن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاه فيكون الاقرار له
 والمال له أو عبد لمولاه محجور عليه فيكون الاقرار له ملك المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف
 حاله فلا بد من ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقا أيضا لا بد من أن يقال انه مولى
 فلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا فلم ينسبه اليه مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة المجدد
 في النسب فيجوز الاقتصار عليه *

* (عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند) * فرده بوجوه أحدها انه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن
 قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه ان قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني انه كان فيه وقاضي
 سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد
 والحقاقان محمد كان من قبل الملك سنجر الا أن هذا لا يصلح خللا لان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من
 قبل الخاقان محمد والحقاقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك
 سنجر الا يرى ان ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود
 في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى ٢ (ملك ابن مدعيت واندر دست ابن مدعي عليه بنجاح
 است) ولم يقولوا فوجب على هذا المدعي عليه ٣ (كه دست خویش کوتاه کند ازین مدعی به و باین
 مدعی تسلیم کند) وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل
 به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن رابع انه كان في آخره وجعلت
 حكمي هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من أن يكون حكما

٢ ملك هذا المدعي وهو
 في يد هذا المدعي عليه بغير
 حق ٣ أن يقهر يده عن
 هذا المدعي ويسلمه الى هذا
 المدعي

لأن المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوي لو حصل المحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقا والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خللا في الحكم إنما يوجب خللا في المكتوب كذا في فصول الاستروشنى *

* (محضر فيه دعوى اجارة العبد) * صورته ادعى فلان على فلان عبدا في يده أنى آجرت العبد من هذا الذى فى يده كل يوم بدرهم وقد ضى كذا وكذا يوما ووجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة أنه ادعى أنه آجره كل يوم بدرهم ولم يذ كر للاجارة مدة تنتهى اليها فكل يوم يحى ينقضى فيه عقدا لاجارة وهذا اليوم الذى وقع فيه الدعوى قد انعقد فيه عقدا لاجارة وكان للمستأجر امسالك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذ كر لك مدة وهذا اليوم الذى وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لأن هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخلا فى عقدا لاجارة فكان للمستأجر حق امسالك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان فى محضر الدعوى أجز العبد وبعد ذ كر كلمات كثيرة ذ كر وسلم اليه ولم يذ كر وسلم العبد اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد يجوز أنه سلم شيئا آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر *

* (خط الصلح والابراء) * عرض خط صلح وبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذك كر فى آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه عن جميع دعاويه ونصوماته ابراء صحى كما ما قيل الصلح غير صحى اذا ليس فيه ذ كر مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة أو وقع اسقاطا وليعلم أنه وقع صرفا يشترط فيه قبض البدل فى المجلس أو لا يشترط وقد ذ كر قبض بدل الصلح فى المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما لا براء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك عليه لمكان الابراء العام لا مكان الصلح *

* (محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمضاربة ورثته) * صورته - حضروا حضرمع نفسه فلانا وفلانا وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذى حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وربح أربا حار وأنه مات قبل قبضه هذه المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قبضة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينافى تركته الى آخره فقيل ان وقعت الدعوى فى رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خللا فى الدعوى وان ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح *

* (محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة) * صورته حضروا حضرم فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمه وقد فرد المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان ما يكون مضمونا بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولأن من أصل أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا يتقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا يجوز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وإنما يتقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيهما وقبل ذلك يكون حقه فى العين فلا بد من بيانه ولانه لم يذ كر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمه وقد أوجب بخارى وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك فى مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *

(محضر فيه دعوى المحنطة) * حضورته حضوراً محضراً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخاهذا الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضر الف من من المحنطة قبضاً موحياً للرد وتبين أوصاف المحنطة قال وهكذا كان أقراخوهذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره بقبض المحنطة الموصوفة فانه قال هذا الذي حضره بالفارسية (ترا هزار من كندم آبي با كيزه ميانه سر نخه تره آبي بوزن اهل بخارى با من است) اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضره خطاباً وقد توفي فلان قبل أن يؤدي شيئاً من هذه المحنطة مجهلاً غير معين لهذه المحنطة المذكورة فيه وصارت هذه المحنطة المذكورة فيه مفهومة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه أموالاً فيها ألف من من المحنطة بالاوصاف المذكورة فوجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه المحنطة المذكورة فيه من هذه المحنطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من ماله قبضاً موحياً للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجباً للرد ينصرف إلى الغصب وكذلك الأخذ المطلق ثم قال ومكد اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعى فانه قال (ترا با من است) وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقرار المدعى عليه كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة ولم تذكر الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه المحنطة بالمال والوزن وطالب ضمانها والمضمان عند أداء الضمان يصير ملكاً للضمان بالضمان فيتحقق المقابلة بين المحنطة الموزونة وبين ضمانها والمحنة كناية فلا تصح دعواها بالوزن والمال في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فوجب عليه أداء مثل هذه المحنطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا بحال بل انوارث بالخيار ان شاء أدى الدين من التركة وان شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لا لاداء عنها والمحلل الثالث ليس صحيحاً لأن أصل الوجوب في التركة إلا ان للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظر إلى الأصل *

(محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها) * صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبين عددها وصفها وجنسها بغير حق واستهلكها فوجب عليه أداء مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد منها أو قيمتها ان لم يوجد مثلها وقيمته يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجحهم الله تعالى ان في هذه الدعوى نوع خلل من قبل انه ذكر انه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر انه استهلكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستهلاك ان كان لا يصلح سبباً للمكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضي بقبضه الدراهم والمالك اذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبضاً للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصرف وأكثر المشايخ رجحهم الله تعالى على أن هذا المحلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان إلا أن أمر

لك عندى ألف من برامه قويا
أجر نظيفاً بوزن أهل بخارى

لك عندى

المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ له من الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للبرئ عن الضمان نفيًا وإثباتًا إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئًا من ذلك فيجوز أن يكون ذلك دفعًا لدعوى المدعي إلا أن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك في الدعوى انما ذكر ان قبضه بغير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه أو لا تسام عين تلك الدراهم لأن الدراهم اذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف أن الدراهم والدنانير يتعينان في الغصوب وطالبه المدعي بتسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فليس مثلهما فان لم يقدر على التل فليس القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطالب المدعي عليه أولاً باحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه كما هو المحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار اذا طلب في المنقولات حتى اذا شهد الشهود أشاروا الى المدعي به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المغموسة فان الدراهم يشبه بعضها بعضا فتقع الاشارة الى غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف ظاهراً إلا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فيجوز أن يشترط الاحضار *

* (محضر في دعوى الثمن) * صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أذرع من الاطلس العدني وبين طوله وعرضه ثمن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفتين بالعراق وازارة وقصة بكذا ثمنًا وبين ذلك وسلمها اليه وانه قضاهما منه من غير تسليم الثمن فواجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائه البيع والمشتري من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بسرائرها وكتبوا نسخة المحضر وطالبوا بحجوب الفتوى فزعم بعض المفتين ان في هذه الدعوى خللا من قبل أنه لم يذكر فيه ان المبيع هذاهل كمن ملك البائع أم لا يجوز أن يباع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر ان هذا بذراعان أهل بخاري أو بذراعان خراسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولاً ولا الا ان مازع هذا القائل لا يوجب خللاً أما الاول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم نظير قوله وهو عليه وهي مسألة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعي به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وانما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة اطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتهما كذا وانه اشتراها منه وسلمها للبائع الى المشتري ولم يقل باعه واشتراهن وسلمهن أو اشتراها جلة بعدما باعها منه جلة وسلم الجمله اليه وهو قبض الجمله حتى ينصرف الى كل ذلك راعاه باع قطعة الاطلس هذه والقلنسوتين وأنه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب ان كلمة ما يجوز أن ينصرف الى الجمله لكن يجوز أن ينصرف الى أحدهما أيضاً فلا يتفق هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزيل به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة من اود كر لفظ الجمله اما بدون ذلك لا يزيل الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس معلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره *

* (محضر في دعوى الوكيل وديعة موكلة) * ادعى على آخر يحكم الوكيل السابقة له من جهة والده ان والده دفع الى هذا الرجل ثمن ديباج عدده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطوله كل ديباج كذا

وعرضه كذا على سيدل الامانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصوصة في ذلك متى ما ظفر بهذا المدفع اليه ووكاه بقض ذلك منه ايضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض اصلا واقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض له كن ردة الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا جواب المفتين فأجابوا بالتحلل وكان وجه التحلل انه لم يذ كر في المحضر ان المدعى كذبه في قوله ٢ (بازرد كردم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرد على والده لاي بقى له حق الخصوصية بعد ذلك ولا بد من بيان ذلك التأكيد في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التخت تكذيب له في الرد

* (محضر في دعوى امرأة منزل في يد رجل شراء من والدها) * امرأة ادعت منزلا على رجل وقالت هذا المنزل وذ كرت موضعه وبينت حدوده كان حقا وملكا والادى فلان وانه باعه متى يوم كذا في شهر كذا حال كونه نافذا التصرف واني قد اشتريته منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكى بهذا السبب وان الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصريده عنه وتسليمه الى فأجاب المدعى عليه ٣ (آن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سبردى نيست باين سبب كه دعوى ميكنند) فأحضرت المدعية نفرا ذ كرت أنهم شهودا فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال * (كواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والد اين مدعيه اقرار كرد بر حال رواي اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوى درين محضر هذ كوراست باين دختر خو يش فلانه فروخته ام ووي اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذ كوراست بهمين تاريخ كه درين محضر مذ كوراست فروخته وخريدنى درست وامروزا بن خانه ملك اين فلانه است باين سبب كه اندرين محضر ياد كرده شده است واين مدعى عليه دست نوكرده است درين خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم ان فيه خللا من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا أقر بالسابع بهذا البيع وهذا التاريخ وهذا يوجب خللا من قبل أنه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان حمل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعده يكون صحيحا والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يطل وزعم هذا الزاعم أيضا أن في لفظ الشهادة خللا لان الشهود قالوا انشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذ المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان هذا لا يوجب خللا في شهادتهم وفساد لان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولا يمكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل *

* (محضر في دعوى ثمن الدهن) * ادعى رجل على رجل كذا دينارا انما بورية جيدة حقا واجبا ودينارا لازما بسبب صحيح شرعى وكفيه وأقر المدعى عليه أن هذه الدينارين عليه بسبب صحيح شرعى انه اشترى من هذا كذا من دهن السمى الصافى وبين أوصافه شراء صحيحا وقبضه منه قضا صحيحا

مرددته

٣ ذلك المنزل ملكى وحقى وليس
مسلم هذه المدعية بهذا السبب
٤ أشهد أن فلان بن فلان هذا
واللهذه المدعية أقر في حال جواز
الاقرار وقال أنا بعته هذه الدار
المذكورة حدودها في هذا المحضر
من بنى فلانه وهى اشترت هذه الدار
منى بهذا الثمن المذكور في هذا
المحضر في هذا التاريخ المذكور في
هذا المحضر ببيع وشراء صحيحا واليوم
هذه الدار ملك فلانه هذه بهذا
السبب المذكور في المحضر وهذا
المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها
بغير حق

٢ أشهد أن هذا المدعى عليه وأشار
إليه جاء مقرا في حال صحته وجواز
اقراره بالطوع والرغبة وقال
اشترت من هذا المدعى وأشار إليه
سبع مائة من دهن سمسم دهنًا نظيفًا
صافيًا شراء صحيحًا وقبضته قبضًا
صحيحًا

فواجب على المدعى عليه هذا اتساي هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعى وذكر جواب المدعى
عليه بالانكار وذكر بعد شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا
المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالفارسية ٢ (كواهي میدههم
که این مدعی علیه) وأشار إليه (مقرآمد بحال صحت وروائی اقرار خویش بطوع و رغبت و جنین
گفت بخیریدم ازین مدعی) وأشار إليه (هغه صدم روغن گنجید با کیزه صافی خریدنی درست و قبض
کردم قبضی درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة
غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعى ادعى اقرار المدعى عليه بهذا المال
المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين أحدهما ان دعوى الاقرار
ليس بدعوى للحق لان حق المدعى المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له
والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما
الموجب شيء آخر وهو المبيعة والا قراض أو ماشا كل ذلك فلو كان الحق ثابتا لمدعى بسببه لا ادعى
ذلك ولين سببه فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني
فساد الدعوى انه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي
يدعى بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيحا لان على تقدير عدمه وقت
البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقدا في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على
المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا
صحيحا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع ووجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع
ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله
البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقب القيام
عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم
بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد
الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير
ما قلنا في الاجارة اذا أجرداره أو أرضه وهي مشغولة بمتاع الاجر وزرعه ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة
جائزة فلا ينعقد بينهما ما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا
هنا ومن الشايخ من أنكر وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا
أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعى
عليك كذا لانك اقررت لي به اوقال هذه العين ملكي لانك اقررت لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت
بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقا الا أنه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب
خلالا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع
السبب لما قلتم بل لانه لم يجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال واما
الوجه الثاني قوله لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا هذا انما
يحتاج اليه في الشهادة بأن شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغا من الدهن والشهود هنا لا يشهدون
على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقارره كان بشراء صحيح واقارار الانسان متى حصل
بتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار
عرف في موضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه

٣ جامعة هذا المدعى عليه اني
اشتريت من هذا المدعى سبعمائة
من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته
قبضا صحيحا
٤ وقبضته

بالقبض مطلقا لا قبض المشتري فان الشهود قالوا ٣ (مقرآمد ابن مدعى عليه كذب يريد ان يري
مدعى هفص من روغن كنجيد صافي يا كبره وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض
مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي أن يذكر في الشهادة على اقرار المدعى
عليه ٤ (وقبض كرمش)

(محضر في دعوى الوصية بالثلث) * صورته ادعى الموصى له على واحد من الورثة أن الميت قد اوصى
لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلا بالغنا وأحضر في مجلس المحكم خاتما من ذهب فحسه
فيروزج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في يدك فواجب
عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على
وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلوا في علة الفساد بعضهم
قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه اوصى طائعا ويحتمل أنه اوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطلة
وبعضهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء
الشائع متصور بتسليم الكل * (محضر في دعوى النكاح على امرأة) * وصورته ادعى فلان على فلانة
أنها منكر حتمه وحلاله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود العدول بتزويجها نفسها
منه وأنها خرجت عن طاعته فواجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المدعى أن
انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطلقات وأنها محرمة عليه
بالطلقات الثلاث وأثبت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع
الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل
دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج بها
ثم طلقها واعتدت منه أيضا وكان دعوى انقضاء العدة من قبلها في مذهبها انقضت وأنها
تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم بمشهد من الشهود العدول وأنها اليوم امرأة وكان على المحضر جواب
مشايخ سمرقند وكمبارهم بالصحة والتفق مشايخ بخارى على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجها
فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من
المدعى مذکور في شرح أدب القاضى وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان
الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانما دعوى الاقرار لبيان كونها
مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرية
كذافي الذخيرة *

(ورد سجل من مروفي اثبات ملكية جمل) * وكتب فيه فيه يقول القاضى فلان صاحب المظالم
والاحكام الشرعية بكونه مرو ونواحيها من قبل السلطان فلان حضر في مجلس المحكم بها بتاريخ
كذا رجل ذكره فلان واحضر معه خصما ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحض منه قالوا وكان
في المحضر المذكور اني هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقدم سبق
ذكر كونه قاضيا بمرو ونواحيها فقولها بها يحتمل الانصراف الى كورة مرو ويحتمل الانصراف الى
النواحي فالمحكم لا يكون صحيحا ذا نص شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ
رحمهم الله تعالى مذکور في أدب القاضى المخصاف وعندى أن هذا ليس بخلل لأن المصر على رواية
النواحي ليس بشرط فاذا قضى القاضى خارج المصر كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه
ذكر فادعى عليه بمحض منه ولا بد من النص بذكر الذي حضر والذي أحضره معه فينبغي أن

يلتزم فادعى هذا الذي أحضره صفة لانه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعى أو من هذا المدعى على غير هذا المدعى عليه ويكتب بمحض من هذا المدعى عليه لا حتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر فيه جلاصقته كذا على فخذته كى صقته كذا شنته كذا قيمته كذا بمحض بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكرفي بيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج اليه اذ هو محضرقى مجلس المحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فانه قال وأشار اليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول أن الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكروا أن الواجب عليه قصر الية عنه ولا بد وأن يقول وان الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكروا عادته الى يده وعسى لم يكن في يده بأن كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانكار فأحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين وأنه لا يغنى عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج الى ذكر الاشارة الى الجمل الا اذا كان ذكره وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتس المدعى هذا منى المحكم فأعلنت المدعى عليه ما توجه عليه من المحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضا حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكر بمحضرة الجمل المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول محتاج القاضى وقت المحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كما في الرجوع في الاستحقة ق فاقضى يقضى بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضى كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب فى حكمت بشهادة هؤلاء الشهود أو بدليل لاح عندى وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولى المحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضى بخارى كتب فى آخر هذا السجل وصدر منه المحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بمحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضى لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا فى قول القاضى شهدوا على موفقة الدعوى أنه لا يكتفى بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا *

* (محضر فى اثبات الايصاء بثلاث المال) * وكان الموصى امرأة وهى بنت الاستاذ محمد البخارى السمرقندى المعروف باستاذ مباره قد كانت أوصت بثلاث مالها على أن يشتري بثلاثه الخنطة وتفرق

على الفقراء لقضاء صلواتها الغائبة ويشتري بثله شاة فيضي بها في اليوم الاول من أيام الاضحية
ويشتري بثله الرغائف وما يتخذ منه الخبز والكثيران والكريب على حسب ما اعتاد الناس
في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها وأمرتها بتعذيب هذه الوصية فادعت على زوجها بحضور
منه وكانوا كتبوا

في المحضر بيان الايضاء وقالوا في آخره وفي يذ زوجها المدعى عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه
كذا قيمة دينار ونصف فواجب عليه احضار اجل مجلس الدعوى لتتمكن هي من تنفيذ الوصية فيه
ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه أداء نصف دينار وذلك
لأن قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل ان المذكور هي القيمة لا غير ولم يذكروا
ان هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن اجل يكون أمانة في يذ الزوج ظاهرا اذا لم يذكروا
أنه قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته
يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبة بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن
قيمه يوم الاستهلاك كانت دينار ونصفا وكان ينبغي أن يذكروا أن الواجب عليه احضار هذا اجل
وتسليمه الى الموصي اليها حتى تدفعه وتأخذ منه الثلث ان كان مقرابه وان كان منكرا كون اجل هذا في
يده ملكا للوصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار
اجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرنا وهو واسع
ان كان مقرابه واقامة البينة عليه ان كان منكرا *

(سجل في اثبات الوقفية) * وكان المبكروب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه في طلب
حقوقه من الناس وقبضها له منهم توكيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف
وقال بالفارسية (اكر فلان وقف كرده است اين فلان موضع را بر برادر وخواهر خویش فلان وفلانه)
بشرايط كذا وسلمه الى متولى كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار
هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فأتت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبتت وقفية
ذلك الموضع بالشرايط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض
الديون التي لفلان على الناس وفلان الموكل على هذا المحضر دين كذا كذا فأجاب الخصم وقال (بلا
فلان تراو كليل كرده است بران وجه كه دعوى ميكني وكالتي معلوم بآن شرط كه ياد كردى و مرافلان
چندين كه دعوى ميكني دادنى نيست ولكن مر الزوقية ابن موضع معلوم نيست واز شهرت واستفاضة
او خبرنى و مرابن و باین وجه كه دعوى ميكني دادنى نيست) احضر المدعى فقرأ ذكر أنهم شهوده
يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وقرأوا الشهادة على سنها وذكروا ان فلانا
وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرايط كذا وحكم له قضى بشيوت الوقفية وتحقق شرط
الوكالة وزرم المال على المدعى عليه وكلفه أداء ذلك الى المدعى وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع
القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استغثوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض
مشايخنا رجهم لله تعالى بحجته واجاب المحققون بقساده واختفا فاعيا بينهم في علة الفد بعضهم
قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرايطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل
الوقف جائرة وعلى شرايطه (لا) واذ لم تقبل الشهادة على الشرايط والشهود شهدوا بها لا تقبل على
أصل الوقف أيضا هنا ما لان الشهادة واحدة فاذا بطات في البعض بطت في لکل أولان لشهود
لما لم تحمل لهم الشهادة على الشرايط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحمل لهم فيوجب ذلك فستهم

ان وقف فلان هذا الموضع
الفلاني على أخيه وأخته
فلان وفلانة

نعم ان فلانا موكل وكالة
معلومة على الوجه الذي
تدعيه بالشرط الذي ذكرته
وليس على فلان هذا القدر
الذي تدعيه ولكن ليس في
عليه بوقفية هذا الموضع ولا
أعلم شهرتها واستفاضةها
وليس لك على شيء بهذا
الوجه الذي تدعيه

والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علمنا انهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعوامنه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة انهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع مجواز انهم عاينوا قاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهرا لجواب كالمرا قالوا شهدنا بأكية هذه العين لفلان لانا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف الملاك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان قسروا بالتسامع من الناس وباليه ذكر هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا نسبه بل ذكروه مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لحة الوقف ولا اعتمد على هذه العلة انما الاعتماد على العلة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذى ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق ألا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بيته أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا اول أصح *

* (محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليبيعهها) * وصورة حضر فلان بن فلان الفلاني وأحضر معه فلانا وادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذى حضر أسل الى هذا المحضر معه بيد أمين له فلان كذا عددا من الكرباس الزنديجي البخاري الممسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا لبيعه ممن يرغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أوصل هذه الكرايس الى هذا الذى أحضره وأن هذا الذى أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع ممن اشترى بتقويم أهل لبصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذى أحضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه اداء مثل تلك لدنا ثمن المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب الذى أحضره بالانكار فاحضر المدعى شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلك الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يطر البائع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذى أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى

لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظة الو جوب وعلى تقدير صحة البيع ووجود التسليم إلى المشتري فالتمن يكون أمانة عند المدعي عليه لكونه وكيل في البيع وفي الأمانات لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فطالبة بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الأمين كان متعينا وفيما يتعين من المنقول إنما تستقيم المطالبة بالأحضار بحسب المحكم لئلا يمكن المدعي من الدعوى وإقامة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخال ليس بحجج قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الأمين تسليم الأمانة قلنا الأمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقة وإنما يجب عليه لتسليم مجازة وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصححها وقوله أن الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الأحضار للإشارة ولا يجب التسليم قلنا الأحضار لا يفيد هنا لأن الأحضار للإشارة ولا يمكن للشهود الإشارة إلى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم *

* (محضر فيه دعوى ملكية حمار) * صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس المحكم وقال هذا الحمار الذي في يدي هذا المدعي عليه اشتريته من فلان وفي يدي هذا المدعي عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه إلى فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقبل أنها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر ثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن ثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يده يدى اليد وكذلك بمسئلة المشتري ولثاني أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعي أن يقول باع فلان مني وهو يملكه أو يذ كر التسليم أو يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد المجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء *

* (محضر فيه دعوى الرجل ببقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف) * وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على ختنى كذا دينار بسبب كذا ماضي من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خطا قرار ختنى بهذا فظفر المقر بذلك ورمقه ثم أخذه الغريم يوما وطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستخلفه باطلاق فخلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شيء فهدده وحبسه فأقر ببقية المال الذي كان عليه فأعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعي عليه بالخلف وببذل الخط وألا قرار ببقية ماله الذي كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورافعوا الأمر إلى القاضي فادعى صهره بوثاق ابنته ببقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فانكر الرجل المذكور فيه الخلف والأقرار بعد ذلك فأبى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن الزوج أقر أني حلفت بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على من بقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل أن هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لأن في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذي كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي شهادة شهداء الشهود أنه قرأ أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون أقرارا أصلا وإن كان بذل خط الأقرار وأشهد أقرب مال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثا ثانياً فإنه كانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولأنه مكره في هذا الأقرار والأقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهو هذا خلل ظاهر في هذا المقام *

* (محضر فيه دعوى استيجار الطاحونة) * وكان في ذكرا الحدود والحد الاول مغترف ماء النهر والمحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي (فرد المحضر) بعله أن هذا حد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فاذكروا صلح حد النهر والله تعالى أعلم

* (محضر فيه دعوى اجارة محدود باجرة معلومة) * فرد المحضر بعله أن الاجرة ذكرت مطلقة ولم يل أنهما من المكيلات وبيان مكان الايقاع اذا كانت الاجرة مكيلا أو موزونا شرط ولم يذكرك ذلك * (محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه) * وقد كتب الصك قبل مجي ذلك الزمان وكتب فيه انهما تقابضا قبضا صحيحا قيل قوله تقابضا قبضا صحيحا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجي ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيحا *

* (محضر فيه استحقاق جارية اسمها (دلب) * فحين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكرا اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بيعت منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بيعت جارية اسمها (دلب) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقبل القاضي بسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بتمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز أن يكون لها اسمان (بنفسه) و (دلب) ولو قال ارجع عليك بتمن الجارية التي اشتريتها منك واستحقت على بسمع دعواه واذا أقام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالتمن *

* (محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع بالتمن) * وصورة ذلك جرى المحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببينة قامت (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكروا في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذكروا في البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والمحكم يختلف *

* (محضر في دعوى ثمن عين مسماة) * وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعي عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكروا في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعي عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعي عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندي فاسد غاية الفساد أما الاول فلان حكم الشرع في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن اولا وأما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يقطع عنه الثمن *

* (ورد محضر) * فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعي عليه من المدعي وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكر واقبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا

* (فرد المحضر بعله أن المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلاف الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض الا يرى أنهم

للمزيد كروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذكروا قبضه فانما تصح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين *

(ورد محضر) صورته ادعى فلان على فلان أنك اشتريت مني كذا كذا حنطة بخمسين ديناراً وجاء المدعى بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبل الشهادة ليست بصحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو حجت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين لفظاً ومعنى والاول أصح لان كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحالفان *

(ورد محضر) ادعى فلان على فلان كذا كذا أقمرة حنطة وقال في دعواه ٢ (وابن مدعى عليه ازمن مستأجر من ابن مبلغ كندم برده است بناحق) فان كانت قائمة بعينها فعليه أن يردها على وان كانت هالكه فعليه أن يردها (فرد المحضر بعله أنه لم يذكروا في الدعوى ٣ (ابن مبلغ كندم برده است از مزرعة من ياز مزرعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا هذا المدعى واذا ذكر أنه مزرعة هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى (وفي فتاوى النسفي) عرض محض فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظة الشهادة أربعة دنائير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله تعالى المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسي ٤ (هزار) يقال اذا نسي فقد فسد المكتوب وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنائير وقد مر جنس هذا *

(ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة) * وذكر قيمتها بجملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اکتفی بالاجال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في المحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاضمار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يقرب استهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضى أنه بأى قدر يقضى ومع هذا اذا لم يبين لا يوجب ذلك خلافاً في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره *

(ورد محضر في دعوى الناقصة) * والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لما كان التجهيل في الوصف ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجمل وكتب في المحضر ناقتين أو جملين يرده المحضر لما قلنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة الى ذكر شيء من الاوصاف *

(ورد محضر) صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقراء المحط بغيرها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقراء العنب (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع العنب والمحط فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في المحط لان المحط مر ذوات القيم فيبين مقدار قيمة المحط ويكتفى به وقيل الاول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والفرصاد أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة لبس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع المحط مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو اداق في تعيين هذا القدر من القيمة *

(ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها) * وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضا

٢ وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي
المستأجرة هذا المبلغ حنطة بغير
حق
٣ أخذ هذا المبلغ حنطة من
مزرعتي أو من مزرعة ماري
٤ ألف

يوجب عليه الرد عليها وأقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها أقراراً صحيحاً وهو طاع غير
مكره ولم يكن عند ذكر الأقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً يوجب عليه الرد عليها
قال الشيخ الإمام السعدي رحمه الله تعالى مدار الأمر على هذا الأقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل
أن يكون بحق وليس فيه إضافة إقراره إلى ما سبق ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك
إلى الأول بل هو أقرار مستأنف وطلاق ذلك لا يوجب الضمان لا بحالة فلا تصح الدعوى قبل وينبغي
أن تصح الدعوى وهو الاشبه لأن القبض المطلق سبب للضمان الرد واليمين جميعاً فصار وجوب الرد
كالمخصوص عليه في إقراره بالقبض المطلق لا يرى إلى ما ذكر في الأصل وفي الجامع الصغير أن من قال
لغيره غصبني هذا الثوب وقال ذلك الرجل أخذته منك ودبعة أن القول قول المقر له والمقرضان مع
أن المقرض نك نص على الأخذ ودبعة فهنا أولى *

* (عرض محضر على شيخ الإسلام - علي السعدي رحمه الله تعالى) * وصورة ذلك ادعى رجل أعياناً من
الأموال على رجل ومنها قبض قد كادوا يبتوا جنبه ونوعه وصفتها وقيمة وسراويل يدين وأنوعها وجنسها
وصفتها وقيمتها قال أنه ليس بصحيح لأنه لم يذكر ٢ (مردانه) أو (زبانه واز خرد وکلان) والمسئلة على
وجهين إن كانت هذه الأشياء قائمة لا بد من - ضارها بحاس الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك
لا حاجة إلى بيان هذه الأشياء وإن كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الأشياء مع ذكر القيمة *

* (ورد محضر فيه دعوى التماس المنكسر) * وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى ببخارى فاعلم بأن
المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الأمثال ونوع هو ليس من ذوات الأمثال وكل نوع على نوعين أيضاً
نوع له حمل ومؤنة ونوع لا حمل له ولا مؤنة فإن لم يكن المغصوب من ذوات الأمثال نحو الدابة والمحار وما
أشبه ذلك فلفى المغصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فإن كانت القيمة
في هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وأيسر له أن يطالب
الغاصب بالقيمة لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر بل حقه وإن كان السعر في هذه البلدة أقل من القيمة
في مكان الغصب فالمغصوب منه بالخيار أن شاء أخذ المغصوب ولا شيء له وإن شاء أخذ القيمة في مكان
الغصب وإن شاء أنه يضربه حتى يذهب الغاصب بالمغصوب إلى بلدة الغصب فيأخذ منه - وهذا لأنه إذا
أخذ العين فقد وصل إليه عين ملكه مع ضرر بل حقه من قبل الغاصب لأن قيمة الأشياء متفاوتة متفاوت
الامكنة وهذا التفاوت إنما حصل بمعنى من جهة لغاصب وهو نقله إلى هذا المكان فكان له أن يلتزم
الضرر بأخذ العين وله أن لا يلتزم الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف
ماذا نقيه في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لأن النقصان ما حصل بفعل
مضاف إلى الغاصب وإنما هو بمعنى راجع إلى رغبات الناس فلا يضمن أما إذا نقله إلى موضع آخر فهذا
النقصان حصل مستنداً إلى فعل الغاصب وهو لنقل فأمكن إيجاب الضمان عليه وإن كان المغصوب
قد هلك في يد الغاصب فلقية المغصوب منه في بلد آخر فإن كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر يطالبه
بقيته في بلدة الغصب يوم الخصومة إن شاء وإن كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه
قيمه في بلدة الغصب لأن المالك لا يستحق الرد إلا في مكان الغصب وإن كان المغصوب من ذوات
الأمثال وله حمل ومؤنة كالأكر من الحنطة والشعير وكالتماس المنكسر وما أشبه ذلك فإن كان المغصوب
قائماً في يد الغاصب فلقية المغصوب منه في بلدة أخرى فإن كان السعر في هذه البلدة مثل السعر
في بلدة الغصب أو أكثر أخذ المغصوب منه عين المغصوب ولا شيء له سواه وإن كان السعر في هذه البلدة
أقل فالمغصوب منه بالخيار أن شاء أخذ عين المغصوب وإن شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم

٢ رجالي أو نسائي ومن الصغير
أو من الكبير

المخسومة وان شاء انتظروا ان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعر في بلدة الغصب مثل السعر في بلدة المخسومة فالغاصب يبرأ برذالمثل والمغصوب منه أيضا يطالبه برذالمثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعر في بلدة الغصب أكثر فللمغصوب منه الخيار ان شاء يطالبه برذالمثل وان شاء أخذ بقيمته في بلدة الغصب يوم المخسومة وان شاء انتظروا ان كانت قيمته في مكان المخسومة أكثر فللغاصب الخيار ان شاء أعطاه مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرذال في مكان الغصب فلو ألزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المغصوب منه فخيرنا به بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كانت قيمة النحاس بخارى مثل قيمة النحاس بمرو فحق المغصوب منه في ذلك النحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة النحاس بمرو أكثر من قيمته بخارى فللمغصوب منه الخيار ان شاء يطالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمته بمرو ويوم المخسومة فأى ذلك شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمة بخارى أكثر من قيمته بمرو يطالب الغاصب بأيهما شاء الغاصب ويقول له القاضي أديهم ما شئت اما قيمته بمرو واما مثله في الحال *

* (ورد محضر) * صورته حضره فلان بن فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذكرا اسم المجد فأوجب بالهبة لانه حاضر وفي المحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر المجد وأما في الغائب فلا بد من ذكر المجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هو الصحيح *

* (ورد محضر) * صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها وانه قد أقرها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفيه اذ لك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد بعلله أنهم لم يبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعريفها بما يقع به المعرفة فنحو ذكر الحدود في الحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلاف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا ببيان أعيان التركة شيئا فشيئا وانما كم أجد السمر قندي في شروطه ذكر في سجل اثبات الدين ان أجعل كان كافيا وان دين وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط ببيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والمخفاف ذكر في أدب القاضى في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى والمختار للفتوى هنا أنه لا يشترط ببيان أعيان التركة لاثبات الدين والفضاء به ولكن انما يأمر القاضى الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعندنا نكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للذمى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى *

* (ورد محضر) * فيه ذكر اقرار بجمال فردة الامام النسفي رحمه الله تعالى بعلله أنه مذيد كرفيه أنه أقرب طوع قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بأمر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهرا وانما يكون بطريق التندرة وما كان نادرا لا يستفت اليه في الاحكام الشرعية *

* (محضر فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة بينهما) * وصورته ان المسمدة فلانة التركية مشتركة بينهما وان لهذه التركية على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا قره ووجاء بشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالصداق المذكور للتركية المسماة (فرد المحضر) بعلله أنه ليس فيه ذكر ان الزوج وهذا لانه يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما مبالا لثأر أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية

أوما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع أو من الوهاب أو من المتصدق كان الصداق له لالهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وإن كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للورث، أو لا يتم يجب للورث فلا بد من بيان حق الميراث ولاتهما قال الها على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لمالكها لالهواولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لهاب الصداق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين وما لم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما *

* (ورد محض فيه دعوى صبي) * فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فجوابه أيضا صحيح *

* (محضر) * فيه دعوى رجل على رجل ان هذا الرجل وكزه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه سنة من ثنايا اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى على المدعى عليه خمسمائة درهم ومطالبه بالمجواب *

* (فرد المحضر) * بعله أن الضرب اذا كان خطأ فوجبه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يحملون عنه أو الوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب *

* (ورد محض فيه دعوى الضمان) * ورد بعله أن المدعى قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذلك اتصح مطالبة المدعى اياه بحكم الضمان وعندى أن هذا ليس بخلل *

* (ورد محض فيه دعوى دفع الدفع) * صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفاً من الاموال فأدعت امرأة على ابن الميت ان اباها مات وقد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل أداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يده هذا الابن كذا وكذا وأنها تقي بهذا المقدار من الصداق وزيادة فأنا كذا الابن أن يكون لها على أبيه صداق فأقامت البينة على ذلك فأدعى الابن عليها في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته وأقام البينة على ذلك فأدعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الابراء لما أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقبل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لها على الاب الصداق ولكن لما أدعت شفعنا اليها حتى تبرئه فأبرأته فأما دفع الدفع فيمتظر ان أدعت أنه طلب مني الصلح عن دعوى لا يصلح هذا دفعا لان الصلح عن دعوى الشيء لا يكون اقرارا بذلك الشيء للمدعى وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذا هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشيء اقرار بذلك الشيء للمدعى فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على أبيه وقد ثبت بينة الابن ابراء المرأة الميت عن الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فجعل كأنهما وقع معا ابراء والطلب للصلح فيصير الابن راداً ابراء طلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرتد ابراء برده على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصح الدفع *

* (سجل ورد من خوارزم في اثبات الحرية) * ولم يذكر وافية لفظة الشهادة وانما ذكرها أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خال وقد ذكرنا في أول المحاضر ان ترك لفظة

الشهادة خال في محضر الدعوى وليس يخلل في السجل * وذ كرفيه أيضا وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذ كرفيه بحضورتهما فظن بعض مشايخنا رجهم الله تعالى أنه خلل وليس يخلل ويحمل ذلك على أنه كان بحضورتهما جلا لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للوكيل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رجهم الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس يخلل لان الوكيل والموكل متخاضمان وقد وجدت الاشارة فلاحاجة الى الاسم *

* (عرض سجل كتب في آخره) * ثبت عندي ولم يكتب حكمت فردا السجل بهذه العلة وأنه سهو فقول القاضى ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت *

* (عرض سجل في دعوى الوقفية) * صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا المحاضر مأذون من جهة القاضى فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا نصه القاضى فلان لثبت الوقفية على فلانة وأولادها وأولادها وقفها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها وبعد انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فواجب عليه قصريده وبسليمها الى لا قبضها بالاذن المحكمى فقبل هذا السجل وقع فاسدا لان المدعى لم يذ كرفي دعواه أنه يدعى الوقفية ليصرف الغلة الى فلانة وأولادها وأولادها أولادها أولادها أولادها أولادها أولادها من بيان ذلك لان على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولاد أولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بخصم لان القاضى انما نصبه ليذعى وقفية هذه الضيعة لهؤلاء لا للجامع وقبل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشئ لان الوقف واحد لا أن المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضى بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذنا بدعوى وقفيتها لاجل الكل فصار مأذونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلاحاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى أصل الوقفية ثم اذا ثبت أصلا فان بقي أحد من هؤلاء تصرف الغلة اليه ولا تصرف الى مصالح الجامع *

(عرض سجل في دعوى حرية الاصل) وكان في الدعوى أنه حر الاصل وأنه علق حرا وولد على فراش الحرية وأم المدعى هذا معتقة فشهد الشهود أنه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الاصل أو شهدوا أنه حر الاصل ولم يزيدها على هذا فأتى كثير من مشايخنا رجهم الله تعالى بحدته فان محمد ارجه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الاصل اكتب في به ومن المشايخ رجهم الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلوق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يثبت ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد واحة السجل كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب *

* (كتاب الشروط) *

وفيه فصول

* (الفصل الاول في الحمل والشيآت) *

والحمل يطلق في الادميين والشيآت في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالعين المجمة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب ونما فهو ودراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار

فهو لحاسي فاذا سقطت رواضيه فهو شحور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغير بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشرين فهو مترعر وناشي واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته فهو حرور واسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا انحضر شاربه وأخذ عذاره يميل قد قبل فهو وجيه واذا صار ذافنا فهو قتي وشارخ فاذا اجتمعت محبته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين ثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كل الى أن يستوفي الستين ثم اشبه ثم مجلس حين استوفى بياضه سواده ثم يحال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلى بين اجتماعه واكتناهه بخط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب المالك الى اجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلى بياقلتاه *

* (وفي حلية الرأس) * يقول (أرأس) ورؤاسي اذا كان عظيم الرأس (ومضغ) الذي ضغط صدغاه وخرجت حديثه يكون رأسه كراس الخوارزمية (وانزع) الذي تحسر الشعر عن أعلى جبينه والجبينان ناحيتا الجبهة (وأصلح) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأمعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجبهة) واسعها ويقال بجبهة غضون وهي جميع غضن بفتح الضاد وسكونها وهي مكاسرا لمجادوهي بالفارسية (ارتك) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان فيه تفاوت (وابلج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وازج) ضده (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا تشبهان القوس (وأعين) واسع العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) اذا شخصت عيناه (وغائر العينين) ضده (ونائى الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) (وأسيل الخدتين) بسيطهما ومجدر اذا كان به جذري (واكل العينين) اذا كانتا كأنهما كحلتا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (واشهل) الذي يشوب سواده عينية حرة (وأشكل) الذي يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر الى عرض انفه (وأعش) الذي اجرت اشقار عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (واشتر) الذي انقلب جفنيه (ومكوكب العينين) الذي في عينية كوكب أي نقطة بيضاء (وأغصص) الذي في عينية غصص وهو ماسال من الوسخ في المأق (وأرمص) الذي في عينية رمص وهو ما جدمنه (والأقأ) من احبودب ظهر أنفه (والاشم) من ارتفع قصبه أنفه مع طول الانف (والازلف) قصير الانف (والافطس) من انبطح أصل أنفه الى وسط أنفه (وأخنس) من انبطحت أرنبتة (وأجدع) مقطوع طرف الانف (وأفوه) واسع الفم بادي الاسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (والعس) من في شفته سمرة (وأفلح) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأضجبه) مائل الفم الى أحد شقيه (ومقعع اسنانه) يفتح النون معطوفة اسنانه الى داخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأضر) الذي اذا تكلم لزم حنكه الاعلى بالاسفل (وأفليج ومفلج) الذي بين أسنانه فرج (وأدرد) الذي ذهب اسنانه (وأهتم) الذي سقط مقدم اسنانه (وأقصم) الذي أنكسر اسنانه (وأعبل) الذي نبت فوق سننه من اخرى (وشطب الوجه) اذا كان أثر اسيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخال أيضا (وأغش) اذا كان في وجهه غش وهو بالفارسية (كنجده) (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانطخ) الكوسج (وكث اللحية) ضده (وأذاني) عظيم الاذنين (وأصم) صغيرهما (وأناي) عظيم الانف (واشفه وشفاهي) عظيم الشفة (وأشدي) واسع الشدقين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقصر) ضده (وأصغر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهما *

* (نوع آخر في شيئات الخيل) * اسم الخيل يتنظم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للحمي منها واليهجين ما يكون الفحل عريبا والام من البراذين والمقرق على عكس هذا وقرسي آخر اذا كان يشبه لونه لون القهر وأدغم بالغين المججمة دبرج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض قرسي ووردا اذا كان بلون الورد ووردا غبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمدنرا الذي به نكت سود وبيض كاللدناير وأدبس الذي يكون لونه بين السواد والحمرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخجلة العليا والمظا الأبيض السفلي وأقرح خفي الذي لم يباغ بياض وجهه درهم ما اذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي أبيض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل أغر سائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجوج وشعوس ضده وبرذون مدمى لونه لون الدم ومغرور بضم الميم وفتح الراء أبيض الاشغار ولطيم الذي أحشق وجهه أبيض وأرخم اذا أبيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأذن الذي في أذنه بياض وأسفي دقيق الناصية وخفيفها ويعرف اذا كان كثير العرف وأدرع اذا كان أبيض الصدر والعنق وأرحل اذا كان أبيض الظهر وأنبط اذا كان أبيض البطن وأنصف اذا كان أبيض الجنب ومجمل اذا كان أبيض القوائم وأعصم اذا كان أبيض اليدين وأرجل اذا كان أبيض إحدى الرجلين وان كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكميت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحر فهو أشقر وان كان اسود فهو كيت ومجمل اليد اليمنى أو اليسرى مطلق اليد اليمنى أو اليسرى فاذا أبيض اليدان أو الرجلان قيل مجمل اليدين والرجلين واذا أبيض الثلث قيل مجمل الثلث مطلق اليمنى أو اليسرى واذا كان التحميل في يد ورجل من شق واحد قيل ممسك الايمان مطلق الايمان ممسك الايسر والتحميل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارباع كلها واذا قصر البياض عن فنك الوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدم فاذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل بيدكذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول المحول عليه وجهه افلاء ويقال خروف اذا بلغ ستة اشهر أو سبعة اشهر كذا قاله الأصمعي فاذا أتى عليه سنة يقال حولي فاذا أتى عليه ستان فهو جذع فاذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثني فاذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قرحه بل يقال مذكي وجهه مذكي وفي عشرين سنة هرم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسنانها أربعون عشرون من دلو وعشرون من سفل وأدهم دجوجي اذا كان شديدا السواد والكب اذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي اذا كان أبيض مع بريق وكيت صناعي أو شقر صناعي اذا كان خالط شعره شعرة بيضاء ينسب الى الصناب وهو الخردل وشكال اذا كان البياض في يد ورجل مخالفا وأعزل الذي أعوج ذنبه الى أحد شقيه وأبلق مطرف الذي اسود رأسه وذنبه وأرجح *

* (اسنان الابل والبقر والغنم) * ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت * وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبيع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالغ ثم صالغ سنة الى ما زاد * وفي الغنم الحول اسم لما أتى عليه ستة اشهر دونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر الى أن يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالغ وليس بعد الصالغ سن *

* (وللبقر والابل شيئات بها يتكلم أربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع الى أربابها في معرفتها) *

* (نوع آخر في اللفاظ التي تستعمل في الشروط) * الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قبل الطحانة ما تديره الدابة والطاحونة ما يديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بحدودها وجريها ومحتفها وتوايتها وقطبها وناقوها ونواعيرها بأجنحتها ومحتفها ولوها وقطبها الحديدة التي يدور عليها الرحي والناق معروف والنواعير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والمحما) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيال ك وازه) البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسبخ قالوا والمعروف سالك وازه بغير ياء الصنبور (نايره) وهو الميزاب ايضا (الفتجانات) جمع فتجان تعريب (بنكان) والقدس سطل وعتيدة المرأة وعاءوها (الوارى) جمع آرى وهو حوض الحمام والاتون بالتشديد مستوقد النار واقترطالة كواراة والمختبى تعريب (خنيه) والملاحه بتشديد اللام منبت المسخ وقوله في الكتاب السفينة بألواحها وعوارضها ودقلاها وشراعتها وطلاها وسكانها ومراديتها ومجادفها وقلوبها (العوارض) الخشبات المعرضة فوق الألواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسية (تيركشتي) والشرع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المججمة غطاء يغشى به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس يفتح القفاف وسكون اللام المحبل الغليظ والانجر والمرساة (لنكر) بيت الطراز المحسكة وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الماء المحفرة التي يجعل فيها الحائك رجله الطست مؤنثة أنجمية معربة لان الطاء واتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجمعها الطساس وتصغيرها طسيصة وقيل اطساس وطسوس ايضا في جمعها والرقاق بالضم الخبز الرقيق واحده رقاقة وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر ايم المنسفة وفارسية (بر) والمحور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع ملاق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم خوانه والغضائر جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنخير (باتله) وسطاه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه المنطة من الهرس وهو الدق والمخازاهاون ويده قائمته اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما والبشارة بالضم بطة الدهن شئ صغرى له عنق الى الطول وله عروة وخرطوم كاتون ذو وطييس الكاتون المصطلى والوطييس التنور وقيل حفرة يخبز بها ويشوى فيها (والهدبد) اللبن المخثر جدا وهو الصقراط والاصل هدايد فقصر الماخض جمع مخضة وهو الاناء الذي يخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمدالك والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر سحق عليه الطيب والمدوك ما سحق به ومن ظن ان الصلاية والمدوك واحد فقد سها *

* (ومن أدوات القعاخي) * خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب والمخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة يجرب به الحجر *

* (ومن أدوات الحداد) * الكير الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفخ والمنفاخ شئ أجوف طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاة السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون أعظم منه وهو بالفارسية (يتك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقاة من حديد يجرب به الجمر والمجمع كلاليب والنشاستج معروفة وقد يقال له النشا وقوله الكرم بفتح ميمى بسافين أو ثلاث سافات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخيره زير) والدمص

ضد العرق يشملها والشاخوذة (نجدان) والاطينة (نجدان كوزة) والزرايين جمع زرجون
بفتح الزاي والراء وهو شجر العنب وقيل قضبانة والاوليات جمع وهت وهو المطمئن من الارض وقد
يقال وهلة وعريش الكرم ما يهيا له ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبة منبت القصب وجمعها
المقاصب والمقصباء كذلك *

* (وفي شراء الارضين) * بفتح الراء وان كانت الراسا كنة في الوجدان ان كان لها حواطي يكتب محوطة
بالحواطي وان كانت محوطة بخساذ كذا في قوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض
أي طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له ان يتناولها من
انزاله ومن رطابها هي جمع نزل بفتحين وهو ريعه والرطاب جمع رطبة وهي القت الرطب وفي وقف
النسفي رحمه الله تعالى ثم رأي الواقف نفسه في انتقاص وحواصيه في كلال وانتكاص وهو افتعال
من التكوص وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القرض
وهو الكسر وقوله في كراعا المسغبة ويرقى اذارقي الناس ويسيرا اذا ساروا الصواب يرقا اذا رقا الناس
أو يرقى يقال رقا المسغبة يرقاها رقا وارفا اذ قربها من الشط وسكنها (والملي) بالهمزة الغني
(والكج) بضم الكاف وسكون الباء والمحاء المهملة رجبيز (والمصل) ترف وقوله دفع الكرم
اليه ليقوم بكسح النهر وهو حفره وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شذبهما وهو ما فضل من
شعبها واتامتها يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المثارة وهي موضع الكراب
من قطع الاراضي كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثاني في النكاح) * اذ ازوج الاب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج
وليها فلان اياه باذنها ورضاها وأمرها اياه بجهرها كذا نكاحا صحيحا جثرا نافذا - ضره جماعة من
العدول وزوجها هذا كقولها في الحب وغيره قادر على ايفاء مهرها وثقتها ليس بينهما سبب يؤدي
الى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا
إصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه
الشهود المسمون آخر هذا الدكر شهدوا جميعا أن فلانا زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان
بمحضر من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا وان فلانا تزوجها على هذا الصداق
المذكور فيه ذلك المجلس تزوجا صحيحا وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك
كله في تاريخ كذا فان كان أبوا الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وان فلان بن فلان
والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامر اياه في ذلك المجلس
قبولا صحيحا (وجه آخر) أن يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة اياه بذلك واقرار المرأة به
وتصديق الزوج اياه بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الدخيرة * وهو أحوط لاختلاف
العلماء في جواز النكاح بغير الولي *

وجه آخر في تزويج البكر البالغة أن يكتب ولي تزويجها اياه أبوها بعد ان سمعها وأعلمها بالصداق
المذكور فيه فصحت أو يكتب فيكت وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره لها ذلك
وسكوتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأة فلان بسبب هذا
العقد الموصوف فيه وكفاية ذكر اسم الزوج وأعلامها الصداق أمر لا بد منه لا بدونه اختلافا معروفا
في أن سكوتها هل يجعل رضى منها أولا وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها
اياها بولاية الابوة وان كان الزوج صغيرا أيضا يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية

الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جائزاً فلا يلزم بحضور من الشهود
 العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والدة فلان بولاية الابوة قبولاً صحيحاً
 في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كرهة ولهذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الاب
 المهر عن ابنة الصغير يكتب ضمن فلان والدة هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنة
 الصغير هذا ضمناً صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضى به مشافهة في هذا المجلس وان أدى
 الاب شيئاً من المهر مجحلاً من ماله يكتب ثم ان فلانا والد هذا الصغير تبرع بأداء كذا ديناراً من مال
 نفسه من جملة هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والد هذه الصغيرة فقبضه منه لها بولاية الابوة
 قبضاً صحيحاً ووقعت البراءة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه بعد أداء هذا
 المقدار كذا وان أدى الاب شيئاً من المهر مجحلاً ضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والد هذا الصغير تبرع
 بأداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه
 من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضمناً صحيحاً ورضى به من له ولاية الرضى وأجاز من له
 ولاية الاجازة في الشرع ويتم الكتاب وان طلبوا من أي المرأة هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء
 ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل اذا كان الاقرار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب
 حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة
 كذلك ان كانت بكر وان كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضاها وأما الهبة فان كانت صغيرة لا شك أنه
 لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بأمرها ورضاها فيكتب ويذهب فلان والد هذه
 المرأة بأمر ابنته هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهمين وقبل
 هذا الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولاً صحيحاً وبقي لها عليه كذا ديناراً طال به عند
 توجه المصاحبة به هذا اذا عرف أمرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا بقول الاب
 يكتب وذكر المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يجب بأمرها
 ويضمن له الدرهم من جهتها ان حدثت المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك ان يحضر
 المرأة مجلس النكاح ويرزوها وليها بأمرها وهي تنهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم *
 * (وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة وانزوج بالغ) يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج
 أبيها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما يلي عليها أبوها بولاية
 الابوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال مجمل وكذا منها
 مؤجل كذا سنة وعلى أن يبقى لله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى
 به وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليها بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد ان كان
 بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق مثلها من سائر المرجوع
 في مقدار صداقها الى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وآجله
 بخاطبة من فلان اياه على جميع ذلك

* (واذا كان الزوج للصغيرة جدّها أبويها) يكتب هذا ما تزويج فلان حافدة فلانة ابنة ابنته فلان
 بعد موت أبيها فلان بولاية المجدودة الى آخره

* (وان كان الزوج أحياناً وأماً أو اباً) يكتب هذا ما تزويج فلان اخته الصغيرة لمسماة فلانة بنت
 فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأماً أو اباً اذ لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بحكمته حاكم من حكام
 المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج

غير الاب والمجد الصغيره اختلاف بين العلماء وان كان المزوج عما يكتب هذا ما زوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العسومة لاب وأم أولاب ويلحق بأخوه ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا يحضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويجها صحيحا ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بأخوه وحكم بخصته حاكم من حكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهما من جملة هذا الصداق المذكور وروى بقى لها عليه كذا

* (وفي تزويج العبد) يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة ناعمة باذن سيده فلان وأمره اياه بهذا العقد الموصوف فيه بحضور من الشهود والعدول على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لازم بتزويج أيها فلان بن فلان اياه آمنه برضاها تزويجها صحيحا ويتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بأخوه حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافا معروفة بين أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله تعالى

* (وفي تزويج الامة) يكتب تزوج فلان فلانة مملوكه فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان اياه آمنه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراسيات ان الأزواج أو آباءهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصا بالمهر فيه ينبغي للكتاب ان يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضبعة التي هي كرم محوط مبنية بقصره أو خمس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشغل على دارو بيتين بكذا ويحدد المشتري بالمحدود الاربعة ويبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذرق قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعاقدين قاصا بجميع هذا الثمن المذكور فبسه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصدقاها مثل هذا الثمن مقاصة صحيحة وورثت المرأة المشتريه هذه من هذا الثمن براءة مقاصة وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذه جميع ما بيع شراءه قصاصا صحيحا بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضمانا صحيحا وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تجهيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست بيمان) يكتب قاصا بجميع هذا الثمن بمثله من جملة صداقها وهو جميع ما شرط تجهيله اليها ثم يذ كرقبضا المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا دين لا زما وجقا وصدقا ثابتا بالنكاح القائم بينهما للمحال وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذك المقاصة ثم ان هذين المتعاقدين قاصا بجميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقدة لنكاح على زوجها فلان وهو كذا درهما أو كذا دينار مقاصة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي لها على زوجها ابنته فلان ضمانا صحيحا اصله منه وتحمل لهذه المؤنة عنه وورثت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب كذا في المحيط *

* (الفصل الثالث في الطلاق) اذا احتج الرجل من امراته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان

كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجعهم الله تعالى وكان الخصاف والطحاوي والسمي وهلال وأبو زيد الشروطي رجعهم الله تعالى يزيدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لفلان يعني الزوج كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب في كرهت محبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجعهم الله تعالى وكان الخصاف وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون أنك تزوجتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو أقرب عصمتي إلى وشهود أحرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل واني لم أقبض منك مهرى الذى تزوجتني عليه ولا شيئا منه وانك دخلت بي وجامعتني واني كرهت محبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لى ولا اساءة كانت منك ثم يكتب واني سألتك ان تخلعني بجميع الدين الذى لى عليك من مهرى وهو كذا وكذا درهما هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجعهم الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون واني سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم حدود الله تعالى أن تطلقني طليقة يائنة بجميع مهرى الذى لى عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال فان خفتم أن لا تقيموا حدود الله وانما اختاروا اللفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا واني سألتك أن تطلقني طليقة يائنة ولم يكتبوا أن تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع يختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك ان ذكر الجمع عليه أولى من ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهرى الذى لى عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب ويجمع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت او حاملا وانما اقتصرنا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكرنا ما لا زادنا وان كانوا لو ذكرنا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج أخذ الزيادة على ما أعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الجماع أما على رواية كتاب الطلاق لا يصلح أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاقصرنا على المهر والنفقة لئلا نأخذ لفداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى يثبت الايجاب من الزوج ثم يكتب وخلعتني بجميع مهرى الذى لى عليك وهو كذا ويجمع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما أعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلاحق لى قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيذا وتبعا للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذ وقع الخلع على مهرها الذى في ذمة الزوج فاصحابنا كانوا لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى ابي ضمان لما أدرك في فيه من درك من قبل أحد مسمى قال الطحاوي رجعهم الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه عليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيتحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ولا واحدا من أهل الشروط أنه يكتب أنك خلعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لان الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصفة الاباحة أو بصفة الكراهة هذا في المحيط وجه آخر يكتب وثيقة للمرأة منه أقرف فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه خالع من

نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطليقة واحدة على مهرها وهو كذا درهم او على نفقة عدتها
وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا ان شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن
جميع الدعاوى والمخصومات خلعا حيا جائزا فذا خاليا عن الاستثناء وعن جميع المعافى
المبطلات وأنها اختلعت نفسها منه بهذه الشروط المذكورة فيه اختلاعا حيا وذلك في تاريخ
كذا *

* (ويكتب وثيقة للزوج) * منها أقرت فلانة بنت فلان طائعة أنها اختلعت من زوجها فلان على
صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائنة أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة
بائنة وعلى جميع نفقة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هو لها عليه وأبرأته عن جميع
دعاويها وخصوماتها كلها أبرأ حيا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم
يبق بينهما كساح ولا علقه من علاقته سوى العدة وصداقها زوجها في ذلك خطا باو يتم الكتاب *
وان شرطوا في الخلع ما لا زائدا على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينارا
خلعا جائزا وان كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا وبين أو صافه ويبالغ فيه وبين طوله
وعرضه وبين قيمته ان كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين
المسماة في الخلع بتسليمها ذلك اليه وأبرأته عن دعاويها كلها ويتم الكتاب وان كانت الزيادة في الخلع
ضياعا فقد قيل الا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الزوج تلك الضياع
بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا بتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق
المبيع اذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب أقر فلان في حال جواز قراره طائعا أنه خالع من
نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة
اليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خمسون مثلا وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع الى
آخره ثم ان الخالع هذا اشترى من محتلته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات ارض
أو جميع الدار المشتملة على البيوت وبين موضع المشتري ويحدّه بالحدود الاربعة بخمسين دينارا
من الدنانير النيسابورية شراء حيا وان المختلعة هذه باعت ذلك منه بيعا حيا ثم ان هذين العاقلين
قاما هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصة صحيحة ووقعت البراءة بينهما
براءة المقاصة وقبض الخالع المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لسكل واحد منهما على صاحبه حق
ولا دعوى ولا خصومة *

* (وفي الخلع قبل الدخول بها) * يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوتها بتطليقة
واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها
وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والمخصومات في النكاح وغيره
ونخاعها هو على ذلك مواجهاة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع
قبل الدخول *

* (ويكتب من الجانب الآخر) * خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله
وان لم يذكر في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال
ولا يسمى المهر لان الواجب فيه المتعة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوتها على كل
حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا حيا كذا في الزخيرة * واذا خلع
الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقر به فلان ان ابنته الصغيرة

المسماة فلانة وذكر سننها وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليها والدها بولاية الابوة يحضر من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها لها صحبتها وأنه كان قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعها من نفسه بطاب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها ثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعها صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا إضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضع له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجاس الخلع وجاها شفاها ولا يكتب براءة الزوج لأن الزوج لا يبرأهم ناعن بقية الصداق وإنما يقع الخلع بمال الأب فكأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الأب بضمائه لأنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرض الناس وإنما يقع الفرق بين الأبا وغيرهم من الأولياء في ان اقرار الأبا بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية *

* (وان كان قبل الدخول بها) * يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة إلا أن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض أهل الشروط يخذتارون في خلع الصغيرة أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعدما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها تطليقة واحدة بائنة وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والده الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا ان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تجبه صحبتها الصغرى فطلقها تطليقة واحدة بائنة وبانت منه بهذا التطليق وكان لها على زوجها هذا من الصداق كذا درهم ما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهما فقيضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قضا صحيحا بإيفاء الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقرب بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطأ بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لأن الأب قد أقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى اذا خلع أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لاتذكره هنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لأن المولى يملك ابراء الزوج عن المهر بخلاف الأب فان أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية * وان كان بينهما صغير فطيم فخالعها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضاته سنة أو سنتين وتنفق عليه من مالها في مدة الحضنة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لأن مقدار النفقة ومالاً بذل للصغير منه من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدرهم أو بالدينارين ويشتد ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج ما يصرف ذلك القدر الى مالاً بذل منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة على التربة في المدة المضروبة له ثم يوكل الزوج أباها بإبراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير وتزوجها بزواج آخر أجني قبل انقضاء مدة التريبة فان أراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب

أقر فلان يعني الزوج أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطليقة واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار جارية جيدة تدفعها إليه من مالها مختالعة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا الخالع ابن صغير فطلب هذا الخالع من مختلعه هذه أن تمسكه وتقوم بحضاته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا ويصرف المائة الدینار التي وجبت له عليها بعقد الخلع إلى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً ويكتب وكان لهذه المختلعة من هذا الخالع ابن صغير فاستأجر الخالع هذا مختلعه هذه لحضانه ولدها الصغير هذا وترتيبه والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدینار التي وجبت عليها لزوجها هذا استجاراً صحيحاً وأنها آجرت نفسها منه كذلك بها اجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب الخالع هذا من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وترتيبه وحضاته سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها عن ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا الخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقيا له عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربية وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظر المرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضانه يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدینار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير في هذه المدة فهي تبرى نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشئ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جعفر الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصة ما بقي من المدة فذلك جائز فان كتب بعد الاستجار وشرطت المختلعة هذه انه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة عن حصة ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها ببراءة نفسها كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جنين فأراد الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاف وأبي زيد وغيرهم أنه جائز فيزيد في موضع الجمع وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا ان وضعت حيا سنتين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو متني ذكر أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة ارضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ الامام أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول الاصح عندي أن هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبر هذا بسائر تصرفاته كذا في الظهيرية * والمحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقدة الخلع ثم استجاره اياها اجارة مضافة الى ما بعد الولادة وترضع ولده الذي هي حامل به *

(خلع الوكيل) يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطليقة واحدة بائنة على الشرط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا بياض عقب ذكر هذه الوكالة توكيلاً صحيحاً وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك مجلس خطباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خالع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطليقه واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهره ونفقة عدتها ما دامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل لفراق وبعد هذا وان فلانة قد قبلت منه هذا الخلع به - البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان

وكلمته وأقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذلك الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بأن يحدث المرأة التوكيل والشهود قد ماتوا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلانا يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى أعلم

* (خلع الفضولي) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب إن فلانا وهو الفضولي سأل فلانا أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكيلها إياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك إليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا أمته هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بابتائه ذلك إياه وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء إلا أن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فانها قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق وانه مستقيم لان الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعمه أنها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضعونا عليها فهذه كفالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان *

* (وفي طلاق المرأة قبل الدخول والمخلوة) * إن كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب إن فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله ومخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا ماثوبة ولا تعليق بشرط ولا إضافة إلى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وإن كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثا بائنة فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمه غيبطة لا تقل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتتقضى عدتها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب إن فلانا قال لزوجته فلانة بعدما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقرب مجيء ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا *

* (وفي الطلاق بعد المخلوة الصحيحة قبل الدخول بها) * يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب إن فلانا طلق امرأته بعدما خلأها مخلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة نافذة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سعى لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا ويتم الكتاب * فإن كان الزوج لا يرى قيام المخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكيده المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعد ما طالبت به بذلك ينبغي لها أن ترفع الأمر إلى قاض يرى ذلك حتى يقضى لها بكامل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب

ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد المخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سعى لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع عن اداء ذلك لما أنه كان يرى مذهب من يقول بأن المخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين المكيين وهوتا كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعته الى القاضي فلان أويكتب من غير تعيين فرافعته الى قاض عدل جائز المحكم فعما بين المسلمين وطالته بذلك وادعت المخلوة الصحيحة والطلاق بعد ما فاقربا لمخلوة ولكن أنكر تأكد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي بكال المسمى ونفقة عدتها اذا كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن المخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخول بها في حق تأكد جميع المسمى ووجوب نفقة لعدة فقضى بذلك لها عليه في وجوهها حكما أمضا وقضاء أنفذه وأشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا *

* (اذا أراد الرجل أن يجعل امرأته بيدها فهو مشتمل على أنواع) * أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وأنه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابة هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شهرا أو سنة أو لها كذا وآخرها كذا على أن تطلق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بائنة أو ثلاثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا *

* (صورة كتابة هذا النوع في المطلق) * شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على أن تطلق نفسها ما شئت من واحد أو ثلاث ومتى شئت أبدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * (واشأن في تعليق التفويض بالشرط وأنه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكن فيه غيبة سفروه مضي على غيبته عنها شهرا أو كذا على ما شرطاه ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شئت أبدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس التفويض ويتم الكتاب *

* (القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المجهل الى وقت كذا) * صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تطليقة واحدة بائنة مطلقا بشرط أنه اذا مضى شهرا وله كذا وآخره كذا ولم يرد اليها جميع ما قبل تجيله لها من صداقها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبدا واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض *

* (القسم الثالث تعليق التفويض بشرط قاره أو يشربه الخمر أو ضربه ضربا موجعا يظهر أثره على بدنها) * وصورة كتابته على نحو ما بينا *

* (النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه) * شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوضلى أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه ياها بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطليقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة متى دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبدا وفوض الامر في ذلك اليها أويكتب تصقها ما شئت من طلقها الثلاث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد شرط وأرادت أن تطلق نفسها فلهذا ذلك واذا طلقت نفسها فالاولى أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانا يعني الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب

في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وانها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الشهود الذين أئتمتوا أساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط

(الفصل الرابع في العتاق) واذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابا يكتب أقر فلان ابن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ماشه وعليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب ان فلان بن فلان أقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز اقراره لاعلته به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرقوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ويحايه أعتقه من خالص ماله ومالكه اعتقا صحيا فذا تانا ما لازما لرجعة فيه ولا مثنوية ولا تعاق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بخاطرة ولا إضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض أعتقه هكذا لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهو بامن أليم عقله ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضومها عضوا منه من النار فصار فلان الهندي هذا حرا باعتاق مولاه هذا الايباع ولا يوجب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لاسبيل له ولا لاحد عليه لاسبيل الولاء فان ولاء المعتقه هذا مادام حيا ولعصبته الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصدق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق شفاها وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهو بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضاءه بأعضائه من الماراة اعتقا صحيا جائزا وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرا في يد نفسه لاحق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاء وايدس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الاخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا وكان أبو حنيفة وأصحابه رضى الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمملوكه فلان الفلاني انك كنت مملوكا لي الى أن أعتقتك فاعتقتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وأنا يومئذ صحيح العقل والبدن لاعلته من مرض أو غيره جائزا لا مورا أعتقتك عتقا جائزا فذا بتا بتا لم اشتترط عليك شرطا ولا اختلفت منك ما لا فصررت به حرا لك ما لا حرا وعليك ما عليهم لاسبيل لي ولا لاحد عليك ولي ولاؤك وولاء عتقتك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا لوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا اعتقه رياء وسمعة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا أنا يومئذ صحيح لاعلته من مرض أو غيره لان عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره المجنون والعته والتجرب بسبب العمد لان العته والمجنون يمنعان صحة العتاق بالاجماع والتجرب بسبب الفساد يمنع صحة الاعتاق عند بعض العلماء وانما كتبوا عتقا فذا بتا بتا حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعليق بالشرط وانما كتبوا لم اشتترط عليك شرطا ولا اختلفت منك ما لا قطعنا للدعوى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حرا لك ما لا حرا وعليك ما عليهم بطريق التأكيد وانما كتبوا ولي ولاؤك اتباعا لاسلاف وبياننا لكم العتق وكتبوا ولا عتقه هذا مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وان كان العتق على مال يكتب فيه بعد قوله عتقا فذا بتا بتا على كذا دينارا وقبل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايقاض المعتق هذا ذلك اياه وبرئ ليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لبراءة لهذا المعتق عنه الا بأداء جميع ذلك اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه لاسبيل الولاء وطلب العمل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *

* (واذا أعتق عبدا أو أمة هبما له ويبيها من كاح ولهما أولاد أعتقهم - م - جله) * يكتب أعتق عبده فلانا ويسميه ويحليه وأمته فلانة ويسمها ويحياها وهما أزواج وأعتق أولادهما معهما وهما فلان وفلان وفلانة وهما ~~ك~~هم جميعا أعتقهم جميعا لا يتغاء مرضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه إلى آخر ما ذكرنا *

* (واذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقاه أو أعتقوه جميعا) * يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمسلموكمهما فلان أنك كنت بمسلموكم وقد أعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مائة دار ما ثبت لكل واحد منهما من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد الواحد * وإذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية أثلاثا وأعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض أو على كذا اعتقا صحيحا من خالص ماله - م - وملكهم فصار هذا العبد حرا باعته أو وكيلهم هذا إياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولأه لهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم *

* (وفيما إذا كان لعتق على مال وقبض الوكيل المال منه - م -) * يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد لواء إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خيارات ثلاثة أن كان المعتق موسرا وخياران أن كان معسرا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن كان المعتق موسرا فللساكت حق تضمينه وإن كان معسرا فللساكت حق استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق ولولا كله فإن أراد الساكت أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهد وأن فلانا أعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وأحايته كذا وقد أعتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقا صحيحا والمعتق كان موسرا وقت الاعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه من عشرة دنانير بتقويم القومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرقع الساكت الأمر إلى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فقضى له بذلك لما أنه وقع اجتهد عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير إلى هذا المدعي فهذا لقد رددين على المعتق هذا الشريك المدعي * وإن قضاه المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بأثره وصار العبد كله حرا من جهة المعتق هذا ولأه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب * وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختار الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا وروع الأمر إلى القاضي فأنزله القاضي العبد فعلى العبد أن يسعى له في ذلك وإذا سعى فهو حر عن جهتهما ولأه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاختار اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرا من جهتهما ولأه بينهما *

وإن كان المعتق معسرا حتى يثبت له خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأقام القاضي فلان

اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما إذا سعى وولاؤه يكون بينهما * وان ختار اعتاق نصيبه يكتب على نجوم ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوم ما يكتب فأما ضي القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوم ما ثلاثة أشهر ليؤدى عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا ورجلا الى كذا فان نجم نجوم ما وضى شهر وأدنجما وأراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب وضى شهر وأدى نجم ما وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلانا أعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسر فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوم ما في كذا من الشهور كل شهر كذا وضى شهر فاستوفى منه كذا وضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعق كلهم عنهم جميعاً فهو مولى لهما وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب *

* (وان أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى) * يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بيده وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق معسراً يكتب وكان المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى ثبت للساكت حق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه الى القاضي فلان فأما ضي ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حراماً من جهة المعتق وولاؤه كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما تضييم صاحبه اياه بسبق اعتاقه فالا حياط أن يوكل رجلاً باعتاقه والا حوط أن يعاق كل واحد منهما اعتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو أفرد الوكيل نصيب أحدهما بالا اعتاق لم ينفذ واذا أعتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان انه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجاناً وعلى كذا اعتاقاً صحيحاً من خالص مالهما وملكهما فصار هذا العبد حراً باعتاق وكيلهما هذا اياه ثم يذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا أعتقه بطريق الاصاله وكذا هذا في توكيلهما اياه بالتدبير كذا في الظهيرية * اذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهدوا أن فلانا أعتق عبده المسعى كذا وحليته كذا اعتاقاً صحيحاً جائزاً فذا على أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر شهراً أولها كذا وآخرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بدا له من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلاً ونهاراً في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حراً الوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا سبيل الولاء ولا طلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب *

* (وثيقة بدل العتق) * يكتب شهد الشهود المسعون آخر هذا الكتاب ان فلانا الهندي أقر طائعا انه كان مملوكاً لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زماناً ورغب في عتقه فساله أن يعتقه على كذا فاجابه الى ذلك فاعتقه بهذا المجمع عتقاً صحيحاً لا رجعة فيه ولا مثوبة ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته اياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حراً ماله الكا

لنفسه وهذا يجعل دين له عليه جالا يأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه إلا بأداء جميع ذلك إليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط *

* (اعتاق العبد بحكم الوصاية) شهدوا أن فلانا يعني ابن الميت أقر طائعا أن أباه فلانا قد كان أوصى إليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا بشرط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وإن أباه فلانا قد توفي ولم يرجع عن ذلك ولا عن شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعدموت أبيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به إليه أبوه فصار فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا حرا وعليه ماله على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام أو استعساء فقد صار في يده من تركته أبيه مثلاً قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب *

* (إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق) يكتب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه أعتق أمته المسماة فلانة التركية أو الهندية اعتاقا صحيحا إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم إن العتق هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بحضور من الشهود المرضيين على صداق كذا دينار تزوجا صحيحا وانها زوجت نفسها منه تزوجا صحيحا في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

* (الفصل الخامس في التدبير) ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل يكتب هذا كتاب من فلان ابن فلان مملوكه فلان العتقاني أني أعتقتك بعدموتي لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا يومئذ صحيح وأراد بذلك صحة البدن لا يرى أنه قال عتقه لآله في من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير الصحيح والمريض سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطجاري كان يكتب أني جعلتك مدبرا في حياتي وحرابعد موتي قال وانما سمعت بين اللفظين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مدبرا ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احترازا عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولا عتقتك من بعدك والطجاري كان يكتب ولي وولا ما عتقت منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق بل يكون رقيقا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة فتى كتبنا لي ولاؤك على الإطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا مادبر فلان عبده ومملوكه ومرفوقه الهندى أو التركي أو الرومي المسمى فلانا ويذكر حليته ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبرا مطلقا غير مقيد صحيحا فإذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يعهر ولا ينقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مثوبة فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير الباع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته إلا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث ولا سبيل الولاء فان ولاءه لعقبه من بعده وصدقه هذا المدبر في كونه مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدبر وبنات عقله وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم المحاكم فيكتب ثم إن هذا المولى أراد بيع هذا المدبر من فلان فخاصمه المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذ القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا بقول من قال ذلك من العلماء وأخذوا بما ثبت الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * (إذا كان العبد بين شريكين دبرا أحدهما نصيبه) يكتب هذا مادبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندى المسمى فلانا الذي هو مشترك منه

وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مديرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون للشريك الا تخرج ارات ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدير موسرا وخيارا ان كان معسرا وعندهما حقه في التضمن ان كان المدير موسرا وفي الاستسعاء ان كان معسرا فان اراد ان يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكت المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينارا بتقويم المقومين وقدمه الى القاضي العدل جازا محكم وألزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكتا ذلك من المدير تاما وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصا جميع هذا المملوك مديرا المدير هـ نادون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكت هـ نادون فلان يعني الشريك المدير ولا على العبد واذا حدث بهذا المدير حدث الموت فهذا المدير حركه لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدير ولا لخدمته وورثته على هذا المدير سبيل الاسيل الولاء والاسيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث *

* (العبد اذا كان بين اثنين وكلار جلا بالتدبير) يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا واكلاه بالاعتاق غير ان في فصل الاعتاق اذا قال الوكيل أعتقه عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب كل واحد منهما حر عن مال كذا فذلك يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول دبرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حرا بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته أما لو قال دبرته عنهما أو قال هو حر عنهما بعد موتهما فاقبها يعتق بعدم موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهما أو لاجمته كذا في الذخيرة *

* (الفصل السادس في الاستيلاد) * واذا أردت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي شهدوا جميعا أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن أمته التركية أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسننها أم ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلانا وأبنته المسماة فلانة فهي أم ولد له في حياته يتفجع بها كما يتفجع المالك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا تملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لخدمته وورثته عليها لا سبيل للولاء فان ولاه له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم المحاكم وتصديقها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائما معلوما فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت المجارية قد أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن جاريته فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة *

* (الفصل السابع في الكتابة) * يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلفوا في البداءة بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هـ نادا كاتب عليه فلان مملوكه فلانا الفلاني وكان الطحاوي والمخشاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هـ نادا كاتب من فلان بن فلان الفلاني لمملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هـ نادا كاتب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني وكان أبو زيد النروطي يكتب هـ نادا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي شهدوا أن فلانا بن فلان أقر عندهم طائعا أنه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره في آخره فقد اختلفوا في البداءة بكتاب الكتابة من هذا الوجه

واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى خلافا للبصريين من أهل الشروط
 واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الأقرار يكتب هذا ما شهد
 عليه الشهود المسمون إلى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى
 صح كتابة الأب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ووضع فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع
 والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب يوسف بن
 خالد هكذا يقول أيضا إن الكتابة في معنى الشراء لأن عندنا في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى
 فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاصف رحمهم الله تعالى يقولان
 الكتابة عقد يحتاج فيه إلى الإخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فكان كالمخلع
 فان في الخلع يحتاج إلى الإخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من
 فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج إلى الإخبار عن
 أمر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يبتى عليه صحة الشراء وأبو زيد
 الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لأن البيع مبادلة مال
 بمال والكتابة مبادلة مال بمال ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا ثبت في البيع
 فليست كالمخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لأن الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل
 الفسخ بعد وقوعها فتمذرا لها فها بالخلع وبالشراء فأحقنا ما بالأقرار وفي الأقرار يكتب هذا
 ما شهد عليه الشهود المسمون بخلاف فكذا في الكتابة *

(صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى) هذا ما كاتب عليه فلان الغلاني مملوكه فلانا الغلاني
 كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤذيها نجوما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا
 على أن يؤذيها إليه للحال أو يؤذيها إليه نجوما واحدا إلى سنة أو إلى شهران لما يكتبوا ذلك تحرزوا
 عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة المحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجم واحد
 عنده لا تجوز فكتبنا يؤذيها نجوما احترازاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين
 كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما ثم قال يكتب ومحل أول
 النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوما * ثم قال
 يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهدن حتى يؤدى جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريضا
 للعبد على الكسب فيؤدى بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صلح الشراء لأن المشتري مجبر على أداء الثمن
 فلا حاجة في حقه إلى زيادة تحريض أما المكاتب فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه إلى
 زيادة تحريض * ثم ان أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صلح الكتابة على أن لا يتزوج
 المكاتب مادام مكاتباً إلا بأذن المولى وكان الطحاوي والخصاصف رحمهم الله تعالى يكتبان ذلك
 ويكتبان أيضاً على أن يسافر مادام مكاتباً انما شاء في برأ ويحروغما كتبنا على أن لا يتزوج مادام
 مكاتباً إلا بأذن المولى تحرزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى إلا أن
 يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبه على أن يسافر مادام مكاتباً تحرزاً عن قول بعض أهل المدينة
 فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير إذن المولى إلا أن تكون المسافرة
 مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فار عجز عن شيء من هذه النجوم أو آخره عن محله فهو مردود
 في الرق وانما كتبنا هذا مع انه ثابت بدون الشرط تحرزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 فانه كان يقول اذا شرط في الكتابة انه اذا عجز بردي الرق فعند العجز بردي الرق رضي العبد بذلك

أو يخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضى العبد فيكتب ذلك تحرزا عن قوله
 وكان السعي وأبو زيد الشروطي يكتبون فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق
 وانما كتبنا ذلك تحرزا عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه
 الله تعالى ان المكاتب اذا حل عليه نجم وطالبه مولا بهذا ورفع الامر الى القاضي يتطرق في ذلك ان
 وجد المكاتب مالا حاضرا يدفع ذلك الى مولا اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجي
 قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والارده
 في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شيء
 من هذه النجوم أو عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرق في الرق حجة ما عليه * ثم قال يكتب فما أخذه
 فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم ان العقد متى فسخ وعاد المعقود عليه الى ملك
 المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البدل ولا يحل له الا بتحويل من له البدل والطحاوي رحمه الله تعالى كان
 لا يكتب هذا لان ما أخذه حلال له بدون الذكر لانه كسب عبده * ثم يكتب وان أدى جميع ما كاتبه
 عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان الطحاوي
 رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المكاتب يعتق بقدر ما أدى
 ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ان المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة أو ربعه
 يعتق ويصير غريبا من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله
 تعالى عنهم لا يعتق منه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى
 يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله
 تعالى عنهما فربما رفع الى قاض يرى مذهبهما ويرى فسادا للكتابة بالشروط الفاسدة فيبطلها
 فذكر هذا يقع مضرا وتركه لا يقع مضرا فكان تركه أولى * ثم يكتب ولفلان ولأهله وولاء عتيقه وانما
 يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأهله ولا يكتب ولأهله عتيقه فان ولأهله
 عتيقه قد لا يكون له فان هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الأمة الولد فان ولأهله
 هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من
 أهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه أبو زيد في الكتابة المحالة يكتبون هذا ما شهد
 عليه الشهود المسهون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلانا
 الفلاني يسميه ويحليه على كذا درهم ما كتابة صحيحة جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة
 عليه أن يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على أنه ان فرط فيه فلم يؤديها الى ثلاثة أيام أو أدى
 بعضها دون بعض فمولا به بعد ذلك أن يرد في الرق وما أخذه المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها
 اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل
 لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولأهله مولا له حال حياته وهو لعتيقه بعد وفاته وقبل هذا
 المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقة المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم كاتبه وقضى بصحة
 هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط * وان كان البدل
 مكيبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذلك الجواب لكن في المحيط ان يذكر اسنانها
 وصفاتها فان كانت مهمة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس ومتى المحقق
 به حكم المحاكم جاز بالاتفاق كذا في الظهيرية * وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة

نافذة منجمة فنجوما عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم
 منها كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها نجم أو على هذا المكاتب عهد الله وميثاقه أن يجتهد
 في أداء كل نجم عند محله إلى مولاه هذا ولا يقصر في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب أن يحجز
 عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو آخر نجم آمنه عند محله إلى ثلاثة أيام فلولاه هذا أن يرده في الرق
 أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أوثق لأن في الوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو رضى وفي الوجه الثاني
 لا يحتاج إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى الرق وما أخذه المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له
 وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد
 وفاته فهو حلال سبيل مولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لأحد من الناس الأسبيل الولاء ويتم الكتاب
 * إذا كاتب عبده وأمه وهم أزواج يكتب في ذلك شهدوا أن فلانا كاتب عبده فلانا وبسمه
 ويحليه وبجاريته فلانة ويسميها ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعا كتابة واحدة على كذا
 درهما وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو لها كذا وآخرها كذا وكل نجم من
 ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه لمولاهما هذا بجميع
 ذلك ضمانا صحيحا جائزا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهدا في أداء
 هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله
 وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن
 للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى
 لا يطعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وأنه حسن * (وعلى هذا إذا
 كاتب عبيدين له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلانا مكاتبه واحدة بكذا وجعل نجومهما
 واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق
 واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب وأن يحجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق
 كذا في الذخيرة * (وإن كاتب عبده وأمه وهم أزواج ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان
 عبده فلانا وأمه فلانة وهي منكوحة هذا العبد وأولادهم وهم فلان وفلان وفلانة وهم صبية صغار
 في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على كذا درهما منجما كذا كذا نجما كل نجم كذا فان يحجز فلان
 عن أداء هذا المال أو عن أدائه بعضه أو آخر نجم آمنه عن محله حتى مضت حصة أيام أو كذا فلان
 هذا المولى أن يرده ويرد أمه وأولاده هؤلاء إلى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك
 فهو له وإن أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا حرار ولا سبيل لمولاهم عليهم إلا
 سبيل الولاء ويتم الكتاب *

(وإن كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وإن كاتب أم ولده) يكتب كاتب
 أم ولده فلانة كذا في المحيط * (وإن كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره بأذن شريكه) يكتب
 هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان
 نصفين بأذن شريكه فلان هذا على أنه إذا أدى هذا المكاتب هذا البدل إلى مولاه هذين فهو حر
 وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباحه له على أنه كلما نهاه عن قبضه فهو
 مأذون له في جميع ذلك إذا ما مستقبلا وصدق شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب
 * (وإن كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره بأذن شريكه) فتقول كتابة أحد الشريكين
 نصيبه بأذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد بأذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن

المكتابة عندهما لا تتجزأ فذكر النصف في الكتابة يكون ذكرا للكل فيكتب كافلان جميع
 العبد المندى المسمى فلانا بأذن شريكه على نحو ما مر وأن كاتب نصيبه بغير إذن شريكه فهذا وما لو
 كاتب الكل بغير إذن شريكه سواء وهناك يصير كله مكاتباً على المكاتب ويملك نصيب شريكه
 فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فتقتصر الكتابة على نصيب المكاتب
 فبعد ذلك ينتظر أن كان كاتب بغير إذن الشريك فللشريك حق الفسخ وأن كان كاتب بأذن الشريك
 فليس للشريك حق الفسخ * فإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا
 ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على
 كذا وإذا أخذ المكاتب من العبد شيئاً من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف ذلك إن كانت
 الكتابة بغير إذن الساكت وإن كانت الكتابة بأذنه فكذلك إذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتب وإن
 أذن له بقبض المكاتب فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيئاً فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان
 جميع نصيبه إلى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم
 الكتاب * إذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة
 لا تتجزأ فإذا كاتب النصف فيصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تتجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من
 سهمين من جميعه على كذا درهم ما كتابة صحيحة إلى قولنا فإذا أدى هذه المكاتب فهذا النصف المكاتب
 منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للولى عليه لأن للولى أن يعتق النصف الباقي وإن يستعبيه في النصف
 الباقي فيترك ذكره ويتطرق إلى ما إذا يصير أمره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي
 للولى غير أنه لا يستخذه ولا يتصرف فيه بالتخليك ولا يقربها إن كانت أمة ويلحق به حكم المحاكم
 كذا في الظهيرية * وإذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب
 نصف عبده فلان على كذا منجماً كذا وأنه أدى النجوم كلها وعتق منه نصفه ويرى عن بدل كتابة
 هذا النصف براءة وإفاء ويتم الكتاب * وإذا تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتاباً آخر على
 وجهه * إذا كاتب الأب عبداً بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى
 فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحليه على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا العبد يوم مثلاً وكس فيه ولا شطط
 وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقربان لماله على الوجه الحسن وهذا الولد صغير لا يلي أمر نفسه بنفسه
 وإنما يلي عليه أبوه هذا بحكم الأمانة فإذا انتهى إلى موضع الأداء كتب وإذا أدى هذه المكاتب وعتق
 فلا سبيل لاحد عليه إلا سبيل الولاء فإن ولأه لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب *
 وإذا كاتب الوصى عبداً لليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصى فلان يعني أبا الصغير على ابنه الصغير
 فلان وهو صغير في حجر هذا الوصى ولا يلي هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وإنما يلي عليه هذا الوصى بحكم
 وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا مكاتباً صحيحة
 ويتم الكتاب كما يتم كتاب الأب إذا كاتب عبداً بنه الصغير * إذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا
 ما كاتب فلان مكاتب فلان عبده نفسه فلان المندى ويحليه كاتبه على كذا ثمن الماله وهو مثل قيمة
 العبد مكاتباً صحيحة إلى قولنا فإذا أدى هذا المكاتب الثاني البديل بتمامه إلى المكاتب الأول فهو
 حر ولا ولاء للولى المكاتب الأول في حياته ولعقبه من بعد وفاته إن آذاه هذا المكاتب الثاني فالأول
 مكاتب على حاله وإن أدى إليه بعد ما عتق الأول فإن ولأه له ولعقبه من بعده كذا في المحيط *
 * (الفصل الثاني في الموالاة) * يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب إن

فلانا كان نصرانيا أو يهوديا أو مجوسيا أو حرييا عابدا وثن أو صنم فهذا الله تعالى إلى الإسلام وزينه بالإيمان به وبصبيه محمد صلى الله عليه وسلم فكره إليه ملة الكفر وأكرمه بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس التوحيد ومن عليه بالآقرار برؤيته وألوهيته ووجدانيته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الإخلاص بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأبعد من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله إلى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لمبادءه ونجياه من أليم عقابه وجعل إسلامه على يد فلان فأسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليقل عنه مادام حيا أن جني جنابة يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعدا ويحمل عنه ما يوجب المحكم ويرثه إذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومماته وولاه له ولعقبه من بعده أن لم يكن له وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولا صحيحا وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه ووالاه وعاقده عهد الله وميثاقه وذمة رسوله أن لا يتحول بولائه هذا عنه إلى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب

نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز هذا ما شهد به الشهود إلى قولنا أن فلانا أسلم على يد فلان وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبه أو صاحب فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلانا وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جني جنابة تعقلها العاقلة شرعا ويرثه إن مات ولم يترك وارثا قريبا ولا بعيدا وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا صحيحا وذلك في صحة أبدانهما ونبات عقولهما وجواز أمورهما طائعين راغبين لا علة لهما تمنع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهدا له وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب *

ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فإن له أن يتحول بولائه إلى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى رجلا قد أسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلانا موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه إلى آخره وإن أسلم على يد رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم على يد فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلانا ويتم الكتاب على الوجه الذي تقدم وأن جني هذا الذي أسلم جنابة يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد عليها عقله المولى الأعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم ووالى فلانا بتاريخ كذا على أن يعقل عنه إذا جني جنابة يبلغ أرشها خمسمائة ويرث عنه إذا مات فيكون أولى به في حياته ومماته وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخته وإن شاء الكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتابا بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب الذي كتبنا بينهما ثم يكتب على أن ذلك وإن فلانا هذا جني جنابة أرشها خمسمائة وإن كان أكثر من خمسمائة بين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وإن فلانا وقومه عقلوا ذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذنا فذا القضاء فليس له أن يتحول بولائه عنه إلى غيره بعد لزوم هذا الولا بهذا السبب * وإن أسلم ذميان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كانا جميعا نصرانيين فهذا ما الله تعالى فاسلما وحسن إسلامهما وانهما بعد ما أسلما والى كل واحد منهما صاحبه وعاقده موالاة صحيحة جائزة ليحمل كل واحد منهما عن

صاحبه مادام في الاحياء ان جنى أحدهما جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد من صاحبه اذ مات صاحبه أيهما مات أولا فلا باق منهما ولا الميت منهما ولا عتيقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بقرض أو عصبه أو رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه المولاة وهذه المعاقرة من صاحبه قبولاً صحيحاً وجعل كل واحد منهما صاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

*(الفصل التاسع في الاشربة) * اذا أراد الرجل أن يشتري داراً أو أراد أن يكتب لذلك كتاباً يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الغلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكرها البائع أنهما ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دورها والرابعة وهي عن يمين الداخل فيه أو عن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة أقدام الأول زريق الدار المعروفة لفلان أو الدار المنسوبة الى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدّها الأول اصيق الدار المعروفة لفلان أو يكتب تلى الدار المعروفة لفلان أو يكتب يلاصق أو يكتب يلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكّر زريق هذه السكة واليه بابها ومدتها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها سفاهها وعلوها وطرقها ومسبل مائها من حقوقها ورافقها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا ايدى جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجعالة نصفها كذا شراء صحيحاً جائزاً نافذاً باتة خالياً عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله والعدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا مائة واحدة ولا رهن ولا تجتة بل يبيع رغبة وازالة ملك الى ملك وشراء جد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاماً وافياً بإيفاء المشتري هذا ذلك كله اياه ويرى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لبراءة اسقاط وإبراء قبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقاً عن مجلس هذا العتد بعد صحتة وقبضه ونفوذه وانبراه وقرره واستحكمه تفريق الابدان وذلك كله بعد اقرارهذين العاقلين انهما رأيا ذلك كله وعرفاه ورضياه فبدأ أدرك هذا المشتري من ذلك أوفى شئ منه من حقوقه وعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهدا على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرأ أنهما قد فهماه وأحاطا به علماً وذلك كله في حال صحة أبدانهما وكما لعهقهما طائعين غير مكرهين لا علة بهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذا الصك أصل في جميع الاشربة ثم تختلف الافاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمد ارجه الله تعالى قال في الاصل اذا أراد الرجل أن يشتري داراً يكتب هذا ما اشترى فلان ولم يقل يكتب هذا ما يباع فلان مع ان كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينتظم الآخر لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تبركاً بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى علاماً من عذاه بن خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى

الله عليه وسلم من عدا من خالفني في ديني ولم يأتني بكتاب هذا ما باع عدا من خالفني في ديني من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذو كرم ودرجته الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه موفيه كتابة ما اشترى لاحقية الشراء الا ان محمد درجته الله تعالى اختار هذا ما اشترى تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتاب ما اشترى يحتمل الاتيات ويحتمل النقي فيكتب هذا ما اشترى لينتقي احتمال النقي وذو كرم ودرجته الله تعالى ايضا عند ذكرا البائع والمشتري يذ كراسهما واسم أبيهما ولم يذ كراسم جدهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يذ من ذ كرا المجذوان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطاوس وعطاء وشريح وأمثلة لم يكتب يذ كراسمه ولا حاجة الى ذ كرا النسب وان ذ كراسمه واسم أبيه وذ كرا قبيلته مكان جده فان كان أدنى القبائل وكان فخذنا خاصا بحيث لا يوجد له اسم واسم أبيه غيره لا محالة فذلك يكفي وان ذ كرا قبيلته الا على فذلك لا يكفي ولا يذ من ذ كرا المجذمع ذلك وان ذ كرم مع ذلك اسم المجذال ان في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا يذ من ذ كرا في آخر وان ذ كرا اسمه واسم أبيه ولم يذ كراسم جده وقبيلته وانما ذ كرا صناعته فان كانت صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي للتعريف وان كانت صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فانها لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمحلية ليست من اسباب التعريف لان المحلية تشبه المحلية ولكن ان كتب المحلية فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثلة وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كلين أبي ليلى فذلك يكفي للتعريف * وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان * وان كان من اعتقه عتيق غير ميكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان * وان كان البائع أو المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب قن فلان أو عبد فلان وفي الامية يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان بن فلان بن فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر المشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقر بملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند فرجه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظر المشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا عند علم ثنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو زيد الشرملي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمنا وانا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا من خالفني في ديني ولم يذ من ذ كراسم جده وقبيلته واسم أبيه واسم أمه واسم أبيه واسم أمه باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظهرا البيد بدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ بقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فلا يكتب ذلكا احترازا عما

كتاب الشروط المشترى ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يديه على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم أن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر في الأصل أنه باى حديد أفي الكتاب وكان يوسف بن خالد وقلال رحمه الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب المحدث الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما ينقي ذلك إلى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقولان يبدأ بمبايى القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بمبايى القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدأ بالمحائب الغربي العدل وأن ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لمحصل التعريف بالتحديد بالحدود الأربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حدهما الأول ينتهي إلى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول بلى أحب إلى لأن قوله ينتهي لا ينقي الفرجة والواسطة وقوله بلى ينقي الواسطة أن كان لا ينقي الفرجة قال عليه الصلاة والسلام ليلنبي منكم أولوا الأحلام والنهى والمراد به القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلازق أولى اللفاظ لأنهما ينقيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط * وأن كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى أن يكتب بالمحيار أن شاء كتب حدهما الأول ينتهي إلى الفرجة التي بينهما وبين دار معروفة لفلان وإن شاء كتب حدهما الأول ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينهما وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوى رحمه الله تعالى وهذا أولى من الأول لأن ذلك يوهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها دخلا في الدار المبيعة والمحدث لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدهما الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان أو إلى الدار المنسوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا اقرارا من البائع والمشتري أن تلك لدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما ما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمه الله تعالى فيكتب على نحو ما بين احتراز عن هذا وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل المحدث في المحدود في البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق لعمه حدا لأنه يصير جامعاً بين ما يجوز بيعه وبين ما لا يجوز مع اجمال الثمن ويثبت الخيار للمشتري إذا جعل الحد دار فلان إذا لم يسلم فلان داره إليه بهذا البيع وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بهض الثمن بمقابلة دار الجار فلان هذا احترازنا ينتهي يلازق بلى يلاصق وإنما أعدهنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار خلافا لبعض أهل الشروط فأنهم لا يعنون ذلك لأن من عادة أهل اللسان أنه إذا تخلل بين الخبر والخبر عنه كلمات فأنهم يعيدون الخبر لتأكيد وزيادة الافهام (ثم أن محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فكتبنا جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان السمي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قالان لأن قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري فيكون اقراراً منهما أن الكتاب ملكهما فربما ينزع البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلازلة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب رذ رأينا أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها وهكذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أنه لا يكتب بحدودها

لانه لو كتب ذلك يدخل المحل في البيع وفيه فساد على ما مر وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قالوا
القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى له كما تركنا القياس بالعرف لان في العرف لا يراد بقوله سم
بحدودها ادخال المحل تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذ كر أبو زيد الشروطي رحمه الله
تعالى في شروطه ان في دخول المحل تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس أن يدخل المحل
تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يدخل المحل تحت البيع مع ذلك قوله بحدودها أولى أن لا يدخل المحل تحت البيع على قوله
بدون ذلك كقول بحدودها فيصير ما ذكره أبو زيد رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى ان الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب أحد حدود هذه الدار دار
فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا
كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين
من مشايخنا رحمه الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط انه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار
فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد اذا كان لا يدخل تحت البيع عند
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى المحرف
الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه ببناء وغير ذلك ويكون للبائع
ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يخفى
وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف
لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حد هار يق دار فلان يكون كذبا فكان فيه ترك
الاحتياط أما لو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
على إحدى الروايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران
مقررين بملكية تلك الدار فلان فينصف عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحد هما يوما من الدهر
تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمه الله تعالى الا أن ذلك أمر موهوم وذ كر أيضا
انه يكتب أرضها وبناءها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا محالة وانما ذكرها
لأنه كيد وذ كر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رحمه
الله تعالى سفلاها وعلوها واختار المتأخرون ذلك وكذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكرها لم يمتنع فيهم
كون العلوم ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفل لا ينتفي وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك
غير البائع ثم كان السقي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفلاها وعلوها
قالا لان قوله سفله وعلوه ينصرف الى سفل البناء وعلوه وهما معلومان ممنوكان للبناء فيصير بائعا ملك
نفسه وقوله سفلاها وعلوها ينصرف الى سفل العرصة وعلوه فربما يتوهم متوهم انه أراد به العلوى
عنان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوزها هذا اختار سفله وعلوه وغيرهما من العلماء
اختاروا سفلاها وعلوها هكذا كان يكتب أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى قالوا لانه ربما يكون تحت
الارض سرداب وبقوله سفله وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم ان السرداب
هل هو له وهل يدخل تحت البيع وبقوله سفلاها وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وانه دخل
تحت البيع وانما كتبوا وعلوها حتى ينتفي وهم أن يكون العلوى الباء لا نحو لا آخر عليه حتى التعلو
وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلوى عمان السماء وسد لا كل واحد يعرف به لا يراد بهذا
غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذ كر محمد رحمه الله تعالى

طريقها ولم يلحقها بآخر من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخر من حقوقها كذا في الأذخيرة * وقد ذكر
 الطحاوي رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يدعون أن الطريق والمختار عندنا تركه وكذلك
 المسيل لأنهم لم يذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب
 ربما ينصب في جزء من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع
 وإن قال وطريقها ومسيل مائها التي من حقوقها فربما لا يكون للسدار طريق خاص هو من حقوقها
 فيصير جامعاً في العقد بين المعلوم والموجود وذلك يفسد العقد فلا حسن أن لا يذكر الطريق والمسيل
 أصلاً لأن المتصور حاصل بذكر المرافق فانه إن كان له طريق خاص أو مسيل ماء خاص دخل ذلك
 في العقد بذكر المرافق وإن لم يكن فاعني تصرف هذا اللفظ إلى ما وراءهما من المرافق كذا في المبسوط *
 وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا أن لم يكن لهذه الدار طريق أصلاً أو كان باب الدار عن طريق
 العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعاً
 ما لا يملكه وإن لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل
 تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية والآراء رواية رواها المصنف عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وإن كان لها طريق نافذ
 إلى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ إلى طريق العامة وإن لم يلحق بها من حقوقها كان أولى
 وذكر مسيل مائها أيضاً ولم يلحق بآخر من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بآخر من حقوقها
 وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق أن لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلاً
 أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وإن لم يكن الميزاب على طريق
 العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرها من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع
 إلى طريق العامة فيصير بائعاً طريق العامة ولا نه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكاً
 له فلو لم يلحق به من حقوقها يوهن أن الداخل رقة الطريق وأنه لا يجوز ذكر مرافقها أيضاً لأن الدار
 مرافق أنحسوى مسيل الماء والطريق فلو لم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء
 تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق محمد رحمه الله تعالى بالمرافق المحقوق
 وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضاً وكل قليل أو كثير
 هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو يل يكتبون الواو وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها قالوا
 لأن كلمة أو للتشكيك فيتناول أحدهما غير عين وأنه مجهول جهالة توقعهما في المنزعة فيوجب
 خلاف في البيع إلا أن محمد رحمه الله تعالى اختاراً واتباعاً لعمرو رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه
 كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صديقاً له غير موقوف ولا كلمة أو قد تكون بمعنى
 الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلناه إلى مائة
 ألف أو يزيدون معنى الآية ريزيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل
 الشروط ولم يلحق محمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها المحقوق وأهل الشروط
 يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لأن
 اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك
 ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالتخزين من الخرفه كأن الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى
 لا تدخل هذه الأشياء في البيع ولا يدخل الزرع والتمر في بيع الأرض لأنهما ليسا من حقوق

الارض وذكرا ايضا وكل خلق هولها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبعدهم يوسف ابن خالد وهلال كاتا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمه الله تعالى يكتبون وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقا موصوفا بأنه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخلًا وخارجًا فيبغى أن يكتب وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضى إعادة المذكور أو لا تقديرًا واعتبارًا كما يقال هذا حر وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المبسوط * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعده هذا وفنائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن بذكر الفناء يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعه فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الفناء مملوك للبائع لا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوكان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر إذا كان يضربا لعامة وإن اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة فصيكرًا مشترك بينهما وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخلو ما أن يكون موزونًا أو مكيلاً أو معدودًا أو مذكورًا أو عروضا أو حيا وانا أو عقارا فان كان موزونًا فلا يخلو ما أن يكون من النقود فحوال الدراهم والدنانير ولفلوس أو من غير النقود فحوال زعفران والجوهر والقطن وسائر الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهمًا ويكتب نوعها أنها فضة أو مغشوشة شابهة النحاس أو الرصاص دراهم غلظة أو نقدية المال ويكتب صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط ويذكر قدرها أنها كذا كذا درهمًا ووزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف إليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة إلى ذكر الصفة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل في أرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا بد للكاتب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في أرواج على السواء إلا أن البعض صرفا على البعض كما كانت الفطرية والعالية قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أروج ينصرف البيع إليه ويصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينارًا ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب أنها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسط أو ريف ويكتب قدرها كذا دينارًا ويكتب كيفية وزنها أنها بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبًا خالصًا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا يطبق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقال من الذهب الخالص الا جرم الجيد الخالي عن الغش

وان كان في الذهب غش يبين ذلك فيقال (ده دهي) أو (ده نهسي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة
 كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة المخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغا جي أو نقرة كالجمعة لانها
 تنوع بهذين النوعين وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وان
 كان الثمن مكدلا يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب المحنطة ان وقع العقد على المحنطة ويكتب نوعها سقية
 أو برية نسقية أو بخارية ويكتب صفتها جراه أو بيضاء جيدة أو وسطا أو دينة ويكتب قدرها فيكتب
 كذا كيسلا بغير كذا وفي الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا ولا يكتب الوزن
 في المحنطة والشعير لانهما كيليان بالنص ولا يجوز تغيير المحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا
 رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المسكيلات وزنا والوزنيات كيلاروايتان عن أصحابنا رحمه الله
 تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى انه يجوز وروى الطحاوي رحمه الله تعالى انه لا يجوز فكان
 الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن هذا الاختلاف وهذا اذا كانت المحنطة أو الشعير حلالا فان
 كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدارا لاجل ومكان الايقاع تحريزا عن قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطارف والعديلات يكتب
 في الغطارف كذا درهمما غطريفية بخارية معدودة سودا جيدة ويكتب في العديلات كذا عدلية
 رسمية راثية بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بلد كذا اذا كان
 يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من المذروعات فهو الكرباس والكتان
 وأشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة اليه فيذكر في الكتاب ويذكر صفته
 ويذكر عينامشارا اليه محضرا مجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان
 مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته رفته
 وسداه (٢ بانصدي) (أو ششصدي) أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره ببيان ذراعانه وبين
 ذراع كذا كذا ذراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان
 الايقاع أيضا اذا كان له حل ومؤنة تحريزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا
 أو عرضا من العروض لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دين في الذمة أصلا فلما يصح ثمنها اذا عينها
 وفي كل موضع كان الثمن معين لا بد من الإشارة لان اعلام المحاضر المعين بالإشارة فسد كفي الكتاب
 ذلك ويذكر صفته ويذكر عينامشارا اليه محضرا مجلس هذا العقد وان كان الثمن من المهدودات
 كالدار أو لارض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحددها أيضا
 واذا وصل الى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه
 وهو جميع ما ذكره شرأه ياه منه يتسلمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك ما أدرك كل واحد من هذين
 المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارجعهم
 الله تعالى وكذلك هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحيجا وان أبازيد الشروط رحمه الله
 تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحيجا تابا تالا لشرط فيه ولا خيار
 ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل يبيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء صحيجا لان
 غرضهم الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيذا لما قصداه ويكتبون صفة البتات ليعلم انه ليس
 بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لاشترط فيه حتى لا يدعي أحدهما ان البيع كان بشرط فاسد وهذا
 لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر للشرط الا ان على رواية النوادر القول قول مدعي
 الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لا فساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لان على رواية

٤ خمسائين أو ستائين

النواذر القول قول من يدعي الفساد لانه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمر العلماء من قال المتبايعان بالخيار مادام في محاسن العقد فعلى قول من يقول هذا اذا شرط ان لا خيار فيه يكون شرطاً مغيراً يقتضي العقد فلو كتب ذلك رجحاً يرفع الى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب ببيع المسلم من المسلم تبركاً بالسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عداة بن خالد بن هودة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة * وأصحابنا انما لم يكتبوا شراءاً ولا بيعاً ولم يكتبوا السلم من السلم ولم يكتبوا لا فساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقراراً من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملكاً للبائع فلو استحق المشتري من يدا المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ لبيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري يؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى ونقد فلان ابن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهم ما وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان ابن فلان لانه اذا لم يذكر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك فقد تنى ولكن لم أقض فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع تحرراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعد ذلك انما رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه ينبي عن براءة ابتداء من المشتري وانتهائها الى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبي عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيلاً فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذوناً بالقبض من الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقراراً بالقبض وصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان ابن فلان تاماً وافياً وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه ثبت من حيث المتي لان حيث النص ولا يقف على المعنى كل احد فيكتب قبض البائع الثمن حتى ثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون أبين وأقطع للشعب وكان أبو زيد الشروط طي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاماً وافياً بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم ما وزن سبعة كذا في المحيط * لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من ظفر بجائس حقه من مال غريمه لا يكون له ان يأخذه اذا أخذه لا يملكه بل يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري تحرراً عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان ابن فلان الثمن كله تاماً وافياً قبضه منه فلان وبراءه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لان القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب ان يكون الدفع سابقاً على القبض الا ان فيما ذكره الطحاوي نوع ثالث لان قوله وبراءه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح ابراءه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن فالاصوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاماً وافياً قبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهم ما حتى يكون الدفع مقدماً على القبض وثبت صحة القبض بدو كراهة البراءة اليه وينتفي رهم البراءة ابتداء وانما يكتب تاماً وافياً للتأكيد ويكتب في الصلح زوايداً كيد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري بجهة ايج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وان يكتب وقد

اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتي وهلال وأبو زيد الشرطي يكتبون وسلم فلان بن فلان إلى فلان ابن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان إلى فلان جميع ما وقع عليه السمتي في هذا الكتاب وأنه أحسن وإنما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لأنه لا يفهم من قوله وقبض فلان إذن البائع المشتري يقبض الدار وفي مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما تقدا الثمن لا يملك قبض المشتري إلا باذن البائع ولو قبض بغير إذنه كان كالغاصب وكان للبائع انخراجه من يده فاخترنا والفظ لتسليم لأنه يفهم منه إذن البائع بالقبض فتحرزنا عن قول هذا القائل فكتبنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لأن من أهل العلم من لم يجوز بيع ما لم يره وشراء ما لم يره ومنهم من جوز بيع ما لم يره ولم يجوز شراء ما لم يره ومنهم من يقول يجوزهما إلا أنه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجواز البيع وينتفي الخيار بالالتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهم ما قدرأ يا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهما جميع ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتبايعا على ذلك وأبوزيد يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري إلى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لأن من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فتحرزنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فأما رؤيتهما قبل ذلك فغير محتاج إليها لكن ذكره لئلا كيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فإن من مذهب علماء ثبوت المشتري إذا نظر إلى خارج ولم ير ما سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى يتطرق إلى جميع خارج الدار وإلى جميع داخل الدار وإلى بعض أرضها وعند المحسن بن زباد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر إلى كل قليل وكثير منها وإلى سائر أرضها وإلى سائر بناها وأغبر ذلك منها فتحرزنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الأشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانهم ما و كان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لأن عند الشافعي رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فرمى يقع بينهما منازعة بأن يعتقدا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الإجازة فكتبنا تفرقهما بأبدانهم ما بعد انقضاء هذا البيع قطعنا هذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبوزيد كان يكتب وتفرقا جميعا بأبدانهم ما بعد البيع السمتي في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرقا جميعا بأبدانهم ما بعد هذا البيع السمتي في هذا الكتاب عن تراض منهما جميعا بجميعه وانفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسد عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فأدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله فأدرك

فلان بن فلان مذكوره بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فما لحقه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى به وله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له بخليص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفاء به عسى ولكن أراد به تخليص المبيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه أو يرد الثمن عليه قال ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى وكان يوسف بن خالد السمتي وهلال يكتبان فما أدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك وتبعة وكان أبو زيد الشروط يكتب فما أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب الينا مما كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلال لا رجحما الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافا الى المشتري بل أطلقا فابتدأوا هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب فحوالته أو الهبة أو الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق وانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يرضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لو وصى الميت لالوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال رجحا يثوهم متوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيقتضي لفساد البيع فيتحرز عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان اسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العهدة الصلح القديم وانه ليس بمستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فما أدرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد فما أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى البائع تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ماذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والمحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قبة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرط لا يلائم العقد وهذا كله اذا لم يجز المستحق البيع وان أجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا تعمل

الاجازة ام لا بناء على ان عقد بيع الثمن لا ينعقد ولا يقف على الاجازة وعندها
 ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضى المستحق بالعين تعمل الاجازة فكان على البائع تسليم العين اليه
 الرواية ورويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الخصومة من المستحق وطلب المحكم من القاضى
 دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصرح النقص ولا تعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان
 كانت الاجازة بعد قضاء القاضى فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضى بالعين للمستحق وعلى قولهما تعمل الاجازة لان البيع
 عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضى بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب
 في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المستحق وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى ان انخذ المستحق العين بحكم القاضى دليل النقص فينتقض به البيع فلا تعمل اجازة المستحق
 بعد ذلك فعلى قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فاعلم
 التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم سلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط
 ان يكتب عليه تسليم ما يوجب له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب عليه رد الثمن لانه ان
 ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار
 صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق
 على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شئ لا يبيعه نحو الثلث والربع أو ما أشبه ذلك
 فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع
 على البائع بثلث المستحق وان ورد الاستحقاق على شئ يبيعه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على
 نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثلث المستحق بمنزلة ما لو اشترى شيئين واستحق
 أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رحمه الله تعالى
 المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ورجع بثلث المستحق وان شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى
 قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار
 وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلزم العقد فيفسد به العقد
 فلا يكتب ذلك تحرزاً عن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض
 الاحوال فاذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً فقد شرطنا عليه شرطاً يخالف مقتضى العقد اما اذا
 كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأى شئ يقضى به على
 البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب
 في الكتاب فلا يكون لاحد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا الاحوط من هذا الوجه
 وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى
 يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعنى المشتري أو يحدث له بامر به يعنى بامر البائع من بناء
 وغرس وزرع نحو كتبنا صمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع
 بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر
 البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري
 عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وأمره بذلك تحرزاً عن قول هؤلاء ومن الناس
 من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث

في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفر البئر وتنقية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه إلى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول الاحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب قسماً أدرك فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة أو في شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان لأن العلماء اختلفوا في الدار المبيعة إذا استحققت بعد ما يبي المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا صحابنا رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع إذا كان حاضراً فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائماً ويكفون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء أخذ البائع بقطع ذلك ورفعته عن أرضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً وان كان البائع غائباً كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قاعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري إلى البائع اذا قدر عليه يوماً من الدهر وضمت قيمته مقلوعاً لأنه سلم إليه وكذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قطع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر الرواية قائماً المستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص إلى البائع ورجع عليه بقيمته قائماً وان شاء أمسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقاً فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وأنه شرط لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان بانياً على غرور وجهاله ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بنائه مبنياً لأنه بناء على غرور وجهاله والبناء ملك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريكاً ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فلم يستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمة مقلوعاً ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطاً لا يلائم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطاً لا يلائم موجب العقد على قوله أيضاً فيجب التحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المشتري فلان حتى اذا رفع إلى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما يوجب له البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا ان ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة العقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء أو غرس أو زرع لأنه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك لصحة الضمان ورجوع المشتري على البائع عند ابن أبي ليلى لأن عنده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوماً فالحكمة في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتاباً على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من

البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر كقيمة هذه الاشياء فيقول
من درهم الى الف او ما شبه ذلك يذ كر مقدارا يتيقن انه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع الخبز
من فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة *
قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب
فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذ كر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون
شهادتهم في آخر الكتاب فلا حسن ذ كر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه أسامهم كذا في
المبسوط * واقصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذ كر شيئا آخر أو أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله
تعالى كانا يقتصران على هذا أيضا وهو شهد وأهل الشروط كيهوسف بن خالد وهلال وأبي زيد
زادوا على هذا فيوسف بن خالد وهلال كتباه شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا
الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمى في هذا الكتاب في صحة منهما وجواز أمرهما
وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع
ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما فيه بعد ان قرئ عليهما واقرا انهما قد فهماه
حرفا حرفا وأشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على انفسهما في صحة من عقولهما وأبدانتهما
وجواز أمرهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من أمورهما وهما مأموران على أموالهما
غير محجورين عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب
في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهادتهم على الاثبات بجميع
ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين
من مشايخنا رحمه الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة
وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانتهما وضمن الدرك
وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التجئة والسعة في البيع وتقرير الثمن
بجواز أن يتواضعا ان البيع تجئة ويظهر ان البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضعا في السر ان الثمن
الف درهم ويظهرا في العلانية ألفي درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود
حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى انه ينظر انه قبل اليه بصره ويرى ما يقبل
الانسان ببصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تعاهاهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود
عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة
على ما تحصل به معرفة الشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم
على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم
فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب
ما يمكنهم ان يقفوا على حقيقته وعلى اقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقته ثم أن يوسف
ابن خالد وهلالا رحمه الله تعالى كتباني صحة منهما وجواز أمرهما وأبو زيد كتب في صحة
من عقولهما وجواز أمرهما والطحاوي كتب في صحة عقولهما وجواز أمرهما وكتبه الطحاوي رحمه
الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما وأسمائهما وانسابهما
والعتي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه
الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا
غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى اداء الشهادة عليهما بحضورهما فلا بد من معرفتهما ياها

بوجودهما يمكنهما اداء الشهادة في حصة واحدة غيبة ما ووتهما يحتاجون الى اداء الشهادة باسمهما
ونسبهما فلا بد من تضرع قضاة بينهما ونسبهما ولا يجوز الا اعتماد على اقرار المتعاقدين نفسي يسمى كل
واحد منهما فاعلم انفسه باسم غيره ونسبه يزيد ان يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير
فالا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل
كثير من الناس عنه غافلون فانهم سمعوا لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقايض من رجلين
لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم
بذلك فيجب التحرو عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة
ثم طريق علم الشاهد بالنسب انما بجماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا أراد تحمل الشهادة على النسب
ويلحقه المخرج في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم
ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى
اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل
الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعريف الشهود انها فلا تليح لاداء
الشهادة عليها وأما حال غيبتهما وموتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة
التحمل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادات (اذا كان
بالدرك كقيل) قال وان كان المشتري أخذ كفيلا من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين اما
أن أخذ كفيلا بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر واما ان أخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع
من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البنات والزرع والغرس وأيا ما كان فالالكفالة حاضرة لان
هذه كفالة بدين سيجب وانها حاضرة عرف ذلك في كتاب الكفالة غير ان في الوجه الاول انما يجب
على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البنات والزرع والغرس لأن
الدرك اذا أطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتصرف الكفالة اليه ولا تنصرف الى
شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فسا أدرك فلانا من درك في هذه الدار فلي فلان يعني
البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص ذلك ان شاء أخذهما جميعا وان شاء أخذهما شتى واحدا
بعد واحد حتى يسلم له هذه الدار أو برءا عليه ثمنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
في الكتاب وانما كتب ان شاء أخذهما جميعا فخر زاعن قول ابن أبي ليثة فان من مذهب ان الكفالة
توجب براءة الاصيل كالمحواله الا أن يشترط في الكفالة ان له أن يأخذ أيها شاء وانما كتب وان شاء
أخذها شتى واحدا بعدوا حدتخر زاعن قول ابن شبرمة فان الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل
الا أنه اذا اتبع أحدهما وطالبه به برئ الا آخر الا أن يشترط في الكفالة ان له أن يطالبهما واحدا بعد
واحد كذا في الذخيرة * قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه قالوا وههنا شرائط آخر لا بد من
كتابتها فمن جملة ذلك أنه يكتب كفل بذلك من غير ان يكون ذلك شرطا في البيع لان البيع
بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه أخذ فر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك فخر زاعن قوله ومنها
ان يكتب ان الكفالة كانت بأمر البائع لان من مذهب عثمان بن عيسى رحمه الله تعالى ان الكفالة
بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احترازا عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له
وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

في الكتاب الثاني لا يجوز اقله يقبل منه الا في صورة محصورة عرف ذلك في كتاب الكفالة
فتشترط اجازة الكفالة في جهات الاضمان بخاتبة احترازاً عن قولهما ومنها انه ينبغي ان يكتب
ان كل واحد منهما يعني البائع والاشترى كقيل من صاحبه بنفسه بأمره لانه ربما يشب أحدهما
والآخر معصراً يصل من جهة الى جهة فيجعل كفيلاً بنفسه الا نحو حتى يأخذ بتسليم نفس الغائب
فيصل الى جهة من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمراً بالبائع احترازاً عن قول النبي رحمه الله تعالى
ومنها انه يكتب ان كل واحد منهما أي البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصوصة فيما يدعي
المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعي وارث المشتري وكالة
صحيحة على انه متى فسخها يعود وكيلاً بعد ذلك لا بد من ذكر طبع التوثيق للمشتري لانه ما لم يجب المالك
على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل وربما رد الاستحقاق على
المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على
الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصماً عن الغائب لو لم يكن الكفيل وكيلاً عنه في الخصومة سواء
كانت الكفالة بأمراً أو بغير أمر عند أي حنفية رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى
عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء ان كانت الكفالة بأمراً
ينتصب الكفيل خصماً عن البائع وان كانت بغير أمر لا ينتصب الكفيل خصماً عن البائع وقال
محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصماً سواء كانت الكفالة بأمراً أو بغير أمر واذ كان في المسئلة خلاف
من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازاً عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل
الكفيل وكيلاً عن البائع في الخصومة ليقدر المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى
يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة الى جعل البائع وكيلاً عن الكفيل بالخصوصة لان البائع
أصيل فيما يدعي عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهاً وفائدة
لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على
البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشروط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البضاعة
والغرس والزرع ويذكر من درهم الى ألف فيذكر عدداً يعلم انه لا يزيد قيمة البضاعة والزرع والغرس
عليه والله أعلم بالصواب * اتخذ الاقرار عمر يخاف متارعة في البيع انه وقع برضاه ولا منازعة له
وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو ابنة أو له دعوى في المبيع بضره أو غير ذلك فيكتب بعد
المرأع من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائفاً
في حال اجتماع شرائط صحة الاقرار اقرار غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به ان جميع الدار
المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكاً لفلان هذا البائع وحقاً له وأنه باع ملك نفسه وأنه
لا حق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وار المشتري هذا صاراً حق بذلك كله منه ومن سائر الناس
أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له
في ذلك مشافهة فاشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا ان جميع ما وصف
في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا
البيع كان بأمره وادنه ورضاه بذلك كله هذا البائع وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر
ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الغلاني من فلان الغلاني باذن فلان الغلاني ويذكر في قبض
الثمن بأمراً وادنه أيضاً * (واذا كان المعقود عليه دارين ان كانتا متلازقتين) كتب جميع
الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود

يكتب بحدودهما كل واحد منهما أرضهما أو بناهما أسفلهما وعلوهما أو جميع مرافقهما وكل حق
هو لهما داخل فيهما وأخرى من غيرهما لكل قليل وكثير وعلوهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب
على حسب ما مر وان كانا متباينتين ان كانتا في سكة واحدة كرت جميع الدارين المتباينتين اللتين
موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة
ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في سكتين في محلة واحدة يكتب ما للدار
الواحدة منهما فوضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها
ثم يحد الفراغ عن ذكر حدودها ككتب ولما للدار الاخرى منها فوضعها في كورة كذا في سكة
كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانتا في سكتين في محلتين ككتب فلما
الدار الواحدة منهما فوضعها في محلة كذا وأما الدار الاخرى فوضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب
وان كان الثمن مفصلا قلت بذكر الثمن انه ألف درهم حصه الدار المحدودة أولا من هذا الثمن ستمائة
وحصه الدار المحدودة آخره بعمائة ثم يتم الكتاب (اذا كان المعقود عليه يتسلمه من دار)
يكتب اشترى منه جميع البيت الشئى أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت الطابق أو جميع
بيت المطبخ أو جميع بيت الحطب أو جميع بيت الخلاء أو جميع بيت الحساب وان كان اشتراعه مع علوه
يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو يكتب بما عليه من العلوم جميع الدار المشتملة على البيوت التي
موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار انه
على يمين الداخل فيها أو على يساره أو مقابله كما يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من بيوت اليمينية
أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار الى باب
الدار الاعظم وينبغي أن بين عرض الطريق وان كان ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا الا عند بعض
العباء هو غير مقدرة كان مجهولا فيوجب فساد العقد فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا
القاتل وان كان اشترى السفل دون علوه يكتب وهو سفل علوه فغلان البائع لم يدخل شئ منه في
البيع ذكر قوله لم يدخل شئ منه في البيع مع ان العلو لا يدخل في بيع البيت الا بذكره صريحا
انما ذكر ذلك لتلايتهم متوهم ان العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار وقد ذكر ذلك لقطع
هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب

(اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار) يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومة
من الدار ويحد الدار وهذه هي النصف منها وهي على يمين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتا
وصفة وقطعة من حن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها في عرض كذا ويشتمل
عليها حدود أربعة أقدام لزيق بيت شئى من هذه الدار واثاني لزيق بيت صفي من هذه الدار
وكذا وكذا

(واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتا واحدا
منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحد ها وهذا البيت
المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار ويحد ها وانما احتيج الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن
مبيعا لان جهالته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا
الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها
وبناها وسفلها وعلوها وطرفها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها
من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها بحدوده وحقوقه أرضه وبناؤه وطريقه الى باب الدار الاعظم

في البيت فبشر به وذلك في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع المجدع على السطح كذا في المخط . وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لانه لا بد من رؤية المستثنى لينتفي خيار الرؤية وليعوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع بهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع بيتا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها فساد لجهالة الثمن الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لوقسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا لبيتا منها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا بعد القرعة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحذف البيت الذي هو عليه كذا في الذخيرة

(اذا كان الحق ودعا عليه نصيبا في دار غير مقسومة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا او جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعا من كذا او جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار أو شيئا معينا من ضيعة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو ان المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولان تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فاما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا قبض جميع الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصيب شائع متصور لا يرى انه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا ورجلان اذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما غاصبا نصفًا شاعرا فعلم ان قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا واذا انتهى الى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار فيما اذا اشترى منزلا معينا من داره يكتب رؤية المنزل وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته اما النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل محدود ملك البائع فان كان ملكه قد رما يبعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع انه جميع ملكه وحقه وحصة من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازا عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه ان أحد الشريكين

اذا باع سهما واحدا من سهمين يتصرف البايع الى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير
لما كان نصيبه نصيبا في السهمين ملكه وحصته ليصير بائعا لجميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى
أعلم

*(وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري) يكتب وكان النصف الآخر للمشاع من هذا المحدود لهذا
المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فصار الان جميع المحدود ملكا له وإن كان اشترى النصف شاعرا
واستأجر النصف الباقي يكتب ملكا لشرائه النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع
أقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقا به أنه أجبر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعا
من جميع هذه الدار المحدودة بمحدود ما وقع عليه عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهم ما يلتفت
به بوجوه منافعه ويذ كر تعجيل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب

*(إذا كان المعقود عليه علوييت ليس له سفل) يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت
الصيفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع
البيت الذي عليه العلومنها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلو وإنما يحدد البيت لأنه يبيع من وجهه لأن
قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وإنما لا يحدد العلو لأن بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو
فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة
فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فإن سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه
الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عن يمين الدار في داخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دمليز
هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الا سفل في داخل ذلك وخارجه فإن كان حول هذه الغرفة غرف
ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع
ولم يذ كر محدرجه الله تعالى في شروط الاصل قدر قدر عان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذ كر
الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانخصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر در عان البيت
الذي عليه العلو طولاً وعرضاً وسمكاً وهكذا حتى عن نجم الدين النسي في رحمه الله تعالى حتى لا يقع
بينهما منازعة متى انهم سفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر
ذرعان العلو أيضاً لأن العلوة يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فيذ نجي أن يذ كر ذلك حتى
لا يتنازعا إذا انهدم العلو وأراد أن يبنى ثانياً قال محدرجه الله تعالى في الاصل ثم يكتب حدودها كلها
وبعض أهل الشروط اعابوا على محدرجه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمحدوده اذ ليس للعلو حد ولكن
هذا ليس بشيء فالعلو حد كما ان للسفل حد لان المحدود هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفل نهاية
الا ان بتحديد السفل يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديداً
للعلو لا أن لا يكون للعلو حد ثم قال محدرجه الله تعالى يكتب أرضها مائة بيت بينها وأرضها وكتاب
انخصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وإنما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم
العلو قبل القبض يبطل البيع ولا يرى أنه لو باع ساحة لعلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة
أرضه ولا أرض له ولكنا نقول أرض لشيء ما كان قرار ذلك لشيء عليه وقرار العلو على السفل فكما
السفل أرضا له من هذا الوجه فحاز أن يكتب بينها وأرضه هذا إذا كان العلو كله على سفل البائع
فاما إذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علواً وبعضه على سفل البائع
هذا وبعضه على سفل فلان ويذ كر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين
من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصيفي وبعضه على البيت الشتوي من هذه

الى آخره كذا كذا في الذخيرة * وانما يذكر طريق البيت لان بدونه لا يمكن البائع من التطرق الى البيت فيتضرر به وذلك في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع المجدع على السقف كذا في المحط * وعند ذكر الرقبة يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لانه لا بد من رؤية المستثنى لينتفي خيار الرقبة وليجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الارتفاع فيدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع بهاله المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع بيتا واحدا منها وانه خاضعا لان يبيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها كما سددت لهما الثمن الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا لبيتا منها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحدد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحدد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة *

(اذا كان المعة ودعا عليه نصيبا في دار غير مقسومة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعا من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار أو شيئا معينا من ضيعة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو ان المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولا تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فاما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا قبض جميع الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصيب شائع متصوفا لا يرى انه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا ورجلان اذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما غاصبا نصف الشائع فاعلم ان قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا واذا انتهى الى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار فيما اذا اشترى منزلا معينا من دار يكتب رؤية المنزل وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل محدود ملك البائع فان كان ملكه قد رما يبعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع انه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازا عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبنا ان أحد الشريكين

اذا باع سهما واحدا من سهمين يتصرف البائع الى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير
بائعا نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعا جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى
أعلم

*(وان كان النصف الباقي لهذا المشتري) يكتب وكان النصف الاخر المشاع من هذا المحدود لهذا
المشتري بشرا سابقا أو غير ذلك فصار الان جميع المحدود ملكا له وان كان اشترى النصف شائعا
واستأجر النصف الباقي يكتب ملك شراء النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع
اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا لمحقابه انه آجر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعا
من جميع هذه الدار المحدودة بمحدود ما وقع عليه عقد هذه لاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهم ما ينتفع
به بوجوه منافعه ريد كرتجيل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب

*(اذا كان المعقود عليه علوية ليس له سفل) يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت
الصيفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع
البيت الذي عليه العلو منها ويحدد ذلك البيت ولا يحذف العلو وانما يحدد البيت لانه مبيع من وجهه لان
قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما لا يحدد العلو لار بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو
فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة
فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه
الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عرصين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دمليز
هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الا سفل في داخل ذلك وخارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف
ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والناسي والثالث والرابع
ولم يذ كر محدرجه الله تعالى في شروط الاصل قدر خزان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذ كر
الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانحصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر خزان البيت
الذي عليه العلو طولاً وعرضاً وسكاً وهكذا سكت عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع
بينهما منازعة متى انهدم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر
خزان العلو ايضا لان العلوة يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فيذ في أن يذ كر ذلك حتى
لا يتنازعا اذا انهدم العلو وأراد أن يبنى ثانيا قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بمحدودها كلها
وبعض أهل الشروط اعابوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمحدوده اذ ليس للعلو حدود ولكن
هذا ليس بشئ فله العلو حد كما ان للسفل حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كما ان للسفل نهاية
الا ان بتحديد السفل يصير المعلوم معلوما فيقع الاستغناء عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديدا
للعلو لان لا يكون له لو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها مائة بيت بينها وأرضها وكتاب
انحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وانما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم
العلو قبل القبض يبطل البيع ولا يرى أنه لو باع ساحة لعلو بعد انهدام لعلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة
أرضه ولا أرض له وليكن قول رضى لشيئ ما كان قرار ذلك لشيئ عليه وقرار العلو على السفل فكما
السفل أرضه من هذا الوجه فحاز أن يكتب بينائه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع
فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علوا بعضه على سفل البائع
هذا وبعضه على سفل فلان ويذ كر مقرر ان بناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على يمين
من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصيفي وبعضه على البيت الشتوي من هذه

الدار المشتملة على البيوت ويذكر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم
 * (إذا كان المعقود عليه داراً لها ساياط) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع
 ساياطه الذي أحد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه
 الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساياط طوله كذا ذراعاً وبذراع يمسح به الاراضى في بلدة
 كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الارض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدداً يحدود ذلك كله
 وحقوقه ومراقبه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

(إذا كان المعقود عليه الساياط وحده) يكتب اشترى منه جميع الساياط الذي اطراف خشب أجود
 جانيبه على حائط دار فلان واطراف خشب الجانِب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا
 وتفسيره كالأول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساياط طولا
 وعرضا ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا *

(إذا كان المعقود عليه علواً ودون سفله أو سفلاً ودون علوه) يكتب اشترى بيتين من الدار التي
 هي مشتملة على البيوت ويذكر كلاً من الحدود الأربعة للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلاً وعلوهما هذا
 البائع والآخر علوهما لهذا البائع ويحدد كل سفلى على حدة كما إذا أفرد بيع السفلى
 أو العلو *

(إذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والمخديقة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على
 الاصطبل والمتبن والمخديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع
 الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام
 وان كانت مشتملة على بيت الطبخانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى
 بيت الطبخانة الدائرة على رجلي واحدة بصحجرين أو على رحلين أو على أرحاء ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي
 في موضع كذا ويذكر مرافق الدار مرافق بيت الطبخانة وان كان الطبخن المحبوب يذكر ذلك
 وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم *

(إذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار) يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يخلو من ثلاثة أوجه
 (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا
 من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا
 وهو يزيق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبدأه
 في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى هذا الحائط بحدوده وحقوقه وأرضه وبناؤه وكل قليل وكثير الى
 آخره وهل يكتب بطريقة قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازماً للمشتري أو متصلاً
 بالطريق العظمى لا يذكره لاستغنائه عن الطريق وان لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق (الوجه
 الثاني) أن يشتري الحائط بدون الارض على أن يتقله وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء
 الحائط بأرضه الا ان في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدث وفيه فانها ولا شيء منها
 ولم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لأنه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان يتقل وقد كان هكذا
 يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض
 الحائط ليكون دليلاً على أن المشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لأنه
 لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً ما ليس بوجود فلا يجوز كما
 تراش ترى فبقي هذه المحنطة أو دهر هذا لسمه ولكن يكتب على أن ينقضه على نحو ما بينا (الوجه

(الثالث) ان يشتري المصنف مطلقا والمحكم فيه انه يدخل ماتحت الحائظ من الارض في البيع من غير ذكر الاعلى قول المصنف رحمه الله تعالى فيكتب الحائظ بأرضه ويلحق بالآخره حكم المحكم كذا في المحيط *

(فان كان المبيع بناء دون أرض) كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشتري منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والابواب والسقوف والمحيطان والرفوف والجذوع والعوارض والسهام والبيوت والممرادي وجميع ما في هذا البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى منتهى بيته دون أرضه فان لم يستثن الأرض جاز لان البناء لا يستتبع الأرض كذا في الظهيرية * ولكن انما يكتب ليكون أوثق وأكثر ويجوز أن يكتب اشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذلك الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه بيناتها كلها سفلها وأعلوها دون أرضها فان لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا الحدود ما تم المحال لا تخلوا ما ان كانت أرض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخره قبل ذكر الشهاد وأقر هذا البائع انه لا حق له في أرض هذه الدار وانها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دونه ودون ساثر لناس أجمعين وان جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فانما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته له وجعل الى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته اقامه فيه مقام نفسه على انه كلما فسح شيئا مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسحه ذلك وبعد فسحه اياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه مشافهة مواجهة وان لم تكن أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه الدار لانه لا يتيأ المقام فيه الا بالسكنى في أرضه وطريقه اما الاجارة أو الاجارة فالاجارة غير لازمة ودن صاحب الأرض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي ان يشتغل بالاجارة لانها لازمة فيتمكن من المقام فيها مدة يريد بها فلا يخلو بعد ذلك اما ان كانت الأرض للمالك معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستئجار فيهما ولكن ان استأجر من المالك يكتب ذكر الاستئجار من مالكها فلان بن فلان ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجرة المذكورة فيه أجر منها ويجوز بأي مدة شاء وان استأجر من المتولي بأن كانت أرض الوقف بين فيها وقف مسجد كذا أو على جهة كذا رانه استأجر من متولي ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الأوقاف في المدة الطويلة عند عامة مشايخنا المتأخرين رحمه الله تعالى ويكتب فيه ان هذه الاجرة يومئذ جر مثل هذه الأرض لان المتولي لا يملك الاجارة بغير فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاءها هذا اذا اشتري البناء للعلم فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل تقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائظ لهدمه ونقل تقوضه فقد ذكرناه

(اذا كان المعقود عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين) الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر عرض لباب الاعظم الى ان باب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار أولا ثم يكتب حدود تلك البقعة كما لو اشترى بيتا معينا من دار فان ذكر ذراعان لطريق طوله وعرضه فهو أوثق الوجه الثاني أن يشتري قدر الطريق شاء في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعا في ساحة الدار كان كالنصيب الشائع في ساحة دار وفي النصيب الشائع من الدار يحدد الدار دون

النصيب كذا ههنا وان يتواءم مقدار بعض الطريق فهو أوثق وان لم يبينوا كان للشترى قدر عرض باب
الدار الأعظم وبعض أهل الشرط لم يجوزوا ترك ذكر الدرعان في الطريق لما أن في التقدير باب الدار
نوع ابهام لانه عسى يبذل الباب بياب ان حرجه - رحمه الله تعالى - يجوز ذلك هذا اذا اشترى رقية
الطريق واما اذا اشترى حق المرور دون رقية الطريق فقيهه روايتان على رواية الزيادة لا يجوز وروى
ابن سماعة عن حجة - رحمه الله تعالى - انه يجوز واذا أراد كتابة بيع حق المرور على قول من
يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بركة بآب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه
الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقية الدار ليسيل
الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جازوا لا فلا

* (اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للشترى) يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع
البناء الا ان ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه هكذا ذكر حجة
رحمه الله تعالى في الاصل وبعض أهل الشرط قالوا الاحسن ان يكتب اشترى أرض دار وبنائها لهذا
المشتري لان اسم الدار مصليا يتصرف الى المبني في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي ان
يكتب من اللفاظ ما يبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق

* (اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الا لشترى) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من
فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي
ذكر البائع هذا ان سهمان هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الاخر منها واحد ذكر
البائع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه ربه يبيع هذا السهم الذي ذكرانه هو ملكه من هذا المشتري
وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا
ان تحديد النصف الشئ يحل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

* (شراء وارث نصيب أخوين ووالدة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته
فلانة وهما أولاد فلان ومن وادته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا
حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع - حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة شرون
سهما من أربعين سهما مشاعا موروثا بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فريفة وعن
بنت وهي فلانة وعن ابنتين وهما ملان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم
على هذه السهام لا مرأته هذه الثمن والباقي بين أولاد - هؤلاء للذكر مثل حظ الانثيين أصل
انقريضة من ثمانية أسهم وقعتها على أربعين سهما لمرأته منها ستة أسهم ولكل ابن أربعة عشر
ولابنة سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصص فلان هذا المشتري
وهي أربعة عشر سهما - مسجلة في يده لا حق لباثا الورثة فيها وهؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم
من هذا المشتري يا شمن مذكور فيه على ان يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا
المشتري - حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره

* (شراء الدار الموروثه من الورثة الباتعين) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان
وفلان وفلانة أولاد فلان بن فلان، املاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميع عاصفة
واحدة جميع ما ذكر هؤلاء لباعة الاربعة انه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة
وهي فلانة هذه وابنتين وهما فلان وفلان هذان وبناتوهي فلانة هذه لا وارث له سواهم وخلف
من تركته جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة الموروثه

بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي بين أولاده للذكور مثل حظ الانثيين أصل
الغريضة من ثمانية وقسمتها من أربعين سهما للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهما
والابنة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يدهؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة
وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه
السهام إلى آخره والله تعالى أعلم

* (إذا كان المعقود عليه حائوتا) يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا بحملة
كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحده ثم يقول
بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وألواحه التي يغلق عليها بابيه وقلعه ومقلعه فان كان معه علو يكتب
وعلوه وسفله أو الدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبنى على نهر
العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لزيق هواء هذا النهر من وجه مجي الماء والثاني لزيق
حائوت فلان والثالث لزيق هواء هذا النهر من وجه مجي الماء

(وإذا كان المعقود عليه خانا) يكتب اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الاربعة المحيطة به
كلها بالاجوات وأنه يشتمل على كذا عددا من الحوائت في سفله وكذا عددا من الانبارجات
والمحجرات والغرف في علوه والحوائت الاربعة على بابيه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه
ودويراته وغرفه والحوائت التي على بابيه وطرقه بمسالكها في حقوقها إلى آخره وان كان له علوان
أحدهما فوق الآخر يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقوف أحدها بسفله والاخر بعلوه الاسفل
والثالث بعلوه الاعلى ثم يتم الكتاب

* (إذا كان المعقود عليه رباطا مملوكا) يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على صحن دار كبير وكذا
عددا من المرباط والاوارى في سفله ويبت يسكنه الرباطى وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفات
في علوه ثم يتم الكتاب

* (إذا كان المعقود عليه برج الحمام) يكتب جميع برج الحمام المبنى المشدود فوقها وتقريبها
شدا يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمخاضن والفراخ والبيض والمهرادى
والخشببات وانما كتبنا شد فوقها التي قدر على تسليم ما فيها من الحمامات إلى المشتري حتى يجوز بيعها
فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي ان يشتري برج الحمام لئلا لان الحمامات يأوين فيه
ليلا ويحتمل عن فيتناولهن البيع فأما في النهار فيخرجن اطباء الرزق فلا يتناول جميعهن لبيع ويختلط
باعتبار المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعذر معه التمييز

* (إذا كان المعقود عليه بيت الدهانة) يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام
منصوبة وأحجار وأقفاس وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها
وأرضه وبنائه وسهامه الاربعة وأرجى الكبيرة لمشتملة على حجر منصوب يدعى (سنك شت) وأرجى
الآخر المدعوة (سنك شت) بكذا قبضا بما فيه من الخخور والصابق الحديدى منصوب على كانون
مبنى فيه يغلى اسمه * وكذا إذا كان المعقود عليه ضاحونة يكتب شترى منه جميع الضاحونة لدايرة
على ارجى التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها
وحجرها لاسفل والاعلى ودلوها وتوبييتها وقضها وسائر أدوات الحديدية والخشبية وأوقها ونوعها
باجنحتها وشر بها بمجاريه ومسبيله في حقوقها وألواحه المفروشة في أرضه ومبى أحجارها وموقف
دوابها والمواضع التي ينقى فيها الخبواب وينزى ومرجها بأرضه وأشجاره وأغراسه ومجري مياهه

ومسايله في حقوقه فبعد ذلك يتظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها لزيق مغرف ماؤها من هذا النهر والآخر في زيقي طريق العامة على شاطئ النهر الطاحونة هذه والثالث لزيق معصب ماؤها في هذا النهر والرابع لزيق أراضي فلان وان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ ماؤه من نهر كذا

* (اذا كان المعقود عليه الحمام) يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذكرك ذلك ويكتب المشتغل على (سباكوازه) خشبية ذات سقف واحد فيسب سرير خشبي وسرير آخر لمجوس الحمامي عليه ويبت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحممين وتابوت خشبي للحماشي لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للتيابي لوضع النجاسات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود بحدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناؤه وقدره الخاصية المركبة فيه للتعخين الم فيه وبثرة المطوية بالمحارة والآخر بكرتها ودلوها ورشاتها والحياض المبنية في بيوتها أو يكتب ولا وفي المتخذة لجمع الماء فيها وأتونه وملق رماده ومسيل مياهه وطوايقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتحفيقه

* (اذا كان المعقود عليه بيت الطعمانة) يكتب جميع بيت الطعمانة المشتمل على رحي واحدة ودوارة بجميع أدوات أرحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل طحن المحاريب وقد عرف العاقد ان هذان هذه الأدوات شيئا فشيئا وأحاطا بها علما احاطة شافية نافية بحججه وقرا بمعرفة جميع ذلك كله اقرارا صحيحا *

(اذا كان المعقود عليه بيت الخنبيق) يكتب وفيه خنبيق خشبي أو خنبيقان أو ثلاثة كل خنبيق له عيان ومع الخنبيقات خنبيقات خفية ويكتب بعد ذلك الحدود بختبقاته وخنبيقاته الخزمية لبيانها كد عدد أو لا وسطا كذا واستغار كذا كله قائمة بأعيانها في بيت الخنبيق هذا وقد عرفها عاقدان شيئا فشيئا وأحاطا بها علما وبيتم لكتاب كذا في الدخيرة *

(اذا كان المعقود عليه مجعدة) يكتب اشترى جميع المجعدة التي في موضع كذا بجميع ماؤه ومنسوب اليها من الغدران الثلاثة أو الغديرين أو الغدير والغارفين وهذه المجعدة كذا ذراعا طولها في عرض كذا ذراعا ويحدد المجعدة والغدران والغارفين *

(اذا كان المعقود عليه مثلجة) يكتب اشترى جميع المثجلة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الأربعة ويحددها *

(اذا كان المعقود عليه الملاحة) يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض وجميع ماؤها ومستجمع المخرج فيها ونحوها ويحددها

* (واذا كان المعقود عليه أرضا في عين القير أو النفط) يكتب اشترى الأرض التي يقال لها كذا ولعيون التي فيها لقيروا أعطى هذه الأرض اشترى هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها لقيروا نفطاً ونفطاً في هذه العيون وإنما كتبت العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن لانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احتراز عن هذا الخلاف وإنما كتبنا لقيروا العائم والنفط القائم لانهم ما مودعان في العيون كذا في المملحة فلا يدخل في البيع من غير ذلك وإنما افترق في اليد في البئر والعيون والقيروا

والنقط في العين من حيث ان الماء لا يذ كفي البيع والقيرو والنقط يذ كران لان الماء في البئر ليس
بملك لخاصة البئر فكيف يبيعه ولا كذلك النقط وان كان للبئر أو للعين اسم يذ كذلك الاسم
ولا بد من ذ كرهذا النهر والعين والله تعالى أعلم

* (وان باع أصل نهرجان) يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كران من كل جانب منه
كذا ذراعا وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كره حدوده لاجتماعه وان اكتفى بذ كره
المحدود فلا بأس بترك تقدير الذراع لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

(وان اشترى النهر مع الارض) يكتب النهر ويذ كره طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر
وذراعان حرمة من كل جانب ثم يكتب الارض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم
الكتاب كذا في المحيط

* (اذا كان المعقود عليه قناة) يكتب اشترى جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحه في موضع
كذا وصيه في موضع كذا وحرمة من الجانبين كذا ذراعا بمحدودها وحقوقها وأرضها وبنائها
وسفلها وعلوها وكذا النهر الا أن النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه
بالذراعان ويذ كره من الجانبين بالذراعان أيضا

* (اذا كان المعقود عليه شربا بغير أرض) وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن
نصيب الماء وحصة والماء قبل الحيازة ليس بملك له ويباع ما ليس بملك له لا يجوز ولان الماء
مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولا فأوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز
ان تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسف وأشباه ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا جوارحه
وقد قال عليه السلام ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يفتي القاضي الامام ابو علي
الحسين بن الخضر النسفي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح
لان القياس الصحيح انما يترك يتعامل بجميع البلدان لا يتعامل بعضها

* (اذا كان المعقود عليه شيئا من ضيعة) وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها) يكتب فيه
اشترى جزءا من كذا جزءا من مياه قرية كذا ومياهها كلها على كذا سهمها وهذه المياه مأخوذة من
عيونها التي في هار هي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه خمسة
معلومة عند أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذا لاجزاء من ماء هذه القرية
بخصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بمقادير معلومة عندهم
على ضياعها المذكورة فيه خمسة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحوزة ما وقعت عليه عقدة
هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب

* (وفي بعض النقرى على هذا النوع) اشترى أرض كذا بشرب من ماء وهو كذا فنجبه أو كذا
يوما من كذا يوما وليلة من جملة الماء لجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا ثابتا خارجا ديوايا بجميع
جاريه ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وذي كذا حتى ينتهي في أقصى
حدوده على ما تعارفه شاربو هذا النهر وما بينهم من مقادير الماء في شربهم

* (وفي بعض النقرى على هذا النوع) اشترى منه جميع مذكرته... كه وحقه وحصته من الارض التي
بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جاريه كذا سهم ماء... هذه القرية مشاعا فيهم
ومقدار سهم ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهم ويبيع هذه الضياع في موضع
متباينة من ذلك الارض التي على شاطئ نهر كذا ومنه ومنه ومنه

(وفي بعض قرى نسف) شراء محدودات مفرزة ومحدودات مشاعة بسهام ماؤها ويكتب في ذلك اشترى جميع الصياح المشتملة على حوائط وأراضي بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجي مقسوم بقرية كذا من قرية نسف وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا أسهم ماء من جملة سهام الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره بعشرين جريباً بالمساحة منها كذا سهم ماء من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على أقسام تدعى أقرحتاً وهي كذا أقرا حاً كل قراح على كذا سهم ماء وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ماء في أقرحة فلان وكذا سهم ماء في أقرحة فلان توزع الاخرجة ونواب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بموضع كذا وكذا وأرض وكرم ويحدها وشر بها من نهر كذا

*(إذا كان المعقود عليه حائوتاً تحت بيت للقيام فيه أو سرير تحته أو تحت فناءه الذي يجلس عليه صاحب الحائوت) يكتب فيه جميع الحائوت المبني والبيت الذي تحته أو تحت فناءه أو السرير الذي تحته أو تحت فناءه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائوت ثم يذ كر الموضع والمحدود ويتم الكتاب

*(إذا كان المعقود عليه بيت طراز) يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني المشتمل على كذا وحدة لعمل الحوكة أو يكتب فيه جميع الحياكة المبنية المشتملة على كذا وحدة لعمل الحوكة ثم يذ كر الموضع والمحدود

*(إذا كان المعقود عليه وحدة واحدة معينة) يكتب فيه جميع الوحدة الواحدة اليمنية أو اليسارية أو اليمانية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدة أحداها هذه المعقود عليها ويذ كر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدوده ثم يذ كر حدود هذه الوحدة كذا في الذخيرة * إذا اشترى ضيعة أو قرية وترك ذ كراً لمحق يدخل البناء والتخل والشجر كله مثل الكرم وشجرة التفاح والسفرجل وأنواعها والقصب والمحطب وأنظر فالأرواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في لقصب الغاربي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يدق ويدخل على الميت أي ينثر وما كان من الأشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أو أن كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل إلا بالذ كر كالزروع ومنهم من قال تدخل وهو الأصح والدلب (جنار) والجوز (سبيدار) وأما الباذنجان فشجره للشترى وجماله للبائع وكذلك القطن والعصفرة شجره يدخل في العقد بدون ذ كر الحقوق وما عليه من الزرع لا يدخل إلا بالذ كر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ من غير أن يقطع أصله والثمار التي على الأشجار لا تدخل بدون ذ كر الحقوق والمرافق وعند ذ كر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل إلا بالتخصيص عليها أو بذ كر كل قليل أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والرطوبة وما نبت وصار له ثم للرب ثلث وأصوف للشترى قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضاً فيها زعفران فلبس للبائع وعلى هذا السكر وأن دخل جميع المحبوب مثل الحمص والبقلاء والعنبر هذا كله بمنزلة الزرع (وإن كان المبيع قيصوناً) زدت بخنيفة العشر وحبابه وهي كذا عدد الـ كجار منها كذا وألواصاً منها كذا وأصغار منها كذا وهي قننه بعينها في بيوت أهلها وجميع ما فيها من الخبواب والخنضة والشعيران كانت داخلة تحت العقد بذ كر المتعاقدين أيها في لعقد والاهراء خببت ويقل بيت الواسف ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في كتب اللغة لكن هكذا

معتمدا من قرأت عليه

(وان كان المبيع كرمًا أو بستانًا) زدت عند ذلك حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها وقضباتها وعراشها وأوطانها وشربها ومشاربها وسواقيها وأعمدها ودعائمها وأنهارها والأوهاط وأدح وأعمدها أو تادها ودعائمها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوتيلة المحبل المتخذ من القصب (وان كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية) كتبت في قرية كذا من سواد كذا

(وان كان فيه ثمرة أو زرع أو رطبة) كتبت وثمرتها وزرعها ورطبتها ويزيد عند ذلك ثمرتها وقديدا صلاحها وان كان فيها زرع محصود أو ثمر مجذوذ أو تين أو حطب قد دخل تحت البيع ذكر ذلك ويذكر معرفة العاقدين جميع ذلك (وأما كرودار الكرم) فقصر بداره وبيوته علوه وسفله وأربعة حوائط الكرم من أسفله إلى أعلاها بشوكها وكذا عند زرجون وجميع العريش وجميع الوهط على شط المحوض أو أمام القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخواخوش وشعشع وفرسك وهو بالفارسية (شقرنك) وعلى هذا جميع الساق بين الشجر والزرجون (وأما كرودار الأرض) فخمسون جردولا وعشر مسنات وكذا وكذا كرسقين مختلط بالتراب على رأس هذه الأرض وجميع الأشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار ذراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب ان يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظرنا إليها عرفنا شيئا فشيئا كذا في الظهيرة *

* (واذا كان المعقود عليه قناة عليها رحي في بيت) * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل انه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك انها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً ومن الجانب الايسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً بذراع وسط وقد ذرع فلان بتراضيه ما وكان كما وصفنا وعلما ذلك وأحاطا به علما ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بخرمها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لان بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قولهما للقناة حريم بمقدار ملقى طينها فلا يصح البيع اما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر واما على قولهما فلان بمقدار ملقى طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائع المعلوم والمجهول في صفقة واحدة لان من جعل للقناة حريماً فأنما يجعل لها حريماً اذا كانت في أرض الموات فاما اذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا اذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرز عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفقة الماء على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن ووثق ثم يذكر الحدود الأربعة ويكتب بحدودها كلها وأبداً الذي على هذه القناة والرحى الدوارة فيه بادوانها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائلها وحقوقها وتواقيدها وأنواع غيرها بما جنتها وألواحها المفروشة في أرضها وما في أحمالها وموقف دوابها في حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط *

(ان كان المعقود عليه أجرة) يكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصها
القائم فيها بأصول قصها وان كان فيها قصب محصور دخل في هذا البيع ذكر أيضا وقصها المحصور
الموضوع فيها حرما كذا في الذخيرة *

وان كان المبيع سفينة) قس اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا
ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألواحها وسكانها
ودقها ومراديهما وهي كذا كذا مرديا ومجاديها وهي كذا مجدافا وخشبها وحصرها وجميع أدواتها
وآلاتها التي تستعمل بها الداخلة فيها والمخرجة منها وشراؤها وليودها بعد معرفتهما إياها بعينها
ونظرهما إليها وتحريمها فيها بكذا وكذا كذا في الظهيرية *

(اذا كان المعقود عليه عينا أو بئر ليس لها أرض تسقى منها وانما هي للماشية يكتب اشترى منه
البئر التي في مكان كذا والعين التي في مكان كذا ويذكر كذا حدود ويذكر كروهي عين مدورة مستدارها
كذا ذراعا بذراع كذا وعملها كذا وكذا في البئر يكتب استدارتها وعملها بالذرع ويكتب انما
مطلوبة بالآجر ان كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتهأها ويكتب اشترى هذه البئر وهذه العين
مع ما حولها من الاراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب بذراع وسط وان بين ماءها فيكتب وماؤها
معين عذب طاهر فوات ليس بمنن ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء لذى في العين
والبئر في البيع لانه ليس بملوك له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة * وان كان المبيع قطعة من أرض
كبيرة وتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كاشجار معلومة فانك تحدد الأرض ثم تكتب هذه
القطعة مما يلي أحد حدودها منبت اشجار كذا والثاني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو
تقطع للشعب متى قلعت الاشجار أو لم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها
شمالا أو جنوبا والناحية لشرقية والغربية ثم تذكروا طرفاتها أطولا وعرضا وكذلك اذا استندت
لقطعة صغيرة من كبيرة

(ان كان المبيع مملوكا) تبين جنسه وأسمه وحميته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد اذا كان بالغائه مقر
بالعبودية لا دأفيه ولا غائلة ولا خبثة ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأعم ويجب أن يعلم معنى الداء
والغائلة والخبثة فنقول الداء كل عيب باطن ظهر منه شيء أو لم يظهر منه وجع الطحال والكبد والرئة
رهوب العارسية (نابه) و (دمه دل) والسعال وفساد المحيض والبرص والجذام والبواسير
والذرب وهو فساد المعدة والصفير وهو الماء الأصفر في البطن والمخصة والفتق وهو ريح الامعاء وعرق
النساء وهو عرق الغنخ والنفاسور والجرب والمختار يروما أشبهها من الاسقام والادواء وأما الجنون
ولوسواس والبول في الفراش واليباض في العين والأصبع الزائدة والصمم والعشى والشلل والعرج
ولشجة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء * وأما الغائلة فالأباق والسرقة وأن تكون
الحجار يتزانية والعبد يكون طارا أو ناسا أو قاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا تكون الا في
ارتيق الداء في الحيوانات كلها * وأما الخبثة فهي الزنى ونحوه والعوارض التي لا يكون الا في
أصناف الثياب وهو المحرق والغضون *

وان كان المبيع ثمارا كرم أو قرية أو زراعا كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشترى منه
جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من
عنب ونحوه والشمش وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحه بكذا كذا درهما ببيعها
من غير ثمن من غير ثمن ثم بعد ذلك ان أراد المشتري استيفاء الثمار والزرع الى وقت الادراك

فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا أباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجع عن هذا الاذن كان ما ذونا له في ترك هذه الثمار أو الزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل (والوجه الثاني) أن يستأجر الارض مدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط **كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا** أشهر أو تواليه من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة لا قساد فيها ولا خيار يسبق هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجارة والوجه الثاني انما يأتي في الزروع لا في الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستيفاء الثمار عليها فالوجه الاذن والذات على ما مر (وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير) **كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط أو بأقل من قيمته جميع المنزل المبني ويصف المنزل ويذكر عدد ديونته وموضعه وحدوده ويتم الصك ان اخذ كذا قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير **كبرت ذلك** وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يد أمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعدما كانت يده ملك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه وفارقه ببذنه وأقرب ذلك كله اقرا صحيحا فان كان الاب أبرأه عن الثمن كتبت وأبرأ هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابراء صحيحا صالحة منه وعطية ومبرة وشفقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط **كذا في الظهيرية *** وفي هذا تنصيص على أن الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه **كذا في المبسوط *** فان اشترى الاب دار ابنه لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بنحو من قيمته وابنه فلان يومئذ صغير في حجره بلى عليه أبوه ان أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضرة الشهود ويقبضه لابنه ألا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأرد ذلك برأ منه كان للدي يبرئه منه ان يزنه بحضرة الشهود ويقول اشهدوا أنه كان لابني الصغير فلان على كذا بركة أخرجه من مالي وهو هذا قبضته له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالانحراح والشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء توصي لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتريه بأكثر من قيمته ويلحق بالانحراح حكم الحاكم لانه مختلف فيه فان اشترى الصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المذكور في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه ذلن ثم ينهى نصك كما ينهى صك الاب جانب **كذا في الظهيرية *****

وان اشترى المتولى والقيم لا وقف بمال لوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان بغيره في وقف **كان** أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة نفسه فلان بمثل هذا لوقف المجتمع عنده من غلاته ثم يرا لمال هذا الوقف ومعونه له على النواثب من فلان بن فلان جميع كذا والا حوط أن يراذه ههنا وكان لواقف شرط في وقفه هذا أن يشتري بالمجتمع من غلاته مستغلا حريته ضم اي ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا

في الذخيرة *

ولو أن رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم ثم انه ولي غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره له وعاليه طائعا راعيا لأعلاه به تمتع صحة اقراره من مرض ولا غيره انه كان اشترى من فلان جميع ما تفرقه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولي فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذکور فيه بثمن الذي كان ابتاعه به وهو المذکور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا وتقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقه ما وضعه من الدرك للمولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولاء شركه بنصف واشتراك واربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا كذا في الظهيرية

(الفصل العاشر في السلم) اعلم بأن المال في مكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) هذا ما أسلم فلان إلى فلان كذا درهمين النقد ويقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا قفيزا من حنطة بفضاء نقيصة سقية محاسني ما عجزا يا جيدة بالتقفيز الذي يكال به في بلد كذا إلى أجل كذا من لدن تاريخ هذا الذي كسر سلعها جاز لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد محلها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الداهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل افتراقهم أو قبل اشتغالهم بغير ذلك وتفرق عن مجلس العقد تفرق الأبدان عن صحة وتراض منهما بموجب هذا العقد وان عقده ويتم الكتاب * ولا يذكرك فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه الثاني) أن يكتب اقرارهما في كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعا أن فلانا وفلانا أقر عندهم أن فلانا أسلم إلى فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الأول (والوجه الثالث) أن يبدأ بأقرار المسلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم آياه في هذا الاقرار ونما كتبنا تقيانا ولم نكتب تقيانا من العصف والمدروا العلف وهو بالفارسية (جودره) كما كان يكتبه متقدموا أصحاب الشروط لانه قد يكون تقيانا من هذه الاشياء ولا يكون تقيانا من غير هذه الاخلاط مما يكون اخلاطه به عيبا والنقاء المطلق يأتي على ذلك كله ولم يكتب حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه إيهام أنه أسلم في قبح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع السلم ولو أسلم في مختلف النوع لا بد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أي خيفة رحمه الله تعالى وما كان من الاسلام مختلفا فيه ألحق به حكم المحاكم لعمته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها) منها الاواني الصغرية والشبهية وغير ذلك كذا عددان المشبعة المشبعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا بوزن بخاري أو من المشبعة المشبعة المعروفة بخيزران اما القمممة فكذا عددان القمممة المعروفة ببرنج كذا الكبار منها كذا عددان كل واحد منها كذا بوزن أهل بخاري يسع كل قمممة منها كذا من الماء وللكبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا بوزن أهل بخاري ويسع كذا من الماء وعلى هذا الطساس والغجانات اما الحديدية فنها كذا عددان البروز المضروبة من الحديد المذكور المعروف (ببولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعدم شوائبها كذا من بوزن أهل بخاري كلها مقروغ عنها والمسحاة على هذا اما الزجاجية فنها بقت نضرم كذا عددان لطايفات الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل

عشر منها منوان أو ثلاثة منها صلى حسب ما يكون من الطابقات المعروفة (بكل يداني) كل عشرة
منها أربعة أمناه بوزن أهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذربان أهل بخاري ومن
الخماسيات كذا عددا و نصفها بما يكون وصفها في السنة الزاجين كل عشرة منها كذا ما يسع
كل واحد منها كذا من المائع ومن القربيات كذا عددا من القربيات الزاجية كل واحد منها
نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحدة منها كذا من المائع أما القارورات فكذا
عددا من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عددا البكار
المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والواسط
المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفعروغ عنها والصغار على هذا ومن
الواني المخزفية منها كذا عددا من الكيزان المخزفية الوركشية المعروفة بالفخيان وكذا عددا
من الكيزان المعروفة (بدوكاني أو سه كاني) وكذا عددا من الواسط المعروفة بكاسفرالك وكذا
عددا من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو
ما يغطي به رأس التنور المني فكذا عددا من الغطاء المخزفي الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور
قطر كل واحد منها كذا ذراعا بذربان أهل بخاري وأما القدرة نصفها كما وصفنا الكيزان وكذا
المجرار والمجباب على هذا كذا في الظهيرية *

(الفصل الحادي عشر في الشفعة) *
قال في الأصل إذا اشترى الرجل دارا وقبضها وتقد الثمن ولها شفع فأخذها بالشفعة وأراد
أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنقول إنما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب
أنواع ثلاثة طلب موائبة وطلب شهادة وتقرير وطلب تمليك فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب
فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب طلب الموائبة فأراد أن يكتب بذلك كتابا ليكون حجة له فانه يكتب
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آنه هذا الذي ذكرنا فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع
كذا حدودها كذا بكذا اشترى صحيحا وقبض الدار وتقد الثمن وإن فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا
يد كسب استحقاقه للشفعة فإن الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن
طلب الشفعة ساعة ثذ طلب موائبة من غير مكث ولا بث طلبا صحيحا وقال أنا طالب لشفعتي في هذه
الدار المحدودة بسبب كذا فلهذا وتقام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم المشتري الدار واسم
بائعها ولم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لا بعد لقبض المحصورة مع المشتري والبائع
ينزلة الاجنبي الآن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما محذورا
عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون
فيها فعند بعضهم الشفعة بالابواب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي
رحم الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولا تستحق بالشركة
في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي أن يبين حتى يعلم القاضي
هل هو محجوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم لأن العلم حقيقة لا يثبت
إلا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط إذا لم يطلب عندا خبار من دونهم فإن أخبر إذا كان رسولا وهو
عدل أو فاسق حرا أو عبد صغير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب انشفعة بعنت شفعتة وإذا كان أخبر من
تلقاه نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أخبره بالبيع رجلان أو رجل وامرأتان
عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتة وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا
وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة أما العدد أو العدا لم يطلب بطلت شفعتة وعلى قول أبي يوسف

ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبره واحد بأي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته
اذا ظهر صدق هذا المخبر فكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك الطلب عند أخبار الواحد
أو المتني وتوقف الى وقت الخبر التواتر وقد بطلت شفيعته وكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر
مرة ولم يطلب ثم أخبرنا نيا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طلب
الشفعة ساعة عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة ففي
ظاهر الرواية لو لم يطلب على الفور من غير مكث بطلت شفيعته وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى
انه وقته بمجلس العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد انه
يتوقت بثلاثة ايام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلو اقتصرنا على انه
طلب طلبا صحيحا بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصفة
متأ ولا قول بعض العلماء ثم كتبه لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه اذا طلب بأي
لفظ عرف في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بأن قال طلبت أطلب أنا طالب وما أشبه ذلك
والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع أو المشتري
أو الدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقرير ومن شرط
صحة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتراة وهذا الطلب انما يحتاج
اليه اذا لم يكن عند طلب الموائبة أحده هؤلاء أما اذا كان طلب الموائبة عند أحده هؤلاء فيكتفي به ولا يحتاج
الى طلب آخر بعده سوى طلب التعليل ومدة هذا الطلب مقدرة بالقدر عند حضرة أحده هذه الاشياء
الثلاثة حتى لو كان ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد والخم
اعترف بهذا لطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحده هذه الاشياء
الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا
كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان
فلانا يعني الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند
طلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقرير من غير تأخير وتقصير بحضرة
من هو أقرب اليه ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه
مختلفون فابن أبي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والمخصوصة معه والعهد
عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول يأخذ من المشتري في الحالين والمخصوصة معه والعهد عليه
وعندنا المخصوصة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعده القبض المخصوصة مع المشتري والعهد عليه
فيكتب الاخذ منهما احتياطا ثم اذا طلب الشفيع الطليل فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر
وانتهى نهايته وان أبي التسليم فالشفيع يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه لقضاء بما للملك له بسبب
شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره
محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المشتري فلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت
اشترت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم
حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة أو المخلطة أو الجوار وحين
بلغت أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طلب موائبة وطلب اشهاد
ويكتب طلب الموائبة وطلب الاشهاد على نحو بينا طلب صحيحا يوجب الحكم بتسليمها اليك واعطاءها
ياك بشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واخبرنا تأخرون في هذا هذا ما شهد عليه

الشهود المسوين آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا
ونسخ صلح الدار فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذ كقبض الدار ثم يكتب وان فلانا
كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيق أحد حدود هذه الدار المشتراة
أو يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار مشاعا ملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من
غير تفريط طلبا صحيحا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب التحكم تسليمها اليه
واعطاءها بالشفعة فاجابه اليها هذا ان المتبايلان فاعطاء جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا
الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن
المذكور فيه بايقاع هذا الشفيع اياه ذلك تاما وانما وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن
هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء
بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارضا عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فما أدرك
هذا الشفيع من ذلك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويلحق بالحق بآخره حكم المحاكم في شفعة الجوار لانه
مختلف فيها ولا يذ كرضمان البناء والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وان كان
المشتري قبض الدار وتقد الثمن فلا خصومة مع البائع وانما لخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة
على اقرار المشتري بالشراء واخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ
بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه اليها فترفعوا الى القاضي فلان فقضى بثبوت هذا الحق بعد
خصومة صحيحة جرت بينهم فتحكم عليهم ما يتسلم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه
جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب (وفي طلب الاب والوصي) يكتب وكان فلان الصغير
شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك كله بعد ان يجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع
عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه الدعوى فنسكل عن اليمين عنده مرارا فقضى
عليه بذلك بعد ان حلف الشفيع بالله وما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في محاسنها
الذي بلغه فيه واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم أو دنانير أو كيليا أو وزنيا أو عدديا متقاربا
ذكره وذكر ان الشفيع تقدم له للبائع او المشتري وان كان الشراء بعد أو عرض أو غير ذلك من ذوات
القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فأوجب المحكم الاخذ بقيمة وكانت
القيمة كذا كدراهما غطرية جيدة بتقويم العدول والامناء الذين يدور عليهم أمر التقويم
لامثال هذه السلع والاحوط تسمية اولئك المقومين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك
وان كان للدار شفعا وحضر أحدهم فأخذ كلها ثم حضر آخرون ثبت استحقاقه فأعطى نصيبه منها
كتب شهدوا ان فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحذها بالكذا وتقا ايضا
وتفرقا ثم حضر فلان وكان شفيعها فحضر وطلب شفعة فيها بشرائطها فقضى بها وأمر القاضي بالبيع
أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر واثبت باليمين انه شفيعها وأنه لما بلغه ذلك
طلب الشفعة فيها بشرائطها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بحصته من ثمنها وهو كذا
بشفعته المذكورة فيه فانزله القاضي البائع والشفيع اذ قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه
ففعلا وقبض فلان لشفيع الثاني كذا من الدار بمدايفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في الخيط *

(الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات) * (نوع في الاجارات) الاجارة طويلة المرسومة
بين اهل بخارى صورتها أن يكتب هذا ما سيجري بين فلان الفلاني ويذ كرحليته ومعروفية
ومسكنه استأجر جميع المنزل المبنى المشتمل على دار وبيتين للقيام فيها وهو مسقف بسقفين ذكرا لاجر

هذا ان جميعه له ملكه وحقه وفي يده ووضعه في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا بحضوره مسجد
 كذا فا حدوده لزيق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق واليه المدخل فيه
 بحدوده كلها وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه
 داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين سنة متوالية غير عشرا يام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين
 سنة اولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا الصك بكذا دينارا نصفها كذا دينارا على أن يكون كل
 سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الايام المستثناة منها بشعيرة واحدة وزنا من دينار واحد
 منها والسنة الاخيرة التي هي تحت هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه على أن يكون لكل واحد
 منها حق فسخ ببقية عقدة هذه الاجارة المذكورة فيه في هذه الايام المستثناة يفسخها أيهما أحب
 الفسخ وأراد استجارا صحيا والآخر المذكور فيه أجر من المستأجر هذا جميع ما ثبت اجارته فيه بهذه
 الاجرة بحدوده وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من
 الوجوه بسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه ونقله وأمتعته وان يسكن فيه من شاء
 وأن يؤجره ممن يشاء وأن يعيره ممن يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضا
 صحيا بتسليم الآخر هذا ذلك كله اليه تسليما صحيا فا رغا وقبض الآخر هذا من المستأجر هذا جميع
 هذه الاجرة المذكورة فيه بتمامها قبضا صحيا بمحلة بتجديد المستأجر هذا ذلك كله اليه وضمن الآخر
 هذا للمستأجر هذا الدرك فيما ثبت اجارته فيه ضمنا صحيا وتقرقا طائعين حال نفوذ تصرفهما
 في الوجوه كلها مقربين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه
 في الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا
 هذا ما استأجر فلان بن فلان انغلاني من فلان بن فلان الغلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي
 هي ملكه وفي يده بموضع كذا احدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلهما
 وعلوها ومراقفها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير وفيها من
 حقوقها سنة كاملة بالاهلة اثنا عشر شهرا متوالية أو ثمانية عشر شهرا كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة
 كذا بكذا درهما نصفها كذا درهما حصة كل شهر كذا درهما من هذه الاجرة اجارة صحيحة جائزة
 نافذة بآية خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله أجره مثل جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذا الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوه
 منها بما المعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقدا الاجرة يكتب على أن المستأجر هذا يحل كل هذه
 الاجرة لتمام هذه المدة فتجملها منه الآخر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى
 هذا الآخر براءة قهض واستيعاء وان لم يكن المستأجر نقدا الاجرة يكتب على أن يؤدى المستأجر هذا تمام
 هذه الاجرة الى الآخر هذا بتمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة
 عنده حتى ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الآخر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما
 وقعت هذه الاجارة فارغة عن كل مانع ومنزع عن قبض والتسليم بتسليم هذا الآخر ذلك كله اليه
 وتفرقا عن مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتمامها تفرقا لا يبدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا انه
 رأى ذلك كله وعرفه ورضى به وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين
 النسخي لا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه
 مقبوضة معاملة فان كان للمحل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر

المقبوض وضمان أصل الأجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كتاب يكتب فيه ثمة وبعض
مشايخ مرة قد اختاروا العبارة في هذا فكتبوا ههنا ما تقبل فلان قبالة صحبة وقبض
هذا المقبل وسلم هذا المستقبل وتفرقا عن محاسن هذه العبارة وعلى هذا اجارة الحافوت والارض
والطاحونة والمجسم وكل محدود ولكن يذكرون عند قوله يحدودها وحقوقها ما هو من خواص
مراقبتها كما في الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * فان كان المستأجر سوى المنزل بأن كان
كرما يذبح أن يكتب الاجارة على أصل الكرم دون الاشجار والقضبان والزراجين لان اجارتها
باطلة والزرع في الاراضي كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط
أن كان الكرم محوطا بجميع دبرات أرض ذكر الاجر هذا أنها له وملكه وحقه وفي يده وموضعها
في أرض قرية كذا من قرى كورة بخاري من عمل ذرا ومن عمل قرع دوا ومن عمل ساهن ما دون
ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول يحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها بعد ما يباع الاجر هذا
من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزراجين والاعراس وما في هذه
الاراضي من الزروع وشراء البطيخ وقواثم القطن باصول جميعها وعروقها بشئ معلوم هو كذا يبيع
صحيا وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيا وتقباضا قبضا صحيا ثم استأجر
جميع ما تبنت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة وتواليه غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة واحدة الى آخر
الصلوات كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمارا وعلى الزراجين أعناق يكتب بعد قوله
جميع الاشجار والزراجين والاعراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل
في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم اشجارا بخلاف يكتب وجميع اشجارا بخلاف التي في هذا
الكرم لا رقا ثم بخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة
من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهي ما اذا استأجر ازرع دوا من رجلين عشر سنين
فخف أز يخرجاه منها وأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر الدوا كل شهر من الشهور
الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية الأجر فان ظلم الأجر متى كان للشهر الاخير فانهم لا يخرجانه من
الدوا وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون يبيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن ابراهيم
الميداني رحمه الله تعالى كره ذلك لما كان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى
الاسترباح بآء والمهم فيحصل لهم منفعة الارض والدوا مع الامن عن ذهاب شئ مقصود من المال فجعل
بمقابلة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة ايام من آخر كل سنة
واشترط الخيار لكل واحد منهم ما في هذه الايام وانما ثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار أكثر
من ثلاثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي خيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة
صاحبه الحق الفسخ عند أي خيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير ايام كعقد رعا
قدرا ويا حدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة ايام من آخر كل ثلاثة اشهر في الغلب واذا استثنى
ثلاثة ايام من آخر كل سنة في صحتها فان تكون الايام المستثناة من هذه المدة ثمانية وستين يوما
وذلك سنة واحدة فيبقى عقدا لاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقدا لاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا
في ازيد على ذلك لان ثلاثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم عمر آدمي
ما بين الستين الى السبعين وقلنا اني عليه الصلاة والسلام معترك الما ياما بين الستين الى السبعين
فكرهوا الزيادة على نصف العمر لان الاكثر معتبرا بالكل حتى كان ادراك اكثر اربعة وعشرين سنة

اد الكلى وحقق يقدركن شبهة التأيد فيها والتأقبت من شرها وواقعه على تجويزه هذه الاجارة
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفاضل رحمه الله تعالى وكذا من بعده من الاثمة بيجارى وعلى هذا امر
 الاثمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزماد من مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد
 والشيخ الامام أبي حفص السفيروى لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الزياوقد ذكرنا
 وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين
 المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحتها واستقامتها ربا عنها ولوم تجويز هذا الطريق لا نستد
 على الناس وجوه دفع حواشهم بحال الغير لان من يقرض المال الكثير من غير أن يطمع في وصول
 نفع مالى نادر وبذلك النادر لا تندفع الحواش ولا تنظم المصالح فكان في القول بجواز هذه الاجارة تعديل
 النظر من الجاهلين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجر مجهولا وما يصب من الماء
 والمكان الذي يجلس فيه وقدر ما يعمك فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة
 في فصل وهو انه اذا كان سن أحد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالبا هل يصح هذه
 الاجارة بعضهم لم يجوزوا ومن لا يجوز ان لا يرضى الامام أبو عاصم العاصم وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة
 اصيخة كلام العاقدين وانها تقتضى التأقبت فصح ذلك وتظهر هذا اذا تزوج امرأة الى مائة سنة فانه
 يكون متساويا ولا يكون نكاحا صحيحا في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة
 ظاهرا ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان بطلا لنكاح كذا في الظهيرية *

(اجارة النصف الشائع) استأجر فلان لفلان من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع
 ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار المشتركة بين هذين
 العاقدين نصفين وهى الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجز
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عند هـ حافان أراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم واحد
 من سهمين من جميع الدار التي ذكر ان كاهانه وهى ملكه وحقه وفي يده وهى الدار التي موضعها كذا
 ويلحق بآخره حكم المحل كما في كتب وقد حكم بهذه العقد القاضى فلان بعد خصومة صحيحة جرت
 بين هذين العاقدين كذا في الذخيرة *

(ووجه آخر) أن يعقد الاجارة على جميع الاستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ العقد في النصف
 بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا فلا
 يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضى (وان كان المستأجر سركارا المحامين) فيكتب الاستأجر اقل من
 مدة احدى وثلاثين لان سركارهم لا تبقى على حالها الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب
 فيكتب نسخة لسركارا ولا بالعربية او بالفارسية كما بينا ثم يكتب عقيبها استأجر فلان بن فلان من
 فلان بن فلان جميع هذه السركار والادرات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك
 بالعربية أو بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة ايام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليات
 من مقدمتها أو لها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا الذي ذكره اذ استأجره وغالب الدينار بما وصفناه على
 أن يكون أربع سنين متواليات من أوائلها سوى الايام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثنى من
 ايامها بشعبيرة واحدة وزنا من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي ثلثة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم
 الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني
 يكتب حايته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الأجر المذكور فيه بأجره للمستأجر المذكور فيه بما يجب
 للمستأجر على هذا الأجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضمنا وصحفا معلقا بالزوم

ورضى به هذا المستأجر وأحضره منه عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الا اجر الضامن وطلب المستأجر من الا اجر ان يوكله أو يوكل رجلاً آخر يبيع هذا المنزل من اناس بثمن يتفق عليه أهل البصرة بعض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الا اجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انفاخ عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المسأجر من يرغب في شرائه منه بانفس الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصرة في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم العقود عليه اليه وضمان الارك عنه له وأداء ما يجب على هذا الا اجر من مال الاجارة المذكور مبلغه فيه بعد انفاخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن توكيلاً صحیحاً بطلب هذا المستأجر ومثله ذلك منه ثباتاً لازماً على انه كلما عزله عن هذه الوكالة عاد عنه وكيل في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبل ولا صحیحاً خطاباً ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الا اجر يكتب وأذن الا اجر هذا المستأجر هذا في صرف ما يحتاجه هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف ولا تبذير بمشهد رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليه على هذا الا اجر اذا صحیحاً أو بصرف جباياته وموثقاته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اذا صحیحاً على انه كلما عزله عن هذا الاذن يكون هو مأذوناً له فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان رايه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صحیحاً

(وأما الاجارة على الاجارة) فانك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسم ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طائفاً انه اجر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه محدود وحقه ومراققه التي هي له من حقه ومن هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديتار ايضاً بوصفنا على ان يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزمان دينر واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلانا هذا استأجر منه جميع كذا محدود وحقه ومراققه التي هي له من حقه بهذه الاجارة والشروط المذكورة فيه استئجاراً صحیحاً وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الا اجر هذا جميع هذه الاجارة بكما قبضاً صحیحاً وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا بالخيار في فسخ بنية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعلاً صحیحاً ويتم الصك الى آخره كذا في الطهرية *

اجارة النفس هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أو لمعارة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا بكذا درهما على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الا اجر سلم نفسه اليه بحكمه هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه اجر كل شهر يستعمله فيه عنده فيه فان كان استأجره لبيع خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في انواع الثياب كلها وجميع ما يحتاج على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفر له بئراً) بين موضعها وسعتها وعمتها بالذرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعيانها) يصفها ويفصل اذا اختفت كذا شهراً على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أقطانها ويؤيد اوى جربها ويحلب ذوات الدر منها في الاوقات التي

تطلب أمثالها قيم أو تصرف روعها بعد إلمها ويقوم عليها وعلى فصولها في جميع ممتلكاتها التي يحتاج إليها
و يطلب ضالتها بكذا درهم إلى آخره ويتم الكتاب وبين التأجيل والتجديد في الأجرة فإن كانت الأجل
بغير أعيانها بين ذلك ويكون في هذا أجبر و كذا فلا يملك أن يؤجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما
ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو أجبر مشترك فله أن يؤجر نفسه لرعي غيره من غيره ولا يضمن ما ضاع
منها عند أي خفيفة رحمه الله تعالى خلافا لما

(فإن استأجره لمحمّل الكتاب من سمرقند إلى بخارى وتحوه ويدفعه إلى فلان ويسأل جوابه فيجمل
إلى المستأجر (كتب) استأجرته نفسه ليحمل له كتابا كتبه إلى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل
جواب هذا الكتاب منه إليه بكذا درهم ما اجارة صحبة رقبه هذا الاجير من هذا المستأجر جميع
الأجرة المذكورة فيه مجله قبضا صحبها وقبض منه هذا الكتاب قبضا صحبها وقبل جملة من كورة
سمرقند إلى كورة بخارى وإيراده إلى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب إليه من كورة
بخارى إلى كورة سمرقند وتسليم الجواب إلى هذا المستأجر ويتم الكتاب

(استأجر المملوك لخدمة) استأجرته عبد الله بن دايسم زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه مملوكه
ورقبه وفي يده وهو عبد شاب مديدا قامة وبين حايته استأجرته سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا
بكذا درهم ما اجارة صحبة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحل
للمستأجر استخدام فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويؤجره فيها من أحب لخدمته ولخدمة من شاء
ويسافر به أن يبداله ويعمل في ذلك برأيه فإن كان يعمل في غير ذلك كذا ثم ذكر الأجرة والتأجيل
والتجديد والرؤية ويتم الكتاب وليس له أن يسافر به إلا بشرط والخدمة التي له أن يطلبها
منه خدمته وخدمة من في عياله وخدمة أضيافه من السحر إلى ما بعد العشاء كذا
في الذخيرة *

وان كان للخدمة والأعمال والصناعات كاهابنت ذلك ثم تبين حديث الاجر من التأجيل والتجديد
والتأجيل وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر قول اجارة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة الطويلة
لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم
في تسوية الأمور لعلان الصغير الثابت العوامة المذكورة وأنه يؤجره من هذا المستأجر هذه الولاية
والقوامة المذكورة فيه بالأجرة التي هي يؤخذ أجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيها ولا شطط ويذكر
المحدود ويتم الصلح كذا في الظهيرية *

(استأجر المصبي من الأب) استأجرته ابنه الصغير المسمى فلانا لعمل كذا مدة كذا بكذا درهم ما اجارة
صحبة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ويوفي أجرة كل
شهر منها عند انقضائه ويسلم الأب هذا الصغير بولاية الأبوة إلى هذا المستأجر فقبله منه وتفرقا
ويتم الصلح وإذا استأجره من ذي رحم محرم له جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم المحاكم على
ما مر مرات

(استأجر المحرم بالطعام والكسوة) أجبر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا
وما يبدوله من الأعمال بقدر طاقته مما يأمر به هذا المستأجر على أن يكون أجر عمله لكل
شهر كذا ره ما وأذن هذا الاجير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمله إلى طعامه وأدامه
ولباسه وسائر مصارحه التي لا بد منه منها إذا احتجج على أنه كلما نهاه عنه كان مأذونا له فيه بأذن جديد
من جهة وسلم نفسه إلى هذا المستأجر تسليمها صحبها

(استجار الظئر) هذا ما استجار فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليين أو لهما عشرة شهر كذا من سنة كذا وأخرهما صلح شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لارضاع هذا الولد وحضاته فترضعه بنفسها من لبنها وتحضنه وتخدمه رضاعا لا تقصير فيه ولا تقتير بكذا درهم خاصة كل شهر كذا اجارة صحيحة وقلت منه هذا العقد وما جهة في هذا المجلس وعايذت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل فترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويوفى بها أجرها عند مضي كل المدة أو يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد تجملت وقد أجاز زوجها فلان عقدة هذه الاجارة فرضي بها وسطها الارضاع المذكور فيه وأذن لها بالسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتفرقا ويتم الكتاب وان كان بغير إذن الزوج فله المنع والفسخ والله أعلم *

(استجار الاستاذ لتعليم الصبي المحرفة) استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفه كذا بتماها بوجودها في مدة كذا بكذا ادرة ما يقوم بتعليمه في اوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن ومجمل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب وأز يد من هذا الفصل الذي يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسخ مثلا على أن أعطاه الولي كل شهر كذا اما لو شرط عليه تعليم الحياصة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حيث تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المتعلم فلا يجوز الاجارة عليه كما لو استأجره لتعليم القرآن فأما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسخ ليرغب الولي فيما يحصل له في أثناء العقد من عمل الحياصة فان الصبي ربما أخذ ذلك بفهمه وكأنه فهدا جارا مجرى البيع فأما المقصود فهو القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على أن يعلم ولده المحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه المحرفة في سنة فوجهه أن يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تسليم النسخ سنة بأجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر الطيف في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك المحرفة بأجر كذا هو كالأول فيتقاصان (وهذه نسخة هذين العقدين) هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان ابن فلان وهو عاقل مقيم متلقن بما يلحق بتعليم ما يعلم في تعالجه عمل الحياطة في انواع الثياب بأنواع الخياطة في اوقات لتعليم ويلقنه في اوقات التلقين ما هو من جملتها ومتصل بها ودخل فيها سنة كاملة ولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطريفة لا يألو في جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الولد هذه الاجرة عند مضي هذه المدة وتقام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد قبله وضمن القيام عليه اتعاجه ذلك كله وتفرقا ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الولد هذا الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى أو ملحقة بها أو الاولى مشروطة في الثانية أو ملحقة بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الحياطة فيخيط ما يأمره به من اثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيما في جميع هذه المدة بمائة درهم غطريفة اجارة صحيحة على أن يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب *

(اكثرى مكاريا ليعمل أنقاله على حمرة) هذا ما اكثرى فلان المستأجر من فلان المكارى اكثرى منه خمسة حمرة معينة تحمل له من الاثقال على كل حمارة كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارى بكذا كذا درهم كراء صحيح وان هذا المكارى أراه هذه الحمرة بالمجربا عيانا ورضي بها هذا المكارى وسلم هذا المكارى الى هذا المكارى الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضه هذا المكارى وقبل حملها على

قوله وأزيد من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليخبر تركيبها اه صححه

هذه المحرم من كورة كذا الى كورة كذا و يسلمها اليه في كورة كذا و قبض منه جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتجمل هذا المكثري ذلك اليه و ضمن هذا المكاري لهذا المكثري كل درك يلحقه في ذلك ضمانا صحيحا و ذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فأبو حنيفة وأصحابه رجعهم الله تعالى جوز و ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا من فلان من القطن أو يكتسب كذا كذا عدوانا المجوز أو كذا كذا كذا قفيزا من المحنطة أو كذا كذا ثوبايين جندوها ونقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحجر أو يقول على الابل السمان الفارحة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطلا برطل كذا تقبلا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا خيار يكذا درهما على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المنازل على ما عرفة الناس ويحفظها الليل والنهار و يسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها و قبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر و سلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه و صار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

(وثيقة الكراء للحيج) هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان وقد نظرا اليهما هذا المتقبل وعرفهما بأعيانتهما ولكل محمل منهما من الوطاء والدرث كذا رطلا برطل كذا ولهما من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماء كذا ومن المحنطة والشعير والسويق والرب والثمرة والمحلوى كذا ليحملها على رواحل ثلاث على ابل مسنات سمان فارحة قوية وذلك بعدم معرفةهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدرث والكساء والركبان وغير ذلك ونظرا اليها وعرفاها بعشر بن دينار و يصفها قبالة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوا جميعا وعلى أن لهؤلاء اركان أن يستبدلوا بالوط والدرث والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط *

فان كانت الابل بأعيانها ذكرها كما مر في الحجر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكاري في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغازة بقيت بذلك الاجرا استحسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجدد عقد

(كثراء السفينة وتقبل الحمل في السفينة) استأجر منه جميع السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بأثوا حها ورفوفها ومجاديفها و مرادها وشرائعها وادقلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهرا أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالاقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدعة ويرقى اذا رقى الناس ويسير معهم اذا ساروا و قبض هذا المؤاجر جميع هذه الاجرة مجتمعة بتجمل هذا المستأجر و قبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يد هذا المؤاجر يتسلم ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وممانع وتفرقا بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها حملان كذا بوزن كذا و كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من

الناس وينهى الكتاب كالاول

(واذا حضر الكتابة وميقة اجارة أحد العاقدين) قال كاتب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر ان ذلك المقر له لو جاء وحده لاسترداد المال الذي اقره هذا قبضه منه كان له ذلك قالو جه فيه أحد شئين اما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطلب فله أن يقول ما قبضته منك واما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكرة قبضا وكذا هذا في ذكرا الشراء والتمن كذا في الذخيرة *

استجارا الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جلة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحدها بحدودها وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاياها وحدانها فانها صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذان المتعاقدان وعقداه هذه العقدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا يكذا درهما وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بمجلة بتجمل هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كله اليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بإخراجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنهارها واصلاح مسانتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأنفا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا وبنم الكتاب كذا في المحيط *

وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة قوابل مركبات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحيات ودورات والتابوت الخماس المعروف (شاحقة) ذكر هذا الذي آجر أن جميع هذه الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذلك كذا الحد واستأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا مسانحة أو مشاهرة كل سنة بكذا درهما أو كل شهر بكذا درهما ينتفع المستأجر بهذا استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كهما ويؤدي قط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضا صحيحا فرغاعا يشغله بتسليم هذا الذي آجر وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحتة تفرقا والقوان والابدان

(واذا أردت كتابة استجار انجدة بفارقينها) كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع انجدة التي لها فارقين متصل بها بفارقينها كذا هذا الذي آجر أن جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذكرة الموضع والحدود ثم يقول بحدودها وحقوقها ما وجميع مراقفها التي لهم من حقوقها سنة أو ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكرت استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكرة الموضع والحدود ثم يكتب كذا هذا الذي آجر أن جميعها له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بفارقينها كذا كذا سنة بكذا

درهما الاجارة صحيحة ينتفع بهذه المجرى بوضع الجسد ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها ثم يتم
المالك الى آخره

* (واذا اردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة اصلها كضباع نهر المولى بفناء كورة بخارى) كتبت هذا
ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي كرم محوط مبنى بقصره وخمس دبرات ارض
متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكره هذا الذي آجران ما في هذه الضيعة من الكدارات
ملكه وحقه وفي يديه وكداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبنياء قصره وأشجار هذه الضيعة
كبارها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجه الارض
من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت تراجمها المكبوس به وجه الارض وقف
من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس بكين) التي وقفها على حاقوته وتعترف هي بالاوقاف
الحاقوتية وفي يدي هذا الذي آجر بحق استجاره ممن له ولاية الاجارة منه مسانحة سنة بعد سنة
باجرة معلومة المقدار التي هي اجرمثله وأن هذا الذي آجر يؤاجر ما في اجارته من الوقف اجارة على
الاجارة وما هو ملكه من اصل هذه الضيعة يؤاجر مع الوقف بعقد واحد بحق الملك ثم يذكّر
الموضع والمحدود للضيعة ثم يقول بمحدود ما ثبت اجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من اصل
هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد ما باعه هذا الذي آجر جميع اشجار
هذه الضيعة وزراجهن هذا الكرم وقضياته بثلاثة دراهم واشترى امانته هذا المستأجر به شراء صحيحا
وتقايضا قضا صحيحا ثم استأجره ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين
سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أو ثلاثة اشهر
الحرم من شهر سنة كذا بكذا درهما أو دينارا نصفها كذا ثلاثين سنة منها من أو ثلثها غير الايام
المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير
ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة
هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام المحاكم
أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مساهمة
في المملوكات بين الباقين وأما في أموال اليتام فان كانت لليتيم دار وأراد الاب أو الوصي اجارتها
لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصي استجارها لليتيم لم يحز في السنة
الاخيرة لان الاستجار فيها يقع بأكثر من أجر مثل وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة
لليتيم ان يعقد العقد بأجر مثل في تلك المدة ويبرئ الاب والوصي فيصح البراء عند أي خفيفة ومحمد
رحمه ما الله تعالى فيما يشاره ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة مؤجلا الى انفساخ
الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بمال المقر به قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه
آخر) ان يقر الاب أو الوصي بقبضها من المستأجر فيبرأ المستأجر ويهتات فان أراد المستأجر ان يتوثق
فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصي وان اقر بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين
الله تعالى فالوجه في ذلك ان يبيع منها شيئا بمن هو مثل تلك الاجارة والاحوط في ذلك كله البراء
لانه اذا اقر بالقبض وانفسخت الاجارة بفسخها أو بموت أحدهما وجب مالان أحدهما المقربة
والثاني مال الاجارة الذي اقر بقبضه ولم يضمن بسبب البراء عن مال الاجارة شيئا (وهناشي يجب
أن يتحرز عنه) وهو ان في بعض هذه الوجوه ضرر للمؤاجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال المقربة
ان جعل مؤجلا الى انقضاء المدة تضرر المستأجر به فان الاجارة عسى تنفسخ بالموت أو بالفسخ في مدة

الخيار ويبقى المال مؤجلاً إلى آتة قضاء المدة فيتضرر المستأجر وان جعل مؤجلاً إلى وقت الفسخ كان وقت
الفسخ محجوباً ولا يلتزم به المثل فيبقى المال حالاً فيتضرر المؤجر فيه لأن المستأجر يؤخذ به المال
حالا والشئ المستأجر في يده بحق الاجارة بغير بدل آذاه فالسبيل في ذلك ان يجعل المال مؤجلاً إلى
وقت آتة قضاء المدة ثم يוכל المستأجر بابطال هذا الابل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على انه
متى عزله عاد ما ذرنا له فاذا فعل ذلك زال الضرر عنه مما جيعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منظر وعلى
هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والمدة القصيرة وكذا ذكر الطحاوي
في مختصره وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة مخافة التلاك فالوجه فيه ان يلحق به حكم الحماكم فاما
الاستئجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخره أن يعقد
مثلا على ثلاثين سنة بألف في ظركم أجرة مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلاً خسين درهماً يعقد
على عشرين سنة كل سنة بسدس درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بأجر المثل ثم يفسخ
الاجارة في السنة العاشرة ويحدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع
ما ذكره الشيخ الحماكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

(فان أراد كتابة فسخ الاجارة) كتب هذا ما فسخ فلان اجارة لمنزل الذي كان بينه وبين فلان وتحدد
المنزل اجارة طويلة بكذا درهماً أو لها تاريخ كذا وأخرها كذا فسخ هذه الاجارة في الايام المشروطة
له فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الاول من ايام خياره والاولى والاخر فسخاً صحيحاً وأشهد
عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذي كروا أصبح الفسخ في هذا أن يفسخه في اليوم الاوسط لانه في اليوم
الاخر أو في اليوم الاول عسى ان يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعده مضي مدة الخيار فكان الاحتياط
ما قلنا (وان كان لنوع من الاعمال والصناعات كالحياطة ونحوها) بينت وقلت يستعمله بالحياطة
في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحتاج على ما رأى وأحب ويؤجره من أحب ويسافر به ان بدا له يعمل
في جميع ذلك برأيه وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم تبين حديث الاجر من
التأجيل والتجمل والتأقيت وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدود الصغير أو الوقف
في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني
رب المال من فلان القيم في تسوية أمور الصغير فلان الثابت القوام المذكورة وانه يؤجره من
هذا المستأجر بهذه المدة والقوام المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ أجر المثل لهذا المعقود عليه
لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك الى آخره

(وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر) كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من آخر
بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة بأجرة معلومة ويضمن الآخر الاول الذي هو مالك
المنزل بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر
الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا
الاستئجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقب الاجارة
الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه وحدوده
وحقوقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعد ما زاد الآخر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور
في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول
يوم كذا يكتب يوم بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستندة منها
المذكورة فيه كل شهر بكذا ديناراً استئجاراً صحيحاً ليسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن

غيره منه مدة هذه الاجارة وان هذا الاجر الثاني المذكور فيه آجره من هذا المقاطع كذلك بهذه
 لاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يبطاها وتم التسليم والتسلم بينهما فثبت اجارته على قضية
 الشرع وتفرقا بعد ما ضمن الاجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستاجر الثاني وهو المقاطع
 هذا ما يجب للمستاجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستاجر الثاني من هذه
 الاجرة المذكورة فيه ضمانا صحيحا متعلقا بالزوم ورضى به هذا المستاجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه
 لنفسه في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية
 * (نوع آخر) اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان
 فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا ديرة ارض بيضاء صالحة
 للمزارعة ذكر الدافع هذا أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا
 حدودها كذا وكذا بمحدودها وحقوقها ومراقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما بعينه وذلك كر
 حنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا فقيرا بالفقير الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات أو لها يوم
 كذا من شهر كذا وآخره يوم كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لا فساد فيها ولا خيار ولا موعدة ليزرعها
 هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته
 ويعمل في ذلك كله برأيه على ان ما أخرج الله تعالى من ذلك من شئ فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع
 وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه
 المزارعة من هذا الدافع قبولا صحيحا وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر
 من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليم صحيحا اعلاما منهما بقول من يرى حوازا للمزارعة من السلف
 الصالح وتفرقا عن مجلس هذه المزارعة بمصرحتها وتامها تنفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع
 لهذا المدفوع انيه ما أدرك من درك في ذلك وان أراد ان يصير العقد مجمعا عليه يلحق بالآخر حكم المحاكم
 فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بحجة هذه المزارعة بعد خدومة معتبرة وقعت منهما وأشهدا
 على أنفسهما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبن في الوثيقة لانهم مالوسكا عنه فهو صاحب البذر واذا
 شرطاه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع اليه أرضا كذا سنة على ان يغرس فيها
 ما بدله من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والثمر بينهما نصفان ولا بد من
 التوقيت وعند مضى الوقت يؤثر بقطع الاشجار وان لم يكن البذر عينا ولا رأى الى الدافع كتبت على هذا
 الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذراعهما بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بدله هذا الدافع ببذر
 هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يدكر قبض البذر عن قبض الارض وان كان البذر عينا من
 قبل المزارع كتبت على ان يزرعها هذا المدفوع اليه الارض ببذرنفسه وهو كرحنطة سقية بيضاء
 نقية جيدة وهو كذا وكذا فقيرا بالفقير كذا ولا يدكر قبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عين
 ولا رأى فيه الى المزارع كتبت يزرعها هذا المدفوع اليه ما بدله ببذرنفسه من غلة الشتاء والصيف
 وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان
 شاء قطع الزرع مع الدافع وقسم ما بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله
 للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك
 اليهما جميعا فيكتب في موضع الدرك فإدرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا
 الكتاب فلا لكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا
 في الخيط * قال وان كانت الارض بين شريكين فأراد أحدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتب

هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين محدود وحقوقه مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها ببندره ونفقته واجرائه واعوانه فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينتهي الكتاب على نحو ما بينا ويجب ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستأجر شئ مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج (من) أجر أرض سنة بأجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر مزارعة ان كان البذر من قبل المؤجر لم يجز وان كان من قبل المستأجر جاز

* (وأما كتابة المعاملات) فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الاشجار والزرايين والقضبان والبقول والرباط وأصول القصب والثمار التي لم توضع وكذلك كل شئ يثبت ويقطع وكذلك يبي على مذهبهم أن تجوز عندهما على المانع ان كان مأثرا ويحسد لانه يحتاج الى سوق الماء وقالوا في القير والقط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المانع لمجة لتتم وأما ما لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) ان يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع ارضية القسامة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود محدود وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليه من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لا فساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما أصفر من الاغصان ويبس منه وايا مائه وتقيح نخله وتأبيره بنفسه وباجرائه واعوانه ويعمل في ذلك برأيه على ان ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه يتسلمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك وينتهي الكتاب فان كان الكرم يشتر على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرطا في الاخرى ويحذف الضيعة ثم تقول دفع فلان اليه أولا جميع ما فيه من الكروم والشجر المثمر معاملة مدة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه اني آخر ما ذكرناه ويذكر القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدة خمس سنين على ان يزرع أرضها ببذره ما بدله من غلة الشتاء والصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما بيناه ويقول عند ذلك الدرك فأذكر كل واحد منهما في ذلك أو في شئ منه من ذلك فعلى كل واحد منهما ما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثالث عشر في الشركات) *

وجه الكتابة في شركة العنان ان يكتب هذا ما اشترك فلان وفلار اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والخيانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلايقته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على ما سمي ووصف فيه وتعدا عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعا يتجران كتبت على ان يتجرا بهذين المالين ما بدلهما من انواع التجارات ويستأجرا بذلك ويؤجرا جميعا وشتي ويبيعا جميعا وشتي بالنقد والدينية ويشتريا ما بدلهما

جميعا وما بدأ الكل واحدا منهما من ذلك وعلى ان يخطا ذلك بحال نفسهما وبما لم من أحبا من الناس
ويدفع ذلك مضاربة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى ان يبضعا ما بدأهما
من ذلك ويودعا من وذا من الناس جميعا وشى وعلى أن يوكل بذلك جميعا وشى من شاء من الناس
ويسافر بذلك الى أى بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعا وشى
ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح
وقض فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما رضاء فيه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقا عن مجلس
العقد تفرق الايدان عن صحة وتراض

(واذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتابة) فوجه الكتابة هذا ما اشتركا عليه فلان وفلان اشتركا
على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما ما لصاحبه في السر
والعلانية شركة وجوه بأبدانها على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا
الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة معاوضة في العنان يكتب اشتركا
في تجارة كذا على ان يشتريا بوجوههما وما يصير في أيديهما من تجارتهم وما من شركتهما هذه ما رأيا
شراهما من تجارة كذا ويشتري كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه ويوكل لهما ويبيعان جميعا ويعمل
كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد
منهما ما يبيع ذلك بما رأى من أو كلاء على ان ثمن ما يبتاعانه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك
وما كان من ربح أو وضعية فهو بينهما نصفان ويتم الكتاب وفي المفادضة منهما ما يكتب اشتركا شركة
مقاوضة في جميع التجارات على ان يشتريا بوجوههما وما يصير في أيديهما من تجارتهم ما يشتريان
جميعا ويشتري كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ويوكل لهما ويبيعان ذلك جميعا ويبيع كل واحد
منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ببيع ذلك بما يرى منه أو يجاراه من الوكلاء على ان ثمن ما يبتاعان
أو يبتاعه لهما وكلاهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا
الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضعية على صاحبه

(واذا أراد اشتركا عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقييل وهي تسمى شركة التقييل) فوجه
الكتابة هذا ما اشتركا فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل الخياطة على ان يعمل بأيديهما ويتقبلا
هذا العمل من الناس جميعا وشى ويستأجر كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من الاسماء ما رأى
في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج اليه من أداة عمالهما ويبيع ذلك وما صار
في أيديهما من عمل أيديهما متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من
فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشتركا جميعا على ما بين ووصف
في هذا الكتاب وعقد بينهما عقدة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القسارة
والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهم الخياطة وعمل الآخر القسارة يقول اشتركا في عمل كذا
وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر في الربح (وهذه ثلاث شركات)
والشركات الثلاث الاخر شركة معاوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة
عنان شركة معاوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من أصناف التجارات وتبين رأس المال ثم تقول
وذلك كله في أيديهما يشتريان بالنقد وانسيئة ويشتري كل واحد منهما ما رأى أو رأى كل واحد منهما
من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير انه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل
وكذلك لا يصح ان يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقييل وشركة الوجوه

في المفاوضة على ما مر في شركة العنان غير ان ههنا يدكر شركة مفاوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركة (واذا اراد افسخ الشركة) فوجه الكتابه فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان او شركة مفاوضة ويذكر النوع وكانا عليهما كذا سنة وكان لفلان رأس مال كذا ولفلان كذا وبملا بذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسمة ما بينهما من جميع الاموال قسمها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان أدى كل واحد منهما حسابا به على وجهه حتى وقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته قسمة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا عين وبرئ كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعده هذا الكتاب وينتهي الكتاب فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية * واذا اراد شركة مفاوضة أو عنان ولا مال لاحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعده قوله وتفرقا طائعين ثم أقر فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها اقرارا مستأنفا ان عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا الذكر كذا دينا رادينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها اياه من مال نفسه ودفعها اليه وانه قبضها منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطأ باو يدكر التاريخ وان اراد الشركة في الحيوان وفارسيه (كاوينم سود دادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو اغنام اراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليهكون المحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام أو البقور نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية تصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويزد كرشياتها على اتمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئا تباكتب فجعلها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما برز قهما الله تعالى من الزوائد المتصلة بهما والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية تصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا درهمادينا لازما وحق واجبا بسبب صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاء الشرع وقبضها على قضيه الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطأ باو يدكر الكتاب كذا في الخيط *

(الفصل الرابع عشر في الوكالات)

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كنت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره وتحد الدار بحدودها كلها ومرتفعها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعه بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذا باعها ويسلمها الى من يشتريها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل امترقهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم فجعل مع ذلك في يده يحكم هذه الوكالة ثم ينهي

الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية * واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ماسمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع وشراء هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيعه من جميع الأموال والأملاك من الذهب والفضة والياب والعروض والرقيق والمحيران والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكبل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الأموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومجتما ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صنوف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها ما جاز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما يباع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الأموال مشاعا ومقسوما ومجتما ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها على ما وصفنا يبيع ويشترى بما رأى من ذلك تقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما أحب وي عزل عنها من أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض جميع ما يشترى من ذلك لهذا الموكل ويتقدم بجميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه إذا أحب لي رجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة ومواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة * وإن أراد أن يجعله وكيلًا في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما قلنا من الضياع والدور والعقارات والمستغلات والامتنعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الأموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارته ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته ممن رأى أن يؤاجر منه بما رأى أن يؤاجره في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحة من يرى مصالحة ممن له قبله حق أو يجب له قبله حق ويحط ما رأى حطه وبإبراء من يرى إبراءه وبتأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط * وجعل اليه أن يحتمل بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى أن يحتمل بذلك عليه وأن يرتن بها وأن يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية * وجعل اليه أن يجبره بأمواله في أي أصناف التجارات ماشاء وإن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم بأموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعي قبله حقا ومن كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها جائز ما صنع له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما استداليه من هذه الوكالة خطايا وبنمه كذا في المحيط

*(نوع آخر في وكالة جامعة لأمور والخصومات وغير ذلك) شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا بطلب كل حق له للحال على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستقبل وبطلب كل ماله عند الناس وقبلهم وفي أيديهم من مال عبي أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شاء من العضاة والمحكام والسلاطين وبإبائتها بالحج الشرعية وبإقامة البيئات في ذلك وأخذ الأيمان ممن يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كل ما رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته ممن هو شريكه في المستأنف في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم

وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شائعاً بينه وبين غيره على قدر حقه وقه ما في ذلك غير مقسوم وبقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه له من القسمة وتسليم ما يبيعه له من ذلك إلى من يتناعه منه وبأكتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمان الذرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يتناعه منه وبأبتياع ما رأى ابتياعه من الضياع والعقار والأموال والمنقولات وما سواها بما رأى وكلما رأى ويدفع أثمان ما يتناعه من ذلك إلى ما يبيعه منه ويقبض ما يتناعه له من ذلك وبأكتاب الصلح باسمه وبإضافة ابتياعه له ذلك إليه بأمره ويحفظ ما هو له وما يصير له في المستأنف من أصناف الأموال القليل والكثير وبالقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرته وعمارتها وأرزاق المختلفين إليه والقوام عليه وبإداعها عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن صدقة في زرع وفي ثمرة إلى من إليه قبض ذلك بحق ولا يته عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكره له في المستأنف من المالك وطعامهم وإدامهم وكسوتهم وجميع نواتهم التي يجب عليه الاتفاق عليهم بحق ملكه أياهم وبأجارة ما هو له وما يطرأ على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار والدور والقليل والكثير ما رأى بأجرته من ذلك ممن رأى وكلما رأى بما يرى على ما يرى من ذلك من قصر المدة وطولها وتسليم كل ما يؤجره من ذلك له إلى من يستأجره وبأكتاب الأجازات والقبالات في ذلك باسمه وبإضافة صلح الأجارة إليه والشهاد على ذلك من رأى أشهاده عليه وبقبض أجرته وبقبض ما يؤجره له من ذلك بمدا نقضه مدة الأجارة وببصالحته من رأى مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك من خط وأبراهم من تأجيل وباحتياله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيد من الأموال بالمستأنف ما رأى الاحتياله به من ذلك على من رأى وبأكتاب ما يجب اكتسابه في ذلك وبالأشهاد على ذلك من رأى وبأرته ما رأى أرته أنه بشئ من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يطرأ على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه ذلك وتسليم ما يرهنه من ذلك إلى ما يرهنه أياه وإن يتجره بأصناف أمواله التي له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يستفيد من المستأنف من ماله وبما يرى أن يتجره به في ذلك كلما رأى وفيما رأى ويدفع ما رأى من ماله بضاعة إلى من يرى وبمشاركة من رأى مشاركته له بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيد بمشاركته من الربح ويدفع ما رأى من أمواله التي له يوم الوكالة وما عسى أن يستفيد بمضاربة إلى من يرى ذلك بما يرى وبخصوصه كل من ادعى قبله أو عليه أو عنده أو في يديه حقاً كلما ادعاه عليه جائز ما عمل به في ذلك عليه وله وعلى أن له دفع ما وجب عليه فيما يقضى به عليه في ذلك وأقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضى بما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن له أن يتولى جميع ما ولاه أياه مما وصف فيه بنفسه وإن يتولى ما شاء منه من رأى من الوكلاء أن يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كلما رأى جائز أموره له في ذلك وكالة مطابقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه الوكالات المذكورة فيه شفاهاً ويتم الكتاب كذا في الخيط *

(نوع آخر في الوكالة بالنكاح) إذا وكلت المرأة رجلاً أن يزوجه من رجل يكتب وكلف المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وإقامته مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا ودرهما وعلى (دست يمين) كذا ودرهما وكالة صحيحة وإن فلانا قبل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً وذلك بتأريخ كذا ثم يكتب (بسم الله الرحمن الرحيم) * هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وكيلها فلان أياه بالهم المذكور في صدر الكتاب وهو كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً جمعة من الشهود المذكورين المرضيين

ويتم الكتاب وفيما اذوكت رجلا أن يزوجهما من نفسه يكتب وكلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجهما من نفسه على صدق كذا الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب * (بسم الله الرحمن الرحيم) * ان فلانا الوكيل زوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجا صحيحا بحضرة جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما اذا كانت المرأة معتدة من جهة الغير وقد وكلته بتزويجهما من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكلته وأقامته مقام نفسها في تزويجهما من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم

* (نوع آخر في التوكيل بخصوصة كل الناس) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والمحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعهم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم والمخصوصة معهم والاستخلاف والمحبس والاطلاق والاعادة الى المحبس والتكفيل وكيلا مختصا ومختصا بالقيمة البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل ودفعا عن مجلس عقد الوكالة بعد صحتها وقبله الى آخره والله تعالى أعلم

* (نوع آخر في التوكيل بخصوصة خاصة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والمحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعهم وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والمخصوصة معه والاستخلاف والمحبس والاطلاق والاعادة الى المحبس والتكفيل وكيلا مختصا ومختصا بالقيمة البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل وتفرقا وأشهدا ويتم الكتاب

* (نوع آخر في التوكيل ببيع الدار) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وكذا ببيعها ممن شاء وبقبض ثمنها ويوكل بذلك من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما يباع لي من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وأنه قبل منه هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفاهاً بهاراً في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل ببيعها الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والثن مقدراً بين ذلك فيكتب ببيعها من فلان بكذا والله تعالى أعلم

* (نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك) هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع أملاكه وأمواله المحدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والاماء والعروض والاثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويستغلها ويقوم بأموال زراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابه وأملاكه ويتعهد بها ويتقو بعماوتها ومصالحها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العماره والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل يحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهم عقد هذه الوكالة خطاً بشفاهاً جهاً راووجاًها وذلك بتاريخ كذا

* (نوع آخر في التوكيل بالبيع) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكالة صحيحة بشرطها من فلان والاحوط أن يقول لبشرها من يجوز بيعها له بأرضها وبنائها وكذا يجب أن أنواع الأموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء وينقد عنها إذا اشتراها لهذا الأمر من مال الأمر أو من شاء من مال نفسه يرجع به على الأمر ويخاصم في عيب أن وجد بها فيردّها بذلك ويردّها بخيار رؤية أن لم يكن رآها فتقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب

* (نوع آخر في التوكيل بالاجارة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا أحد ودّها كذا محدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤجرها كم شاء من الأيام والشهور والسنين من أحب من الناس بما أحب من الأجر من جميع أصناف الأموال كلها من الأثمان وغيرها يؤجرها على ما أحب جاز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها إلى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزل عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الافتراق وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه إياها إليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة فأدرك هذا الوكيل في ذلك كله من ذلك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهد والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها) وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا محدودها كذا محدودها وحقوقها كلها إلى آخره ليستأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والأيام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الأجر وكيف شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل بها من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل إذا استأجرها ويؤدي أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا أن شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل وإن شاء أداه من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمان الدرك والشهادتين ويتم الكتاب *

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة ليستأجر له دارا للسكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الأيام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الأثمان وغيرها ثم ساقها كالأول *

نوع آخر في التوكيل بدفع الأرض مزاعة) هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع أرضه التي هي بموضع كذا محدودها كذا وهي أرض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها محدودها مزاعة كم شاء من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها إليه بذر ما أحب من غلة الشتاء والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جاز ما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقبض في ذلك من أحب مقام نفسه ويسلمها إلى من يدفعها إليه مزاعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والشهادتين كان البذر من الموكل يكتب بزرعها بذر هذا الموكل والله تعالى أعلم *

نوع آخر في التوكيل بأخذ الأرض مزارعة وكله بأن يأخذ له مزارعة جميع الأرض التي بوضع كذا
بحدوده وكله وكالة جائرة ليأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن
يجوز له دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل ببذره نفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا
الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويقه على سياق الأول وإن كان البذر من الدافع
ذكرت ذلك *

(نوع آخر في التوكيل بأخذ لكرم معاملة) وكل فلان فلانا بأخذ جميع الكرم الذي هو بوضع كذا
بحدوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة ليأخذ له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة
كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير يقوم عليه هذا الموكل العامل
بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى وبوكل بذلك من شاء
ويقسم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل
جميع ما يأخذ معاملة به هذه الوكالة ويذكر القبول والاشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذ له
معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أشجار شاء بأي نصيب شاء في موضع كذا *

(نوع آخر في التوكيل بإثبات نسب وطلب ميراث) وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه
من والده فلان وبإثبات نسبه ووفاته والده فلان وعدد ورثته وبإثبات كل حق له في ذلك والخصوصية
والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل إقرار هذا الموكل عليه بشيء ولا صلحه عنه
ولا تعديل شاهد يشهد عليه بإبطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة إلى آخره *

(نوع آخر في إبراء الموكل الوكيل بالمحفظ) أقر فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه
وعمارتها وأمواله والانفاق على ذلك كله وأداء نوائبها وقبض غلاتها وانزالها وغير ذلك وكالة صحيحة
فقم بها كذا سنة بالمحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده
فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك إلى يوم كذا بحاسبة صحيحة وأدى هذا الوكيل جميع ما بقي
له في يده وبرئ إليه وبرئ إليه براءة يغنى ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصوصية
بروجه من لوجه وصدقه لو كمل هذا في ذلك كله وأشهدوا بتم الكتاب والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في إقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض) هذا ما شهدنا بقوله أنه قبض من فلان جميع
ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المظلوب بأمره أياه بذلك وتسليطه أياه على قبضه منه أمرا صحيحا
وتسليطه جائرة فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاما وافيا لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك إليه وبرئ إليه هذا
المظلوب من ذلك كله ودفع إليه الصك الذي كان لهذا الموكل بذ كرهذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا
الموكل قبل هذا المظلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق
ولا دعوى ولا طلبة بوجه من أوجه وسبب من الأسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك
من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك
ضمنا صحيحا بتم الكتاب *

(نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده) يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما
عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلية بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على
أن هذا الوكيل كلما رده هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبلية بجميع ما وصف فيه وإن
جمع بين الأمرين صح ويعطف بأوا وفي كتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى
أن هذا الوكيل إلى آخره *

(وجه آخر في هذا كيلا يستعمل الوكيل عن الوكالة أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب هذا ما استأجر فلان فلانا استأجره سنة كاملة اثنا عشر شهرا متواليه أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهما اجارة صحيحة لا فساد فيها يبيع هذا الا تجوز هذا المستأجر ما رأى يبيعه من جميع أصناف أموال هذا المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما عدا ذلك هذا المستأجر في مدة الاجارة وقبض هذا الا تجوز جميع هذه الاجرة المسماة فيه يدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه من ذلك كله فإدرك هذا الا تجوز من ذلك الى آخره *

(نوع آخر في توكيل المحاضر الغائب) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بذلك على التمسك الذي ذكرنا فإذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله إذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله وذلك يوم كذا فإذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلانا يعني الوكيل أقر طائعا أنه بلغه بتايخ كذا توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله وأنه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبل ولا جازرا صار به وكيلا لفلان بجميع ما وكله به كما ذكر ووصف فيه وبقته *

(نوع آخر في عزل الوكيل) شهدوا أن فلانا يعني الموكل أقرط ثعنا أنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه بحضور من فلان وفلان وفلان وهم الذين أشهدهم على ذلك وأسمع آذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم واسمائهم ما وأنسابهم ما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فإن لم يكن العزل بالمسافة وبعث اليه من يخبره بذلك ويعلم به كتب فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فأنزل كتب فيه شهدوا أن فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلانا أي الوكيل أن موكله فلانا عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه كان من فلان وفلان هذين هذا لتبليغ ولاخبار والاعلام بحضور من الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك منهما برؤية أعينهم وسماع آرائهم كلامهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقد والبدن أنه قد جعل ذلك اي فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه وسمعه ونسبه وأنه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكر وكيلاه به وكتبوا شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثاب الوكالة الذي قال له كلما عزلت فأنت وكيلى به هل يمكن عزله ثم لا يختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الإمام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء بن حزم رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قلت لك أنت وكيلى بكذا على انى كلم عزلت فأنت وكيلى به وكالة مستقبلة وقدر عزلتك الآن عن وكالة في كل المطابقة منها والمعلقة وأجمعوا له لوعنه لم يصرت وكيلى فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعليق العزل بالشروط باطل فأما الاطلاق فصح والله تعالى أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا ينعزل عن كلها بهذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات ثمانية ورجعت عن الوكالات لمعتة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك

كتاب الوكالة *

(نوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره ان لم يؤد دينه على وجه لا ينزل) أقر فلان ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهما ورجلا الى مدة كذا وأنه ان لم يوفه هذا المال عند محل هذا الاجل واخره ثلاثة أيام وليسلم ما فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحسن من الثمرا ويكتب بكذا درهما من شاء ويقبض ثمنها اقتضاء بدينه توكيلا صحيحا على أنه متى نزل عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل براءته عنه فهو ~~مكذوب~~ به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا أردت أن تكتب وكالة له بطلب الشفعة كتبت هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفيعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعته وبإثبات كل حجة ويدينه له في ذلك وبإلقيام بجميع ذلك مقامه وبإلخصومة والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه ويقبضه الدار له بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفيعته فيها ولا إقراره عليه في ذلك شيء ولا تعديله شاهد هذا يشهد عليه بشيء يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك (واذا أردت كتابة المضاربة) كتبت هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهما أو دينارا ويصف النقود ويبالغ في صفته ويبين مقداره مضاربة صحيحة ليحل فيها هذا المضارب ويشتري بها ما يبداله من السلع والامعة ثم يبيع ما اشتري نقدا ونسيئة ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات ويوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري من شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام أو في دار الحرب وينفق منها على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضا صحيحا وتفرقا عن محاسن هذا العقد بعد صفته وتعامه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية *

*(الفصل الخامس عشر في الكفالات) * هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا كفل بنفس فلان بأمره لمخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحقه بغير حائل يده ويدينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفل بنفس فلان بأمره لمخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كلمه برئ هذا لكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلا له به على حاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صدك بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما ادعاه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا كان كفيلا بالنفس والمال جميعا كتبت أقر فلان في حال جواز إقراره أنه كفل بنفس فلان لمخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهما أو دينارا كفالة صحيحة رضى بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة وصدقه فيه خطا يا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لمخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية *

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافقة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفالته بالنفس ثم

يكتب قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به بتسليم نفسه إليه كان كفيله بجميع هذا المال الذي يذيع عليه وهو كذا وبجميع ما ثبت عليه من الدين بالحق لا يعتل بعلة ولا يتجح بحجة على أن لهذا الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال إن شاء أخذهما بذلك جميعاً وإن شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل إليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بأمر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره وإذا شرط التسليم في بلد فسلمه إليه في بلد آخر برئ عند أبي جنيقة رحمه الله تعالى إذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ إلا بالتسليم في المكان المشروط وكذا إذا عين مجلس القاضى للتسليم فيه وإذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى المكفول له فإن أقر أنه كفل بأمره أجبر على تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص إلى بلد الطالب فإن أنكر وحلف ولا يئنه على ذلك لم يجبر عليه

(وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كقالة صحيحة جائزة هو أحوط في حق الكفيل) أن يكتب إلى قوله على أن يدفع فلانا إلى فلان يوم كذا على أنه لم يدفع إليه متى طال به يوم كذا فعليه جميع ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتيالا لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط أن كفل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك وذكرت على أن يطالبهم ويطلب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا إلى فلان ويسلموه إليه ويتم الكتاب (نوع آخر في الكفالة بالمال) هذا ما شهد إلى قولنا أنه ضمن لفلان عن فلان بأمره جميع ماله على فلان وهو كذا ضامنا صحيحا لموجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه فلفلان أن يأخذه به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب قلفلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء إن شاء أخذهما جميعا بذلك وإن شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاء واحدا بعد واحد جميعا وشئ لا براءة لكل واحد منهما أبدا أخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد منهما الوكاله فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منه جميعا هذا الضمان شفاها وإن شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بكلمة يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصة صاحبه بأمره من هذا المال فله أن يمالهم ما وكل واحد منهما بجميع هذا المال إن أحب فإن كان بغير أمره كتبت بغير أمره

نوع آخر في ضمان الابن بعدم موت الأب هذا ما شهداني قولنا ان لفلان على والده كذا درهم ما ديننا لازما وحقا واجبا وإن والده فلانا توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضبعة كذا قيمته تفي بهذا الدين زيادة وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضامنا صحيحا جائزا وقيل منه فلان هذا الضمان شفاها وصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه متى طال به بحق يذيعه قبله من بينة أو عين ولا حجة فيه في البطل ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره ونما كتبه إليه صار في يده تركة لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول لو لم يترك مالا وضمن عنه إنسان لم يجز فإن احتج في هذا ولم يترك ميراثا كتبت وأنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا الابن تبريد جلدته وفراغ ذمته فضمن عنه المال

رعاية تحقه وقياموا بواجبه وحكم حاكم جائز المحكم فيما بين المسلمين بصفة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب *

(وثيقة اقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه) يكتب شهدوا أن فلانا اقرطائعا انه كان اقلان عليه كذا درهم ما ديننا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان فلانا كفيل عنه بهذا الدين لهذا الطالب بأمره كفالة صحيحة وار هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا لا امتناع له عن أدائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا براءة له الا بأداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على أدائه وصدقه هذا الكفيل المقر له بهذا مواجعة ويتم الكتاب كذا في المحيط *

* (الفصل السادس عشر في المحالة) *

يكتب هذا شهد عليه الشهود والمسعون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا قد أنه كان لفلان على فلان كذا درهم احقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح وان فلانا أحال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هو هذه المحالة بجميع هذا المال برضى هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه المحالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان لهذا الطالب بالمحالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى طال به به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة أو يمين ولا حجة له في بطل هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب

ولو كان التحيل على المحتمل عليه مال فأحال بذلك مقيدا كتبت كان لفلان على فلان كذا وافلان على فلان كذا وأحال عليه فقبل المحالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفيل عنه بشرط براءة الاصل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والمحقت به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به صدك وله تاريخ ذكرت ديننا واجبا بسبب صحيح وقد بذل له كتاب الاقرار بتاريخ كذا وان كان الدين ثمن مبيع أو ضمان شيء أو بسبب آخر وثبت ذلك صحيح وكان أوضح فان كانت المحالة أجل كتبت وبرئ هذا التحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتمل له بحق هذه المحالة على هذا المحتمل عليه وأجل هذا المحتمل له هذا المحتمل عليه كذا شهرا من تاريخ هذا الكتاب وأمهله له فيطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لا براءة له ولا امتناع له عنه وقت أدائه هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على التحيل عندا بجز كتبت فان لم يصل هذا المال الى هذا المحتمل له وبخز عن استيفائه من هذا المحتمل عليه بموته أو غيبته أو اعدامه أو افلاسه أو فقره أو لانتكاره هذه المحالة رجع على هذا التحيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا التحيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله مواجعه ومن از يادة في توثيق هذا وأطلق له هذا التحيل قبض ذلك والمنازعة والمحكمة الى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحا كذا في المحيط *

نوع آخر اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا احقا واجبا وديننا لازما وانه كان أحال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو فصيل هذه المحالة منه ثم أحال هذا المحتمل عليه هذا المحتمل له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه المحالة ثم غاب هذا المحتمل عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فبهر هذا المحتمل له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله أيضا بهذا العجز رجع على محيله وقد شرط ذلك في المحالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتمل عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا التحيل الا قبل بأداء هذا المال المحتمل اليه بسبب بطلان هاتين المحاليتين ورجوع البعض

على البعض فقبض واستوفى هذا المال بمقامه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الأول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بآياف هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه من كل الدعاوى والنخصومات أبرأه صحيحا قاطعا للدعاوى والنخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء إلى آخره وضمن له كل ذلك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمنا صحيحا وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدوا الله تعالى أعلم كذا في الدخيرة *

ولو كان أحاله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره أن لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه إلى آخره كذا في الطهيرية *

(الفصل السابع عشر في المصالحات) وإذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والنخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بن فلان الغلابي إلى آخره أنه صاحب فلانا عن جميع الدعاوى والنخصومات التي له قبله على كذا دينارا صلحا صحيحا قاطعا للدعاوى والنخصومات كلها وأنه قبل منه قبولا صحيحا ونقده بدل الصلح في مجلس الصلح مائة قبضة المصالح هذا قبضا صحيحا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا دليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصمت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الأعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والملك بوجه من أوجوه وسبب من الأسباب أقرب بذلك كله أقرارا صحيحا وصده قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

وإذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي فإن كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان ابن فلان أنه صمخ فلا داعي كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا دهم بعد ما عرفت أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من القادى في الخصومة إذ لم يكن للولد الصغير هذا يذنة عادلة يقيها على ثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا وكان للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا صحيحا وقبض المصالح مائة هذا البدل لهذا الصغير قبضا صحيحا في مجلس الصلح وإن كان المصالح أجنبيا وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه المصالح للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالح مائة قبض بدل الصلح أقر في حال جواز امراره في الوجوه كلها طائعا أنه صاحب فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه بأذن القاضي لمذكور فيه إذا لم يكن لهذا الصغير وصى لأمن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا دهم أصلا صحيحا بعد ما علم يقين أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب إلى آخره كذا في الطهيرية *

الصلح عن الدعوى على الصغير وللمدعى بينة أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المدعى فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المدعى فلان بن فلان يتحضره والده أو يقول يتحضره وصيه في وجهه أن جميع كذا منكه وحقه بسبب صحيح وفي يده هذا الأب أو هذا الوصي بعير حق وكان يصليه بقصر يده عنها وتسليمه إليه وكان ذواله هذا ينكر دعواه هذه منها قائلانها ملك هذا الصغير وحقه في يد أبيه هذا ووصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمه إليه وكان يقر المدعى شهوده ورفقته بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالح مائة على المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من القادى في الخصومة فلا إني لصلح وأصلها من هذه الدعوى على فلان هذا الأب من مال هذا الصغير هذا المدعى كذا دهم فصالحه على ذلك وقين عنه ذمت مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بآياف

ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم المحاكم كما مر كذا في الذخيرة *

اذا اردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الخ ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بن كاح صحيح وانه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة ونخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن المحوانيت كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى وبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا وبين عدد ما وجنسها وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمير كذا يصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانها ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان لصلح غير المهر ديننا ودنيا فصالحتهم بعدم معرفتها جميع ذلك شيئا فشيئا على حقها وصدقها ولم يكن شيء منها ديننا على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضا بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها أو يكتب وقد كان تعين ما كان ديننا على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا الميت دين برضى جميع الورثة واذنهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحنا باثرنا فاذا لا شرط فيه ولا مشوبة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسقط لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغا عما يشغله عن القبض والتسليم فجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والجواري وكسائهم وسروج الخيل ونحوها وجميع متاعها وما يعرف بها من اكف البغال والحمير وغير ذلك وثمار الكروم والبساتين والارضين واحجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها صارت لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلبة ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطله وكل بينة تقيمها فهي زور وبهتان وكل عين تضلها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاها ووجاه في مجلسها فا أدرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرية *

وان كان من التركة دين على أحد قلت بعد ذلك المحدثات والاعيان من التركة وترك أيضا من الدين الواجب للآدم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويقول بعد ذلك الصلح والقرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانها قد استوفت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فار ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاء ما لهم كسبت قبل الاشهاد عند بعضهم وقد يجعل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلاً منهم وتبرعاً عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا الخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرؤن بهذا التعجيل ولا يبقى عليهم للبنين مطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرت ببقية سودا عتيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهما غطرت ببقية قبضتها منهم ووكالتهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون

التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها ثم تكون هي قصاصا لهم بما أقترضوها فقبلوا أو كملها بذلك مشافهة وأشهدوا *

(وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والتمن من تركتها زوجها) يكتب إلى قولنا وأنها كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وأنه توفي قبل أدائها شيئا منه وصار ذلك دينها في تركتها وكان لها شهود يشهدون على ما أدعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا محاصر عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصلحة فتوسط المتوسطون بينهم فبحرت المصلحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن محاسنكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى التمن من تركتها زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً

(وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون) يكتب أقرفلان بن فلان إلى آخره أنه صلح فلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لاب وأمه والذين هم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصوصية كانت له قبلهم في تركتها أيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحها وانهم قبلوه منه قبولاً صحيحاً إلى آخر الصلح عن دعوى وصية بالثلث والزبيع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة *

وإن كان في التركة دراهم أردنانير ينبغي أن يقول عند ذلك بدل الصلح أنه أكثر من حصتها من الدنانير والدراهم كذا في الظهيرية *

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعى في دار دعوى في صلحه صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الانكسار وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فإن أراد المدعى عليه أن يكتب كتاباً بالكون له حجة على المدعى يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعى عليه من فلان يعني المدعى أني أدعت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصاحتني من دعوى في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على أني أسلم لك جميع ما أدعت ورضيت بذلك وصاحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهما وبنتم الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المدعى يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان أني أدعت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب في أدعت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعى قرار بأن لداره لك المدعى عليه فكيف يدعى بعده هذا ما كان نفسه فيها فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعى إقرار بالدار للمدعى عليه فيصيح دعواه الملك نفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما إذا ادعى في داره دعوى ولم يذكر أن المدعى به ماذا يجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ماء فيصالحه المدعى عليه على ترك دعواه طريق أو مسيل الماء وإقرار المدعى بملكه لدار المدعى عليه لا ينفعه من هذه الدعوى فيحمل كتابه محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رقة الدار كذا في المحيط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعى على صاحبه كتب هذا ما شهد عليه اشهود المسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس المحكم على فلان كذا درهما فانكروا ادعى هو على هذا المدعى

كذا دينار بسبب صحيح وطال ترددهما او اختلافهما الى محاسن المحكم كذا وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما متوسطا المتوسطون فيما بينهم وندبوهما الى الصلح اخذا بكتاب الله تعالى والصلح خير فاستدبوا الى ذلك فاجابوا واصلحا على أن أعطي فلان فلانا كذا درهمما فقبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومة وقبض هو منه ذلك بآيافائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستغناء وأقرانه لم يبق له عليه من خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعاويه كلها وصدقه الآخر في ذلك كله وأبرأه وأيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى آخره والله تعالى أعلم

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكل شهدوا أن فلانا وكيل فلانة نائب الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمن وكاملة مطقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في محاسن القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صدق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخالف من التركة كذا وكذا وانهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو ثمن جميع ذلك فاجابوا أنهم اقتسموا كل التركة وأوفوها نصيبهم فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لئلا يكن الخلل وحصول التفاوت وظهور القين الفاحش وخروج بعض ما كان خفيا من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايخ الائمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلسا في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهود القاضى فلان وندبوهما الى الصلح فاتفقا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلة هذا عن جميع دعاويها ونحو ما فيها في هذه التركة كذا وكذا فترضا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويها من المهر والثلث من تركة زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومات دافعا للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجمع طائعين بوجوب هذا المال وهو بدل الصلح اقلانته هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع ائدار المشقة على البيوت التي في موضع كذا ويحذروا جميع الكرم الذي في موضع كذا ويحذروا جميع حقوقهما كلها وكذا وكذا واقعة هذه الدار كذا واقعة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله ما قبضهما عنده بتسليم ذلك كله اليه فارغا عن موانع التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه أبرأوا جميعا بما لهما من هذه الدار كذا واقعة هذه الدار كذا واقعة هذا الكرم كذا وقبل هذا منهم ولا غيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا اني آخوه فحق ادعوا الى آخوه وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهما عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بصحة ذلك كله قاض من قضاة المسلمين وأشهدوا الى آخره (الصلح عن اوصية بسكنى دار بعينها على دراهم) شهد الشهود اني توانا ادعى فلان أن فلانا رانده هذا المذعى عليه أوصى لهذا المذعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا ويحذروا بدار ما عاش أرملة كذا وماتت على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هو منه هذه الوصاية بمسكنه ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المذعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحهم من جميع دعواه هذه على كذا درهمما صلحا جائزا قاطعا للخصومة رافعا للمنازعة وقبل هو منه هذا الصلح بهذا البدل الى آخره *

النصح عن اوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى هو كالاول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحهم من جميع دعواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضعها كذا ويحذروا

قوله واقروا جميعا الخ يتظر في تركيبه فانه هكذا وجد

وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول ستين كاملتين أو يقول ثلاث سنين كوا مل أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وأثرها صلح شهر كذا من سنة كذا أصلها جازا صحيحا وكذا له أمسا لها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيه ما يراه ثم يذ كر القبض والابراو التفرق وضمان المدرك وهذا صحيح عندنا أكثر من شايخنا رحمه الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كجارة سكنى دار ولا حوط أن يلحق له حكم المحاكم *

الصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى يكتب هذا ما شهدنا في قولنا ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا أو ادعى عليه ألف درهم غطريقية سودا عتيقة رائحة جيدة معدودة ثم صالحة من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحد هاسنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحد هاسنة كاملة ما بداله من غله الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذ كر جثسها وصفتها ويبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جازا ويذ كر القبول من الآخر والقبض وضمان المدرك من المجانين والاشهاد الصلح بين الاب والزوج في تركة المرأة شهدوا أن فلانا بنى الاب وفلانا بنى الزوج اقراط ثمين أن فلانة فيت وخلفت من الورثة زوجا وأبا وهما هذان المسميان فيسه وتركة فورثاها ولم تترك وارثا غيرهما توصاب هذا الزوج نصف تركتها اذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد سدسها باغريضة والباقي بالعصوبة فأوتركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وأن جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هنادون أبيها فتنظر اجميعا في جميع ذلك فوقة على ذلك شيئا فثابتا وأحاطا به علما وعرفا معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولا يخفى عليهم ما قيل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من جميع حق هذا الاب وحصة من تركة ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحب المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن ارقيق ومن الخلى المذكور فيه بمحضهما وبحيث تن له أيديهما عند تعاقد هذا الصلح على أن كذا درهم من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب للاب من هذه الدراهم المذكورة في تركة هذه البنت وهي كذا الافضل فيه على كذا درهم التي صوئ منها وادى إلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب له من تركة بنته هذه من الذهب والنحو وادى وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هنادي هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه من شافهة ودفع هذا الزوج إلى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقا منه ياد انهم ما وسلم هذا الاب إلى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدوا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب بهذا الزوج أنه ما قدر يا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعائنا هناديها وأخوها وأحارجهما عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقد جميع هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به وأيا جميع بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على هياتها التي كانا راياعاها قبل وقوع هذا الصلح بينهما رقا وحصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صحبه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه في ذلك هذا الزوج فيما ملكه آياه هذا الاب من هذه التركة دون شيء منه ومن حقوقة من الصلح والدار من جهة أحد من الناس

فصل هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما ما طاعا أنه لاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركته هـ هذه المتوفاة بعد ان أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركته هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك أو عين يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب

فصل الفضولي شهد الشهود اني قوله أن فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا وتطوعا بغير أمر هذا المدعي عليه على كذا كذا درهم ما على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على أن أبرأ هذا المدعي هذا المدعي عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هـ المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وبينه ومن قبل أحد من الناس صلحا جائزا قاطعا للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بإيفاء ذلك أياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هـ ذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دونه ودون سائر الناس ما كان صحيحا وحقا أو اجبا لاحق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب فان كان هـ ذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي لا للمدعي عليه كتبت هـ ذلك على كذا درهم ما على أن تكون هذه الاراء محدودة المتعاقبة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله في حياته يقبض جميع هـ هذه الدار من فلان هـ ذا المدعي عليه وعن وجده هـ في يده من الناس كلهم وبالخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويوكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من أوكله من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائزا أمره في جميع ذلك وجعله وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما استداليه شفاها فان لم يقدري على أخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

والصلح عن دعوى الامانة يكتب به صالح عن دعواه قبله كذا الذي كان أودعه عنده وأنه قبضه أو دعيه فطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فبعد بخودا أصليا حتى صارت هذه الامانة مضمونة له عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامنان أو بقيتها ان كانت من ذوات القيم فصالح عن هذه الدعوى على كذا درهم ما صلحا صحيحا وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البدل مع انكاره قبولا صحيحا كذا في الظهيرية *

الصلح عن دم الممد على مال ادعى عليه أنه قتل أياه فلانا بجديدة عمدا بغير حق ظلم وعدوانا ولا يترك هذا المقتول وارثا سواه وأرثه انقصاص قبل هذا المدعي عليه وعينه الاتقياده وتسليم نفسه اليه واستيعاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا قتل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا قاطعا للخصومة وقبض منه بدل هـ ذا الصلح بإيفاء ذلك أياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبله وأرث لايه هـ ذا الصلح بطر وعريم وموصى له وحاكم وذو سلطان وبيرهم من الناس حتى يخصه من ذلك ويرد عنه ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضمنا جائزا صحيحا فليس له بعد هذا الصلح ولا برأه حق ولا دعوى في آخره كما مروا لله تعالى أعلم كذا في المحيط *

الصلح عن انقصاص عيادون انفس ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمدا تعذبا وطبا بغير حق وأمر قدير من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنايته هذه فسأله أن يمدحه من دونه هـ كذا وأجابه في ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كالاول

والله تعالى أعلم

الصلح عن دم الخطأ الذي عاينه أنه قتل أباة فلانا خطأ بغير حق فطالب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهم ما مؤجل بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئة عن دعواه هذه على أن يؤدي إليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا إلى آخره ويلحق بآخره حكم المحاكم

الصلح عن دعوى قتل العبد عمدا شهد الشهود إلى قولنا الذي على فلان أنه قتل عبده التركي المسمى فلانا أو الهندي أو أمته الزومية المسماة فلانة عمدا بخديعة ظلمنا وعدوانا وادعى عليه أن قاضيا عدلا جائرا المحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد بيضة قامت له عليه أوبا قراره كما يكون أخذنا بقول من يرى القصاص على المحر يقتل عبد الغير وطالب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهم ما فاجاه به إلى ذلك وصالحه إلى آخره ويلحق به حكم المحاكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قوهم جميعا ثم يذ كر حكم المحاكم كما يجوز له وقوعه على غير قراره وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعى قتل رجل أخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجسها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك إذا صالحه على أقل من الدية يجوز الأعلى قول بعض الناس وقدر هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتابا فلان يعني أولى القتل من فلان يعني التاتل يكتب في قتل أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وأنت صحتي عن دم أخيك على كذا رية الكتاب *

وإذا كان القصاص بين أصغار وأكبار فصلح الكبار جائز في قوهم جميعا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وما على قوهم فلان يصح صلحه في نفسه وسمه القصاص وانتقل نصيب الصغار الباقيين ما لا فار كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمذ كرنا وعندهم يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذ كره أن نصيب الصغار صار ما لا باعفو واذ قتل الرجل عمدا ولولاه فلا امام أن يصالح عنه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلان يملك استيفاء القصاص فيملك لا سقطا بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

فالا امام كوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه تفعا لعامة المسلمين فان أراد أن يكتب في ذلك كتابا كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة *

الصلح عن العيب في المشتري شهد لشهود أن فلانا وفلانا أي لبيع والمشتري قراضا تعين أن فلانا كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهم ووقع اتفاقا بينهم أو من هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أيرأى عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في رده هذا الغلام عليه بهذا العيب وقرله هذا البائع بذلك وصدده على هذا ووقع على حصة هذا عيب من الثمن المذ كور فيه وهو كذا وأنهم بعد ذلك اصطلحوا هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على أنه يدفعه هذا البائع إلى هذا المشتري على أن يرثه هذا المشتري عن هذا العيب ففقد لادته واصطلح صلحا صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا العيب هذا البائع وأبرأه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما مستحقين *

الصلح عن مجهول على معلوم شهدوا أن فلانا ذكر أنه كان بينه وبين فلان خطبة وأخذوا عطاءه وأن له عليه حاصلا من ذلك كله لا يعرف قدره فسألهم أن يصالحه من ذلك على شيء وتفقوا على أن يصالحه

من ذلك كله على كذا قبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم المحاكم لان الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم *

الصلح عن دعوى اترك شهدا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الا باسمه ولا يوقف على نفسه أنه مملوك كمالك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده يتحكم اترك فله أن يصالحه من هذه الدعوى على شيء فأجابه الى ذلك وصالحه منها على كذا صلحا صحيحا فقبله منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البديل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لكن لا ولاء فيه لانه لم يقر بالارق ويكتب في موضع ذكر البديل على عبد تركي شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم *

الصلح عن دعوى النكاح على مال ادعى على فلانة أنها امرأته ومنكوحته وحلاله بنكاح صحيح وانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها وأخرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها أشياء من صنوف الاموال وأنها أنكرت دعواه قبلها وأسلته أن يصالحها على شيء فأجابه الى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والمخصوصات على كذا درهما مصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولا صحيحا وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال (هذا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه اعتياض عن النكاح وأخذ مال باطل واختار في مثله المصالحة عن دعوى المال والطبق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) دعي عليه أنه قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمتنع من صاعته فأنكرت ذلك كله ثم نهضت معه من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا آخر شرائطها ثم كتبت وكان يدعي عليه نكاح وهي منكورة دعواه نكاحها مقرة بنكاح رجل آخر وذلك ان رجل مصدق لها فيه وطاعها هذا المدعى طينة واحدة بائنة بغير طلبة وأوسو لها تترها واحتياط ويتم الكتاب *

(نسخة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواه المحرمة فيه) ادعى على فلانة أنها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا ونها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسأها طاعته والانتقاده له بأحكام النكاح فأجابته أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلاد كذا فلابد منها وقد سافر وغاب عنها وأخرج بغير إذنها بعد هذه المين وحدث في بينه فحرمت عليه بالطلاق ثلاث ونقضت عتقها ثلاث حيث شرطت بوجوبها ثلاث وأثبت هذه المحرمة قبينة عادلة أقيمت عند القاضي ومن أيام فندة بأكورة كذا وجرى القضاء به على هذا الوجه ولما شهدا على لقضائهم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة *

(وان أردت كتابة الصلح عن دعوى المحرمة في المختار) كتبت أقر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في نوجوه كذا أنه كان يدعي على فلان بن فلان أنه ختن ابنه الصغير المدعى فلانا وهو من أبناء خمس سنين وكان محصرا محسرا المدعى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشعته بالموسى قطعا زالت به مائة مائة مدعى كذا لا يرجع عوده طهرا وهي منفعة لأجله والاعلاق واستمسك ولونه يسره وهو رد كذا لا يصح وتفق عليه بعض محذوق من انجراحين والمحللين

المعروفين بذلك العمل حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالحقان متكررا وال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعما زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعذر على والد الصغير اثبات ما ادّعى على هذا المدعى عليه وكانت الخيرية في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والد لصغير هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا هو ما وزنا من النقرة الخالصة الجيدة لقابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطأ ياوه هذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية *

(الفصل الثامن عشر في القسمة)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلانة اقساموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا اقساموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في اشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يبتدئون بهذا ما اقسام وكان الطحاوي يبتدئ بهذا ما شهد الشهود المسمون في هذا الصلح بشهدوا جميعا وشئ أن فلانا وفلانا وفلانا قد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقساموا الدار التي حدودها كذا وذرع هذه الدار كذا ذراعا مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراعا مكسرة ولفلان كذا ذراعا ولفلان كذا فأصاب فلانا ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا بد كذا الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذ كر ذلك ويكتب أقروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه أو الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنهم كذا ذراعا فاصيب كل واحد كذا ذراعا شائع في جميع هذه الدار وق. تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فأصاب فلانا كذا ذراعا في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا وفلانا كذا بحدوده وحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرك في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون هذا درك كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجبه القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك ليه فارغا عن كل مانع ومنزاع وتفرقوا وأبشأخرون يكتبون هذا ما شهدوا في قولنا فلانا وفلانا وفلانا أقروا أني آخره أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا بحدودها كذا بحدودها وحقوقها ومراقفها وأرضها وبنياتها وكل قليل وكثير هو لها فيما من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكان في أيديهم ثلاثا أو كما يكون لأن كذا وفلان كذا وأنهم اقساموها بينهم بقسمة قد ساعد تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسما هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تفويج واصلاح ففان فلانا منها بحصته الناحية التي هي عن عين الداخل من بابها وبابها إلى المشرق وفيها بيوت ثلاث بيت منها يسمى كذا وبيت منها يسمى كذا وبيت كذا وعليها غرفتان بينهما ماصفة وبين يديها مساحة طوها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا

وأصاب فلانا منها بجمته الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها ويبين ذلك إلى آخره على ما مر
وأصاب فلانا الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ريشة كل ناحية من هذه
النواحي الثلاثة على حدود أربعة فأحد حدود الناحية اليمنى لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية
اليسرى لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية المقابلة لزيق كذا إلى آخره فوقع لكل واحد منهم
بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحدودها كلها وحقوقها وتركوا الدليل الذي لهذه
الدار مرفوعا بينهم مما لجميع المحض المسماة فيه مشاعا بينهم *

وفي وجه آخره على أن يفتح كل واحد منهم بابا بالنسبة إلى الطريق الأعظم أو الطريق المشترك وهو
في موضع كذا قسمة صحيحة جائزة لفساد قيمها ولا خيار وقبض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه
القسمة بتسليم أصحابه جميع ذلك إليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمة بعد
صحتها وتماتها تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار كل واحد منهم بمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه
به فما أدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من
صاحبه ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى
يدعيها في ذلك كله فهي باطلة مردودة وأشهدوا على أنفسهم إلى آخره كذا في المحيط *

قسمة الدواب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا أن فلانا وفلانا
وفلانا أقر واعندهم وأشهدوهم جميعا على إقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم وجواز
أمرهم أن يأبواهم فلانا مات وترك من الخيل كذا وكذا ميراثا بينهم ولم يترك وارثا غيرهم وصار ذلك
موروثا بينهم أثلاثا على السوية وهي على أصناف وألوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن الثنايا
كذا وكذا ومن القوارح كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصت ميراثا لهم ليست بمشغولة بدين
ولا وصية فأحضروها وقوموها لمحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهم ما تم جعلوها أقساما
بالعدل والمحق من غير حيف ولا غبن فأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا
أسنانها كذا وقيمتها كذا وأصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه
النسبة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جملة وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد إقرار
منهم بالتراضي وإن لم يكن بينهم إقرار سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك
بتسليم صاحبه ذلك كله إليه وأبرأ كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى وخصومة وطلبه كانت له
في ذلك كله وأقرته لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحد منهم شيء من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئا من ذلك
فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالأبدان والأقوال فما أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك
فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وشهدوا في آخره وعلى هذا الأبل والبقر والغنم ونحوها وذكروا
شياتها وأنوا نها بصفاتها (وأما زريق) فأبر حنيقة رجسه الله تعالى لا يرى القسمة فيه جبرا وهما
يربانهما فأجبر لهما على ذلك ورأه وهو قضا في محض فيه فيصير بأجماع (ووجه كتابته) هذا
ما شهداني قولاً أن أباه ترك كذا عبد وكذا ممة أحد نعيدها كذا وصيته كذا والآخر كذا
واحدى الأماء اسمها كذا ووصفتها كذا ولا حرج كذا تدبغوا مع أرجل وبلغن مبلغ النساء فأرادوا
قسمتهم بينهم بالتراضي ويقولون لا إقرار أو بنون فترافعوا في لبيضي أو يقولون رفع فلان صاحبه إلى
مضى وضبط منه جبرهما على نفسه وكان له ضي يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبهت فلانا فقومهم
بالعدل جميع قيمتها كذا وكان لا إقرار بينهم فأقرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا
بينهم بشره وبسبب آخره رث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والسكنى والوزن بالميراث يكتب على

قياس ما مر ولكن في المثل لا يذكّر القسمة *

(قسمة الميراث) وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان اياهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميراثا بينهم اثلاثا من الحيوان من الخيل كذا فرسي منه سبه كذا وشيته كذا وقيمته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها كذا وناقية منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الحمير كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والمحدود ويسمى الارضين والمحوائت كذلك ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وعطف من الورثة هؤلاء السنين الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا ابوين وابنين وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة ابوين فلانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين ومما فلان وفلانة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من اربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهم عشرون سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما وللبنات منها ثلاثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم وللأب أربع مائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة بما أصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع الى الأب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخره كذا في الذخيرة *

(ويكتب اذا كان الارث حيوانات) وأحبوا ان يقتسموها بينهم بتراضيه بعد معرفتهم جميعا بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها على صداقها وحقتها وقد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهما جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهما جميع كذا وجميع كذا بتراضيهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائرة جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها قسما صحيحا وجعلوا الابل قسما والبقر قسما والاواني قسما وتراضوا ان يقسم ذلك بينهم بالا قراع فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا ولانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم انه استوفى جميع نصيبه منها ولا يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأه عن كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لا أحد ولا شيء منها دين على أحد وأنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقوا وأشهدوا وابعه وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمة في الاصل المختلفة بالا قراع لا تصح فانها كالبيع والبيع بشرط الا قراع كالبيع بالقاء المحر وتحو ذلك فيلحق بهذا حكم المحاكم كذا في المحيط *

(اذا كانت القسمة بين ورثة فيهم غائب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود الى قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا وبلغ التركة كذا وان فلانا صارنا ثلثا من جهة المحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة

* (الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات) *

اختلف أهل الشروط في البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رجحهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان القلاني وكان السمتى رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رجحهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان انه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محوزة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحقل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماء ثنا رجحهم الله تعالى خلافا لابراهيم النخعي رحمه الله تعالى فانه يقول اذا علمت الصدقة حازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه كالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابن أخته أو لولدها أو لولده أو لمجته أو لعمه أو لعمته أو لمخاله أو لمخالته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بته بته لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته لا رجعة فحسب وفي شرح شروط الأصل انه لا يكتب بته بته في هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحذرها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقاتها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صلة منه له وتبرعا منه عليه لا على سبيل تلجئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له موا جهة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه ويتسليطه عليه فارغا من كل شاغل ومنازع وهي في يد هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الأبدان والله تعالى أعلم

(وان شئت كتبت) أقر فلان طائعا انه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحذرها وهب له هذه الدار بمحدودها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم

(وان كان الموهوب كرما) يتك بحدوده وحقوقه كلها وبنائه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وزراعيته وعرائشه وأوهاطه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاياه ومسايله في حقوقه فان كان على الأشجار ثمار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجر القرصاء فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره وإذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم

وإذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحذرها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحذره تعويضا جائرا وهذا مقبوضا لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك اليه وتسليطه عليه

فارغا عن مواع التسلیم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض اقرب بذلك كله واشهد على اقرارهما من اثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى اعلم

(ان كانت الهبة من غير شرط العوض الا ان الموهوب له عوض الواهب من هبته) يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلانا من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتبنا بذلك على أنفسهما كتابا هذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا

واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرقيق والحیوان والدر والؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره واذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بحصة هذه الهبة حاكمكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين القاعدین

اذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (وصورة الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والمخبرات التي هي في موضع كذا ويصدها بحدودها وحقها كلها الى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضا جميعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهما معا وتسليطه اياهما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهما بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم (اذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهبها صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء أو اثلاثا لثلاثا لفلان وثلاثة لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعا هذه الهبة وقبضها منهما اجلة بتسليمهما ذلك كله اليه وتسليطهما اياه على ذلك وذلك في يوم كذا

(اذا وهب رجل لصغير اجني عنه هبة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الابوة وان لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقدمت أبوه وليس له وصي وان لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من اقربائه عمه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمره وان كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا (اذا وهب الرجل لولده الصغير هبة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحد

الدار الى آخر ما ذكرنا فاذا انتهى الى القبض يكتب وقبض هذا الاب من نفسه لهذا الصغير بولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الاب قال شيخ الاسلام انما لم يذكر لان الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الاب لان القبول ليس بشرط فيها يجب الانسان لولده الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت فالقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى اعلم

(اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين) يكتب بهذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وساطعة على طلبه منه ومخاصمة اياه فيه واثباته عليه ان يجده واستيفائه لنفسه منه ومن يقوم مقامه في ايوائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (واذا وهب الدين من عليه الدين) يكتب بهذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولاً صحيحاً وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة لموراة محقة من غير شرط عوض وبراءة عن ذلك ابراء صحيحاً فقبل هو منها هذه الهبة وبراءها هذا ما واجهته ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا ابراء من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فتي ادعت بعد ذلك شيئا منه فدعواها باطالة مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطفي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة ان هبة الدين ممن عليه الدين تتم بدون اقبال وهذا كله في حق الاصيل واثقة وفي حق الكفيل ان هبة ما عليه من دين منه لا تتم الا بالقبول

(اذا تصدق بداره على فقير أو بشي آخر) يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا بحدودها وحقوقها صدقة جائرة صحيحة بافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الرضاه ورجاء لثوابه ومهرباً من أليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق لعني ذكرنا في فصل الهبة ثم يكتب فلا حق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا تسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة * وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويزيد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاه كذا في الظهيرية *

* (العصل العشرون في الوصية)

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير أو للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلحق به ما في قول واذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملأه على السائل على البديهة * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد

ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله وأمينته علي وحبه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور مبتلا الى الله تعالى أي متضرعا أن يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له فيه وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصي فلان ولده وأهله وقرباته وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وأوصاها جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في قولهم وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان ان عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا فاختسبه وتسببه الى أبيه وجدته وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما بقي مما يخلف وينفذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم ما بقي بعد ديني وانقاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان وفلان على فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن أعير وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت واتقص ما رأيت وأبدل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الظهيرية *

(وصية جامعة) صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان أوصى في حال قيام عقله وجواز أمره له وعليه وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يشرك في حكمه أحدا ويشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحبه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وان الجنة حق وان النار حق وان الميزان حق وان الحساب حق وان الصراط حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانه قد رضى بالله ربا وبالا لاسلام دينه وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالقرآن اما ما وبنا لكعبة قبله وبالمؤمنين انخوانا على ذلك يحيي وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله تعالى مبتلا الى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الغدرة المكاراة الخداعة تائب الى الله تعالى نادما على ما فرط فيها متأسفا على ما قصر فيه مستغفرا من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملا من خالقه ورازقه تباركا اسمه قبل قبول توبته واقالة عثرته راجيا عفوه وغفرانه اذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحته كل شيء وسبقت رحته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلفه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأوليائه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العبادين وان يحمدوه في المحامدين وان يتكلموا بجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حق تقاته ويصلحوا ذات بينهم وان يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وان يطيعوا الله في علايتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلا

بين عباده وحقه على خلقه لا يحصى لا حد عنه ولا محيد جعل الله خيرا يامه يوم يلقاه ان يبدؤا من
 تركته بكفنه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات ثلاثة أيام على أهل تعزيتة بالمعروف على موافقة
 السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا تبذير ثم بقضاء ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على
 الناس ثم ورد الودائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبديل فمن بدله بعد
 ما سمعه فأنما على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وان أقرم من الديون التي عليه لفلان كذا درهم ما
 بخط وقباله بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس
 منها على فلان كذا بقبالة تاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي هي له فدار في
 موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحدها وأرضي في قرية كذا ويحدها وحوانيت في سوق كذا
 ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا وسميهم ويحليهم ومن الذهب والفضة
 كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في المحنوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر وأواني الشبه
 وأواني الرصاص في الدار كذا ومن الفرس والبسط ومساع البيت والكيلى والوزن في جميع أمواله
 هذه الاعيان المسماة الموصوفة المينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولا منها ثم تقضى ديونه
 التي له على الناس ثم يظروا لي مبلغ التركة فيقوم قيمة عدل بتقويم أهل البصر والعدالة والمشهورين
 بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم الوصاية فيدفع من ذلك كذا الى
 رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر قارنا بينهما ويكتب ممتعا أو يكتب يفرد كل
 واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج
 منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل
 ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون
 رجلا عاقلا موثوقا قد حج حجة الاسلام واعتمر فينفق عليه ذاهبا وراجعا ركبانا بالمعروف من غير
 اسراف ولا تقتير ويعضى النفقة كذا كذا درهم فان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان أراد
 التوسع على الأمور بالحق عنه اذا بدله مرض أو مانع يعجزه ويمنع عن المرور أو مضى عليه أن يدفع ما بقي
 في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الأمر بما تمام ما كان عليه من هذا الذي
 أمر به ويقوم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنف فيه وأذن له ان يخط هذه الدراهم بدراهم نفسه
 وبدراهم رفقائه ان أحب مقوضا ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين من المسلمين لاصوات
 التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من خطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر
 أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشتري كذا رقية سليمة
 عن العيوب فيعتق عنه الكفارات ايمان عليه أو يكتب الكفارات ظهرا وركب الكفارات افطار عمدا
 في رمضان وأوصى ان يصرف اى عمارة قنطرة كذا أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجه
 وشراء حصيره وحشيشه كذا ويشتري شاة أو بقرا أو بعيرا سائما عن العيوب فيضحي بها يوم النحر
 ويتصدق بلحمها وشحمها ورؤسها وأكارعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى
 جرجان ولذابح والسلاخ يوسع على الوصى تفريق ذلك واختيار من شاء لا فضل والنقصان
 ولا عشاء والمحرمات بعد أن يتحرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من
 ذلك بالمعروف ان أحب ويطعم من شاء من عياله ويشتري كذا منا من الخبز فيتصدق عنه بعد
 وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجدي في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم
 يشرب منها المسارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسه كذا كذا درهم وللدرس فيها

الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطى للفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهمًا ولفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عمامته التوزية ولفلان فراشه ومحافه ويحمل مقعوده الى مسجد كذا التوضيح على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعده أيضا على من يقوم مقامه في التدكير في هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدوصاياه ولهذا الموصي ان يغير وصيته التي اوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها ويتقص ما رأى ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما يموت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فرائض الله تعالى لفلان كذا ولفلان كذا أي السهام المعلومة من السدس والثالث والرابع والثلث والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار أو ولده الصغير أو ولديه الصغيرين كما يكون فلانا لما عرف من أمانته وديانته وصيانيته وكفائته وشفقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولا صحيحا واجهة مشافهة وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أنبت اسمه آخره وقديراده هنا وأوصاه ان يتظرف في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وان يتق الله تعالى ويستشعر خشيته ويراقبه في سره وعلا نيته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر وصية اوصى بها ورجع عن كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية وابطلها وفسخها وان هذا الوصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواء وان كل وصي كان له قبله فقد أخرجته عن الوصاية وأقر هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفا على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب * وقد بياخ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصايا المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما اوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وانه يولي مما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائرة أموره في ذلك وعلى ان كل من وجبت له ولاية شيء مما ووصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولاد هذا الوصي من لوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله استبدال من شاء منهم وجائرة فيها أموره مثل ما كان للذي ولاد اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياهم ويقبض ما بقي من التركة فقبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب *

(فان جعل الوصاية الى رجل على أن ابنه فلانا اذا بلغ رشيدا فهو الوصي) يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلانا اذا بلغ رشيدا واستقام وصح ان يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما اوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى اني فلان رقتان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم وجميع أموره من بعد موته ليعملا جميعا جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهما جائزا لوصية نافذة لا مرفى في جميع ذلك على ان يعمل جميعا فان فعل أحدهما في الاعيان والاخر في الديون أو هذا في بعض الامور وهذا في بعضها وهذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صارا جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى اني فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصايا خاصة دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد

منهما بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه مواجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعدموته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض دينونه وجعلها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا وبقبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب ان يعلم ان من أوصى الى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى الى حاضر ثم الى غائب اذا قدم كتب وأوصى الى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه وجميع أموره بعدموته ليقوم بها بالحق والعدل الى ان يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم كانت الوصية اليه دون الحاضر ليقوم بها بعد قدمه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى الى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا ما عاشوا وهم حضورا ولا يعمل واحد منهم شيئا فيها بدون صاحبه وأيهم مات أو مرض فجهر أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقلوبها منه على ذلك

(نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفروا مات في سفره وأوصى الى رجل آخر) يكتب أقر فلان طائعا انه كان أوصى في حضره بوصايا وكان أوصى الى فلان بجميع أموره بعدموته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا أشهد عليه فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفروا غاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بدا من ان يوصى الى غيره فأوصى الى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء دينونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه الى وصيه الاول الذي هو في حضره ليقوم الوصي الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

(نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه) اشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعدموته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان بجميع ما سمي ووصف فيه للوقف في سبل مسماة أوصى بها هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتملة على كذا ويزكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار بخدودها الى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بايعا هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى الى آخر هذا الكتاب وقديدا فيه باقرار المشتري هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا أوصى الى فلان بجميع أموره بعدموته وصية صحيحة أقر طائعا انه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بخدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدقه هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب (وقديدا فيه باقرار البائع شهدوا أن فلانا أقرطائعا انه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى فلان بجميع أموره بعدموته وصاية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى اليه ان يشتريها من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب

(وجه آخر) اشترى فلان وصى فلان بثلث الوصاية بمال موصيه هذا بأمره اياه في حياته ليقف عنه بعد وفاته وقفا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا لوقف شرط في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرط في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها الى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا

التمن يا بقاء هذا المشتري ذلك كله اليه من مال هذا الموصي ويتم الكتاب
(نوع آخر في شراء الموصي عبدا نسمة) اشترى فلان وصى فلان بأمره وصيه هذا اياه من ثلث ماله من
فلان وقد كان فلان وصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالتمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى
هذا الموصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا وبجلبه من ثلث ماله
ليعتقه ويذكر التقابض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ

(نوع آخر في بيع الموصي العبد نسمة) اشترى فلان من فلان وصى فلان اشترى منه جميع المملوك
المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعتيق
فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى
فيه بكذا درهم ما يبيع المسلم من المسلم ببيع صحيجا ليعتقه ويذكر التقابض ويتم الكتاب

(نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعينه) هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة
فلان ويحدها فوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار
المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقا بآلة جائزة خالية عن الشروط
المفسدة والمعاني المبطللة خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره
يمنع صحته صالحة لقربته واحسانا اليه وتقربا الى الله تعالى بالعمل بما نذب اليه من الوصية للأقربين
ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصي من هذا هذه الوصية مشافهة في
مجلس هذه الوصية قبولا صحيجا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصي من يقوم
مقامه بعده من وصى أو وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه الوصية تسليم صحيجا
وأشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال ثبات عقله
وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب

(نوع آخر في دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت) هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخره هذا
الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان ثابت الوصاية من جهته أقر طائعا أن هذا المتوفى فلانا
أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهم ما يدفع الى رجل أمين دفين قد حج عن نفسه
حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع
وان هذا الموصي وجد فلانا أمينا عفيفا قادرا على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليحج عن
هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا المحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولا صحيجا وأقر
ورثة هذا الموصي وهم فلان وفلان وفلان اقرارا صحيجا أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وانهم
أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الموصي لعلمهم بأنه حق وان هذا المال يخرج من ثلث مال الميت
وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب

(وجه آخر) شهدوا أن فلانا وصى فلان ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من
ثلث مال هذا الموصي وكان أوصى اليه به أن يدفع الى رجل أمين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام
ليحج عنه على ما سمي ووصف فيه يختار هذا الموصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع
عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الموصي هذا المدفوع اليه لانه عرفه على
ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي
الذي مات فيه فينفق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وإدامه وجميع ما لا بد منه ذاهبا
وراجعا الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تقير وبلي بالجمع من المقات الذي ينتهي اليه ويقضى

مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على انه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى انه ان أدركه في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الوصي أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يخاطبه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى انه اذا أحصر هذا الحاج لمرض أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا الوصي أن يخرج من ذلك بهدى يهديه ليندفع عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح ويجتهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على انه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصى رده على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الوصي ويتم الكتاب * وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج رجلا بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره اياه بجميع ذلك ضمانا صحيحا لافساد فيه ولا خيار على أن يأخذ ههما الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء أخذ أحدهما كيف ما شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بأداء جميع ذلك الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهته بيمضاء قبل الافتراق وان كفل عن الحاج ضامن اذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلف الموصوف فيه ضمانا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله

(وفي أمره بالقرآن عن الميت) يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه قارنا بينهما وينفق على نفسه ذاهبا وارجعا ويحرم بهما من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى أفعال العمرة أولا على سننها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويندفع ترابه أو ينكر ما استيسر من الهدى من مال نفسه
(وفي أمره بالتمتع عنه) يكتب وقد كان أوصى هذا الوصي أن يعتمر عنه ويحج من مضره الذي داره به وهو بلد فلان ليمتع بهما في أشهر الحج عنه فيفردا للعمرة أولا ثم يفردا للحج بهما ويختارا وصى لذلك رجلا من الحماة أمونا موثوقا به قد حج عن نفسه وعمر فاختار وصيه هذا فلانا ودفع اليه هذا المال ليعتمر عن هذا الميت ويحج عنه ويمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا وقافلا في ركوبه وإياسه وطعامه وإدامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد منه منها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة ذ انتهى الى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويندفع لاجل هذه المتعة أو ينكر ما استيسر من الهدى بمال نفسه ان أحب وبمال رفقاءه وأصحابه ان أحب وذلك مباح له بمجوع اليه * وفي الاذن بأمر غيره بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت وغيره يكتب وقد اذن هذا الوصي لهذا الحاج عن هذا الميت ان مرض أو أصابته آفة أو عرض له أمر فعجزه ومنعه عن الشخص والمرض على وجهه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها وغير ذلك من حوائجه فيجعل اليه ان يسلم ذلك الى غيره ممن يختاره ممن يصلح للقيام بهذا

الحج والقران والعتق فيما مر به ويتبعه فى ذلك مقام نفسه ويأذن له فى الانفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجعة ويتم الكتاب كذا فى المحيط *

(الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والتقاط اللقطة) *

إذا استعار من آخر دارا ليسكنها فأراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعنى المعير من فلان بن فلان يعنى المستعير انك سكنتنى الدار التى هى لك فى بلدة كذا أحد حدودها كذا والثانى والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى والطحاوى والمخشاف رحمه الله تعالى كانوا يكتبون أن أسكنتنى دارك على أن أسلنها وأسكن غيرى فالأجنى يكون له اسكان غيره بالاجماع فان المعير لو لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافى رحمه الله تعالى لان عنده المستعير لا يملك الا عارة بغير إذن المعير وأما عندنا فالأعارة ان كانت مطلقة بأن قال أعرتك ولم يقل لتنتفع به انت فان له أن ينتفع به ويعير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الأعارة مقيدة بأن قال أعرتك لتنتفع به انت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به لا يملك أن يعير من غيره وذلك نحو أركوب والابس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس فى الانتفاع به فله أن يعير من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها وإذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والمخشاف رحمه الله تعالى اختاروا ذلك لتصير المسئلة فمجا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعته الى وقبضتها منك فى شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فعند علماء ثار رحمه الله تعالى العارية أمانة وعند الشافى رحمه الله تعالى مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أنها من أى وقت دخلت فى ضمانه وان أراد المستعير أن يكتب المعير كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج اليه كن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك انك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد ليتضى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهدم من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعير لفلان بن فلان يعنى المستعير انى أسكنتك الدار التى فى محلة كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتها اليك وقبضتها منى فى شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسحون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان جميع الدار التى هى فى موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلمى شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان فى هذه المدة المذكورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن مواهم من الناس كلهم حتى تنقضى هذه المدة المذكورة فيه فأعاره فلان جميع ذلك وفرضه المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع وصار فى يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقاً بهذه العارية على هذا المعير حقاً فى هذه الدار وأحدوده فيه وصدة مقرنه فى ذلك ويتم الكتاب (وإذا أعار من آخر داراً يكتب فيه لصاحب الدار أقر فلان يعنى المستعير طبعاً أنه استعار من فلان مركبا صفته كذا ليركبه فى يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا هذا هو راجعاً على أن يرده عليه سالماً من الأوقات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا

الركب قصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من مواضع عشرين خشبة من حائطه الذي في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط خارج بين الدارين وهو من موضع كذا إلى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الأرض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبنيائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شيء منه سوى حق العارية إلى أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستملك على ما بداله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شيء من هذه المواضع وعلى هذا الواستعار منه طريقا أو استعار منه شربا ليسقى الاراضى كذا في الظهيرية *

(وفي الاشهاد على النكاح واللقطة) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا النكاح بمحضهم وقرأوا في موضع كذا النكاح وهي كذا وقد وقعوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره نه انما النكاح بالعرفها ويردّها إلى مالكها ان وجده يعلن أمرها ولا يستخير كتمانها ويمثل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط *

* (الفصل الثاني والعشرون في الودائع) *

يكتب فيه أقرفلان طائعا في حال جواز قراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وبمن يوفيه من عياله ولا يدفعها إلى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينقلها إلى غير حرز من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسلمها منه بتسليمه ذلك إليه على سبيل المحفظ وعلى أن يردّها على هذا المودع بعينها إذا استردّها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل بعله دون ردّها إليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا في الذخيرة *

* (الفصل الثالث والعشرون في الاقارب) *

هذا الفصل يشتمل على أنواع

الاول في الاقرار بدين حال مطلق) أقرفلان طائعا راغبيا في حال صحته وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لاعلته من مرض ولا غيره تمنع صحة اقراره أقران عليه وفي ذمته لفلان كذا درهما وكذا دينار ونصفها كذا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح حالا غير مؤجل يطالبه به متى شاء وكيف شاء لبراءة له منها لا بخروجه منها إليه أو إلى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له إليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خطيا باسقاطها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقرار له بذلك قبولاً صحيحاً وأشهد على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا بلسان عرفاة به وأقرأ أنهما قد فهماه وأحاطا به علميا وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكتاب ذلك في الكتاب

(وفي الاسباب كثيرة) من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديننا

لازما وحقا واجبا ثمن قرض أو دار أو غيره اشتراؤه منه بعقد صحيح وقبضه ورآه ورضى به وتقرر عليه ثمنه وأبرأ ما ثمنه عن جميع المبيوع بعد معرفتها كلها حالا غير مؤجل وإن كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له إن يطالب بهذا المال حال قيام الأجل وله أن يطالب به عندما حل هذا الأجل كيف شاء ومتى شاء لا يبرأ له منه إلى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وإنما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقد هذا البيع لأن من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئا بثمن إلى سنة ولم يعين السنة فالأجل يعتبر من حين قبض المبيع وإن كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وإن كان الثمن منجما كتب مثلا مؤجلا إلى ستة أشهر منجما بستة أشهر يؤدى إليه عند كل نجم كذا أو إن أراد وإن يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى انحل بنجم منها وأدخل بنجم في بنجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرط في البيع لأن هذا الشرط يفسد البيع (ومن جملة الأسباب القرض) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضها منه وأنه أقرضها من مال نفسه أيا ودفعها إليه وأنه قبضها منه وصرفها إلى حوائجه وصداقه المقر له هذا فيه خطا باولا يكتب في القرض مؤجلا لأن القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * إلا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أن الرجل إذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته إلى سنة فهذا الأجل صحيح كذا في الظهيرية *

(ومن جملة الأسباب الغصب) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم * (ومن جملة ذلك الاستهلاك) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا (ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة) فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر بهدين كان له عليه (وإن أراد الأقرار ببقية مهر المرأة) يكتب ديننا لازما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوفاهما بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها إياه به شرعا

(وإن رهن المقر أعيانا ثقلية بهذا المال) يكتب بعد الأقرار بالتصديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه منديلا بغداد يا جيد أطوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا أو ديبا جاطوله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمته كذا أو مغمورا أطوله وعرضه ولونه وقيمته كذا وسلمه إليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حبه إلى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بمعاينة الشهود المسلمين في آخر هذا الكتاب

(وإن أخذ بالدين كفيلًا من المقر) يكتب بعد الأقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحيحة جائزة نافذة بإجازة هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له إن شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وإن شاء عطل

هذا الأصل بحكم الأصالة

(إذا أرادوا كتابة المهر على الصغير وأقراره بذلك لا يصح) يكتب حكاية النكاح فيه ميربه المهر دينًا على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الأبوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح بحضور من الشهود العدول وقبل أبوا الصغير فلان هذا النكاح لابنه الصغير هذا فصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازما لها عليه

(نوع آخر في الأقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر) يكتب أقر فلان

وفلان طائعين راغبين في حال صحة أبدانهم باو قيام عقولهما وجواز أمورهما عليهما لاعلة بهما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الإقرار أن لفلان عليهما وفي ذمتهم ما كذا أدركه ما ديننا واجبا وحقا لازما بسبب صحيح عرفاه له ولزمهما الإقرار له بذلك وأنهما ملبان وفيان موسران غنيان مالكان من الأعيان والأموال ما يفي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما ما كفيلا ضامن بذلك كله وهذا المقر له أن شاء أخذهما بذلك جميعا وأن شاء فرادى واحدا بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لا براءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله إليه متى طال بهما وصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجهة ويتم الكتاب

(نوع آخر) إذا كان دين في صلح باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصلح طارية قوجه كتابته شهد الشهود المسعون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان مالا مبلغه كذا بصلح وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم ينسخ الصلح بتأريخه من أوله إلى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصلح لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وأن كان بعضه لفلان يكتب أن من هذا أدركه من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين مالا كذا صحيحا وحقا ثابتا بمرحى لازم واجب عرفه فلان ولزمه الإقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك طارية ومعونة لفلان وأنه لا حق له على فلان فيما أقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلب في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بإبرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيرته وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه أن يجد هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته أن شاء ولي التصرف فيه بنفسه وأن شاء غيره يוכל بذلك من أحب ويوصي بذلك إلى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى لا حق له في المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على إبرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له أن يستحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لأنه إنما يستحق بسبب أحده هذا المقر وصدق فلان في ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الإقرار بقبض الدين أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا كتابنا ذلك صكما مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبنا بينهما في ذلك والأشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كاملا وأفيا بدفع ذلك كله إليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه إياه وأن الصلح الذي كان في يده بإقراره به بهذا المال قد ضاع من يده فتي أخرجه يوما من الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوما من الدهر وأ غيره من وكيل أو وصى أو وارث بذلك الصلح جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصلح وقبل فلان بن فلان جميع هذا الإقرار والبراءة قبولا جائزا بخاطبة منه إياه بجميع ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الإقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيلا عن الآخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا دينارا بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عتبه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله أن شاء وأن شاء أخذهما جميعا أخذ أحدهما أو يأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا وهو أحد هذين

الغريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعا وكان هو كفيلان عن صاحبه بحصته فسقط هذا الدين عنهما وبرئانه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبالهما في هذا الدين لا في كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجهة واشهدا وان أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وان فلانا وهو أحد هذين الغريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضا من كفالة عنه بنصيبه وبقى له على صاحبه كذا حصه وعلى هذا المؤدى ذلك أيضا بسبب كعاقبته عنه والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في الاقرار بالخطئة) أقر أن لفلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريفة بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخارى دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها إياه أو يقول بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها وبت الكتاب *

والاقرار بسائر المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الخطبة يبالغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا منام من الدخن الوسط الاحمر النقي الموزون بوزن بخارى أو كذا منام من الدخن الابيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارى ويكتب في الذرة كذا منام من الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخارى ويكتب في السمسم كذا منام من السمسم الاسود النقي أو من السمسم الاصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا منام من القطن الابيض الوسط الجفاف مع الورام الموزون بوزن بخارى ويكتب في الدقيق كذا منام من الدقيق الخنطي الابيض الطاحون الموزون بوزن أهل بخارى وان كان مخفولا يكتب المخفول المعروف (بهيك ويثر) الموزون بوزن أهل بخارى ويكتب في السكخ كذا منام من السكخ الحماض الوسط الموزون بوزن بخارى ويكتب في الصابون كذا منام من الصابون الوسط المتخذ من دهن السمسم الموزون بوزن بخارى ويكتب في العنب كذا منام من العنب الورحي الاحمر والابيض او المحرماني الاحمر والابيض الموزون بوزن بخارى أو الطائفي الابيض أو الاحمر الموزون بوزن بخارى ويكتب في الدبس العنب المحمالي المتخذ من عنب كذا الوسط طرقة ومصورة الموزون بوزن بخارى وكذلك كذا منام من دهن السراج المستخرج من بذر الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخارى ويكتب في دهن القرطم من دهن مسخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخارى وعلى هذا القياس سائر المكيلات والموزونات *

(نوع آخر في اقرار المرأة بشراء الزوج لها شيئا بمهرها) أقرت طائفة أنهم ازوجة فلان وحلاله تزوجها بشكاح صحيح بمشهدش ودعوى بكذا دينارا وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا شيئا من اصناف شتى ويبين ذلك شيئا فشيئا وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وانها قبضت ذلك كله منه على حياتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا بحكم انشاء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل ازاهد نجم لدين عمر لنسفي رحمه الله تعالى وفيه نظير لان هذا في الحاصل توصيل من المرأة زوجها بالشراء لمهر الذي فاد عنه ومن وكل بدونه بأن يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لتوكيل الا اذا عين البائع بأن يقول اشتري بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشتري بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الوكالة على كل حال فالا حياط على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى أن يراعى الكتاب فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت
وكاتبه بشراء ذلك من فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكاتبه بشراء هذه الاشياء باعيانها
مهرها هذا *

(نوع آخر في اقرار الرجلين بينهما مديونات باستيفاء المحقوق من الجانبين) صورة كتابته شهيداً
أن فلانا وفلانا أقر طائعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا
في يده ولا باسم ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينهما من الوجوه كلها حق
ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى
كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاماً وفيما بايضاء صاحبه ذلك اياه فتى ادعى
كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى
وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم مسمى ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وعين
يطالبها منه وبينه يقيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم
وصاحبه عن جميع ذلك كله بريء وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة
من صاحبه على مسمى ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلاثقوت ليكون في يد كل واحد منهما
نسخة فلا يقدرا أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لأحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب
بهذه الالفاظ ولكن من أحداً الجانبين أقر فلان طائعاً أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من
الدين والمحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأه من غير
استيفاء يكتب أبرأ فلان فلانا من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأ صحباً وقبل هو أبرأه ذلك مواجعة
وان استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن
الباقى وقبل فلان هذا الأبرأ وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى
منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا اني كذا تأجيلاً صحباً وقبل هو تأجيله ذلك وأشهد على
أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن
جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قد ركذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل
شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار) أقر أن جميع الدار التي في وضع كذا حدودها كذا الخ بحدودها
وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان يملك ثابت
وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقرودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق
بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا
دعوى ولا طلب ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم
الكتاب *

وان شاء كتب عقيب قوله بحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وان
فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم بها ملكاً ويداوتصرف الا لا حد فيه سوى هذا المقر له
وصدقه المقر له هذا فيه خطايا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار
اوضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وان جميع هذه
الارض وهذه ابدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بأمر حق واجب عرفه هذا
أقرورمه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بحدودها وحقوقها كلها تسليمها صحباً بلا

مدافع ولا منازع فهذا جائز وتسلمه واجب عليه فان سلمها والافعليه قيمتها كلها والقول في بيان
 القيمة قول المقر فإن بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والافعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو
 أحوط وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها ان يحجز عن تسليمها
 فذلك جائز أيضا لأنه لا يكتب في هذه الصورة ان الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله
 وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين مما هم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في
 هذا المحدود أو في شيء منه من درل من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلانا من جميع
 ذلك ويسلمها اليه أو يرد عليه قيمته ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل فلان جميع هذا
 الاقرار والضمان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلها فقد ذكرنا الطحاوي رحمه الله تعالى
 عن عيسى بن أبان فقال ابنتنا في عقار كان في أيدينا ان أقربنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك فيه
 فأجبتنا إلى ذلك من قبلنا وبسببنا في علينا ألا نضمنه له من الناس فذكرت ذلك لمحمد بن الحسن
 رحمه الله تعالى فقال ان أحسن حوطا في مسائلنا ونضمنه ما طلب كان الضمان باطلا وانحصر في رحمه الله
 تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل
 الناس كافة وان كانت الدار وديعة في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا سلمها اليه متى
 شاء لا امتناع له عنه وان أقربا بالعقار لولده ان كان الولد كبيرا يكتب فيه كما يكتب في الاقرار للاجنبي وان
 كان صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلانا وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر بولاية
 الابوة لاجل الحفظ بحفظها عليه الي بلوغه واناسي ارشده منه وصدقه فيه فمن له حق التصديق
 خطا *

(نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها) يكتب بعد قوله بمحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب
 والامتعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة
 وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والمحيون وغير ذلك وكل قليل
 وكثير من جميع أصناف الاموال كلها لفلان ويتم الكتاب *

الاقرار بالكروم والاراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتعة لابن الزروع والثمار
 لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما أن الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار بالدار
 وان كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان الاقرار
 بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها يكتب بما فيه من الزروع
 والثمار وان كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقراره بجميع ملك الدار التي في موضع كذا
 ويحدها من جميع صنوف الاموال كلها من الثياب والعروض والامتعة والفرش والبسط والذهب
 والفضة والعبيد والامام والبقر والابل والغنم والكيلى والوزنى والاطعمة والاشربة وسقط المنزل
 والاواني والظروف من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك اذا كان
 الاقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الاقرار بما في الاراضي من الزروع دون الاراضي
 ففي الزروع يكتب أقرف فلان أن جميع زرع الشعير الثابت في كذا دبرة أرض يكتب موضع الارض
 وحدود الارض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سنبله قد دنا حصاده ويكتب واستحصل فقرآن
 الشعير القاسم في هذه الاراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبة هذه الاراضي ويتم الكتاب
 وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا حدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم
 المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رقبة أرض هذه الكروم

ملك هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *
 نوع آخر في الاقرار بأعيان غير مضافة الى مكان يتدنى أن يكتب نسخة الأعيان على صدر القرطاس
 بالفارسية ويذكر كيل ما هو كيل ووزن ما هو وزن وذرع ما هو ذرع وطولا وعرضا وما هو مثلي
 فلا حاجة الى ذكر مثلي وبعد ما قرع من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم
 يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا وراغبا أن جميع
 هذه الأعيان المذكورة صفاتها ودرها وذرعها طولا وعرضا وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة
 بالفارسية على صدر هذا القرطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها وبالتصرف فيها
 من هذا المقروء من سائر الناس اجمعين ويتم الكتاب

(نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار) يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا
 حدود هذه الدار وكذا وهذا المنزل عن يمين الداخل في هذه الدار وعن يساره أو مقابله وهو البيت
 الصفي أو الشوى وأحد حدوده من هذه الدار لزيق صحن هذه الدار والثاني لزيق بيت صفي
 أو شوى فيها والثالث لزيق صفة فيها والرابع لزيق متوصافها بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبنائه
 وسفله وعلوه بطريقه في دهليز هذه الدار سلبا الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن
 حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب *

وان كان الاقرار بعلو منزل في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت
 الشوى من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا حدود هذه الدار وكذا وهذا البيت الذي
 هذه الغرفة عليه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة
 المذكورة فيه ملك لفلان دون سفله ويتم الكتاب *

وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا
 البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلبا كله للمقر له وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له من نصيبه
 بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصف ذراعان الدار والمقر له
 بذرع البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال
 محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار *

(نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقر) أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده
 حدودها كذا وهذا الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذا الطريق من
 موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلبا في هذه الدار وطول هذا الطريق من مبدأ الى باب الدار كذا
 وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذا
 الطريق والثاني والثالث والرابع كذا ابواب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها
 يسلك فيه الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذا
 الطريق بحدوده وحقوقه لفلان وفي ماسكه ويده وهو أولى به من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم
 الكتاب *

وان كان الطريق مشترك بينهما يراعى في الكتاب مشترك بينهما *
 (نوع آخر في الاقرار بجدار لرجل) يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الجدار
 اتخذ وفيه بأرضه وبنائه لساذا كذا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أول البناء
 لا غير *

(نوع آخر في الاقرار بنهر أو قنارة) يكتب في النهر أقرآن النهر الذي في موضع كذا يدعي بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرقه الى مصبه كذا ذراعاً بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقرآن جميع هذا النهر كله بمقتضى ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بعد وذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب * وفي القنارة يزداد أرضها وبنائها * *

(نوع آخر في اقرار المشتري ان المشتري ملك غيره وأنه كان وكيله عن ذلك الغير في الشراء وأراد الكتابة على ظهر الصك) يكتب أقر المشتري فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكله اياه به ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وأن جميع هذه الدار أو هذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكالة لا اسم استحقاق وأصله وان موكله فلانا أولى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيء منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

(وان أراد أن يكتب كتابا مبتدأ) يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان دار في موضع كذا بثمن كذا وكتب بذلك صك شراء هذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وأنه كان اشتراها لفلان بن فلان والباقى على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها شائعا لنفسه ونصفها شائعا لفلان بماله وأمره وتوكله اياه بذلك وان جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء شاعا بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن من متقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة *

(اذا أراد الوصى كتابة اقراره أن ما اشتراه لفلان لولده) يكتب أقر فلان الوصى من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثمن كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولا يته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بماله والاحتياط به وابتغاء النماء والزيادة فيه والتوفير عاياه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولا يته عليه أن هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من بائعه هذا لهذا اليتيم وان هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسم في هذا الكتاب عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصى لهذا اليتيم بمد بلوغه وأيناس ان رشد منه واستحقاقه قبض ماله مطلقا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصى له وعلى خصومة من يخاصمه فيه الى آخره *

(نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معدم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر) يكتب أقر فلان طائعا أنه معدم لا يملك شيئا من مال الدنيا لا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهم او أنه في عيال فلان وهو الذي ينطق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان *

(نوع آخر في الاقرار بمقتضى البيع الذي يجري بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراها منه) يكتب أقر فلان ما أتانا أنه فاعى فلانا برضى وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن وثيقة بمال مفاضة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ولا معنى بوجوب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاضة رداً صحيحاً وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاضة وغيرها قبضاً صحيحاً وأنه أبراه من ذلك أبراء صحيحاً فلم يبق له ولا لا أحد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدق هذه المقر له في ذلك كله شيئاً ما *

(نوع آخر في الاقرار بمفاضة الرهن) أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا محدود كذا كان رهنا في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله له وأن هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم ورده عليه وأنه قد استرده واقبضه وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لا أحد منهما على الآخر خصومة وصدق كل واحد منهما صاحب به في ذلك كله وأشهدوا الله تعالى أعلم *

(نوع آخر في الاقرار بفتح البيع وغيبة صلح الشراء) أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة لوفاء الوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة يكذا ووقع التقابض بينهما من المجانيين وقد كان يدل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك منه وقبض ثمنه منه وتسليم البيع إليه أجابه إلى ذلك ثم إن فلانا وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب من المقر هذا بيبعه فباعه منه به وقبض الثمن وردت الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك فحجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذا ثقة وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا بدفعه إليه وإيفائه ذلك أياه وبرئ البائع هذا إليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم إليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه ونعمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقارره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصومة لا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في ثمنه ولا في قيمته وأن هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو أحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو بطل وهو في إقامة البينة على ذلك وطلب المين بطل وصدق هذه المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقرار الاب وازوج لها بذلك) شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلة لها وتعطفا عليها واحساناً إليها وبما ساق إليها زوجها فلان من صداقها وعطاياها بعدما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستجمع لشروط النكاح وذلك عند زفافها إلى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة شملهما وكثر بآزوية الطيبة نسلاهما ويزد كرتياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلا وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم ويزد ما كان من المذروعات وزياد المرأة ويفصل كل نوع من ذلك تفصيلا يزد كرتياحى واللا آلى وانجواهر وبين الصفة والقيمة ويزد كرتياحى ويفصل ذلك ريد كرتياحى والقيمة وبلى هذا القرض والبسط وكذلك على هذا أوالى الصفرة والخصاص والمحدد وبين الممالك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاما تركيا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوانيت في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان

طائعا أن جميع هذه الأموال المذكورة بأجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور فى صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها وفى يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر فى شئ منها وأن لها الاحق بها كلها منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى أذاعها أو شيئا منها أنه ملكه وأنه عارية فى يدها من جهته فدهواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب * ويكتب الشهود أسماءهم فى آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الابل بذلك أساميهم يكتب اقرار الزوج فيكتب * بسم الله الرحمن الرحيم أقرب فلان بن فلان طائعا أن جميع الأموال المذكورة فى صدر هذا القسط سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها وفى يدها وتحت تصرفها وقد حملتها الى بيته كما تحمل الزوجات الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أوفى شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى أذعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفى ذمته من بقية صداقها كذا حقا واجبا ودينيا لازما تطالبه بها اذا توجهت المطالبة شرعا وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى اقرار الابنة بجهازها لابيها أو لامها) ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز فى صدر قسط على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك (بسم الله الرحمن الرحيم) أقرب فلانة بنت فلان طائعة أن جميع الأموال المذكورة فى صدر هذا القسط بأجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها ملك أبيها فلان هذا وحقه بيب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار له بذلك وان جميع ذلك فى يدها بطريق العارية وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثانى) يكتب أقرب فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتعة والغرس والبسط والمخلى من الذهب والفضة والجواهر واللآلى والاوانى الصغيرة والشبهة والزجاجية والنحديدية والمخزفية وأنواع الامتعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التى هى مكتوبة فى كتاب جهازها وهى الآن فى بيت زوجها ملك أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار له بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب لابل نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد أنى تمسكت هذه الاشياء الى البنت بطريق العارية فان الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشتري الابل منها ما فى هذه النسخة بم معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع ائمن وعندي أن الاحوط ما كتبه أولا والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى اقرار بالحيوان) يكتب أولا على صدر القسط أسماء الحيوان وصفاتها وشيئها كما تكون ثم يكتب ذكر الاقرار غيب النسخة على الوجه الذى بينا ويكتب قرفلان بن فلان انى آخره انه باع من فلان كذا شيئا معينه ويذكر اوصافها وشيئها بكذا درهم ونه شترها منه بها وأنه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طاب منه تسليمه اليه وصدقته مقرنه * (نوع آخر فى اقرار لمرأة بقبض النفقة والكسوة لدة) أقرب فلانة بنت فلان طائعة أنها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما وجب الشرع فى أمتهما ستة اشهر اولها كذا وآخرها كذا قبضا صحيحا واستيفا كاملا وصدقها زوجها فلان مشافهة ويتم الكتاب

(نوع آخر فى اقرار العبد بانزق لمولاه) قرفلان الهندي فى حال جور وترده طائعا نه عبيد مملوك لفلان وان فلانا ملك رقبته ملك صحيحا جائزا تابا وان خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له

على فلان في خدمة ولا يبيع ولا يخرج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب شهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد ان قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه لا يختلف بالصحة والمرض

(نوع آخر في اقرار جارية بكونها ام ولد لولائها) اقرت فلانة التركية او الهندية ويحليها طائفة انها كانت امه لفلان بن فلان ومالكه وفي يده وتحت تصرفه بمالك صحيح تام وانها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وابنة تسمى فلانة وانه في حجرها وانها في حجرها ثابت النسب من سيدها وانها صارت ام ولد بولادة هذا الولد منه وان خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاها والله تعالى اعلم

(وان كان الاقرار من المولى بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان نعيده وان كان الاقرار من ابن المولى بكون جارية ابيه ام ولد ابيه وبعته بموت ابيه) يكتب اقر فلان بن فلان طائعا في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز امره له وعليه ان فلانة التركية او الهندية كانت بمملوكة ابيه فلان وامته وتحت تصرفه يملكها بمالك صحيح وان اباه فلانا استولدها في حياته وانها ولدت من ابيه فلان ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان وانها صارت ام ولد له بولادة هذا الولد وان اباه هكذا اقر في حال حياته بكونها ام ولد له وانها اعتقت بموت ابيه من جميع ماله وانه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولأهاله بعد ابيه وصدقته هذه الجارية مشافهة وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبده من جهة ابيه وعقده بموت ابيه يكتب في حال جواز اقراره عن طوع وورغبة ان العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك ابيه فلان وحقه يملكه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وان اباه كان دبره في حال حياته تدبير صحيحا مطلقا من خالص ماله وهكذا اقر ابوه به وان اباه مات وعقب هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء وصدقته هذا الغلام في ذلك مواجهة * (نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم) اقر فلان طائعا ان اباه فلانا مات وكان له على فلان كذا درهم ادينا واجبا وحقا لازما وصار ذلك ميراثا لابنه هذا الا واث له غيره وانه قضاء ذلك وأوفاه فاستوفي كله تاما وافيا كمالا وبرأه عن ذلك ابراء صحيحا وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضمنا صحيحا ملزما في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذا من الموصى له يكتب اقر فلان ان فلانا كان اوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز اموره له وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطالب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من كانت وفي يده من كانت وصاية صحيحة وانه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وانه أثبت بصحة شرعية على فلان كذا درهم ادينا واجبا وحقا لازما لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وان هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاما وافيا الى آخره والله تعالى اعلم *

(نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده) يكتب اقر فلان الوصي في تركته فلان وفي امور الصغير فلان بتقيد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحة بدنه ان مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم انقذا وكذا من اعيان الاموال ويدينها ويصفها وقبضها ليحفظها ويردّها عليه عند

بلوغه وايضا س ر شده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق فى هذا الاقرار تصديقا شرعيا ويتم الكتاب
الله تعالى أعلم

ونوع آخر فى اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصى) أقر فلان فى مجلس المحكم طائعا انه قبض
واستوفى من فلان الذى كان وصيا من جهة ابيه فلان فى تركه ابيه وفى أمور هذا المقر فى حال صغره
جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والتقدوا والاثار وانزال الكروم
وغير ذلك من صنوف الاموال قبضا جائزا بدفع هذا الوصى جميع ذلك اليه فلم يبق له معنى للمقر هذا
على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وان هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا او ديننا او ادعى
ذلك من يقوم مقامه فى حياته او بعد وفاته من وكيل او نائب او وصى فذلك كله باطل مردود ويتم
الكتاب والله تعالى اعلم *

(نسخة اخرى فى هذا النوع) أقر فلان طائعا ان اياه فلان توفى وقد كان اوصى قبل وفاته الى فلان
بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضاها وتنفيذ وصاياها بعد وفاته ومات تابعا على هذه الوصاية من
غير رجوع عنها وعن شئ منها ولم يترك وارثا غيرى وان هذا الوصى تولى جميع ما قوض اليه أمره
وتصرف فى هذه حسب ما أطلقه الشرع واقتضاء المحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا من
الثلث وأنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر
المقر هذا أيضا انه بلغ مبلغ الرجال وأونس ر شده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه فقبض هذا
المقر جميع ما بقى من ماله فى يده هذا الوصى من تركه ابيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى
ذلك كله منه تاما وافيا بعد معرفته بجميع التركة باجناسها وأنواعها شيئا فشيئا من غير ان خفى عليه شئ
من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته متى ادعى هو عليه أن قبله
أو عنده أو فى يده من تركه ابيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم أو حديث أى ذلك كان أو أحدم
جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أو حجة يحجج بها ويمن يطالبها فى ذلك منه
وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصى المقر له برئ من ذلك وهو فى حل وسعة فى الدنيا والآخرة وقبل هذا
الوصى هذا الاقرار منه موا جهة

(نوع آخر فى اقرار اليتيم انه أذن لوصيه بدفع ماله الى غيره) أقر فلان طائعا انه قدمت له ثمانى عشرة
سنة فطعن فى التاسع عشرة وانه قد احتل وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر
والنهي وانه قد أمر فلانا الوصى فى تركه ابيه وفى أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذى له
عليه وعنده وقبله وفى يده ومن نصيبه من ميراث ابيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتحقيقه عليه لى
وقت حاجته وسلم هذا الوصى الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا فى يده شئ
من ماله من تركه ابيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك * (صاحب الضيعة اذا
دفع الى مزارعيه حنطة أو شعير على سبيل القرض ليجعلوا يذرا أو أراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك
فالوجه فى ذلك أن يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم ابيه وجده ثم يكتب
عقب اسمه كذا انما من الحنطة والشعير أو ما شبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على
هذا الوجه ثم يكتب عقب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم
وانسابهم فى النسخة المذكورة على صدر هذا القرطاس ان فلان ابن فلان الغلانى على كل واحد منهم
ما كتب عقب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير أو الذرة الموصوفة كلها فيه ديننا لازما وحقا واجبا
بسبب قرض صحيح استقرضوها منه ليجعلوا يذرا فى ضياعه التى فى قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم

المقر له فيه خطا با في تاريخ كذا والله تعالى أعلم
 (نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه) هذا ما أقر الاستاذ
 فلان في حال جواز اقراره طائعا ان فلانا سلم ابنته الصغيرة فلانا بولاية الابوة عليه بعدما أقر فلان هذا
 ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات أو لما غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها شلخ شهر كذا
 من سنة كذا لي عمل كذا بكذا درهما على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار
 دون الليالي ودون أيام الجمعات والاعداد بقدر طاقتة مما يأمر به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستاذ
 من اقامة الصلوات في أوقاتها على ان يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا
 درهما وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهما يراد في أجرته للسنة الثانية والثالثة بمهارته
 وحداقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقة أبو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد
 انه ذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه
 وادامه وبأسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجره
 السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده و كذلك في السنة
 الثالثة يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى
 والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرقا
 عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم
 (نوع آخر في اقرار بجهة الدار) يكتب أقر فلان طائعا انه وهب افلان جميع الدار المشتملة على كذا
 حدودها كذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة
 مستجمعة لشرائط المجواز محوزة مقبوضة فارغة لافساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تلجئة
 ولا موانع وقبيلها هذا الموهوب له فبولا صح في مجلس هذه الهبة قبل افتراقهما واشتغالهما
 بعمرهما وقبيلتها بمعاينة الشهود قضا صح بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه نسيما صح في فارغ من
 كسر - نع ومنار ع وتفرقا وشهدا والله تعالى أعلم

(لعمل اربع والعشرون في البراءات) *

(البراءة من كل مال كان به صك) كان أبو حنيفة وأصحابه واسمى وهلال الرازي رحمه الله تعالى
 يتدثرن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن
 فلان وهو الذي له الدين والسمي وهلال رحمه الله تعالى كانا يزيدان كتبه لفلان وكان أبو يزيد
 الشروط في رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن
 فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عنده انه كان له على فلان وبعض أهل الشروط كان يكتب هذا
 براءة فلان بن فلان وامتأخرون اختاروا هذا ما شهداني فوالنا انه كان له على فلان كذا درهما وانه
 قضا جميع هذا المال وأوفاه ياه بتمامه فقبضه منه تاما وافيما قبضا صح و برئ اليه منه براءة
 قبضه وسنيق ولا يبق له عليه دعوى بهذا السبب وانه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه
 حقا وشيئا من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بيعة ولا يحلف له وخصمه من ذلك برئ وفي حل
 وسعيه سعي الذي والاخرة وانه كان له به صك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والبراءة وكان ضاع
 وقد قيل يد له حتى يرده اليه حتى أنرج هذا الصك فهو مبطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا
 متبره في ذلك كسبه مائة وأشهر على انفسهما في آخره وعلى هذا دين المهر

(البراءة عن سقجة واردة) هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا اورد على فلان كتاب سقجة من فلان بكنيا درهمها وانه قبل منه الكتاب وضمن له المال وانه قبض منه ذلك كله بايضا ذلك اياه قبضا صحيحا وضمن له كل ذلك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضمانا صحيحا واشهد على أنفسهما بذلك الى آخره

(براءة جامعة بين رجلين بينهما أخذ واعطاء هذا ما شهد الى قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات واخذ واعطاء من اشربة وبيع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاريات وسفاتيح وديون بصكك وغير صكك مرهون وغير مرهون وضمانات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وأسباب شتى انه حاسبه بحاسبة بحقةا وصدقها وانه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضاء اياه بتمامه قضا صحيحا تاما وافيادفع ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتي ادعى عليه هو دعوى او ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله فحاسبه

بحاسبة بحقةا وصدقها فأبرأه من ذلك ابراء صحيحا جائزا تاما وافيادفع الدعاوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا من غير أن خفي عليه شيء من ذلك فلم يبق له بعد هذا الا براء حق في ذلك كله أو شيء منه ويتم على ما عرفان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا وبين ما بقي عليه عينا كان أو دينا

(البراء المطلق) أقر فلان بن فلان الفلاني انه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله وعليه مالية وغير مالية ابراء صحيحا تاما فاطاعا الخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا براء لا دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في المحدود ولا في المنقول لا في المكيل ولا في الموزون ولا في الفرس ولا في الاواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا وصدقها المقر له هذا خطا بابا ويتم الكتاب

(رجل وكثر جلا عدا بغير حق فقاضى عليه فادعى وزنه المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواهم) يكتب أقر فلان وفلان وفلان أولاد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين انهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصاً عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب أباهم فلانا عداومات بالوكز ووجب عليه الدية لا بينهم وصارت ميراثا لهم وانه كان منكر الدعواهم هذه قبله فأبرؤه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراء صحيحا وانه قبل منهم هذا الا براء قبولاً صحيحا ويتم الكتاب

(وان كان المدعى عليه يدعى على وزنه هذا الميت انهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم انهم أخذوه بغير حق بمجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه انه ضرب أباهم عدا بابا وكثر بغير حق وان أباهم مات بسبب ذلك وانه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة بغيرها عليه على وفق دعواهم هذه قبله فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة باجسادهم وغيرها فأبرأهم عن هذه الدعوى ابراء صحيحا وانهم قبلوه منه قبولاً صحيحا ويتم الكتاب

قوله فأخذوه الخ تام في
هذا الخبر اهـ

(براءة غريم في تركة) هذا ما شهد الى قولنا انه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا وفلانا وارث له غيرهم وان فلانا من جملة هؤلاء وصي فلان في هذا المال ليرجع به في تركة أبيه وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذاب دفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في تركته وانه ضامن له كل درك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على ان يخلصه أو يرد عليه ما يلزم المحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركة فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين ألف لم يرجع في التركة الا بخمسمائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له ان يرجع بألف اذا شرط الرجوع بألف وان أدى تطوعاً ولم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع

(وفي قبض الغريم من الوصي الوصي اذاه من التركة) يكتب كما يكتب في الفصل الاول من البراءة (البراءة عن دم العمد) هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا ادعى ان فلانا قتل ابنه عمداً بجديدة ظلماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثاً غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان ومما وجب له عليه يقتله آياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطا يكتب قتله خطأ لم يتعمده بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلة الدية ولم يخلف وارثاً غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقلة الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شبح رأسه ووجب عليه كذا عفا عنه وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه انه سرق من حرزه كذا درهم ما وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر انه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد ويكتب انه أقر انه كافى اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيئاً وهو برئ مما ادعى قبله فتى ادعى الى آخره

(البراءة عن الدعوى في محدودة) هذا ما أقر به فلان انه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا ويبين موضعها وحدودها ثم يقول انها محدودة وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وان عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا البراءة حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصومة وانه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة

* (الفصل الخامس والعشرون في ارضه) *

أقر فلان طائعا في حال جواز حكمته وثبات عقله وجواز أمره لاعلة به تمنع حجة اقراره ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما قرضا حلالاً أو بمن كذا اشتراه منه أو غصباً أو دية مستهلكه أو ضمان اتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وانه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدارات التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهننا صحيحاً معبوضاً محوزاً مفراً غادفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ورافقها وهي في يده محبوسة بدينه هذا لا سبيل لهذا الرهن الى افتكاكه ما بى عليه شيء من هذا الدين وصدقه هذا المقر له في ذمته كذا مشافهة وأشهـ ان كان فيه جعله وكيلاً أو أميناً في بيعه كتب بعد القبض على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الرهن هذا المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع منه بأى ثمن شاء ويأخذ ثمنه قضاء لدينه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الرهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً له على هذا الرهن على حاله

يطالبه به فان كان جعل بيعه الى غير المرتن كتب على ان فلان بن فلان وكيله في بيعه أو يقول أمينه على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبين ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهننا صححنا مقبوضا محورا مفرغا ثم ان هذا الرهن وهذا المرتن تراصيا ان يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد دفع هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغ عن كل مانع ومناع وضامن هذا المرتن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبت ههنا وجعلناه أمينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين انما جعل يكتب ههنا عند محل الاجل على ان يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حالها يطالب به المرتن والله تعالى أعلم

قوله وضامن هذا المرتن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر ان يقول يرضى من هذا المرتن او نحو ذلك

(كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار) * هذا ما رهن فلان فلانا بجميع داره التي في موضع كذا ويحدد هارنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا دراهم كانت لهذا المرتن على هذا الراهن حقا واجبا ودينه لازم ما بسبب صحح رهننا جائزا فاذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم

(كتاب من جانب المرتن في هذا) * هذا ما رهن فلان من فلان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتن على هذا الراهن وهو كذا درهما رهننا صححنا جائزا فاذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد اذن هذا الراهن لهذا المرتن ان يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن رباح له ذلك على انه كلما انتهاء عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا استقبلا ما يقبض هذا الراهن وأباح له ذلك المرتن هذا الدين وقبل هذا المرتن ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب

(الاقرار برهن منقول) أقر فلان طائفاً منه رهن عبده فلانا اسمه كذا وصفته كذا وقيمته كذا واجبا عليه من الدين وهو كذا رهننا مقبوضا صححنا على ان يحفظ الرهن هذا المرتن بنفسه وبم يثق به من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج منه يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتن في ذلك كله تصديقا صححنا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

(الفصل السادس والعشرون في الاوقاف) *

هذا الفصل يشتمل على أنواع

(النوع الاول في اتخاذ المسجد) يجب ان يعلم ان المسم اذا اتخذ داره للمسلمين مسجدا وسم المسجد الى المتولى وأذن للناس بالدخول ولصلاة فيه فصلى فيه قوم بجماعة يصير مسجدا تغلق بين أصحابنا رحمه الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير ان القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بجماعة يصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه

الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر ~~هكذا~~ كذا ذكر بعض
 المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام فحيم الدين الذي رحمه الله تعالى في شروطه ان عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى يشترط لصيرورته مسجد التسليم الى المتولي والصلاة فيه بجماعة وعند هـ ما اذا جعله
 على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ارادوا ان يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فنقول لم يذ كر محمد
 رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والخصاف يكتبان هذا ما جعل
 فلان الفلاني في صحة عقله وبدنه وجواز امره طائعا راغبا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه
 وفي يده وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون اخر هذا
 الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي ان يكتب
 هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجدا تخيير للارض فيعتبر باعتاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق
 العبد ان أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارجعهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك
 وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو زيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود
 المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله
 وجواز امره وعليه لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه جعل جميع أرضه وأداره التي هي
 ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا
 ويشتمل عليها المحل والاربع جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بمحدودها وجميع البناء
 القائم فيها وهي مفرغة لشيء فيها مسجد الله تعالى طلبا لنوابه وهربا من أليم عقابه وأخرجهم من ملكه
 الى الله تعالى فجعلها له بيتا وعبادة مسجد يصلوا فيه المكتوبات والنوازل ويذكرون الله تعالى
 فيه آثاء الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله
 وغلى بينها وبين الناس ولا يخلق بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة
 من المسلمين بعد اذنه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان واقامة بمحضر
 من الشهود وجميع ما ينتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا وعبادة مصلى ومعبدا لملك لهذا المقرر
 فيها ولا حق له ولا في شيء منها ولا لمن سواه من الناس لا في أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من
 ورثته على ابطال شيء من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أثبتوا اسامهم في هذا
 الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلح الصلاة بجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج
 هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله
 هذا المتصدق بتسليمه اليه فارخا من موانع التسليم فجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا
 المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاه والمكتوب الاول أحوط وأصح

(نوع آخر في اتخاذ الرباط للنزل المسارة فيه والسيارة) فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 انه لا يجوز أي لا يلزم حتي كان له ان يرجع فيه كما في سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف
 وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط
 المشتمل على المنازل والغرف والمساحة والمرباط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة
 نافذة جائزة تقربا الى الله تعالى وابتغاء لمرضاته لا فياد فيها ولا رجعة ولا مثوبة ولا تجنئة ولا مواعدة
 لا بيع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصلها ماضية على
 سبيلها الى ان يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يكون منازل

وساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على أن الرأى في أنزال من ينزلها ويسكنها إلى القوام بها
أبدا في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا ويرنجحون من أحبوا على ما يكون أصح وأوفق لهذه الصدقة
والخصيص في ذلك جائز فإن كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكنها
للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فإن كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب
على أن سكنها لأهل العلم والمعلمين والمتعلمين دون غيرهم وإن شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب
على هذا القياس فإن كان الواقف قد وقف لعمارة الرباط وقفا آخر يحيره وإن لم يكن وقف لذلك وقفا
آخر يكتب على أن للقوام أبدا أن يؤجر أو من منازلها ويرابطها بقدر ما يعمر ونها من غلتها فإذا
عمر وها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأى في اختيار ما يؤجر ونها إلى القوام وإن كان
الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من
يده وأقر من ماله وسلمها إلى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب
من يصلح لها ويوصي به إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارغا من موانع التسليم
وهي في يده هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا فاض ولا قيم ولا ذى سلطان تغيير ذلك
عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فن فعل ذلك ففد بآئمه وتعرض لخطر به والله حسبه وكافيه
وبحاز به ولا وادف أجره على ما نوى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه
الصدقة وزوجه على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه
وحكم عليه بجواز هذه الصدقة وزوجه بحضوره ومثله عملا بما أدى إليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة
من العدول الذين أثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

(نوع آخر في اتخاذ المقبرة) فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا يلزم
حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت
ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهروري رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة وأطريق دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم
فيما بالتسليم إلى المتولى أو بدفن المولى فإن أراد كتابته يكتب أن فلانا جعل أرضه ويذكر موضعها
وحددها صدقة موقوفة وقفا صحيحا جائزا هذا إلى قولنا وهو خير الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين
يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن للناس
أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم بعد ما علموا بسبيلها وأذن لهم بالدفن فيها
فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذ كر فدفن طائفة من المسلمين فيها
موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون
في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاء على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآئمه حكم الحاكم لمسا فيه
من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك
من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريغ أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلأرم قيار
القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بصدقة هذا الوقف وزوجه فيكتب الكتاب وقد حكم حاكم عدل
نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة وزوجه على وجهها بخصوصية مستقيمة جرت فيها بين هذا
الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا
بقول من لا يرى ذلك لازما لحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضرة خصمه إذا لم يوافق

قوله يحيره كذا في النسخة
المجموع منها وفي غيرها يحيره
وكلمة تحريف ولعله يحيره
أو نحو ذلك وليحذر ذلك

اجتهاده عليه ثم يكتب لا يجل لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا
(نوع آخر في جعل الارض طريقا للعامة المسلمين) فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى ما حكينا عن المحاكم أي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة ويلحق بالآخره حكم المحاكم كذا في المحيط

(نوع آخر في اتخاذ القنطرة) وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قنطرته التي بناها على نهر كذا أو على وادي كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين انهما من خشب أو آجر وبين انها على طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور لعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة

(نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل) يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهو كذا وققامؤيدا حبسا جائزا قائمة على طالعها عدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها أبدا يدفعونها الى من أحبوا ويأخذونها من أحبوا من مستعملها كيفما شاؤوا وكلما شاؤوا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبدا الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه ان تغير منها شيء لمرض أو فساد أو هرم أو كسر أو غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باع القيم واستبدل بقيته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم الكتاب ويلحق بالآخره حكم المحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعيم اذا سبلها حمل انقال أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبلهم لمخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه الله تعالى وطريق كتابته ان يكتب الى قولنا قائمة على طالعها عدة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها انقال أهل الجهاد في استقاء الماء يكتب يستقي بها الماء لاهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد ويلحق بالآخره حكم المحاكم وأما اذا سبل شيئاها من الاتعام ليتصدق بالانها وأولادها وأصوافها ذكر المحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لاهل العلم قال قالوا ويحب أن يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا أوصى بما في بطون غنمه أو بأصوافها أو بأبنائها فالوصية باطلة وليست انوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وثمره الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وقف النعم للتصدق بالانها وأصوافها وأولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لابناء السبيل قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت ان يكون جائزا وقال بعضهم بما يجوز مطلقا لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عددا من الابل أو كذا عددا من البقر أو كذا عددا من الغنم وققامؤيدا حبسا جائزا فاذا لافساد فيه ولا رجعة ولا مشنوية لا يساع ولا يوجب الى آخره على ان ما يحصل من البانها وأصوافها وأولادها يصرف الى أبناء السبيل على ان الرأي في ذلك الى القيم بعض من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله متوليا في ذلك ويلحق بالآخره حكم المحاكم

(نوع آخر في وقف العقارات) وانه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك انه اذا اراد ان يجعل داره صدقة للمساكين في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت ارايت اذا اراد الرجل ان يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني ابا حنيفة رحمه الله تعالى ان مات وهو في يده يصير ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وانما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على ملك الاوقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الدار والارض فكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لموات المعير تصير ميراثا لورثته فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد تنقضها قال يقول ان تنقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثلثها على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد بهذا الا بطل شيئا فلا يبطلها ثم ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثلثها على المساكين ولم يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزا لزاما عندنا اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فيبطلها فقال ما قال تحرر عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهدا انه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب ابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوي والمخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبوزيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا تصدق بجميع داره وبعض المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي والمخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولى شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرر عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى تتأخر هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والمخشاف رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتبسة بثة بثة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تخلك بوجه ملك ولا تلف بوجه تلف قائمة على أصولها محفوظة على شروطها مسجلة على سبيلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على ان تؤجر لانه وصى بأن يتصدق بغلتها والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى الاجارة مطلقة انما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق أما اذا اراد ان يؤجر سنة فسنة يذكري الصك على ان يؤجر سنة فسنة ولا يؤجر اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤجر سنة أخرى ثم يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير ما صرف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين ابدأ لان التأيد شرط صحة الوقف الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزي الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة لا تدل على انه اراد جميع المساكين فالتصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأبد وعند عامة مجيزي الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحدا فصار كأنه صرح به الا ترى انه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة واذا كان

في المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق بغيره على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغيره على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبدا على ما يرى وإلى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوخي أي أن يتخي ويطلب أفضل ذلك موضعا وأكثما وأجرا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولا بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وأصلاحها وبما فيه من المستزاد في غلاتها وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولا بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وأصلاحها وبما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوامين عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدا إلا أن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر ذلك نصا لأنه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغيره على المساكين أبدا ولا يمكن التصديق بغيره على المساكين أبدا إلا بعد عمارتها ومرمتها والثابت اقتضاء والثابت نسا سوا إلا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون الثابت نصا أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الأرض والكرم وأداء عراجها ومؤنتها التي لا بد منها لأن الاستقلال بدونه لا يمكن وفي الدار والحوانيت يكتبون وأداء مؤنتها والنوايب السلطانية الموظفة لأنها صارت بمنزلة المخرج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرده هذه الصدقة والطحاوي والمختار رحمه الله تعالى يزيدان على ذلك للتأكد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وإن يبدلها وإن يطلها وإن يعين أحدا على نقضها فن فعل ذلك فقد باعها بئمه وأجر فلان يعني المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرده هذه الصدقة لأن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون آثما فتكون هذه الكامات كذبا على قوله ويطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان وسلمها إليه بعدما جعله فيها متوليا لا مورهذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى المتولي لأن التسليم إلى المتولي شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على أن للتولي أن يولي غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحبو ينبغي أن يكتب ذلك لأن من الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولي أن يولي غيره إلا إذا قوض ذلك إليه كما في حالة الحياة وإذا قوض إليه ذلك ووكل غيره لا يملك عزله إلا إذا قوض إليه العزل قال ثم يكتب فإن رد سلطان أو غيره أو طعن فيها طاعن فهي وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بغيره على المساكين وإنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف عن النقض على ما رقب هذا فان أمحق بآخر هذا الكتاب حكم المحاكم بحجة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة أيضا *

(صدر من الوقف من إنشاء عظيم الدين النسي رحمه الله تعالى) هذا ما وقف ويتصدق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الثواب وتحري المرضاته وهربا من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه لديه متظاهرة وقد اختصه بمحاربه غيره من أشكاله ونظرائه وآتاه مالم يؤت أحد من أمثاله وقرنائه من أجس حلقه أنشأ في عز وجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتقاع ذكره وتمكين وشرف قدره واتساع عين ثم

رأى نفسه في انتقام وحواشي في كلال وانتكاس قد ذهبت قواها وانبتقت عراها وقل كراها
وكثر شكواها وايض منه الشجر وانحنى له الظاهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال واحب أن
يأخذ من دنياه لا تحته ويترو من أولاه لعاقبته ويقدم في يومه لغده من أطيب ذات يده ذخر الوقت
حاجته وعدة لبقرة وفاقة قال الله تعالى لئن تنالوا البر حتى تنفقا مما تحبون ولم يبلغه من الآثام
ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الاول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة
مذنبية موب غفور والثالث وجدنا ما عملنا ووجدنا ما قدمنا ونحسنا ما خلفنا وعن أبي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك الا ما أكلت
فأفنت أو لبست فألبست أو تصدقت فأمضيت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفى غضب الرب
فأنفق مما رزقه الله تعالى في رضاه عاجلا راجيا نفقة آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم
يعمل به من بعده فأحب أن يندرج في جملة من لا ينقطع عمله اذا دنى أجله فوفى وتصدق من خالص
ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم *

(صك قدیم طویل فی اتخاذ المدرسة والوقف علیها) هذا ما احتسب بانفاقه وتصدق به الخاقان
الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وناج الملة ما غجاج يغراق خان أبو اسحاق ابراهيم
ابن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلی الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا إلى الرب المجلیل
وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتكيل ورغبة في وعده الجلیل علی ما نطق به محكم التنزيل
وهو قوله عز وجل وما تدموا الا نفقكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار
عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى اله الا برار وصحبه الاخبار اذا مات ابن آدم انقطع عمله
الا في ثلاثة ولد صالح يدعو له بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يندرج
في عداد من لا ينقطع عمله وان يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزاد المعاد وذخيرة باقية ليوم التناد
يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضر الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجمعا لأهل العلم والدين متصلة
بالمشهر مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرى يقرئ الناس
القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الادب ودريرات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط المحبة على
ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع
منها يعرف بالباب المجديد وأحد حد ودجوانبها زيق الشارع والثاني زيق ساحة منسوبة الى
الخاتون الملكة بنت اطرخان بك وزيق فارقين وقف على مشهدهم واشتلت زيق منزل وقف
على طلبة العلم وزيق منزل أحد المقصص وزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى
الخاتون الملكة وربع زيق منزل منسوب الى حالي الخيل تاشي وزيق خانقاه منسوب الى أمير
نظام الدولة وزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة تركزار خاوي وزيق الطريق وليه مدخلها
ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الايام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى مبيل الخير
وأبواب انبرقها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طويته فصدق بجميع هذه المدرسة بكل
ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة أعمان البريم وبجميع الخانات المحبوس
المشتمل على الدوريات والاصطبلات والمتبن والارارى ومحرات وانعرف راحوات الاربعة المتصلة
به ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخزان واحد على يمن الداخل فيه وهذا الخزان معروف

قوله فارقين في نسخة فارقين

(بني بلس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كويان) في موضع منها يعرف (بكوجة مفلس) وبجميع
 الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الهواء الخمسة
 والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به يمين بسوق سمرقند بمحلة رأس الطاق في زقاق يعرف
 بزقاق (شيرفروشان) وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الثمان والدويرات الكبيرة
 والغرفات الخمس عشرة وبيوت الهواء الخمسة عشر وبيوت الخلاء والحوانيت الأربعة المتلازمة المتصلة
 بهذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدويرات الكبيرة سفلها
 وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب
 مناره وهذه الدويرة في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على علوها والحجرات
 الخمس البكرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكرية المتصلة بها
 في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند
 بمحلة رأس قنطرة عاهرة في سكة عباد وبجميع بيوت الكرة وبيت الطراز والكرم والمنابر
 والمزارع والمداسات التي هي كلها بقريه جرمعد من قري (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع
 الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق
 سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بني بلس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا
 الى آخر هذه الحدود فتصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته
 وبعد وفاته بجميع هذه الحدود المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع
 حقوقها ومراقبتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والحوانيت
 والتوايت المربعة وبيوت الهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وابنيةها وخشبها
 وحيطانها وسفلها وعلوها وسقفها وجزوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجارتها وأرض الحمام
 وبيوته وسقفه وخشبه وحيطانه وأجراته وقدر مائه وأنبويه وواق رماده ومجمع زبله ومصب مائه
 وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الكرة وابنيةها والاشجار القائمة في العقارات
 وانزاجين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بمجاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة اليها في حقوقها
 ومجاري مياهها في حقوقها وكل قبيل وكثير هو بجميع هذه الحدود ومنسوب اليها من حقوقها
 داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بتهمة مؤيدة محرمة محبة لله عز وجل لارادة
 لهذا المتصدق في شيء منها لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تتلف بوجه تلف قائم على
 أصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب في أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير
 الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجود غلاتها
 في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يؤاجر شيء من ذلك أكثر من سنة
 واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهرا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها
 عقد جديد الا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤاجر قط من ذي
 حصة يخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييره من وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما
 رزق الله تعالى من غلاتها وداءه وثنايها بدأ بأنواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستراد في غلاتها وأداء
 مرثها وغرس الاشجار لمجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري
 والحصر في اصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على رما تقع
 الحاجة ان ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه

المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها ويباع ما ييس من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل ثمن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم مؤيدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن ينتحل مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقده ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتبس في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وسومان البعض بوسدان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرئ عالم بالقرآن والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لاسراج السراج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودويرات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن الجمد لسقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربع مائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة في ليالى شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليلية الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا النقد ألف درهم فيشترى بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحيا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشتري بها خمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الضحيا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد كسوة خمسين نفرا من الفقراء والمساكين والى أثمان الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف الى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد يفتحان الابواب ويغلقانها ويكنسان ويكبسان ما يحتاج الى الكبس ويقرشان المحصر والبوارى ويضويان ويلقيان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة الى ارفع ويظفان بيت الحلاء ويوقدان السراج والقناديل بكرة وعشيا في المواضع التي يحتاج اليها فيها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك

ستمائة درهم ويصرف الي رجل من أهل الفقه والصالح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيفوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطلع أحوالها ويراعي أمورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى المدرس في هذه المدرسة الصلاح في ان يفوض هذا الامر الى رجلين من أهل الصلاح يسكن هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالامر في ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائة درهم مصروفة اليهما على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه وقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما متقال واحد من الذهب الا برز الخالص فإن تغير النقد في زمان الى زيادة أو نقصان ينظر الى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف الى كل وجه من هذه الوجوه المدعى في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان بسمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فإن فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القاشم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المستراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط النقصان على هذه الوجوه بحصصها فان لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطاب كان ما سمي له مصروفا الى سائر الوجوه المسماة فيه وان رأى القاشم صرف ذلك الى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع لاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم تمكن اعادتها الى المحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمرقند من يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد بها من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين أبدا وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى يد أبي طاهر عبيد الرحمن بن الحسن انغزاني وجعله قائما بأموره هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشارة تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال النصيحة وقلده تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا حكيما فارغا من موانع حكمة القبض فان مضى لسبيله أو وجب اقامته غيره مقامه لمعني يوجب ذلك فلا يختار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسمرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامر فوض الى المحاكم بسمرقند ولا يحل للسلطان الى آخره شهدا شهودا الى آخره

(نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده) اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه أحدها أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفه على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الاول يريد به ولده لصيه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولدا لابن خادام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة لفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد لابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث وانما س اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت *

(الوجه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي) وفي هذا الوجه اختصاص به البطن الاول والثاني يريد البطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث *
الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كما وان سفلوا *
الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وابن له ولد لصلبه وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف الغلة الي ولد الابن فان حديث له ولد الصاب صرف الغلة المستقبلة الي الولد لصلبه *

الخيار من اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم وأولادهم وأولادهم
أبدا ما تناسلوا وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا المجزئ مسائل كثيرة كتبته في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة باقي الورثة فأما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياة أبيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل بموت الواقف وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالاضافة الى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره حكم المحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد لها أصاب ولد الولد فهو لهم رقبى وما أصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو لزوجته وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لال رحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقاوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقف على ولد لولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقف بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده ونه ظاهرا لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث وما على قولهما فقد ادخلت في المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قالوا

لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغوم الكلام عندهما
لانه لا يفيد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيبانه أن الوقف عندهما وقع صحيحا لازما في حالة الحياة على
وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف
فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم *

(نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا أو نصف أرضه شائعا) فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بالتخوة حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل
لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا و بعده للفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر
الفتية أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب
ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بالتخوة حكم الحاكم وان أراد أن
يكون هو المتولى في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش
ويصرف غلاتها ومنافعتها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف
شاء وكل ما شاء وهي صدقة موقوفة على طهها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق
بالتخوة حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يبيع هذا الوقف أو شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك
ويشتري بغيره ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان
رأى يبعه أصله ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو أصله للوقف فيجعله مكانه ويلحق بالتخوة حكم الحاكم
وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف
من شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من
أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوقف أن يعمل من ذلك شيئا ما خلا
فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الوقف شيئا ولم يبدل ولم يزد على ما فيه أحدا ولم ينقص منهم
أحدا ولم يدخل فيهم أحدا ولم يخرج منهم أحدا فهذا الوقف على الحالة التي جعلها عليه ليس
لاحدا أن يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت
الواقف هذا *

صورة كتابة جريان الحكم بصفة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية يقول القاضي فلان
المتولى لعمل القضاء والاحكام والاقاف بكورة كذا ونواحيها فاذا القضاء والامضاء والابانة فيها بين
أهلها أدام الله تعالى توفيقه حكمت بصفة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه
وزومه ونفاذه هذه الصدقة في جميع ما بين وضعه وحدوده فيه من المحوانات والرباط والخان والحمام
وغير ذلك بجميع ما شتمل عليه من الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على
السبل والوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملا بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز
هذه الصدقة بشروطها وسبلها المدينة المنورة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خروجه مستقيمة
معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصه فيه ممن له حق الخصامة في جواز هذا
الوقف وصحته فيما وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لجمته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكم ابرمه
وقضاء نفذته وأمضيت الحكم به وأحكمته على هذا الواقف بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصه
فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع
هذه الحدود وتسميها الى هذا النظم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة

سائر النقات *

(اختيار القيم) يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حال الاوقاف المنسوبة الى كذا في اختلافها وانتشار امورها واضطراب احوالها وقصور ارتفاعاتها عن بصارتها ووجوهها بخلوها عن قيم يتعهد بها أولسوسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الى من يقوم بأمورها وحفظها وتثميرها وضبطها وامضاء شروط التصدقين بها وكان الامر على ما رفع الى باخبار جماعة ثقة فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبته فيما فيها على أن يحفظها ويتعهد بها ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحيي مامات منها واندرس ويستأدي من غلتها من كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل *

ذهب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركة فلان وهذا تركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله فوجدت الامر على ما رفع الى باخبار الثقة وان هذا القيم أو الوصي محتاج الى مشرف يتعهد احواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وكأته وسداده وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفا على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بنى من هذه التصرفات بمبادونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شيء من امور هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رايه فيه وأمرت أن يكتب هذا الذريعة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رحمه الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية *

(الفصل الثامن والعشرون في المقطعات)

واعلم أنك اذا كتبت شيئا مما ذكرناه لابد من كتابة التاريخ في أواخرها وأبجازه ما دفعه لا يشتبه وقطعا لا للباس وأعلم أن لكل مملكة وأهل مله تاريخا وكانوا يورخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الاحداث فيها الى أن استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفاة ذى القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل انه ذكر أن العرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد بن الوليد هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بمسار التفرق وهو تفرق ولدا معايل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بمسار اغدر وله قصه معروفة ثم أرخوا بعم القيل ثم استقر تاريخ العربي بعد ذلك كله الى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على اليم قدم عليه فقال أما تؤرخون كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ ببعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل نبتدأ بوقت وفاته صلى الله عليه وسلم ثم رأوا ان يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الاسلام وكانوا قد بدؤا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم ولتواريخ العربية انما هي على الليالي وان كان تواريخ سائر الامم على الايام وذلك أن سني أولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية وسول عرب قرية *

(صك الوقف على وجوه شتى) وصورته هذا ما وقف وتصدق وجلس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه وتوسلا الى الهه ورازقه ذخيرة قدمها اليوم حشره ونشره يوم العرض الاكبر يوم لا ينفع مال

ولا يتون الا من أتى الله بقلب سليم فتأهب الرحيل الى قنساء الملك المجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كأنه طائر سبيل فبادر واستعد واجتهد وجد وأحب أن يفترط في عداد من لا يتقطع عمله اذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللواء في المحشر أقامات ابن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في اخره ليكون عوناً له على دفع اللذائء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يحیی المعروف والمنكر يوم القيامة خلقان فينطلق المعروف بأهله الى الجنة وينطلق المنكر بأهله الى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فصدق بجميع كذا من نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقف الا أنا نذکر ههنا أشياء لم نذكرها في الكاتب ذامكنة ومقدرة في كتابة ما يقع له فنقول (اذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتب ما كتبنا الى أن يقول فما فضل عن غلاتها صرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبدا ما توالدوا وتسلوا بطناً بعد بطن وقرناً بعد قرن لا نصيب لاحد من أولاد البطن الا سفل منها ما دام احد من أولاد البطن الاعلى في الاحياء للذکر مثل حظ الانثيين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذکر والانثى في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذکورهم على اناثهم ولكن الاول اقرب الى الصواب واجاب للواب ثم بعد هذا يقول وان اقترضوا وتقاوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفاً اليهم الى فقراء المسلمين ومحاوليهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبائهم عن سائر أملاكه وأسبابه وسلمها الى فلان المتولى تسليمها صحياً بعدما جعله قیماً فيه ومتولياً لامور هذا الوقف وانه قبضها منه قبضاً صحياً بعدما قبل منه هذه التولية والقوامة قبولاً صحياً الى آخر ما قلناه ولوزدت في صرف الفاضل الى الاولاد على أن من استغنى منهم حرم فان اقتصر على ما كان مصروفاً اليه فهو أحسن ولولم يقف على أولاده واسكن شرط الفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يجمع عنه رجل صالح بعدما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا محيص لاحد عنه ولا مخلص ولا مناص وهى لسيده صرف ما كان مصروفاً اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أولاً بما يجمع عنه رجل مصلح من ديرة أهله فيعطى كفايته لذهابيه وإيابه وما فضل من ذلك بدئاً بالتخية بكداشيه ما حداها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم واثانية عن والده هذا الواقف فلان والثالثة عن والدة هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيمضي بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحي بعد وفاته وانقراض حياته تبر كالى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أجور السلاخ من ما فضل ويتصدق بلحومها وشحومها ودسومها وأكارعها وسقطها على فقراء المسلمين ومحاوليهم وما فضل من ذلك يصرف انى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء ارغفان واتخاذ الخبيص وشراء الكيزان والملح والكبريت بكداموسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا كذا الى فوائت صواته وكذا كذا الى فوائت ركواته وكذا كذا الى فوائت نذوره وكفاراته ولا جناح على من وفى هذا الامران يأكل بنفسه منه وان يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية انتى هي بحيلة كذا وانى شراء الحمد واجرة السقاة ويتخذ ماء الحمد بها ايام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة مصرية صافية لا يزيد هارور ولا يام الاتسديد ولا مضى الا عوام الا تأكيدا ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الاخر من اولالة والعصاة والحكام تبديل شر من شروطها ولا تعير شئ منه ولا تعضيها من بدنه بعدما سمعه وغائمه على الدين يسد لوجهه وعليه لعنة الله

والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان التحكيم بحجة الوقف أن يكتب على ظهر اصلك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام والاقاف بكورة كذا ونواحيها فذا القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهاها حكمت بحجة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الخوانيت والرباطات والمخانات والحمامات وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه من الايدية في سقله وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه عملاً مني بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة بشروطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكماً أبرمته وقضائه على هذا الواقف بحضرته في وجهه ووجه من خاصمه فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع هذه المحدودات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والسكتمان وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت من حضرني من الثقة بتاريخ كذا كذا في الظهيرية *

(كتاب الحيل)

وفيه فصول

(الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها)

فنقول مذهب علماء مازجهم الله تعالى بكل حيلة يمتثل بها الرجل لا يطل حق الغير ولا يدخل شبهة فيه أو لتقويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يمتثل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها الى حلال فهي حسنة والاصل في جوازها هذا النوع من الحيل قول الله تعالى ونهيتك ضغناً فاضرب به ولا تحنت وهذا تعليم المخرج لا يوجب النبي عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام عن عيئه التي حلف ليضربن امرأته مائة عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس بنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة *

(الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة)

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء الا أن عرضه أقل من عشرة فحسب على قول بعض المشايخ رجهم الله تعالى لا يجوز الوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فان شاء توضع من الخندق وارشاء توضع من النهيرة اذا توضع الرجل فرأى الببل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء وهذا أراد الشيطان ذلك أحاطه على الماء الا أن هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العهد قريباً ولم يحف الببل فاما اذا جف الببل ثم رأى الببل على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن احاطته على ذلك الماء اذا اصابته النجاسة خفاً أو علواً فيمكن ما جرم كالبول والنجس فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك اذا كان رطباً أن يمشی في التراب أو نرمل حتى يلمس ببعصه بالتراب ويحس ثم يمسحه بالأرض فيظهره كذا ذكره فيه ابو جعفر عن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنه لم يشترط الجفاف * إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصلي مع الإمام ويكون فرضه ما صلى مع الإمام وكره أن يفسد ما صلى فالمحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلّي الخامسة والسادسة حتى تصبح هذه الصلاة نفلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصلي الفريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى *

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام ويترك السنة ثم يقضيها عند مجيء رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والمحيلة لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها بالافساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره * كذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة له فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ههنا حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والاحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في الفريضة ولا يصير مفسداً للعمل بل يصير محباً وزاعماً عمل إلى عمل كذا في المحيط *

(الفصل الثالث في مسائل الزكاة)

رجل له مائت درهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالمحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصاً في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخفاف رحمه الله تعالى كره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى المحيلة في إسقاط الزكاة ورحص فيها بعضهم قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخفاف رحمه الله تعالى المحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المع من الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفعاً للضرر عن الفقراء فإن الرجل إذا كانت له سائمة لا يجهز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم بجنسها وبخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يثق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدى إلى الحق الضرر بالفقراء قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإيمان مسئلتين وهدي إلى المحيلة فيهما مع أن فيهما إسقاط حق الشرع أحدهما ما راجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو هبته من إنسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبقى الخادم على مكانه فقد هدى إلى المحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارة يمينه إذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضاً أن يكفره لطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أولاً إلى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى إلى

الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له مئتي فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقيد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين ناوياً عن زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء عليه من الدين يجوز وذكر في النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومشايخنا المتقدمون ارحمهم الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المأليس وكانوا لا يرون به بأساً فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لأنه يمكنه أن يمدّده ويأخذ ذلك منه لأنه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدافعه ويمانعه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ملياً فيكلفه قضاء الدين *

(وحيلة أخرى) أن يقول الطالب للطالب من الابتداء وكل أحد من خدعي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكاً لوكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينفع به فلا يقع قلبه أن لا يفي بما شرط عليه

فان كان للطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناوياً عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم أن المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصبح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم أن هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناوياً عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا أراد أن يكف مائة عن زكاة ماله لا يجوز والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التأييد كعمارة المساجد وبناء القنابر والباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه *

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بأصرف الى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولدك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جبهون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ماء جبهون عنده عشري ومائة واربعة واربعة السلطان شيئاً من ذلك رباطاً لا يجوز ولا يحل للميتولى أن يصرفه الى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى الميتولى ثم الميتولى يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة *

(الفصل الرابع في الصوم)

إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام وجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوماً فالحيلة أن يسافر مدة الصفر في نوى اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤدي الفدية عن صوم أبيه أو صلته وهو فقير فإنه يعطى منوين من الحنطة فقيراً ثم يستومه ثم يعطيه هكذا إلى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية *

في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فأراد أن لا يحنث فالحيلة أن يسافر ويفطر كذا في التتارخانية *

(الفصل الخامس في الحج)

الحيلة للاتفاق إذا أراد دخول مكة من غير إحرام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فأن بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات إلا أنه خارج الحرم أو موضعاً آخر بهذه الصفة لم حاجة ثم إذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير إحرام كذا في الذخيرة *

(الفصل السادس في النكاح)

أدعت امرأة على رجل نكاحاً والرجل يجحد ولا يثبت للمرأة والاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لأن هذا زوجي وقد أنكر النكاح فخره ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لأن بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح فإذا يصنع حكى عن الشيخ الإمام الزاهد على البزدوى رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها إن كنت امرأتى فانت طالق ثلاثاً فإن على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرباً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأة له تخلف منه ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحاً وأراد التماضي تخليفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تتزوج بزواج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للذمى لأن فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار ولو أقرت بالنكاح للمدعى بعد ما تزوجت بزواج لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة * إذا أراد الرجل أن يجتد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بل اختلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بغير مهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسئلة خلاف وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ثم إذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بل اختلاف ينبغي أن يجتد النكاح ولا يذكر المهر أو يجتد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الأب إذا تزوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقرب قبض شيء من الصداق فالأقرب قبض باطل لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والأب يقول أهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن يا هبة ورجعت هيك فأنا ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحاً لونه مضافاً في سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي أن يحيل الزوج بعض الصداق على أبي الصغيرة ويقرب غرضه من كان أبواً للصغيرة أملاً من الزوج أو يعقدان العقد على ما دراه ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربع مائة وإذا جعل بعض مهر ابنته ابنة مائة ومجلاً والبعض مؤجلاً والبعض هبة كما هو المألوف ودوطلبوا من الأب الضمان ومراد الأب ان لا يلزمه شيء يقول الأب أهب كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى ففي هذه الصورة لا يلزم الأب شيء * له مملوك سأله ان يزوجه أمة أو حرة فخاف المولى ان يزوجه يتكاسل في أموره أو لا يرغب

أحد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمي هذه أو هذه المحررة على أن أمرها يدي أطلقها كلها أريد فإذ قبل العبد نكاحها يصير المولى يطلقها المولى كلها أراد * رجل أراد أن يتزوج امرأة فحاضت المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو خافت أن يتزوج عليها أو يتسرى فأرادت التوثيق منه بغير عيب فالحيلة أن تزوجه نفسه على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البلدة وأن يخرجها من البلدة فلمها تمام مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نساها كذا وكذا بشئ أكثر من هذا مما يتقل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فان عزم على إخراجها من تلك البلدة أخذته بتمام مهر مثل نساها وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال أما اذا كان في حيز المحال فلا يصح ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة على قول من يقول بأن الشرط الثاني جائز كالاول أما على قول من يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فادامه يقربه كان لها مهر المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط على قول من يقول يجوز به وهي تعلم أن المقرب أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقرب في القضاء أما فيما يدينها وبين الله تعالى فليس لها أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها الا اذا أعطاه الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا تزوجها من غير هذه الحيلة فأراد أن يخرجها الزوج فأرادت حيلة لا يمكنه إخراجها من البلدة فالوجه في ذلك أن تقر المرأة بالدين من تنق به من الوالد أو الولد أو الاخ وتشهد على قرارها حتى أن الزوج اذا أراد أن يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لأن عند محمد رحمه الله تعالى يصح إقراره بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون له - مقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فان خاف المقر له أن يحلفه الزوج بالله أن لا عليها هذا المال (قال) يبيعها بذلك المال ثوبا حتى إذا حلف لا يأثم وهذا انما يأتي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فمكان للزوج أن يستحلف المقر له بالله أن ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي تأتي على قول الكل أن تشتري من تنق به شيئا بمن غال أو تنكح من غيرها ممن تنق به بأمره أو بغير أمره فإن للبائع والمكفول له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل إلى أن تؤدى الثمن أولدين وإذا أقرت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا والمخاض أن في كل موضع أقرت وذكرت للمقر به سببا يصح إقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر للمقر به سببا كان في صحة إقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد ففسد النكاح لانها مسكت بجميع رقبته زوجها أن لم يكن معها وارث وشقصاص منه أن كان معها وارث وأما كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا ينفسخ النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى لانها - تمليك شيء من رقبته بموت الاب لأن المكتوب لا يورث لكان لها حق الملك في رقبته وحق الملك يمنع ابنته من النكاح ولا يمنع البقاء كذا في النخبط *

رجل خطب امرأة الى نفسها فأجابته الى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أو اياها ففجعت أمرها في تزويجها اليه يجوز هذا النكاح وإن كان الزوج كرها في بيعها عند الشهود فالحيلة في ذلك (قال) الحيلة أنه اذا جعلت أمرها اليه في النكاح وكان توافق معها على المهر فالزوج يبيعه - اني لشهود ويقول لهم اني

خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا فرفضت بذلك وجعلت أمرها الى لا تزوجها فأشهدكم
 أني قد تزوجت المرأة التي جعلت أمرها الى علي صداق كذا في عقد النكاح بينهما ما اذا كان الزوج
 كفؤا لها كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيله قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة المحلواني
 رحمه الله تعالى الخصاص **ا**كتفي بهذا القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا
 يقولون هذا رأي الخصاص وفي جواز هذا النكاح كلام لانهم لم تصر معرفة وفي باب النكاح يستقصي
 في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن مشايخ بلخ قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى ان
 الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى عن أخوين تزوجا أختين فزفت الى كل واحد منهما امرأة أخيه فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا
 فذكر ذلك لابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد
 منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية انها وقعت
 لبعض الاشراف بالكووفة وكان قد جمع العلماء لولاية وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عداد
 الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذا سمعوا ولولة النساء فقبل ما إذا أصابهن فذكروا انهم
 قد غلطوا فأدخلوا امرأة **ك**ل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بها بالتي ادخلت
 عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فاستلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى
 فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت
 عدتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح بأصبعه على طرف المائدة كالتفكير
 في شيء فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فغضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى
 فقال ماذا يكون عنده بعد قضاء على رضى الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى على بالزوجين فأتي بهما فسأل كل واحد منهما انه هل يحبك المرأة التي دخلت بها قال نعم
 ثم قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها
 وقال قوما اني أهلكم على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال
 أحسن الوجوه واقربها الى الالة وابعدهما عن العداوة أريت لو صبر كل واحد منهما ما حتى تنقضي
 العدة **ا**ما كان بقي في قلب كل واحد منهما شيء يدخول أخيه بزوجه ولكني امرت كل واحد منهما
 حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل
 امرأة من وطئها وهي معتدة منه لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل
 واحد منهما شيء فبجها من فطنة أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان
 فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في البسوط

(الفصل السابع في الطلاق) *

رجل كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب الى امرأته
 لا تطلق فلانة وهذه جملة جيدة (الحيلة للمطلقة الثلاث اذا خافت أن يمسخها الزوج الثاني) ان يقول
 الذي يريد التحليل قبل ان يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فأنت طالق ثلاثا أو قال أنت طالق
 واحدة بآنسة وإذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها
 الخلاص وان خافت أن يمسخها زمانا طويلا ولا يطلقها ولا يجامعها كيلا يقع الطلاق عليها فالحيلة لها
 أن يقول قبل التزوج ان تزوجتك وأمستك ولم أجامعك فوق ثلاثه أيام يوما أو ما أشبه ذلك بقدر
 ما بهواه فأنت طالق فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق

ويحصل لها الخلاص

(حيلة أخرى في أصل المسئلة) ان تقول المرأة للمحلل زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي أطلق نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بيدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ المحلل فقال تزوجتك على ان امرى بيديك تطلق نفسك كلما تريدن فقبلت لا يصير الامر بيدها

(وحيلة أخرى) ان يقول الزوج المحلل للمرأة تزوجتك على ان امرى بيديك بعد ما تزوجتك وطلق نفسك كلما تريدن فقالت المرأة قبلت يصير الامر بيدها ايضا المطلقة الثلاث اذا أرادت الزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره أن تزوج نفسها رجلا فتشهر بأنهما قد استحلوا فالحيلة في ذلك ان كان لها مال تهب لبعض من تتق به ثمن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مراعاة لجامع مثله النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى أمرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة * واذا أراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستثنى وينبغي أن يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل وكذا المضمرة في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح المحرور والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع أنه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا أطلق اليوم امرأتى تطليقة واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أو قال لها أنت طالق ثلاثا على ألف فقالت المرأة لا أقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في يمينه وهو اختيار مشايخ بلخ رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه ان من قال والله لا أطلقن امرأتى اليوم ثلاثا أو قال واحدة فالحيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول لها أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف أن يبيع قبا يبيعا فاسدا فقد بر في يمينه فاعتبر بائعا وموجب الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه موقعا وجعلوا هذا جواب ظاهرا لرواية فقالوا في المسئلة اني تقدم ذكرها ان المخالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهرا لرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع انصلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته باثنا أو نكرا فالسبيل أن تدخل المرأة بيتا فيه زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست في امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق يثن فذا حلف تبرز المرأة ليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلمه فلانا فالسبيل أن يطلقها واحدة باثنة ويدعها حتى تنقضى عدتها ثم يكلمه فلانا ثم تزوجها كذا في السراجية

* (الفصل الثامن في الخلع) *

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان سألتني الخلع ان لم أخبعتك

وحلفت المرأة بعق مالهها وتصدق مالهها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فبساء الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت لزوجها أسألك أن تخلني فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة قولي لأقيله فقالت المرأة لأقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في يمينه

(حيلة أخرى) للمرأة اذا كانت يمين المرأة بعق مالهها وتصدق مالهها أن تبسج جميع ذلك ممن تثق به حتى يمضي اليوم وليس في ملكها شيء فتخل اليمين لا الى جزاء ثم تستقبل البيع كذا في المحيط

(الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعقدا النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في يمينه

(حيلة أخرى) أن يوكل الخالف رجلا فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعقدا النكاح ثمة أو توكل المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في يمينه والمعتبر في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل اذا حلف أن لا يطلق امرأته بخاري فالحيلة في ذلك على قياس مسألة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخاري ويطلقها ويوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج بخاري فلا يحنث في يمينه اذا أراد الرجل أن يسافر فتخلفه امرأته بعق كل جارية يشترها فتقول له كل جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا خلعت به هذا أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلادة أو قرية بعيتها فاذا نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره يميننا من الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكفي وبصير حاله بتلك اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي قوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح كذا في الذخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدي حر وجميع ما أملكه صدقة فالحيلة أن يهب ذلك كله ممن يثق به ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوهبه * رجل أراد أن يكتب جارية له ويطلقها فانه يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها ان لم تكن تحته حرة ويكون اولاده احرارا كذا في السراجية * وفي العيون لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذمت وأنت في ملكي فانت حر فانه يجوز واذا مات يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يبيعه جائز كذا في التمارخانية * (نوع في قبض الدين) * اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عبدي حر ان أخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا وأوجهه وان قال ان أخذتها اليوم الاجلة فعبدي حر فأخذ جميع المائة منه ثم وجد فيها درهما ستوقه فأراد أن يستبدله في الغد فلا يحنث في يمينه فالحيلة أن يستبدله في الغد فلا يحنث في يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحنث في يمينه اذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدله أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحنث وكذلك لو بدله أن لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحنث وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المحلوف عليه بأمره فقد بر هكذا ذكر في عيون القدوري وذكر في العيون مسألة تدل على أنه يحنث في يمينه بصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان

قبض من المتطوع لم يحنت وكذلك لو قبضة من كفيل له أو محتال عليه لم يحنت وفي القدوري لو حلف
المطلوب ليعطين فلانا حقه فأمر غير بالاداء أو أحوال فقبض برقي يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر
وان عني أن يكون ذلك يتقسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه
بأحد هذه الوجوه حنت وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وكذا في موضع آخر أنه يصدق
من غير فصل والحج ما ذكرنا أولا ~~كذا~~ في الذخيرة * لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبى البائع
أن يتقسه من اثني عشر قال المشتري عبده وان اشتراه باثني عشر درهمما ثم بداله أن يشتريه ينبغي
أن يشتريه بأحد عشر درهمما ودينار أو باع بأحد عشر درهمما وثوبا ولا يحنت في يمينه وهذا الذي
ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنت فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف
أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو لا يزايد قباعه بتسعة ودينار القياس أن يحنت وفي
الاستحسان لا يحنت في يمينه ولم يذكر في هذا الفصل ما إذا باعه بتسعة وثوب قال مشايخنا رحمه الله
تعالى وينبغي أن يحنت في يمينه قياسا واستحسانا لأن الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا
واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين
قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزدتم احتاج إلى بيعه ولم يجد من
يشترى بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنت في يمينه وكان ينبغي أن يحنت لانه جعل
تمام يمينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية فبقيت اليمين فيجب أن يحنت كما لو باعه بعشرة
والجواب أن الحنت لا يقع ببقاء اليمين وإنما يقع بوجود شرط الحنت ولكن في حال بقاء اليمين فقيما إذا باعه
بتسعة لم يوجد شرط الحنت لما مر فلا يحنت لعدم شرط الحنت لا لعدم بقاء اليمين وقيما إذا باعه بعشرة وجد
شرط الحنت واليمين باقية فيحنت هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة الأخيرة هشام في نوادره عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنت وبه نأخذ كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يبيع
هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنت في يمينه
(حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب منه بعرض * (حيلة أخرى) أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من
المحلف عليه في إيمان الأصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمرنا بذلك لا يحنت الا اذا
كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فيحنت بالامر والمسئلة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب
فضولي من المحلف عليه ثم إن الحالف يميز البيع ولا يحنت في يمينه كذا في الذخيرة
(إذا قال) ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بداله ان يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع
فيه بالخيار ولا يحنت في يمينه * (حيلة أخرى) على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه
على أن المشتري بالخيار فخيار المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتتحل اليمين لا إلى جراه هكذا ذكر الخصاص رحمه
الله تعالى في حيله وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر
محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه
بالخيار عتق عليه من غير ذلك خلاف والمشايع رحمه الله تعالى خرجوا المسئلة على قول أصحابنا
جميعا فقالوا أما على قولنا فظاهر لأن خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري
فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عندده خيار الشرط وان
كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الآن الاعتاق يتعلق بالشر فلا يملك والمعتق بالشرط عند
وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بعد الشراء هذا العبد حر * حيلة أخرى أن يشتري هذا العبد مع

رجل آخر * وجيلة أخرى أن يشتري تسعة وتسعين من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لامرأته أو لمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهماً لنفسه ثم إن البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا إذا قال إن اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لامرأته ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يحتمل في عينه كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الاكل) إذا قال لامرأته إن أكلت من هذا الخبز فأنت طالق فالمحيلة لها حتى إن تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها لكافاً إذا أكلت لا يحتمل وفي القدوري هدى إلى حيلة أخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شربه بماء لم يحتمل وإن أكله مبلولاً حتمت إذا حلف لا يأكل طعاماً فلان ثم بدله أن يأكل فالمحيلة فيه أن يبيع المحلوف عليه ما هيأ من الطعام من المحالف ثم يأكل المحالف فلا يحتمل وكذلك لو أهدى المحلوف عليه طعاماً للمحالف فأكل المحالف لا يحتمل لأن الطعام صار ملكاً للمحالف بالبيع والاهداء فكان المحالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة المحلوف في رجعه الله تعالى المحالف جوز بيع الطعام هناء مطلقاً وانما يجوز هذا البيع إذا كان الطعام مذكوراً إليه أو يشير البائع إلى موضعه بأن يقول من يبدركذا أو من حين كذا أو يعرفه بشئ أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه لئلا كلها فحلف رجل وقال إن أكلتها فامرأتي طالق وقال رجل آخر إن أكلتها فامرأتي طالق فامرأتي طالق فالمحيلة أن يلقى بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحتمل واحد من المحالفين فإن لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المحلوف عليه وألقاها قال إن أخرجهما والمحلوف عليه جاهد على أن لا يفعل ممتنع بجهده مغلوب على ذلك لا يحتمل واحد من المحالفين

(نوع آخر في مسائل النفقة) رجل حلف بالطلاق أن لا ينفق على امرأته فالمحيلة أن يهبها ما لا حتى تنفق على نفسها ويقرضها ما لا أو يشتري منها شيئاً بمال أو يستأجر منها شيئاً بمال فتنفق على نفسها من ذلك المال ولا يحتمل لأنه ما نفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائضاً تستغله وتنفق من غلته أو أجراً لمخوت منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحتمل لما قلنا * ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يتجر لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذه المحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن المعقود عليه معلوم والبدل معلوم فإذا صحت لأجارة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فما وجدت من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي منفعة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخطط لها مشاهرة ودية قبل أن يعمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها وجب عليه لا يحتمل (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الأصل) رجل وهب لرجل ما لا يحتمل الواهب امرأته طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلك فأراد الموهوب له أن يقضي ببعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على أهله هل يحتمل المحالف قال لا حتى ينفق كل الممنوع غير أهله كذا في المحيط * (سئل) شيخ الإسلام أبو المحسن عن له امرأتان طبت أحدهما من الزوج أن يطلق صاحبته وضيقت الأمر عليه وهو لا يتخلص عنها وأيس من رأيه نيف ريق صاحبته فأوجه في ذلك أن يتزوج امرأة أخرى باسم صاحبته ثم يقول طالقت مرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفها اليسرى

ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلعت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة انه يطلق التي
تطلب منه طلاقها كذبا في الدنيا

(لودخل) جياعة على رجل وأخذوا أمواله وحلقوه ان لا يخبر بأسمائهم فالسبيل أن يقال له انا نعد
عليك أسماؤه والقلب من ليس يسارق اذا ذكرناه قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكت أو قل لا أقول
فيظهر الامر ولا يحث رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى
الملك قبله فيلحق له وعليك كذا عيذك وتساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير
بيده اليمنى الى الملك المكتوب على الكف وكلتا يديه في الكم وهو يقول لا أخالف هذا الملك فلم يحث
كذبا في السراجية

(رجلان) حافان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل معا وكذلك الحيلة
في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتدئ بكلام تكلم به فلاحث واحد منهما
اذا سلف الرجل لا يدخل دار فلان فأدخل مكرها لا يحث هذا اذا حلفه انسان وأدخله مكرها فاما اذا
أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحث عندنا اذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف
أولا ثم يدخل المحلوف عليه فلاحث الحالف كذبا في المحيط *

(الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة)

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي فالبيع نسمة
البيع ممن يريد اعتاقها فأراد المولى أن يوصي بأن تباع ممن يريد شراءها نسمة ويعلم أنه لا بد من خط
شيء من ثمن مثلها يرغب المشتري في شرائها فلو أوصى بأن تباع ويحط عن المشتري بعض اشم لا تصح
هذه الوصية لانها حلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها
ممن أحبت وحيث أردت وخطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحببت وعينت انسانا يتعين ذلك
الرجل للوصية بالمحابات فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بأن تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها
ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها تباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره محمد في الميسر
ان من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله
حيث أحب فهو هذا كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي فابشئ من ثمن يقول بيعوها ممن
أحبت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشئين بالبيع نسمة
وبالمال فاذا عينت رجلا وبيعت من ذلك ان الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وان لم
يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا وصية للمملوك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن
يدبره على وجه يعتق بموته ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يدبره تدبيراً مقيداً يعتق بعد موته ويجوز
بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسيراً تنقيداً في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في
مكي فأنت حروكان القاضي الامام أبو علي انسي يقول ليس هذا التدبير مقيد بل هذا تفسير لقوله أنت
مدبر لان تفسير المدبر أن يعتق بعد موته اذا مات المدبر وهو في ماله ولم يوجد منه هذا الا هذا اللفظ
فلا يكون مدبراً مقيداً ولكن التدبير المقيد أن يذم العتق على الموت بيوم أو يومين أو يؤخره عن الموت
بيوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق إذا أضيف إلى ما بعد الموت
بزمان لا يعتق العبد الا باعتاق الوصي والوارث (عبد بين رجلين) دبره أحدهما أصركه مدبراً عند
أبي يوسف وعامة فقهاءنا وضمن المدبر قية حصه صاحبه مرسراً أو معسراً قال راد أن يكون مدبراً فما
ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى ان رجلاً يدبر عنه مائة كلمة واحدة ثم المسئلة

بعد ذلك على وجهين اما ان يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مدبرا عنه وفي هذا الوجه يصير مدبرا بينهما او يقول أنت مدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضا يصير مدبرا بينهما لانه جمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال أنت مدبر عنهما لاشك أنه يصير مدبرا عنهما كذا هـنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران معا لانه لو أمرهما بذلك ربما يسبق أحدهما صاحبه فيصير كله مدبرا للأول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلا ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عني وعن فلان يصير كله مدبرا عن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعا ومن مذهب ما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخرجا معا يعتبر تصرف المالك سابقا واذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العبد كله مدبرا للمدبر فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير أن مت ونصيب من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شيئا على ما ذكره الخصاص لانه يجعل هذا مدبرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فيعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد قد ولد في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه انه أعتقه فيعتق العبد ولم يضمن لشريكه ويسمى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يسمى في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يوكل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فاذا قبل الوكالة واستق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) ان يبيع نصيبه من معسره فيعتقه المشتري فلا يضمن هو لعساره ولا البائع منه (رجل) له جارية طابت من المولى أن يعتقها ويترجها ففكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسهما بالحيلة في ذلك قال الحيلة أن يبيعها لمن يتق به سرامنها أو يهبها له ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بخضرة شهود البيع ويترجها بخضرتهم ثم يقول للذي باعها منه أقالني البيع فيها فاذا أقال البيع فيها ينسخ النكاح وترجع الى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملك اليمين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فطيب نفس الجارية وهي مملوكة له قال شمس الأئمة الحلواني غير أن في هذا نوع غرور فانه يعاملها معاملة لا ماء ولكنه يعاملها معاملة المحارث فيكون فيه نوع تلبيس وتدليس وغرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر اذا لا يحتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

(عبد) بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكا تبا عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل المبدؤا بطلها وان شاء ضمن المكا تب قيمة نصيبه فان أراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكا تبا عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلا بأن يكتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبتك عن المولين جميعا على كذا وكذا فاذا قبل العبد صار مكا تبا للمولين جميعا ولا يضمن أحدهما صاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيء اشاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكا تبا له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلا يكتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالقه في التسمية أو يوافقها فيقول الوكيل للعبد كاتبتك على ألف وخمسة ثم درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان

الاخر خمس مائة فيقول العبد قبلت ذلك كله أو يقول كاتبتك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بألف ونصيب فلان الاخر بخمسين ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئاً لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الاخر ويصير كل الوفرق عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض كذا في التارخانية * رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركته فيه أخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشراء نفسه ويبرأ من المال يقبض المولى ذلك من قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى شرط الخصاص رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الحقة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الحقة وأقرباً استيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقرباً استيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الحقة فانه يصح اقراره ويعتبر من اثبت بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقرباً استيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقرباً استيفاء البديل وعليه دين الحقة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للكتاب رقبة باقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة واذا قرار وجد الا أن فيما زان يعتبر من اثبت كما لو اعتقه في الحال فأما في العتق على مال فرقة العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقرباً بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء شهوداً لكن الخصاص زاد في التوثيق والاحتياط فان لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى اليه ما لا في السر ويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً وكهذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد من يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيعتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

* (الفصل المحادي عشر في الوقف) *

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على اقوام يأخذون غلتها فالحيلة أن يقرن رجل من الناس ولم يسمه رقبة هذه الضياع على فلان وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان اقرار الانسان في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته يقر بالوقف على نحو ما بينا ويقرأ أيضاً انه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواهب هذه الضيعة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل الذي وصفتنا فاذا قارب ذلك لم يكن لوارثه شيء من ذلك لانه لم يصير وارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وعنا قد أقرنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أرد أن يجعل غبة درهم صدقة وأراد أن يملك بذلك كتاباً وخاف أن يبطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن بن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة موقوفة على المساكين وعامة العلم ويجوزونها فاذا أصاب لذلك حيلة كي لا يبطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة في ذلك أن يجعل غبة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان رد ذلك سلطان أو قاض تباع لداره ويتصدق

بثمن اعلى المساكين فيقع الا من بذلك لان احدا لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن اراد ان يجعل داره
 او ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعدهما به وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بأن الوقف على
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافا الى ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر
 الخصاص رحمه الله تعالى ومحفوظنا ان الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح اذا كان مضافا
 الى ما بعد الموت او كان موصى به والمحيلة في ذلك ان يدعى الواقف ما وقفه الى رجل ويجعله قايما
 لهذا الوقف ثم ان الواقف يمتنع عن صرف الغلة الى المساكين او يبيع الواقف بهذا الوقف من
 انسان ويسله الى المشتري ثم ان المتولى يخاضع المشتري في فصل البيع ويخاضع الواقف في فصل
 امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة
 هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المتدعي والمخصوصة من المتدعي عليه ولا يكون لا جد
 بعد ذلك ايضا له لان القضاء صادف محلا مجتهدا فيه فنفذ وصار محمدا عليه كذا في المحيط * رجل له
 مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فارد ان يوكل غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة
 من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم است آمن من ان تخرجني من الوكالة فأريد أن
 توكلني وكالة لا تقدر على ائراجي منها حتى استوفي مالي عليك فالمحيلة ان يقرأ الذي عليه الدين ان
 الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة
 كذا وكذا مادام حيا وان يقضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقى الغلة بعد ما وقف عليه ثم رآه
 كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهم ما ديننا صحيحا وقد كنت
 ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضمنا صحيحا جازا باتا وان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان
 يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب
 أيضا في جعلته وصلا في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنت له من الدين عن
 الواقف فاذا أقر بذلك لم يكن له ان يراجع بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلوني رحمه
 الله تعالى في هذه المحيلة نوع شبهة لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقة وعياله وقضاء دينه
 فيكون هذا استيفاء بعض الترتيبات لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جازع عند محمد رحمه
 الله تعالى فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان قاضيا قضى بجوازه فيصير متفقا عليه
 ثم قال في هذه المحيلة وانه وجب لفلان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصح هذا الاقرار من هذا
 الرجل لانه يهر بتقديم حق الغير في صدق في ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه بدين فانه يصح هذا لانه
 اقر بتقديم حق غيره صاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني
 قد كنت ضمنت جميع ذلك ضمنا صحيحا وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف ملما
 أما اذا مات مفسلا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيدعي ان يلحق به حكم الحاكم
 حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه
 الضيقة في يديه يقبض غلتها ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه
 فيصح ثم يكتب اذا استوفي فلان الغريم هذا الدين يدلله على الضيقة حتى لا يدعي لاستحقاق انفسه
 يكونها في يده كذا في نذخيرة

أرجلان أراد أن يشتركا ومع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وإن كان أحد المالين لا يختلط بالآخر لأن الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا لثلاثة رجعهم الله تعالى والمسئلة معروف في كتاب الشركة فإن ضاع أحد المالين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا مع رجه الله تعالى المحيلة أن يبيع صاحب الدنانير نصف دينار من صاحب الدراهم بنصف دراهمه فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانها لا تجوز قال الخفاف رجه الله تعالى المحيلة في ذلك أن

يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال بنصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة كرها محمد في شركة الأصل قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى قول الخفاف رجه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق التقيد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما إذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز شرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على أن الخفاف رجه الله تعالى أراد بما قال في حصة التقددون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأراد الشركة قال الخفاف رجه الله تعالى المحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فإن صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أنجاساً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما أرجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أراد أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما نصفان فإنه لا يجوز لأن الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخفاف رجه الله تعالى المحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فيحتمل أن يجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يعمل بالمال صاحب المال لا يجوز والمحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين إذا أراد أن ينقص الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخفاف رجه الله تعالى والمحيلة في ذلك أن يبعث المحضري الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بتقص الشركة أو يوكل وكيله حتى يذهب إلى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه المحيلة في كل عقد لا يتعق به لزوم نحو عزل الوكيل والمخرج على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط

(الفصل الثالث عشر في البيع والشراء)

رجل له دار وضيعة أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسميها إلى المشتري فأراد حيلة على أنه أن أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه ولا رد عليه الثمن ولم يكن ناشترى أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لا محالة فالمحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظنم مقر بالقبض غصبه أياها وانها ليست في يده يوم باعها لثمنه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب شراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه أقرار البائع بقبض الثمن فإن قدر على تسليم الضيعة والرد الثمن على المشتري

هذا اذا كان الغاصب مقرافاً ما اذا كان الغاصب باطلاً وفاقسه على بيع
الابق ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى في تعليم هذه المحيلة بقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدي
غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي
حبسه فالقاضي يحبسه واذا عرف القاضي اقرار المشتري انه اشترى مغصوباً لا يحبسه لانه وجد الرضى
من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار لانه اثبات
ذلك الاقرار عند القاضي بالينة كذا في الذخيرة *

(رجل) أراد ان يشتري من رجل داراً ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حدثاً قبل
ان يبيعها فأراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك
حلالاً له ما المحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوباً بمائة دينار مثلاً ثم يشتري منه الدار بمائة
دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع
المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالاً (وجه آخر) ان يشتري الدار يبيع ثوباً له
يساوي ألف درهم من رب الدار بألفي درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان يشتري الدار يشتري من
صاحب الدار داره وهي تساوي ألف درهم بألفي درهم ويقبض الدار ثم يتقاصن الثمن بما وجب له على
صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء مستحق الدار بالينة فان يشتري الدار يرجع
على بائع الدار بألفي درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذلك كرجحته الله تعالى هذه المسئلة في
حيل الاصل وقال المحيلة أن يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن
كله ثوباً قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار
بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل
خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالاً له (رجل) أراد ان يبيع داراً له
وجارية أوشيثاً آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة أو جزية ولم يأمن البائع أن يردها عليه
المشتري ويقول لم تنسم عيباً ولم تضع يدك عليها ويرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن
يضع يده عليها عند البراءة ويسمها ما المحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبداً أو شيئاً آخر ويرأ عن
عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب
ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أقرأ عن العيب الذي
سميت ووضعت يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذالم
يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف اسمي العيوب أولاً لا يعرف جميع العيوب
التي بالمبيع حتى يسمها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب
بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحة وطلب المحيلة في ذلك أن يأمر صاحب العين
المبيعة رجلاً غريباً لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري
ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان
المشتري اذ وجد عيباً سوى السرقة والمجزية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد
ترجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعاقد والعاقد غريب لا يوقف عليه وهذا اذا كرجحته الله
تعالى في حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد كرجحته الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال
المحيلة في ذلك أن يأمر بائع رجلاً غريباً يشتري التجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على
أن موثى التجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو جزية خاصة ويغيب الغريب

فإذا وجد المشتري ببيع عيبا أو عسوق هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لأنه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لأنه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى أوثق لمولى التجارية لأن حقوق العقد وإن كانت ترجع إلى الوكيل عندنا لأن عند بعض العلماء ترجع إلى الموكل وربما يرفع المشتري الأمر إلى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى التجارية رجل أراد أن يبيع التجارية نسمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري اشهد على نفسك بأنك إن اشتريتها فهي حرة فإن قال المشتري ذلك فانتعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لأن إضافة العتق إلى الشراء جائزة عندنا فإن قال المشتري إنى أكرهه أن أعتقها في حياتي وأحتاج إلى خدمتها ولكنى لا أبيعها فأراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول المشتري إن اشتريتها فهي حرة بعدموتى أو يقول إن اشتريتها فهي مدبرة فإذا اشتراها تصير مدبرة فيستخدمها في حال حياته ولا يبيعها لأن بيع المدبر لا يجوز إلا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأبى أن يردها عليه وقال بعنيها وهو يقربها في السرو ويجد في العلانية فأراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة أن يبيع المغمصوب منه الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدین مدة لا يشتهر التاريخ على الشهود فإذا فعل ذلك يحجب المشتري الأول ويقوم بينة أن شراءه كان أسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المغمصوب إذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

* (مسائل الاستبراء) *

ولا بأس بالاحتياط في إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى فيما إذا قربها والحيلة فيه إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشترها ولو كانت فالحيلة أن يزوجه البائع قبل الشراء والمشتري قبل التبعض ممن يوثق به ثم يشترها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقه الزوج لأن عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكك دبا يقبض إذا لم يكن فرجها حلالا لا يجب الاستبراء وإن حل بعد ذلك لأن المعتبرا وإن وجودا سبب كما إذا كانت معتقدة الغير كذا في الهداية *

(رجل) اشترى من رجل جارية فأراد أن لا يلزمه الاستبراء فالحيلة في ذلك أن الحصاف الحيلة أن يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لأن سبب وجوب الاستبراء استحسان ملك الوطء استحداث ملك اليمين بالشراء أو غيره من أسباب ملك اليمين ووقت شراؤها كان بضعها حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب ردسه ولكن يشترط أن يكون المولى نذرى زوجها استبرأها ولا يحيضة ثم زوجها لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في عدم اجتماع رجعين على مرة واحدة في طهر واحد فذهب ناس من أصحابنا إلى أنه لا يجب الاستبراء في ذلك وقت شراؤها ثم أراد أن يزوجه من إنسان ينبغي أن يستبرأ بها بحيضة ثم يزوجه فإذا ذكر من معنى شكك في ذلك فذكره ف رحمه الله تعالى وفي الجماع استبرأ وكان البائع وصفا قبل التزويج فلا بأس بزوج نذرى بها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجب أن يطأها حتى يستبرأ بها بحيضة ثم إن الحصاف رحمه الله تعالى قال في تعميم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها

الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبهة بالعقد وعليه مدار الاحكام خصوصا فيما بنى أمره على الاحتياط ولو اشترى المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذي له شبهة بالعقد في شرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرأ بها بحيضة وفي حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبي البائع أن يزوجه قبل البيع ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية واسكن زوجها من يثق به وليس تحته حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري استبراء لانه حين تأكده ملكه فيها كان بعضها حراما عليه وحين صار يضعها حلالة لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا أن مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترىها فقد وجب الاستبراء كما محذوف الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء لأن تكون حاضة حيضة بعد النكاح قبل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه ذاق مرارة الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن يزوجهامنه على أن امرها في طلاقها كالمشاة مولاها في يد المولى اذا تزوجهها واذا تزوجهها واياه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر في يد المولى كالمشاة لانه لو لم يقبل كالمشاة يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يمكنه الايقاع في المجلس فيخرج الامر من يده فاختره هذه اللفظة ليتمكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجه هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترىها وقبضها الا يلزمه الاستبراء لان النكاح يثبت له عليها الفراش فانما اشترىها وهي في فراشه وقام الفراش له عليها دليل فراغ رحمه الله شرعا كذا في النهاية *

(الفصل الرابع عشر في الهبة)

امرأة حامل تريد أن تنجب المهر من زوجها على أنها ان ماتت في نفاسها كان الزوج يرثها من مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئا قليل القيمة بما لها من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم يرثه ان لم يعد وان عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا ويضعه على يدي عدل ان عاد برده بخيار الرؤية فيعود الدين وان ماتت لزمه البيع وبرئ المديون عن الدين بشئ قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بنى الشيء على حاله لان الردي خيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ لعقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا أن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فيتعذر رده فاسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كيلا يتعذر عليها الرضا سلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأته ان لم تهبي صدا قل مني اليوم فأنت طالق ثلاثا فاستأذنت أباها في ذلك فقال الاب ان وهبت صدا قل فمالك طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوبا مملوفا في شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج قد سقط اليمين ولا يحنث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن

الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمهات أيضا لأنها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط *

(الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة)

الرجل اذا طلب من غيره معاملة مثلا بمقدار ثمانمائة رأى المطلوب منه ذلك الا يرجع مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه مائة ألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانمائة ويكون للمطلوب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز لان المطلوب منه يصير مشتريا ماباع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصا ناسيرا ثم يبيعه من ياتعه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء العليل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر المحصاف رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ماباع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن جواز ومختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو - تناس جزء من المعقود عليه عند المشتري بني المحكم عليه وعقل عاينه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكفر النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئا لا يمكنه أن يهبه أو يحتبس بعضه فحوان كان المبيع جوهر أو عبدا أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئا آخر يسيرا المقدار ثم ان المشتري يحتبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بشمن قليل فيجوز لان العاقد قد اختلف والملك أيضا قد اختلف فلا يمكن فيه شراء ماباع بأقل مما باعه كذا في المحيط *

(الفصل السادس عشر في المداينات)

رجل له على رجل مال بغير شهود فأبى الذي عليه المال أن يقر له به الا أن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطرو ويريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدينون اذا قال رب الدين لا أقرك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقرك حتى تصالحني أو لا أقرك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا اهل يكون اقرارا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرارا فلايحة صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرارا اذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقربا لا تفارق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وان اسم في ذلك عارية ويوكه بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم ارجل المقر له وصاحب المال الى القاضي ويقول المقر له ان لي باسمه هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضي فالقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه حدثا أو جبر عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتيج الى حجر القاضي فاذا طلب من القاضي أن يحجر عليه فالحيلة أن يحجر عليه ويمنعه من القبض ومن أن يحدث فيه حدثا ثم يحجى المقر الى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى يقر له بالدين فاذا قر له بالدين يحجى المقر الى القاضي ويقم البيعة على ما جرى من الامر قبل هذا ويبطل الصلح من المقر وتأجيله

وبأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المدسوط وإنما استفيدت من جهة الخصا . رحمه الله تعالى
وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في هذه المحيلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يحجر القاضي على
المقر لأن في حجه عليه ابطال حق المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بإيفاء الحق إلى المقر
وبإبراءه وتأجيله في جواز هذا الحجة ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع
وكان الخصاف رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكره محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الحجة أن القاضي
إذا أذن رجلا بالتصرف فلما تصرف ودان الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى ينحصر وان لم
يحجر عليه القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينحصر الا بصح القاضي وإذا حجر عليه القاضي
صح حجه وانحصر ذلك الرجل وهناك المربون أيضا استحق البراءة بالإيفاء إلى المحجور وبإبراءه في هذا
الحجة ابطال حقه عليه ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجة مثل هذه الأدلة فهنا أيضا
كذلك ثم قال الخصاف رحمه الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان
باسم المال بعد اقراره ويجوز تأجيله وإبراءه وهبته وما صنع فيه من شيء وإنما خص قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى في هذا لأنه لا يرى الحجة جائرة وإذا لم يصح الحجة عنده صار المحال به الحجة كالحال قبله
وقبل الحجة كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الاقرار أن من أقرب الدين الذي له
على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض له لأنه هو الذي عامل وعافدوا العاقد بذلك التأجيل
والإبراء عن الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن
يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فأراد لذي عليه المال أن يتحول المال إلى
عليه رجل آخر فالمحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول المال له بيع عبدك
هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له على فإذا اع المأمور عبده من صاحب المال بالمال
الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب العبد
على المطلوب وهذا لأن البيع لا يتعلق بذلك الدين لأن الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا
كان أودية وإنما يتعلق بمشهادتنا في الذمة فيصير ككأنه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان
بمثل الدين الذي له على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب العبد وهذه المسئلة
ذكرها في الجامع الصغير وذكرها في حيلتين أحدهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك
الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فإذا فعل ذلك صار المال على
المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا ببدله
لأن الصلح إذا ضيف إلى دين يتعلق بعينه لا بمثله دين في الذمة ولهذا إذا صالحه على دين ثم تصادقا أنه
لم يكن عليه دين يبطل الصلح وإذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدينون مستقرضا
من المأمور عبده واستقرض العبد يوجب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل
بمثله دين في الذمة ولهذا لو اشترى رب الدين من المدينون شيئا بجماله عليه من الدين ثم تصادقا على أنه
لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا صار المأمور قابضا دين الأمر من ثمن العبد ككأنه باع العبد
بدراهم ثم جعل ثمنه قاصا بالدين الذي على الأمر المشتري ولو كان هكذا رجع المأمور على الأمر بثلث
العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب لم يرد ذلك وإنما أراد الطالب ذلك فالمحيلة أن يشتري
الطالب العبد أو متاع من مولاة بألف درهم مطلقة ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لأنه
لو قال على هذا الوجه كان في هذا التملك الدين من غير من عليه الدين وأنه لا يجوز ولا يمكن يشتري بألف
مطلقة ثم يحيل بها البائع على المدينون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل

يتم قال لالان الناس يتغاطون في المطالبة ولا تتحول المطالبة الى غيره الا برضاه فان طلب حيلة يصير ذلك
المال للبائع من غير حيلة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين بسأته وبوكاه بقبضه على نحو
ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمر العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة فالوجه ما قدم من
قبل هذا ايضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا برأته عن ثمر العبد لا آمن أن يقول أنت وكيل
في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك لدين للمقر له على
نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في ادعيت على فلان المقر له عند قاض
من قضاة المسلمين أنه وكيل في قبض هذا لدين وحلفته على ذلك فلا عين لي عليه بعد هذا في هذه
الدعوى فاذا أقر بها لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك يدل (رجل) له على
رجل مال فسأل المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو ينجمه عليه فأجاب الطالب
الى ذلك فخاف المطلوب ان يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو ينجمه فلا يجوز تأجيله
ولا تنجيمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فطلب حيلة حتى يصح تأجيله وتنجيمه عند الكل
فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب ان هذا المال حين وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى
وقت كذا وان كان يريد أن ينجمه عليه يقر الطالب ان هذا المال حين وجب على المطلوب انما
وجب منجما الى وقت كذا ويصف التجوم وهذا لان العلماء احتفوا ان لو كيل بالبائع هل يملك
التأجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفاقا على أنه يملك البيع بمن مؤجل ومنجم فينبغي أن يقر الطالب
على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتنجيم بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز
الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين
فأراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الا تحوز هذا التأجيل أصلا فان قال أحدهما هذا
الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الا تخربت في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على
القاذف فأراد القذوف ان يعفو لا يعامل عقوه ولو قال القذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد
فتبين بهذا ان من أقر بسبب الشيء فاعلم ان ثبت على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح
لا يعمل اقراره فكذا في مسئلتنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلوا في رحمه الله تعالى وهذا
اذا كان الاجل متعارفا فاما اذا كان أجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبائع اذا عجل
يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفا وينبغي
أن يضم الطالب للمطلوب أيضا ما يبدوله في ذلك من درك من قبله وأسبابه من اقراره بالجهة رهبة
وتملك وتوكيل وحدث ان كان احده في هذا المال يطل به التأجيل الذي استخفه فلا فهو
ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرتد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذه الحيلة ثم جاء رجل قد كان الطالب
اقر له بالمال قبل التأجيل فأخذ المطلوب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما لم يحمقه من
دركه ولا محقه الدرك فيرجع عليه فاسأل يخلصه الطالب وما أن يدفع اليه مضمون فيكون عليه في
وقت أجله وتنجيمه (رجل) له على رجل مال هات الذي عليه المال فسأل او ارث صاحب ذلك
أن يضمه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز تأجيله في الشئ منه شمس
الائمة المحلوا في رحمه الله تعالى هذه المسئلة لا تعرف الامر جهة المحض في رحمه الله تعالى لانه لا ذكر
لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط ان من عليه المال ذمت حل لاجل مجوبه وذكر حديث

زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ولم يذ كر هذا الفصل هناك وقال الخصاص رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يخلو اما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لا وجه ان يثبت للميت لان الدين قد سقط عنه ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يمل عليه ان الاجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جائز ان يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل الاجال فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي ان يثبت الاجل وردوا هذا الى مسألة وهي ان غريم الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فرده الوارث عند محمد لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رده لانه هو المطلوب بالدين فلما عمل رده وجعل كان الدين عليه عمل أيضا الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما المحيلة في ذلك قال المحيلة في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت ضمنمت هذا الميت في حياته لفلان الى وقت كذا ويقر هذا الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيله هذا الى هذا الوقت ويقر الطالب أيضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا أقر على هذا الوجه فحينئذ يبقى المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهرا رواية ثم قال ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت لان الدين قد حل على الاصيل فكان له ان يبيع ماله ويأخذ ما ينما وجد فقيرهم كذا حتى لا يكون له ان يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقرانه مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقرانه كان ضمن عنه لان المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي ان يتحزر عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة

(الفصل السابع عشر في الاجارات)*

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشروط الحمام المرمة على المستأجر فالاجارة فاسدة لان قدر المرمة يصير أجرا وانه مجهول وان أراد المحيلة في ذلك فالمحيلة ان يتطرق الى قدر ما يحتاج اليه في المرمة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم الى الاجر للمرمة الى المرمة حتى انه اذا كان الاجرة عشرة والقدر المحتاج اليه للمرمة أيضا عشرة فصاحب الحمام يؤاجر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة الى المرمة فيصير المستأجر حمارا من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه المحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاجرة دين وقد أمره بالصرف الى المجهول وهو بائع آلات المرمة والاجر مجهول وانه يمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للمدين أسلم مالي عليك في كذا وقال اشترى بمالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه المحيلة مستقيمة على قول الكل واختلّفوا في العلة بعضهم قالوا حاة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أمر بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من وكالة الا ترى انه لو أمره به لاقبل الاجارة اجازت لو وكالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسألة اسلم لار الدين هناك واجب وقت لو كالة فاذا وكله بذلك ولم يعن المسلم اليه فقد أمره بصرف ما عليه من الدين الى المجهول فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس أما هذه فخلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يحوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما لم يعين الاجر وباعه الا ان كان في مسألة السلم

وبعضهم قالوا ان ايا حنيقة رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان المصروف اليه مجهولا أما اذا كان معلوما فلا الا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمرا لا تجر المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوما وهما محل الصرف وهو حرمة الحمام معلوم بخلاف مسألة السلم لان هناك محل الصرف والمدفوع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بأن قال أسلم مالي عليك من الدين الى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو شهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني أشهد وقت عقد الاجارة ووقت اشتراط المرمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر البينة على ما ادعى كما لو ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة ان يجعل المستأجر مقدار المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في حرمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بينة لان بالتجمل يصير المجهول ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أمينافيه والقول قول الأمين في صرف الامانة الى مصرفها (وحيلة أخرى لاسقاط البينة عن المستأجر) أن يجعل مقدار المرمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لان العدل أمين واذا استأجر الرجل من آخر عرصة دار ببذل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار ان يبني فيها كذا وكذا ويحسب له ما أنفق في البناء من الاجر فهذا جائز الا ترى الى ما ذكره رحمه الله تعالى فيمن استأجر حماما ووكاله رب الحمام ان يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الآخر قدر ما أنفق لانه فعل بأمره والاجر على المستأجر دين فيلتقيان قصاصا ان لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما أمره بالبناء لا غير بأن قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل أحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فبني فيها فالبناء لمن يكون يختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكره رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجر من آخر حماما وقال له صاحب الحمام رم ما استرم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر دارا وبني فيها ياذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بأن البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر انه لو بني وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الامر الى قاض لا يرى له حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقته فيضر ربه وطلب لذلك حيلة فالحيلة ان يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين (وحيلة أخرى) ان يتظر ان مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك الى أجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل اجرا للسنة الاخيرة ثم يقرب الدار ان المستأجر أسلفه أي يحمله من اجرة السنة الاخيرة كذا وكذا وقبض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فاستأجر يرجع على الآخر بما أقرانه أسلف من اجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يدون له

على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر أن يستحلفه المؤجر بالله لقد
أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالمحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً
من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فان انفسخت الاجارة قبل مضى هذه السنة فالمستأجر
يرجع عليه بمثل ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف ان له على المؤجر هذا القدر لانه جرت المبيعة بينهما بهذا
القدر (واذا) أراد الرجل ان يؤجر أرضاً له فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا خصله واحسده وهي
ان يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض
بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم أجره الأرض فهو ممكن من الانتفاع بها لانه يرى زرعها واذا
لم يبعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقلع
زرعه وفيه ضررين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجاراً أو بناء فأراد
أن يؤجرها منه ينبغي له ان يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط
(رجل) اراد ان يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى
في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار
كما لو أجر أرضاً سبحة أو أرضاً نزهة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الأرض قائمه على الأرض حكماً
لكون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح
فان طلب المحيلة في ذلك فالمحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره
الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً له أجره فالمستأجر ينتفع بالأرض من حيث انه
يقوز زرعها فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به لان الزرع ذاصار مملوكاً للمستأجر فقد زال يد
الآجر عن الأرض حكماً وحقبة فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله
تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه المحيلة اذا كان يبيع الزرع ببيع رعية وجداً أما اذا كان يبيع هزل
وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيبقى الحال به يبيع الزرع كالحال قبله
وعلامته كون هذا البيع ببيع رعية وجداً أن يكون يبيع الزرع بقيمته أو أكثر أو اقل قدر ما يتغابن
الناس فيه وعلامة كونه يبيع هزل ان يكون بأقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض
مشايخنا رحمهم الله تعالى على ان هذا البيع اذا كان بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو
بيع رعية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيجوز الاجارة وعندهما يبيع هزل فلا تجوز الاجارة
وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان بأقل من القيمة فهو يبيع جدباً لا اتفاق فلا يمنع جواز الاجارة ويبدل
كونه يبيع جدباً انهم اقصد احقة عقداً لاجارة ولا صحة له الا بعد أن يكون يبيع الزرع جدباً والظاهر
أنهما يابانهما جدباً تحقيقاً للغرضهما (واذا) أجر الرجل أرضاً من رجل وشرط على المستأجر حراجها
مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجبه وول لان الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر داره سنة بأجرة
معلومة ومرتبتها وذلك لا يجوز لان المزمة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الأرض على مالك
الأرض فاذا شرطه مال لهما على المستأجر صار في التقدير كانه قال للمستأجر أجر نك أرضي هذه سنة بكذا
درهما على أن تحتل عني للسعيان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا لا تصح الاجارة
لانه يكون عقداً لاجارة شرط فيه حوالة دين فيفسد عقد الاجارة ثم المحيلة في ان تجوز هذه
الاجارة ولا تفسدان يؤجرها ايام بأجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر ما يرى انه يلزم الأرض من الخراج
ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر انه قد اذن له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في اخراجها
كدارهما وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الاجر فوض اداء الخراج الى

المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكذا لا لئلا يجرب اداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض
وهذا كما قالوا في مرمة الدار انه اذا آجر داره من رجل بأجر معلوم وامره الايجان يرم في تلك السنة
ما استرم فيها من اجار الدار فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة
فان الايجار والمستأجر اذا اختلفا في اداء الانجزة فقال المستأجر اديت أخرجهما وما هو من ريعها
وكذبه الايجار أو اختلفا في مقدار المؤدى فالقول للايجار ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من اداء
أخرجهما لان المستأجر ضمن غير أمين فهو بهذا يريد أن يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والايجار منكر
للاستيفاء فمكان القول للايجار وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا فالقول للايجار كما ذكرنا والحيلة
الاولى فيها ان يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر مجعلا ثم يدفع ذلك رب الارض الى المستأجر
ويؤكده ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقا أنه قد آذاه بغيرينة يسألها اياه
لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برئ من الاجر بالتجمل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى المستأجر
ويؤكده ان يؤدى عنه الى ولاية الخراج كان المستأجر آمينا في هذا الاداء فاذا قال اديت كان مصدقا كسائر
الامناء وهكذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستأجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى المستأجر ويؤكده ان يرم
من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعملت وأنفقت فالقول للمستأجر للعلف الذي ذكرنا
ثم ان محمدا رحمه الله تعالى شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج يعني نائب السلطان أو ما موره قال الشيخ
الامام شمس الآلئة المحلوا في رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر او من عليه الخراج اذا أدى
الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانيا وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين أهل
القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا ما موره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب
السلطان أو ما موره فيجوز يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمدا رحمه الله
تعالى في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة
في ذلك ان يتظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر
بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر ان يعلفه بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى
الاتفاق فالا حوط أن يعمل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الايجار ثم يدفعه الايجار الى المستأجر
ويأمره حتى ينفق على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجيرا وشرط طعام لاجير على المستأجر لا يجوز
والحيلة أن يتظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى اجره (رجل) استأجر دارا مشاهرة فخاف
المستأجر أنه ان سكنها شهرا أو شهرين فاذا دخل من الشهر الا قول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار ان
يلزم أجر جميع الشهر الداخلة فيه فالوجه في ذلك أن يستأجر مياومة كل يوم بكذا حتى شاء فرغها
ولا يلزمه الا كراء ما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الا آخر يوم أو يومان وهو ساكن
في الدار ان يلزمه أجر جميع اشهر حقيقة الاجر لان الاجر لا يجب الا بعدة من الشهر ولو كان اراد به اذا
دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر أرضا وراد ان لا تنقص بموت
المؤاجر بقرا مؤاجر ان هذه الارض لعن عشرين يزرع فيها مشاء علف يخرج عنها فهو له * ووجه
آخر ان يقر المستأجر أنه استأجرها رجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤاجرها رجل من المسلمين فلا
تقبل بموت أحدهما واذا كان في أرض الاجارة عين تنفق وتغير وأرد ان يكون غستا جرمب لأرض
يقر ان المين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين فيجوز في السراجية ذا جرضه وفيه تخيل فأراد
أن يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع الخيل الى المستأجر مائة على أن رب المال جزء من الثمر ومن انثر
والباقي للمستأجر وفي العيون ذا استأجر رجل درة فامر رب الدرة ان ينفق فيها فانه لا يقبل فونه فهو أورد

أن يصير أميناً فالحيلة له فيه أن يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أميناً في ذلك كذا
في التارخانية *

(الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى)

رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادّعاها رجل والمدعي ظالم والمدعى عليه يكره اليمين فأراد حيلة
حتى تندفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك أن يقرب المدعى به لولده الصغير أو يقربه للإجنبي فتدفع عنه
المخسوة واليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيله وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف
المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فرقوا
بينما إذا أقر لولده الصغير وبينما إذا أقر للإجنبي فقالوا إذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليمين وإذا
أقر للإجنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم لا تندفع اليمين في صورتين جميعاً قطعاً الباب الحيلة قال
الخصاص رحمه الله تعالى فإن قال المدعى أن المدعى عليه لما أقرب بالضيقة المدعى به لابنه أو للإجنبي
صار مستهلكاً لمالي ووجب لي عليه القيمة فلي أن أحلفه بالله ما لي عليك قيمة هذه الضيقة قال علي قول
أبي حنيفة وأبي يوسف إلا نفي اليمين عليه وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى
عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لأن غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي
حنيفة وأبي يوسف إلا نفي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الأول يوجب الضمان
ثم بعض مشايخنا قالوا بأن هذا الخلاف في الغصب المجرد فأما المجرد فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم
قالوا في المجرد روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على
السواء وينبغي أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لأن هذا تلافى الملك والعقار يضمن بالاتلاف لا يبرى
إن الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع لا تلافى الملك فإن كان المدعى به عرضاً أو جارية
أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه
على هذا المدعى ليساومه فتبطل دعواه لأنه لما ساومه فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به فتبطل
دعواه كذا في الذخيرة

(الفصل التاسع عشر في الوكالة)

إذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له جارية بعينها بألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما
برأها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمره به فإن كان أمره
بالشراء بألف درهم فيشتريها بمائة دينار وإن كان أمره بالشراء بمائة دينار فيشتريها بألف درهم
أو يشتريها بجنس ما أمره به ولكن بالزيادة على ما أمره به لأنه يصير مخالفاً أمره فينفذ عليه ولا يتوقف
لأن الشراء لا يتوقف على ما عرف وإن اشتراها بجنس ما أمره به وبذلك القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه
فإن كان بحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وإن كان بغيبة الموكل لا يصير مشترياً لنفسه
وهذا لأن الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه إلا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه
بغيبة الموكل لأن هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل وإذا لم يعزل يصير مشترياً للآخر
وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئاً فإن كان
الموكل حاضراً في مجلس الشهادي يصير مشترياً لنفسه وإن كان غائباً عن المجلس فإن علم بمقالة

الوكيل وباشهاده قبل أن يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه وإذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للوكيل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا لوجعهما جنسا واحدا صار الوكيل مشتريا للآخر فيما إذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربا جعل جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدراهم وإن شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كالوابع بالدراهم وصاحب الدراهم إذا ظفر بدنانير من عليه كان له أن يأخذها بجنس حقه كما لو ظفر بدراهمه إلا رواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى وإذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الأول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرهنا أنهما اعتبارا جنسين مختلفين فيما وراء حكم الربا أيضا وكذلك في باب الشهادة اعتبارا جنسين مختلفين حتى إذا كان أحد الشاهدين شهيدا بالدراهم والآخر بالدنانير أو شهيدا بالدراهم والمدعى يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الإجارة اعتبارا جنسين مختلفين حتى إن من استأجر من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فإذا ذكر في الجامع أنهما جعل جنسا واحدا فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح * (وحيلة أخرى) أن يشتريها بمثل ما أمر به وبشي آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشتريها بألف درهم وثوب أو ما شبه ذلك فإن في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فإن وكله بالشراء ولم يسم له ثمنًا فإن اشترى الوكيل بأحد النقيدين أما بالدراهم أو بالدنانير يصير مشتريا للوكيل وإن اشترى بمساوى الدراهم والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لأن التوكيل بالشراء مطلقا ينصرف إلى شراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهنا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترها حال غيبة الوكيل الأول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين أما أن لم يقل إلا أمر الوكيل الأول بعمل فيه برأيت ما صنعت من شيء فهو جائز وأنه على وجهين أيضا أما أن اشتراها الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الأول وفي هذا الوجه إن اشتراها بالقدر الذي أمره إلا أمر من ذلك الجنس أو بأقل منه ينفذ على الأمر وإن اشتراها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الأول لا شراء لو وكيل الثاني بمحضرة الوكيل الأول بمنزلة شراء الوكيل الأول بنفسه ولو اشتراها لأول بنفسه كان الجواب على استعصيل الذي قلنا فهو هنا كذلك وإن اشتراها حال غيبة الوكيل الأول فإن كان الوكيل الأول لم يقدر له وكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للآخر لا شراء لم يدخل تحت أمر الأمر لأن الأمر لا شراء بمحضرة رأي الوكيل الأول وهذا الشراء لم يحضره رأي الوكيل الأول فإن قدرا أو وكيل الأول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترها لو وكيل الثاني بغية الوكيل الأول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الأمر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الأول (جل) وكل رجلا بأن يبيع إجارته وقبل الوكيل الوكالة ثم أراد الوكيل أن يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك أن يقول الوكيل أولى الجارية وكلني ببيع هذه الجارية وأجر مرى فيها ومعدت في ذلك من شيء فإدفع ذلك

ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا يبيع هذه الحجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوزوهذا لان صاحب الحجارية أجاز صنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكيل عن صاحب الحجارية لاعن الوكيل الاول ألا ترى انه لو مات صاحب الحجارية ينزعزلان جميعا وكذلك لو عزلهما ينزعزلان وإذا عزل الثاني وحده ينزعزل وإذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينزعزل الثاني عن الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضى للخفاف رحمه الله تعالى لا باعتبار ان الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب الحجارية أجاز صنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فغذ عليه وإذا صار وكيل صاحب الحجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل الاول كما لو وكل صاحب الحجارية ببيع الحجارية بنفسه وان لم يجزمولى الحجارية صنيع الوكيل الاول فالمحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل من يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقيله العقد وتغذ الاقالة على الوكيل خاصة أو يطالب من المشتري ان يوليه البيع أو يشتريها منه ابتداء فتصير الحجارية للوكيل (رجل) كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فأمره أن يشتري لفته عا يصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك المجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه ان يبيع ذلك ما المحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع من يثق به يبعها صححا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يمكنه ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لار الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما جرى بين اثنين (رجل) وكل رجلا ان يشتري له دارا أو متاعا أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبائع عليه الى أجل ويكون الثمن حالا على الآخر يأخذه منه والبائع يجيبه الى ذلك ما المحيلة فيه قال المحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فاذا توجب البائع الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل أن يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء هو وقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان المحط يلحق بأصل العقد ويصير كان العقد ورد على ما بقى أما الإبراء عن كل الثمن لا يلحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشقيع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشقيع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فمن مذهبهما ان الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالمحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دنانير قدر ما يريد الهبة أو المحط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم ان المشتري يدفع ما دبح بحكم الهبة الى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة المحط ويحصل مقصودهما ثم اعلم بأن ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة

جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك
 حط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فأما حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض
 الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويصح عند محمد رحمهما الله تعالى ويجعل
 بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلاً أن يشتري له متاعاً من بلد من البلدان فخاف الوكيل أن لو بعث بذلك
 مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يحيزله الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره
 ولا يضمن لأنه أمين أجيز له ما صنع وكذلك الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره
 ولا يضمن كذا في الذخيرة

(الفصل العشرون في الشفعة)

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى جمع الخصاف رحمه الله تعالى مسائل بعضها
 لمنع وجوب الشفعة وبعضها لا قليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد
 عليه ثم يشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه بمقدار
 الثمن فإذا فعل ذلك لا تجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط
 العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له
 بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصر مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها
 بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من
 أوكلاء وما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط لعوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل
 وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات
 النوادر أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف لا يصلح حيلة لا يزال الشفعة
 ولكن يتأني في هذه الهبة حيله تأخير حق الشفيع بأن يقبض المشتري الدار الأجزاء منها أو يسلم الثمن
 الأجزاء منه فلا يكون للشفيع حق الاخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير بيعاً بعد قبض كل المعقود
 عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعاً حتى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة
 بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضا المأني قبض الموهوب له كل المعقود عليه
 (ومن جملة الحيل) أن يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد شراء ثم يتصدق المشتري عليه
 بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تفرق الهبة في حق الرجوع فيها فمما عدا ذلك فلهبة ولصدقة
 سواء (ومن جملة ذلك) أن يترصد صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءها ثم يقر لذي يريد شراء الدار بالثمن
 للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا القرار ليس بحق
 والقرار ذكره بحق هل ينقل لمثله ولا يتقن فيه كلام معروف ذلك في كتاب لا قرره هذا يكون بناءً
 على ذلك (ومن جملة ذلك) ريبين موضع من له روي خط خط ويتصدق عليه بذلك لموضع بطريقه
 أو يهب بذلك لموضع بطريقه ثم يشتري بقبض الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وإنما قال يخط خطاً
 كيلا تكون هذه هبة المشاع فيمن يخط الشفعة وإنما لا يكون في هذه الشفعة لأن المشتري
 صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وإنما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لأنه ذخيصة يتصدق بطريقه
 صار المتصدق عليه جار للدار المشتري فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة إنما تكون حيلة لا يطل
 حق الجار لا لبطلان حق الخليل (ومن جملة ذلك) مروي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال إذا كانت

الدار مما يحتمل القسمة بهب جزءا شائعا من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيجوز ما تم لا يبطلها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئا لا يحتمل القسمة فيجوز البيت الصغير والمجانوت بهب جزءا شائعا من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته عن الاخذ (فقال) يشتري البناء أولا بثمن رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة اخرى بثمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه ثقلي ولا يرغب في اخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشترى البناء بأصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريك في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب البناء صار ما تحت البناء لله وهو له فصار هو شريك في الدار فيكون مقدما على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان اراد الحيله لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها او يهب الاشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيله لرغبته عن الاخذ يبيع الاشجار أولا بثمن رخيص ثم يشتري الاراضي منه بثمن غال (حيلة اخرى) ان يشتري سهما من الدار بثمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية انما تجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما ان المشتري اشترى ذلك بثمن غال فان قال المشتري أخاف ان لا يبيعني البائع الباقي لو اشتريت منه هذا السهم بثمن غال فالحيلة فيه ان يقرأ البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره واقرار الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رحمه الله تعالى ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار التي في يديه لغلان ان المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع أخاف ان يصير شريكاً بالافرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يثقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتحصل الثقة لهما (وحيلة اخرى) انه اذا اراد شراء الدار بمائة درهم يشتري باقي الظاهر ألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوبا قيمته مائة درهم أو عشرة دنائير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه ان يأخذ هذه الاثمن الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرتة (وحيلة اخرى) ان يقول المشتري للشفيع ان احببت اولىكها بما اشتريت فعلت ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه يرغب عن الشفعة حين طلب التولية لان اخذها بالشفعة هو الاحد بالشراء الاول لا بشراء آخر ولا عراض عن الشفعة يبطل اخذها بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعثتها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفيع مجيبا نعم تبطل شفيعته (وحيلة اخرى) ان يتصادق البائع والمشتري ان البيع كان فاسدا او كان تلجئة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قوله ما واذا قلنا قوله لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف ان ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل (وحيلة اخرى) ان يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدوت بطلت شفيعته لانه لما اقر ان شراء

المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مرقرا بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعى شراء صحيح وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفعته لأنه صار مرقرا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مرقرا بطلان شفعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فوال شفيع نعم قد أحببت بطلت شفعته وكان القاضى الامام أبو على رحمه الله تعالى يقول إنما تبطل شفعته إذا قال أحطك من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين دينار فقال الشفيع نعم لأنه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب فى شرائه بأقل من المائة أما إذا لم يقل وأبيعها منك بتسعين دينار لا تبطل شفعته لأنه لم يوجد منه الأعراس عن الاخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد ذلك على أن تبغى الباقي بتسعين دينار تبطل شفعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع الكفيل فى البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة له كذا فى التارخانية *

(الفصل الحادى والعشرون فى الكفالة)

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفلا لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما تحمله فى ذلك قال المحيلة فى ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفسى فلان على أنى كلما دفعتة اليك فأنا كفيل بنفسه كفته بمجدة فهذا جائز وأنه مروي عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفى الوكالة فى نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا فى حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلت لك فانت وكفى على قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا تجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشروط رحمه الله تعالى تجدد والوكالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا فى التارخانية *

(الفصل الثانى والعشرون فى المحالة)

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل بهذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مقل لا يرجع الطالب على المحيل بما له عليه والوجه فى ذلك أن يقر المحيل والمحتال له فى كتاب المحالة أن هذا المحيل أحال بهذا المال على فلان ويسمى رجل مجهولا لا يعرف وفى ذلك رجل المحالة ثم ان ذلك الرجل احتال عليه أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مقل لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لأن المحيل الاول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه إنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن أفلاس وإذا أرد المظلوب أن يحيل الطالب بالمال على غريم له فقبل الطالب للمظلوب أنت عندى أو ق من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لى أن أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالمحيلة أن يصح غريم المظلوب للطالب عن المظلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ أيهما شاء فيحصل مقصوده ما جعلا *

(وجه آخر فى ذلك) أن يوكل المظلوب الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قاصداً به فيجوز أما التوكيل بقبض الدين فجوز وهو ما جعل المقبوض قاصداً به ظاهراً أيضاً لأن ضريق قضاء الدين هذا على ما عرف فى موضعه فان قال المظلوب اخاف أن يقبض الطالب من غريمى ويقول ضاع قبل أن اؤديه لنفسى ويكون القول له فى ذلك معنى هذه المسئلة أن المظلوب لما وكل نائب بقبض الدين

من غريمه ولم يقل اقبضه لنفسك يقع قبض الطالب المطلوب أولاً ثم يحتاج الطالب الى تحديد القبض
لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض
الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تحديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن
أقبض لنفسي فقد ادعى هلاك الامانة قبل احدث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير
المسئلة فالثقة له أن يأمر المطلوب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للطالب على أن يأخذه أيهما شاء
فاذا فعل ذلك صار المدعى عليه ما اذا أخذ الطالب من غريم المطلوب شيئاً يصير أخذ نفسه ولو هلك يهلك
عليه كذا في الذخيرة *

*** (الفصل الثالث والعشرون في الصلح) ***

قال محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل رجل له على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم
يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما شاد درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى
في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المطلوب اذا أدى مائة في الوقت
المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما شاد درهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس
ثلاثة فصول أحدها اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدين حططت عنك
خمس مائة لتؤدي خمس مائة غدا الى أو قال لتؤدي الى خمس مائة غدا وقبل الا خروجك أن الصلح والمخط
جائز أن أدى المدين اليه خمس مائة غدا ولم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمس مائة على أن
تجعلني خمس مائة فان لم تجعل فالألف عليك على حالها وقبل الا خروجك أن المدين ان يجعل خمس مائة
فهو برئ عن الخمس مائة الاخرى وان لم يجعل فالألف عليه بحالها وهذا استحسان والقياس أن الألف
على المدين على حالها يجعل الخمس مائة أو لم يجعل وبالقياص أخذ ببعض الناس (الثالث) اذا قال
حططت عنك خمس مائة على أن تجعلني خمس مائة ولم يرد على هذا وكيفية خلافه فقال على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل خمس مائة برئ عن الخمس مائة الاخرى وان لم يجعل فالألف عليه على حالها
وبصل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطلوب خمس مائة يجعل الخمس مائة
أو لم يجعل فهذه اجمل ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جئنا الى مسئلة كتاب الحيل)
فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة
كتاب الحيل ليبين أن هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فأما في مسئلة
كتاب الحيل ففيها عناية قيل الخلف زفر وقيل ابن أبي ليلى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا
أيضا بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى فقال يحطرب المال عن المدين ثمان مائة
يبقى ما شاد درهم فصالحه من هاتين المائتين على مائة يؤديها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح
بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة
نظر لان فيها تعليق البراءة عمارد على المائة الى تمام المائتين أيضا رذ كر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الوقعات السمرقندية اذا كان لرجل على رجل ألف
درهم صالحه منها على مائة درهم أي شهر فان لم يعطها الى شهر فاشاد درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا
الصلح حلالا لم يخطوط مجهول وهو تسع مائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمخطوط
ثم ثمة وجهان للمحذوفات صحة الخط فيجب أن يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك فيكون في المسئلة

روايتان اذلا فرق بين المستثنين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهما دار جائرجل وادعى
 أن هذه الدار داره فصالحهما من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحا لمحا على غير اقرار
 فالمال عليهما أثمنا والدار بينهما أثمنا وان كانا صالحا لمحا على اقرار منهما فالدار بينهما نصفين والمال
 بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما أثمنا والمال بينهما أثمنا
 فالحيلة أن يصالح رجل أجنبي عنهما على اقرار على أن يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة أثمنا فاذا وقع
 الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما أثمنا ثم يرجع المصالح عليهما ببدل الصلح
 أثمنا ان كانا امراة بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقهما ما كان صلحه مسقطا
 دعوى المدعى فاذا سقطت دعواه صارت الدار ملوكة لهما بجهة الارث فتكون على ذنية وبديل الصلح
 يكون كذلك وذكر شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة
 أن يقر المدعى بالدار ثم يصالحهما منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة أثمنا
 الدار فاذا صرح بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرح به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى دارا على
 أن يكون لاحدهما ثمنها وللاخر سبعة أثمنا (رجل) مات وترك دراهم ودنانيرا وعروضا فأراد
 ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دنانير اعلم بأن هذه المسئلة
 لا تخلو من وجهين (الاول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصوحت على
 دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل
 والباقي بمقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشترط قبض البدلين
 في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين نصيبها من التركة لان نصيبها من التركة أمانة
 في هذه الحالة في أيديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهم مضموئا على
 الورثة بأن كانوا جاحدين للتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبها من التركة الا أن لا يحتاج إلى
 قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج إلى قبض بدل الصلح
 لا غير وان كان ما أخذت من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العوض وكذلك
 اذا كان ما أخذت أقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن
 العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاضضة وتعذر تجويزه بطريق الابرأ عن الباقي لان التركة
 عين والابرأ عن الاعيان باطل قال المحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انه يبطل الصلح على مثل نصيبها
 من الدراهم أو على أقل من نصيبها من الدراهم حانة لتصادق وثمالة المنة ككرة الصلح
 جاز لان حالة المنة ككرة المعطى بعض المال تقطع المنة وتغذية يمينه فلا يمكن الربا وان هذا أشار محمد
 رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح
 لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه - فكانت العبرة بحساب النفساد وان صوحت
 على عرض أو دنانير جاز وان قل لانه لا يمتنع أن ياتي بخلاف الجنس وهذا هو الحيلة
 في هذا الباب وان كانت تركة زوج دنانير وعروض وصوحت على دنانير فعلى التفاضيل التي قلنا
 في الدراهم وان صوحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودنانير وعروض
 فصوحت على دراهم أو على دنانير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك النقد
 حتى يكون المثل بالمثل من النقد والب في بازاء العروض والنقد لا يجوز ان صوحت على دراهم ودنانير
 جاز على كل حال وبصرف الجنس ان خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص
 الدراهم من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص

العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند
 على ثلثة راجعهم الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف
 الجنس على ما عرف في مسئلة الا كراهه فالثقة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبها
 من جميع تركة الزوج على عرض واحد - بدعيته ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة
 حصتها من جملة التركة وهذا - شكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا أن هذا بيع لا يحتاج فيه
 الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري - مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائزا لا يرى أن من
 أقرانه غصب من فلان شيئا أو قرآن فلانا أو دعه شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز وان
 كان لا يعرفان مقداره كذا هاتان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام ظهير الدين
 المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من
 احتمال الربا بأن كان في التركة مكيل أو موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال
 الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح
 وان كان يحتمل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال
 وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا وأراضي وحيوانا وأمتعة وكل ذلك في أيدي المتدعي عليهم
 الا أن المتدعي لا يدري ما هو فصالهم على مكيل أو موزون جاز وقد مر جنس هذا (الوجه الثاني)
 اذا كان في التركة دين فان أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحوها من الدين والعين على مال
 أو صالحوها على أن تأخذ هي الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه غلبك
 الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد وان لم
 يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى
 وهذا نوع حيلة في صحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان أرادوا
 ادخال الدين في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على
 الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحوها على بقية المال فيصير جميع الدين والعين
 ملكا لهم أو يحلوا للمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء
 الدين عن غيره متطوعا جائز ثم يصالحونها على ما بقي فالأقراض أنفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا
 الى حقهم من الديون يرجعون عما آذوا على المرأة أما لو عجلوا نصيبها متطوعين لا يصلون الى ما آذوا
 لا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع للمتطوع على أحد وان أبت الورثة أن يقترضوا
 نصيبها من الدين فالحيلة له أن تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويحسّل نصيبها من الدين
 ثم يصالحونها على المال العين فان أبي الغريم أن يقترض نصيبها فالحيلة أن يبيع الورثة أو واحد منهم
 عرضا من عروضه من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل الوارث هذا لاجل
 هذه المنفعة وهو حيلة الصلح ونحوها من الدين ثم تحيل المرأة بثمن ذلك المرض على الغريم
 ثم يصالحونها على المال العين وان كانت المرأة لا تحب لى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم
 ويرجع انوارثا عليها بثمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم
 وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها على المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رحمه الله
 تعالى في نوادره قت لابي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فأت الموصي
 فآراء الوارث ريشترى من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث
 حق شقيق في الشفعة ولان حقه لامالية له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله ثمن

وله مالية وعن هذا قلنا ان بيع المتافع باطل والاجارة تنعقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرد علي ماله مالية والمتافع لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هـ في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فان المشتري اذا اشترى من الشفع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وابطلا لمحقه قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الامة من يفتحها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مالية وغنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجها اشترت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويوقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقها بمال أو باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها ولا ثمنية وكذا لا مالية في طلاقها ولا ثمنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المتافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ان شايخنا رحمه الله تعالى تكلفوا للفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فان اكرخى رحمه الله تعالى اعياء الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال يجوز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال وله كن ظاهرا مبسوط يخالفه وادالم يجوز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الجميلة والثقة للوارث فيه فالجميلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسموعة يدفعها اليه فيجوز ويبطل حق صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما يبداه من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لأن هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتلك معاوضة اعتبار هذا الصلح على كماله لأن الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بعوض كالمستعير والجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تعذر اعتباره تملك كافاه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط *

(الفصل الرابع والعشرون في الزهن)

رجل أراد أن يره نصف داره أو نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا جملة فالجملة في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقراضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام فاذا انقضا ففسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الزهن بذلك الثمن ان هلك هلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخفاف رحمه الله تعالى في حيله فهذه المسئلة نص على أن المشتري في خيارا اشترط للمشتري بعد الفسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في بيع مجامع في باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيارا اشترط للمشتري وذكروا هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الجملة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهرا أو أسابيع فترفع رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد فبالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الجملة لا تأتي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيار اكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع ففقد البائع البيع بعد ما تقاضا الجواب فيه واحد الا أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل

قيته ويتراوان الفضل ان كان هناك فضل (رجل) أراد أن يرتهن من رجل رهنا وأراد أن يتففع بالرهن بأن يكون الرهن أرضاً أراد المرتهن أن يزرعها أو يكون داراً أراد المرتهن أن يسكنها فالمحيلة في ذلك أن يرتهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام يتففع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو ملك لا يسقط الدين فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقداً لا جارة يبطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها تعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التفريع شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عاد رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرهون داراً استعارها المرتهن من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريع فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنهاره في يديه فالمحيلة أن يأمر المرتهن رجلاً غير يساحي بدعي رقية هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهناً عنده ويدفع الخصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائباً وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على إرهن والمشايع مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطاً من الكتاب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأقوام صاحب البينة أن هذا الشيء في يده وديعة من جهة فلان أو موضعية أو غصباً أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لأنه لما رهنه فقد استخذه فاذا تعذر عليه المحفظ الا بإقامة البينة واثبات الملك للراهن صار خصماً في ذلك كما في الوديعة وأشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب وإليه مال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لأن في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد تندفع الخصومة عنه كالأقوام بينة أنها وديعة في يده وقد أجاب بمثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا أسروا وقع في الغنيمية فوجده المرتهن قبل القسمة وأقام البينة أنه رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لأنه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كونه العبد في يده وقت الاستيفاء كاف له فتبين بهذا أن قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو أراد أن لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشتري منه عبداً بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المظلوب فالطالب أحق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو أراد أن يدفع المال مضاربة ويكون مضموناً عليه وانزج بينهما يقرضه وبالمال الا درهماً ثم يشاركه بالدرهم الباقية على أن يعملان ثم عمل احدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التارخانية *

(* لفصل الخامس والعشرون في المزارعة *)

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما قال الخصاص رحمه الله تعالى والمحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند

البكل (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار منهما يقران فيه أن رقية هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها مايدله من غلة لشتاء والصيف بذرته ونفقته وأعوانه فارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو وكله ويقران أيضا أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقرأ على هذا الوجه نفذ اقرارهما عليهما ويكون كل الغلة للزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة أيضا بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها أولا انهما يرفعان الى قاض يرى جواز المزارعة يشير الى أنه يرفع الى قاض مولى حتى يقضى بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على أنه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الى حكم قاض مولى وكذلك في الطلاق المضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص واللعان ولكن لا يفتى للعوام بهذا كيلا يتجأوزوا المحذور ولا يتخطوا به الا ان حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق لقاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطله صح بطله اذا شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فهذه المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك أن يتطرص صاحب البذر الى مقدار بذره والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله عني ان الخارج بيننا نصفان كذا في الذخيرة

(الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية) *

رجل جعل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في ماله ببغداد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء الميت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكور وصيه في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضرب في الكتب فالحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صايت لا تقبل لتخصيص بنوع واحد وبمكان واحد ومن وجد بن تعم في الانواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تتخصص بنوعه وبمكانه وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة المحلوي في شرح حيل الخصاص وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع اتركه لا ينفرد أحدهم بالتصرف

وان كانت الوصاية متفرقة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف بالاتفاق فالمحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضره منهم فهو وصي في جميع تركاته على ان من حضره منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما اوصى اليه خاصة لا يدخل مع الاخر في شيء من الاقاويل فالمحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان واوصيت الى فلان آخري في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمسأل الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الموصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الائمة المحلوا في رحمه الله تعالى في هذه المحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصصه بماله ببغداد ليكون في معنى التجزأ الخاص والتجزأ الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في التأذون ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة اذا ناعا ما ثم جرع عليه في بعض التجارات فانه لا يصح التجزأ هنا ينبغي ان لا يصح التخصص ويصير وصيا عاما ومثله اخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى ان من اوصى الى رجل وجعله قيم فيما له على الناس ولم يجعله فيما فيما للناس عليه بعض المشايخ على انه يصح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه المحيلة نوع شبهة (اوصى) الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته بفلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية نياية فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزله غير ان الوكيل لا ينزل ما لم يعلم والوصي ينزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة

(الفصل السابع والعشرون في افعال المريض)

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقرله بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رحمهم الله تعالى ان اراد المريض لبعض ورثته لا يصح فالمحيلة التي تنافي في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين الاجنبي بثقه ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يحلفني المحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما للميت فلا يجوز لي ان احلف عليه فالمحيلة في ذلك ان يأمر المريض بهذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلفه المحاكم كان حلفه على امر صحيح ثم ذكر المحصن رحمه الله تعالى ان القاضي يحلف الاجنبي المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأته منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هنا وانما كان كذلك لان اليمين هنا انما تقع لليت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن له طالب وكان القاضي الامام ابو على النسفي رحمه الله تعالى يقول كنا نعرفنا ان الدين اذا تعادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعصه بوجه من الوجوه وكنا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير عيب لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين للغريم فانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والمحصن رحمه الله تعالى ذكر اليمين هنا فهذا شيء استفيد من

جهته (قال) قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة أن يهب الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبي تلك العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا (وحيلة أخرى في هذه المسئلة) أن يحضر الوارث متاعا أو شيئا تكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض رجاءه من اليهود بكذا وكذا يسلمه اليه فيصير مال الوارث ديناعا على المريض بالبينة ثم المريض يهب تلك العين من انسان لا يعرف سرائم الموهوب له يهب تلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعه ويصير مال الوارث ديناعا على المريض بالبينة فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا أن فيها نوع شبهة لانه يتكرر فيه وجوب الدين لاني الدين كان واجبا على الميت قبل البيع وبالبيع يجب دين آخر والوارث استوفي الدين المحادث الذي ثبت بالبينة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاص رحمه الله تعالى يبنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاص قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعا من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافا فهذا دليل على أن شراء المريض عينا من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المراجعة في باب مزاولة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من أعيان مال ورثه مضطرة من غير ذكر خلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا وأحاطه الى باب اقرار العبد مولاه من كتاب المأذون الكبير الشيخ الاسلام

(وحيلة أخرى لهذه المسئلة) لم يذكره الخصاص رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الامر إلى قاض يرى الاقرار للوارث بالدين صحيح لا ريب لعلمه بخلاف في هذه المسئلة عنده لا يجوز هذا الاقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز ذلك في القضاة القاضي بالمجوز يصير متفقاعا عليه على ما عرف في كثير من المواضع (قال) ان جعل بنته صغيرة شيئا مامتا أو وحيد أو ما شبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأمر من الورثة أن لا يسلموا لها ذلك قال أما ما كان من حلي أو متاع وما أشبهه من النقولات يدفعه سرا إلى من يتق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه بأن يحفظها ذلك فاذا كبرت دفعه اليها أو ما للدوا الضيقة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمتحول ولكن ينبغي له أن يدفع إلى من يتق به ما لا سرا ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتره هذا العقار مني لابنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بخبرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضيقة لابنة هذا وكذا لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلع على الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة لمشتري يدفع الضيقة لهما رقا واختفت مشايخنا رحمه الله تعالى في فصل أن من جهرا بنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فإراد أن يدفعه إلى رجل سرا ليحفظ لابنته على نحو ما بينا هل يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر مما ينبغي على أنه لا يحل لأن القاضي لا يصدق أب الصغيرة أن هذا مال تلك الصغيرة وكذلك لا يصدق ذلك رجل ولا يسهه نياخذ منه فيبطل به حق سائر الورثة الا أن الخصاص رحمه الله تعالى في فصل حلي ومتاع فله يحل لذلك الرجل أن يأخذ من خاف الاجنبي أن يترد عليه في يمينه شيء وكان المريض وهب ثم من ابنته ثم دفعه إلى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه إلى رجل حتى اشترى لصبيح منه لابنته فهو راجع ثم ليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على ما عرف في المبسوط والعقد لا يتعلق بعين تلك المراهبة بل يتعلق بمقتضى يمينه

في الذمة ولا يكون هو بالخ فبالشراء حاشا قال الشيخ الامام شمس الانعم المحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا يصح هذه الحيلة عنده اذا كان في يده دارا وضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح إقراره بالحيلة أن يقول لأجنبي هذه الدار دارك ويقول لأجنبي هذه الدار لوارثك فلان وليست لي (قال) وإذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فخاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره للوارث بالحيلة أن يبيع رب الدين بمن يثق به فيقر المريض بحضرة الشهود أن وارثه فلانا وكله بقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلزمه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئا بماله كما وصفنا كذا في المحيط *

(الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض)

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتحرز عن الكذب لا بأس به جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه أيضا أنه قال ان في معارض الكلام لندوة عن الكذب أي سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث انظاره اذ ان ما أراده يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني أن يقيد الكلام بعلم وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبح صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معتدة لا يحل لرجل أن يخطبها صريحا ولا كرا لو قال انك جميلة حسنة ومثلك يصح لمثلي وسبقني الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يتولى مخادمه ذاتا استأذن أحد في الدخول على فقيل ليس لشيخ هنا وعن المكان الذي انت قائم فيه وعنه أيضا انه كان اذا استأذن منه ثقبيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو وسادة ويقول مخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عنه السامع انه قد ركب على دابته فحاجة له فيرجع وعنه أيضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشيء الذي تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرة او في داره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة *

(الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات)

اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته الفائتات ولا يأمن من الوارث ان لا ينفذ وصيته لو اوصى بذلك ورعا اوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو اوصى بهذا ايضا دخل هذا في الثلث وهو يريد ان يكون هذا ورعا للثالث والحيلة في ذلك ان يبيع شيئا من املاكه في حياته وصحته بمن يثق به ويعتمد عليه ويسلم المبيع ويبرئه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى فان خاف ان لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال بالحيلة في ذلك ان يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ ملفوف ويكون الملفوف معيبا بقليل عيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصي الى انسان ان يرى ذلك نسي العيب بعد وفاته فيرده الوصي بالعيب اذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك

الشيء الى ملك ورثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى (الوصى) اذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا يجوز قصته لان في القسمة معنى البيع والوصى اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا يجوز القسمة والحيلة للوصى في ذلك اذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين

(وحيلة أخرى) أن يبيع حصتهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفرقة (اذا) قال المريض أجزأني ثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصى الى رجل مالا مقدرا لينفق على نفسه في الطريق ذاهبا وجائيا بمكة فأنفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للأمر والاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامنا لما أنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصى وان كان الميت أوصى أن يكون الباقي للمأمور فان كان عين رجلا ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة لمصلحة المعلوم وان لم يعين من يحج عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للموصى اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا أعطى الوصى المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصى للموصى اعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

(كتاب الخنثى)

وفيه فصلان

(الفصل الاول في تفسيره ووقوع الاشكال في حانه)

يجب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال الباقي رحمه الله تعالى أولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة * فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للسبق كذا في الهداية * وان استويا في السابق فهو خنثى مشكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه وقالوا ينسب الى أكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكرك فهو رجل وكذا اذا لم يجامع بذكرك ولم يخرج منه فهو رجل كذا في الذخيرة * وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كاد له تدنى مستو ولو ظهر له تدنى كشد المرأة ونزل له تدنى في ثدييه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر إحدى هذه لعلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعرضت هذه المعالم كذا في الهداية * وما خرج انثى فلا اعتبار له به قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في المجوهرة النيرة * قال وليس الخنثى يكون مشكرا بعد الادراك على حال من الحالات لانه إما أن يجبل أو يخيض ويخرج منه خبيث ويكون له تدنيان كشدتي المرأة وبهذا يتبين حانه وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الشدين كما يكون للنساء دليل شرعي على أنه رجل كذا في المبسوط لشمس الأئمة اسرخصي رحمه الله تعالى

(الفصل الثاني في أحكامه)

الاصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط ولا وثق في أمور الدين وان لا يحكم بوجوب حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف خفي الامام قام بين صف الرجال والنساء فلا يتخير الرب في حتى لا يفسد

صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تقسد صلاته لاحتمال أنه رجل فان قام في صف النساء بعيد صلاته احتياطا لاحتمال أنه رجل وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويبعد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بهذا صلاتهم احتياطا لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته كجلوس المرأة كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يصلي بقناع يريد به قبل البلوغ وأن يصلي بغير قناع لا يؤمر بالعادة الا استحبابا بهذا اذا كان الخنثى مراهما غير بالغ أما اذا كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال أو النساء لا تجزئه الصلاة بغير قناع اذا كان الخنثى حراً (قال) ويكره له أن يلبس المحلى وأراد به ما بعد البلوغ بالسن اذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره له لبس المحرير أيضاً كذا في التتارخانية * ويكره له أن يتكشف قدام الرجال أو قدام النساء وان يخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وان أحرم وقدر اهو قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم لي في لباسه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام ولياليها وهذا ظاهر قلت رأيت هذا الخنثى هل يحتنه رجل أو امرأة فهذا على وجهين أما أن يكون مراهما أو غير مراهما فان كان غير مراهما فلا بأس بأن يحتنه رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبياً فلا بأس للرجل أن يحتنه وان كان مراهما يشتهى فاذا كان غير مراهما لا يشتهى أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يحتنها اذا كانت غير مراهما لانها لا تشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر إلى الفرج ولا بأس للمرأة أن تحتنه لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تحتنها اذا كانت مراهما تشتهى واذا كانت غير مراهما وهي لا تشتهى أولى وان كان صبياً فكذلك لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر إلى فرج الاجنبي وان كان مراهما فانه لا يحتنه رجل ولا امرأة أما أنه لا يحتنه رجل فليجوز ان يكون صبية ولا يباح للرجل أن يحتنها وينظر إلى فرجها لانها مراهما والمرامة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا تحتنها الرجل فكذلك هذا ولا تحتنه امرأة مجوز ان يكون صبياً مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تحتنه وتنظر إلى فرجه لانه كالبالغ ولكن المحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسراً فان الولي يشتري له جارية عالة بأمر تحتان حتى تحتنه فاذا تحتنه باعها الولي بعد ذلك وان كان معسراً اشترى الاب جارية من ماله حتى تحتنه وان كان أبوه معسراً أيضاً فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا تحتنته المجارية باعها الامام وردتها الى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره مجوز ان يكون ذكراً فيجوز النكاح ويحوز أن يكون نثى فلا يجوز اذا كان مشكلاً الحال كان النكاح موقوفاً والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر إلى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوجه له امرأة بما له حتى تحتنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني ان محمد رحمه الله تعالى انما لم يقل يزوجه له امرأة بما له لاننا لا نتيقن بصحة نكاحه ما لم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيماً لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظراً للجنس الى الجنس والنكاح نحو وان كان ذكراً فهذا نظراً الى الكوحة انى زوجها كذا في المحيط * وان مات قبل ان يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمم فان ييمم اجنبي ييممه بخرقه وان كان ذارحاً محرم منه ييممه بغير خرقه وقال شمس الاثمة الحلواني يجعل في كوة ويغسل هذا كنه اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلاً فلا بأس ان يغسله رجل أو امرأة كذا في المجوهرة انيرة

(نوع آخر من مسائل النكاح) لو زوج الاب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو وزوجه من رجل قبل بلوغه

فالنكاح موقوف لا ينقله ولا يطله ولا يتوارثان حتى يستبين أمر المختنى فان زوجه الاب امرأة وبلغ
وظهرت علامات الرجال وحكم بجواز النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره ممن
لا يصل الى امرأته قلت أرايت هذا المختنى المشكل المراهق ونختى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه
على ان أحدهما رجل والاخر امرأة قال اذا علم ان كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون موقوفا
الى ان يتبين حالهما المجوز انهما ذكران فيكون هذا كزواج بذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز
ان يكونا أنثيين فيكون النكاح باطلا لانه امرأة تزوج امرأة ويجوز ان يكون أحدهما ذكرا والاخر أنثى
فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يتبين حالهما وان
مات أحدهما أو ماتا قبل أن يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح
الموقوف لا يستفاد الارث به كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل أجرت
النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان أباء الزوج منهما أخبرانه رجل وأبى المرأة منهما أخبر
انها امرأة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعا ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بحصة النكاح بناء على
ذلك فان ماتا بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الاخر هي الزوجة لم أقض
بشيء من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان جاءت إحدى
البينتين قبل الاخرى فقضيت بها ثم جاءت البينة الاخرى قال أبطل البينة الاخرى والقضاء الاول
ماض على حاله ولوان رجلا قبل هذا المختنى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمه حتى يستبين أمره
كذا في الذخيرة

(نوع آخر في المحذور والقصاص) ولوان رجلا قذف هذا المختنى المشكل قبل البلوغ وقذف المختنى
رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو المختنى فلا نه مرفوع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا
كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لا بلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام
وان قذف المختنى بعد بلوغه بالنسب ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا أو أنثى
فقد قذف المختنى رجلا أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا الاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى
أراد بهذا التسوية في حق قذف المختنى وانه لا حد على قاذف المختنى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ
مشكلا لان المختنى وان صار محصنا بالبلوغ الا أنه اذا لم تظهر عليه علامة الاثنية أو الذكورية يجوز
ان يكون رجلا وان يكون امرأة فان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة لرتقاء
لانها لا تتجمع ومن قذف رجلا محبوبا أو امرأة رتقاء لا حد عليه أما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان
المختنى هو القاذف واذا كان المختنى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ
يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ أو رتقاء بالغة والمحبوب البالغ أو رتقاء البالغة اذا ذف انسانا يجب
عليه الحد قلت أرايت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز قطع
يدا لسارق كذا في المحيط * قلت أرايت هذا المختنى ان قطع رجل أو امرأة يده قبل ان يبلغ أو يستبين
أمره فانه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل المختنى رجل أو امرأة عمدا كان عليه القصاص
قلت أرايت ان قطع هذا المختنى يد رجل أو امرأة قال على عاقلة أرش ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان
أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على عاقلة اذا كان المختنى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا
قطع يد انسان قبل ان يستبين أمره عمدا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افرض هذا
المختنى في المقاتلة لم يجز حتى يستبين أمره وان شهد الواقعة وضح له بسهم كذا في المبسوط لشمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان أخذ أسيرا في الغزو وقال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ

حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعدما أدرك قال لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج نواح رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علمائنا رحمهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك انه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حرة وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبدا فامرأته طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية *

(نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكرا أو أنثى وفي اقرار ابيه أو وصيه بذلك) فان قلت ارأيت ان قال هذا الخنثى المشكل أنا ذكرا أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقبل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكرا أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال قلت ارأيت أن لو كان هذا الخنثى أبوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله ما لم يعرف انه مشكل المحال قلت ارأيت ان كان هذا الخنثى قد راقق وليس له أب وله وصى فأقر وصيه انه جارية أو غلام فالقول قوله اذا لم يكن متسكلا المحال واذا كان مشكلا المحال لم يصدق كذا في المحيط * والله سبحانه أعلم

(مسائل شتى)

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لانه صبي أو صبية وبعدهما أدرك اذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكرا أو أنثى قلت ارأيت رجلا وصى لما في بطن امرأة بألف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة ان كان جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمسمائة وتوقف الخمسمائة الاخرى الى أن يتبين حاله أو يموت قبل ان يتبين فان تبين انه ذكرا فدفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية دفع الى ورثة الموصى وكذلك ان مات قبل ان يتبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصى وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * ايماء الاحرس وكتابه كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقود لا في المحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاحرس كتاب وصية فقيل له أنشده عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الاحرس وطلاقه وعتقه وبيعه وشراؤه ويقتص منه ويقتص له اذا كان يكتب أو يومئ ايماء يعرف به ولا يحسد ولا يحده (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في المحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبيينة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صمت يوما أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشئ من ذلك

قاسمتك على ان هذا وهذا وهما وكذا الوجب بين البيع والاجارة
أو القسمة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لان هذه
العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما شرط لصحة القبول
في الآخر فاذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل نكاح أحدهما
أو قال زوجتيه خالعتكما بكذا فقبلت أحدهما أو قال لعبيده أعنتكما بألف فقبل أحدهما أو كان
لرجلين على رجل قصاص فقالا لصاحناك على ألف فقبل من أحدهما صح لان هذه العقود لا تبطل
بالشرط الفاسد ولو قال لعبيده كاتبتكما بألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صح
وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع أو الاجارة
لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صح وأجل
أو فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان أجل لا (رجل) له أرض يزرعها وأحانوت يستغل وغلتها
تكفي له ولعيا له لم تحل له الزكاة والاحلت (منعها) زوجها عن المدخول عليها نشوز طلقها اثنتين ثم طلقها
ثلاثاً على ألف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لعبيده ياسيدي أولاته انا عبدك لا يعتق (ان)
فعلت كذا مادمت بخاري فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يثبت قال المدعي لا بينة لي فبرهن أو قال
الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أي خيفة رحمه
الله تعالى أقرب دين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما
أقر لك به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عتد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به
الى المقر له والفتوى على انه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الا ثلاثة الا درهمين ثمانية
وان قال الاسبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهمين ثمانية ستة خبازا اتخذ حانوتا في وسط البرازين منع وكذا
كل ضرع عام جعل شيء من الطريق مسجداً أو جعل شيء من المسجد طريقاً للعامة صح (أهل) بلد
تركوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصعة والمملحة
وانتظار الادام ان حضرا الخبزوا كل طعام حار وشبهه ونفخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط
ان كان ديناً بدين بأن وقع الصلح على دراهم عن دنانير أو عن شيء آخر في الذمة وان لم يكن ديناً بدين
لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي داراً قصاصاً لمحبة أبوه على مال لا لصبي فان كان للذمة يبنسه جازان كان
بمثل القيمة أو أكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو
المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيفما كان ولن كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن
فيه ووصى الاب في هذا كالأب (للإمام) الذي ولاه الخليفة أن يقطع انساناً من طريق الجادة
ان لم يضرب بالمارة (من صار له) السلطان ولم يبيع ماله فباع ماله صح (خوفها) بالضرب حتى
وهبت مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو أحوالت
انساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (اتخذ) بثرا في ملكه أو بالوعة فترمها حائط جاره فطالب
تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن (عمر) داراً وزوجته بما له باذنها فالعمارة لها والنفقة
دين عليها واذا عمرها لنفسه من غير اذن المرأة كانت العمارة له واذا عمرها لها بغير اذنها كان البناء لها
وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به ولو أخذ غريمه فترعه انسان من يده لم يضمن النازع
اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا أقطع يدك أو أضربك
نخسين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منجلاً في الصحراء ليصيده جوار وحش وسمى عليه فجاءه في اليوم
التاسع ووجد الجوار مجروحاً ميتاً لم يؤكل لان الشرط ان يذبحه انسان أو يجرحه ويدون ذلك لا يحل

وهو كالطليحة أو المتردية المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتين من
ساعته لا يصل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين * كره من الشاة الحياء والحصى والغدة والمثانة والمرارة
والدم المسفوح والذكروا نخاع الصلب كذا في الكنز للقاضي ان يقرض مال الغائب والعاقل واللقطة
صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جادة ذكره الا بشديد ترك كشيخ أسلم
فقال أهل البصرة لا يطبق المختار ووقته سبع سنين وخمسة عشر سنة وانما هو مكرمة للرجال
لانه ألذ في الجماع وقيل سنة ويجوز في الصغير ويطر حخته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات
الاطفال والجماع لا يفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها أن تحتجم ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به ما لم
تقرب الولادة فاذا قربت لا تحتجم وأما الفصد فلا تفعله مطلقا ما دامت حية وكذا يجوز فصد البهايم وكبها
وكذا كل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر من البهايم كالكلب العقور والهريرة اذا كانت تأكل الحما
والدجاج ويذبحها ذبحا ولا يضرها (والمسابقة) بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط
المجعل من الجانبيين لا من أحد الجانبيين ومعنى شرط المجعل من الجانبيين أن يقول ان سبق فرسك
فلك علي كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قار فلي يجوز واذا شرط من جانب واحد بأن يقول
ان سبقتني فللك علي كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك جاز استحسانا ولا يجوز فيما عدا الاربعة
المذكورة في الكتاب كالغمل وان كان المجعل مشروطا من أحد الجانبيين وشرطه أن تكون الغاية
مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم أن
أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط المجعل من الجانبيين وأدخل ثالثا محلا جازا اذا كان فرس
المحل كقوله افرسهما يجوز أن يسبق ويسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة
ادخال المحل أن يقول للثالث ان سبقتنا فالما لان لك وان سبقتنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط
الذي شرطاه بينهما وهو أيهما يسبق كان له المجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما أخذ المالحين
وان غلبه فلا شيء لهما عليه ويأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس
لجماعة من الفرسان أو للثلاثين من سبق فله كدام مالي نفسه أو قال للرمات من أصاب هدفا فله كذا
جاز وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للصيب منهم جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجانبيين
والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة المحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره
القاضي ولا يرضى عليه به ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبعية بأن يقول اللهم صل
على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم
محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الاولي أن يدعو للعبادة بارضى فيقول
رضى الله تعالى عنهم ولت بعين بارحة فيقول رحيم الله تعالى ولم يرددهم بالمغفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النبروز والمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر اذا
أهدى يوم النبروز في مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك ليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر
ولا كن ينبغي له أن لا يفعل ذلك ليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كيلا يكون تشبها بأوثان القوم
ولا بأس بلبس القلائد وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه اى وسط ظهره ومن أراد
أن يجدد اللع لعمامة ينبغي له أن يتقضا كورا كور فان ذلك أحسن من رفعها عن اراس وانقائها
في الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزعفر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العام أن يتقدم على الشيخ الجاهل ومحافظ
القرآن أن يختم في كل أربعين يوما لأن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد

التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني فقد رُفِعَ الختم أوله
بأربعين يوماً يقرأ في كل يوم حزباً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين *

(كتاب الفرائض)

وفيه ثمانية عشر باباً

(الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة)

الفرائض جمع فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل
مقطوع به وسمى هذا النوع من الفقه فرائض لأنه سهام مقدرة مقطوعة معينة ثبتت بدليل مقطوع به
فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والارث في اللغة البقاء وفي الشرع
انتقال مال الغير إلى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزنة المفتين * التركة تتعلق بها حقوق أربعة
الميت ودفعه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج إليه في دفنه بالمعروف كذا
في المحيط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالرهن والعبد المجاني فان المرتهن وولي الجناية أولى به
من تجهيزه كذا في خزنة المفتين * ويكفي في مثل ما كان يلبسه من الثياب المحلل حال حياته على
قدرا تركة من غير تركة يروى لا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وانه لا يخلو ما أن يكون
الكل ديون الحق أو ديون المرض أو كان البعض دين الحق والبعض دين المرض فان كان الكل ديون
الحق أو ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الحق والبعض
دين المرض يقدم دين الحق اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض وأما ما ثبت باليدين أو بالمعاينة
فهو ودين الحق سواء كذا في المحيط * ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين إلا أن يحين
الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشئ بعينه
فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو اربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى
له شريك الورثة في هذه الصورة يزداد بزيادة تركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا
في التارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية
والولاء وهو على ضربين ولاعتاقه وولاءه والامه وفي كل منهما يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل
من الاعلى الا اذا شرط فقال ان مت فإلى ميراثك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزنة
المفتين * والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصيات وذوو الارحام كذا في المبسوط *
والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار * فيبدأ بذي الفرض ثم بالعصبة
النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبه مولى العتاقة ثم الردة على ذوي الفروض النسبية
بقدر حصة وهم ثم ذوي الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره
من ذلك الغير اذا مات المقر مصرعاً على اقراره كما لو أقرباً أخ أو أخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع
المال ثم بيت المال كذا في الكافي *

(الباب الثاني في ذوي الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدّر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
أو بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم اثنا عشر نفرًا عشرة من النسب واثنتان من السبب
أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة أحوال
انقرض انخص وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك ان لا يخلف غيره

فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذى فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وحدة فيأخذ ذوى القرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خرافة المقتين *
 واثاني المجد والمراد بالمجد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الذى لا تدخل في نسبته الى الميت أم كآب الاب أو أب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت أم فهو فاسد كآب ام الاب أو كآب أب أم الاب أو كآب اب ام اب الاب ثم المجد الصحيح كآب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقى وجب أم الاب وهو محجب بجميع الاخوة والاعوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس وللأنتين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاناث استووا في الثلث * وأما النساء فالاولى البنت وله النصف اذا انفردت وللبنت فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين * الثانية بنت الابن فللواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهي كالصبيات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكرا فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو اناثا أو مختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس واحدة كانت أو اكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهمما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا كان في أولاد الابن ذكورا فان انفرد الذكور من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفاً كان أو ثلثا فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكور مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين أولاد الابن للذكور مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط * بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن للبنات الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكور مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورتها اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولا ابن ابنة ابن وبنت ولا ابن ابن ابنة ابن وبنت فبات البنون وبقية البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن على هذه الصورة

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليان من الفريق الاول لا يوازيهما أحد والوسطى من الفريق الاول يوازيهما العليان من الفريق الثاني والسفلى من الفريق الاول يوازيهما الوسطى من الفريق الثاني والعليان من الفريق الثاني والسفلى من

الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث لا يوازيها أحد
 فالعليان الفريق الأول النصف والوسطى من الفريق الأول والعليان الفريق الثاني السادس
 تكملة للثنتين لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليان الفريق الأول غلام
 فالسالم بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع الوسطى من الفريق الأول
 غلام فالنصف للعليان من الفريق الأول والباقي بين الغلام وبين من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين
 وان كان مع السفلى من الفريق الأول غلام فالنصف للعليان من الفريق الأول والسفلى للوسطى منه
 مع من يوازيها تكملة للثنتين والباقي بين الغلام وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط
 الباقيات وان كان مع السفلى من الفريق الثاني غلام فالنصف للعليان من الفريق الأول والسفلى
 تكملة للثنتين للوسطى منه ولمن يوازيها والباقي بين الغلام وبين من يوازيه ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له
 للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط الباقيات وعلى هذا القياس والاصلي في هذا أن يثبت الابن تصير
 عصبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو اسفل منها اذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزنة المقتين *
 والثالثة الام ولها ثلاثة احوال السادس مع الولد وولد الابن أو اثنتين من الاخوة والاختوات من أي
 جهة كانوا الثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح
 المختار * وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فان للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج
 أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد فللأم ثلث جميع المال كذا في الكافي
 الرابعة المجدة الصحيحة كما لام وان علت وأم الاب وان علا وكل من يدخل في نسبها أب بين أمين فهي
 فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها سدس لاب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر
 فيشتر كن في السدس اذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي * ثم المجدة اذا كانت
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه انفتوى كذا في المضمرات * (مثال) امرأة زوجت بنت
 بنتها من ابن ابنتها فولد منهما ولدها هذه المزوجة أم أم أم الولد وهي أيضا أم اب اب الولد والمجدة
 الاخرى أم أم اب ارلد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما فولد صارت هذه المرأة جدة لهذا
 الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما فولد صارت هذه المجدة جدة لهذا
 الولد الاخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الاخوات لاب وأم
 للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزنة المقتين * ومع الاخ لاب وأم للذكر مثل
 حظ الانثيين ولمن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة الاخوات لاب
 وهن كالاخوات لابوين عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار * فللواحدة النصف وللأكثر
 الثلثان عند عدم الاخوات لاب وأم ولمن السدس مع الاخ لاب وأم تكملة للثنتين ولا يرثن مع
 الاخنتين لاب وأم الا أن يكون معهن أخ لاب فيعصبن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين
 أولاد الاب للذكر مثل حظ الانثيين ولمن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي *
 السابعة الاخوات لام للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط
 الاخوة والاختوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالمجدة عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ويسقط أولاد الاب بهؤلاء وبالاخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن
 والاب راجذية يتقاف كذا في الكافي * وأما الاثنان من السبب فانزوج والزوجة بهنزوج النصف
 غير سعدم أولاد الابن واربع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع

أخذهما والزوجات والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار
 * (الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى سبعة) * النصف والربع والثلثان والثلث والسدس
 * اما النصف ففرض نجسة أصناف فرض الزوج اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن وفرض بنت الصلب
 وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت لاب وأم وفرض الاخت لاب عند عدم
 الاخت لاب وأم * واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان لليت ولدا وولد ابن وفرض الزوجات
 أو الزوجات اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن * واما الثلث ففرض الزوجية أو الزوجات اذا كان لليت ولد
 أو ولد ابن واما الثلثان ففرض أربعة أصناف فرض بنتي العيب فصاعدا وفرض بنتي الابن فصاعدا
 عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم
 الاخت لاب وأم الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم
 الاخت لاب وأم * واما الثلث ففرض صنفين فرض الام اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من
 الاخوة والاخوات وفرض الاثنتين فصاعدا من اولاد لام ذكورا كافوا أو انا * واما السدس ففرض
 سبعة أصناف فرض الاب اذا كان للميت ولدا وولد ابن وفرض المجدة كذلك عند عدم الاب وفرض
 الام اذا كان للميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات وفرض المجدة الواحدة أو المجذات اذا
 اجتمع من حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكملة لثلاثين وفرض الاخت لاب مع الاخت
 لاب وأم تكملة لثلاثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكورا كان أو أنثى كذا في خزنة المفتين

* (الباب الثالث في العصبات) *

وهم كل من ليس له سهم مقدريا يأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض واذا انفرد أخذ جميع المال كذا
 في الاختيار شرح المختار * فالعصبة نوعان نسبية وسببية فالنسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفسه وهو كل
 ذكرا لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزائيت وأصله وجزء أبيه وجزء جده كذا
 في التبيين * فأقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم المجذاب الاب وان علا ثم الاخ
 لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب
 وأم ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب ثم
 عم المجذبه كذا كذا في المبسوط * واذا اجتمع جماعة من العصبة في درجة واحدة يقسم المال عليهم
 باعتبار أبادانهم لا باعتبار أصولهم مثاله ابن أخ وعشرة بنو أخ آخر وابن عم وعشرة بنو عم آخر المال بينهم
 على أحد عشر سهما لكل واحد سهم كذا في الاختيار شرح المختار * وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير
 عصبة بذكروا زيارها وهي أربعة البنات بالابن وبنت الابن بابن الابن والاخت لاب وأم بأخيهما
 والاخت الاب بأخيهما كذا في المحاوي للقدسي * وبقي العصبات ينفرد بالميراث ذكورا هم دون اخواتهم
 وهم أربعة أيضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعتق كذا في خزنة المفتين * وعصبة مع غيره وهي كل
 أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وأم أو لاب يصرن عصبة مع البنات ونسبات الابن
 هكذا في محيط السرخسي * مثاله بنت وأخت لابوين وخ أو اخوة لاب فان نصف لبنت والنصف الثاني
 للاخت ولا شيء للاخوة لانها اصابرت عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم أحدهما أخ لام
 فللاخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان أحدهم زوجا فله بازوجية فرضه وهو النصف
 والباقي بينهما نصفان كذا في خزنة المفتين * وعصبة ولد الزنى وولد الملاعة موالى أمهما لانه لا باب له
 فترثه قرابة أمه ويرثهم فلو ترك بنتا أو أم والملاعن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرثه عليهما

* (الباب الخامس في الموانع) *

الرق يمنع الارث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قنا وهو الذي لم ينقل له سبب الحرية أصلاً وبين أن ينقله سبب الحرية كالمذبر والمكاتب وأم الولد ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وأما المستسعى في اعتناق الزاهن المعسر فيرث ويورث عنه كذا في الكافي * اقاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً عندنا سواء قتله عمداً أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ كأننا ثم إذا انقلب على مورثه وكذلك ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدينه مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط * وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لأن الحرمان يثبت جزاء قتل مخطور وفعل هؤلاء ليس بمخطور والتسبب إلى القتل لا يحرم الميراث كخاف البئر وواضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أوجب القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والعائد والسائق متسببان وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار شرح المختار * الأب إذا ختن ولده أو حمله أو بطن قرحة به فمات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أذب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن دية ويحرم ميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم هو الذي ضربه بأذن الأب فمات لا يضمن شيئاً بالاتفاق كذا في المبسوط * واختلاف الدين أيضاً يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر وما اختلاف ملل الكفر كالنصرانية واليهودية والنجوسية وعبدة الوثن فلا يمنع لارث حتى يجري التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين * ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى يومات منهم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب أو ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذمي من ذلك الحربي وكذا الومات ذمي في دار الاسلام ويوجب أب أو ابن دار الحرب فانه لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكمي كالمستأمن ولدي حتى يومات مستأمن في دارنا

لا يرث منه وارثه الذي والمدار إنما تختلف باختلاف المنفعة أي الجيش والمالك لا تقطع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي * وإذا مات المستأمن عندنا وترك ما لا يجب أن يبعثه إلى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فإله لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالأسباب التي يتوارث بها أهل الإسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث الكافر بالسيدين كالمسلم بأن ترك ابني عم أحدهما أخ لأم أو زوج كذا في الكافي * لو اجتمعت في الكافر قرابتان لو تفرقتا في شخصين يجب أحدهما الآخر يرث بالحق واجب وإن لم يجب يرث بالقرايتين كما إذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابناً فهذا الولد ابنتها وابن ابنتها فيرث منها إذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتاً مكان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن تبكمله للثلثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الأم لأن الأخت من الأم تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت بنتاً ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لأنها اختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الأرحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة العصاة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يرث الكافر بنكاح محرماً كما إذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين

(وهما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد) المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط * المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فإلى كتبه في حال إسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك إذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فإما إذا انقضت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وإن كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معاً ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وإن بقي النكاح بينهما أو أما لولد فان ولدته لاقل من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يرث منه ما اكتسبه في حال الإسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فيمّا يوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يورث عنه كسب الإسلام كذا في المبسوط * فأما المرتدة إذا ماتت فزوجها هل يرث منها يتظر إن ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وإن ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياساً ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتدة إذا ماتت قسم ما لها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الإسلام أو كسب الردة كإلا لكسبين يصير ميراثاً عنها كذا في المحيط

(الباب السابع في ميراث الحمل)

الحمل يرث ويوقع نصيبه بأجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فان ولد إلى سنتين حياً وورث وهذا إذا كان الحمل من الميت فأما إذا كان من غير الميت كما إذا مات وأمه حامل من غير أبيه - وزوجها حي فان جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يرث لاحقاً لجدوته بعد الموت فلا يرث بالمثل إلا أن يقر الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يحمل وما أن يكون ممن يجب حرمات أو يجب نقصان أو يكون مشارك لهم فان كان يجب حرمات فان كان يجب الجميع كالأخوة والإخوات والأعمام وبنيهم يوقع جميع التركة إلى أن تلد بجواز أن يكون الحمل ابناً وإن كان يجب

البعض كالأخوة والمجدة تعطي المجدة السدس ويوقف الباقي وإن كان يجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الأب السدس لاحتمال أنه ابن وإن كان لا يحبهم كالمجد والمجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وإن كان لا يحبهم ولكن يشاركم بأن ترك بنين أو بنات وملا روى الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله أنه كان يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وإن ولد ميتا لا حكم له ولا ارث وإنما تعرف حياته بأن تنفس كما ولد أو استهل بان سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعذبه أو شفتيه أو يديه فإن خرج إلا كثر حيا ثم مات ورث وبالعكس لا استبرار إلا كثر فإن خرج مستقيما فاذا خرج صدره ورث وإن خرج منكوسا يعتبر خروج سترته وإن مات بعد الاستهلال ورث وورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار * ومتى انفصل الحمل ميتا فلا يرث إذا انفصل بنفسه فأما إذا فصل فهو من جملة الورثة ويصانه أنه إذا ضرب إنسان بطنها فالقتل جناية ميتة فهذا المجنون من جملة الورثة لأن الشرع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية على المحي دون الميت فاذا حكمه بحياته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

* (الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق والمحرق) *

المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيفقده ولا يعرف موضعه ولا تستبين حياته ولا موته ويأسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في الخيط * قال مشايخنا رحمه الله تعالى مدار مسئلة المفقود على حرف واحد أن المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره متى ينقضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو تموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة أو مات الأقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كأنه مات يوم نقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقده من يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يتبين حاله لا حتى يبقائه فدامت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما المرقوف من تركه غيره فإنه يرث على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والاص في ذلك أن كان معه وارث يجب به لا يعطى شيئا وإن كان لا يجب ولكن ينقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن يعطى البنات النصف لأنه منيعر ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيء لأنهم يحبون به فلا يعطون بالشك وإن كان معه وارث يجب كالمجد والمجدة يعطى كل نصيبه كذا في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار * (و- كم الاسير) حكمكم - ثم المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فإن فارق دينه فحكمكم المرتد فإن لم يعلم رفته ولا حياته ولا موته فحكمكم المفقود كذا في السراجية * إذا استجاعة من الغرق والمحرق ولا يدرى أيهم مات أولا جعلوا بينهم ما تواجد معافى يكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا لما ذاع في ترتيب موتهم فيرث الميتة ثم وكذا الحكم إذا ماتوا بانه سدا ثم بعد ذلك في المعركة ولا يدرى أيهم مات أولا كذا في النصيبين * مثاله أخوان غرقا لم يكن واحد تسعون دينارا وخالف بنته وما عداها فعمامة العلماء رحمه الله تعالى يقسم تركته كل واحد بين الأحياء من دينه الميت ولا مواتهم على ستة ولا يرث أحد منهم من الآخر وإن علم موت أحدهم ولم يدرى أيهم هو أعطى كل واحد الميتة ووقف المشكوك حتى يتبين أو صنفوا كذا في خزائن الفتنة

* (الباب التاسع في ميراث الخنثى) *

إذا كان للولود فرج وذ كره وخنثى فان كان يبول من لذك كره وهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو
 أنثى وان بال منهما فالحكم للسبق وان استويا فالحكم لكل وان كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكمثرة
 فاذا بلغ الخنثى ونرجت تحتية أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له
 ثدى مستو ولو ظهر له ثدى كثرى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه
 من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل
 كذا في خزانة المفتين * والاصل فيه ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث
 حيا طافا فلو مات أبوه وتركه وابنا فللابن سهمان وله سهم ولو تركه وبنثا فاللبن يدينه ما تنصفين فرضا
 ورثا لأخت لاب وأم وخنثى لاب وعصبة للأخت النصف والخنثى السدس تكمله للثلاثين كالأخت من
 الاب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكرا
 لانه أقل زوج وأخت لابوين وخنثى لاب سقط ويجعل عصبة لانه أسوأ المحالين كذا في الاختيار شرح
 المختار * ولو مات وترك ولد اخنثى وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا لا يعطى لاميراث جارية وذلك نصف
 المال والباقي للعصبة فان كان لليت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتكاملوا فيما اذا كان الخنثى حيا بعده ومات قبل ان يستبين
 أمره في الثاني انه كيف يقسم المال بينهما فمنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى والنصف الى الابن
 ويوقف السدس كما في الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى ان يتبين حالهما وأكثرهم على انه يدفع
 ذلك الى الابن واذا دفع الثلثان الى الابن فهل يؤخذ منه الكفيل قال مشايخنا رحمه الله تعالى هو على
 الخلاف المعروف ان القاضى اذا دفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعندهما يحتاط في أخذ الكفيل منه وقيل بل هنا يحتاط في أخذ الكفيل عندهم
 جميعا فان تبين أن الخنثى ذكر استرد ذلك من أخيه وان تبين انه أنثى فالقبوض سالم للابن ابنة أخ
 خنثى وابنة ابن أخ خنثى وابن ابن أخ معروف فعلى قول أصحابنا رحمه الله تعالى المال بينهما اثلاثا
 فان لم يكن لليت وارث غير هذين الخنثيين فاللأخت النصف والباقي للابن ابنة أخ خنثى وابنة ابن أخ خنثى
 في الميراث على ابنة ابن أخ فان ترك بنتا خنثى وأختا خنثى وما تنافى ان يستبين أمرهما وللأخت النصف
 والباقي للأخت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ومحمد لانهم اثنيان والأخت مع البنت عصبة وان
 ترك أختا خنثى وابنة أخ خنثى وعصبة ففي قولنا للأخت النصف وللأخت النصف لان الخنثيين اثنيان
 فللأخت النصف والباقي للعصبة ولا شيء لابنة الاخ وان لم يكن لليت عصبة فاللأخت النصف والباقي
 والرد فانه لا شيء لذوى الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذى الارحام وكذا لو ترك ابنة خنثى
 وابنة أخ خنثى ولا عصبة له فالجواب على ما وصفتنا في الأخت فان ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى وابنة
 ابن ابن خنثى وعصبة فعلى قولنا الخنثى اثنا فللعليا النصف والوسطى السدس تكمله للثلاثين والباقي
 للعصبة ولا شيء للسفلى وان لم يكن لليت عصبة فالباقي في رد على العليا والوسطى أربعاً على قدره واريثهما
 فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض خنثى كهن وعصبة فعندنا للأبنة النصف
 وللعليا السدس والباقي للعصبة لان الخنثى اثنا ما لم يستبين حالهن وان لم يكن له عصبة فالباقي رد على
 الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما ارباعا فان كان أسفل من غلام معروف فعندنا للأبنة النصف
 وللعليا من بنات الابن السدس تكمله للثلاثين والباقي بين الذكرا الأسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر
 مثل حظ الانثيين لانهم اثنيان والذكر من أولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئاً

بالقريضة رجل مات وترك امرأته وأخوين لأمه واختا لاب وأم هي خنثى فعندنا للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقى فهو للاخت الخنثى فان ترك مع ذلك أما فى قولنا للام السدس سهمان من اثني عشر وللأمة الربع ثلاثة وللأخوين لام أربعة وللخنثى ما بقى لان أقل النصيبين نصيب الذكركهنا كذا فى المبسوط لشمس الأئمة السرخسى

(الباب العاشر في ذى الارحام)

وذو الارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه وهم كالعصبات من انفرد منهم أخذ جميع المال كذا فى الاختيار شرح المختار * وذو الارحام أربعة أصناف صنف ينتمى الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وصنف ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والمجندات الفاسدات وصنف ينتمى الى أبوى الميت كبنات الاخوة لاب وأم أولاب وأولاد الاخوة لام وأولاد الاخوات كلهما وصنف ينتمى الى جدى الميت كالاعمام لام وأولادهم والعلمات وأولادهم والاختوال والخالات وأولادهم وبنات الاعمام لاب وأم أولاب فهؤلاء وكل من يدلى بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان أبعد ثم الثانى ثم ثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات وهو المأخوذ به كذا فى الكافى * ذكر رضى الدين النيسابورى رحمه الله تعالى فى فرائضه انه لا يرث أحد من الصنف الثانى وان قرب وهناك أحد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثانى وان اربع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمجول به من جهة مشايخنا رحمه الله تعالى تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفى فى فرائضه فعلى هذا بنت البنت وان سفلت أولى من أب الام كذا فى الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذوو الارحام اذا لم يكن أحد من أصحاب الفرائض ممن يرده عليه ولم يكن عصبه واجمعوا على أن ذوى الارحام لا يحجبون بالزوج والزوجة أى يرثون معهما فيعطى للزوج والزوجة نصيبهما ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انفردوا (مثاله) زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم فالزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الاقرب الى الميت كبنت البنت أولى من بنت بنت البنت فان استووا فى الدرجة أى فى القرب فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبه أو ولد صاحب فرض كبنت بنت الابن أولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن أولى من ابن بنت بنت كذا فى الكافى * واختلّفوا فى ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس بأولى كذا فى خزانة المفتين * وان استووا فى القرب وليس فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهن فان كانوا مختلطين فلهذا كرمثل حظا لاثنين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول أى الآباء والامهات فى الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يعتبر أبداً لفروع ويقسم المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا أو كان الكل إناثا وان كانوا مختلطين فلهذا كرمثل حظا لاثنين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من أبادانهم ولو صف من البطن الذى اختلف حتى لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمال بينهم كرمثل حظا لاثنين باعتبار الأبدان لان صفة الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت بنت وبنت بنت بنت بنت فالمال بينهم كرمثل حظا لاثنين لا تتحقق الاصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم انصافا باعتبار الأبدان كما وعده محمد رحمه الله تعالى المال بينهم ما أثلاثا لثلاثه لبنت ابن لبنت وثلاثة لبنت بنت البنت باعتبار الاصول كانه مات عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما أصاب ابن البنت فلولده وما أصاب بنت البنت فلولدها ولو ترك ولدى بنت

بنت وولدي ابن بنت فعند أبي يوسف رجه الله تعالى المال بينهما باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر
سهمان ولكل أنثى سهم وعند محمد رجه الله تعالى يقسم باعتبار الاصول فيجعل كأنه ترك بنت بنت وابن
بنت فيكون ثلثا المال لابن البنت وثلثه ابنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا ثلثاه
لابنه وثلثه لبنته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا ثلثاه لابنها وثلثه لبنتها فتكون القسمة
من تسعة ولوترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف رجه الله تعالى ظاهر وعند محمد رجه الله
تعالى يقسم بينهم أخماسا خمس المال لابن بنت بنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن بنت كأنه مات عن ابني بنت
وبنت بنت فما أصاب بنت البنت فلولدها وما أصاب الابن فلولديه ولوترك ابني بنت بنت بنت وبنت
ابن بنت بنت وابنتي بنت ابن بنت فعند أبي يوسف رجه الله تعالى المال بين الفروع أسباعا باعتبار
أبدانهم وعند محمد رجه الله تعالى يقسم المال على أعلى المخلاف أي في البطن الثاني أسباعا باعتبار
عدد الفروع في الاصول أربعة أسباعه لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدتهما وثلاثة أسباعه وهو نصيب
البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف
الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمهما وتصح من ثمانية وعشرين وقول محمد رجه الله تعالى أشهر
الروايتين عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى وقال الامام الاسيحي أبي
رجه الله تعالى في المبسوط قول أبي يوسف رجه الله تعالى أصح لانه أسهل وقال صاحب المحيط
ومشايخ بخاري أخذوا بقول أبي يوسف رجه الله تعالى في جنس هذه المسائل كذا في الكافي *
ولو كان لبعضهم جهتان أو أكثر تعتبر لجهتان أو المجهات فيرث بكل جهة غير أن أبا يوسف رجه الله
تعالى يعتبرها في الفروع ومحمد رجه الله تعالى في الاصول بخلاف المجدة حيث لا ترث الابيجهة واحدة
عند أبي يوسف رجه الله تعالى وذو الرحم يرث بجهتين عنده في الصحيح كذا في التبيين * مثاله ابن ابن
بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنا والاخرى
بنتا فتزوج الابن البنت فولدت ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا فلولود أو لابن ابن بنت هو ابن
بنت بنت والمولود ثانيا بنت بنت بنت فلموات الزوجان ثم ماتت المجدة فعند أبي يوسف رجه الله تعالى
المال بينهما أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القربتين لما كان الذكور
وعند محمد رجه الله تعالى سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذى القربتين
(والصنف الثاني) وهم الاجداد الفاسدون والمجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت
كأب أم وأب أم وأب أم اب المال للاول لقربه وان استووا في القرب لم يكن الادلاء بوارث موجبا
للتقديم في الاصح لان سبب الاستحقاق القرابة دون الادلاء بوارث * مثاله أب أم وأب أم فأب أم فهما
سواء وان استووا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الاب
أو من جانب الام واتفقت صفة من يدلون به فالقسمة على أبدانهم ان كانوا ذكورا أو اناثا فبالسوية
وان كانوا مختلطين فلذلك كرمثل حظ الاثنين وان اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن الى
الميت اختلف كما في الصنف الاول وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام
ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو انفردوا مثاله أب أم أب الاب وأب أم اب فهما جذان من قبل
الاب وأب أم اب لام أب أم الام فهما جذان من قبل الام فيقسم المال اثلاثا ثلثاه لقرابة الاب
وثلثا لقرابة الام ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لمجده من قبل أبيه وهو أب أم اب الاب
وثلثه لجده من قبل أمه وهو أب أم اب الام وما أصاب قرابة الام فكذلك ثلثاه لمجدها من قبل
أبيها أم اب أم اب الام وثلثه لمجدها من قبل أمها وهو أب أم اب الام وهذا الجواب على قول من

لا يعتبر المدي بالوارث كذا في خزنة المفتين *

(والصنف الثالث) وهو ثلاثة أنواع الأول بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب وأم واولادهم والثاني بناء الاخوة واولاد الاخوات لاب واولادهم والثالث اولاد الاخوة والاخوات لام واولادهم فان كانوا من النوع الاول والثاني فهم كالصنف الاول في تساوي الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابدان ووصف الاصول كذا في الاختيار شرح المختار (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها اقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولدت لوارث بنت أخت وابن أخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاث اربعة لاجناس لابن بنت الاخ وثلاث اربعة لاجناس لبنت ابن الاخ ابن أخت لاب وأم وبنت أخ لاب وأم فأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان دون الاصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وأم وثلاثة لابن الاخت لاب وأم والكلام في اولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم كذا في خزنة المفتين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الا ما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من النوع وتساووا في الدرجة فالمدى بوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وأم أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على اصولهم وينتقل نصيب كل أصل الى فرعه * (مثاله) ثلاث بنات اخوات متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة اجناس ولبنت الاخت من الاب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الاصول فرضا وردا ثلاث بنات اخوة متفرقتين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخ من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الابوين بنت أخت لاب وبنت أخت لام للمال للابوين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانها اقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة ارباع وللأخرى الربع فرضا وردا اعتبارا بالاصول ابنا أخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهم على خمسة (وأولادهم هؤلاء كأصولهم) المدي بوارث أولى اذا استواء أمثاله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال لبنت لانها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

* (الصنف الرابع) * اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا محكم يتأق في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بأن كان الكل من جنس واحد لا قوى أولى بالاجماع على من كان لاب وأم أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان لام ذكورا كانوا واناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهما ولدا لوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والاخر ولد ذي ارحم لكر ذو قرابتين الصحيح ان ذاق قرابتين أولى مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالنساء أولى كذا في خزنة المفتين * وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم وعممة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب أو لام وان كان حيز قرابتهم محتغا كعممة لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعممة لام فالنشان لقربة الاب وهو نصيب الاب واثنتي ثلث لقربة الام وهو نصيب الام (وكذا في اولادهم) اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من أي جهة كان واراستورافي

القرب وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصبية أولى كينت العم وابن العم كلاهما لاب وأم أولاب فالمال كله لبنت العم وأن كان أحدهما لاب وأم والاخر لاب المال كله لمن له قوة لقرابة ببيانه ثلاث عمات عمه لاب وأم وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلثا المال للعمات كله للعمه لاب وأم لقوة القرابة وثلث المال للخالات كله للخالة لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمه لاب وأم وعمه لاب فثلثا المال للعمه التي لاب وأم لقوة القرابة وثلثه بين الخال والخالة لاب وأم للذكور مثل حظ الانثيين وتصح من تسعة بنت الخال لاب وأم وبنت العمه لام فثلثا المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فثلثان لبنت العم لام والثلث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العم لانها ولد العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة لقرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي * قال رضى الله عنه اعلم بأن الاقرب من اولاد العمات والاخوان والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق سواء اتحدت المجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحد فهو اقرب ممن يكون ذابطنين وذو بطنين اقرب من ذي ثلاثة بطون وبيانه فيما اذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة او بنت ابن خالة او ابن ابن خالة فالمراث لبنت الخالة لانها اقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه اولها بالمال لانها اقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنات العمه مع ابنة خالة واحدة فبنات العمه الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوي قرابتين وبعضهم ذوي قرابة واحدة فعند اختلاف المجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد المجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكر اكان او انثى ببيانه فيما اذا ترك ثلاث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلا بنة العمه الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصبية او ولد صاحب فرض فعند اتحاد المجهة يقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف المجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت ببيانه فيما اذا ترك ابنة عم لاب وأم أولاب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم لانها ولد عصبية ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلا بنة العم الثلثان ولا بنة الخال او الخالة الثلث لان المجهة مختلفة هنا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصبية وهذا في رواية ابن ابي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبية أولى سواء اختلفت المجهة او اتحدت لان ولد العصبية اقرب اتصالا بوارث الميت فكانه اقرب اتم الا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوان او الخالات وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعمام لام فالمال مقسوم بين الفريقين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قرابتين او من احدا المجانبين ذو قرابة واحدة ثم ما اصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة وكذلك يترجح فيه من كانت قرابته لاب على من كانت قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الابدان في قول أبي يوسف الاخر على أول من يقع الخلاف به من الاباء في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ببيانه فيما اذا ترك ابن خالة وابنة خالة فالمال بينهما للذكور مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لابن الخالة الثلثان ولا بنة الخال الثلث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكور مثل حظ الانثيين ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وأم أولاب فهي أولى لانها ولد عصبية وابن

العمة ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا يخرج المال بينهما أثلاثا على الأبدان لابن العمة الثلثان وابنت العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار الأبناء وهذا اذا كان ابن العمة لام فأما اذا كان ابن عمه لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاءه بقرابة الاب وفي استحقاق معنى العصوبة تقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك الميت حالة للام أو خالا للام فالإيراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكور مثل حظ الانثيين أثلاثا باعتبار الأبدان فان ترك حالة للام وعمه للام فقد ذكر أبو سليمان من أصحابنا ان المال بينهما أثلاثا ثلثاه للعمة والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوى ان يكون لهما قرابتان أو يكون لاحدا هما قرابتان والاخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعم الاب فالمال كله لعم الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما أثلاثا على الأبدان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا يخرج وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكور مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والاخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فأما عند وجود واحد من الأصول فلا شيء للأولاد كما لا شيء لاحد من أولاد العمات والمخالات عند بقاء عمه وخالة لليت ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بيبانه في امرأة لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها لا يها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي

* (الباب المحادي عشر في حساب القرائض) *

السهام المقدرة ستة السدس والثالث والثلثان جنس واحد * والثلث والرابع والنصف جنس واحد كل سهم من هذه السهام يخرج فالنصف يخرج من سهمين وماعداه يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط * واذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين * واذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فان خرج صحت منه المسئلة * مثاله امرأة واخوان للمرأة الربع سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة * مثاله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع يبقى ثلاثة لا تستقيم على ستة وبينهما موافقة باثلاث فاضرب وفق عددهم وهواثنتان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم * (آخر) زوجة وستة اخوة وثلاث أخوات لابوين أصلها من أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على خمسة عشر

لكن بينهما موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين
 منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا
 متماثلين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وان كانا
 متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضربه في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل
 أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلثان يبقى سهم
 للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن
 تسعة منها تصح * (آخر) خمس جدات وخمس اخوات لابوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة
 بين السهام والاعداد لكن العددين متماثلان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها
 تصح (آخر) جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات لام من ستة وتعدل الى سبعة للجدة سهم
 وللأخوات للأعمام ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف فيرجع الى
 ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح *
 (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين
 الرأس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم
 اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح * (آخر) زوجة وست عشرة أخت لام وخمسة
 وعشرون عمًا أربع وثلاث وما بقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع
 فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين
 الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل
 المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك
 تطلب المشاركة أولًا بين السهام والاعداد ثم بين الأعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين في
 المداخل والمخالفة والمباينة ولا يتصور الكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض
 وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة (مثاله) أربع
 زوجات وثلاث جدات واثناعشر عمًا أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة وللجدات السدس
 سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها
 وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر
 تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرون لكل جدة
 ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وثلاثون لكل عم سبعة (آخر) ست جدات
 وتسع بنات وخمسة عشر عمًا أصلها من ستة للجدات سهم لا يتقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك
 وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو
 تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام وهو خمسة عشر يكن تسعين
 ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح * (آخر) زوجتان وعشر
 جدات وأربعون أخت لام وعشرون عمًا أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا يتقسم ولا موافقة
 للجدات السدس سهمان لا يتقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة
 وللأخوات الثلث أربعة لا يتقسم ويوافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي ثلاثة
 لا يتقسم ولا موافقة والخمسة والعشرة داخلتان في العشرين فاضرب عشرين في أصل المسئلة اثني
 عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح (آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة

بنتا وستة أعمام أصلاهما من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك وللبنات الثمان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى النصف وهو تسعة يبقى للأعمام سهم معناه أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة موافقة بالثالث فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينهما وبين التسعة والخمسة عشر موافقة بالثالث أيضا فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهي توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح (آخر) زوجتان وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق وللبنات الثمان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضا فيرجع إلى ثلاثة وللأعمام سهم معناه اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار * خمس اخوات لاب وثلاث اخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر فللاخوات لاب الثمان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق وللأخوات لام الثلاث أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا توافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم في الأخرى تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فنها تصح كذا في التبيين

(الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين) *

اعلم أن كل عددين لا يخلو أن عن هذا الأقسام الأربعة اما المتماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدية وأما المتداخلان فكل عددين أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع اثني عشر والثلاثة مع التسعة الأربعة مع اثني عشر والأربعة مع الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تقط الأقل من الأكثر فإن فني به فهما متداخلان كخمسة والأربعة مع العشرين فأنك إذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مرات أو الأربعة من الخمسة مرات فنيبت العشرين فعملت أنهم ممتدخالان أو نقول كل عددين ينقسم الأكثر على الأقل قسمة صحيحة فهما متداخلان كذا كذا فأنك إذا قسمت العشرين على الخمسة تحجب أربعة أقسام قسمة صحيحة وكذلك إذا قسمتها على الأربعة تحجب خمسة أقسام قسمة صحيحة وأما المتوافقان فكل عددين لا يفتي أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يفنيهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد المفتي كالثمانية مع اثني عشر يفنيهما أربعة فهما متوافقان بالربيع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يفنيهما خمسة فوافقهما بالخمس وقد يفنيهما أعداد كاثني عشر وثمانية عشر فانه يفنيهما الستة والثلاثة والاثنان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب * وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر أبدا فبقي فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمسة عشر مع خمسة وعشرين فأنك إذا نقصت منها الخمسة عشر يبقى عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشر يبقى خمسة فإذا نقصت الخمسة من العشرة يبقى خمسة فخذ جزء الموافقة من خمسة * وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد إلى العدد الباقي فاكن من نسبة الواحد إليه

فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا في خمسة نسب الواحد اليها يكن خمساً فاعلم أن الموافقة
بينهما بالانحاس وان كان الجزء المفتى للعدد من أكثر من عشرة كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين
فالذي يقفهما ثمانية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يقفهما أحد عشر * وثلاثون
وخمسة وأربعون يقفهما خمسة عشر فانظر فان كان المفتى فرداً أولاً وهو الذي ليس له جزء صحيح
أي لا يترك من ضرب عدد في عدد كما حد عشر قبل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لانه لا يمكن
التعبير عنه صحيحاً بشئ آخر فان كان العدد المفتى زوجاً كالثمانية عشر فيم اذ كرنا أو فرداً مركباً وهو
الذي نه جزآن صحيحان أو أكثر كخمسة عشر فان لها جزئين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى
مركباً لانه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلنا في الفرد الاول
هو موافق بجزء من خمسة عشر و بجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف
أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهما موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس
وقس عليهما فثأثره * وأما المتباينان فكل عدد من ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقفهما الا الواحد
كالخمسة مع السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذاتي خزانة المفتين * وإذا
صححت المسئلة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من التحكيم فاضرب ما كان له
من أصل المسئلة فيما ضربته في أصلها ما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث
أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين
وعشرة أعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الأربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية
لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع الى ثلاثة وللأعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرة بين الأربعة
والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحد عشر ما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة
يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعة مائة وعشرين منها تصح فاذا أردت أن تعرف
نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضرورية فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة
وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضرورية في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين
يكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل ~~كل~~ لكل زوجة ثلاثة أرباع سهم مضرورية
في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم
في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه
أمثاله واعمل بما أوضحت من الطرق تجده كذلك ان شاء الله تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب
كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالماحصل
نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الأربع
يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة
ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي
لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكن ستة هي لكل عم
(وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم
تعطى يمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسئلنا فتقول سهام الزوجات
ثلاثة تنسبها الى عددن وهو أربع يكن ثلاثة أرباع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع المضروب
وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في نصيب الأخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب الثالث عشر في العول) *

قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة قال فريضة
العادلة هو ان تساوى سهم أم أصحاب الفرائض سهم أم أب وأم وأختين لام
فللاختين لام الثلث وللأختين لام وأب الثلثان وكذلك ان كان سهم أم أصحاب الفرائض دون سهم
الأم وهناك عصة فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة
القاصرة فهو ان تكون سهم أم أصحاب الفرائض دون سهم الأم واليس هناك عصة بأن ترك أختين
لاب وأم وأما للاختين لام أم الثلثان وله لام السدس ولا عصة في الورثة لئلا يأخذ ما بقي في الحكم
فيه الرد أو فريضة العدة أو تكون سهم أم وأب وأختين لام أم وأختين لام أم وأختين لام أم وأختين لام أم
ثلثان ونصف الزوج مع الأختين لام وأم ومع الأم أم وأختين لام أم وأختين لام أم وأختين لام أم
لاب وأم ومع الأم فالحكم هذا العول في قول أكثر الفقهاء به عروة بن وهب وعلي وابن مسعود رضي
الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء في أدنى الميسوط * العول هو زيادة السهام على الفريضة
فتعول المسئلة الى سهام لفريضة ويخرج ان تصان عليهم على قدر عصة وقسم مدم ترجع البعض الى
البعض كالديون والوصايا ذوات التركة عرافة الكل فانها تقسم عليهم على قدر أنصبتهم
ويدخل العول على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم ان أصول المسئلة
سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان
والثلاثة والاربعة وثمانية وثلاثة تعول الستة واثنا عشر والاربعة والعشرون فالسبعة تعول
الى عشرة وتراشفعا واثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعة وعشرون
تعول الى سبعة وعشرين لا غير * (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لا تعول فزوج وأخت
لابوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لاب وتسمى هاتان المسئلة ن
اليتيميتين لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين لافي هاتين المسلتين بنت وعصبة لا بنت نصف
وما بقي للعصبة أصلها من ثنتين اخوان لام وأخت لابوين ثلث وما بقي لأختان لاب وأم وأخت لاب ثلثان
وما بقي أصلها من ثلاثة أختان لابوين وأختان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقي
أصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبة ثمن ونصف وما بقي أصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي
أصلها من ثمانية

(أمثلة أخرى) جدة وأخت لام وأخت لابوين وأخت لاب أصلها من ستة وتصح منها جدة وأختان
لام وأخت لابوين وأخت لاب سدس وثلث ونصف ولس أصلها من ستة وتعول الى سبعة زوج وأم
وأخوان لام نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسئلة الالتزام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما لانه كان كما قلنا قد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين ولا يقول به وان
جعل للام الثلث وللأختين السدس فقد أدخل المنتقص على أولادهم وليس ذلك مذهبه وهو
خلاف النص أيضا وان جعل لهما الثلث فقد قار بالعول زوج وأم وأخت لابوين نصف وثلث
ونصف أصلها من ستة وتعول الى ثمانية وهي أول مسئلة كانت في الاسلام وقعت في مدخل خلافة عمر
رضي الله عنه فاستشار الصحابة رضي الله عنهم فأشار العباس رضي الله عنه أن يقسم عليهم بقدر
سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وأم وأختان لابوين أصلها من ستة وتعول الى ثمانية زوج وأم وثلث
اخوان متفرقات أصلها من ستة وتعول الى تسعة متزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت سهم وللأخت
لابوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس تكمله لثلاثين زوج وأم وأختان لام وأختان لابوين نصف
وسدس وثلث وثلثان أصلها من ستة وتعول الى عشرة وتسمى أم الفروع لانها أكثر المسئلة عولا

فشهدت الاربعة الزوائد بالفروخ وتسمى ايضا الشريحية لان شريحا أول من قضى فيها زوجة واختان
 لاويين وأخ لأب أصلها من اثني عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لاويين ربع وسدس وثلاثان
 أصلها من اثني عشر وتعدل الى ثلاثة عشر امرأة واختان لام واختان لاويين ربع وثلاث وثلاثان أصلها
 من اثني عشر وتعدل الى خمسة عشر امرأة وأم واختان لام واختان لاويين ربع وسدس وثلاث وثلاثان
 أصلها من اثني عشر وتعدل الى سبعة عشر امرأة وأم واختان لاويين ربع وسدس وثلاثان أصلها من اثني
 عشر وتعدل الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجذتان وأربع أخوات لام وثماني أخوات لاويين أصلها من
 اثني عشر وتعدل الى سبعة عشر وتسمى أم الارامل لانه ليس فيها ذكر بل كلها إناث وهي مما يسئل
 فيقال رجل مات وترك سبعة عشر دينارا وسبع عشرة امرأة أصاب كل امرأة دينارا كيف تكون
 صورتها * امرأة وابوان وابن أصلها من أربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنتان وابوان ثمن وثلاثان
 وسدسان أصلها من أربعة وعشرين وتعدل الى سبعة وعشرين وتسمى المنبرية لان عليا رضى الله عنه
 سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صارت ثمانيا تسعا ومرت على خطبته ولو كان مكان الابوين جد
 وجدة أو أب وجدة فكذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجة وأم واختان لام واختان
 لاويين وابن كافرا أو قاتل أو رقيق أصلها من اثني عشر وتعدل الى سبعة عشر كما تقدم لان المحروم وهو الابن
 لا يحجب وعند ابن مسعود رضى الله عنه يحجب الابن الزوجية من الربع الى الثمن أصلها من أربعة
 وعشرين وتعدل الى احد وثلاثين للزوجة الثمن لثلاثة وللأم السدس أربعة ولا لادام الثلث ثمانية
 وللأختين لاويين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثينية ابن مسعود رضى الله عنه واعلم ان الستة متى عالت
 الى عشرة وتسعة أو ثمانية فالمت امرأة قطعها وان عالت الى سبعة احتمل ان يكون ذكرا أو اثني ومتى
 عالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فالمت ذكرا الى ثلاثة عشر وخسة عشر احتمل الامر بين والاربعة والعشرون
 اذا عالت الى سبعة وعشرين أو الى احد وثلاثين عند ابن مسعود فالمت ذكرا كذا في خزنة المفتين

* (الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) *

الفاضل على سهام ذوي السهام يرد عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين وبه أخذ اصحابنا رضى الله
 عنهم كذا في محيط السرخسي واعلم ان جميع من يرد عليه سبعة الام والمجدة والبنت وبنت الابن
 والاخوات من الابوين والاخوات لاب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة
 ولا يكون على اكثر من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا
 في الاختيار شرح المختار ثم ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثنان جدة
 واخت لام للجددة السدس وللأخت لام السدس والباقي يرد عليهم بقدر سهامهم فاصلاها من ستة
 وعادت بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما ما نصفان * مثال الثلاثة جدة واختان للام للجددة السدس
 سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فاجعل المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم * مثال الاربعة
 بنت وام فللبنت النصف ثلاثة من ستة وللأم السدس سهم فتكون المسئلة من اربعة عددهم امهم
 مثال الخمسة اربع بنات وام تكون المسئلة من خمسة عددهم امهم كذا في محيط السرخسي *
 وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرد
 عليه من اقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرد عليه ان استقام كزوج وثلاث بنات اعط
 الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة تصح عليهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين
 رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد
 عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي

موافقة بالتث فاضرب وفق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يمكن
ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس
بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن عشرين منها
تصح وان كان من لا يرده عليه مع جنسين أو ثلاثة ممن يرده عليه فأعط فرض من لا يرده عليه ثم اقس
الباقى على مسألة من يرده عليه ان استقام والا فاضرب جميع مسألة من لا يرده عليه في مخرج فرض من
لا يرده عليه فابلق صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في مسألة من يرده عليه وسهام من يرده
عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه * مثال الاول زوجة وأربع جدات وست اخوات لأم
للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرده عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم * ومثال الثاني
أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهام الرخسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فاضرب سهام الرخسة وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو ثمانية تكن أربعين منها
تصح ثم اضرب سهام من لا يرده عليه وهو واحد في مسألة من يرده عليه وهو خمسة يكن خمسة وسهام من
يرده عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج من لا يرده عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات أربعة الخاسه
ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وحدة للزوجة الثمن
تبقى سبعة وسهام الرخسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرده عليه وهي خمسة في مخرج
مسئلة من لا يرده عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسئلة واذا أردت التصحيح على الرؤس
فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

(الباب الخامس عشر في المناصفة)

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسى * واذا مات الرجل ولم تقسم تركته
حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط أو يكون
في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الاول ثم لا يخلو اما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة
التركة الاولى سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان
تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة
الميت الثاني هم ورثة الميت الاول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة
بيانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة
والاخوات قسمت التركة بين الباقين على صفة واحدة للذ كرمثل حظ الانثيين فيكتفى بقسمة واحدة
بينهم واما اذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه تقسم تركة الميت الاول أولا
ليقبل نصيب الثاني ثم تقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من
غير كسر فلا حاجة الى الضرب * وبيانه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم تقسم التركة بينهما حتى مات الابن
وخلف ابنة وأختان تركة الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فللابنة
النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين
ورثته فاما أن يكون بين قريضته ونصيبه موافقة بجزء أو لا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة
بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام قريضته ثم تضرب سهام القريضة الاولى في ذلك الجزء
فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء
الموافق من قريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه
في الجزء الموافق من قريضة الميت الثاني من تركة الميت الاول فابلق فهو نصيبه وان لم يكن بينهما

الابنة من زوج وأم وعم فتكون فريضة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والباقي
 للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب أربعة في ستة فيكون أربعة وعشرين
 منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الأول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية
 عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضةها وهو ستة * ومعرفة نصيب الزوج
 ان تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الأولى وذلك سهم فيكون ثلاثة أسهم
 فللأم سهمان وما بقي وهو سهم فهو للعم وأما عند وجود الموافقة فصورته فيما لو ترك امرأة وأما ثلاث
 أخوات متفرقات ماتت الأم وترك زوجا وعمًا ومن تركه الميت الأول وهما الابنتان فأخت الأول
 لاب وأم وأخت لام ابنة الميت الثاني وأخته لاييه أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الأخت
 لاب وأم وترك زوجا وابنة ومن تركه الميت الأول والثاني وهو الأخت لاب والأخت لام فالسبيل ان
 تصح فريضة الميت الأول فيكون أصلها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان
 وللأخت لاب وأم النصف ستة وللأخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة
 عشر ثم ماتت الأم عن سهمين وترك زوجا وعمًا وابنتين ففريضة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة
 وللبنتين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن
 بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر
 في ستة فيكون تسعين * ومعرفة نصيب الأم انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر
 مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الأخت لاب وأم وترك زوجا وابنة واخت لام وأخت لاب ففريضة
 من أربعة للزوج الربع سهم وللأبنة النصف سهمين وللأخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من
 أربعة ثم تنظر إلى نصيبها من التركتين فتقول كان لها من التركة الأولى ستة ضربناها في ستة
 فيكون ستة وثلاثين وكان لها من التركة الثانية أربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الأم من
 التركة الأولى وهو سهم فيكون أربعة فاذن نصيبها من التركتين أربعون وقسمة أربعين على
 ورثتها تستقيم ولومات وترك ابنتين وأبوين فمات أحد الابنين عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو
 أخ وجد وجدّة فنقول فريضة الميت الأول من ستة للأبوين السدسان والباقي وهو أربعة بين الابنتين
 ثم مات أحد الابنين عن سهمين وخلف ابنة وجدًا وجدّة وأخًا فالفريضة من ستة للابنة النصف ثلاثة
 وللجدّة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجدّ والأخ بالمقاسمة نصفين في قول زيد رضي الله عنه
 وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلاثة ثم
 تضرب الفريضة الأولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب
 الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركه الميت الأول وذلك سهمان تضربه في الجزء الموافق من فريضة
 وذلك ثلاثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة ان تضرب نصيبها وهو ثلاثة في الجزء الموافق من
 نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها وللجدّة سهم والباقي بين الأخ والجدّ نصفان
 بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأة وابنتين له منها وأبوين فماتت إحدى الابنتين عن زوج
 ومن تركه الميت الأول وهو جدّها أبويها وجدّتها أم الأب وأمها وأختها لاب وأم ففريضة الميت
 الأول أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت إحدى الابنتين
 عن ثمانية أسهم وانما تقسم فريضة من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان
 وللجد السدس سهم وللأخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم ما أصاب الجد والأخت
 يقسم بينهما اثنا عشر تضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة

وعشرين وثمانية في شيء فالسيد ان تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج ما بيننا (رجل) مات وترك امرأة وأبوين وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلفت من خالف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى مات الأب وخلف امرأة ومن خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجا ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وخلفت زوجا وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجا وثلاث بنات وأبوين (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجا وثلاث بنات وأبوين غلط وقع من الكتاب لانه ذكر في وضع المسئلة أن الام ماتت أولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبوين) وانما الصحيح خلفت أبيا وزوجا وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الاول من اثني عشر سهما للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولا شيء للأخوات ثم ان الأم ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت لام ابنتاها فلهما الثلثان والربع للزوج وأصلها من اثني عشر إلا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهم فريضةها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضربناهما في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضربناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركتين خمسة وأربعون ثم مات الأب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وأم والاخت لاب فتكون فريضة من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين ألفا وثلثمائة واثني عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب السادس عشر في قسمة التركات)

إذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق * وان شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة وإذا أردت أن تعرف صحة العمل من خطائه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوى فالعمل صحيح والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى * مثاله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلها من ستة وتعول الى سبعة والسترة خمسة دينارا فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسما على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضربه في خمسين يكن خمسين اقسما على سبعة يخرج سبعة وسبع وإذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة ان تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة أسباعا وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة فتخرج سبعة سبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن احدا وعشرين وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنتان أصلها من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر والتركعة أربعة وثمانون دينارا وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنتين وهي ثمانية

في وقف التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين أقسمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أخماس ثم اضرب سهام الأبوبن وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة وأثنى عشر أقسمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وثمانين أقسمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق التسعة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الأبوبن اثنين وعشرون وخمسان وفي سهام البناتين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والمجموع أربعة وثمانون فقد صحت المسئلة (وطريق النسبة) ان تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللأبوبن أربعة من خمسة عشر سدسها وعشرها فأعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبناتين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمسة فلهم ثلث التركة وخمسة وذلك أربعة وأربعون وأربعة أخماس والمجموع أربعة وثمانون فقد صحت المسئلة وإذا كانت سهام المسئلة عددا أصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يتقسم بالأحاد على المقسوم عليه فاضربه في عددا تقرر يطم وهو عشرون وأقسمها فان بقي من القرار يطم شيء لا يتقسم بالأحاد فاضربه في عددا لحبات وهو ثلاثة ثم أقسمه فان بقي شيء لا يتقسم فاضربه في عددا رزوهو أربعة فان بقي شيء لا يتقسم فأنسبه بالأجزاء إلى أرز * مثاله زوج وجدة وبن من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر والتركة أحد وثلاثون دينارا فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون أقسمها على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا يتقسم بالأحاد فاضربهم ما في عدد القرار يطم يكن أربعين أقسمها على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد أبسطه أرز يكن اثني عشر أنسبها إلى المسئلة بالأجزاء فيكون للزوج سبعة ودنانير وثلاثة قرار يطم واثنان عشر جزأ من ثلاثة عشر جزأ من أرزة وللجد سهمان اضربهم ما في أحد وثلاثين يكن اثنين وستين أقسمها على المسئلة يخرج أربعة يبقى عشرة ثم اضربها في القرار يطم يكن مائتين أقسمها على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة أبسطها حبات يكن خمسة عشر أقسمها على المسئلة يبقى حبتان أبسطهما أرز يكن ثمانية أنسبها بالأجزاء فحصل للجد أربعة ودنانير وخمسة عشر قرارا وحنة وثمانية أجزاء من ثلاثة عشر جزأ من أرزة وللجد مثله وللبنات ضعف الزوج وهو أربعة عشر دينارا وستة قرار يطم وأرزة واحد عشر جزأ من ثلاثة عشر جزأ من أرزة وجملتها أحد وثلاثون دينارا فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين أرباب الديون فيجعل مجموع لديون تصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث *

(فصل) ومن صالح من الغرماء أو الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم أقسم الباقي على سهام الباقيين * مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كانها ماتت عن أم وعم فأقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار *

(الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسئل عنها ويمتنع بها الفرضيون)

رجل مات وترك أخا لاب وأم وأخا امرأته فورث المال أخوا امرأته دون أخيه لانيه وأمه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوه حي فولدت له ابنا ثم مات الذي تزوج وما أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنته وهو أخوا امرأته وكان له أخ لاب وأم فصار ميراثه لابن أبنته دون أخيه * وان سئل عن رجل مات وترك عم لاب وأم وخالا لام فورث الخال دون العم كيف يكون هذا (قيل) هذا

رجل تزوج بأم أم أخيه لا بيه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمالاب وأم وابن أخيه لا بيه وهو خاله فقيراته لا بن أخيه لا بيه دون عمه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ لاب وأم فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا اخوان ولا أحدهما ابن فاشترى جارية فجمعت بابن فأدعياه جميعا كان ابنا لهما ثم مات الاخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتهما ولم يترك وارثا غير ابن الذي كان بين أبيه وعمه وكان له ابن أخ لاب وأم فقيراته لا بيه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لا بيه وامه (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخا لاب فورث المال ابن عمه دون أخيه لا بيه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل اخوان ولا أحدهما ابن فاشترى جارية فجمعت بابن فأدعياه جميعا فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابنا آخر فمات الاخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخا لاب وأم وهو ابن عمه وأخا لاب فقيراته لا بن عمه لأنه أخوه لا بيه وامه (وان سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احدا هاتلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث شيئا كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبدا وله ثلاث بنات فاشتري احداهن أباها والاخرى قتلت اباها فللبنتين الثلثين لم تعلقا الثلثان والباقي للشترية منهما بحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وامه ورثا المال وكان بينهما تصفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللبنتان النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ نصف المال وللأم نصف المال (وان سئل) عن رجل وامه وخالته ورثوا المال بينهم أثلاثا كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنتان زوج احدهما بن أخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن أخ فللبنتين الثلثان وما بقي لابن ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث ولأمه الثلث ونحو خالته الثلث (وان سئل) عن ثلاثة أخوة لاب وأم ورث احدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما سدسا كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنى عم احدهم زوجها فالأصل من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم اثلاثا لكل واحد سهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع نسوة فورثت احداهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بابنة خالة لام وابنة خالة لاب وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع ولا لبنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي فللبنة العمدة لاب والأصل من ستة عشر سهما أربعة أسهم لهن وللبنة الخالة من الاب ثلث ما بقي أربعة يبقى ثمانية فهي ابنة العمدة لاب فصار لابن الخالة للام وابنة العمدة للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال لكل واحدة سهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمدة لاب تسعة أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة أخوة لامرأته فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه فولدت له سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنى ابن فللمرأة الثمن سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباغا لكل واحد سهم وهم سبعة أخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين دينارا فورثت امرأته دينارا كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين دينارا وترك أختين لابوين واختين لام وأربع نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن خمس عشرين

دينار وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة ورثت من أربعة أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة أخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر دينارا ولاولهم ثمانية وللتاني ستة وللتالث ثلاثة وللرابع دينار فبات الاول عن ثمانية دنانير عن هذه المرأة وعن هؤلاء الأخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل اخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا مات أخذت المرأة ربعها دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للتالث ثمانية فاذا مات أخذت المرأة دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له اثنا عشر فاذا مات أخذت المرأة ربعها ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) ان رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تجملوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوي وان كانت ميتة ورثت انا دونها كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت اخنتين لاب وام واما واخت لام واخا لاب وهو تزوج اختا لامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلاثة للاختين والسدس للام والسدس الباقي للاخت لام ولا شيء للاخ لاب الذي هو القاتل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تجملوا في قسمة الميراث فاني حبلتي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة ماتت وتركت زوجا واما واختين لام فجاءت امرأة ابوها فقالت ان ولدت غلاما فكان لها اخا لاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اختا لاب فترث معها النصف والفريضة تعول الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تجملوا في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما يرث وان ولدت جارية لم ترث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اخنتين لاب وام فجاءت امرأة ابوها وقالت لا تجملوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لليت اخا لاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اختا لاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شيء (وان قالت) لا تجملوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اما واختا لاب وام ووجدت فجاءت امرأة ابوها وقالت لا تجملوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لليت اخا لاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والمجدد للذ كرمثل حظ الاثنين ثم يرد الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت لليت اختا لاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهما على أربعة ثم يرد الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شيء فان ولدت غلاما او جارية كان لليت اخا واختا لاب فكان للام السدس والمجدد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب للذ كرمثل حظ الاثنين (وان) جاءت امرأة وقالت لا تجملوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا أنا (قال) هذا رجل تزوج ابن ابنته بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنته وبنت ابنته حبلتي من ابن ابنته ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنته هذه وقالت لا تجملوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبننتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنته شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان للبننتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنته وبين ابنها للذ كرمثل حظ الاثنين (ولو) ان رجلا سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمه ابن خاله قال سبيل لك ان تساله اليه خال ابن عمه آخر وعمه ابن خال اخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه وعمه

ابن خاله هي اخت اخي امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت حبيلى) لقوم
يقتسمون تركته لا تعجلوا فاني حبيلى ان ولدت ذكر او ثرى وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورث
الذكر دون الانثى (هذه) زوجة كل عصبه سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكر او انثى ورثنا
وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اختان لاب وام أو زوجة الابن وفي الورثة ابنتان من
الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكر لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون
زوج وأبوان وبنت أو زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام وأختان لام * ولو قالت ان ولدت ذكر
أو انثى لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الاب وقدمات الاب قبله والورثة الظاهرون أم وجد وأخت
من الابوين ان ولدت ذكر او انثى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين المجد والاخت
والمولود تم تسترد الاخت جميع حصه المولود وان ولدت ذكر او انثى أخذ المجد ثلث الباقي بعد فرض الام
فباقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى لمما شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكر اقل الثمن والباقي
له وان ولدت انثى فالمال بينها وبينى بالسوية وان أسقطت ميتا فلي جميع المال (فهي) امرأة اعتقت
عبدانم نكحته فبات عنها وهي حبيلى (امرأة وزوجها) أخذت ثلثة أرباع المال وأخرى وزوجها
أخذت الربع (صورته) أخت لاب والآخرى لام وابتاعهم أحدهما أخ لام والذي هو أخ لام زوج
الاخت لاب والآخر زوج الاخت لام فللاخت من الاب النصف وللأخ والاخت من الام الثلث
والباقي بين ابني العم بالسوية (زوجان) أخذت ثلث المال وأخوان أخذت ثلثيه (صورته) أبوان
وبنت ابن ابني في نكاح ابن ابن آخر (رجل وزوجته) ورثوا المال اثلثة (صورته) بنتا ابني
في نكاح ابن أخ أو ابن ابن (أخوان لاب وام) ورث أحدهما من ميت ثلثة أرباع المال
والآخر ربعه (صورته) ابتاع أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحى على مريض فقال اوص لي
فقال كيف وانما يرثي أنت وأخوك وأبوك وعمك فالصحى أخو المريض لامه وابن عمه وأخوه
أخو المريض لامه وأبواه عم المريض وامه وعمه عم المريض فالأصل ثلثة أخوة لام وام وثلثة
اعمام * ولو قال يرثي أبوك وعمك فالصحى ابن أخى المريض لامه وابن أخيه لامه وله أخوان
أخوان لامه * ولو قال يرثي جدناك وأختك وزوجتك وبنتك فالصحى زوجتا المريض
واختاه من قبل الام اختا المريض من قبل الاب وزوجتا الصحى أحدهما أم المريض والاخرى أخته
من الاب وبنتا الصحى اختا المريض من الام ولدت لهما أم المريض فالأصل زوجتان وثلث أخوات
لاب وأختان لام وأم (ترك) أربعة وعشرين دينارا على أربع وعشرين امرأة فأخذت كل واحدة
منهن ديارا (صورته) ثلاث زوجات وأربع جدات وست عشرة بنتا وأخت لاب (رجلان) كل
واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد أم الآخر فولد لكل منهما
ابن فكل واحد من الابنين عم الآخر لامه (رجلان) كل واحد منهما أخا الآخر (صورته)
أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما أخا الآخر
(رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم ابى الآخر
فولد لهما ابنا فكل واحد منهما عم الآخر (رجلان) كل واحد منهما أخا الآخر (صورته)
أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت ابى الآخر فولد لهما ابنا فكل واحد منهما أخا الآخر
(رجلان) كل واحد منهما أخا أم الآخر هو أن ينكح اثنان كل واحد منهما أم أم الآخر فولد لهما
ابنان فكل واحد منهما أخا أم الآخر (رجلان) أحدهما عم الآخر والآخر أخا الأول (صورته)
أن ينكح رجل امرأة وينكح ابنه أمها فولد لكل واحد منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وهو أخا ابن

الاب * شخص هو خال وعم (صورته) أن ينكح احدا لاخوين من الاب أخت الاخر من الام فتدله ابنا فاختوالا آخر عم المولود لاييه وخاله لاه * وأيضا اذا نكح أحد الاخوين من الام أخت الآخر لاييه فولدت له ابنا فالأخت خال هذا الابن من جهة الاب وعمه من جهة الام (رجل) هو عم أبيه وعم امه (صورته) أن ينكح أبواي أبيه أم أبي أمه فولدت ابنا فذلك الابن عم أبيه من الاب وعم أمه من الام (رجل) هو خال أبيه وخال امه (صورته) أن ينكح أبواي أمه أم أبيه فولدت ابنا فذلك الابن خال ام الرجل لاييه وخال أبيه لاه (رجلان) كل واحد منهما ابن عمه الآخر وابن خاله (صورته) أن ينكح رجلا ن كل واحد منهما أخت الآخر ويولد لهما ابنا فكل واحد من الابنين ابن عمه الآخر وابن خاله كذا في خزنة المفتين * وان سئلت عن أخوين لاب وأم وراثا أحدهما من رجل دون الآخر فقل هو أن يكون الميت ابن أحدهما فيكون المال كله لاييه لاهمه كذا في محيط السرخسي * ان سئلت عن رجل وابنه وراثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها حتى تميم ماتت فصار لزوجها النصف وما بقي لابي الزوج وهو الم * فان سئلت عن رجل وابنته وراثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة تميم ماتت المرأة فصار لابنتها النصف ولزوجها الربع وما بقي فلزوج أيضا لانه عصبتها كذا في المبسوط

(الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات) *

(المشركة) زوج وام واثنان من ولد الام واخوة واخوات من الابوين للزوج النصف وللأم السدس ولا ولاد الام الثلث ويسقط الباقيون وكذا لو كان مكان الام جدة هذا قول أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب اصحابنا رجعهم الله تعالى وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما العصبية من ولد الابوين يشاركون ولد الام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه آخر افانه قضى اولا بمثل مذهبنافوقعت في العام القابل فأراد ان يقضى بمثل قضائه الاول فقل احدا لاخوة لا يوين يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حارا السمان ام واحدة فشارك بينهما وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما تنقض سميت مشركة لان عمر رضي الله عنه شرك بينهما وحارية لقوله هب ان ابانا كان حارا ولو كان مكان الاخوة لا يوين اخوة لاب سقطوا بالاجماع ولا تكون مشركة والصحيح مذهبنا (الخرقاء) ام وجد واخت سميت خرقاء لان اقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم تخرقها قال ابو بكر رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت اثلاثا وقال علي رضي الله تعالى عنه للام الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه روايتان في رواية للأخت النصف والباقي بين الام والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه للأخت النصف وللأم الثلث والباقي للجد وتسمى عثمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه سميت خرقا وتسمى مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف قول الصديق كانت مستدة (المروانية) ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف وللأختين لا يوين الثلثان وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وتعول الى تسعة سميت مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى الغراء لاشتغالها بينهم (الجزية) ثلاث جدات متحاذيات وجدو ثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم للجدات السدس والباقي للجد اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للأخت

من الابوين النصف ومن الاب السدس تكملة للثنتين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدّة أم لام السدس
والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين المجد والاخت لابوين والاخت
لاب على أربعة ثم ترذا لاخت من الاب ما أخذت على الاخت من الابوين أصلها من ستة وتصح من
اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلاثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبها ونصيب
اختها خمسة عشر وللجدّة خمسة عشر سميت جزية لان جزاة الزيات سئل عنها فأجاب بهذه الاجوبة
(الدينارية) زوجة وجدّة وبنّان واثنا عشر أخا واخت واحدة لاب وأم والتركة بينهم ستمائة
دينار للجدّة لسدس مائة دينار وللبنّتين الثلثان أربع مائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً
يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران وللأخت ديناراً ولذلك سميت الدينارية وتسمى الداودية
لان داود الطائي سئل عنها فقسمها هكذا فجاءت الأخت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت
ان أخي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الادينار واحد فقال من قسم التركة فقالت
تليدك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك أخوك جدّة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال
هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أخاً قالت نعم قال اذا حقك دينار وهذه المسئلة من
المعاياة فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وارثاً ذكورا واثنا عشر أنثى فأصاب أحدهم دينار واحد
(الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة وعشرين
للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخوات ما بقي سهم ولا
موافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب
أربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين
في تسعة يكن ألفاً ومائتين وستين فاضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفاً ومائتين
وأربعين منها تصح المسئلة * وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافاً عدد كل صنف أقل
من عشرة ولا تصح مسئلته الا مما يزيد على ثلاثين ألفاً (المأمونية) أبوان وبنّتان ماتت احدى
البنّتين وخلفت من خلفت سميت المأمونية لان المأمون اراد ان يولي قضاء البصرة احداً فأحضر
بين يديه يحيى بن اكرم فاستحققه فسأله عن هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن الميت الاول
ذكراً كان او انثى فعلم المأمون انه يعلم المسئلة فأعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون
الميت الاول ذكراً او انثى فان كان ذكراً فالمسئلة الاولى من ستة للبنّتين الثلثان وللأبوين السدسان
فاذا ماتت احدى البنّتين فقد خلفت اختاً ووجدت صحيحاً باب وجدّة صحيحة أم اب فالسدس للجدّة
والباقي للجد وسقطت الأخت على قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجدّة السدس والباقي

بين المجد والاخت اثلاثاً وصحح المناسخة كما مر من الطريق وان كان الميت الاول

انثى فقد ماتت البنّت عن اخت وجدّة صحيحة أم ام وجد فاسد أبي ام

فالجدّة السدس وللأخت النصف والباقي يرثه عليها وسقط

المجد الفاسد بالاجماع كذا في الاختيار شرح

المختار * والله سبحانه

وتعالى اعلم

بالصواب

تم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

حمد لمن أتم نور خاصته المتفقهين الاتقياء * وتوجههم بجلاء * انما يخشى الله من عباده العلماء *
 وصلاة وسلاما على انسان عين الوجود في عين كل انسان * وتبدان بدء الخلق الذي تم بختم الرسالة به
 بدء كل تبيان * وعلى آله البرره * وصحبه الخيره * وبعد فيوم * محمد السملو على ان هذا الكتاب واسطة
 عقد كتب الفقه المبين * وغاية مرام من يروم حقيقة السنية من الطالبين * حقيق باخلاص للثناء
 عليه جدير * قد فصلت آياته من لدن حكيم خبير * تقترعن ثنايا القبول سطوره * ويسامر من يعتصم
 باقواله سروره * وتحقق لمن يحيب بدليله الظاهر مسائله * وتوارد عليه الاحكام فالتقى الله سائله *
 فالمتقون بهذه الفتاوى في شغل فاكهون * لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون

معان اذا تجلى قروح وراحة * وذ كرا اذا يتلى قدر منسق

فله صنع جامعها الذين أحزروا قصبات السبق * ولله درمؤلفها الذين ظهر لهم عن اقرانهم بها
 شريف اعرق * ولقد أضحوا كل مشكاة في الفقه غاية الايضاح * وكشفوا عن كل معضلة لثامها بغاية
 الايضاح * فالحجرا الامور وما الرائق * وما الدر الا من كنزها الفائق فنعم فتح القدير الذي به جعت
 * وشرفت الهداية التي لها الفت * فما غادرت عن مفت صغيرة ولا كبيرة * ولا تركت من أقوال
 السلف دقيقة ولا شهيرة * ولما كانت شمسا لها اسمى المنازل من سماء الكمال * وجنة ترينت بثمار
 البلاغة وفاكهة الافضال * ودها كل ذى قلب سليم يقتنى بجلاء غياضه نور الصباح * وولع بها كل
 ذى همة عليه يالغ فاكهة الارواح * ولما اشتهر ذلك اشتهار الشمس رابعة النهار * وتلى هذا الذكر
 في أنديه الاكابر الاخيار * تكفل باعادة نشر طبعها الاربع * وازاعة رسمها الاضحى البهيج *
 علامة الزمان * وتاج العلماء الايمان * مولانا الفاضل الشيخ حسين الطربلسي * ألبسه الله ثوب
 الجمال القدسي * وانتدب معه لذلك بدر الاكابر وسراج العلماء * وشمس الاجلاء الاذكياء * الشيخ محمود
 الجزائري * توجه الله بتاج واف وافر * فكان ذلك سعيام مشكورا * وحظا لجميع المقتنين موفورا *
 وكنت اباشر مقابلتها برعاية حافظ اللغات العربيه * وعلامة الشريعة السنية السنية * شجنا
 الشيخ نصر الموريني دام كما يروم * وافرغ على لبه الشريف كل مفهوم * ولم آل جهدا في ذلك *
 والله اعلم بما هنالك * غير اني كنت أرى بالطبع الاول بعض تحريف ظاهر فأصلح مبناه * واترك
 ما خفي على في بعض المواضع تركيبه ومعناه * معتذرا بما ذكره الفاضل الاجل الشيخ عبد الرحمن
 البحر اوى في خاتمة من أنه نقل مسطور * واكلا الاماليه في ذلك وهو بتحقيق هذا المذهب
 مشهور * وتارة انبه على بعضه بالهامش ليحقق الناظر الصواب * فانه غالب ابراه في المذهب بمعناه
 أو بحروفه اذا كان منسوب الى كتاب * فجاءت بحمد الله على وفق المراد * تسر الناظرين لها بحسن
 السداد * وكان تمام طبعها السليم * ووفور صراطها المستقيم * صبيحة الليلة التي دنا قتل في فيها
 سيد الرسل فكان قاب قوسين أو أدنى * وشاهد بعيني راسه ربه الذي قدر

وهدى وأغنى وأقى * من العام الثاني والثمانين بعد الالف *

من هجرة من جعله الله على أكل وصف *

عليه الصلاة والسلام * وآله

وصحبه ما فاح مسك

ختام

ولما بدأ بدر تمامها المنير * وفاح مسك ختامها باطيب عير * قلت ما دحا نظامها * ومؤرخا بالـ
ختمها

اعلاء قدرك موفورا بلا أمد * أخذ المعارف من مستحكم السند
فكن بموردها الاشهى اخائقة * تنل مقام ذوى العرفان والرشد
وهاك روض الفتاوى فاجن ثمرته * ولا تسبوف بما تبقي لبعد غد
فقد تحلت بانوار البلاغة في * نظم الشريعة عقدا كاملا النضد
وطبعها تم في اشراق روتقه * أعيذه بالمجيد الواحد الصمد
ونشرها الاطر الفياح قدر فت * له البشائر في أيدي ذوى ميد
وحسن اتمامها بالبشرار خها * شكرا فطبع الفتاوى جاء نايد

٧٢ ٥٢٨ ١٦١ ٥٢١

١٢٨٤

*(طبع بحروسة مصر المحمية * بالمطبعة الكاستليه)*

To: www.al-mostafa.com